المُهِمّاتُ المُفِيدَة
فِي
شَرحِ الفَرِيدَة
مع
حواشي ابن القره داغي

المتن:

للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكرالسيوطي

المتوفى سنة 911هـ

و الشرح:

للعلامة محمد بن عبدالرحمن ابن زكري الفاسي

المتوفى سنة 1144هـ

الحاشية للشيخ عمر ابن القره داغي الكردي

المتوفى سنة 1354هـ

اعتنى بها: جنيدبن جلال كريمي




بسم الله الرحمن الرحيم

الْمُهِمّاتُ الْمُفِيْدَة

فِي

شَرْحِ الْفَرِيدَة

مع حواشي ابن القره داغي

المتن: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة 911 هـ

الشرح: للعلامة محمد بن عبد الرحمن ابن زكري الفاسي
المتوفى سنة 1144هـ

الحاشية للشيخ عمر ابن القره داغي الكردي
المتوفى سنة 1354هـ

اعتنى به: جنيد بن جلال كريمي

المجلد الأول

سرشناسه	:	ابن زکری الفاسی، محمدبن عبدالرحمن، -۱۱۴۴ق. Ibn Zikri al-Fasi, Muhammad ibn Abd al-Rahman
عنوان قراردادی	:	الفریدة . شرح
عنوان و نام پدیدآور	:	المهمات المفیدة فی شرح‌الفریدة/ المتن جلال‌الدین‌عبدالرحمن سیوطی؛ والشرح محمدبن‌عبدالرحمن الفاسی؛ والحاشیه عمربن القرداغی الکردی؛ اعداد و تقدیم جنید کریمی.
مشخصات نشر	:	مریوان: امام ربانی، ۲۰۲۰ م.= ۱۳۹۹ -
مشخصات ظاهری	:	ج : اول.
شابک	:	دوره : 978-600-6962-76-4 ؛ ج.۱ : 978-600-6962-75-7 ؛ ج.۲: 978-600-696277-1
وضعیت فهرست نویسی	:	فیپا
یادداشت	:	عربی.
یادداشت	:	کتاب حاضر شرحی بر کتاب «الفریدة» تالیف سیوطی است.
یادداشت	:	کتابنامه.
موضوع	:	سیوطی، عبدالرحمن بن ابی‌بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق . الفریدة -- نقد و تفسیر
موضوع	:	زبان عربی – نحو
موضوع	:	Arabic language – Syntax
موضوع	:	زبان عربی -- نحو -- تاریخ -- قرن ۹ق.
موضوع	:	Arabic language -- Syntax -- History -- 15th century
شناسه افزوده	:	قرداغی الکردی، عمربن عبداللطیف، ۱۸۸۵-۱۹۳۶م.
شناسه افزوده	:	کریمی، جنید، ۱۳۶۵-، گردآورنده
شناسه افزوده	:	سیوطی، عبدالرحمن بن ابی‌بکر، ۸۴۹-۹۱۱ق . الفریدة. شرح
رده بندی کنگره	:	PJ۶۱۵۱
رده بندی دیویی	:	۴۹۲/۷۵
شماره کتابشناسی ملی	:	۷۳۵۴۸۱۲
وضعیت رکورد	:	فیپا

شناسنامه کتاب:

نام کتاب: المهمّات المفیدة فی شرح الفریدة (جلد اول)

المتن: للإمام جلال الدین سیوطی رحمه الله

الشرح: للعلامة محمد ابن زکری الفاسی رحمه الله

الحواشی: الشیخ عمر ابن القره داغی الکردی رحمه الله

گردآورنده: جنید ابن جلال کریمی

ناشر: انتشارات امام ربانی

نوبت چاپ: اول ۹۹

تیراژ: ۱۰۰۰ نسخه

شابک : ۷-۲۷۵-۶۹۶-۶۰۰-۹۷۸

مرکز پخش: مریوان – پاساژ عدالت، تلفن: ۰۹۸۸۷۳۴۵۲۸۵۱۲+ مردوخی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدللّه الذي جعل النحو مفتاحا لفهم الشريعة، و الصلاة و السلام على شفيع الأمّة و كاشف الغُمَّة سيدنا محمّد و على آله و صحبه الطاهرين.

أما بعد: فإن اللغة العربية لغة الكتاب و السنة، و علم النحو وسيلة يعرف به معاني ألفاظهما، و الأحكام الشرعية لا تفهم فهما صحيحا إلا به، فمن تركه وقع في الخطأ و الجهل، و يكفي في هذا قول إمامنا الشافعي رحمه الله في القرن الثاني: «**ما جَهِلَ الناسُ، و لا اختلفوا، إلا لتركهم لسان العرب**»[1]، فلذا قال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه «**تعلّموا النحو كما تَعلَّمون السُّنن و الفرائض**»[2].

و قد صنف العلماء مؤلفات كثيرة في النحو، و هذا الكتاب النفيس العزيز من أهمها، و يستغني به الطالب لإشتماله على متن، و شرح، و حاشية:

المتن للإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله، و سماه (**الفريدة**)، و هي نظم، و النظم -كما قيل- أيسر للحفظ و أسير للفظ، مع هذا قد اشتهر الإمام السيوطي بالنظم، و هو من أبرع الناظمين في زمانه، و قيل: قد نظم هذه الفريدة في ثلاثة أيام، فاعتنى المدرسون بتدريسها و ضبطها، و سعى الطالبون في تعلّمها و حفظها، و هي من أحسن المنظومات لأنها خالية من الزوائد و جامعة لجميع الأحكام، و خلاصة من اختيارات الناظم إذ نَظَمها بعد تصنيفاته في النحو حتى بعد همع الهوامع.

و **الشرح** للعلامة ابن زِكْرِي الفاسي رحمه الله، و سماه (**المهمات المفيدة في شرح الفريدة**)، و لايخفى أن في عبارة الفريدة صُعُوبة تحتاج إلى توضيح و تشريح فقام العلماء بشرحها و تبيينها، و من أهم شروحها هذا الشرح ، جاء في "تأريخ النحو العربي": لقد كان حقا كتاب "المهمات المفيدة" من أهم و أفيد ما كتب من نوعه لأنه يمتاز بالضبط و التحرير و إحكام المنهج و يَنُمُّ عن تبحر ابن زكري في علم النحو، و عن مَدَى اطلاعه على أمهاته مع دقة الملاحظات، و التمهر في سلوك طرق الإستدلال.

---

(١) كتاب المفصل في تأريخ العرب قبل الإسلام (ج ١٧ ص ١١).

(٢) المصدر السابق.

و لقد التزم في هذا الشرح بتوضيح معاني المتن، و بإعرابه، و بيان الحكم المنصوص عليه، و مدى موافقته لرأي متقدمي النحاة. ثم يقارن بين قول السيوطي و مقال ابن مالك في الخلاصة من حيث الأسلوب، أو المضمون، و إذا كان الحكم من زوائد السيوطي على ألفية ابن مالك بيّن ذلك في شرحه[1].

جاء فيه: و كثيرا ما يدلي برأيه، تارة مؤيدا للناظم و تارة يخالفه، نذكر من ذلك مثالين قد تكرر نوعهما كثيرا في هذا الشرح. فمن تأييده للسيوطي قوله في ترتيب الفريدة و أسلوبها: إن القواعد و الأبواب مثبتة في مظانها،و إن عبارتها أوضح في الغالب من عبارة الخلاصة، و عند قول السيوطي:

و حذف عامل أجز، و يلزم   في بدل من فعله ينتظم

كويله و ويحه لبيكا   سبحان مع معاذ مع سعديكا

و عجبا منه و حمدا شكرا   كذا كرامة سلاما حجرا

و ذكر قول ابن هشام: "إن الحكم صحيح و المثال فاسد" لأنه لايمتنع اندل نَدْلا، و ذكر تحرير الرضي في هذا النوع من المصادر. و في آخر كلامه انتقد رأي ابن مالك في هذه المسألة ، و خلص إلى القول إن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، و هو في معنى الاستثناء من قوله : "و حذف عامل المؤكد امتنع" و يزيد قائلا: و قد خرج بحمد الله لبن خالص من بين فرث و دم فتثبت في هذا المقام فإنه مزلة الأقدام، و قد عرفت كم بين ما في المتن و الخلاصة من التفاوت[2].

و **الحاشية** للمحقق الكردي الشيخ عمر ابن القرداغي، و هي حاشية جميلة في غاية الأهمية، و نافعة للطالب، أوضحت رموز الفريدة، و كشفت معانيها.

و قد شرح العلماء هذه الألفية (الفريدة) و كتبوا عليها الحواشي نذكر بعضا منها:

١- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، للإمام السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ .

٢- المتن العديدة في شرح الفريدة، للشيخ محمد بن المختار الأعمش العلوي المتوفى سنة ١١٠٧.

٣- المنح الحميدة في شرح الفريدة، لأبي عبد الله محمد بابا بن الأمين المختار التنبكتي، المتوفى سنة ١٠١٤ هـ .

٤- المواهب الحميدة في شرح الفريدة، للشيخ عبد الكريم المدرس الكردي المتوفى سنة ١٤٢٦هـ.

---

(١) تأريخ النحو العربي في المشرق و المغرب (ص ٣٩١).

(٢) المصدر السابق.

٥- المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة، للشيخ الولاتي المتوفى سنة ١٣٦٨.

٦- شرح ألفية السيوطي في النحو لعبد الصمد بن حسن بن محمد البرزنجي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ.

٧- الدرة السنية شرح الفريدة الألفية، لمحمد أمين صالح بن اسماعيل المفتي الطبقجلي البغدادي الشهير بالمدرس المتوفى سنة ١٢٣٦ هـ.

٨- حاشية العلامة حسن بن عبد القادر أبي بكر المصنف الچورى الكردي، المتوفى سنة ١٠١٤ هـ.

❖ أولا: ترجمة الإمام السيوطي (ناظم الفريدة) (١)

و هو الإمام عبد الرحمن بن الكمال أبوبكر بن محمد بن سابق جلال الدين السيوطي الشافعي، ولد رحمه الله بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع و أربعين و ثمانمائة (٨٤٩).

و نشأ يتيما، فحفظ القرآن و له دون ثماني سنين، ثم حفظ عمدة الأحكام، و منهاج الفقه و الأصول، و ألفية ابن مالك.

شرع في الاشتغال بالعلم، من مستهل سنة أربع و ستين، فأخذ الفقه و النحو عن جماعة من الشيوخ، و أخذ الفرائض عن العلامة الشيخ شهاب الدين الشارمساحي. و لازم شيخ الإسلام شرف الدين المناوي. و لازم في الحديث و العربية الشيخ الإمام العلامة تقي الدين الشبلي الحنفي، و لازم الشيخ العلامة محيي الدين الكافيجي أربع عشرة سنة؛ فأخذ عنه الفنون من التفسير و الأصول و العربية و المعاني و غير ذلك.

سافر - في طلب العلم- إلى بلاد الشام و الحجاز و اليمن و الهند و المغرب و التكرور.

قال رحمه الله: لما حججت شربت من ماء زمزم، لأمور؛ منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، و في الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر.

و قال رحمه الله: رُزِقتُ التبحر في سبعة علوم: التفسير، و الحديث، و الفقه، و النحو، و المعاني، و البيان، و البديع؛ على طريقة العرب و البلغاء، لا على طريقة العجم و أهل الفلسفة.

---

(١) الإمام السيوطي -رحمه الله- لا يحتاج إلى ترجمة كما أن الشمس لا تحتاج إلى الإشارة لكن نقلنا هنا ما ذكره في كتابه "حسن المحاضرة" بتغيير جزئي، للبركة، قيل: تنزل الرحمة عند ذكر الصالحين.

مذهبه و دعواه الاجتهاد المطلق:

قال رحمه الله « ..... و قد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى. أقول ذلك تحدثا بنعمة الله تعالى لا فخرا». و قال: «و الذي ادعيناه هو الاجتها المطلق لا الاستقلال، **بل نحن تابعون للإمام الشافعي**، و سالكون طريقه في الاجتهاد امتثالا لأمره، و معدودون من أصحابه، و كيف يظن أن اجتهادنا مقيد، و المجتهد المقيد إنما ينقص عن المطلق بإخلاله بالحديث أو العربية، و ليس على وجه الأرض من مشرقها إلى مغربها أعلم بالحديث و العربية مني إلا أن يكون الخضر، أو القطب، أو وليًا لله، فإن هؤلاء لم أقصد دخولهم في عبارتي».

من أهم تصانيفه:

قال ابن العماد «و مناقبه لا تحصر كثرة، و لو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها و تدقيقها لكفى ذلك شاهدا لمن يؤمن بالقدرة» [1]. ذكر الداودي تلميذ السيوطي أن كتب شيخه خمس مائة مؤلف، و ذكر إبن إياس أن كتبه تجاوزت ستمائة كتاب. و من أهم هذه الكتب ما يلي:

١- الاتقان في علوم القران.
٢- شرح على صحيح مسلم.
٣- شرح على سنن النسائي.
٤- الألفية في مصطلح الحديث.
٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.
٦- تأيد الحقيقة العلية و تشييد الطريقة الشاذلية.
٧- الألفية في النحو و هي التي بين يدك.
٨- الألفية في مصطلح الحديث.
٩- حسن المحاضرة.
١٠- الحاوي للفتاوى.

---

(١) شذرات الذهب (٨/ ٥٤).

١١- دَرُّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة.

١٢- طبقات المفسرين.

١٣- همع الهوامع في النحو.

١٤- درج المعالي في نصرة الغزالي.

١٥- لب اللباب في تحرير الأنساب.

١٦-الأشباه و النظائر في العربية.

١٧- ترجمان القرآن.

١٨- مناقب مالك.

١٩- مقامات في الأدب.

٢٠- تأريخ الخلفاء.

٢١- طبقات الحفاظ.

٢٢- متشابه القرآن.

٢٣-تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد.

٢٤-الخصائص و المعجزات النبوية.

انقطاعه للعلم و العبادة و وفاته:

قال ابن العماد الحنبلي: «لمّا بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة و الانقطاع إلى الله تعالى و الاشتغال به صرفاً و الإعراض عن الدنيا و أهلها كأنه لم يعرف أحداً منهم، و تسرع في تحرير مؤلفاته و ترك الإفتاء و التدريس و اعتذر عن ذلك في مؤلف سماه بالتنفيس، و أقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات» [(١)].

توفى رحمه الله سنة ٩١١ هـ قال ابن العماد: «في سحر ليلة الجمعة بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر»، فكان عمره الشريف ٦٤.

---

(١) شذرات الذهب (٨/٥٣).

❖ ثانيا: ترجمة العلامة ابن زكري الفاسي (شارح الفريدة) [١]

هو الإمام العالم الحافظ المحقّق، الصوفي المدقّق، شيخ الجماعة، علّامة وقته، إمام أهل العربية و البيان أبوعبد الله سيدي محمد بن عبد الرحمان بن زكري الفاسي المَوْلِد النشأة و الوفاة [٢] المالكي.

كان -رحمه الله- في أوّل أمره يَحترِف بصناعة الدباغة مع والده، و كان والده مصاحبا لسيدي محمد بن عبد القادر الفاسي، و ملازماً لمجلس تدريسه، و كان هو يحضر مع والده فيه، و كان لصغره يجلس في مؤخّر الناس، و يبحَث مع الشيخ كثيرا و يسأله، و كان الشيخ يعجَبه سؤاله و يستحسنه من غير أن تكون له به معرفة، ثم إنه أقامه يوما من المؤخرة و أجلسه قريبا منه، و قال له: مثلك لا يتأخر. ثم رآه يوما و في يده أثر الدَبْغِ، فسأل عنه فقيل له: إنه ولد سيدي عبد الرحمان بن زكري، و قال له والده: هو ولدي، فقال له الشيخ: و هل يَخدِم الصنعة؟ قال: نعم، فقال له: إنه لا تناسبه الصنعة، و إنما تناسبه القراءة؛ لنجابته و فِطْنَته، فأخرِجه عن الصنعة و لا تتركه فيها أصلا، و اجعله في قراءة العلم و لك أجره، و إن عجزت عن شيء من مَؤُونَته فأنا أُعينك، فأخْرَجه عند ذلك والده، و تركه لقراءة العلم، فكان يقرأ حتى فتح الله عليه [٣].

شيوخه:

أخذ -رحمه الله- عن أكابر وقته فمنهم: الشيخ أبي العباس أحمد بن العربي بن محمد بن الحاج الفاسي، و الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد القادر الفاسي، و أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر المسناوي الدلائي، و أبي عبد الله بن محمد بن أحمد ميارة الفاسي، و غيرهم كثير [٤].

---

(١) و مصادر ترجمته ما يلي: إجازة صالح اللمطي لمحمد الإسي، ص ١٣٤، و الاستقصا ١١٠/٧، و الأعلام للزركلي ١٩٧/٦، و الإلام للسملالي، ٢ / ٣٨٠، و الإكليل و التاج ص ٣٦٢ ، و التقاط الدرر ص ٣٥٦ ، و الحياة الأدبية في المغرب ص ٢١٧، و سلوة الأنفاس ١- ١٧١، و سلوك الطريق الوارية ص ١٠٤،و شجرة النور الزكية ١/ ٣٣٥، و طبقات الحضيكي ٢/ ٣٦٢. و معجم المطبوعات المغربيةص ١٤٣- ١٤٤.

(٢) كتاب علماء فاس في اللغة و النحو ص (١١١).

(٣) مقدمة تحقيق كتاب "الالمام و الاعلام" لابن زكري ص (٥٧) تحقيق محمد حيجر الحسني.

(٤) مقدمة تحقيق كتاب «النصحية الكافية لمن خصه الله بالعافية» لابن زكري ص (٣١).

تلامذته:

و عنه أخذ كثير من أعيان فاس فمنهم: عبد المجيد الزبادي ، و أحمد بن عاشر الحافي ، و أبوالعلاء إدريس محمد بن حمدون العراقي الفاسي، و محمد بن عبد الله بن أيوب المعروف المنتور التلمساني، و أبوالحسن نور الدين علي بن محمد العربي السقاط، و أحمد عبد الفتاح المُجِيري[١].

علمه و أخلاقه و تصوفه:

كان -رحمه الله تعالى- صالحا عابدا وارعا، غاية في التواضع و المحبة لأهل الله و أهل بيت رسول ﷺ، و كان له اعتناء بزيارة أهل وزان، كالشيخ مولاي الطيب الوزاني، فنفحت عليه أنوارهم، و ظهرت عليه بركاتهم، و صحب تلميذهم الشيخ سيدي الحاج الخياط الرقعي، فنفعه الله بصحبته. و قال بعضهم: أخبرني بعض الثقات من غير واحد من العلماء أنه -رضي الله عنه- كانت تحصّل له غيبة، فيرى النبيﷺ يقظة [٢].

و كان عالما عاملا، صوفيا كاملا، ممن تقصّر عن محاسنه الأقلام، و تكل دون منتهاها ألسنة الأنام، أمره أشهر من نار على علم، فكأنه بدر ثم طلع في ديجور الظلم، برع في سائر الفنون، جامعا لأدوات الاجتهاد، مائلا إليه في الحكم و الاعتقاد، قادرا على الاستنباط، بالغا الغاية في تحقيق علوم الأدب، من النحو و التصريف و اللغة و العروض و القوافي و المعاني و البيان و البديع و صناعة الشعر و الترسيل و أنساب العرب و أيامها و تواريخ الأمم و تراجم الأعيان و سائر المحاضرات [٣].

كلمات الثناء عليه و على علمه متوافرة، و قد أفردت ترجمته بالتأليف، فقد أفردها الشيخ عبد المجيد الزبادي المنالي رحمه الله في تقييد مستقل سماه (العرف الشحري في بعض فضائل ابن زكري) و كذا للشيخ أحمد بن عبد السلام البناني في ترجمته كتاب كبير ، سماه (تحلية الآذان و المسامع بنصرة الشيخ ابن زكري العلامة الجامع) [٤].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) مقدمة تحقيق كتاب "الإلمام و الإعلام" ص (٥٨) تحقيق محمد حيجر الحسني.

(٣) المصدر السابق.

(٤) مقدمة تحقيق كتاب "الإلمام و الإعلام" ص (٥٩) تحقيق محمد حيجر الحسني.

و مما قيل في مدحه نظما: قول تلميذه عبد المجيد المنالي رحمه الله:

أجلتُ في الناس فكري | في الصحو مني و سكري
فلم أجد طول عمري | كشيخي ابن زكري
يا أهل ودي و سري | و من ثووا وسط صدري
إن شئتم نيل ذكر | عليكم بان زكري [(١)]

و يقول تلميذه الشريف عبد المجيد المنالي الزبادي عن هذا الشرح-المهمات المفيدة-:

يا إماما له الخصال الحميده | و السجايا مع المزايا العديده
و أطاعت له العلوم أصولاً | عندما جئتنا بشرح الفريده
فجزاك الإله خير جزاء | يا ابن زكري كما نفعت عبيده [(٢)]

مؤلفاته:

و تأليف عديدة في الأصول و اللغة و الأدب و التصوف و كلها في غاية التحقيق فمنها:

١- خصائص في ذكر النبي ﷺ .
٢- حواشي على صحيح البخاري.
٣- شرح على جمع الجوامع للسبكي.
٤- شرح «النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية» للإمام أحمد زروق.
٥- شرح «الحِكم» لابن عطاء الله.
٦- شرح «الصلاة المشيشية» و قد أسماه: «الإلمام و الإعلام بنفثة من بحور ما تضمنته صلاة القطب مولانا عبد السلام» ابن مشيش.
٧- الفوائد المتبعه في العوائد المبتدعه.
٨- شرح «القواعد الزروقية».
٩- شرح «الصغرى» للسنوسي الحسني، و قد أسماه "فتح الرحمن لأقفال أم البرهان".

---

(١) المصدر السابق.
(٢) تأريخ النحو العربي في المشرق و المغرب ص (٣٩١)

١٠- حاشية على توضيح ابن هشام.

١١- جهل المقل القاصر في نصرة الشيخ عبد القادر.

١٢- همزية في مدح الجناب النبوي.

١٣-القول الكاشف عن أحكام الاستنابة في الوظائف.

١٤- جواب في القدر الذي يدعي به على الظالم.

١٥-ترقي الهمة إلى تحقيق الذمة.

١٦-تقاييد على مختصر خليل.

١٧-تقييد على خاتمة الرسالة لابن أبي زيد القيرواني.

١٨-وصية في كيفية تجهيز الجنازة.

١٩- تقييد في بيان ما يستصعب على المبتدئين من قول السبكي.

٢٠- رسالة في الدلالات.

٢١- تفسير سورة البقرة مع الفاتحة. إلى آية ١٨٩. و تفسير سورة الكهف و مريم [١].

٢٢- المهمات المفيدة في شرح الفريدة للسيوطى.

أقواله:

- كل من أطاع الله امتثالا و لو مرة في عمره أو ترك معصية كذلك ما خطر له ذكر الله عند نازلة حتى تجلّى لقلبه برحمته و خلاه عن معصيته [٢].
- البداية علامة النهاية، من أشرقت بدايته أشرقت نهايته، و الكريم إذا ابتدأ أكمـل، و إذا أعطـى خوّل، و إذا وعد أنجز [٣].
- كل ما يستحيى به من النبي ﷺ و يخبأ عنه فهو حرام؛ لأن الحياء في الحق بدعة، و البدعة و صاحبها في النار، و إخفاء المعصية منه عليه السلام و إظهار نفيها يكون نفاقا [٤].

(١) مقدمة تحقيق كتاب «النصحية الكافية لمن خصه الله بالعافية» ص (٣٤) إلى (٣٦).

(٢) "الإلمام و الإعلام" لابن زكري ص (١٠٥).

(٣) المصدر السابق ص (٣٥٠).

(٤) طبقات الأصوليين بعدوتي المغرب و الأندلس ص(٤٣٠).

يقول ابن عاشر عنه و كان رضي الله عنه كثيرا ما يحضنا على تعلم العلم و الاشتغال به [١]. و من تلك العلوم علم النحو يقول حاضًا تلامذته على الاعتناء به: و الذي أوصيكم به ألا تتركوا مطالعة كتب النحو يوما واحدا، فإنه لا سبيل إلى الخوض في علم من العلوم إلا بمعرفة قواعد النحو [٢].

و يقول في رسالة أخرى: أما بعد .... فقد بلغنا أنكم مشتغلون في سرد التصريح فيما بينكم قصد تجديد العلم بما تقدم لكم، فلتعلموا -رحمكم الله- أنكم ألهمتم بذلك رأيا سديدا، فإن النحو مفتاح العلوم و باب موصل للإدراكات و الفهوم؛ إذ معرفة المعاني التركيبية متوقفة في الأغلب عليه، و ما هو كالبديهي أن تراكيب الكلام من كتاب و حديث و غيرهما تكون عند الجاهل به في غاية الصعوبة بحيث إذا وجه ذهنه إليها لم يدركها أصلا، أو إلا بمشقة عظيمة، فإذا عرف قواعده و مارسها سهل عليه جميع ذلك، و تيسرت له طرق فهمه، و لم يبق له إلا التحصيل [٣].

وفاته:

لم تذكر المصادر تأريخ ولادته إلا أنه توفى رحمه الله ليلة الأربعاء ثامن عشر من شهر صفر الخير سنة أربع و أربعين و مأة و ألف -(١١٤٤ هـ) الموافق (١٧٣١ م)- [٤]، و دفن في دار براحا -طاب ثراه و جعل الفردوس مأواه-.

---

(١) فهرس ابن عاشر ص(٧٧).

(٢) المصدر السابق ص(٥١).

(٣) المصدر السابق ص (٥٢).

(٤) مقدمة تحقيق كتاب «النصحية الكافية لمن خصه الله بالعافية» ص (١٠).

❖ ثالثا: ترجمة المحقق ابن القَرَداغي (محشّي الفريدة)

هو العلامة الفهامة الجليل و الولي الزكي النبيل، الشيخ عمر الكردي ، ابن الشيخ عبد اللطيف الكبير، ابن الشيخ معروف المدفون في (ده ره قوله) أسفل وادي البيارة [1].

ولد صاحب الترجمة رحمه الله سنة ألف و ثلاث مأة و ثلاث (١٣٠٣هـ) ببلدة السليمانية في كردستان العراق، لما تعلم علوم العربية شرع بتدريسها و تحقيق المسائل و له مصنفات، منها:

١- "فتاواى الفقهية" في أربع مجلدات.
٢- المنهل النضاخ في اختلاف الأشياخ.
٣- متن و شرح في الفرائض.
٤- شرح على مقولات للشيخ علي القزلجي.
٥- حاشية على رسالة الحساب لبهاء الدين العاملي.
٦- حاشية على شرح تشريح الأفلاك.
٧- حاشية على أشكال التأسيس والأسطرلاب والربع المجيب والمقنطرات.
٨- حاشية على جمع الجوامع.
٩- حاشية على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام.
١٠- حاشية على تشريح الأفلاك.
١١- حاشية على برهان الگلنبوي.
١٢- حاشية على كتاب المسمى بـ "عبد الله اليزدي".
١٣- حاشية على الإيساغوجي.
١٤- حاشية على شرح الأشنوي على التصريف.
١٥- حاشية على الألفية المسماة بالفريدة (و هي التي بين يديك بهامش هذا الشرح).

و **من تلاميذه:** الشيخ عبد الكريم محمد المدرس، المفتي الأعظم في العراق السابق، الذي ألف في كل فن كتابا، و هو فقيه و مفسر و أصولي و متكلم و لغوي و أديب و صوفي.

وفاته: دام الشيخ ابن القره داغي رحمه الله على التدريس و التأليف و الخدمة العلمية حتى توفى سنة (١٣٥٥) هـ فكان عمره الشريف ثلاث و خمسين سنة ٥٣.

---

(١) علماؤنا في خدمة العلم و الدين، تأليف عبد الكريم محمد المدرس ص ٤٢٠.

❖ عملي في الكتاب:

١- اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب "المهمات المفيدة في شرح الفريدة" على نسختين مخطوطتين:

أ- المخطوطة الأولى نسخة في دار الكتب المصرية، مختلفة المسطرة، نسخة جيدة، خطها مغربي بخط أحمد بن محمد بن ابراهيم الرباطي سنة (١٣١٤). و قد رمزت لها حرف «أ».

ب-المخطوطة الثانية: نسخة في دار الكتب المصرية، نسخة حسنة، خطها مغربي دقيق، كتبت سنة (١٢٩٧). و هي ناقصة، و قد رمزت لهذه النسخة حرف «ب».

٢- خرجت الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية.

٣- وضعت العناوين الفرعية بين حاصرتين.

٤- زدت في الشرح بعض كلمات بين حاصرتين [ ] للايضاح.

٥- أتيت ببعض متن الألفية في الشرح بين حاصرتين [] للتسهيل.

٦- ذكرت حاشية ابن القرداغي الكردي، و بعض متون الكتب النحوية كـ (شرح ابن عقيل)، و (شرح ألفية لحسين بن أحمد بن عبد الله) و (شرح ألفية للحازمي)، و (دليل السالك إلى ألفية ابن مالك)، و (المطالع السعيدة)، و (ضياء السالك) و (و مصباح السالك).

٧- و ما رمزت له حرف (م) في الهامش من زيادتي.

٨- وضعت فهارس تفصيلية للكتاب.

و أخيرا أشكر الله سبحانه و تعالى على جميع نعمه و إعانته على هذا العمل إنه نعم المولى و نعم النصير، و أشكر أبي الأعز على ترغيباته و دعائه لنا، و أشكر العالمين الفاضلين و هما الأستاذ عارف ديهم، و الأستاذ يونس ويسي حفظهما الله تعالى، و كذا أخي العزيز الملا علي هَنجِيراني، و من أعانني على تصحيحه و نشره فجزاهم الله خير الجزاء، أسأل الله سبحانه و تعالى أن ينفعني و إياكم بما فيه، و صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

جنيد جلال محمد

مريوان - كردستان - ايران

١٣٩٥/١/١

صورة الورقة الأولى من المخطوط «أ»

[illegible]

الصحيح والمعتل

لما كانت الافعال تنقسم الى الصحيح والاعتلال والمعتل منها ينقسم الى اقسام وجب تعريف ما الصحيح بذلك

[illegible]

صورة الورقة الأخرى من المخطوطة «أ»

صورة ورقة من المخطوطة «ب»

خطبة الشارح (العلامة ابن زكري الفاسي) (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُلله على نعمةِ الإيمانِ و الإسلامِ، و الشكرُ له على أن استعملني في بعض أوقات عمري في تعريف ما طالبني به من الحلال و الحرام، و تفقّه ما أمرني بتفقهه من مطلوب الأحكام، و وفقني للعمل ببعض ذلك و لو فيما قل من متكاثر الأوقات و متتابع الأيام. و إلا فمن أنا حتى أتوصل إلى ذلك و كثير من أمثالي قد حُرمه، و من هنا قد تحقّقتُ في الهداية إليهِ عظيم الإنعام.

ثُمّ أحمدُ اللهَ جلّ جلاله و أشكره سبحانه و تعالى على أن وجّه وجهتي للنظر فيما يعين على ذلك، و يسهّل الوصول إليه من قواعد فنون الآلات التي هي وسائل لتلك المقاصد العظام، فإن الوسائل بحسب مقاصدها و بذلك حصل للعلوم كلها في عقد التعبّد الانتظام، لكني جهلت قدر النعمة حيث استعملتها في خلاف ما هو المقصد منها و المرام، فاتخذتها حرفة لتكسّب الذكر و صناعةً للتسبّب في الصيت، و قادتني للطمع في الانتفاع بذلك الأوهام.

و لمّا نبّهني سيدي لأمارات ذلك تأكد أن أتلو شيئاً منها على نفسي لئلا تفتح عليَّ باب التأويل الموقِع في شيء قلب الحقائق و الخروج من النور إلى الظلام، و رجاء أن يتّعظ بذلك أحدٌ من أبناء جنسي فتحصل من فضل الله عند ذلك لي و له المثوبات الجسام.

فمن ذلك: أني أتكلّف للتدريس استعارة كتبٍ و مطالعة ما فيها لأطرّز بذكره المجلس، فإذا فرغتُ من ذلك طرحتها للغبرة! لا أرفعها بيدي فضلاً عن أن أوجه للنظر فيها الاعتناء والاهتمام.

و من ذلك: أني أفرّغ نفائس الأوقات و أصرف الفكر فيما يتعلق بغامض المشكلات؛ مما لا تنبي عليه فائدة اعتقادية و لا عملية سوى أنّ من يحرز الكلام فيه يوصف باستقامة الأنظار و سلامة الأفهام.

---

(١) هذه المقدمة وصية العلامة ابن زكري رحمه الله لطلبة العلم.

و من ذلك: أني أقدّم الاشتغال بما ذُكِر على المهمات الدينية سوى الفرايض الخمس التي صارت بتكررها عادةً، بل ربما استعملتُ الفكر عندها في استنباط التعاليل و استخراج التوجيهات؛ التي ليس لها بمرضاة مَن أمرت بمناجاته إلمام.

و من ذلك: أني مع كوني لا أبالي بما يفوتني في جنب ذلك من أعمال البر لو فاتني معه شيءٌ من العوائد و الشهوات التي أنا بها مقيَّدٌ لقامت قيامتي و عظمت حيرتي، و تركت تلك الأشغال التي كان لي بها ولوعٌ و التزام.

و من ذلك: أني أعرض نفسي بذلك التدريس لإيجاب شيء عليَّ كانت ذمتي سالمةً من التكليف به! و في ذلك من المخاطرة و التغرير ما لا يقتحمه إلا ضعفاء الأحلام. فإنَّ بثَّ العلم إنما يجب على المحصّلين له، و أنا لم أحصّل فناً منه! و إنما أحصّل ما أريد ذكره في المجلس تحصيلاً معروضاً لكثير من الكلام. ثم أتبجَّح به على من هو أجهل مني، و أروم الرد على كبراء المقتدين، و أنسب لنفسي بالتصريح و التلويح ما يظهر من سقيم الأفهام. و إنْ تبيَّن لي فهمٌ دقيق؛ و اعتقدتُ أنه من نفائس التحقيق تعاظمتْ نفسي و أرتني أنَّ الناس بخسوا حقِّي، و لم يعرف مقداري أكثر الأنام!

و من ذلك: أني إذا قرأتُ (مسائل الفقه) و قرّرتُ في أبواب المعاملات ما حرره الأئمة الأعلام ثم احتجتُ لشيء منها بعد انصرافي من المجلس لم أحافظ على غالب تلك الأحكام، فأتوثّب على الدنيا بما يمكنني من غير مبالاة و لا احتشام! حتى كأنَّ المكلف بذلك غيري، و كأني لم أخاطب إلا بتعليم الصناعات للطلبة و ذكر الوعظ للعوام. و كذا غير المعاملات أقرر مثلاً كلام الناس في السواك و آداب قضاء الحاجة و الأكل والشرب و اللباس و غير ذلك ثم أقوم غير محافظٍ على العمل بها بل و لا على تعهدها و استدامة عملها، حتى إني إذا سئلتُ عنها بعد ذلك بأيام لم أجد ما أجيب به في غالبها؛ لأنَّ تعلّمها لم يكن بقصد العمل حتى يحصل لي الثبات و الدوام.

و من ذلك: أني إذا أقبل لمجلسي أحدٌ من أهل الرياسة و الجاه أو من له قدمٌ في تعاطي العلم؛ أبذل المجهود في تحسين التقرير و أود أني طالعت أضعاف ما طالعته لتحصل لي عنده المنزلة و الإعظام. و إن أعرض عني أو قلَّ أهل مجلسي؛ نقصتْ قوتي و خمدت قريحتي لاستشعاري السقوط و الاهتضام.

فاعتبروا معاشر الطلبة، و اختبروا نفوسكم في هذه المواطن و أمثالها، و انظروا ما أبعدنا من الإخلاص، و كم بيننا و بين من قرأ العلم امتثالاً لأمر ربه و استقام. و تيقنوا أن الموت نازلٌ عن قريب، و لا ينفعنا ما نكسبه من الوجاهة و لا ما نجمعه من الحطام. فالتدارك التدارك، بطلب العلم النافع الذي تحصل معه خشية الله و مراقبته في الإقدام و الإحجام.

و يتوصَّل به إلى الاطلاعِ على عيوب النفس؛ المعينِ على التخلص من ربقة الرضى عنها؛ الذي هو أصل كل معصية و شرٍّ و حزن و اغتمام. و يعرف به المرء حاله و ما هو عليه فينجو بذلك من الغلط و اعتقاد الكمال؛ الذي لا تتطلب معه التوبة و لا يرى عنده عتبٌ و لا ملام. و إذا عرف المرء حال نفسه بعثه ذلك على مدافعة الخواطر الفاسدة و التحرّز على توطين النفس عليها، فيقرأ العلم و إن خاف العجب [صار] مستغفراً منه، و هذا هو مقصودنا من سوق جملة الكلام.

و الصّلاة و السّلام على مَنْ هو الواسطة لنا في جميعِ أنواعِ الأنعام سيّدنا و نبيّنا و مولانا مُحَمَّدٍ حمدَ الخاصّ و العامّ، و أنا اتشفع و أتوسل بجنابه أن يكون لي واسطة في توبة نصوح و إخلاص تام كما كان لي الواسطة في منة الإيمان و الإسلام ﷺ و على جميع النبيين و المرسلين و الملائكة و الآل و الصّحابة الكرام.

و بعد فهذا تقييدٌ نافعٌ بحولِ الله تعالى قصدتُ به حلَ ألفاظ ألفية الإمام العلامة سيدنا الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى و رضي عنه و نفعنا به في الدارين آمين، و وشحته بفوائد يضطر إليها النجيب و يعترف بعظم مقدارها الفطين اللبيب، و لا يجدها في غيره مما اطلعت عليه و وصل علمي إليه و الكلام مع أهل الإنصاف، و لا عبرة بمن معه من الدعوى ما يصد عن جميل الأوصاف.

حَضَّني عليه شيخنا الإمام المحقق العلامة أبوعبدالله سيدي: محمد بن المسناوي أدام الله النفع بعلومه و فتح مغلق البصائر بنور تحريراته و فهومه، مع سؤال من قدر الله[1] تعالى إجابة، و الله ينفع به جميع من يتعاطاه بمنه و كرمه آمين، و سميته "**المهمات المفيدة في شرح الفريدة**" و بالله الإعانة.

(١) في نسخة «ب» من قصد الله ...".

خطبة المؤلف (الإمام السيوطي)

قال [١] رحمه الله:

[١] ﴿ أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ وَ السَّلامِ عَلى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الْأَنَامِ ﴾

عَبَّر بالمضارع لأنّ المحكي لم يمض و لم يتقدم له ذكر.

و تنكّب تعبير الخلاصة بالماضي [٢]؛ لأن تصحيحه محوج إلى تكلّف ادعاء إرادته القول النفسي، أو تأخر نظم الشطر الأوّل، أو وضع لفظ "قال" أوّلا مجردا عن معناه، أو التعبير بالقول عن سببه الذي هو الشروع فيه، أو إيقاع الماضي موقع المستقبل، أو إرادة الحال به نظرا إلى أنّ الحال قد اكتنفه الماضي و المستقبل، و تكلّف جميع التوجيهات غير خفي على من له خبرة بأصول الأساليب.

و المضارع هنا للاستقبال؛ لتعدد متعلقه، و طول أوقات التكلم بأجزاء المحكي به الذي به يتحقق معنى (أقول) هنا؛ لأنه عبارة عن جميع ذلك.

و لا يصح أن يكون للحال، و إن كانوا يتوسعون في إطلاق الحال. و لا يعتبرون فيه خصوص أواخر الماضي و أوائل المستقبل نحو" زَيْدٌ يُصَلِّي" لكثرة الطول هنا جدّاً.

فإن قلت: و هنا مانع آخر، و هو أنه لابد فيما يصدق عليه اسم الحال أن يوجد فيه طرف من الماضي و طرف من المستقبل، و لذا قالوا: هو أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي و أوائل المستقبل، و واضح أن ذلك غير ثابت هنا.

قلت: لو صحَّ ما ذكرته لم تتصور الحكاية بـ (أقول) على أنه حال، و قد صرّحوا بصحتها، و التفسير للحال بما في السؤال للتفتازاني و قد اعترضه "شبلي" بأنه لا يستقيم في ابتداء الزمان و لا في انتهائه و لا بالنسبة إلى الأمور الآتية.

---

(١) الناظمُ هو الإمام السيوطي رحمه الله.

(٢) الخلاصة هي ألفية ابن مالك، قال فيها: «قال محمد هو ابن مالك» بلفظ الماضي.

فإن قلت: و قد نصّ "شِبْلِي" على أن مقدار الحال مفوض إلى العرف بحسب الأفعال، و لا يتعين له مقدار مخصوص، فإنه يقال: زيد يأكل، و يمشي، و يكتب القرآن، و يعدّ ذلك كلّه حالا، فلمَ لا يكون المضارع هنا للحال؟، و يكون نظير يكتب القرآن مع طول أزمنة الكتابة؟

قلت: لا وجه في عرف من الأعراف للحالية مع تطاول الأزمنة قبل ثبوتها و إلا لم يبق استقبال، و لم يتحقق مقام يحتمل فيه المضارع الحال و الاستقبال، أو ينفرد فيه للاستقبال.

و ممّا يحقق الاستقبال هنا تأخر الشروع في المقول عما قبله في الدّيباجة.

ثم نقول: إذا كان القول مستقبلا لم يصح تقدم المحكي، بل يشترط تأخره؛ لأنه موعود به، و الذي حكي به ذلك الموعود به هو الواقع بعد القول، فالمحكي به متقدم بالزمان على المحكي، عكس ما في الماضي. و يرد ههنا أن يقال: أين هذا الموعود به؟ و ادعاء أنه قاله بلسانه مرة أخرى تحقيقا لوعده بعيد؛ لعدم الفائدة في الوعد به، و المتبادر أن المقصود إبراز التأليف و إظهاره للوجود، و ذلك حاصل مع الحكاية، فلا فائدة في الوعد به مرة أخرى.

و **جوابه:** أن المحكي به بعد حصوله بالفعل و تقرر وجوده يصير محكيا لأنه المقصود و الموعود به، و محكيا به لأنه الذي مثل به ذلك الموعود به، فيكون واحدا بالذات، مختلفا بالاعتبار، بناء على أن ذلك كاف في الحكاية، خلافا للعبادي في أنه لابد في الحكاية من التغاير الذاتي.

و لَمّا قال الرضي: «الأصل في استعمال "القول" أن يقع بعده اللفظ المحكي، إما الذي مضى ذكره أو الذي هو واقع أو يقع» قال الشهاب القاسمي: «قضيته أنه لابد في تحقق الحكاية من التلفظ بالمحكي في غير الحكاية، و قد يشكل على ذلك ما يقع للمصنفين كقول الناظم "قال محمد ..." الخ، فإن الظاهر أنهم لم ينطقوا بتلك الجمل في غير هذا الكلام». إهـ.

فقال الشيخ يس «في قوله «و قضيته»: نظر، لأنه قال: "الأصل في استعمال القول..." الخ فما يقع للمصنفين على خلاف الأصل». إهـ. ذكره في باب ظن وأخواتها.

و ما في الخلاصة من إظهار الفاعل المتضمن معرفة المؤلف أحسن مما في المتن من إضماره المفوت لذلك الغرض[١]، مع أنه من المطالب الأكيدة، فإنه إذا عُرف أن المؤلف في فن من الفنون فلان المشهور بالتضلع بقواعد ذلك الفن و تحقيق مسائله مع معرفته بالثقة و الأمانة كان ذلك باعثا على الاعتناء بقراءة التأليف، و الاقبال على التشاغل بتحصيله، و إلا كان كولد لم يعرف أبوه. **فإن قيل:** من أين جاء هذا مع أن ضمير المتكلم كما هنا أعرف من العَلَم؟ **قلت:** ذلك غالب، و إلا فقد يكون العلم في بعض المقامات أعرف منه، بل يكون الضمير غير مفيد للتعريف أصلا كقول مَن يَدُق الباب: "أنا".

و لعَل المصنف لما تولّى شرحَ كتابه بنفسه و ذكر ذلك في أوّل الشرح اكتفى به.

و أشار بقوله (**بَعدَ الحَمدِ و السلام**) [٢] إلى أنه إنما يأتي بجمل النظم و تراكيبه بعد أن ينطق و يتكلم بما يدل على حمد الله تعالى و السلام على نبيّه ﷺ. و لم يأت في نفس النظم بنفس الجملة المفيدة لذلك، لأنها إنشائية لا تصلح لحكايتها بالقول. و من هنا اعترض على الخلاصة و احتيج للاعتذار عنها بأن الإنشائية الاصطلاحية ملغاة في جانب القول، و الانشاء معنى ثابت من حيثية أخرى، فإنه و إن لم يدل عليه اللفظ مطابقة دلّ عليه التزاما، لأن الذي يحكي كلاما و هو مستحسن له راض به محكوم عليه بما يقتضيه، فمن حكى ثناء و حمدا فهو حامد، أو ذمّا فهو ذام إذا كان على الطريقة المذكورة.

---

(١) قال ابن مالك: «قال محمد..» باظهار الفاعل، و قال الامام السيوطي هنا «أقول..» بإضمار الفاعل.

(٢) قوله (**أقول بعد الحمد**) أي: أقول بعدَ الإبتداءِ بالحمدِ لله؛ و هو لغةً: الوصف بالجميل تعظيماً له. و عرفاً: فعل يُنبِئُ عن تعظيمِ المُنعِمِ لإنعامه. فالحمدُ العرفي المرادف للشكر اللّغويّ أعم مطلقا من الحمد اللّغوي موردا، و أخصّ منه مطلقا متعلقا. ثمّ المراد بالحمد الحمد المنشأ بهذا فإنّه في قوّة الجملة فلا يرد أنّ كلامه يفيد سبق الحمد، لا إنشاء المأمور به على أنّ إفادته متضمّنة لكون المحمود أهلا للحمد و هو إنشائه ضمنا. و قس عليه الكلام في السّلام و الصّلاة. و دفعه بأنّ المراد المنشأين بهذا الشِّعر كُلِّه لا بمجرّد (بعد..) إهـ و بأنّ المراد الملفوظين الغير المكتوبين، أو بأن المراد بالحمد ما فُهِمَ من البسملةِ ليس بجدير، الأول: لما مر. و الثاني: لبقاء المؤاخذة بعدم الكتابة المطلوبة، و الثالث: بعدم جريانه في الصّلاة و السّلام المأمور بهما بقوله تعالى: {صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً}[الاحزاب: ٥٦]. (ابن القر داغي)

و أفاد بالظرف و ما أضيف إليه أنّ أخذه في هذا التأليف كان على الوجه المشروع ترغيبا لذي الديانة، و النظر في قراءته، و اعتقاد حصول الارب منه إذا كان ما يشرع فيه على الوجه الشرعي معلوما بالنجح و حسن العاقبة.

و اقتصاره -رحمه الله- على ذكر **(السلام)** [١] أحسن مما اشتهر في كثير من التأليف كـ"الخلاصة" من الاقتصار على ذكر الصلاة، لأن شهرةَ اتباع السلام للصلاة و تقرر ذلك عند الخصوص و العموم يقتضي إرادة الصلاة عند إفراد السلام [٢]، فيكون في الكلام حذف متبوع الواو لدليل واضح، بخلاف العكس، و الفرق إصالة المتبوع و فرعية التابع، فإن الاستغناء عن الثاني ليس كالاستغناء عن الاوّل.

و عَبَّر بـ **(النّبي)** [٣] دون "الرّسول" -كما في الخلاصة- لأنه شافعي، و التعبير بالرّسول عند الشافعيّة مكروه. و قد اعترض بهذا العَبَّادِيُّ على "الخلاصة" و قال: إلا أن يدعي المصنف تقييد الكراهة عندهم بغير سياق فيه تعظيم، نظير ما اعتمده بعض الشيوخ من تقييد حرمة النداء بـ "يا محمد" بذلك، حتى أجاز نحو: يا محمد الشفاعة[٤].

---

(١) معنى السلام عليه ﷺ هو أن يسلمه من كل آفة منافية لغاية الكمال ، و المخلوق لا يستغني عن زيادة الدرجة و إن كان رفيع المنزلة ، على القول بعدم تناهي كمال الإنسان الكامل. (الكليات)

(٢) فى نسخة (ب) «يقضى بارادة الصلاة عند افراد السلام».

(٣) قوله: **(على النبي)** بالتشديد من النَّبْوَةِ، اي: المَكَانُ المُرْتَفِعُ، لرفعة رتبته. أو من النَّبَأ بفتح الباء بمعنى الخبر، أو بسكونها بمعنى الارتفاع، أو بالهمزة من النبأ، و على كل فهو إما بمعنى فاعل، أو مفعول، و هو إنسانٌ أُوحِي إليه بشرعٍ و إن لم يُؤْمَرْ بتبليغه، و لا ينافيه كونه مخبِرا لجواز كونه لنفسه فإنْ أُمِرَ به فرسول. و لم يقل: على الرَّسول لإفادته استحقاق الحمد بالرّسالة بطريق الأولى. (ابن القره داغي)

- قال ﷺ «مَنْ صلى عليَّ في كتاب لم تَزَلِ الملائكةُ تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب» (رواه الطبراني)

(٤) و عن الشافعي أنه يكره أن يقال: »قال الرسول« و إنما يقال «رسول الله» ﷺ، لكونه أدل على التعظيم من المعرف بأل ، إذ ليس في التعريف باللام ما في الإضافة من التعظيم، لكن قيد الكراهة بغير سياق فيه تعظيم، كما قيد به تحريم النداء بيا محمد ، فيجوز : يا محمد الشفافعة. (شرح ترجمة بدء الوحي)

و أشار بقوله: (**أفصح الأنام**) [١] إلى قوله ﷺ «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ، و اسْتُرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدٍ» [٢].

و اختار وصفه صلى الله عليه و سلم بهذه الصفة في هذا المقام تنبيها على مدح العلم الموصل إلى الفصاحة، لأنها من الصفات التي يُمدح بها أفضل الخلق صلى الله عليه و سلم [٣]، و من ذلك علم النحو المراد التأليف فيه إذ به يتحرز عن ضعف التأليف.

(و الأنام) هنا بمعنى الناس. و يطلق على الإنس و الجن. و يطلق على جميع الحيوان.

---

(١) (**أفصح الأنام**) أي أفصح الخلق، و الفصاحة في المتكلم ملكة يقتدر بها صاحبها على تأليف -اي تركيب- كلام فصيح، و الكلام الفصيح هو الكلام الخلص من تنافر الكلمات، و التعقيد المعنوي و اللفظي و من ضعف التركيب. (المواهب التليدة في حل ألفاظ الفريدة)

- و "الفصاحة" في الكلام خلوصه من ضعف التأليف، و تنافر الكلمات، و التعقيد مع فصاحتها، فالضعف أن يكون الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور، كالإضمار قبل الذكر لفظا و معنى و حكما نحو ضرب غلامه زيدا. و التنافر أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان و إن كان كل منها فصيحا. و التعقيد اي كون الكلام مُعَقَّدا (أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد) لخلل واقع إما في النظم بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد. (مختصر المعاني)

- قوله (**أفصح الأنام**) أي: أبلغ الأنام (الجن و الانس)، و يلزمه كونه أفصح لأنّ البلاغةَ أخصّ مطلقا من الفصاحة. (ابن القره داغي)

(٢) ذكره السيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٢٣)، و العجلوني في كشف الخفا (١/٢٣٢)، و الشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٢١). و المقصود بالضاد لغة العرب لأن العرب هم الذين ينطقون بها و ليست في لغة غيرهم. و في حديث قال عليه الصلاة و السلام «أنا أفْصح الْعَرَب وَ لَا فَخرَ» و في حديث آخر «فَقَالَ: حَقٌّ لِي، وَ إِنَّمَا نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ».

(٣) و أما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، و ذلك نادر جدا، إنما يوجد في أحاديث القصار، على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، و قد تداولتها الأعجام و المولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا و نقصوا و قدموا و أخروا و أبدلوا ألفاظا بألفاظ و لهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويّا على أوجهٍ شتى بعبارات مختلفة. (الاقتراح)

[أهمية علم النحو و احتياج العلوم إليه]

[٢] ﴿ النَّحْوُ خَيْرُ ما بِهِ الْمَرْءُ عُنِي[١] إِذْ لَيْسَ عِلْمٌ عَنْهُ حَقّاً يَغْتَنِي ﴾

ثم صرّح بمدح فن النحو الذي أراد التأليف فيه، و ادّعى أنه أفضل ما يعتنى به الطالب، و استدل على ذلك بافتقار العلوم كلها إليه فقال: **(النحو خير ما به المرء عني)**؛ و فيه أن الثابت للنحو كونه من أفضل ما يُعْتنى به لا أنه أفضل كل ما يعتنى به؟ و جوابه: أن "ما" واقعة على العلوم بقرينة إضافة اسم التفضيل المحمول على النحو الذي هو علم، فإنه إنما يضاف لما هو بعضه و المعنى: أنه أفضل العلوم التي يُعتنى بها.

فإن قيل: الغلو باق؛ لأن الواجب العيني من العلوم أفضل منه؟ **قلت:** هو الطريق إلى ذلك الواجب العيني و المعين عليه، و المسهل لحصوله، فهو حقيق بأن يقدم للاعتناء به، و إن لم يكن ذلك لذاته بل ليتوصل به إليه، إلا عند توجه الخطاب بشيء من الواجبات مع جهل ما يصححه، و ضيق الوقت عن تحصيل الوسيلة. و بالجملة فأهمية تقديم الوسيلة من الواضحات، بل ذلك هو معنى كونها وسيلة. فقوله: **(خير ما به المرء عني)** معناه: باعتبار التقديم و المسارعة للتحصيل، لا باعتبار أكثرية الثواب و أشدية الإيجاب، فتبيّن أن للفظ محملا صحيحا فحمل عليه[٢] - و الله أعلم-.

قوله **(المرء)** مبتدأ. و **(عني)** خبره. و الجملة صلة **(ما)**. و الرابط، المجرور بالباء المتعلقة بعني.

---

(١) أي: علم النحو هو خير ما يعتنى به المرء من العلوم التي هي آلة لتحصيل علم الشرع أي: الكتاب و السنة و غيرهما. (المواهب التليدة في شرح الفريدة)

- قوله **(النحو)** المراد به ما يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً و بناءً و ذواتها صحةً و اعتلالاً المرادف لعلم العربية بالمعنى الأخصّ. و لم نفسره بما يشمل الخط لعدم استعماله فيه فالظرفية الآتية ادعائية. قوله **(خير ما به المرء عني)** أي: خير علم بسببه المرء عُنِي و قصد لتعلّمه، أو ما اعتنى المرء به، فعلى الأول: عني مجهول، و على الثاني: معلوم كرضي. (ابن القره داغي)

- "عُنِيَ يُعْنَى عِنايَةً و عُنِيّاً، و عَنِيَ يَعْني عَنَىً بالأمر: به آن كار مشغول شد و اهتمام ورزيد و در اين باره سختي بسيار كشيد. و **(خير)** اسم تفضيل است و مخفف أَخيَر: بهتر ، برتر، {كنتم خير إمة}. (المنجد)

(٢) في نسخة (أ) «يحمل عليه».

و في قوله: (إذ ليس علم عنه حقا يغتني)[1] تصحيح لدعوى الأفضلية، و بيان لفائدة هذا العلم و ثمرته، و هي الاستعانة على فهم جميع العلوم. و وجه ما ذكره من عدم استغناء العلوم عنه ظاهر: أما التفسير و الحديث فلا يجوز لأحد أن يتكلم فيهما حتى يكون مليا بالعربية.

و قد قال مالك رضي الله عنه: «لو صرت من الفهم في غاية، و من العلم في نهاية لرجع ذلك إلى أصلين: كتاب الله و سنة رسوله ﷺ، و لا سبيل إليهما و لا إلى الرسوخ فيهما إلا بمعرفة اللسان العربي فيه أنزل الله كتابه و نهج لعباده أحكامه» إهـ. و هذا ما أشار إليه أبوحيان رحمه الله بقوله:

و قد قصرت أعمارنا و علومُنا ... يطول علينا حصرها و نكابده
و في كلها خير و لكن أصلها ... هو النحو فاحذر من جهول يعانده
و به يعرف القرآن و السنة التي ... هما أصلُ دينِ مَنْ أنتَ عابده

و قد نص الطبري في تفسيره على أن من شروط المفسر أن يكون عارفا بالنحو؛ قال: لأن المعنى يتغير و يختلف باختلاف الإعراب، فلابد من اعتباره.

و قال ابن الصلاح: «ينبغي للمحدث أن لا يرويَ حديثه بقراءة لحان».

و روي عن أبي داود السنجي قال: «سمعت الأصمعي يقول: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[2] لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه و لحنت فيه كذبت عليه».

---

(١) أي: إذ لا يستغنى عنه علم من علوم الشريعة؛ لأنه هو الآلة التي يفتح مغاليق العلوم. (المواهب التليدة)

- و لمّا كان مقول القول غير مدلل علّله بقوله: (إذ ليس علم..) أي: من العلوم الدّينية، أو مطلقا بناء على جريان العادة بتدوين العلوم بالعربية المحتاج معرفتها إلى تصحيح دوالّها على وفق قانون العربية. (عنه) اي عن النحو اغتناء حقا يغتني فلا يرد أن اغتناء العلوم العقلية الصرفية عنه واضح فلا يصح دعوى السلب الكلي. (ابن القره داغي)

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦ / ٤٩٦ رقم ٣٤٦١) في أحاديث الأنبياء،

و قال ابن صلاح يحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو و اللغة ما يتخلص به من شيئين: اللحن و التحريف و معرفتهما».

و أخرج البيهقي في شعب الإيمان عن شعبة قال: إذا كان المحدث لا يعرف النحو فهو كالحمار يكون على رأسه مخلاة ليس فيها شعير.

و قد نظم بعضهم هذا الأثر فقال:

مثل الطالب الحديث و لا ... يعرف نحوا و لا له آلته

كحمار قد علقت ليس فيها ... من شعير برأسه مخلاته

و أما الكلام فلتوقف كثير منه على النقل من الكتاب و السنة، و من هنا ضل من اعتمد فيه على مجرد الإنظار العقلية و لم يعول على الأدلة السمعية.

و أخرج البيهقي في شعب الإيمان من طريق الواقدي عن أبي الزناد عن أبيه قال: ما تزندق من تزندق بالمشرق إلا جهلا بكلام العرب.

و أخرج البخاري في تأريخه عن الحسن قال: «إنما أهلكتهم العجمة».

و أخرج ابن الشاكر في مناقب الشافعي رضي الله عنه من طريق حرملة قال: سمعت الشافعي يقول: «ما جهل الناس و لا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب و ميلهم إلى لسان ارسطاطاليس».

و أما الفقيه فاحتياجه إلى النحو ظاهر للمقلد في عدة أبواب كـ (الإقرار) و(الطلاق) و نحوهما، و للمجتهد في كل باب لأن النحو من جملة شروط الاجتهاد المطلق. قاله في الشرح [١].

قلت: و أيضا فإن الدواوين المؤلفة فيه باللسان العربي فلا تفهم معانيها إلّا به.

و أما أصول الفقه فمن جملة ما يستمد منه العربية كما قال: ابن الحاجب لأن الأدلة من الكتاب و السنة عربية.

---

(١) "المطالع السعيدة في شرح الفريدة" للإمام السيوطي رحمه الله.

و أما علم البيان فاحتياجه إليه بيِّنٌ.

و بالجملة فإن توقف فهم معاني التراكيب و معرفة كيفية ارتباط أجزاء الكلام على النحو مما لا يمتري فيه من حصل له منه أدنى حظ.

و به يتبين أنه لا يستغني عنه علم من العلوم و من هنا استحق التقديم على جميعها حتى المنطق الذي هو خديم العلوم أيضا، كما قال الامام سيدنا أبوحامد الغزالي رضي الله عنه:

اركب جواد النحو ثم ليكن   منك على المنطق اكباب

تفلسف و تصرف فما   للعلم إلا منهما باب

و قال التاج ابن أم مكتوم:

و إن تسل عن رتب العلوم   و ما هو الأحق بالتقديم

فاعلم بأن المستشار مؤتمن   و بأذل النصح بالأيمان قمن

إبدأ إذا تحاول اشتغالا   بالنحو و احذر عنه إن تزالا

حتى ترى بحفظه مليا   تعرف منه الطوع و الأبيا

و الكلام في بقية المبادي شهير طويل- و الله اعلم-[1].

---

(١) قال الإمام الغزالي رحمه الله: اللغة و النحو فإنهما آلة لعلم كتاب الله تعالى و سنة نبيه ﷺ، و ليست اللغة و النحو من العلوم الشرعية في أنفسهما و لكن يلزم الخوض فيهما بسبب الشرع إذ جاءت هذه الشريعة بلغة العرب وكل شريعة لا تظهر إلا بلغة فيصير تعلم تلك اللغة آلة.

قال: يكفي من النحو ما يتعلق بالحديث و الكتاب فأما التعمق فيه إلى درجات لا تتناهى فهو فضول مستغنى عنه.

قال: ليست لذة العلم بالنحو والشعر كلذة العلم بالله تعالى وصفاته و ملائكته وملكوت السموات و الأرض بل لذة العلم بقدر شرف العلم و شرف العلم بقدر شرف المعلوم.

قال: و فرقة أخرى اشْتَغَلُوا بِعِلْمِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالشِّعْرِ وَغَرِيبِ اللُّغَةِ وَاغْتَرُّوا بِهِ وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ قَدْ غُفِرَ لَهُمْ وأنهم من عماد الأمة إذ قوام الدين بالكتاب والسنة وقوام الكتاب والسنة بعلم اللغة والنحو فأفنى هؤلاء أعمارهم في دقائق النحو وفي صناعة الشعر وفي غريب اللغة. (إحياء علوم الدين)

[مدح المؤلف ألفيته (الفريدةَ)]

[٣] ﴿ وَ هـذِهِ أَلْفِيَّـةٌ [(١)] فِيهِ حَـوَتْ أُصُولَـه وَ نَفْـعَ طُلَّابٍ نَـوَتْ ﴾

١- [و هذه ألفية فيه]: الإشارة: لعبارة المترجم عنه إن كانت الخطبة متأخرة. و لا يفوت مع ذلك الإبتداء بالحمد و تابعه؛ لما مرّ من أنه لم يأت بجملة الحمد و الصلاة في لفظ النظم، للنكتة التي سبق بيانها.

أو [إشارة] [(٢)] لموجود حكما نزل لقرب وجوده منزلة الحاضر على حدِّ "قد قامت الصلاة" (أي قرب قيامها)، و هذا هو الذي اختاره الفارسي في قول الإمام: «هذا باب علم ما الكلم من العربية».

أو [أوشارة] لموجود ذهنا، و ذلك كاف في رجوع الإشارة إليه فإنه يشار إلى المعنى، و إن كان غير محسوس بتنزيله منزلته.

أو لا معنى لكلمة الإشارة أوّلا، بل وضعت آلة ليشار بها عند قضاء الحاجة و الفراغ من المشار إليه، و هذا هو الذي اختاره السيرافي في عبارة الامام رحمه الله تعالى. و خطاه الفارسي بأن خلوّ "هذا" عن معنى الإشارة الموجب لبنائها يقتضي إعرابها. و أجاب أبوالفتح بأن الشيء إذا سلب وصفه فالأكثر أن يبقى عليه حكمه كهمزة التسوية، فإنها سلب عنها معنى الاستفهام، و مع ذلك بقيت على صدارتها في الأكثر. و هذه التوجيهات الأخيرة إن قلنا بتقديم الخطبة.

و (ألفية) نسبة إلى ألف بيت إن قلنا: إن البيت عبارة عن مجموع الشطرين، أو إلى ألفي بيت إن قلنا: إن كلّ شطر بيت. و قد اختلف في ذلك العروضيون. و النسبة إلى المثنى كالنسبة للمفرد.

قوله: (فيه) نعت لألفية، و المجرور بـ في للنحو. و الظرفية مجازية سواء جعلنا الإشارة لعبارة المترجم عنه، أو للمعاني الذهنية؛ لأن الظرف معنى، و المصحح لها اتساع الظرف و شموله للمظروف و غيره.

---

(١) أي: عدة أبياتها ألف.(الصبان) هذا مدح الأول . و المدح الثاني: قوله: (حوت أصوله). و الثالث (و نفع طلاب نوت). و الرابع: (فائقة ألفية...). و الخامس: (ترتيبها لم ...) سيأتي. (م)

(٢) أضفت ما بين القوسين [ ] لايضاح المعنى.

٢- **[حَوَتْ أُصُولَه]**[١]: و (حوت) أي جمعت، نعت ثان، و (أصولَه) مفعوله. و إضافة الجنس تفيد العموم، و هو صحيح في مقام المبالغة و الادعاء كما هنا، و لقلة ما بقى بالنسبة لما حوته فنزل منزلة المعدوم لذلك. و «الأصول» جمع أصل بمعنى القاعدة، و هي قضية كلية ذات حكم كلي مشتمل على جميع جزئيات موضوعه لتتعرف أحكامها منه كقولنا: «الفاعل مرفوع»، و ذلك بأن يوضع الجزئي الذي تراد معرفة حكمه و يحمل عليه موضوع القاعدة، ثم يؤتى بالقاعدة فينتج المراد كقولنا "زيدٌ" منْ قولنا "جاء زيد": فاعل، و كل فاعل مرفوع، فإنه ينتج زيد مرفوع، و عليه القياس.

٣- **[و نَفْعَ طُلَّابٍ نَوَتْ]**[٢]: و (نوت) عطف على (حوت)، و الإسناد لها مجازي؛ إذ الناوي لذلك مؤلفها[٣] - رحمه الله تعالى- أي: هذه نية مؤلفها لا غير ذلك من الأغراض الفاسدة[٤]، و هذا مما يحث على الإقبال عليها، و الاعتناء بها. و الحصر مستفاد من تقديم المعمول.

---

(١) (حوت) اى: شملت و استكملت (أصوله) اي قوانينه و قواعده الكلية. (المواهب التليدة)

(٢) قال: ﷺ«مَنْ تَعَلَّمَ باباً مِنَ العلمِ لِيُعَلِّـم الناسَ أُعْطيَ ثَوابَ سبعينَ صِدِّيقا». (الإحياء)

(٣) و في نسبة القصد لها مجاز عقلي علاقته السببية لأن فاعل القصد حقيقة هو الناظم و الألفية مسببة عن القصد. (المواهب التليدة في شرح الفريدة)

(٤) أي: لا التقرب إلى نحو الملوك و لا أخذ المنصب أو الصلة و لا الاشتهار بين الناس و لا الافتخار بين العلماء و الطلبة، و المراد أن نيتي من تأليف الألفية هذا النفع. (الجورى)

- قَالَﷺ: «لَا تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ لِتُبَاهُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ، وَلَا لِتُمَارُوا بِهِ السُّفَهَاءَ، وَلَا لِتُحَدِّثُوا بِهِ فِي الْمَجَالِسِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَالنَّارُ النَّارُ» (المستدرک على الصحيحين)

- قال ﷺ«إنَّما الْأَعْمالُ بِالنِّياتِ»، قال عبد الرحمن بن مهدي و غيره: «ينبغي لمن صنف كتابا أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيها للطالب على تصحيح النية».

[٤] فائِـقَـةً أَلْفِيـةَ ابْـنِ مـالِكِ[١] لِكَـوْنِها[٢] واضِـحَـةَ الْمَسـالِـكِ

[٥] وَ جَـمْعِها مِنَ الْأُصُولِ مـا خَلَتْ عَنْـهُ ، وَ ضَبْطِ مُرْسَلاتٍ أُهْمِلَـتْ

٤- [فائقة ألفية ابن مالك]: يصح في فائقة الرفعُ على أنه وصف آخر لـ **ألفيةٌ**، و النصبُ على الحال، لأنها تخصصت بما سبق من الصفات. ثم وَجَّهَ الدعوى و بيّن الأمور التي فاقتها بها بقوله:

أ- (**لكونها واضحة المسالك**)[٣] أي: الطرق المسلوكة للتحصيل، و تلك من وجهين:

أحدهما: أن القواعد و الأبواب فيها مثبتة في مظانها، و ذلك مسهل للعثور عليها عند طلبها. و "الخلاصة" و إن اشتلمت على هذا الوصف لكنه غير تام فيها، فإن العوامل فيها مختلطة، و المصنف جمعها في كتاب يخصها، و كذا الأبنية و كذا المبنيات، مع كثير من المسائل و إن كان صنيعها لا يخلوا عن مناسبة ما.

و **ثانيهما**: أنّ عبارة هذه الألفية أوضح في الغالب من عبارة الخلاصة، و إن كانت فيها أبيات معقدة يحتاج في تخريجها إلى وجوه متعسفة، و يكفي في هذا عدم اعتماده في شروط المسائل على الأمثلة، و سلوك طريق التصريح بها. و كان الصواب أن يقول: لكونها أوضح مسالكا من الخلاصة، لأن مطلق الوضوح غير منتف عنها، و إلا فظاهر التعبير تكذيب لقولها: «تقرب الأقصى بلفظ موجز».

ب- (**و جمعِها من الأصولِ ما خلتْ عنه**): قوله: (**و جمعها**) عطف على (**كونها**)، و المصدر مضاف لفاعله. و (**ما خلت**) مفعوله، و مجرور عن رابط الصلة، و (**من الأصول**) بيان لما وقعت عليه (**ما**)، قدمه عليه للضرورة. و هذا وجه ثان لتفضيلها على الخلاصة بمعنى: أنها أَجْمَعُ منها للقواعد، و أشْمَلُ للقوانين و الفوائد و الزوائد ما لا يستغني طالب النحو عنه.

قال في الشرح: «لخصت ما في ألفية ابن مالك في ستمأئة بيت و زدتها أربعمائة بيت فيها من القواعد و الفوائد و الزوائد ما لا يستغني طالب النحو عنه».

---

(١) قوله (فائقة) أي: عالية. (حاشية الصبان)

(٢) و لما اعترض على إبن مالك في دعوى غلبة ألفيته على الفية ابن معطي بأنه لا دليل عليه علّل الناظم مدّعاه و قال: (لكونها....) إهـ. (ابن القره داغي)

(٣) أي: أوضح منها في مسالكها اي طرقها الموصولة إلى علم النحو. (المواهب التليدة)

ت- قوله: (وضَبْطِ مُرسَلات أُهْمِلَتْ) [1] وجه ثالث لتفضيلها أي: فيها تقييد مسائل أطلقت في الخلاصة مع أنها في نفس الأمر مقيدة بقيود.

فهذه أدلة صحة ما ادعاه قال في الشرح: «و التنبيه على ذلك في النظم أحسن من السكوت عنه فقد قيل في قول ابن مالك: "فائقة ألفية ابن معطي": إنها دعوى بلا دليل»اهـ.

و الأولى عندي في مثل هذا مدح الكتاب بما فيه من الأوصاف الحسان من غير تعريض بتأليف الغير فضلا عن التصريح [2] بانحطاط رتبتها و نقصان ما فيها، لما يتضمنه ذلك من انكسار خاطر مؤلفيها و تألّم قلوبهم إن لو كانوا أحياء، و بلغهم ذلك، على أن تنقيصَ أفعال المرء تنقيص له في الحقيقة، و من ذلك وصف تأليفه بقلة الجمع، و تعقيد العبارة، و ما يجرى مجراه، فإنه يتضمن وصفه بقلة العلم، و نقصان الفهم، أو قلة التنبه، و ضعف الفطنة، أو عدم التمكن من التعبير عن المقاصد، و نحو ذلك ممّا يكره المرء أن يوصف به أو ينسب إليه. و موت المقول فيه ذلك لا يبيح قوله فيه بل يؤكد اجتنابه في حقّه.

فإن قيل: الواقع في المتن و شبهه التفضيل في صفات الشرف و هو صريح في اشتراك الفاضل و المفضول فيها و لا ذَمّ في ذلك؟

---

(١) و (الضبط): بمعنى التقييد، قيّد المتكلمُ يعني: گوينده مطلب را مقيد و مشروط گفت. و (مرسلات) بمعنى المطلقات: يعني: متكلم سخن را مقيد نكرد، بطور مطلق حرف زد. و (أهمل) يعني: آن را مهمل گذاشت، آن را از روى عمد يا سهو رها كرد. و من المسائل التي ترك ابن مالك قيدها تعريفُ الكلام، قال الامام السيوطى هنا: (كلامنا قول مفيد يقصد)، فقَيَّد "الكلام" بقوله "يقصد"، لكن قال ابن مالک «كلامنا لفظ مفيد كاستقم»، فإنك ترى أنه أطلق "الكلام" و ترك قيدَ "القصد"، و لذا قال الإمام السيوطي في الشرح: خرج بـ "المقصود" غيره مما ينطق النائم ... و التنبيه عليه من زيادتي على الألفية إهـ. (م)

- قوله (أهملت) معلوم، أو مجهول، وإسناده على الأول إلى الألفية بالمجاز، وعلى الثاني إلى المرسلات بالحقيقة و يرجح الأول الطّباق، والثاني القُرب. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (أ) « بتأليف الغير من غير تصريح».

قلت: الحكم على المفضول بالمفضولية يتضمن وصفه بفوات بعض صفات الكمال، و هو ذم مكـروه لمؤلفه، و هذا مما لا يشك فيه العاقل إن عرضه على نفسه.

ثم في ارتكاب ذلك في مقام ثناء الانسان على تأليفه خوف الوقوع في خدع الـنفس و دسايسـها مـن رياء و إعجاب و شبههما، و لا يسلم من ذلك في مثل هذا المقام إلا من له حظ وافر من المعرفة. **فـلا ينبغي إذن لأمثالنا** الواقفين مع نفوسهم المقيدين بحظوظهم الاقتداء بمن صدر منه ذلك من الأكابر، فانهم على نفوسهم بصيرة، و الأعمال بالنيات، و المقام من مزال الاقدام، و مما ينخرط في هذا المسلك و تأكّد توصية الطالب عليه التحرز في مقام الاعتراض، و بيان الصواب من الخطأ، فإن الغالب فيه على أهل النفوس مجاوزة الحد و عدم الاقتصار على القدر المبين للحد[1]، **فلا تغتر بما يقع** مـن ذلـك فـي كلام الأئمة المقتدى بهم، فان لهم غرضاً لا يجامع الاقتصار[2] علي القدر الكافي، و تصفح كلامهم يفيد ذلك، و من هنا قال الأبي من معنى ما يذكر في تعريف الروات ما يقع كثيرا في بعـض الشـيوخ فـي رده على غيره بقوله: قصر في كلامه، أو في كلامه قصور، أو ضعف، و شيخنا رحمه الله يعنـي "ابـن عرفـة" كثيرا ما يقع له ذلك، و يستخفه و يراه من نحو تعريف الرواة قال: لأن المقول فيه ذلك نصب نفسه لبيان أمر فلم يف به. إهـ

قلت: و هذا إذا قصد بيان الحق من غير أن يكون هناك غرض في تنقـيص القائـل باظهـار خطـاه، و قليل ما يتفق ذلك، فالحذر الحذر من خدع النفس، و نفسي أحـق بهـذه الوصـية إيـاك اعنـى و اسـمع ياجارة .

و في "مقنع المحتاج" لأبي عرضون قال الولي الصالح سيدي محمد بن محمد بن علي بـن عمـر بـن محمد الفراوضي الزواوي رحمه الله تعالى و رضي عنه و نفعنـا بـه بمنّـه و كرمـه فـي كتابـه "الأسـلوب الغريب في التعلق بالحبيب": و إياك يا أخي من الإعتراض فإنه من الأمراض و التمضـمض بـالأعراض

---

(١) في نسخة (ب) «للحق».

(٢) في نسخة (ب) « فإن لهم غرضا صحيحا مع الاقتصار».

لأجل الاغراض، و قلّ أن يكون لله اعتراض. و لذلك قال الشاطبي في كتابه المسمى بـ "الافادات و الاسنادات": لما توفى شيخنا الاستاذ الكبير العلم الخطير أبوعبد الله الفجار، سألت الله أن يرينيه في المنام، فيوصيني بوصية انتفع بها في الحالة التي أنا فيها من طلب العلم، فلما نمت في تلك الليلة رأيت كأني ادخل عليه في داره التي يسكن بها، فقلت له: يا سيدي أوصني فقال لي: لا تعترض على أحد - و الله تعالى اعلم-.

[٦] ﴿ تَرْتِيْبُها[١] لَمْ يَحْوِ غَيْرِيْ صُنْعَهْ[٢] مُقَدِّماتٌ ثُمَّ كُتْبٌ سَبْعَهْ ﴾

٥- يقول: إنه رتّب هذه الألفية ترتيبا بديعا مبتكرا من نبات فكره لم يسبق بمثاله ، و لم ينسج ناسج على منواله، حذى فيه كتب الأصول، فجعلها مشتملة على مقدمات و سبعة كتب.

فالمقدمات في تعريف الكلام، و الكلمة و أقسامها، و الكلم، و الجملة، و المعرب و المبني، و المنصرف و غيره، و النكرة و المعرفة و أقسامها.

و "المقدمات" جمع مقدِمة -بكسر الدال- من قدم اللازم بمعنى تقدم. و بفتحها و هو واضح، و هي ضربان: مقدمة علم، و مقدمة كتاب. فمقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله. و مقدمة الكتاب اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لإرتباط له بها و انتفاع بها فيه. فبينهما تباين، لأن مسمى الأولى المعاني، و مسمى الثانية الألفاظ. نعم بَيْن "مقدمة العلم" و "مدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم" عموم و خصوص مطلق، مدلولات مقدمة الكتاب أو مقدمة الكتاب أعم مطلقا.

---

(١) هذا مدح خامس للفريدة.

(٢) أي ترتيب هذه الألفية على هذا الوجه الذي سأذكره لم يحوي من المؤلفين في النحو صنعه اي صناعته لحسنه و مناسبته» (المواهب التليدة) + قوله: (ترتيبها) مصدر مجهول، والصنع مصدر معلوم فلا يرد أن الصنع عين الترتيب فلا تصح الاضافة تدبّر. (ابن القره داغي)

- قوله (لم يحو) من حوى يحوي مجزوم بحذف الآخر أي: لم يجمع. و (غيري) فاعله. قوله: (صنعه) جاء في "الصحاح في اللغة" الصُنْعُ بالضم: مصدر قولك صَنَعَ إليه معروفاً. و صَنَعَ به صَنيعاً قبيحاً، أي فعل. و الصِناعَةُ: حرفةُ الصانِع، و عمله الصَنْعَةُ.إهـ (م)

فإذا عرفت هذه، "المقدمات" يصح أن تنسب للعلم و للكتاب، لأنها يتوقف عليها الشروع و ترتبط بالمقاصد و ينتفع بها فيها؛ و بيان ذلك أن هذه الأمور التي هي مقدمات كثيرا ما يعبر بها في مسائل الفن، فالمتكلم فيه تارة يثبتها أو يثبت لها، أو ينفيها أو ينفي عنها، كقولهم في الإستثناء: فإن كان الكلام تاما موجبا، و في التمييز: ينصب عن تمام الكلام، و في الحال: فضلة أي: واردة بعد تمام الكلام، و المبتدأ: اسم أو بمنزلته، و لا يقدم الخبر إذا كان فعلا، و الإضافة على معنى الحرف، و يقع الخبر مفردا و جملة، و يعرب اسم لا إذا كان مضافا أو شبهه، و يبنى إذا كان مفردا، و يجوز في اسم الزمان المضاف للجملة الاعراب و البناء، و يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهرٍ إذا كان منصرفا أو مقدرٍ إذا كان غير منصرف، و يجر المضاف إليه بالكسرة إن انصرف و بالفتحة إن لم ينصرف، و الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة و في الخبر أن يكون نكرة، و يتعرف المضاف بالإضافة للمعرفة و يتخصص بالاضافة للنكرة، و لا يعطف على الضمير المتصل المرفوع أو المخفوض إلا بشرط كذا، و لا يبدل مضمر من مضمر، و لا يرخم الخالي من التاء إلا إذا كان علما، و يحكى العلم بعد من، و لا ينعت اسم الإشارة إلا بما فيه أل، و يجوزالنعت باسم الإشارة لشبهه بالمشتق، و يندب الموصول بصلة اشتهر بها و ينعت به لتأويله بالمشتق و يخبر به و لا تنعت اي إلا بمصحوب أل أو موصول أو إشارة، و لا ينادى بما فيه أل إلا في كذا، فهذه الأحكام و أشباهها تتوقف على معرفة هذه الحقائق، فيجب تحصيلها قبل الشروع فيها، و بهذا يتحقق كونها مقدمة علم، و وجه ارتباطها بالمقاصد و الانتفاع بها فيها بيّن، و به يتحقق كون دوالها مقدمة كتاب-و الله اعلم-.

و لا تختص مقدمة العلم بالحد و الموضوع و الفائدة، بل هي اسم لما يتوقف الشروع على بصيرة كاملة كما قالوا، فتندرج بقية المبادي، و من جملتها تصور المسائل التي يكثر دورانها و استعمالها في العلم، و يحتاج إلى الحكم بها في أبوابه كهذه المقدمات و كاقسام الحكم العقلي بالنسبة لعلم الكلام، و كمباحث الألفاظ بالنسبة لفن المنطق، و مما يبين لك كون هذه مقدمات لهذه العلوم توقف هذه العلوم عليها و احتياجها إليها حيثما وجدت، و بأي تأليف دل عليها.

و إنما تنفرد مقدمة الكتاب عن مقدمة العلم فيما يتوقف عليه تأليف مخصوص لا العلم من حيث هو، كمقدمة مختصر الشيخ خليل، و مقدمة القاموس و نحوهما مما يبين به اصطلاح الكتاب.

و مما يبيّن لك أيضا أن المقدمات الأولى مقدمة العلوم [1] أنها مباد لها، و العلم مستمد من مباديه و المستمد لا يعرف بدون معرفة المستمد منه.

و **الكتاب الأول** من الكتب السبعة في العمد و هي المرفوعات و ما يشبهها من منصوبات النواسخ.

و **الثاني**: في الفضلات و هي المنصوبات.

و **الثالث**: في المجرورات و ما حمل عليها من المجزومات و ما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة و ما ضم إليها من بقية حروف المعاني.

و **الرابع**: في العوامل في هذه الأنواع و هي الفعل و ما ألحق به و ختم باشتغالها عن معمولاتها و تنازعها فيها.

و **الخامس**: في التوابع لهذه الأنواع و هذه الكتب الخمسة في النحو.

و **السادس**: في الأبنية.

و **السابع**: في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة و الحذف و الابدال و النقل و الادغام. و ختم بما يناسبها من خاتمة الخط.

و عطف الـ (كتب) بـ (ثم) لاستحقاقها التأخير في الوضع و الذكر عن المقدمات. و جاءت "ثم" في محلها لما بين الوسائل و المقاصد من التفاوت و التباعد بحسب المراتب.

و قوله (**مقدمات ثم كتب سبعة**) إن جُعِلَ خبر المبتدأ مضمر -أي هي- (أي: الألفية) اتجه عليه أنه ليس المراد الاخبار عنها و لا الحكم عليه و إنما سيق الكلام لبيان ترتيبها و شرح كيفيته فهو المحدث عنه و المحكوم عليه. و إن جعل خبرا ثانيا لقوله (**ترتيبها**) اتجه عليه أن الترتيب ليس عين المقدمات و الكتب السبعة و إنما هو هيئة لهما، و الخبر يجب أن يكون عين المبتدأ مصدوقا. و الجواب أنه يصح الأول و المعنى: هي من حيث ترتيبها و باعتباره مقدمات... الخ (أي لا من حيث

(١) في نسخة (ب) «أن المقدمة الاولى مقدمات العلوم».

ذاتها). و يصح الثاني لتضمن الخبر بيان معنى المبتدأ و المقصود بالذات من الخبر العطف بثم المبين للترتيب و ذلك أن الكلام إذا كان فيه أمر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه فذلك الزائد هو الغرض الخاص و المقصود من الكلام فإذا قلت: "جاء زيد ثم عمرو" فالغرض اثبات مجيء عمرو بعد زيد بمُهْلة حتى كأنه معلوم أن الجائي زيد و عمرو، و الشك إنما وقع في الترتيب و التراخي، و لو قلت: "ما جاء زيد ثم عمرو" كان نفيا لمجيئ عمرو بعد مجيء زيد متراخيا، و يحتمل أنهما جاءاك معا، أو جاء عمرو قبل زيد أو عقبه متصلا به.

و في جعل الكتب السبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان و غيره: «إنّ اللهَ وترٌ يحب الوترَ أما ترى السموات سبعا و الأيام سبعا و الطواف سبعا»[١].

[شرح استعانة المؤلف بالله تعالى]

[٧] ﴿ وَ أَسْـأَلُ اللَّـهَ وَفـاءَ الْـمُـلْـتَـزَمْ فِيْها مَعَ النَّفْعِ وَ حُسْنِ الْمُخْتَتَمْ[٢] ﴾

سأل اللهَ تعالى أن ييسر له توفية ما التزمه في هذه الألفية من وضوح الدلالة على المقاصد، و جميع ما يحتاج إليه الطالب من الأصول و القواعد، و ضبط المرسلات ببيان قيودها الذي هو من أعظم الفوائد تبريا من الدعوى و إظهارا للعجز والفاقة، و إشارة إلى أنه لا قدرة له على الوصول لذلك إلا بإعانة الله تعالى و تيسيره، و إلا جمع الخذلان قد يقصد[٣] الانسان بريقه و يزل بطرف ثوبه، و قد أجاد القائل:

---

(١) أخرجه الطبراني فى الأوسط (٢٤٩/٧ ، رقم ٧٤١٢٢) الوِتْر : الفَرْدُ، فاللَّه واحدٌ في ذاته،

(٢) توجّه الإمام السيوطي إلى الله تبارك و تعالى فقال: (و اسأل الله) ثلاثة أشياء:

أحدها: (و فاء الملتزم فيها) قال "الولاتى" «اى أن يعينني على الوفاء بما التزمته في هذه الألفية»إهـ

ثانيها: (مع النفع) أى: أن تكون هذه الألفية نافعة لطالب النحو معلمه و متعلمه.

ثالثها: (حسن المختتم) قال الولاتي:أي الموت على الايمان الكامل اهـ و السؤال عن حسن الخاتمة من أهم الأدعية كما في الآية {اللّهم توفنا مسلمين} أي: اللّهمّ أمتنا على الإسلام. قال الإمام الغزالي رحمه الله: كان سهل يقول المريد يخاف أن يبتلى بالمعاصي و العارف يخاف أن يبتلى بالكفر. ثم قال: و لسوء الخاتمة أسباب تتقدم على الموت مثل البدعة والنفاق والكبر وجملة من الصفات المذمومة ولذلك اشتد خوف الصحابة من النفاق. إهـ (م)

(٣) في نسخة (ب) "قد يعض".

إذا لـــم يـعنـــك الله فـيمـــا تـــريده فـليــــس لـمخلـــوق إليـــه سـبيل
و إن هـــو لـــم يرشــدك في كـل مسلك ضللت و لــــو أن السماك دليـــــل

و نبه بذلك على أن التزامه لما ذكر ليس اعتمادا على مجرد ما عنده من العلوم و اتكالا على محض ما لديه من الإدراكات و الفهوم، بل العمدة الكبرى عنده توفيق الله تعالى و إلهامه و إقداره.

و أل في (**النفع**) للكمال و حذف متعلقه للتعميم أي: لي و لجميع من يتعاطاها.

و **معنى حسن المختتم**: حسن الخاتمة، «و ذلك بالموت على الإيمان و التقوى، فإن سوء الخاتمة المقابل لحسنها على مرتبتين:

إحداهما: و هي العظيمة الهائلة أن يغلب على القلب عند سكرات الموت و ظهور أهواله أحد الشيئين إما الشك و إما الجحود، فينقبض الروح في حال غلبة الجحود أو الشك، فيكون ذلك حجابا بينه و بين الله تعالى أبدا، و ذلك يقتضي البعد الدائم و العذاب المخلد.

الثانية: و هي دونها أن يغلب على القلب [عند الموت] حب أمر من أمور الدنيا و شهوة من شهواتها، و يتمثل ذلك في قلبه و يستغرقه حتى لا يبقى في تلك الحالة متسع لغيره، فيتفق قبض روحه في تلك الحالة، فيكون ذلك منكسا رأسه إلى الدنيا و صارفا وجهه إليها، و مهما انصرف الوجه عن الله تعالى حصل الحجاب، و مهما حصل الحجاب حصل العذاب، إذ نار الله الموقدة لا تأخذ إلا المحجوبين عن الله تعالى، و لابد أن يخرج من النار من في قلبه مثقال حبة من الايمان و لو بعد آلاف السنين». قاله في الاحياء [1].

فحسن الخاتمة إذن ما بيّناه و هو الحقيق بأن يسأل و يطلب حتى قال بعضهم: الغموم ثلاثة:

١- غم الطاعة أن لا تقبل.
٢- و غم المعصية أن لا تغفر.
٣- غم المغفرة أن تسلب.

و قال المخلصون: بل الغم كله واحد بالحقيقة و هو غم المعرفة، و كل غم دونه جلل إذ له إنقضاء.

---

(١) إحياء علوم الدين للإمام أبي حامد محمد الغزالي رحمه الله المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

و ذكر عن الحسن أن آخر من يخرج من النار رجل يقال له "هناد" عذب ألف ألف عام، ينادي: يا حنان يا منان، فبكى الحسن، و قال: يا ليتني كنت "هنادا"! فتعجبوا منه، فقال: ويحكم آليْس يوماً يخرج.

و لا يفسر (**حسن المختتم**) فى المتن بحسن إختتام الألفية نظرا إلى أن الانتهاء مما ينبغي أن يتأنى المتكلم فيه، لأنه آخر ما تعيه الاسماع، فإن كان حسنا تلقى بالقبول و جبر ما وقع فيما سبق من التقصير ، و إلا كان على العكس، اما أولا فلأن حسن الاختتام بهذا المعنى داخل تحت قوله: (**وفاء الملتزم**)، لأن من جملة ما التزمه فيها وضوح المسالك التي بها تكون فصاحة الكلام و بلاغته، و اما ثانيا فلأن حسن الخاتمة بالمعنى الأول هو الأهم للمؤمن الذي يتأكد عليه ألا يخلى منه مقام الدعاء فعليه يحمل لفظه عند الاحتمال.

و عبّر بالمضارع [١] لصلاحيته للحمل على الاستمرار المناسب للمقام و لو بحسب النية و القصد و الاستمرار في كل من مطلوباته بحسبه فهو في قوله (**وفاء الملتزم فيها**) مادام وقت التأليف.

و قوله (**مع النفع و حسن المختتم**) مدة العمر و لم يحتج لتقديم المعمول، لأن من المعلوم أن هذه الأمور التي طلبها لا تسأل إلا من الله تعالى، و لو قدمه و قال: «و اللهَ أسال» لكان أحسن.

و لم يقدم حسن المختتم و إن كان هو الأهم بحسب الذات نظرا إلى أن ما قبله هو الأهم بحسب المقام – و الله تعالى أعلم بالصواب- [٢].

❊ ❊ ❊

---

(١) فقال (أسأل).

(٢) كان أبو الدرداء يحلف بالله ما أحد أمن على إيمانه أن يسلبه عن الموت إلا سلبه. و كان سهل يقول المريد يخاف أن يبتلى بالمعاصي والعارف يخاف أن يبتلى بالكفر. (إحياء علوم الدين)

﴿ عِلْمُ النَّحْو ﴾

- ✓ الكلام و الكلمة
- ✓ الإعراب و البناء
- ✓ المعرفة و النكرة
- ✓ المرفوعات
- ✓ المنصوبات
- ✓ المجرورات
- ✓ العوامل
- ✓ التوابع

الكَلامُ في الْمُقَدِّمات[1]

[المقدمة الأولى]

[الكلام]

[٨] كَلامُنا[2] قَوْلٌ[3] مُفِيدٌ[4] يُقْصَدُ[5] ....

قدّم ذكرَ الكلام لأنه المقصود بالذات، إذ به يقع التفهام و التخاطب، و غيره كالمبتدأ و الفاعل وسيلة إلى معرفة كيفية ترتيبه و تمييز صحيحه من سقيمه.

و خرج عمّا جعله جنسا[6] خمسة مما يطلق عليه الكلام لغةً، و هي: "الخط، و الاشارة المفهمة، و ما يفهم من حَال الشَّيءِ، و التكليم، و حديث النفس". و الفرق بين الأخيرين قصد الإبراز في الأول و عدمه في الثاني، فالحجة التي تشخصها في ذهنك لترد بها على خصمك مثلا "تكليم" لقصد الإبراز. و المعنى الذي تستحضره في نفسك من غير أن تريد إعلام الغير به "حديث نفس"، و أمثلتها مشهورة.

---

(١) أي: هذا الكلام من هنا إلى أول الكتاب الأول في شرح المقدمات للنحو. (الچورى)

(٢) قوله: (كلامنا) أتى بالإضافة و إن كان مستغنى عنها بكون التأليف في النحو للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات في الكلام، و للإشارة إلى أن المصنف من مجتهدي النحاة. (الصبان)

(٣) قوله (قول) لا يقال: الأولى ذكر "اللفظ"؛ لأنّ درءَ المفسدةِ أهمُّ من جلب النفع لأنا نقول: لا مفسدة حتى يدرء لأن استعمال المشترك إنما يمنع عند عدم القرينة وهي على إرادة القول الملفوظ كائنة هنا. (ابن القره داغي)

(٤) و المراد بالمفيد ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى السامع منتظراً لشيء آخر. مثاله: الله ربنا، و محمد نبينا و قوله : "المفيد" : يخرج الكلمة المفردة نحو : خالد، و المركب الإضافي نحو: أبو عبد الله، و الإسناد المتوقف على غيره نحو : إنْ قدم هشام، فإن الاقتصار على مثل ذلك لا يفيد. (دليل السالك)

- و المراد بحسن السكوت عليه ألا يكون محتاجا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها. (همع الهوامع)

(٥) أن يكون المتكلم قاصدا الإفادة منه، و قد وضعه ليدل على شيء معين في نفسه. وهذا يخرج به مثلا كلام النائم، النائم قد يتكلم كثيرا، لكنه لم يقصد من كلامه هذا أن يفهم من حوله بشيء، و لم يضع هذا الكلام ليدل على عبارات معينة، فهذيان النائم، أو فاقد العقل، أو السكران، أو نحو ذلك. (شرح الاجرومية)

(٦) أي خرج بقوله (قول).

و اختار تصدير التعريف بـ "القول" دون "اللفظ"، لأنه جنس قريب، بخلاف اللفظ، فإنه يطلق على المهمل و المستعمل. و لا يوجه الاختيار بأن "اللفظ" جمع لفظة و أقلّ الجمع ثلاثة فيلزم أن لا يكون كلاما إلا ما وجدت فيه الثلاث و ليس كذلك، و "القول" يطلق على القليل و الكثير؛ لأن "اللفظ" -كما قال ابن هشام- : هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، فهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي يطلق على القليل و الكثير، و إن كان يؤول في التعريف المذكور باسم المفعول كالقول.

و خرج بما جعله فصلا [١] السادس مما يطلق عليه الكلام لغة و هو: اللفظ الغير الصالح للسكوت عليه كالمفرد، و المركب الاسنادي المسمى به، و المزجي، و الإضافي، و ما لا يجهل معناه كـ "السماء فوقنا" على الأصح ، و هو الذي نقل ابن مالك في شرح التسهيل عن سيبويه و غيره خلافا للشيخ أبي حيان، و استدلال الاصبهاني على كلاميته بأنه خبر و كل خبر كلام مردودٌ بأن محمول الكبرى أخص من موضوعها فلا تصح كلاميته بدليل جملتي الصلة و الصفة فقد صرحوا بنفي كلاميتهما و اشتراط كونهما خبريتين.

و خرج بالفصل الثاني [٢] ما يصدر من النائم، و مَنْ في معناه على الأصح أيضا، خلافا لما صححه أبوحيان، و استظهره الشنواني من كلاميته. و من تأمّل و عرف أن أرباب هذا الاصطلاح إنما وضعوه [٣] لضبط كلام العرب بمعرفة أحكامه و مراعاتها ليتكلم به كذلك مخافة اضمحلاله ظهر له أن ما يصدر من النائم و من في معناه لا يسمى عندهم كلاما.

ثم التصريح بالقصد الذي زاد به على الألفية مبني على أن حسن السكوت المأخوذ في تعريف المفيد لا يستلزم القصد و هو الذي ارتضاه المصنف في "التوشيح"، و لذلك اعترض على ابن هشام بأن تعريفه صادق على الصادر من النائم، ثم قال: و لا جواب عنه إلا ما ذكره الرضي الشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترط القصد في التسهيل و لم يشترطه في الألفية، لأنه قد يكون رأى حالة تصنيفها خلاف ما رآه حالة تصنيف التسهيل، قال: و لا يبعد هذا، فقد يكون للمجتهد نظران في وقتين إهـ. و رأى هذا

---

(١) أي بقوله (مفيد).

(٢) أي بقوله (يقصد).

(٣) في نسخة (ب) «إنما أحدثوه».

الرأي الشمني على المغني و هو المأخوذ من قول المغني: الكلام هو القول المفيد بالقصد. و اختارَ "ابن الضائع" الاستلزام، و من ثم اعترض تعريف المغني بأن قوله "بالقصد" مستدرك، لأن الصادر من النائم خرج بقيد الإفادة، فلو قال النائم: "زيد قادم" مثلا و وافق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من إخباره، و إنما حصلت من مشاهدة القدوم. و رأى هذا الرأي صاحب "التصريح" و هو الظاهر، لأن حسن السكوت إن كان من جهة المتكلم - كما في قول - فمعناه حسن اقتصاره على ماذكره.

ثم إن أريد أن المتكلم نفسه يرى ذلك الاقتصار حسنا و يعتقده كذلك فلا شك أن هذا فرع القصد. و إن أريد أن السامع يعده حسنا فالسامع إنما يستحسن من التراكيب ما أفاده معنى معتبرا. و إن كان من جهة السامع كما في آخر فمعناه حسن الاكتفاء بما سمع و الاعتماد على ما فهم منه، كما قالوا، بحيث لا يصير السامع منتظرا إلى شيء آخر ، و هنا لا ينقطع انتظاره لعدم اعتماده على ما سمع. و إن كان منهما على ما هو الحق فالأمر واضح.

و يرد على تعريف المصنف فساد الطرد بدخول كلام العجم. و تَوَهُّم خروجه من إضافة الكلام للضمير (أي كلامنا) معشرالنحاة فاسد؛ لأن قوله: (كلامنا) محدود لا دخل له في التعريف. و يحسن أن يجعل قول ابن مالك «كاستقم» قيدا مخرجا له، و قد أخرجه به أبواسحاق، فهو على هذا أحسن- و الله اعلم-.

[الكلمة]

[٨] وَ عِنْدَنَا الْكِلْمَةُ[١] قَوْلٌ مُفْرَدُ ....

خرج عن الجنس نحو الخط و الاشارة. و خرج بالفصل، المركبُ و هو: ما دل جزئه على جزء معناه كـ"عبد الله"، و"ضرب زيد" غير مسمى بهما. و لا يعترض عليه بالتثنية، و الجمع، و أسماء النسب، و المضارع بحيث يقال: الصادق عليها تعريف المركب لا المفرد، فتكون كلمتين، و هو باطل، لأن البطلان وَهْمٌ نشأ من قصور النظر و اعتبار اتحاد الاعراب، فالتحقيق أن جميع ذلك كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة.

(١) في لفظ "الْكَلِمَة" ثلاث لغات : الأولى : كَلِمَة ، على وزن نَبِقَة ، و هي الفصحى و بها جاء التنزيل. الثانية : كِلْمَة ، على وزن سِدْرَة ، وهي لغة تميم. الثالثة : كَلْمَة ، على وزن ضَرْبَة. (مصطلحات النحوية)

نعم يرد -كما في الرضي- الماضي، فانه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة، و الإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه و الوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات و السكنات الموضوعة وضعا معينا، والحركات مما يتلفظ به، فهو [إذن] كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه. و كذا نحو أسد في جمع أسد، و كذا المصغر، و نحو ضارب و مضروب. و لا يصح أن يدعى هنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادعينا في الكلمة المتقدمة، فالاعتراض بهذه وارد إلا أن يقال في تعريف المركب ما دل جزئه على جزء معناه و أحد الجزئين متعقب للآخر و الجزءان في الكلم المذكورة مسموعان معا. انتهى ما في الرضي رحمه الله. و يجاب بأن المراد من الجزء في تعريف المركب خصوص المادي و لا يعتبر الصوري كما في الكلم المذكورة، و المادي هو الذي ينصرف له لفظ الجزء عند الاطلاق و لا يرد على صنيعه مخالفة الخبر للمبتدأ في التذكير و التأنيث، لأن وجوب تطابقهما فيما ذكر مقيد -كما قال الرضي- بما إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو: هند حسنة، أو في حكمها، كالمنسوب، أما في الجامد فيجوز نحو: "هذه الدار مكان طيب"، و"زيد نسمة عجيبة".

و القول و إن كان بمعنى المقول إلا أن أصله المصدر فيعتبر بأصله.

و أسقط التنبية على إطلاق الكلمة على الكلام، لأنه مجاز لغوي، فذِكره من وظيفة اللغويين لا النحويين، و لهذا قال أبوحيان في قول الخلاصة: «و كلمة بها كلام قد يؤم» هذا كالحشو بالنسبة إلى علم النحو.

و قال ابن مالك نفسُه في شرح التسهيل: «إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام:

١- إطلاق حقيقي مستعمل في عرف النحاة و هو الذي يتعرض له.

٢- و مجازي مهمل في عرفهم و هو إطلاق الكلمة على الكلام فلا يتعرض له بوجه.

٣- و مجازي مستعمل و هو إطلاقها على أحد جزئي العلم المضاف، فيجوز ترك التعرض له، و التعرض له أجود لما فيه من زيادة البيان». انتهى. فقف على قوله: فلا يتعرض له بوجه.

[أقسام الكلمة]

[٩] ﴿ فَإِنْ عَلى مَعْنًى بِها قَدْ دَلَّتِ وَ اقْتَرَنَتْ [(١)] بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ ﴾

[١٠] ﴿ فِعْلٌ، وَ إِلّا فَهِيَ إِسْمٌ، وَ الَّتِي بِغَيْرِها حَرْفٌ، وَ سِمْ بِالْفَضْلَةِ [(٢)] ﴾

أفاد بالبيتين أربع فوائد:

الأولى: انقسام الكلمة المعرَّفة بما سبق إلى "اسم، و فعل، و حرف"، و هو من إقسام الكلي إلى جزئياته المندرجة تحت مفهومه. و إليه ردّ ابن هشام قول الخلاصة: «و اسم و فعل ثم حرف الكلم ... واحده كلمة» و فيه ما فيه مما يوقف عليه في حواشينا.

و الثانية: بيان انحصارها في هذه الثلاثة، و عدم خروجها عنها. و حاصله كما يفهم منه أن الكلمة: إما أن تدل على معنى في نفسها، أو على معنى لا في نفسها، الثاني: الحرف، و الأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا، الثاني: الاسم، و الأول: الفعل. فهذه قسمة دائرة بين النفي و الاثبات فهي حاصرة.

و الثالثة: بيان تعريف كل من الأقسام الثلاثة، لأنه ذكر في بيان الحصر جنسه الذي يشاركه فيه غيره، و فصله الذي يمتاز به عن ذلك الغير، و هذا محصول التعريف.

---

(١) قوله (و اقترنت) الاقتران صفة الحدث فنسبته إلى الكلمة من نسبة صفة جزء المدلول إلى الدال. و لو قال: «مقترنا» لكان أولى. ثم المراد: الاقتران بحسب الوضع الأولى لا حدّها و لو مع آخر منها فلا يخرج عن التعريف الضمني للفعلِ الفعلُ المنسلخ عن الزمان كعسى و الفعل المضارع، و لا يدخل أسماء الأفعال و اسم الفاعل المقترن بنحو أمس. (ابن القره داغي)

(٢) (و سم بالفضلة) شروع في بيان مميِّزات أقسام الكلمة بطريق النشر المعكوس أي سم و مز الحرف عن قسيميه بعدم صحة كونه ركنا من الكلام. و في لفظ (الفضلة) إيماء إلى وجه تأخيره عنهما. (ابن القره داغي)

- ليس معنى الفضلة إذن إمكان الاستغناء عنها متى شئنا، وإنما المقصود بالفضلة أنه يمكن أن يتألف كلام بدونها، إذ كل كلام لابد أن يكون فيه عمدة مذكورة أو مقدرة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتالف بدونها نحو« محمد سافر و فاض النهر». (معاني النحو)

و **الرابعة**: بيان أن كلًا من الاسم و الفعل يقع أحد ركني الإسناد فيكونان عمدتين، بخلاف الحرف، فهو فضلة أبدا. و أيضا معنى "الاسم" و "الفعل" مقصود لذاته، و معنى "الحرف" لغيره، لأنه نسبة و واسطة بين شيئين. و هذا أحسن في توجيه تسميته بـ (الفَضلة)، و إن اقتصر في الشرح على الفضلة لأن العمدية في الأول غير لازمة للاسم و الفضلة التي تقابلها غير مختصة بالحرف.

و الباء الجارة للضمير في المتن [1] ظرفية، و المعنى: أن الكلمة إذا دلت على معنى فيها و اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة فهي الفعل.

قال الرضي في قول الحاجبية في الاسم و الفعل «ما دل على معنى في نفسه»: الجار و المجرور صفة لمعنى، و الضمير المضاف إليه نفس عائد على ما التي هي واقعة على الكلمة، فالمعنى كل من الاسم و الفعل كلمة دلت على معنى في نفس تلك الكلمة، و الحرف حينئذ كلمة دلت على معنى ثابت في غير تلك الكلمة.

ثم قد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف بأل، و قد يكون جملة نحو: هل زيد قائم، و ما زيد قائم.

و المراد أن لفظ الفعل يدل بالوضع الأول على معنى في نفسه و على زمان معين من الأزمنة الثلاثة يكون ذلك المعنى واقعا فيه، فيكون الظرف و المظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الأصلي.

فيخرج عن تعريف الفعل "المصدر"، لأن دلالته على الزمان باللزوم العقلي، و نحو "الصباح" و "المساء" و "القيلولة" لأن الزمان الذي دلت عليه ليس أحد الأزمنة الثلاثة، و كذا نحو: خلق السموات، و قيام الساعة، لأن الزمان و إن كان معينا فليس ذلك بدلالة اللفظ عليه وضعا، و كذا اسم الفاعل و المفعول عند إعمالهما فإن الحال و الاستقبال مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا، و كذا أسماء الأفعال، لأن ذلك ليس فيها بالوضع الأول بل بوضع ثان.

---

(١) أي في قوله (بها).

و يدخل في التعريف "الفعل المضارع" إن قلنا إنه حقيقة في الحال، و كذا إن قلنا باشتراك بينه و بين الاستقبال، لأن اللفظ المشترك موضوع لكل واحد من معنييه معينا، و يستعمل فيه كذلك، و التباس ذلك على السامع لا يخل بذلك.

و تدخل أيضا الأفعال الإنشائية، لأن تجردها عن الزمان عارض لها بعروض الإنشاء.

و لا يدخل فيه لفظ الماضي، و المستقبل، و الحال، إذا أريد به الفعل الذي مضى، و الذي سيأتي، و الحال، لأنها ليست موضوعة للحدث الكائن في الزمان المعين لكل ماض و مستقبل و حال من الزمان أو في المكان نحو: مضى في الأرض.

و "قد" في قوله (**قد دلت**) يتعين أن تكون زائدة للضرورة لوجوب تجرد فعل الشرط من "قد" كما هو مقرر في محله. و قوله (**فعل**) خبر لمبتدأ محذوف مقترن بالفاء حذفها ضرورة، كما في قوله: (مَنْ يفْعَلِ الْحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ...)[1] و لا ينجر من ذلك حذف المبتدا معها.

قوله: (**و إلا فهي اسم**) أي: و الا تقترن بأحد الأزمنة مع دلالتها على معنى في نفسها.

فإن قلت: تقدم له في ضابط الفعل أمران فكما يصح رجوع النفي لثانيهما يصح رجوعه للأول فما الدليل على رجوعه للثاني.

قلنا: قوله (**و التي بغيرها حرف**) فحكم فيه على ما انتفى فيه أولها بالحرفية.

فإن قلت: نجد بعض الأسماء متحدا في المعنى مع الحرف كـ"الكاف" الاسمية و الحرفية، و كذا "عن" و"على"، و كذا "كم" الخبرية، و"رب" التي للتكثير فيفسد تعريف الاسم و الحرف بها طردا و عكسا.

قلنا: ذكر السيد في رسالته الحرفية إنّ "من" للإبتداء، و الفرق بينها و بين لفظ "الابتداء" أن الابتداء المفهوم من "مِن" غير مقصود في نفسه، و لا ملحوظ لذاته، بل لأنه نسبة و حالة بين المتعدي و

---

(١) و الشّاهدُ فيه: (من يفعل الحسنات اللهُ يشكُرها) حيث حذف الفاء الرّابطة من جواب الجزاء؛ والتّقديرُ: فاللهُ يشكُرها؛ وهذا الحذفُ للضّرورة الشّعريّة. (تحقيق على اللمحة)

المتعدي إليه، و لذلك لا يمكنك أن تخبر عنه في هذه الحالة لعدم استقلاله بالمفهومية، فأنت مستحضر له من حيث إنه آلة لتعريف حال الطرفين غير قادر و الحالة هذه أن تشتغل به لذاته و لا أن تلتفت إلى أحواله، كالناظر إلى المِرآة ليشاهد ما فيها من الصورة فهو يرى المرآة تبعا و لا يقدر على الالتفات إلى أحوالها في تلك اللحظة لاشتغاله بمشاهدة الصورة فيها.

و المفهوم من لفظ "الابتداء" مقصود لنفسه ملحوظ لذاته فيمكنك الإخبار عنه لاستقلاله بالمفهومية فأنت مستحضر له من حيث ذاته مشتغل به ملتفت إلى أحواله كالناظر للمرآة قصدا ليتعرف أحوالها. إذا تقرر هذا ظهر لك أن حد الحرف صادق على "مِن" دون لفظ "الابتداء"، و حدّ الاسم على العكس، و قس على ذلك ما تقدم من الألفاظ و غيرها.

قوله **(و التي بغيرها حرف)** حذف منه صلة الموصول لدليل، أي: و التي دلت على معنى بغيرها بقرينة ما قبله. و قرينة المقابلة تدل على أن المعنى: و التي دلت على معنى لا في نفسها، فلا ترد أسماء الشروط و الاستفهام و نحوها من الأسماء المتضمنة لمعنى الحرف، فيقال إنها تدل على معنى في غيرها كما أنها تدل على معنى في نفسها، فنحو "من تكرم أكرمه" تدل "مَنْ" فيه على الشخص الذي استعملت فيه و بذلك كانت اسما و على الربط الذي بين الشرط و الجزاء و بذلك كانت متضمنة معنى الحرف. و فيه نظر، لأنه يصدق عليه أنها تدل على معنى في نفسها. و يجوز الجواب بما أشار له سيبويه من أن تضمن الأسماء لمعان الحروف عارض و إن كان لازما في البعض فليست الدلالة عليه بالوضع الأول.

و لو قيل في تعريف الحرف: ما لا يدل إلا على معنى في غيره لكان أوضح.

و لا يفسد طرد تعريف الحرف بالنعت، فيقال إنه دال على المعنى في منعوته كما صرحوا به، لأن ذلك تعريف له بما هو المقصود منه و إلا فهو دال على الموصوف، فمعنى العالم من قولك: جائني زيد العالم: ذوالعلم، و لذلك قالوا في تعريف الوصف ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود و إنما ذكرت المنعوت قبله ليتعين أن لفظ الوصف يصلح له و لغيره.

و في المقام مباحث لا يحتمل ذكرها هذا المختصر راجعْ حاشيتنا عند قول التوضيح في مبحث البناء من المعاني التي من حقها أن تؤدي بالحرف.

[علامات الاسم]

[١١] ﴿ فَالإِسْمَ سِمْ (1) بِالجَرِّ، وَ الإِسْنادِ لَـهُ، وَتَـعْرِيْـفٍ وَأنْ تُـنـادي ﴾

يقول: إن الاسمَ يَتميّز عن قسيميه -الفعل و الحرف- بهذه العلامات الأربع، فكل كلمة وجد فيها شيء من هذه الأربع فهي اسم. و لا يلزم من انتفائها عن بعض الكلمات انتفاء الاسمية، لأن العلامة يلزم طردها و لا يلزم عكسها، و لذلك لا يصح جعلها حدّاً، فلو قيل: "الاسم ما يقبل الجر" كان غير صحيح، لأن الحدّ يجب طرده و عكسه، و حينئذ لا يرد نحو "قط" و "نزال" و أخواته بحيث يقال إنها أسماء مع عدم قبولها ما ذكر، و إنما صح إيرادها على التوضيح، لأنه التزم انعكاس العلامة حيث قال: و يعرف الحرف بأن لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع، فجعل انتفاء تلك العلامات علامة للحرفية المستلزمة نفي الاسمية و الفعلية، و في معناه قول الخلاصة «سواهما الحرف» إذ معناه: سوى قابل علامتهما، و إلّا لم يفد.

و علامة اسمية "قط" في نفس الأمر إبدال الاسم الصريح منها، تقول: "ما فعلته قط لا ليلا و لا نهارا". و علامة اسمية "نزالِ" أنها مسندة فانتفت حرفيتها حينئذ لذلك، و تعينت الاسمية لأن الاسماء هي الأصول فكان الإلحاق بها عند التردد أولى، و أيضا جنسها قابل للتنوين كـ"صه".

العلامة الأولى: الجر، و المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر في آخر الكلمة، سواء كان ذلك العامل حرفا أو مضافا. و هذا أحسن من قول "التوضيح": يحدثها عامل الجر سواء كان حرفا، أو إضافة ، أو تبعية، لما فيه من توقف الشيء على نفسه و الجريان على ضعيفين و هما أن العامل في المضاف إليه الإضافة، و في التابع التبعية، و التحقيق أن العامل في المضاف إليه المضاف، و عامل التابع هو عامل المتبوع. و لا حاجة إلى قول شارحه: أو نائبها، يعني الكسرة، لإدخال فتحة ما لا ينصرف و ياء التثنية و الجمع لأنها لا يحصل بها للمبتدي تمييز؛ لأنه يرى صورتها في الفعل. و لا يقال على قياسه:

---

(١) قوله (و الاسم سِمْ) اختاره على "مِزْ" تنبيها على أن الاسم مأخوذ من الوَسْمِ. (ابن القره داغي)

- (سم) هذا فعل أمر من وَسَمَ يَسِم بمعنى عَلِّم، و مَيِّز . (شرح نظم المقصود)

و كذا الكسرة يراها في نحو: ﴿ كُلي و اشْربي ﴾ [مريم: ٢٦]، و ﴿ لَمْ يَكُنِ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ والْمُشْرِكِينَ ﴾ [البينة: ١]، و اضرب الرجل، لخروج ذلك من قيد إحداث العامل، و عامل الجر أمر ضعيف لا تعسر معرفته على المبتدِي.

العلامة الثانية: الاسناد إليه [١]؛ و حقيقته أن تنسب إلى الكلمة ما تحصل به الفائدة . و إن شئت قلت هو نسبة شيء إلى شيء على جهة الاستقلال. فتخرج النسبة التقييدية كالتي بين المتضايفين و النعت و المنعوت، و الايقاعية كالتي بين الفعل و مفعوله. و بهذه العلامة تعرف اسمية الضمير في نحو ضربت [٢].

فإن قلت: إنما صحّ جعل "الاسناد له" علامة للاسم لاختصاصه به، وإذا كان كذلك عارض شبه الحرف الموجب لبناء الضمير كالتثنية في "ذان" و"تان" و الإضافة في ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ ﴾ [القصص: ٢٨].

قلت: موجب البناء في الضمير المذكور متعدد و هو الشبه الوضعي و المعنوي، فإن المضمرات متضمنة لمعاني حروف التكلم و الخطاب و الغيبة التي يجمعها قولك "أنيت" مع أن الضمائر لا يتصرف فيها بوجه فلم يقو المعارض على موجب بنائها.

و تحرز بقوله **(له)** من إسناد اللفظ لغيره فإنه لا يخص الاسم فلا يصح جعله علامة له إذ كون الكلمة مسندة مشترك بين الاسم و الفعل و إنما الخاص بالاسم كونه مسندا إليه، و بهذا كان أحسن من قول الألفية:«و مسند» ، لأنه إن جعل اسم مفعول على حقيقته و المعنى يتميز الاسم بالمسند (أي بالمحكوم به) كزيد قام، و قام زيد، فـ"زيد" في المثالين له مسند و به تعرف اسميته.

---

(١) قول الناظم **(و الإسناد له)** أي إليه، و المراد كون الشيء مسندا إليه لا كون الاسم، إذ لا فائدة في جعله مطلق المميزات ثم إن مجموعها خاصة غير شاملة لعدم وجودها في نحو هيهات. (ابن القره داغي)

– و الإسناد: تَعْلِيق خبر بمخبر عَنهُ أَو طلب بمطلوب مِنْهُ . (همع الهوامع)

(٢) و هذه العلامة أنفع العلامات، و بها استدل على اسمية التاء في "ضربت" ألا ترى أنها لا تقبل (أل) ولا يلحقها التنوين ولا غيرها. (قطر الندى)

قلنا: إنه مبني على أن المسند هو المحكوم به، و هو و إن كان المشهور فالاعتماد على مشهور الاصطلاح لا يحسن في مقام الايضاح مع خفاء ذلك لانفصال المسند عن الاسم و مفارقته له، و إن كان بمعنى المصدر فإن جعل قوله «للاسم» متعلقا به كان لم يذكر موضوع المسألة و هو المميز بهذه العلامات، و إن كان متعلقا بالاستقرار على أنه الخبر أو يحصل بناء على جواز تقديم معمول الصفة على الموصوف إذا كان ظرفا أو جارا و مجرورا كان مطلقا و قد تقدم أنه لا يخص الاسم.

فإن قيل: حذف صلته اعتمادا على التوقيف و المعنى: و اسناد إليه؟

قلنا: يرد بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف. إهـ.

العلامة الثالثة: التعريف بجميع أنواعه [1] مختص بالاسم كالتنكير، لأنهما من عوارض المعاني الإفرادية. و قول من قال: الأفعال نكرات تسامح، أو خلاف التحقيق. و التعبير بالتعريف أعم و أنفع من قول الخلاصة «و أل» و ما هي فيه زائدة ففيه علامة غيرها.

العلامة الرابعة: النداء (أي كون الكلمة مناداة)، أي مطلوبا إقبال مدلولها و حضوره.

فإن قيل : إذا كان من خصائص الأسماء فكيف أوجبوا لأجله البناء و هل ذلك إلا تدافع.

قلنا: موجب البناء فيما يظهر افتقار المنادى من حيث وصف النداء اللازم له مادام منادى إلى الجملة التي ناب عنها الحرف افتقارا متأصلا أي لازما في جميع تراكيب الباب، إذ لا فرق بين المذكورة و المقدرة في ترتيب شبه الحرف على أن بعض الحروف قد تكون الجملة التي يفتقر إليها لازمة التقدير كحروف النداء، و من ثم صح تركيب الكلام من الاسم و الحرف في بابه، لأنه صوري فقط، خلافا لما ذكره من أنه شبه الضمير الشبيه بالحرف، إذ لا حاجة إلى اعتبار الواسطة، نعم تعتبر في تقوية الموجب، فلذلك لم يعارض النداء في صورة المعرفة المفردة، و عارض في صورة التنكير و الاضافة على أنه يحسن أن يقال على رأيهم عمل بالوارد الجديد لقوته، لأن النداء حاصل أولا و ترتب عليه شبه الضمير الذي هو موجب البناء في بعض أحواله- و الله تعالى أعلم-.

---

(١) سواء كان بأل، أو بالإضافة، أو بالإشارة، أو بالإضمار أو بالعلمية، و لشموله لهذه الأمور كان التعبير به أحسن من قول الألفية «و أل» كما أن التعبير بالاسناد له أوضح من قول الألفية «و مسند». (المطالع السعيدة)

[علامات الأفعال]

[١٢] ﴿وَ الْفِعْلَ ما ضارَعَ بِالسِّيْنِ وَ لَمْ وَ تاءِ أُنْثى سَكَنَتْ ماضٍ كَـعَمّ [1] ﴾

[١٣] ﴿ وَ الْأَمْرُ ما يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبُ مَعَ قَبُولِ ياءِ مَنْ تُخاطَبُ ﴾

ذكر في البيتين ما يمتاز به كل من أنواع الفعل الثلاثة عن أخويه، و في ضمنه معرفة ما يمتاز به الجنس، إذ معرفة الأخص تستلزم معرفة الأعم.

[و الفعل ما ضارع بالسين و لم] فبَيَّنَ أن المضارع يمتاز بـ [شيئين]:

١- قبول السين التي للتنفيس (أي توسيع زمن الفعل)، و في معناها "سوف".

٢- و بقبول مباشرة كلمة "لم".

٣- و دخولُها على الماضي عند الفصل بمعموله كقوله:

و لم كعبا أتيت لنيل رفد و قد جاءت لنيل الرفد نحم

نادر جدّاً لا يلتفت إليه. قوله **(و الفعلَ)** معطوف على **(الاسم)** في البيت قبله، فهو معمول لـ **(سِمْ)**، **(بالسين)** متعلق به. و **(ما ضارع)** بدل بعض من الفعل و الرابط مقدرٌ، أي منه.

[و تاء أنثى سكنت ماض كعم] و يمتاز الماضي بقبول تاء التأنيث الساكنة أصالة كـ "عَمَّ" تقول: عَمَّتْ. و أما المتحركة فخاصة بالاسم كـ "قائمةٍ" [2]. و التحريك كـ ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت-١١]، و ﴿ وَقَالَتْ أُولَاهُمْ ﴾ [الاعراف -٣٩] لا يضر.

---

(١) قوله **(و تاء أنثى)** اي تاء الفاعل و لو حكما كما في عَسَتْ هند أن تقوم، فلا يدخل فيه ربت و ثمت و لا تخرج التاء اللّاحقة بنحو ليس. ثم المراد الساكنة أصالة و إلا لخرجت نحو: {قَالَتْ اخْرُجْ}[يوسف ٣١] . (ابن القره داغي)

- قوله **(ماض كعم)** عطف على ضارع بحذف صدر الصلة أي: سِمِ الفعل الذي هو ماض بتاء. (ابن القره داغي)

- قوله : **(و تاء أنثى)** عطف على **(السين)** متعلق بسم أو يوسم. (ابن بابا)

(٢) التاء المتحركة؛ إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة، وهذه تختص بالاسم، وإما أن تكون حركتها حركة بناء، وهذه تدخل على الحرف في "لات" و"ربت" و"ثمة" وتكون في الاسم أيضا نحو لا قوة.(ضياء السالك)

و لابد من زيادة التقييد بدلالتها على تأنيث الفاعل لتخرج تاء "ثمت" و"ربت" و قد يفهم ذلك من تعبيره بالأنثى. و (ماض) معطوف على (ما ضارع) قدر نصبه للضرورة كقوله: (و لوْ أَنَّ واشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ).

[وَ الْأَمْرُ ما يُفْهَمُ مِنْهُ الطَّلَبُ مَعَ قَبُولِ يـاءِ مَـنْ تُخاطَبُ] [1] و يمتاز الأمر بـ[مجموع علامتين]:

١- دلالته على الطلب. ٢- مع قبوله لاتصال ياء المخاطبة به [2]. فيخرج نحو: "تقومي" لانتفاء الأول، و نحو: "نزالِ" لانتفاء الثاني.

و أفهم قوله: (ما يفهم منه) أن نحو "لتقومي يا هند" ليس فعل أمر، لأن الطلب ليس مفهوما من الفعل نفسه بل من اللام الداخلة عليه.

و هو أصرح في المراد من قول الخلاصة «إن أمر فهم» و أحسن منه لتعبيره بالطلب، فلا يرد عليه ما أورده على الناظم من أنه عرف الأمر بالدلالة على الأمر فجاء الدور، و إن أجيب بأن المعرَّف هو الأمر الاصطلاحي و هو لفظ، و المأخوذ في التعريف، اللغوي، و هو طلب الفعل و اللفظ و المعنى غيران.

---

(١) قوله (و الأمر ما يفهم منه) أي: يفهم بحسب أصل الوضع من هيئته طلب الفعل، فلا يرد الأمر المستعمل في الاخبار و نحوه لكونه مجازا، و لا نحو: ليضرب زيد، و اطلب منك القيام، و لا تفعل، لأن الطلب في الأول بواسطة اللام، و في الثاني مدلول المادة، و في الثالث للترك على أن دلالته ليست بمحض الهيئة. (ابن القره داغي)

(٢) فعلامته الَّتِي يعرف بهَا مركبة من مَجْمُوع شَيْئَيْنِ و هما دلَالَته على الطّلب وقبوله يَاء المخاطبة، وَذَلِكَ نَحْو قُم فَإِنَّهُ دَال على طلب الْقيام وَيقبل يَاء المخاطبة تَقول: إذا أمرت الْمَرْأَة قومِي. وَكَذَلِكَ اقعد واقعدي واذهب واذهبي. فَلَو دلّت الْكَلِمَة على الطّلب وَلم تقبل يَاء المخاطبة نَحْو صه بِمَعْنى اسْكُتْ ومه بِمَعْنى اكفف أَو قبلت يَاء المخاطبة وَلم تدل على الطّلب نَحْو أَنْت يَا هِنْد تقومين وتأكلين لم يكن فعل أَمر. (شرح قطر الندى)

[مشبه الفعل (اسم الفعل)]

[١٤] ﴿ وَ مُشْبِهُ الثَّلاثِ ما هذي حَوَى كَـ:صَهْ سُمى فِعْلٍ و شَتَّان وَ وا ﴾

نبّه به على أن ما شابه الأنواع الثلاثة [1] في الدلالة على معانيها -و إن كان ذلك بواسطة دلالة عليها- إذا لم يقبل علاماتها التي يمتاز بها فهو اسم فعل. و هو معنى قوله (ما هذي حوى).

فـ (ما) نافية، و الاشارة راجعة إلى علامات الأنواع الثلاثة أي: حال كون المشبه ما حوى هذه العلامات -أي: ما قبلها-. و الفعل الماضي المنفي إذا وقع صدر الجملة الحالية جاز ربطه بالضمير، أو بالواو، أو بهما، فربطه المصنف بالضمير.

مثال ما دل على معنى فعل الأمر و لم يقبل ياء المؤنثة المخاطبة "صه" بمعنى: اسكت.

و مثال ما دل على معنى الفعل الماضي و لم يقبل التاء المذكورة "شتان" بمعنى: افترقا.

و مثال ما دل على معنى الفعل المضارع و لم يقبل السين و لا لم "وا" بمعنى: أعجب.

و تمَّمَ بهذا البيت بيان مفاهيم العلامات الذي أغفله في "الخلاصة"، و سلم بذلك من التحكم الذي أورد عليه في قوله «و الأمر إن لم يك ...» الخ لكن قول الخلاصة «هو اسم» أعم. قال في "النكت": الأحسن أن يحمل قوله «هو اسم» على ما يعم اسم الفعل و المصدر نحو "ضرباً زيداً"، و بذلك أجاب عما قيل إن الناظم أطلق في محل التقييد، و حاصله أن الإطلاق هو المراد و حمله على خصوص اسم الفعل ينقض الملازمة التي بين الشرط و الجواب، و لا يرد النقض هنا على المصنف، إذ ليس في عبارته ما يقتضي الحصر، فإن الخبر نكرة.

---

(١) أي: كل لفظ شابه بالماضي أو المضارع أو الأمر.

[الكلم]

[١٥] ﴿ وَمَا حَوى ثَلاثَةً فَهُوَ الْكَلِمْ[1] .... ﴾

"الكلم" اسم جنس وضعاً، جمعي استعمالا[2] ، فالاستعمال هو الذي خصّصه بالثلاث فصاعدا، و به يندفع التدافع بين كونه اسما للجنس اي للماهية و بين كونه جمعا، و هذا هو الصحيح من أقوال ثلاثة. ثانيها: أنه جمع. ثالثها: أنه اسم جمع، و يفرق بينه و بين واحده بالتاء، و هي في مفرده كـ"نبق" و"نبقة". فبينه و بين الكلام عموم و خصوص من وجه، فـ" الكلم" أعم من جهة أنه لا تعتبر فيه الإفادة، فيصح إطلاقه على المفيد و غيره، و "الكلام" أخص من هذه الجهة و أعم من جهة أنه لا يعتبر في ما صدقه الثلاث فيصح إطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر، و "الكلم" أخص من هذه الجهة، فيجتمعان في نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُون ﴾ [المؤمنون: ١] و ينفرد الكلام بـ"قام زيد" و الكلم بـ"إن قام زيد".

و فهم من إطلاقه في الثلاثة أنه لا فرق بين أن تكون من جنس واحد، أو جنسين، أو ثلاثة، فلا يرد عليه ما أورد على الناظم في قوله: «و اسم و فعل ثم حرف الكلم».

و انظر ما فائدة التعرض لبيان مفهوم "الكلم" مع أنه ليس من الألفاظ الاصطلاحية عندهم كالكلام و الكلمة و القول، إذ لم يستعملوه في غير هذا المحل، و لم يجز التعبير به في غيره مع أنهم اقتصروا في تفسيره على معناه اللغوي. و يمكن أن يوجه بأنه لما كان مشاركا للكلام و الكلمة في المادة كان مظنة الالتباس فبينوا معناه ليكمل تمييز المقصود كما فعل كثير من الأئمة في مقام ذكر الحمد حيث تعرضوا فيه لبيان معنى المدح و أقسامه مع أنه ليس مقصودا لهم في ذلك المقام ليكمل تمييز المقصود.

---

(١) قوله: **(و ما حوى ثلاثة)** أي: متفقة النوع أو مختلفها، و الجمع الحكمي لاقتصار العطف، و الربط مقدم على العطف فلا يلزم احتواء الشيء على نفسه بل احتواء الكل على الجزء. (ابن القره داغي)

- المفيد ، نحو : هذا الطالب مجتهدٌ ، وغير المفيد،نحو: إن جاء زيدٌ . (شرح ألفية)

(٢) اسم الجنس على قسمين: اسم جنس إفرادي، و اسم جنس جمعي، فالأول: ما وضع للحقيقة - اي للماهية المطلقة من غير دلالة على قلة و كثرة- ملغى فيه اعتبار الفردية و يصدق على القليل والكثير كماء و تراب. و الثاني: ما وضع للحقيقة لكن باعتبار وجودها في أكثر من فردين كالكلم و التمر، و لا يلزم من انتفاءه انتفاء الواحد و الاثنين فيما ذكرنا ظهر أن الحق كونه اسم جنس، و ما استدلوا به على الجمعية لا ينتهض حجة؛ لكونه اسم جنس جمعي، و لا منافاة في قولهم إنه اسم جنس جمعي؛لأنه وضع للماهية و استعمل في الجمع، فهو اسم جنس وضعاً و جمعي استعمالا هذا. (العقد النامي في شرح الجامي)

[الجمـلـة]

[١٥] ﴿ .... وَ الْجُمْلَةُ اثْنَيْنِ [١] وَ قَيْدٌ [٢] ما الْتُزِمْ ﴾

[١٦] ﴿ اسْـمِيَّـةٌ فِعْلِيَّـةٌ ظَرْفِيَّـةٌ وَ ذاتُ وَجْـهَيْـنِ لَهـا مَزِيَّـةٌ ﴾

[١٧] ﴿ وَ مـا تَكُونُ خَبَـراً فَصُغْـرى أَوْ جُـمْلَـةٌ خَبَـرُهـا فَكُبْـرى ﴾

أفاد به معنى الجملة، و بيان انقسامها بثلاثة اعتبارات إلى ثلاثة أقسام، و إلى قسمين غيرهما.

[معنى الجملة]

[و الجملةُ اثنينِ و قَيْدٌ ما التُزِم]: و المعنى: أن الجملة هي: ما حوى كلمتين. فـ **(الجملـة)** مبتـدأ محذوف الخبر، و **(اثنين)** مفعول صلة الخبر المقدر.

قوله **(و قيد ما التزم)** هو كذا في النسخة التي بأيدينا و هو -و الله اعلم- جواب عن سؤال مقـدر و هو أن يقال: كثيرا ما نجد الجملة مركبة من ثلاثة و أكثر بما يذكر فيها من المفاعيل و الحال و التمييـز و نحو ذلك؟ و حاصل الجواب أن جميع ذلك قيود خارجة عن ماهية الجملة غير معتبرة فيها بشاهد ثبوتها دونها في نحو"قام زيد" و "زيد قائم". و هو معنى **(ما التزم)**، فـ (ما) نافية، و المعنى: أن تلك القيود غير ملتزمة في تحقق الجملة فلا تعتبر ماهيتها. و بعد كتبي هذا تبيّن لي أنـه بالفـاء مصـدر سـماعي أي: و وجود الفائدة في الجملة لا يلزم، و بعد لزوم ذلك يفرق بينها و بين الكـلام. و علـى هـذا المعنـى صـرح المصنف في الشرح -و الله أعلم-.

و هذا التعريف فاسد الطرد لصدقه بكلّ كلمتين متضمنتين، فلو قال: (و الجملـة اثـين باسـناد مـتم) لسلم من ذلك، و هو معنى قول المغني: «الجملة عبارة عن الفعل و فاعله كـ قام زيد، و المبتدأ و خبره

---

(١) قوله **(و الجملة اثنـين)** مـن العطـف علـى معمـولي عـاملين مختلفـين مـن غيـر تقـديم المجـرور، إذ الجملـة معطـوف علـى الكلمـة. و قولـه **(اثنـين)** معطـوف علـى الثلاثـة. ثـم مقتضـاه تسـمية المركـب مـن حـرفين فقـط جملة فينافي التقسيم الآتى. (ابن القره داغي)

(٢) و قوله: **(و فيد)** أي الفائدة في الكلم و الجملة غير ملتزم نحو: إنْ قامَ زَيْدٌ، و إنْ قَامَ. (ابن القره داغي)

كزيد قائم، و ما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضرب اللص، و أقائم الزيدان، و كان زيد قائما، و ظننته قائما»اهـ. فضرب اللص بمنزلة الفعل و الفاعل، و أقائم الزيدان بمنزلة المبتدأ و الخبر، و كان زيد قائما بمنزلتهما، و أما ظننت قائما فهو فعل و فاعل حقيقة، ففي عده من المنزل نظر.

[تقسيم الجملة]

[اسْمِيَّةٌ فِعْلِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ وَ ذاتُ وَجْهَيْنِ لَها مَزِيَّةٌ]: ثم الجملة المعرفة بما مر [ثلاثة]:

١- إن كان صدرها اسما كـ (زيدٌ قائمٌ) قيل فيها اسمية.

٢- و إن كان فعلا كـ (قام زيد) سميت فعلية.

٣- و إن كان ظرفا نحو (أعندك زيد أو أخاه)، نحو (أ في الدار زيد) إذا قدّر زيد فاعلا بالظرف و الجار و المجرور لاعتمادهما على المبتدأ، لا بالاستقرار المقدر، و لا مبتدأ مخبر عنه بهما سميت ظرفية.

و المراد بالصدر الذي انقسمت الجملة باعتباره: المسند و المسند إليه، و لا عِبْرة بما تقدم عليهما من الحروف، فجملة (ما قام زيد) فعلية، و (هل زيد أخوك) اسمية، و كذا ما تقدم عليهما من المعمولات فنحو﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ [البقرة: ٨٧] فعلية، و نحو (زيدا عمرو ضارب) اسمية .

و تقسم الجملة أيضا باعتبار آخر إلى [قسمين]: ١- ذات وجه. ٢- و ذات وجهين[1].

فالأولى: التي تجب لها الاسمية أو الفعلية بكل اعتبار نحو "زيد أبوه قائم"، فهي اسمية باعتبار صدرها و باعتبار عجزها، و "ظننت زيدا يقوم أبوه" فعلية بالاعتبارين.

و الثانية: هي التي يحكم عليه بالاسمية باعتبار و بالفعلية بآخر نحو: "زيد يقوم أبوه"، فهي اسمية باعتبار الصدر، فعلية باعتبار العجز، و "ظننت زيدا أبوه قائم" عكسها.

و بهذا التقرير تعلم أن هذا التقسيم ليس لمطلق الجملة و إنما هو لخصوص الكبرى فلو أخره عن ذكرها كما فعل في المغني كان أوجه -و الله اعلم- .

---

(١) فإن اتحدت [الجملة] باعتبار الصدر و العجز فذات وجه واحد، أو اختلف كاسمية الصدر و فعلية العجز أو بالعكس فذات وجهين، و لها مزية على الأولى لإفادة فائدتين. (المواهب الحميدة)

[الجملة الكبرى و الصغرى][1]

[وَ ما تَكُونُ خَبَراً فَصُغْرى أَوْ جُمْلَةٌ خَبَرُها [2] فَكُبْرى]: و تنقسم أيضا الجملةُ باعتبار آخر إلى: صغرى، و كبرى.

فالأولى: هي المبنية على المبتدأ كـ "قام أبوه" من (زيد قام أبوه)، و "أبوه قائم" من (زيد أبوه قائم).

و الثانية: هي الجملة التي في ضمنها جملة أخرى كـ (زيد قام أبوه) و (زيد أبوه قائم) و (ظننت زيدا يقوم أبوه).

❊ ❊ ❊

---

(١) و يقول النحاة: إن الجملة ثلاثة أنواع:

أ- الجملة الأصلية. وهي التي تقتصر على ركني الإسناد "أي: على المبتدأ مع خبره، أو ما يقوم مقام الخبر أو تقتصر على الفعل مع فاعله، أو ما ينوب عن الفعل.

ب- الجملة الكبرى، وهي ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية، نحو: الزهور رائحته طيبة، أو: الزهر طبت رائحته.

ت- الجملة الصغرى: وهي: الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبرًا لمبتدأ. (النحو الوافى)

(٢) قوله: **(أو جملة خبرها)** اي خبر المبتدأ فيها، أو الخبر الذي هو جزئها، فالإضافة للثابت إلى ظرف المثبت له، أو للجزء إلى الكل. قوله: (خبرها) معطوف على اسم تكون لمكان الفصل. قوله: فعلية العجز. إ.ه، أو ظرفيته نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ أَبُوه. أو بالعكس نحو: فِي الدَّارِ غُلامُهُ قائِمٌ ، وعَلِمْتُ زيداً أَبُوهُ عالمٌ. فاقتصار المصنف في الشرح على الأولى بناء على الغالب. (ابن القره داغي)

❑ [المقدمة الثانية]

﴿ الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ[1] ﴾

تَقَدَّمَ وجهُ كونهما كالنكرة و المعرفة من المقدمات، و لنزده وضوحاً، فنقول:

لمّا كان كثيرٌ من الأحكام التركيبيّة التي تذكر في تراجيم الفن تتوقّف معرفتها على معرفة الإعراب و البناء و التعريف و التنكير كتفصيلهم في اسم "لا" بين أن يكون مضافا أو شبهه فيعرب، أو لا فيبنى، و في المنادى بين أن يكون مفردا مُعرّفا فيبنى، أو لا فيعرب، و في مشبه "إذ" بين أن يكون مضافا إلى الجملة المعرب صدرها فيترجّح إعرابه على البناء، أو المبني فيترجّح بنائه على إعرابه، و من ذلك مسألة يذكر فيها الرفع، أو النصب، أو الخفض، أو الجزم، لأنّ معرفة النوع ثانية عن معرفة الجنس، فهذه الأحكام تتوقف على معرفة الإعراب و البناء، و يأتي أنّ "لا" لا تعمل إلا في النكرات، و أنّ الحال و التمييز لا يكونان إلا نكرتين، و أنّ الحال إذا وردت معرفة وجب تأويلها بالنكرة، و أنّ الأصل في صاحبها التعريف كالمبتدأ و لا يكون نكرة في الغالب إلا مع مسوّغ، و أنّ المضاف يتعرف بالمضاف إليه إن كان معرفة و يتخصص به إن كان نكرة، فهذه الأحكام و شبهها تتوقف على معرفة التعريف و التنكير جعلوا[2] باب المعرب و المبني و باب المعرفة و النكرة مقدمتين للشروع في الأحكام التركيبية.

و لمّا كان بعضُ الأحكام المذكورةِ في ترجمة المعرفةِ و النكرة يتوقف على معرفة الإعراب و البناء كتقسيم الضمير المتصل و المنفصل بحسب مواقع الإعراب، و الحكم على المضمرات بالبناء، قدموا المقدمةَ الأولى على الثانية –و الله تعالى أعلم-.

---

(١) الكلمة المعربة هي الكلمة التي يتغير آخرها لتغير العامل، مثلا: حضر زيدٌ، رأيتُ زيدًا، مررتُ بزيدٍ كلمة "زيد" تغير شكل آخرها لتغير العوامل التي هي "حضر، رأيت، مررت بـ" و هي بذلك كلمة معربة.

و الكلمة المبنية هي التي لا يتغير آخرها مهما يتغير عليها من عوامل. مثلا:(حضر هذا، رأيت هذا، مررت بهذا)، كلمة "هذا" دون تغيير رغم تغير العوامل نفسها؛ فهي إذن كلمة مبنية. (التطبيق النحوي)

(٢) جواب لما كان كثير من الأحكام ....

[المعرب و المبني من الأسماء]

[١٨] ﴿وَ الإسْمَ فابْنِهِ[١] لِشِبْهِ الْحَرْفِ [٢] فِي وَضعٍ وَ الْإِسْتِعْمالِ وَ المَعْنى تَفِ﴾

[١٩] ﴿وَ فِي افْتِقارِ جُمْلَةٍ إنْ أُصِّلا وَ لَفْظِهِ وَ كَوْنِهِ جا مُهْمَلا﴾

[٢٠] ﴿وَ غَيْرُهُ أُعْرِبَ ....﴾

أفاد بهذا الكلام خمسَ فوائد:

الأولى: أنّ الاسمَ ينقسم إلى معرب و مبني.

و الثانية: أنه منحصر في القسمين، لقوله: (**و غيره أعرب**).

و الثالثة: أن الأصل فيه الإعراب، و أنه إنما يخرج عن ذلك الأصل لعلّة تقتضي خروجه عنه، فُهِم ذلك من قوله: (**لشبه الحرف**).

و الرابعة: أنه لا سبب لبناء الاسم إلّا شبهه للحرف. و هذا هو الذي جزم به ابن مالك في كتبه، و نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه، و ذكر ابن العطار أنه الصحيح و مذهب الحذاق من النحويين.

---

(١) قوله (و الاسم فابنه) الفاء زائدة أي احكم ببناء الاسم، لا اجعله مبنيا؛ لأنه فِعْل العَرب، فلو قال: (و الاسم مبني) لكان أولى و أوفق بقوله: (و غيره أعرب). (ابن القره داغي)

(٢) يعني: أن سبب بناء الاسم، إنما هو شبهه بالحرف. و أما شبه الفعل فليس سببا للبناء عنده بل هو سبب منع الصرف. ثم إن شبه الحرف إنما يقتضي بناء الاسم إذا لم يعارضه معارض يقتضي إعرابه، فإن عارضه "معارض" مقتض للإعراب ألغي شبه الحرف و أعرب الاسم ترجيحا لمقتضى الإعراب فإنه داعية للأصل، مثال ذلك "أي" فإنها تكون موصولة وشرطية و استفهامية، و هي في هذه الأحوال مشابهة للحرف،و لكن عارض شبهها للحرف لزومها للإضافة. (توضيح المقاصد)

- قوله (لشبه) قضيته أن علة البناء منحصرة فيه. و فيه ردّ على من بني الاسم بمشابهة الفعل. و ما يقال: قضيته تقدم وضع الحرف على وضع الاسم لئلّا يلزم حمل الموجود على المعدوم مع أن اللائق بشرف الاسم عكسه مندفع بجواز أن يوضع قبل الحرف بلا نظر إلى حكمه و بعد وضع الحرف يلحق به في الحكم. ثم ينبغي تخصيص الشبه بما لم يعارضه موجب الاعراب و إلا انتقض بنحو (أيّ) في الاستفهام و الشرط، و "ذان" و "تان". (ابن القره داغي)

و حاصل ما زاد المخالف على ما ذكره الشيخ أبوإسحاق الشَّاطِبِي ثمانية أشياء: الوقوع موقع الفعل، و مضارعته، و كثرة موانع الصرف، و الإضافة إلى المبنى، و التركيب، و القطع عن الإضافة، و الخروج عن النظائر، و كثرة الاستعمال. فالأول: أسماء الأفعال، و يأتي بيان دخولها في شبه الحرف. و الثاني: باب حَذام، و هو مشبه نزال، و مشبه المشبه مشبه، فدخل مدخله. و الثالث: نحو: (عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا ...)، و يأتي أنه شبيه بالحرف في تصيير مدخوله غير مكتفى به. و الرابع: باب حذام أيضا عند آخرين، و قد عرفت مدخله. و الخامس: نحو: {مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ}، و يأتي وجه شبهه بالحرف. و السادس: نحو: لا رجل، و خمسة عشر، و سيأتي أنهما متضمنان لمعنى الحرف. و السابع: أيّ الموصولة و يأتي بيان شبهها به. و الثامن: قولهم: لهي أبوك، و الصواب أنه مبني، لتضمنه معنى التعجب الذي وضعت اللام له.

[أنواع شبه الاسم بالحرف]

و **الفائدة الخامسة**: بيان أنواع الشبه المعتبرة، و هي ستة:

أولها: الشبّه الوضعي، و ضابطه: أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو على حرفين وضعا أوليا، فالأول كتاء قُمْتُ، و الثاني كـ "نا" من قُمْنا [١]. و خرج نحو: (أب) و (أخ)، لأن وضعهما الأوّل على ثلاثة، بدليل (أبوان) و (أخوان)، فإن التّثنية تردّ الأشياء إلى أصولها.

ثانيها: الشبه الاستعمالي، و ضابطه على مقتضي صنيع المصنف: أن ينوبَ الاسمُ عن الفعل نيابة متصلة أي لازمة، كما في أسماء الأفعال ، فهي بذلك شبيهة بـ (إنّ) و أخواتها [٢]، بخلاف المصدر في

---

(١) (التاء) في : ضربت يشبه حرف الجر (الباء) ، و لامه. و (نا) يشبه هل الاستفهامية، و قد، و ما . و الأصل في وضع الحرف، إما أن يكون على حرف، أو على حرفين، والأصل في الاسم أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف فأكثر، فلما خرج الاسم عن أصله، و أشبه الحرف أُعطيَ حكم الحرف و هو البناء. (شرح ألفية)

(٢) فاسم الفعل (دراكِ) مبني لشبهه الحرفين (ليت،و لعلّ) فهما نائبان عن الفعلين (أتمنّى، وأترجّى) ويعملان النصب في المبتدأ ، ولا تدخل عليهما العوامل فتؤثر فيهما ، وكذلك فإن أسماء الأفعال، نحو: آهٍ، وصَهٍ، ودَرَاكِ ، تنوب عن الأفعال: أَتَوَجَّعُ، واسْكُتْ، وأَدْرِكْ، وهي تعمل فيما بعدها، ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها؛ و لذلك هي مبنيّة. (شرح ألفية)

نحو: ضَرْباً زَيْداً، فإن نيابته غير لازمة [١].

ثالثها: المعنوي [٢]، و ضابطه: أن يتضمّنَ الاسم معنى من المعاني التي من حقّها أن تؤدي بالحروف، سواء وُضِعَ لذلك المعنى حرف أم لا، فالأول: كأدوات الاستفهام و الشرط، و الثاني كأسماء الإشارة [٣].

و القول: بأنهم وضعوا لها لام العهد و إن ذكره في النكت لا يصح، فإنّهم لما عرفوا اسم الاشارة بما دلّ على مسمى و إشارة إليه اعترضوه بفساد الطرد لصدقه على مدخول اللّام المتقدمة بل و المظهرات و جميع المضمرات فإنها يشار بها لمسماها. و أجاب الرَّضي و الدَّمامِيني في شرح التسهيل: بأن المراد بالإشارة في التعريف السابق: الحسية بنحو (اليد) و(الرأس)، فلو لم تفترق الذهنية من الحسية لبنيت الأسماء كلّها و خصوصا مدخول (اللّام) المذكورة، فبانَ أنّ المعتبر تضمن معنى الحسية و هو الذي لم يوضع له الحرف.

---

(١) نحو: ضَرْبًا زيدًا، فإنه نائب عن الفعل (اضْرِبْ) ولكنه ليس مبنيا؛ لأن العوامل تدخل عليه فتؤثر فيه، تقول: آلمني ضربُك (بالرفع)، وعجبت من شدَّة ضربِك (بالجر). و أما ضرباً ، فهو منصوب بالفعل المحذوف. (شرح ألفية)

(٢) قول الناظم (**و المعنى**) فسّره المصنف بكونه متضمنا معنى من معاني الحروف، ويتجه عليه أمران: ١-كون الاسم حرفا لعدم استقلال معناه التضمني. ٢- و بناء الظرف المتضمن لـ "في"، و التمييز لتضمنه معنى "مِنْ"، و يمكن الجواب عنهما: بأن المراد بالمعنى المتضمن ما هو زائد على الموضوع له، و عن الثاني بأن المشابهة فيه إفادته بحيث لا يلتفت إلى الحرف و لا يجوز ذكره. قوله (**تف**) صفة المعنى اي تفي به الحرف. ويمكن جعله صفة الثلاثة. (ابن القره داغي)

- (**تف**) بأمر النحاة أو بموافقة العرب. (الچورى)

(٣) شبه في المعنى نوعان : أ- ما أشبه حرفاً موجودًا . ب- ما أشبه حرفاً غير موجود .

فالأول، نحو: متى الاستفهامية، في قولك : متى جئت ؟ فإنها مبنية؛ لأنها أشبهت في المعنى الحرف الموضوع للاستفهام ، وهو (الهمزة)، وتُشبه (إنْ) في معنى الشرط إذا استعملت للشرط، نحو: متى تقُمْ أَقُمْ.

و الثاني ، نحو : اسم الإشارة (هنا) فهو مبني ؛ لأنه يشبه حرفاً كان ينبغي أن تضعه العرب ، ولكنها لم تضع ؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني ، فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها ، كما وضعوا للنفي حرفاً وهو (ما) وللنهي (لا) وللتمني (ليت) وللترجّي (لعل) وبذلك تكون أسماء الإشارة مبنية ؛ لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً. (شرح ألفية)

فإن قلت: ذكروا أن (اللّام) تكون للعهد الذهني و غيره، و حينئذ فلا تنحصر الإشارة بها في الذّهنيّة فتكون موضوعة للمعنيتين.

قلت: مرادهم بالذهني هناك مقابل الذكري و الحضوري، لا مقابل الحسي فليس معها إشارة حسية في حال من الأحوال.

تنبيه: قال المصنف في الشرح: «اقتصر شُراح الألفية على التمثيل لهذا القسم بأسماء الإشارة و طالما فحصت عن نظيرتها في ذلك حتى ظفرت لها بنظير ذكره أبوحيان في تفسيره البحر و هو "لدن" فإن علة بنائها كونها تدل على الملاصقة للشيء و تختص بها بخلاف "عند" فإنها لا تختص بالملاصقة فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل هو من قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كأنها متضمنة للحرف الذي كان ينبغي أن يوضع دليلا على القرب كما في هنا و ثم. ثم ظفرت بآخر ذكره ابن هشام في شرحه الكبير و هو قولهم: (لهي أبوك)، فإن أصله: لله أبوك، فحذفوا الجار و لام أل فصار "لاه" ثم قلبوا العين إلى محل اللام فسكنت الهاء لحلولها محل ما كان ساكنا لفظا و بنوه على الفتح بناء "أين" و "كيف" لتضمنه معنى الحرف الذي كان يستحق أن يوضع للتعجب» إهـ.

و اعلم: أن (لدن) كما تضمنت معنى حرف الملاصقة تضمنت معنى حرف الإبتداء، و لا يرد التصريح به معها فيقال إنه غير لازم لأنا لم نذكره على أن يكون موجبا وحده، و تضمنت أيضا معنى حرف الانتهاء.

قال الرَّاغِبُ: (لدن) أخص من (عند) لأنها تدل على ابتداء و نهاية، و بها يندفع استشكال عدم معارضة لزومها الإضافة لشبهها نظير ما مر في الاسناد، و فيما ذكره من عدم وضع الحرف لمعنى التعجب نظر، فقد صرحوا بأن اللّام الجارة وردت له نحو: للهِ دَرُّهُ فارِساً.

رابعها: الشبَه الافتقاري و ضابطه: أن يفتقرَ الاسمُ إلى جملة افتقارا متأصلا كالموصولات، فإنهـا لا يتم معناها و لا يفهم مدلولها إلا بذكر صلتها [(١)]، فشابهت بذلك الحروف، فإنها مفتقرة إلـى الجمـل، إذ لا ينتظم الكلام منها مع مفرد غيرها في التحقيق، و هذا هـو الفـرق بـين لـزوم الإضـافة إلـى الجملـة و المفرد، حيث أوجب الأول البناء و الثاني الإعراب كـ: جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، و عِنْدَ زَيْـدٍ، و لـذلك قيّد في المتن بالجملة، و هو مما زاد به على الألفية.

و خَرَج بالتأصل نحو: ﴿ هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [المائـدة: ١١٩] فـي قـراءة الرفـع، فـ"يوم" فيهـا مضاف إلى الجملة، و المضاف مفتقر للمضاف إليه، لكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، لأنك تقول: صُمْتُ يَوْماً، وَ سِرْتُ يوماً، فلا يحتاج إلى شيء [(٢)].

و إدراج هذا النوع في الشبه الاستعمالي كالاهمالي الآتى أحسن لصدق ضابطه المذكور في التوضيح و غيره عليهما، و أقرب للضبط.

خامسها: الشبَه اللفظي و ضابطه: أن يكون لفظ الاسم قد استعمل حرفا، كـ (حاشا) الاسمية بنيـت لشبهها بـ (حاشا) الحرفية في اللفظ، و كذا (عن) و(على) الاسميتان و(قد) الاسمية.

سادسها: الشبه الإهمالي، و ضابطه: أن يكون الاسم غير عامل و لا معمول فيه، كأسماء الأصوات، و فواتح السور[(٣)]، فإنها شبيهة بالحروف الغير العاملة. و لعلّ ابن مالك أشار إلى هذين النوعين الأخيـرين بكاف التشبيه، فإنها مشعرة بعدم الحصر- و الله أعلم-.

---

(١) فإذا قلت: جاء الذي ... فلا معنى لها إلا بذكر الصّلة، نحو: جاء الـذي علّمنـي، وبـذلك تكـون قـد أشـبهت الحرف الذي لا يظهر معناه إلا في الجملة. (شرح ألفية)

(٢) و بذلك تكون كلمة (يوم) معربة لا مبنية . (شرح الفية)

(٣) شبه الحرف في الإهمال كحروف الهجاء المفتتح بها السور[نحو : الـم~ ، ق~ ، ص~] فإنهـا مبنيـة لشـبهها بالحروف المهملة [كقولنا: ب ت ث] في أنها لا عاملة، ولا معمولة. (شرح الكافية الشافية)

[المعرب و المبني من الأفعال]

[٢٠] ....وَ الـماضِـي بُـنِـي وَ الْأَمْـرُ، وَ الثَّـالِـثُ مُـعْـرَبٌ إِنِ

[٢١] يَـعْـرَ مِـنَ الْإناثِ وَ التَّوْكِيـدِ إِنْ باشَـرَهُ [١] ....

تَقَدّم أنّ الفعلَ ثلاثةُ أنواع، و هي باعتبار الإعراب و البناء على قسمين:

قسم: مبني، و هو نوعان: الماضي، و الأمر[٢]؛ و ذلك هو الأصل، و من ثم قدّمه.

أما الماضي فبنائه مجمع عليه.

و أما الأمر فعلى رأي جمهور البصريين. و ذهب الأخفش و الكوفيّون إلى إعرابه، و أنه مقتطع من المضارع، فهو عندهم مجزوم بلام الأمر مقدرة، فأصل "قُمْ" عندهم: لِتَقُمْ، ثم حذف حرف الأمر حذفا مستمرا و تبعه حرف المضارعة، لئلا يلتبس المضارع الذي فيه الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه حال الوقف. و انتصر لهم ابن هشام في المغني بسبعة أوجه لم يجب عنها من تكلم عليه، و قد أجبنا عنها في حواشينا على التوضيح.

و **قسم**: معرب و هو المضارع لمشابهته للاسم الذي أصله الإعراب، و هو مراد المصنف بـ **(الثالث)**، و لكون إعرابه بالحمل على الاسم لم يعرب مطلقا بل إذا سلم مما يبعده عنه [٣]، و من ثَمّ بُنِيَ [في موضعين]:

---

(١) قوله **(إن يعر)** النفي الضمني المستفاد منه متوجه إلى كل من المتعاطفين لا المجموع فالكلام عموم السلب. قوله **(إن باشره)** يعني: أن العرى مشروط بالمباشرة و إلا بأن فصل بين النّون و الفعل يكون معربا تقديرا لا مبنيّا كما في صورة المباشرة هذا. ثم إن النون أعم من اللفظي و التقديري. (ابن القره داغي)

(٢) هذا معنى قوله **(و الماضي بني و الأمر)**. قال ابن القرداغي: قوله **(و الأمر)** أي بني، ففيه إكتفاء. و قال الكوفيون: مجزوم بلام مقدرّة. و يرده أن حذف الجازم و إبقاء عمله ضعيف كالجارّ و لهذا الخلاف ذكره بين قسيميه.

(٣) هذا معنى قوله: **(إن يَعرَ مِن الإناثِ وَ التَّوكيدِ إنْ باشَرَهُ)**. + أي: إن فعل المضارع معرب إن خلا من نون التوكيد المباشرة، و من نون الإناث. (ضياء السالك) + نحو: يذهبُ ، لم يذهبْ ، يذهبون، لن يذهبوا . فالفعل المضارع في هذه الأمثلة وما شابهها معرب ؛ لعدم اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشرًا ؛ ولعدم اتصاله بنون النسوة . (شرح ألفية)

١- إذا اتصلت به نون الإناث.

٢- أو نون التوكيد المباشرة.

فيبنى الأول على السكون نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و بذلك يوجه تقديم المصنف للمتصل بها فإن بنائه لم يخرج عن الأصل و أيضا هي أشرف من نون التوكيد بالاسمية.

و الثاني يبنى على الفتح نحو: ﴿لَيُنْبَذَنَّ﴾ [الهمزة: ٤].

و احترز بذكر المباشرة (١) من المنفصلة عن الفعل بفاصل ملفوظ نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَلا تَتَّبِعانِّ﴾ [يونس: ٨٩]، فإنه معرب معها إما لفظا كما في المثالين الأخيرين، و إما تقديرا كما في الأول، أو مقدر نحو: ﴿وَ لَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، فإنه معرب معها لفظا.

و يُعرَف كون (النون) مباشرة للفعل أو غير مباشرة له بتجريده منها و رفعه، فإن استحق الرفع بالضمة فهي مباشرة، و إن استحقه بالنون فهي غير مباشرة.

---

(١) المراد بالاتصال المباشر: أن تتصل النون بالفعل المضارع اتصالاً مباشرًا دون وجود فاصل بينهما، فإذا فصل بينهما بضمير كواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين، فالاتصال حينئذ غير مباشر سواء أكان الفصل لفظياً، نحو: "لتبلوُنَّ" و "ولا تَتَّبِعَانِّ"،و "إمَّا تَرَيِنَّ"،أوكان الفصل تقديرياً، نحو: الطلاب يذهبُنَّ، وأنتِ تذهبِنَّ. و في هذه الحالة يكون الفعل المضارع معرباً لا مبنياً؛ بسبب أن الاتصال غير مباشر. و هذا مذهب ابن مالك، والجمهور. (شرح ألفية)

[بناء الحرف]

[٢١] .... وَالحَرْفُ بِالْبِنا قَمِن [1]

و إنما استحق الحرف من حيث هو البناء لأنه لا يتوارد عليه من المعاني ما يحتاج إلى الاعراب[2]. و و اعترض: بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة -كما قال ابن قاسم-. و أجيب: بأن الحرف: إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير. إهـ. و فيه نَظَرٌ ظاهر. و الصواب ما قاله الرضي: إن الحروف التي هي لمعان من قبيل المشترك الذي تعددت أوضاعه بتعدد معانيه، و معاني المشترك لا توجب الإعراب الذي هو علامة لازمة لأن جاعله لأحد المعنيين أو المعاني واضعا كان أو مستعملا لم يراع فيه الآخر حتى يخاف اللبس، فإن راعي الآخر و خاف اللبس في بعض المقامات كفاه في التمييز لمعانيه العلامة المنفصلة و القرينة الخارجية. و يَرِدُ على عبارة المصنف ما ورد على الألفية: من أنه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل.

و يُجاب عنه بما أجيب به عنها: و هو أن الحصول بالفعل علم من صدر الترجمة لحكمه فيها على الاسم المشابه للحرف بالبناء لأجل مشابهته، فإنه يفهم من ذلك أن الحروف مبنية من باب أولى، و نبه هنا على أن ذلك الحصول على سبيل الاستحقاق.

لا يقال يفهم الاستحقاق من جعله محمولا عليه و ملحقا به، لأنه كثيرا ما يحمل الشيء على الشيء مع كون المحمول عليه فرعا ملحقا بغيره، و قد قالوا: إن المميز في نحو: رِطْلٌ زَيْتاً محمول في العمل على أفعل من، و هو على الصفة المشبهة، و هي على اسم الفاعل، و هو على الفعل، و إن المميز في خامس مرتبة.

---

(١) قوله (و الحرف بالبنا قمن) هذا الحكم مستفاد من قوله : (لشبه الحرف) إلا أنه ذكره تتميماً للأقسام صراحة. (ابن القرداغي)

- و معنى (قمن): جدير و حقيق. (ضياء السالك)
- (القَمِنْ) شايسته و سزاوار "هو قمن بكذا " أو شايسته فلان چيز است. (المنجد)

(٢) فابتداء الغاية يفهم من الحرف (من) و انتهاء الغاية يفهم من (إلى) في قوله تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصا) بدون حاجة إلى إعراب. (دليل السالك)

[حكم الأسماء قبل التركيب من حيث الإعراب و البناء]

[٢٢] ﴿ وَ اخْـتَـرْتُ في ما قَـبْلَ أَنْ تُـرَكَّبا　　واسِـطَـةً لا تَـبْـنِـهِ أَوْ تُـعْـرِبا [1] ﴾

هذا البيت من زيادته على الخلاصة نبّه فيه على مختاره من الخلاف في الأسماء قبل التركيب مع إشارته إلى كيفية الخلاف فيها بالشطر الثاني حتى ردّ ما ليس مختارا له بقوله: (لا تبنه أو تعربا) فالخلاف إذن على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مبنية، و هو رأي ابن الحاجب بجعله عدم التركيب من أسباب البناء، و ابن مالك لشبهها عنده بالحروف المهملة في كونها لا عاملة و لا معمولة.

ثانيها: أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا، و الشبه المذكور ممنوع، لأنها صالحة للعمل لو دخلت عليها العوامل، و هذا رأي الزمخشري.

و ينبغي أن تتنبه هنا و تعلم أن محل النزاع: المعرب اصطلاحا، و إلا فلا إعراب لها [2]، لانتفاء أنواعه عنها، إذ لا يثبت شيء منها إلا مع التركيب؛ فمعنى الخلاف: هل يطلق عليها اسم المعرب بناء على أن المعرب في الاصطلاح الصالح للإعراب أو لا؟ بناء على أنه في الاصطلاح المتصف به بالفعل، و لهذا قال بعض المحققين: مراد من قال بإعرابها أنها قابلة له لا موصوفة به بالفعل؛ إذ هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، أو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل و لا عامل قبل التركيب.

الثالث: أنها واسطة، لا مبنية و لا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، و هو رأي أبي حيان، و اختاره المصنف. و في نسخة: «**و اخترتُ فيها**» فيكون الضمير عائدا على الأسماء المفهومة من السياق، و يقرأ (**تركب**) بالبناء للمفعول. و في [نسخة] أخرى «**فيما قَبل**»، فتكون (ما) واقعة على الاسم، و يقرأ

---

(١) **قوله: (و اخترت ...)** الخ فيه أن هذا مخالف لما يفيده قوله: **(و غيره أعرب)** من حصر الاسم في المبني و المعرب إلا أن يبنى على مذهب غيره و ان الشبه الإهمالي و هو عدم كون الشيء معمولا و لا عاملا موجود فيه إلّا أن يحملَ على عدم الصلاحية. (ابن القره داغي)

(٢) في النسختين «و إلا فالإعراب لها» و الظاهر ما أثبتناه.

(تركب) بالبناء للفاعل، أو على الأسماء و يقرأ تركب بالبناء للمفعول. و قوله: (واسطةً) إما خبر لمصدر كان محذوفا مع اسمه من دون "إن" و لو قليلا، فيكون منصوبا، أو لأن محذوفة مع اسمها فيكون مرفوعا.

[السكون أصل كل مبني]

[٢٣] ﴿ وَ الأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ تَسْكِينٌ كَـلَمْ[١] .... ﴾

السكون نوع من أنواع البناء[٢] -كما عند ابن هشام و غيره-، و الأنواع لا تعقل فيها الأصالة و الفرعية، فالأصل إذن بمعنى الكثير الغالب.

و وجه كثرة ارتكابهم للسكون في جزئيات المبني أنه أخف، فلا يعدل عنه إلّا لسبب، و إذا عُدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف و ذلك: الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

و "أل" في (المبني) استغراقية أي في كل مبني سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا.

و في التعبير بالتسكين إقامة السبب مقام المسبب، إذ نوع البناء السكون لا التسكين الذي هو فعل الفاعل.

---

(١) يعني: أن الأصل في كل مبني من الاسم والفعل والحرف، أن يبنى على السكون؛ لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب؛ لأن الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع فيعدل إلى الحركة. (توضيح المقاصد)

- قوله (كـ لم) مثال للحرف ، و مثال الفعل "انْصُرْ"، و مثال الاسم نحو: "كَمْ"، قال ابن هشام «نحو: "كَمْ مالُكَ، و كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ، و بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ"، فـ (كَمْ) فى المثال الأول فى موضع رفع بالابتداء، و فى الثانى فى موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها، و فى الثالث فى موضع خفض بالباء، و هى ساكنة فى الاحوال الثلاثة كما ترى» (شرح قطر الندى)

(٢) البناء حالة في آخر الكلمة لا يجلبها عامل بل كان مع وضع الكلمة و لا يتغير أصلا ككسر هؤلاءِ. (البركات الأحدية)

- قال الناظم في الشرح: « و الحركة في المبنيات نائبة عن السكون. و قد ينوب الحرف عن الحركة في البناء، فعلى هذا هو نائب النائب و فرع الفرع»إهـ.

[أبواب المبني]

[المبني على السكون وحده]

[٢٣] ﴿ .... وَهُوَ بِقُمْتُ [١] وَيَرُعْنَ مُلْتَزَمْ [٢] ﴾

سَلَكَ المُصنف رحمه الله في هذا التقسيم مسلك ابن هشام في الشذور، فإنه قسم المبني تقسيما غريبا لم يسبق إليه، و جعله على أبواب: الباب الأول: ما لزم البناء على السكون و هو نوعان:

أحدهما: الماضي المتصل بضمير الرفع المتحرك كـ: قُمْتُ، بخلاف المتصل بضمير النصب كـ:ضَرَبَكَ، أو بضمير الرفع الساكن كـ:ضَرَبا و ضَرَبُوا.

الثاني: المضارع المتصل بنون الاناث و قد تقدم. و على هذين النوعين نبَّه المصنف بقوله: **(و هو بقمت و يرعن ملتزم)** فالضمير عائد على السكون.

و لم يذكر "ضَرَبُوا" فيما يبنى على الضم في بابه الآتى كما يأتي؛ و إخراجه له هنا من المبني على السكون لا يقتضي أنه مبني على الضم عنده لإحتمال أن يقول ببنائبه على الفتح المقدر، و هو ظاهر صنيعه، و عليه فهم الشنواني -كما يأتي-، و في المسألة خلاف، قال الشنواني:

١- من النحاة مَن يقول: إن الماضي يبنى على الفتح فيما إذا تجرد من ضمير الرفع المتحرك و الواو، و على الضم إذا أسند إلى الواو، و على السكون إذا أسند لضمير الرفع المتحرك.

٢- و منهم من ذهب إلى أنه مبني على الفتح دائما كصاحب الأجرومية.

٣- و منهم من قال: يبنى على الفتح تارة و على السكون أخرى كابن هشام في شرح الشذور. إهـ.

---

(١) اعلم أن أبواب المبنيات ثمانية على عدد أبواب الجنة: الباب الأول: ما لزم البناء على السكون و هو نوعان: أشار إليهما بقوله: (و هو بقمت) علّل سكونه بأنه لو حرّك لزم توالي أربع حركات فيما هو ككلمة و هو ممتنع، و ينقض بنحو جندل وعلبط، و نحو شجرة، و يجاب بأن الأولين مزالان عن جنادل و علابط، و أن تاء التأنيث في حكم المنفصل، و فيه أن عدم جعلها مع ما اتصلت به ككلمة واحدة دون تاء الفاعل تحكم . بقى أنه لِمَ لا يجوز أن يقال: بأنَّ نحوَ ضربْت و نحوه مبنيٌ على الفتحة المقدرة كضربُوا. (ابن القره داغي)

(٢) الالتزام، و الحتم، و اللزوم، و الوجوب. هذه كلها مترادفة من حيث المعنى. (شرح ألفية للحازمي)

و الثاني هو المأخوذ من قوله في التوضيح «و أما "ضَرَبْتُ" و نحوه فالسكون عارض أوجبه كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، و كذلك ضمة "ضَرَبُوا" عارضة لمناسبة الواو»، و من قوله في أنواع البناء: «و لثقلهما (أي: الكسر و الضم) لم يدخلا فيه (أي في الفعل)».

[المبني على السكون أو نائبه]

[٢٤] وَ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ فِي الْأَمْرِ[١] نَحْوُ: اضْرِبِ اضْرِبَا اضْرِبُوا وَ اخْشَ اذْرِ

الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه[٢] و هو نوع واحد و هو: فعل الأمر، فإنه يبنى على ما يجزم به مضارعه:

فنحو "اضْرِبْ" مبني على السكون، لأن مضارعه يجزم به.

و نحو: "اضْرِبا" على حذف النون، لأن مضارعه يجزم به.

و نحو: "اخْشَ" على حذف آخره، لأن مضارعه يجزم به [٣].

و يشكل على هذه القاعدة نحو: "اخْشَينّ" و"اسْعينّ" من المؤكد بالنون، فإن مضارعه يجزم بحذف آخره، و هو مبني على الفتح؟ و جوابه: أن مضارع اسعَينّ (لتسعين) فيعتبر مقرونا بالنون كما أن مضارع اضربا (لم يضربا) فاعتبر متصلا بألف الاثنين.

---

(١) الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه و هو نوع واحد، أشار إليه بقوله (أو هو أو...) الخ. قوله: **(نحو اضرب اضربا)** قضيته أن نحو اضربا اضربوا فعل أمر، و فيه تأمل لأنه مركب من الفعل و الاسم فاطلاق الأمر عليه من اطلاق اسم الجزء على الكل. قوله: **(أو هو أو نائبه في الأمر)** قد يقال: يبطل الحصر بنحو "رُدّ" أمرا مثلّث الدّال، و نحو"عِ" و "قِ" إلا أن يحمل السكون على ما يعم اللفظي و التقديري. (ابن القره داغي)

(٢) نائب السكون : حذف النون و حرف العلة.

(٣) (اخشَ) فعل أمر مبني و بناؤه على حذف حرف العلة، لأن مضارعه (يخشى) يجزم بحذف حرف العلة. (الشرح المختصر على نظم الاجرومية)

- (اذرِ) فعل أمر مبنيٌ على حذف حرف العِلّة الياء. (شرح ألفية للحازمي)

[المبني على الفتح]

[٢٥] ﴿ وَ اطَّرَدَ الْفَتْحُ [١] بِماضٍ جُرِّدا وَ قُدِّرَ الْفَتْحَةُ فِي نَحوِ عَدا ﴾

[٢٦] ﴿ وَ فِي لَيُسْجَنَنَّ، وَ الَّذِي بَدَا مُرَكَّباً حالاً وَ ظَرفاً عَدَدا [٢] ﴾

الباب الثالث: ما لزم البناء على الفتح، و هو سبعة أنواع:

[النوع الأول]: الماضي المجرد مما تقدم ذكره كـ:ضَرَبَ، و ضَرَبا، و ضَرَبَهُ. و عليه نبه بقوله (**و اطرد الفتح بماض جردا**)، فالباء ظرفية، و متعلق (**جرّدا**) محذوف دلّ عليه: (**و هو بقمت**) المتقدم، و المعنى: جرّد من ضمير الرفع المتحرك إذ لم يتقدم له ذكر غيره. و ظاهره أن نحو "ضَرَبُوا" مبني على الفتح المقدر، و قد تقدم ما فيه. و أشار بقوله: (**و قدر الفتحة في نحو عدا**) إلى دفع ما يتوهّم من كون بناء "عدا، و رمى، و غزا" و شبهها على السكون، و المعنى: أن الفتح في الباب المذكور كما يكون ظاهرا يكون مقدرا، و الأصل: عَدَوَ و رَمَيَ و غَزَوَ، فلما تحرك حرف العلة و انفتح ما قبله قُلب ألفا، فعرض سكونه.

النوع الثاني: المضارع الذي باشرته نون التوكيد، و إليه أشار بقوله: (**و في ليسجنن**)، فهو معطوف على قوله: (**بماض**) أي: و اطرد الفتح أيضا في نحو: ﴿ لَيُسْجُنَنَّ ﴾ [يوسف ٣٣].

الثالث: ما ركب من الأحوال كقولهم: "فُلانٌ جارِي بَيْتَ بَيْتَ"، و أصله: بَيْتاً لِبَيْتٍ (أي: ملاصِقاً) فحذف الجار و هو اللام، و ركب الاسمان، و عامل الحال ما في جاري من معنى الفعل، فإنه في معنى "مجاوري". و على هذا نبه بقوله (**و الذي بدا مركبا حالا**)، فهو معطوف على المخفوض، و (**مركبا**) حال، و (**حالا**) بدل، أو بيان.

---

(١) قوله: (**و اطرد الفتح**) أي: الباب الثالث: ما لزم البناء على الفتح و هو سبعه أنواع. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (**و الذي بدا مركبا**) أي: ظهر مركباً تركيب مزج، و يستوي فيه كونه: حالا نحو: هُوَ جارِي بَيْتَ بَيْتَ، و العامل فيه ما في جاري من معنى الفعل و هو المجاورة. أو ظرفا زمانيا نحو: صَباحَ مَسَاءَ. أو مكانيا كقولهم: سَهَّلْتُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ. أو عددا كأَحَدَ وإحدى عشرة إلى تسعة عشر و تسع عشرة، فإن الجزئين منها مبني على الفتح إلا اثنى عشر و اثنتى عشرة فإن الجزء الأول منهما معرب اعراب المثنى. (ابن القره داغي)

الرابع: ما ركب تركيب المزج من الظروف زمانية كانت أو مكانية كقولهم: "فُلانٌ يأْتِينا صَبَاحَ مَساءَ"، و الأصل: صباحا و مساءا (أي: في كلّ صباحٍ و مساءٍ)، فحذف العاطف و ركب الظرفان قصدا للتخفيف، قال الشاعر:

و مَــنْ لَا يَصْــرفِ الواشَينَ عَنْــهُ   صَبــاحَ مَســاءَ يبغُــوه خَبــالا [1]

و منه قولهم: "سَهَّلْتُ الهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ" (أي: بينها و بين حرف حركتها)، فحذف المضاف [إليه] و العاطف [2]، و ركب الظرفان. قال الشاعر:

نَحْمِــي حَقِيقَتَنَــا و بَعْــضُ   القَــوْم يَسْقُــط بَيْـن بَيْنَــا [3]

أي: بين هؤلاء و بين هؤلاء.

الخامس: ما تركب تركيب المزج من الأعداد نحو: "أَحَدَ عَشَرَ"، و "إحْدى عَشَرَةَ" إلى "تسعة عشر" و "تسع عشرة"، تقول: جاءَنِي أَحَدَ عَشَرَ و إحْدى عَشَرَةَ، وَ مَرَرْتُ بأَحَدَ عَشَرَ، ببناء الجزئين على الفتح، و كذا الباقي إلا "اثنى عشر" و "اثنتى عشرة"، فإن الجزء الأوّل منهما معرب إعراب المثنى.

و الصواب أن حركة آخر الجزء الأول بُنْية لا بناء؛ إذ محل البناء كالإعراب آخر الكلمة، كذا قيل. و الظاهر أن هذا لا يأتي هنا، لأن كلّا من الجزئين في نحو أحد عشر يدل على معنى غير معنى الآخر، نعم يأتي ذلك فيما سمي به من المزجي لصيرورة الكلمتين بالتسمية كلمة.

و على هذين النوعين نبه بقوله (**و ظرفا عددا**) بحذف العاطف.

---

(١) الشاهد في البيت: في "صباح مساء" تركيب الكلمتين تركيب "أحد عشر" فجعلتا بمنزلة كلمة واحدة، وبنيت على فتح الجزئين، ويقال عنهما في الإعراب ظرف مركب مبني على فتح الجزئين في محل نصب. (تحقيق على النحو المصطفى)

(٢) في النسختين "فحذف المضاف و العاطف". قال ابن هشام: فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية و حذف العاطف و ركب الظرفان. (شذور الذهب)

(٣) الشاهد فيه (بين بينا) حيث ركب الظرفين وبناهما على الفتح وهما في محل نصب على الحالية. (تحقيق على شرح شذور الذهب)

[٢٧] ﴿ وَالزَّمَنِ الْمُبْهَمِ إِنْ أُضِيفا لِجُمْلَةٍ أو ذِي بِنا تَعْرِيفا[1] ﴾

[٢٨] ﴿ وَجَازَ أَنْ تُعْرِبَهُ وَإِنْ وَضَحْ مِنْ قَبْلِ مُعْرَبٍ فَإِعْرابٌ رَجَحْ ﴾

السادس: الزمان المبهم المضاف لجملة. المراد بالمبهم: ما لا يدل على وقت بعينه كـ "الحين" و "الوقت". فإذا أضيف إلى الجملة جاز إعرابه و بنائه، و يترجح البناء إذا كانت الجملة المضاف لها فعلية فعلها مبني كقوله: (عَلى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلى الصِّبا ....)[2] روي بالفتح على البناء، و بالخفض على الإعراب، و الأول أرجح للتناسب.

و يترجح الإعراب إذا كانت الجملة فعلية فعلها معرب نحو: ﴿ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم ﴾ [المائدة: ١١٩] قرأ نافع بالفتح على البناء، و غيره من السبعة بالرفع على الإعراب، و هو أرجح. و البصريون يوجبونه، و يجعلون الفتحة في قراءة نافع إعرابا، مثلها فِي صمت يَوْمَ الْخَمِيس، و التزموا لأجل ذَلِك أَن تكون الْإِشَارَة لَيست لليوم وَإِلَّا لزم كَون الشَّيْء ظرفا لنَفسِهِ. أو جملة أسمية كقوله: (...

---

(١) قوله (و الزمن المبهم إن أضيفا لجملة أو ذي بنا تعريفا) أي: اطرد الفتح في الزمن المبهم و هو: ما لا يدل على وقت معين كـالحين و الساعة إن أضيفا لجملة كقوله: (عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ) . أو اطرد في المبهم و لو غير زمان و هو: ما لا يتضع معناه إلا بما يضاف إليه كـ (مثل) و (دون) مما هو شديد الإبهام إذا أضيف إلى ذي بناء فإنه يكتسب من بنائه كما يكتسب المضاف إلى المعرفة تعريفا منها، و ليس المعنى: إذا أضيف إلى المبني إضافة مفيدة للتعريف لإباء تمثيلهم بمثل عنه إذ لا يتعرف بالاضافة. (ابن القره داغي)

- قوله (و الزمن المبهم) و لعل (المبهم) عطفٌ على (الزمن) حذف أداته للضرورة. و لام (الزمن) لعهد المبهم و يكون المراد بالبمهم سواه لأن العام إذا قوبل بالخاص يراد منه غير الخاص تأمل. (مداح)

- (أو ذي بنا) أي: و المبهم المضاف إلى مبنى و لو لم يكن هذا المبهم اسم زمان كمثل و دون و بين. + و كتب أيضا: و إذا كان الإضافة إلى ذي البناء يعم المضاف المبهم من اسم الزمان و غيره. (الچورى)

- قوله (تعريفا) أي: كتعريف أي: كما يكتسب المضاف من المضاف إلي المفرد التعريف فكذلك قد يكتسب من المضاف إليه المفرد البناء. (الچورى)

(٢) وجه الاستشهاد: ورود "حين" مبنيا على الفتح؛ لإضافته إلى مبني؛ هو الفعل الماضي المبني أصالة؛ فاكتسب البناء مما أضيف إليه. و ورد بالخفض -على رواية- فيكون مجرورا بعلى معربا. (مصباح السالك)

عَلى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ) يروى بالفتح على البناء، و الكسر أرجح على الاعراب، و لا يجيز البصريون غيره. و على هذا النوع نبّه بقوله: (و الزمنِ المبهم إن أضيف لجملة) فهو مجرور عطفا على مدخول الباء الظرفية [1]. و لا ينافيه قوله: (و جاز أن تعربه) لأن إطراد الشيء لا يمنع جواز غيره.

و فُهم من قوله: (و إن وضح من قبل معرب) [2] أنه إذا وقع قبل مبني كان البناء أرجح. و ظاهره أن الجملة إذا كانت اسمية مبتدؤها مبني يترجح البناء و ليس كذلك، قال الرضي عطفا على ما اختلف فيه الفريقان: «أو إلى الاسمية سواء كان صدرها معربا أو مبنيا في اللفظ نحو: جِئْتُك يومَ أَنْتَ أَمِيرٌ، إذ لابد له من الاعراب محلا» إهـ فانظر كيف لم يلتفت البصريون إلى بنائه، فلم يجوزوا فيه البناء، و كذا الكوفيون لا يلتفتون إليه في الترجيح، فقول الألفية: «وَ قَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا % أَعْرِبْ» أحسن منه. و يمكن أن يجاب عنه بأن مفهوم «من قبل فعل معرب» أنه إذا وقع قبل مبني لا يترجح إعرابه دائما بل يفصل فيه على ما مرّ.

السابع: المبهم المضاف لمبني سواء كان زمنا أو غيره. و المراد بالمبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ "مثل، و دون، و بين"، فهذا النوع إذا أضيف لمبني جاز أن يكتسب من بنائه و قد قرئ

---

(١) أي: و اطرد الفتح بالزمن المبهم.

(٢) قوله (و جاز أن تعربه) أي: المضاف إلى أحد الأمرين ففي المضاف إلى المبني يستويان، و قريء بالرفع و النصب : {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم} [الانعام- ٩٤]، و{إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُون} [الذاريات- ٢٣].
و المضاف إلى الجملة إن كانت فعلية و فعلها ماض كما مر فالبناء راجح، و (إن وضح) اي ظهر (من قبل معرب) بأن كانت اسمية كقوله: (عَلى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ)، أو فعلية و فعلها معرب كـ {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم} [المائدة- ١١٩] فاعراب فيه رجح على البناء للمجاورة فيهما. قوله (و إن وضح) كأنه استثناء من قوله (لجملة) إهـ يعني أن المضاف إلى الجملة إنما يكون بنائه راجحا إذا كانت مبنية بأن كانت فعلية والفعل مبني وإلا بأن كانت اسمية أو فعلية والفعل معرب فالإعراب راجح. (ابن القره داغي)

قوله: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦] بالوجهين[١]، و من البناء ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُون ﴾[٢] [الذاريات: ٢٣] في قراءة نافع. و قول الشاعر:

لـم يَمنَعِ الشُربَ غَيْــرَ أَنْ نَطَقَـــتْ   حَمَامَـــةٌ فِـــي غُصُـــونٍ ذَاتِ أَرْقَـــالِ

و قوله:

اذ بقيس حِيـــن يَأْبَـــى غَيـــره   تلفـــه بحـــــرا مفيضـــا خَيــــره

و على هذا النوع نبه بقوله: (أو ذي بنا) عطفا على (جملة). و قوله (تعريفا) مفعول له علة للإضافة و هو راجع للنوعين.

تنبيه قال ابن قاسم عند قول الناظم: "و ما كإذ معنىً كإذ" «الظاهر أن إضافة اسم الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف» إهـ . و وجهه أن الإضافة في المعنى لمصدر مأخوذ ممّا يصلح أخذه منه في الجملة مضاف إلى ما اشتملت عليه الجملة من معرفة، و قد عدوا هذا الموضع مما يسبك فيها الفعل بدون سابك، فمعنى ﴿ هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٩] هذا يوم نفع الصدقين. و معنى (عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبا ...) على حين عتابي للمشيب، و عليه القياس. و به يعلم ما في قول صاحب البسيط أن الإضافة المذكورة لا تفيد التعريف، لأن الجمل نكرات و المضاف لمبني مضاف للجملة يقال فيه ما قيل في المضاف للجملة و إن كانت الجملة محذوفة نحو: ﴿ وَ أَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٤] ، ﴿ وَ يَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم: ٤]، و المضاف إلى المفرد المعرف كغير في البيت المتقدم، و المصدر المنسبك من أنْ أو أنّ و مدخولهما كهي و مثل فيما قبله أمره بين.

---

(١) يقرأ على وجهين بفتح اليوم على البناء لكونه مبهما مضافا إلى مبني وهو إذ وبجره على الإعراب. (شرح شذور الذهب)

(٢) موطن الاستشهاد: { مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ} . وجه الاستشهاد: مجيء "مثل" مبنية على الفتح؛ لأنها مبهمة، و مضافة إلى مبني بعدها هو "ما" علمًا أنها تستحق الرفع على التبعية لـ "حق"، وحكم بناء "مثل" في هذه الحال الجواز. (مصباح السالك)

[المبني على الفتح أو نائبه]

[٢٩] ﴿ أَوْ هُــوَ أَوْ نائِبُـهُ وَ هُــوَ اسْـمُ لا نـافِيَـةً لِلْجِـنْـسِ فَـرْداً [١] أَوْ تَـلا ﴾

[٣٠] ﴿ نَـعْـتَاً وَ تَـوْكِيـداً وَ عَـطْـفاً كُـرِّرا لا فِـيـهِ، وَ النَّصْبُ وَ رَفْـعُـهُ عَرى ﴾

الباب الرابع: ما لزم الفتح أو نائبه -أعني: الياء و الكسرة- و ذلك اسم "لا" النافية للجنس نصًا [٢] إذا كان مفردا -أي غير مضاف و لا شبيه به-:

فيبنى على الفتح في مسألتين: ١- إذا كان مفردا (أي غير مثنى و لا مجموع). ٢- أو جمع تكسير نحو: "لا رَجُلَ"، و "لا رِجالَ". و من المفرد اسم الجنس و اسم الجمع نحو: "لا شَجَرَ"، و "لا قَوْمَ".

و يبنى على الياء في مسألتين: ١- إذا كان مثنى، ٢- أو مجموعا جمع مذكر سالم نحو: لا رجلينِ و لا قائمين.

و قد يبنى على الألف نيابة عن الفتحة على لغة بني الحارث كقوله ﷺ: «لا وَتْرانِ فِي لَيْلَةٍ» [٣].

و يبنى على الفتح أو الكسر إذا كان جمعا بالألف و التاء و يروى بالوجهين قول الشاعر:

إنّ الشَّبَـــابَ الَّذِي مَجْـــدٌ عَوَاقِبُـــهُ فِيـــهِ تلَـــذُّ وَ لاَ لَـــذَّاتِ لِلشَّيـــبِ [٤]

و إلى هذا أشار بقوله: (و هو أو نائبه وهو اسم لا نافية للجنس فردا)، فالضمير و ما عطف عليه معطوف على فاعل (اطرد) المتقدم، أو مبتدأ و الخبر محذوف، اي ملتزم، و الجملة عطف على جملة

---

(١) قوله: (فردا) المراد بالمفرد غير المضاف. و اعلم أن الفتح في المفرد و الجمع المكسر و نائبه إما ياء و هي في المثنى و الجمع المذكر المصحّح، أو كسرة و هي في نحو مسلمات. (ابن القره داغي)

(٢) لا النافية للجنس ، هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النّفي للجنس كلِّه (أي : يُرَادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصّاً ، لا على سبيل الاحتمال) فإذا قلت : لا رجَل في الدار، فالمعنى: ليس في الدار أحدٌ من الرجال، لا واحد، ولا أكثر؛ ولذلك لا يجوز أن تقول: لا رجلَ في الدار بَلْ رَجُلان ؛ لأن (لا) في هذا المثال ليست نصّاً في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس، وهذه تُسمى لا النافية للوَحْدَة. (شرح الفية)

(٣) صحيح. رواه أحمد (٤/٢٣)، وأبو داود (١٤٣٩)، والنسائي (٣/٢٢٩-٢٣٠)، والترمذي (٤٧٠).

(٤) الشاهد فيه قوله (لذاتِ) يروى بالفتح على أنه اسم لا فيكون مبنيا على الفتح. (محمد الگزني)

(و هو بقمت...) الخ، و الضمير المخبر عنه باسم لا عائدٌ على ما يفهم من الكلام، إذ اطراد الفتح و نائبه يستلزم شيئين و التزامهما على الاحتمال الثاني كذلك، فالمعنى: و اطرد الفتح أو نائبه في بعض المبنيات، أو: و الفتح أو نائبه ملتزمان في بعض الأسماء، ثم عيَّنه بقوله: (و هو اسم لا). و لو قال: (و هو و ما ينوب عنه في اسم لا ...) بتسكين هاء الضمير لكان أحسن.

[أو تلا نعتا و توكيدا و عطفا كررا لا فيه [1]]: و في حكم اسم "لا" على التفصيل المتقدم تابعه من نعت، أو بيان، عند من أجازه في النكرات ، و توكيد كذلك، و بدل منكر، و معطوف كررت معه "لا" بشروط ثلاثة: أن يكون المنعوت مفردا، و النعت كذلك، و لا فاصل بينهما نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ في الدَّارِ». و وجهه أن معنى النفي المستغرق المستدعي تضمن معنى متوجه إلى الاسم من حيث تقييده به لا من حيث ذاته فلسبب البناء مدخلة فيه و لموجبه تسلط عليه، و هذا هو الفارق بين صفة اسم لا و المنادى حيث امتنع البناء في الثانية، لأن النداء لا يتوجه إليها و لا تتوقف صحته عليها، و إنما يؤتى بها لايضاح ما يراد نداؤه أو تخصيصه فلم يكن لها حظ من مقتضي البناء و حملت صفة أي على الغالب.

---

(١) نعت اسم لا نحو: "لا رجَلَ ظرِيفَ فِي الدّارِ". توكيد اسم لا نحو: "لا ماء ماء باردا". المعطوف على اسم لا نحو: "لاحَولَ وَ لا قُوّةَ إلّا بِالله". (المطالع السعيدة)

- قال ابن هشام «و إن لم تتكرر (لا) امتنع الفتح و جاز الرفع و النصب، نحو لا رجل و امرأةٌ».

- قوله (أو تلا) عطف على قوله (اسم لا) أي: اطراد الفتح أو نائبه كائن في اسم لا و في اسم تلا اسم لا المبني. و المراد باطراد: الامكان العام اي سواء كان ملتزما كما في اسم لا أو كررتا كما في اسم تلا الاسم لا المبني، فافهم. (ابن بابا شيخ)

- قوله: (أو تلا) عطف على قوله: (اسم) أي: أو تلاه حال كونه نعتا الخ. و يشترط فيها كون كلٍّ مفردا تابعا لمفرد غير مفصول عنه و في بناء اسم لا كونه غير مفصول عن لا و إلا لم تعمل فيه، و كلامه لا يفي بتمام هذه الشروط. و يمكن أن يكون "أو" بمعنى الواو، أي، و تلاه. (ابن القره داغي)

- قوله: (نعتا) منصوبا بنزع الخافض اي كالنعت اي يشترط في بناء اسمه الإفراد و عدم الفصل كما يشترطان في بناء تابع الاسم الغير المفصول فحينئذ يفي كلامه بتمامها. بقى أن كلامه مشعر بوجود التأكيد و هو كذلك و مثاله: لا ماءَ ماءَ بارداً، و ما يقال إنه ليس بتأكيد لأن الثاني ليس بمرادف و لا من ألفاظ التأكيد المعنوي مندفع بأن التقييد بالبارد متأخر عن التأكيد و الثاني مساو للأول. (ابن القره داغي)

[وَ النَّصْبُ وَ رَفْعُهُ عَرى]: و يجوز مع البناء فيما ذكر النصبُ مراعاة لمحل اسم لا أو للفظه، لأن حركة البناء العارض تجوز مراعاتها في التابع لمشابهتها لحركة الإعراب في العروض، فإن أورد عليه أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع و لا غير عاملة في لفظ النكرة، أجيب بما ذكره الرضي من أن الحركة لما كانت تعرض بعروض لا و تزول بزوالها صارت لا كأنها عاملة محدثة لها.

و يجوز فيما ذكره أيضا الرفعُ مراعاة لمحل لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالإبتداء اي من جهة اللفظ لا من جهة المعنى حتى يكون حرف النفي جزءا من المبتدأ لا تسلط له على الخبر كما في القضية المعدولة الموضوع بل هو هنا مسلط على الخبر ناف له قطعا.

و إلى هذا [1] أشار بقوله (أو تلا ..) الخ. هذا هو المقرر عند القوم. و إني أراه أن نفي لا متسلط على أفراد مدخولها باعتبار اتصافه بالخبر و به يمتاز عن العدول لا على الخبر باعتبار تعلقه بالاسم، و تأمل نحو {لا ريب فيه} تجد النفي لافراد الريب باعتبار الكون في القرآن لا للكون فيه عن الريب بخلاف نحو «ليس رجل في الدار».

و قد تَنَبَّه لهذا الشيخ عيسى الصفي فاعترض قول النحاة بأنها لتأكيد النفي و قال: إنها لتأكيد المحكوم عليه، قال الشيخ يس في حواشي مختصر السعد: و هو الحق و حينئذ فالتركيب من جهة اللفظ و المعنى، و الأول تابع للثاني، فافهم.

و احترز باشتراط تكرير "لا" في اللفظ مما إذا لم تكرر، فإنه يمتنع البناء على الفتح، و يتعين الوجهان الآخران و هذا حكم ما إذا فقد شرط من الشروط الثلاثة في التابع.

و (تلا) صلة لما مقدرة معطوفة على اسم لا، و الرابط الفاعل، و المفعول محذوف يعود على الاسم المفرد، و حذف جره من الثاني لدلالة الأول، إذ الصلة المقتضية اشتراط الإفراد في الاسم مقتضية لاشتراطه في التابع، بل اقتضائها له فيه أولى، و حينئذ تستفاد الشروط الثلاثة من لفظه. و لو قال: (و هو اسم لا - فردا و في حكمه مفرد تلا- نعتا) لكان أوضح، -[و] اللّه تعالى أعلم-.

---

(١) أي أشار الى حكم تابع اسم لا بقوله (أو تلا...).

[المبني على الكسر]

[٣١] ﴿ وَ الْكَسْرُ فِي كَسِيبَوَيْهِ الْمُخْتَتَمْ[١] وَ أَمْسِ[٢]، أَوْ فَعالِ أَمْرٍ، أَوْ عَلَم ﴾

[٣٢] ﴿ أَوْ سَبِّ الْأُنْثى.................. .... ﴾

الباب الخامس: ما لزم البناء على الكسر و هو خمسة أنواع:

الأول: العلم المختوم بـ "ويه" كـ: سيبويهِ[٣]، و عمرويهِ، و نفطويهِ.

الثاني: "أمس" إذا أريد به معين، و هو اليوم الذي يليه يومك، فإن لغة الحجازيين بناؤه على الكسر مطلقا نحو: "ذهب أمسِ بما فيه"، و "اعتكفت أمسِ"، و "عجبت من أمسِ"، قال الشاعر:

أَلْيَومَ أَعلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ وَ مَضى بِفَصلِ قَضائِهِ أَمْسِ

فإن نكّر لم يبن نحو: "جئتك أمساً"، و كذا إذا عرف بأل نحو: "كأن لم تغن بالأمس"، أو أضيف نحو: «مضى أمسنا بخير»، أو صغر، أو جمع كقوله:

مَرّت بِنَا أَوّلَ مِن أُموس تميسُ فِينَا مِيسَةَ العَرُوس

و علة بنائه تضمنه معنى حرف التعريف فإنه اسم جنس أريد به معين، و قاعدة ما كان كذلك أن يعرف بأل فإن لم تظهر فهي منوية.

قال الرضي: «و إنما لم يبن صباح و مساء و شبهها من الظروف إذا أريد بها معين لأن التعريف الذي هو معنى اللام ليس بظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في الأمس، لأنك إذا قلت: كلمته صباحا و مساء، و قصدت به صباح يومك،و مساء ليلتك، لم يتبين تعريفهما، كما يتبين في قولك لقيته أمس. ثم قال: و

---

(١) قوله: (و الكسر في كسيبويه) كلامه ظاهر في عدم وجود الكسر في الفعل و هو كذلك و حركة (شِ) حركة عين المضارع. قوله: (المختتم) تنبيه على أن المراد بمثل سيبويه مماثله في كونه مختتما بالصَّوت ليتحقق فيه الشبه. (ابن القره داغي)

(٢) (و أمس) بُني لتضمنه معنى حرف التعريف، و على الكسر دفعا لالتقاء الساكنين . و يشترط في بنائه خمسة شروط: أن يراد به معين، و لا يضاف، و لا يصغّر ، و لا يكسّر، و لا يعرّف بأل. (ابن القره داغي)

(٣) تقول: جاءني سيبويهِ، و رأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ.

أما سحر، فأمره مشكل، سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه، لأنه مخالف لأخواته من: صباح، و مساء، و ضحى معينة، إذ هو معرفة منصرفة، فهو شاذ، و إنما لم يبنوا "غدا" إذا قصد به اليوم الذي يلي يومك كما بني أمس تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على المقدر وجودة، و ذلك لأن التعريف فرع الوجود، و وجوده ذهني، و كذا تعريفه، بخلاف "أمس"، فإنه قد حصل له وجود، و إن كان منتفيا في حال التكلم، فتعريفه يكون أقوى» إهـ.

الثالث: ما كان على وزن فعال، و هو اسم فعل بمعنى الأمر، كـ نزالِ بمعنى انزل.

الرابع: ما كان على وزن فعال علما [1] لمؤنث، كحذامِ، و قطام، في لغة الحجازيين بنوه، لمشابهته لنزال وزنا، و عدلا، و معرفة .

الخامس: ما كان على فعال، و هو سب للمؤنث، و لا يستعمل إلا في النداء، نحو يا فساقِ، و يا لكاع.

و قوله: (**الكسرُ**) معطوف على فاعل اطرد، أو مبتدأ، و الخبر محذوف، و الجملة عطف على الجملة، و هو بقمت. و حذف متعلق (**المختتم**) لوضوحه (أي: بويه)، و هو تتميم. و لو قال بدله: "ملتزم" لم يحتج لتقدير و قوله (**أمر**) بدل من (**فعال**)، و كذا قوله (**أو علم أو سب الأنثى**).

---

(١) **قوله:** (أمرٍ) بالجرّ صفة. و قوله: (أو علم) معطوف على الأمر مضاف إلى الأنثى اي علم أنثى و سبّها.
و كلامه ظاهر في أن فعال إذا لم يكن إحدى الثلاثة لم يُبن و هو ممنوع كيف، و فعال إن كان معدولا سواء كان اسم فعل كنزال، أو علم مؤنث كحذام ، أو مصدرا كحماد معدول عن محمدة، أو حالا نحو: (و الخَيْلُ تَعْدو بالصَّيد بَدَادِ) اي متبددة، أو صفة جارية مجرى الاعلام نحو :حَلاق للمنيّةِ، أو صفة ملازمة للنداء كفساق بُني للشبه الاستعمالي في الأول و الحمل عليه في البواقي. و لا ينافيه حصر سبب البناء في شبه الحرف لأنه أعم من أن يكون بلا واسطة أو بها، و لو سمي بها مذكر أعرب غير منصرف، و إن كان غير معدول لم يبن اسما كـ:جناح، أو مصدرا كـ:ذهاب، أو صفة كـ:جوار ، أو جنسا كـ:سحاب. فلو قال:

.... و أمس أو فعال عدلا لم يسم
بـه مذكر و ضـم اطـرد ....

لكان أشمل. (ابن القره داغي)

[المبني على الضم]

[٣٢] ﴿ .... ثُمَّ ضَمٌّ اطَّرَدْ فِي ما نُوي إضافَةً لَفْظاً فَقَدْ [1] ﴾

[٣٣] ﴿ مِنَ الظُّرُوفِ مِثْلُ قَبْلُ أَوَّلُ وَ بَعْدُ وَ الْجِهاتِ غَيْرُ وَ عَلُ ﴾

[٣٤] ﴿ وَ أَيٌّ إِنْ يُحْذَفْ ضَمِيرُ الصِّلَةِ وَ أَتْبَعُ الْأَخْفَشَ فِي إعْرابِ تِي ﴾

[٣٥] ﴿ كَما إِذا مُضافُ كُلٍّ ذُكِرا أَوْ صَدْرُ أَيٍّ أَوْ سِواها نُكِّرا ﴾

الباب السادس: ما لزم البناء على الضم، و هو أربعة أنواع:

---

(١) **(ثم ضم اطرد)** أي: التزم الضم في أربعة أنواع: أحدها: **(فيما نوى إضافة لفظا فقد)** أي: في اسمٍ مضافٍ كان معنى المضاف إليه منويا و لفظه مفقودا و متروكا **(من الظروف مثل قبل أول و بعد و الجهات)** مثال قبل و بعد نحو:لله الأَمرُ مِن قَبلُ و مِن بَعدُ، فـ (قبل) و (بعد) مبنيان على الضم تقديره: لله الأمر من قبل الغلبِ و من بعد الغلبِ. و الثاني: **(غيرُ)**. (و) الثالث **(علُ)** مثل لهما الشارح. (و) الرابع **(أيٌّ)** الموصولة، و لـ"أيّ" أربعة أحوال:

١- أن يحذف صدر الصلة و يذكر المضاف إليه نحو: يعجبني أيُهم قائم، ورأيت أيُهم قائم، و هي في هذه الحالة مبنية عند الجمهور هذا معنى قوله: **(و أيّ إن يحذف ضمير الصلة)**. و أما عند الأخفش معربة و اختاره الناظم رحمه الله، أشار إلى هذا الاختيار بقوله: **(و اتبع الأخفش فى إعراب تى)**، و تي إشارة إلى "أي" الموصولة.

٢- أن يذكر المضاف إليه و صدر صلتها معا نحو: يُعجبني أيُهُم هو قائم، و رأيت أيَّهم هو قائم. و هى فى هذه الحالة معربة، أشار إليه بقوله: **(كما إذا مضاف كل ذكرا)**، و المراد بكل: "أيّ"، و "الظروف" و سيأتي بيان الظروف.

٣- أن يحذف المضاف إليه و صدر صلتها معا نحو: يُعجبُني أيٌّ قائمٌ ، ورأيت أيًّا قائمٌ . و مررت بأيٍ قائمٌ فهى معربة أيضا هذا معنى قوله **(أو صدر أيّ ... نكرا)**.

٤- أن يحذف المضاف إليه و يذكر صدر الصلة نحو: يُعجبُني أيٌّ هو قائمٌ ، ورأيت أيًّا هو قائمٌ، و مررت بأيٍّ هو قائم، فهى أيضا معربة. و الحاصل أن "أيّ" عند الجمهور مبنية في حالة الأولى و معربة في الثلاثة الأخيرة.

و الظروف أيضا لها أربعة أحوال:

١- أن يحذف المضاف إليه لفظا و ينوى معناه فيبنى على الضم نحو « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ» أشار إلى هذا بقوله **(فى ما نوى إضافة لفظا فقد)**.

٢- أن يذكر المضاف إليه فيعرب نحو"جِئتُكَ مِنْ قَبلِ الظُّهر" فقبل ظرف معرب، و جر بمن، لوجود المضاف إليه لفظا و هو "الظهر"، أشار إليه بقوله **(كما إذا مضاف كُلّ ذكرا)**. و المراد بكل "الظروف" و "أيّ" الموصولة المتقدمة .

٣- أنْ يُحذَفَ المُضافُ إليه، ولا يُنوَى شَيءٌ، و ينسي اللفظ و المعنى فيعرب أيضا نحو «فما شَرِبوا بعداً على لذة خمرة» بإعراب بعدا، أشار إلى هذا بقوله: **(أو سواها نكرا)** اي سوى "أيّ" و هو الظروف أى: و كما تعرب الظروف إذا كان المضاف إليه متروكا لفظا و معنا.

٤- أن يُحذف المضاف إليه و ينوى ثُبوت لفظِه، فيعرب ايضا كقوله: **(وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً)** أي: ومن قبل ذلك.و الحاصل أن الظروف مبنية فى الحالة الأولى و معربة فى الثلاثة الأخيرة. (م)

أحدها: ما قطع عن الإضافة لفظا من الظروف المبهمة، و المسموع من ذلك كما قال الرضي: «قبل، و بعد، و تحت، و فوق، و أمام، و قدام، و وراء، و خلف، و أسفل، و دون، و أول، و من عل، و من علو، و لا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين، و شمال. قال: و إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف. فإن قلت: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فلمَ لم تبن معه، كالأسماء الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟ قلت: لأن ظهور الإضافة فيه يرجح جانب اسميته، لاختصاصها بالأسماء». انتهى المراد منه.

و فيه أن الاحتياج للمفرد لا يقتضي البناء، و لذلك اشترط في الافتقار أن يكون إلى جملة، كما سبق. و الصواب أن بنائها إنما هو لمشابهتها بحروف الجواب في إطراد الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من الجمود و الافتقار.

و على هذا نبّه بقوله (**ثم ضم اطرد فيما نوي ...**)[1] الخ، و إسناد (**نوي**) بالبناء للمفعول إلى ضمير ما الواقعة على الظروف مجازي. و (**فقد**) معطوف على (**نوي**) بحذف العاطف، و بينهما التنازع في قوله (**إضافة**) بناء على رأي من أجاز التنازع في المتوسط، كالفارسي، فأعمل الأول، و أعطى الضمير للثاني، ثم حذف لكونه فضلة، و المعنى: فيما نوي إضافة و فقدها من الظروف، إلا أنه لا فائدة في ذكر فقد الإضافة لفظا بعد الحكم بأنها منوية، فحق الكلام تقديم المؤخر، و العكس، و يفوته مع ذلك كابن مالك التنبيه على اشتراط عدم نية الإضافة من جهة اللفظ. و لو قال:

.... فيما إضافة من الظرف فقد
لفظا و ذاك مثل قبل أول ....

لكان أبين.

و تفهم نية الإضافة من تخصيص فقدها باللفظ. و في قوله كالخلاصة: (**و الجهات**) نظرٌ، يعلم من قول الرضي المتقدم: و لا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين، و شمال.

---

(١) (في ما نوي) أي: في مضاف نوي اضافة اي مضافا إليه لفظا فقط فقده ذلك المضاف، إذ لو فقده لفظا و معنى أعرب، و كان ذلك المضاف من الظروف المقطوعة عن الإضافة سماعا مثل. إهـ (ابن القره داغي)

و مفهوم قوله (نوي) و قوله (لفظا) أن الإضافة إذا فقدت لفظا و نية أو وجدت كذلك فإنها تعرب، و قد صرح بذلك في قوله: (كما إذا مضاف كل ذكرا)، و قوله (أو سواها نكرا).

و لها صورة رابعة تعرب فيها و هي: أن يحذف المضاف إليه و ينوى ثبوت لفظه، فيكون كالمصرح به المذكور، و قد قرئ {لله الأمر من قبلُ و من بعدُ} بالبناء على الضم، لنية معنى المضاف إليه دون لفظه، و بالجر و التنوين، لعدم النية بالكلية، و بالجر من غير تنوين، لنيته لفظا و معنى، فالأحوال إذن أربعة: تعرب في ثلاثة، و تبنى في واحدة. و في إطلاقه في الإعراب سلامة مما أورد على قول الألفية: «نصبا» من أنهم أعربوا خفضا أيضا كما تقدم في الآية .

فإن قلت: أولى من التكلف الذي خرجته عليه أن يكون قوله: (إضافة) مفعول (نوي)، و (لفظا) تمييز، أو منصوب على نزع الخافض، و (قد) هي الإسمية بمعنى حسب، و الفاء الداخلة عليها هي التي تدخل على حسب و قط.

قلت: يصير المعنى: إطرد الضم في الظروف التي نويت إضافتها لفظا فقط اي لا معنى، و هذه الصورة لا ثبوت لها، و قد وقع للمصنف رضي الله عنه خطأ، حيث أثبتها في الشرح، و جعل حكمها الإعراب، و نصه «و كذا إذا حذف المضاف إليه و نوى لفظه دون معناه» كما مر.

فإن قلت: نجعل قوله: (فقد) أي: بحسب راجعا لـ (نوي) اي: فيما نويت إضافته لا فيما صرح بها فيه، أو فقدت بالكلية. **قلت:** إشكال المنطوق بحاليه -والله أعلم-.

النوع الثاني: ما ألحق بقبل و بعد من قولهم: قبضت عشرة لا غيرُ، و ليس غيرُ. و إليه أشار بقوله: (غير). و في صنيعه سلامة، كما يرد على صنيع الألفية، فإنه يوهم أن "غير" هي الأصل في ذلك، و الظروف ملحقة بها، مع أن الأمر بالعكس، كما في كلام ابن هشام. و قال ابن الحاجب: «من الظروف ما قطع عن الإضافة كقبل و بعد، و أجرى مجراه "لا غير" و"ليس غير"» إهـ.

و إنما ألحقت بالظروف، لمشابهتها لها في الإبهام، و حذف المضاف إليه معها بعد "لا"، خالف فيه ابن هشام، و قال: «لا يجوز ذلك إلا مع "ليس" و أما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم "لا غير" فلم تتكلم به العرب فإمَّا أَنهم قاسو "لَا" على "لَيْسَ" أَو قَالُوا ذَلِك سَهوا عَن شرط المسألة»إهـ .

و الصواب الجواز، لما انشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل:

جـــوابًا به تنجـــو اعتَمــدْ فَوَربِّنـــا لعَـــنْ عَمَلٍ أسلفـــتَ لاَ غيـــرُ تُسألُ

و تأتي فيها الأوجه الأربعة التي مرت في قبل و بعد.

النَّوْع الثَّالِث ما ألحق بقبل و بعد: من عل، و هذا إذا أريد بِهِ معَين كَقَوْلِك: "أخذت الشَّيء الْفُلَانِي من أَسْفَل الدَّار وَ الشَّيء الْفُلَانِي من علُ" أَي من فَوق الدَّار، قال الشَّاعِر:

وَ لَقَـــدْ سَدَدْتُ عَلَيْـــكَ كُـــلَّ ثَنِيَّـــةٍ وَأَتَيْـــتُ نَحْـوَ بَنِـي كِلاَبٍ مِـــنْ عَـلُ

فيوافق قبل و بعد في البناء على الضم. و توافقهما أيضا في الإعراب إذا نكرت، و أريد بها علو مجهول، كقول إمريء القيس :

مِكَـــرٍّ مِفَـــرٍّ، مُقْبِـــلٍ مُدبِـــرٍ مَعـــاً كجُلْمُـودِ صَخـرٍ حَطَّـــهُ السَّيْلُ مِـنْ عَلِ

أي من مكان عال.

و تخالفهما في أمرين: أحدهما: أنها لا يصرح معها بالمضاف إليه، خلافا لما ذكره الجوهري. و ثانيها: أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن.

و قوله **(كما إذا مضاف كل ذكرا)** لا يقتضي أنها تنصب، ففيه سلامة مما أورد على قول الألفية «و أعربوا نصبا» من تناوله لها، و اقتضائه جواز نصبها في حال التنكير .

و على هذين النوعين نبّه بقوله **(غير و عل)**[1]، و بقوله **(كما إذا مضاف كل ذكرا)**، و قوله **(أو سواها نكرا)**، لكن مقتضاه أن "غير" حال ذكر المضاف إليه أو نيته معربة مع أنها لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها، و يجاب بأن معنى تنكيرها قطعها عن الإضافة لفظا، و معنى تعريفها أنها في صورة المعرفة. و في قوله **(كما إذا مضاف كل ذكرا)** تسامح بإطلاق المضاف على المضاف إليه.

و كان من حقه أن يذكر في هذا الباب "حسب"، كما ذكرها ابن الحاجب و ابن مالك و غيرهما.

النوع الرابع: ما ألحق بقبل و بعد من "أي" الموصولات، و لها أحوال أربعة: تعرب في ثلاثة: و هي : ١- ما إذا ذكر المضاف إليه و صدر الصلة. ٢- أو حذفا معا. ٣- أو حذف المضاف إليه و ذكر صدر

---

(١) أي: كل من غير و أيّ و عَلْ نوع مستقل أُلحق بقبل و بعد فأنواع المبني على الضم أربع. (ابن القره داغي)

الصلة. و تبنى على الضم في حالة رابعة، و هي عكس الثالثة: نحو﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم/٦٩]، و قول الشاعر: (... فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ).

قال في الشرح: «و بنائها في الحالة الرابعة رأي سيبويه و الجمهور، و عللّوه بشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف. قال: و هو منقوض بوجود هذه العلة في الحالة الثانية، بل هي آكد لانضمام حذف المضاف إليه إلى حذف الصدر، و قد غلط الزجاج سيبويه في قوله ببنائها [في الحالة الرابعة]، و قال الجرمي: خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول: اضرب أيهم أفضل، أي كلهم ينصب و لا يضم» إهـ.

و في "شرح التسهيل" للبدر الدماميني بعد حكاية تغليط الزجاج: و قد حكى أن سيبويه قال معتذرا عن ذلك لما بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد جزئي الإبتداء كان ذلك مخالفا لأخواتها، فغيروها تغييرا ثانيا، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

و قال الرضي: إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة، و ذلك أن شيئا إذا فارق أخواته لعارض كان شديد النزوع إليها فَبِأدنى سبب يرجع إليها، و لا يخفاك ضعف هذين الاعتذارين. إهـ .

و قال الشيخ يس في حواشي النظم: «إنما بنيت إذا أضيفت، و حذف صدر صلتها، لأنه لما حذف و هو مرفوع، و لا يحسن حذفه مع الذي دخلها من النقص بإزالتها عن رتبتها عادت إلى أصلها، و مقتضي القياس فيها من البناء و دفع المعارض، قال: هذا خلاصة ما ذكره ابن يعيش، و هو عندي كغيره مما في الشروح و الحواشي لا يقتضي تخصيص البناء بهذه الحالة، و هو المقصود. ثم قال: و الوجه أن يقال: إنها في هذه الحالة كالمنقطعة عن الإضافة لفظا و نية مع قيام موجب البناء، و هو الافتقار إلى الجملة، اما لفظا فلقيام ما هي مضافة إليه، و هو الضمير منزلة الصدر لكون ما بعده في اللفظ مفردا غير صالح للوصل به، و اما نية فلأنه لا ينوى الشيء إلا عند فقده، و المضاف إليه هنا موجود». إهـ .

قلت: اعتبار وجود المضاف إليه ينافي تنزيلها منزلة المنقطعة، و دعوى قيامه مقام الصدر لا دليل عليها، و المسوغ لحذف صدر صلتها مطلقا إنما هو طولها معنى لا لفظا، بدليل حذفه مع حذف المضاف إليه.

و قال في حواشي التصريح نقلا عن الشهاب: إذا ظهر المضاف إليه ظهر الاحتياج ، و إذا لم يظهر خفي، و الاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفي .

قلت: احتياج المضاف للمضاف إليه معارض لسبب البناء فكيف يجعل ظهوره مقويا له، و الذي يظهر - والله اعلم - في توجيه مذهب الإمام أن تعلم أنّ "أيا" المذكورة فيها ما يقتضي البناء و هو الافتقار المتأصل للجملة كأخواتها، و ما يقتضي الإعراب و هو لزوم الإضافة لفظا أو نية، و اختير الإعراب في صورتي القطع ليكون الإعراب دليلا على تقدير الإضافة و نيتها، لكون إضافتها على خلاف الأصل، و بالحمل على بقية استعمالاتها كما بيناه في حواشي التوضيح، فدلوا عليها بظهور أثرها كما التزموا ذكر عائد أل لخفاء اسميتها، و بنيت في صورة الإضافة و حذف الصدر، لأنها لو أعربت لخفي الافتقار بعدم ظهور المفتقر إليه، أعني الجملة، و عدم أثره و هو البناء ما ظهروا أثره ليدل عليه و كون الباقي بعد الحذف غير صالح لأن يكون صلة، فيقال هو الذي يدل على المحذوف فتكون الجملة كالصريحة، و هي دليل الافتقار.

فرع: تسليم أنها موصولة، و هو منازع فيه، فلو أعربت لأمكن إنكار موصوليتها و افتقارها بالكلية، و لذلك لما شابهت حركة البناء حركة الإعراب في {أيهم أشد} و أمكن أن يدعى فيها أنها إعراب ذهب يونس إلى أنها استفهامية مبتدأ، و {أشد} خبره، و {لننزع} معلق بالاستفهام.

و لما رد عليه في المغني بأن التعليق لا يكون إلا في أفعال القلوب قال أشمني: في هذا الرد نظر، لأن يونس لا يسلم اختصاص التعليق بأفعال القلوب بل مذهبه جوازه في غيرها، و مما يدلك على هذا قول التصريح في «و سلم على أيهم أفضل» وجه الرد منه أن "أي" مبنية على الضم، و غير الموصولة لا تبنى، و لا تصلح هنا، فاستدل ببنائها على اثبات موصوليتها، و افتقارها.

فإن قيل: يلزم بمقتضي هذا بنائها في "أي قائم". **قلت:** في هذه الصورة أمران يفترقان [١] لما يدل عليها الإضافة و الموصولية، لكن الثاني له ما يدل عليه غير البناء [٢]، و هو النظر لمعنى التركيب، و لذا قال في التصريح: و غير الموصولة لا تبنى، و لا تصلح هنا فاستدل بالبناء، و بعدم الصلاحية من جهة المعنى بخلاف الأول، فليس له ما يدل عليه، فنصب أثره لذلك، و لما لم يحتاجوا إلى الدلالة عليه في

---

(١) في نسخة (أ) «يفتقران».

(٢) في نسخة (ب) «ما يدل عليه البناء».

"أيهم قائم" أكدوا الدلالة على الثاني، و لم يكتفوا بالدليل المعنوي، لأن اللفظي أظهر منه، و لقوة النزاع في المستدل عليه، و أعربت في صورة التصريح بالمضاف إليه و الصدر ،لأنه لما ظهرت الإضافة و الصلة معا بكمالهما و لم يمكن [١] إظهار أثرهما معا اكتفى بهما، و رجحت الإضافة باقتضائها الأصل في الأسماء، فظهر أثرها لذلك، و الدلالة على ما هو أخفى، و أوكداهم من ملاحظة هذا المرجح في بقية الصور و إن كان موجودا فيهما.

فإن قلت: الدلالة محتاج إليها في الصورة الأخيرة، لخفاء الموصولة بإمكان ادعاء أنها استفهامية و الجملة خبرها؟

قلت: المقصود إنما هو ثبوت كونها موصولة في نفس الأمر، و إذا ثبت ذلك في الصورة الرابعة قلنا به في الصورة الثالثة [٢] لعدم المانع، و للدليل المعنوي، و بالجملة فثبوت كونها موصولة في بعض الصور يكفي في رد النزاع فلا يحتاج لتقوية الدليل في باقيها، فهذا توجيه عدم معارضة الإضافة لسبب البناء في صورته، و معارضتها له في بقية الصور.

و إلى هذا التفصيل أشار بقوله **(وأي إن يحذف ضمير الصلة)** مع قوله (و صدر أى)، فـ (أي) مجرورة عطفا على ما فى قوله **(فيما نوى إضافة)**. و تحرز بالشرط مما إذا ذكر الصدر، فإنها تعرب كما صرح به في قوله (و صدر أي) عطفا على نائب فاعل (ذُكر)، و شمل إطلاقه ذكر المضاف إليه نحو "أيهم هو قائم"، و حذفه نحو "أي هو قائم" فهاتان صورتان مع صورة البناء التي هي منطوق قوله (و أي...) الخ، لكن كلامه أولا و ثانيا يوهم البناء في الرابعة الباقية نحو «أي قائم»، لا يقال يفهم حكمها من تقييده الحذف بصدر الصلة لأنه لا تقييد في عبارته، بل هو مطلق، فلو قال: و أيهم بحذف صدر الصلة.

---

(١) في نسخة (ب) «و لم يكن».

(٢) في نسخة (ب) « و إذا ثبت ذلك في الصورة الثانية قلنا في الرابعة».

و ذهب الأخفش و طائفة من النحاة إلى إعرابها في جميع الصور، و قال المصنف في الشرح: و هو المختار عندي، و الآية مخرجة على التعليق و الحكاية. إهـ.

قلت: التخريج الأول مذهب يونس، و الثاني رأي الخليل، قال: إن مفعول (ننزع) محذوف و التقدير: لننزعن الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد، و يبطل مذهبهما جميعا، قولهم: "فسلم على أيهم أفضل"، لأن حرف الجر لا يعلق، و لا يجوز حذف المجرور و دخول الجار على معمول صلته، و للثاني فيه بحث أوضحنا جوابه في "حواشي التوضيح".

و إلى اختياره أشار بقوله :(و اتبع الأخفش في إعراب تي)، فيقرأ (أتبع) بصيغة المضارع اي اتبع أنا، أو بصيغة الأمر من الافتعال، إشارة إلى صورة البناء المتقدمة -و الله اعلم-[1].

---

(١) قال ابن القرداغي على قول الناظم:

وَ أَيٌّ إِنْ يُحْذَفْ ضَمِيرُ الصِّلَةِ ... وَ أَتْبَعُ الْأَخْفَشَ فِي إِعْرابِ تِي

كَما إذا مُضافُ كُلٍّ ذُكِرا ... أَوْ صَدْرُ أَيٍّ أَوْ سِواها نُكِّرا

قوله: وأيّ إنْ يُحذَفْ ضمير الصلة) أي: و اطرد الضم عند سيبويه و الجمهور في "أيُّ" الموصولة تشبيها بقبل و بعد إن يحذف ضمير هو صدر الصلة له و ذكر المضاف إليه، و إلا كان معربا وفاقاً و استدلواعليه بقوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} [مريم ٦٩]، و علّلوه بشدة احتياجها إلى المحذوف. (و) لكن (أَتْبَعُ) أنا أو أنت (الأخفش) و الخليل و يونس (في) القول بـ (إعراب تي) أي: أيُّ، كما يشعر به عبارة الشرح. و أُوّل الآية بجعلها استفهاميّة إما محكية بقول مقدر، أو معلقا ما قبلها عن العمل، أو مجعولا مفعول الفعل كل شيعة، و من زائدة، لكن إنما يتم الثاني إذا قيل بعدم تخصيص التعليق بأفعال القلوب و بوقوع الاستفهام بعد غير أفعال العلم والقول على الحكاية و الثالث: إذا حكم بزيادة من في الاثبات و المستدل لا يقول بشيء منهما، و نقض العلة بجريانها فيما إذا حذف المضاف إليه معه مع إعرابه و لكن له القول: بأن الشبه المدني للحرف الافتقار الذاتي الأَوَّلِيُّ و هو غير موجود فيه لأنَّ الافتقارَ إلى المضافِ إليه أولى لا ذاتي و صدر الصلة بالعكس. ثم الأَشْمَلُ الموافقُ لعبارة البهجة أن المراد بـ (تي) جميع المذكورات.

قوله: (كما إذا مضاف...) أي: كما تعرب المذكورات وفاقا لا خصوص الظروف كما يشعر به عبارة البهجة، و لا يلزم من ذلك استعمال "عل" مضافة؛ لأنّ صدق الشرطية المتصلة لا يستلزم صدق طرفيها على أنه صرح فيها بأنه يفهم من ذكر المصنف لها جواز إضافته لفظا، و به صرح الجوهريّ، و خالفه ابن أبي الرَّبيع إذا مضاف إليه لكل منها ذكرا، و كما يعرب "أي" إذا ذكر صدر صلة أي حذف المضاف إليه أم لا، أو كما يعرب منها (سواها) أي: أيّ إذا نكرا و الأمثلة في الشرح. (ابن القره داغي)

[المبني على الضم أو نائبه]

[٣٦] ﴿ أَوْ هُوَ أَوْ نائِبُهُ [(١)] فِي ذي النِّدا مُفْرَداً إِمّا عَلَماً أَوْ قَصدا [(٢)] ﴾

الباب السابع: ما لزم البناء على الضم أو نائبه و هو الألف و الواو، و هو نوع واحد، و ذلك المنادى المفرد المعرف.

و المراد بالمفرد: ما ليس بمضاف و لا شبيه به.

و المراد بالمعرف: ما أريد به مُعَيَّن، سواء كان تعريفه سابقا على النداء نحو: يا زيدُ، أو طاريا في النداء بسبب القصد و الإقبال نحو: "يارجلُ" لمعين. و الأصح أن تعريف العلمية مستصحب.

فإن قيل: فيه يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد.

قلت: رأي المحققين جواز إضافة العلم باقيا على علميته من غير تقدير تنكير لزيادة البيان كموسى فرعون، و قوله: "و قد عجت بمكثها عجيا" و المحذور إنما هو كون المعرف الثاني محصلا لعين ما حصله الأول، و يصح إدعاء قصد زيادة البيان هنا لما يحتاج إليه في النداء من التنبيه على الإصغاء و استجلاب الإقبال بالقلب، و الغالب على أن الذي يشهد به التأمل أن النداء لا يقصد به التعريف، بل طلب الإصغاء للكلام. نعم قد يكون ذلك الطلب من معين في قصد المتكلم، أي من واحد بعينه و إن لم يعرفه باسمه، و لابد في تمييزه حينئذ من الإشارة الحسية بنحو اليد و الرأس، فما حكاه المكودي في باب المعرفة و النكرة من دخوله بإعتبار التعريف في إسم الإشارة صواب. و قد صرح الشيخ يس في حاشية التصريح بما ذكرناه من أن النداء لا يقصد به التعريف فانظره، و يدل لذلك أيضا نداء النكرة المبهمة.

---

(١) **قوله: (أو نائبه)** هذا هو الباب السابع من المبني و هو ما لزم البناء على الضم أو نائبه و هو الألف و الواو و هو نوع واحد. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله: (إما علما)** و علميته باقية و النداء يزيد به الوضوح، و ما يقال أنه يسلب تعريفه منقوض بلفظ الجلالة و اسم الاشارة لعدم قبولهما التنكير، هذا. و قد يقال: ينبغي تخصيص بنائه بما إذا لم يكن مستغاثا نحو يالزيد فإنه معرب مجرور. (ابن القره داغي)

فما اجتمع فيه الأمران يبنى على الضم في مسألتين:

إحداهما: أن يكون مفردا (أي غير مثنى، و لا مجموع) نحو: ﴿ يا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة:٣٥].

الثانية: أن يكون جمع تكسير نحو: ﴿ يَاجِبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيرُ ﴾ [سبأ: ١٠].

و على الألف إن كان مثنى نحو : "يا زيدان" و "يا رجلان".

و على الواو إن كان جمع مذكر سالم كـ "يا زيدون" و "يا مسلمون".

و الألف و الواو هما المراد بالنائب في المتن. و عطف فيه كنظيره السابق بـ **(أو)** لأن المبني المذكور في الحقيقة قسمان: أحدهما: يلزم الأصل. و الثاني: النائب.

و **(مفردا)** حال من **(ذي الندا)**، و ما بعد **(إما)** حال من ضمير حال الأولى، فالحالان متداخلان، و نظيره في تقسيم الحال بإما قوله تعالى ﴿ إِمّا شاكِراً وَإِمّا كَفُوراً ﴾ [الإنسان: ٣]. و واضح أن أو بمعنى إما، لكن قد يقال على المبالغة التي إفادتها، أو أن العلم مقصود أيضا، فالقصد ثابت في المتعاطفين، فكيف قوبل بينهما فيه؟ و يجاب بأن ثبوت القصد في القسمين لما كان من الواضح المبين لم يعبأ بذلك، فيعلم منه أن التقابل في الحقيقة بين الموصوفين بالقصد و المعنى اما علما مقصودا أو غير علم مقصود.

فإن قيل: كيف عطف الفعل الخالي من السابك على الاسم الصريح.

قلت: المعتمد بالعطف الموصوف المقدر كما مرّ إذ به حصلت المقاسمة و المقابلة التي اقتضاها العطف، فالفعل صفة للمعطوف في الحقيقة، و إن كان معطوفا صورة.

و مفهوم اشتراط الإفراد أن المضاف و شبهه معربان.

و مفهوم اشتراط التعريف أن المفرد المنكر معرب، و هو كذلك.

[البناء المقدر، و المنادى المضاف المبني]

[37] وَ قَدِّرَنْ ضَمَّ الَّذي قَبْلُ بُنِي [1] وَ فِي جَمِيْلِ الْوَجْهِ ضَمّاً وَهَنِ [2]

و أشار بقوله (و قدرن ضم الذي قبل بني) إلى أن المنادى المذكور إذا كان مبنيا قبل النداء قُدِّر الضم في آخره كـ "يا سيبويهِ" [3].

و فاته التنبيه على إجرائه مجرى ذي البناء المتجدد في جواز مراعاة حركة المقدرة في التابع. و قد نبّه على ذلك في الألفية فتقول: ياسيبويه العالمُ، برفع الصفة مراعاة للضمة المقدرة، و نصبه مراعاة للمحل، و لا يجوز الخفض مراعاة للكسرة الظاهرة، لأن حركة البناء الأصلي لا تراعي في التابع، لعدم مشابهتها لحركة الإعراب في العروض، و في ذلك يقول ابْنُ آبَّ في قصيدته في الألغاز النحوية:

يا هؤلاء أخبروا سائلكم ما اسمٌ له لفظٌ و موضعان
و لا يراعى لفظُه في تابعٍ و الموضعان قدْ يُراعيان
و اللفظُ مبنيٌّ كذاك موضع ها هو للناضر كالعيان

يريد لفظ هؤلاء.

---

(1) قوله: (قبل بني) كـ:يا سيبويه وياحذام، و مثل المبني قبله المحكي كـ:ياتأبط شرا، و نحو: ياموسى، و ياقاضي فالأولى أن يذكرهما. (ابن القره داغي)

(2) إذا كان المنادى مضافا فإنه معرب نصبا على المفعولية، و لا يدخل في باب البناء، و ذهب ثعلب إلى جواز بناء نحو: حسن الوجه على الضم .....، و ردّ ... (المطالع السعيدة)

- إذاً: عن ثعلب أنه في الإضافة اللفظية يجوز فيها الضَمُّ: يا ضاربُ زيدٍ .. يا ضاربَ زيدٍ: يجوز الوجهان عند ثعلب.و أمَّا على قول جماهير النحاة الذي حكا فيه الإجماع ابن مالك هنا: أنه يجب فيه النصب، لأنه في الأصل: مفعولٌ به، فبقي على أصله، ولم يُوجد فيه ما يقتضي بناءه. (شرح ألفية للحازمي)

- قوله: (و في جميل الوجه) اي في المضاف بالإضافة اللفظية احكم بضعف البناء على الضم خلافا لثعلب، فقولهم المنادى المضاف منصوب باق على عمومه. قوله: (ضما وهن) و ذهب ثعلب إلى جواز بناء حسن الوجه على الضم لأن اضافته في نية الانفصال و ردّ بأن البناء ناش عن شبه الضمير و المضاف عادم له. (ابن القره داغي)

(3) فسيبويهِ : منادى مبني على ضمّ مقدّر ، منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر ، وهو في محل نصب مفعول به. (شرح ألفية)

و نبّه بقوله (و في جميل الوجه ضما وهن) على ردّ قول ثعلب بجواز ضم المضاف في الإضافة اللفظية، لأنها في نية الانفصال، و وجه الرد أن المضاف بمطلق الإضافة خرج عن مشابهة الضمير المقتضية للبناء. قوله (ضما) مفعول (وهن)، و هو فعل أمر.

قال المصنف في الشرح: و بقى على ابن هشام ما يبنى على نائب الكسر، و هو "سحر" على رأي من يقول ببنائه فالفتحة فيه نائبة عن الكسرة.

[ذكر ما لا يختص من المبني]

[٣٨] وَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ [(١)] كَـ هَلْ [(٢)] وَ ثُمَّا وَ جَيْرِ مُنْذُ وَ بَواقِي الْأَسْما

[٣٩] مِنَ الْإِشاراتِ وَ أَسْمَا الْفِعْلِ [(٣)] وَ الشَّرطِ وَ الضَّمِيرِ أَوْ ذِيْ الْوَصْلِ

أي: و من المبني ما لا يختص بحركة و لا سكون، و هو نوعان: ١- الحروف. ٢- و الأسماء الغير المتمكنة. فأما الحروف فمنها ما يبنى على السكون كـ "هلْ"، و على الفتح كـ "ثمَّ"، و على الكسر كـ "جَيْرِ" بمعنى نعم، و على الضم كـ "مُنْذُ" في لغة مَنْ جرَّ بها.

و أما الأسماء الغير المتمكنة فستة أنواع:

أحدها: أسماء الإشارة، فالمبني منها على السكون "ذا" و "ذيْ"، و على الفتح، "ثمَّ"، و على الكسر "هؤلاءِ"، و على الضم "هؤلاءُ" في لغةٍ حكاها قطرب.

---

(١) قوله (و غير مختص) أي: بنوع سواء كان مشتركا بين نوعين كما في اسم الاستفهام و الشرط لعدم وجود المضموم و المكسور فيهما أو بين الكل كما في البواقي. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (كهل ..) الخ مثال لفرد النوع الغير المختص لا للنوع أو الكلام من تقديم العطف على الربط فلا يرد أن هل مختص بالسكون فلا يصح التمثيل. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و اسما الفعل) مقصور أسماء جمعا أو تثنية على لغة بني حرث من لزوم الألف في أحواله الثلاث. (ابن القره داغي)

الثاني: أسماء الأفعال، فالمبني منها على السكون "صَهْ و مَهْ"، و على الفتح "آمينَ"، و على الكسر "إيهِ"، و على الضم "حيثُ" في لغة.

الثالث و الرابع: أسماء الشروط و الاستفهام، فالمبني منها على السكون "منْ و ما"، و على الفتح "أينَ و أيانَ". و ليس فيهما ما يبنى على كسر و لا ضم.

الخامس: المضمرات، فالمبني منها على السكون ياء المتكلم و ياء المخاطبة و ألف الاثنين و واو الجمع، و على الفتح تاء المخاطب و نون الاناث. و على الكسر تاء المخاطبة. و على الضم تاء المتكلم و نحنُ.

السادس: الموصولات، فالمبني منها على السكون "الذيْ، و التيْ و منْ، و ما، و ألْ"، و على الفتح "الذينَ"، و على الكسر "الألآءِ" في لغة الألي بمعنى الذين، و على الضم "ذاتُ"، بمعنى التي في لغة طيء، هكذا ذكره المصنف في الشرح. و تنزيل المتن عليه بين.

و ما ذكره في "الذين" من أنه مبني على الفتح ذكره ابن هشام في شرح الشذور و هو مشكل من أوجه:

أحدها: أن محل البناء في الكلمة هو أن يكون هو محل الإعراب، و لو أعرب الذين لكان إعرابه بالحروف بعد الذال، كما وقع في لغة هزيل، فليكن ما بعد الذال محل البناء، فنقول إنه مبني على سكون الياء.

ثانيها: أنه سمع إعرابه في لغة هذيل بالحروف، و ذلك مما يبطل كونه مبنيا على فتح النون، لأن القاعدة أن المعرب بالحروف مبني عليها، و المعرب بالحركات مبني عليها إذا لم يوجد مقتضي الأصل، و هو السكون.

ثالثها: أنه إذا كان مبنيا على الفتح لم يبق دليل في لغة هذيل على الصواب، لأنه إذا كان محل البناء هو النون فانقلاب الياء واوا حالة الرفع لا يعين الإعراب، لأن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة و هو حاصل مع الانقلاب، فلا يكون الانقلاب لأجل العامل مع أن الأئمة الناقلين لتلك اللغة استدلوا بها على الإعراب.

رابعها: أنه يلزم على قياس ذلك أن يقال في "ذين، و تين، و اللذين، و اللتين" أنها مبنية على الكسر لأنها صيغ مرتجلة عند المحقيقين و هو خلاف ظاهر كلامهم.

و قد نقل "الشيخ يسن" في حواشي التصريح عن بعض شيوخه أن من يقول ببناء المثنى من أسماء الإشارة يلزمه حالة واحدة و هي الألف قال: و ذلك لأن البناء لزوم الكلمة حالة واحدة و أما القائل بالإعراب فيرى انقلاب الألف ياء لأن التغيير حينئذ للعامل، قال: و بعضهم يرى أنه مبني مع الانقلاب و يزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به و هو مستبعد. إهـ.

و ذكر العصام في شرح الحاجبية: أن القائلين بالبناء اعتذروا بأن انقلاب الألف ياءا في الجر و النصب إنما هو لوضعها كذلك لا لأجل العامل.

خامسها: أن البناء على الفتح لا يمكن على ما فيه مما مر ذكره إلا على القول بأنه اسم جمع، إذ هو حينئذ صيغة مرتجلة أما على القول بأنه جمع حقيقي فلا، إذ ليس آخر الكلمة حينئذ هو النون قطعا، و كونه اسم جمع خلاف ما صححه ابن مالك في شرح التسهيل من أنه جمع، و ما يرد على كونه جمعا يأتي بيان دفعه إن شاء الله تعالى في باب الموصول.

❊ ❊ ❊

فصل

[أنواع الإعراب[1]]

[٤٠] رَفْعٌ وَ نَصْبٌ لِذِي الْإِعْرابِ حُتِم   وَ الْإِسْمُ يَنْجَرُّ وَ فِعْلٌ يَنْجَزِمْ[2]

الإعراب جنسٌ تحته أربعة أنواع و هي: "الرفع، و النصب، و الجر، و الجزم"، و هذه الأنواع الأربعة باعتبار الاشتراك و الاختصاص على أربعة أقسام:

نوعان مشتركان بين الأسماء و الأفعال، و هما المعبر عنهما في المتن بـ (ذي الإعراب)[3].

و نوع مختص بالأسماء، و هو الجر[4]، لإمتناع دخول عامله على الفعل.

و نوع مختص بالأفعال، و هو الجزم[5]، لامتناع دخول عامله على الاسم.

و قيل في توجيه ذلك: إنما اختص الفعل بالجزم لأنه لو دخل في الاسم لأدى وجوده إلى عدمه، فيكون وجوده فيه محالا، و ذلك لأن غالب الأسماء منون، و التنوين نون ساكنة في الآخر، فلو جزمت مع ذلك لاجتمع سكونان، فيحذف الطارئ منهما، و لما اختص الفعل بالجزم لهذا طلب الاسم شيئا يختص به في مقابلته، فأعطي له الجر.

---

(١) الإعراب مأخوذ من قولهم: أعربه إذا أوضح شيئٌ شيئاً، و الإعراب أيضا يوضح المعاني. (معارف الكافية)

- الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال و الحروف و ذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية و الإضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك أنك لو قلت (ما أحسن زيداً) لكنت متعجبا و لو قلت (ما أحسنَ زيدٌ) لكنت نافيا و لو قلت (ما أحسنُ زيدٍ) لكنت مستفهما، فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، و النفي بالاستفهام، و اشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض و إزالة الالتباس واجب. (أسرار العربية)

(٢) قوله (رفع ونصب ...) الخ فيه ركاكة، و لو قال: "الاسم ينجر وفعل ينجزم   كلاهما بالرفع والنصب وسم" لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٣) نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيدًا لن يقومَ. (شرح ألفية)

(٤) هذا معنى قوله (و الاسم ينجر) نحو: مررت بزيدٍ، فلا يجزم الاسم.

(٥) هذا معنى قوله (و فعل ينجزم) نحو لم يضربْ، فلا ينجر الفعل.

و يمكن أن يكون «ما» في عبارة الألفية [1] من تفريع اختصاص الاسم بالجر على اختصاص الفعل بالجزم إشارة إلى هذا التوجيه، و إن كان ضعيفا من جهة أن التنوين إنما يثبت مع الحركة، و هي تحذف للجازم، فلا يجتمع السكونان، و التفريع مفهوم منها سواء جعلت الكاف للتعليل، أو للتشبيه، إذ وجه الشبه في المشبه به أقوى، و هو به أولى، فهو الأصل.

و قيل في التوجيه غير هذا مما لا حاجة إلى التطويل به.

و اعلم أن ألقاب الإعراب كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف، فيقال في "جَاءَ زَيْدٌ و الزَّيْدانِ و الزَّيْدُونَ": إنها مرفوعة.

و ذهب ابن الحاجب إلى: أن ألقاب البناء أعني: (الضم، و الكسر، و الفتح) لا تطلق على حروفه، فلا يقال في "لا رجلين" إنه مفتوح، و لا في "يا زيدان" إنه مضموم.

قال الرضي: «و الذي يغلب على ظني أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب الإعراب إلا للحركات المعينة، و إطلاقهم أسمائها على الحروف لقيامها مقام الحركات مجاز، فقولهم في نحو: رأيت الزيدين: إنه منصوب: مجاز، و كذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض أطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازا، فقالوا في "السموات" في خلق الله السموات، و في "أحمد" في مررت بأحمد: أن الأول منصوب، و الثاني مجرور، فأيش [2] المانع على هذا أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين إنه مفتوح، و كذا في لا مسلمات عند من يكسر، و يقال في يا زيدان، و يا زيدون: إنهما مبنيان على الضم، مجازا، هذا، و التمييز بين ألقاب حركات البناء و حركات الإعراب و سكونيهما في اصطلاح البصريين متقدميهم و متأخريهم: تقريب على السامع، و أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الأعراب في المبني و على العكس و لا يفرقون بينهما» إهـ .

و يخرج من هذا جواب عن الناظم في قوله:«و ركب المفرد فاتحا»، و قوله: «تابع ذي الضم»، فإنهم اعترضوهما بأن بناء اسم لا المفرد لا يكون على الفتح دائما، و المنادى الذي حكم تابعه ما ذكر ليس خصوص المبني على الضم، بل الأول: مبني على ما ينصب به، و الثاني: هو المبني على ما يرفع به، فاعرفه.

---

(١) قال ابن مالك: " و الاسم قد خصّص بالجرّ كما ... قد خصّص الفعل بأن ينجزما"

(٢) كلمة «أيش» مختصرة من قولهم: أي شئ. (تحقيق على شرح الرضي)

[العلامات الأصلية للإعراب]

[٤١] ﴿فَـارْفَعْ بِضَمٍّ ، وَ انْصِبَنْ فَتْحَاً، وَ جُرّ كَسْـراً، وَ سَكِّنْ جازِماً كَـ:لَمْ يَـزُرْ [1]﴾

[٤٢] ﴿وَ غَيْـر ذا يَـنُـوبُ [2] ....﴾

علامات الإعراب: منها أصول، و منها فروع.

فالأصول أربعة: الضمة للرفع، و الفتحة للنصب، و الكسرة للخفض، و السكون للجزم.

و الفروع عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، و هي: ١- الواو في جمع المذكر السالم، و في الأسماء الستة . ٢- و الألف في المثنى. ٣- و النون في الأمثلة الخمسة.

و أربعة تنوب عن الفتحة، و هي: ١- الألف في الأسماء الستة. ٢- و الياء في التثنية و الجمع. ٣- و الكسرة في الجمع بالألف و التاء. ٤- و حذف النون في الأفعال الخمسة.

و اثنان ينوبان عن الكسرة، و هما: ١- الفتحة فيما لا ينصرف. ٢- و الياء في التثنية و الجمع.

و واحد ينوب عن السكون، وهو: الحذف.

و إلى الأصل أشار بالبيت. وإلى النائب بقوله (**و غير ذا ينوب**).

قال ابن القاسم: و كان القياس أن يقولوا: يرفع بالرفعة، و ينصب بالنصبة، و يجر بالجرة، لأن الضم و الفتح و الكسر للبناء، و لكنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسع.

قال الدماميني: فيه نظر، إذ لا خلاف أن الحركات ثلاثة: ضمة، و فتحة، و كسرة، و إنما أكثر البصريين قصدوا الفرق في ألقاب المعربات لا في ألقاب الحركات، و لهذا يقول بعضهم: مرفوع و

---

(١) قوله (**فارفع بضم**) الباء للتحقق اي: ارفع رفعا متحققا بضم تحقق العام في ضمن الخاص، أو ارفع معلما بضم. (ابن القره داغي) + يعني: أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، فأصل الرفع أن يكون بضمة، و أصل النصب أن يكون بفتحة، و أصل الجر أن يكون بكسرة ، و أصل الجزم أن يكون بالسكون ، إذ لا حظ له في الحركات، فكان حظه حذفها. (توضيح المقاصد)

(٢) و غير ما ذكر من الإعراب بالحركات السابقة والسكون ينوب عنه، يعني: يكون نائباً عنه في الإعراب. يعني: إذا وجدت مرفوعاً بغير الضمة فهو نائب عن الضمة، إذا وجدت منصوباً بغير الفتحة فهو نائب عن الفتحة، إذا رأيت مجروراً بغير الكسرة فهو نائب عن الكسرة. (شرح ألفية للحازمي و غيره)

مضموم أما الأول: فللفرق الذي أراده، و أما الثاني: فلأنه لم يجد محيدا من حيث اللغة أن يسمى ما وجد فيه الضم مضموما، و كذا الباقي، و يقول في نحو "حيثُ": إنه مضموم لذلك، و لم يقل فيه: إنه مرفوع، لأن حقيقة قولنا: مرفوع أنه عمدة، لأن ذلك إعراب العمد، و ذلك منتف في حيث و نحوه. إهـ و نحوه في الرضي فإنه قال « الضم و الفتح و الكسر: ألقاب مطلق الحركات وحدها، سواء كانت حركات المبني كقولك: حيث مبني على الضم، أو حركات المعرب كقولك، في "زيد": إنه محرك بالضم في حال الرفع، أو لا هذا و لا ذاك، كقولك في جيم "رجل": إنه محرك بالضم» اهـ .

تنبيه قال ابن هشام في قول الناظم:«فارفع بضم» الخ «هذا لا يجيء على أن الإعراب لفظي، لأن الضمة عليه نفس الإعراب. و قولهم: الرفع بها إما أن يلزم عليه أن يكون الشيء علامة لنفسه، أو يكون فيه إعرابان الرفع و الضم و كذا الباقي» إهـ نقله في النكت و أقره.

و الصواب أنه يجيء على أن الإعراب لفظي أيضا و معناه: اجعل الضمة علامة للرفع مثلا اي أمارة عليه و دليلا له، لأنها أخص منه، و الأخص يستلزم الأعم، و يحقق وجوده، فلا يلزم واحد من المحذورين الذين ذكرهما -و الله تعالى أعلم-.

[إعراب الأسماء الستة]

[٤٢] ﴿ .... فَانْصِبْ بِالْأَلِفْ وَ ارْفَعْ بِواوٍ وَ بِيَا اجْرُرْ ما أَصِفْ[1] ﴾

[٤٣] ﴿ أَباً أَخاً حَماً هَناً .... ﴾

يقع الإعراب على سبيل النيابة في سبعة أبواب:

الأول: الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، و تنصب بالألف ، و تجر بالياء، و هي: الأب [2]، و الأخ، و الحم، و الهن، و الفم بلا ميم، و ذو بمعنى صاحب .

قال ابن مالك في "شرح التسهيل": «و هذا أسهل المذاهب و أبعدها عن التكلف».

---

(١) (ما أصف) متنازع فيه للأفعال الثلاثة، والمراد بأصف: اذكر، ففيه تجريد. و (أبا) الخ بدل ما. (ابن القره داغي)

(٢) نحو هذا أبوك، و احترم أباك، و اسمع نصيحة أبيك، فأب مرفوع بالواو و منصوب بالألف و مجرور بالياء.

قال المرادي : «و لكنه مستلزم للخروج عن الأصل، إذ أصل الإعراب أن يكون بالحركات و لعدم النظير، إذ ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء، و لبقاء "فيك" و"ذي مال" على حرف واحد؛ لأن الإعراب زائد فلا يوجد ذلك في المعربات إلا شذوذا»إهـ.

قلت: توخذ أجوبة هذه الإيرادات من قول الرضي: « إنما أعربت بالحروف توطنة لجعل إعراب المثنى و المجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يخرجون إلى إعرابهما بها، لاستيفاء المفرد للحركات و الحروف و إن كانت فروعا للحركات في باب الإعراب لثقلها و خفة الحركات، إلا أنها أقوى منها من حيث أن كل حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستبد المثنى و المجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الاقوى، و اختاروا لذلك هذه الأسماء، لمشابهتها للمثنى، باستلزام كل واحد منها ذاتا أخرى، كالأخ للأخ، و الأب للإبن، و خصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة، و خصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثني، لان لام بعضها و عين الاخر حرف علة يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية، مع أن اللام في أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا، فهي، إذن، كالواو المجتلبة للإعراب، و كذا الواو في " فوك " لأنها كانت مبدلة منها الميم في الافراد، فلم ترد إلى أصلها الا للإعراب» إهـ .

فاندفع الأول و الثاني بالتوجيه الذي ذكره، و الثالث بقوله: لأن لام بعضها الخ، و إنما يلزم على قول إبن الحاجب: «إن الواو، و الألف، و الياء، مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها، و من عينها في الباقين، لأن دليل الإعراب لا يكون من سنح الكلمة [1]»، قال الرضى: «أي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى و المجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما، أعني علامة التثنية و الجمع، إذ هي من سنخ المثنى و المجموع» إهـ .

(١) كذا في النسختين. و في شرح الرضي: من سنخ الكلمة -أي: من أصلها و جوهرها-.

[لغات العرب في الأسماء الستة] (١)

[٤٣] ﴿.............. وَ النَّـقْصُ جَـلّ   فِي ذا (٢) وَ قَلَّ دُونَ قَصْرٍ فِي الْأُوَلْ (٣)﴾

و نبّه بقوله (**و النقص جل في ذا**) على أن "الهن" كثر فيه النقص (٤)، و هو: حذف لام الكلمة و إنتقال الحركات الإعرابية إلى عينها كقوله ﷺ «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ: وَلاَ تَكْنُوا» (٥) .

و نبّه بقوله: (**و قَلَّ ... في الأول**) على مجيء النقص بقلة في "الأخ، و الحم، و الأب" (٦) كقوله:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ   وَ مَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ (٧)

---

(١) للعرب في الأسماء الستة ثلاث لغات , هي:

أ- لغةُ الإتْمَامِ : تُعْرَبُ بالحروف رفعاً بالواو , ونصبا بالألف , وجرًّا بالياء .

ب- لغة القصْر : تَلْزَمُ الألف رفعا ، ونصبا ، وجرًّا ، وتعرب بالحركات الأصلية المقدّرة على الألف ، نحو: هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك .

ت- لغة النَّقْص : تحذف فيها لام الكلمة , وتُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة نحو: هذا أبُك ، ورأيت أَبَك ، ومررت بأبِك بحذف لام الكلمة : الواو , والألف , والياء. (شرح ألفية)

(٢) **قوله (و النقص)** اي: حذف لامه و اعرابه بالحركات على العين اكثر استعمالا في الهن من الاتمام و هو الاعراب بالحروف الثلاثة. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (**و قل**) أي: النقص قليل في الثلاثة الأول أعني: أبا، و تالييه، بخلاف القصر بأن يكون بالألف المقصورة في الأحوال الثلاث فإنه كثير بالنسبة إلى النقص و إن كان قليلا بالنسبة إلى الاتمام فالاتمام اكثرها، فظهر أنه ليس معنى قوله: و قل الخ أن النقص أقل من الاتمام بخلاف القصر. (ابن القره داغي)

(٤) فـ (هَنُ) وردت بلغتين: الإتمام , والنقص, وهذا الأخير هو الأفصح نحو: هذا هَنُ زَيْدٍ, ورأيت هَنَ زَيْدٍ, ومررت بِهَنِ زَيْدٍ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا نحو: هذا هَنُوهُ, ورأيت هَنَاهُ, ومررت بِهَنِيهِ. (شرح ألفية)

(٥) أخرجه أحمد (رقم ٢١٢٧٢). وجه الاستشهاد استعمال "الهن" منقوصا معربا بالحركات الظاهرة، بعد أن حذفت لامه، أي واوه. (مصباح السالك)

(٦) قد وردت (أَبٌ , وأَخٌ , وحَمٌ) باللغات الثلاثة , وأشهرها الإتمام , ثم القَصْر , ثم النَّقص ، وهو نادر. (شرح ألفية)

(٧) الشاهد: استعمال "أب" منقوصًا مجرورًا بالكسرة الظاهرة في "بأبه" ومنصوبًا بالفتحة في "أبه" مع أنهما مضافان إلى ضمير الغائب. و هذه لغة تميم و تسمى لغة النقص. (ضياء السالك)

و أشار بقوله: (دون قصر) إلى مجيء القصر فيها و أنه ليس بقليل كقوله:

إنَّ أَبَــاهَــا وَ أَبَــا أَبَــاهَــا قَــدْ بَلَغَــا فِــي المَجْــدِ غَايَتَاهَــا [١]

و قولهم: "مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ". و حقيقته التزام الألف في جميع الأحوال من رفع و نصب و خفض، و الإعراب بحركات مقدرة عليها.

[شروط خاصة لإعراب (ذا) و (فم) بهذه الحروف]

[٤٤] وَ ذا لِصُحْبَةٍ [٢]، فَماً إنْ تَحْذِفِ آخِرَها [٣] ....

و قوله: (و ذا) عطف على (أبا)، و (لصحبة) حال تحرز بها من الطائية. فإن إعرابها بالحروف شاذ لا ينقاس.

و قوله: (إن تحذف آخرها) راجع للفم، تحرز به مما إذا ذكرت ميمه، فإنه يعرب بالحركات عليها، كقوله ﷺ: «لَخُلُوفُ فم الصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المسك» [٤].

---

(١) وجه الاستشهاد : وردت كلمة (أباها) بالألف مع أنها مضاف إليه , فدل ذلك على أنّ من العرب مَن يُعربها بلغة القَصْر , فيُلزمها الألف في الرفع ، والنصب ، والجر . والمشهور أن يقول : أبا أبيها . (شرح ألفية)

(٢) [أي] يُشترط لإعراب (ذو) بالحروف أن تكون بمعنى صاحب , نحو : جاءني ذو مال (أي : صاحب مال)، واحترز بذلك من (ذو) الطائية ؛ فإنها لا تُفهِمُ صُحْبة , بل هي بمعنى (الذي) وهي مبنية على الواو رفعاً ، ونصبا، وجراً , نحو : جاءني ذو قَامَ , ورأيت ذو قَامَ , ومررت بذو قَامَ . (شرح ألفية)

(٣) يشترط لإعراب (فو) بالحروف أن تكون خالية من الميم, نحو : هذا فوه , ورأيت فاه ,ونظرت إلى فيه. فإذا لم تحذف منه الميم أُعرب بالحركات الأصلية الظاهرة , نحو : هذا فَمٌ , ورأيت فماً, ونظرت إلى فمٍ. (شرح ألفية)

- قوله (آخره) هذا مشعر بأن الميمَ جزءٌ منه أصالة، و ليس كذلك، لأنه بدل عن الواو، و بأن المعربَ بالحركاتِ هو الفاء مع أنه ليس بمعرب، و يمكن الجواب: بأن المرادَ بآخره آخر دالِّ العضو المخصوص و هو أعم مما معه ميم أو غيرها على أنه قيل: بأن الميمَ أصليةٌ. (ابن القره داغي)

(٤) أخرجه أحمد (٢/٢٥٧ ، رقم ٧٤٨٤) ، والبخارى (٢/٦٧٠ ، رقم ١٧٩٥).

[شروط عامة لإعراب الأسماء الستة بالحروف]

[٤٤] .... وَ كُلُّها إنْ تُضَفِ[1]

[٤٥] لِغَيْرِ ياءٍ[2] مُفْرَداً مُكَبَّرا ....

و قوله: (و كلها إن تضف...) أشار به إلى أنه يشترط في إعراب هذه الأسماء بالحروف: ١- أن تكون مضافة، لا مجردة عن الإضافة. ٢- و أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم. ٣- و أن تكون مفردة. ٤- مكبرة.

فخرج بالأول ما إذا أفردت عن الإضافة، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة نحو: ﴿وَ لَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢]، ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿وَ بَنَاتُ الْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣].

و خرج بالثاني ما إذا كانت إضافتها لياء المتكلم فإنها تعرب بالحركات المقدرة فيما قبلها نحو: ﴿إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَ أَخِي﴾ [القصص، ٣٤].

و خرج بالثالث ما إذا ثنيت أو جمعت، فإنها تعرب إعراب المثنى و المجموع[3].

و [خرج] بالرابع ما إذا صغرت، فإنها تعرب بالحركات الظاهرة[4].

---

(١) قوله (إن تضف) يرد عليه أن الإضافة لازمة في "ذو" و"الفم" بلا ميم فاشتراطها تحصيل الحاصل و ان نحو" لا أبا لك " منصوب بالألف مع عدم اضافته، و كذا نحو قول الشاعر: (خَالَطَ مِنْ سَلْمى خياشِيمَ وفا). و يمكن الجواب عن الأول: بأن الاشتراط في الكل مبني على التغليب. و عن الثالث: بأن الاضافة أعم من أن تكون لفظية أو معنوية. و عن الثاني بأن الأب مضاف إلى الكاف و اللام مقحمة لكنه مشعر بأن لا يعرب لا أبالي بهذا الاعراب لإضافته إلى ياء المتكلم. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لغير ياء) لأنه لو أضيفت إلى ياء أعربت بحركات تقديرية، و يشترط أيضا أن لا يكون المضاف إليه مفتتحا بساكن نحو: آمَنْتُ بِأَبِي الْقاسِمِ عليه السَّلام و إلّا أُعْرِبَتْ بحروف مقدرة و كأنه لم يذكره لأن مراده بالحروف أعم من المقدرة. (ابن القره داغي)

(٣) فإن ثُنّيت أُعربت إعراب المثنى ، نحو : جاء أبواك، ورأيت حَمَوَيْكَ ، ومررت بذَوَي مالٍ . وإن جُمعت جمع تكسير أُعربت إعرابه بالحركات الأصلية الظاهرة ، نحو : هؤلاء آباؤكم ، ورأيت آباءَكم . وإن جُمعت جمع المذكر السالم أعربت إعرابه ، نحو : هؤلاء ذَوُو علمٍ، ورأيت ذَوِي علمٍ ، ونحو : هؤلاء أبونَ وأخونَ ، ونحو : مررت بأبينَ وأخينَ . (شرح الفية)

(٤) نحو : هذا أُبيُّ زيدٍ ، وأُخَيُّ عمرٍو . ورأيت ذُوَيَّ مالٍ ، ومررت بذويِّ مالٍ . (شرح ألفية)

و هذان الشرطان الأخيران زائدان على "الخلاصة"، و تمكن استفادتهما منها من نطقه بتلك الأسماء مفردة مكبرة فحكم لها بالإعراب المذكورة في تلك الحالة.

و بمثل هذا وجه الرضي إسقاط ابن الحاجب لهما فقال: و تصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها و جمعها.

و يتوجه على صنيعه سؤالان:

أحدهما: أنه ذكر ثلاثة أوجه للإعراب بالحروف، و النقص و القصر، ثم أتى بالشروط عقبها، فحصل في مرجعها إجمال و إلباس؟

ثانيهما:أن الشرطين الأولين لا يصح اعتبارهما كذلك في (ذي)، للزومها لها و إلا لزم اشتراط تحصيل الحاصل؟

و جواب الأول أن الإعراب السابق لما كان هو المذكور قصدا و المترجم له و المسوق الكلام لأجله و غيره مذكور تبعا لقصد التتميم علم أنه المراد. و مثله يقال في قول الخلاصة إيرادا وجوابا. و الإيراد فيها أقوى لإتيانه بالإشارة المجردة عن لواحق البعد، و ذلك يقتضي رجوعها إلى أقرب مذكور و هو القصر، ويزاد في الجواب عنها أن أمثلته قرينة على مقصوده. و الثاني: وارد. و كذا في الخلاصة.

[اختلاف النحاة في إعراب الأسماء الستة]

[٤٥] .... وَصَحَّحُوا إِعْرَابَهَا مُقَدَّرا[1]

و أشار بقوله: (و صححوا إعرابها مقدرا) إلى أن إعراب هذه الأسماء بالحروف ليس متفقا عليه، بل اختلف في إعرابها على عشرة مذاهب، أقواها مذهبان:

١- ما ذكره أولا من الإعراب بالحروف، و هو مذهب قطرب، و الزيادي، و الزجاج من البصريين، و هشام من الكوفيين في أحد قوليه، و جرى عليه المتأخرون.

---

(١) قوله (و صحَّحُوا) إخبار، أو إنشاء، و هو إشارة إلى مذهب جمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف و اتبع فيها ما قبل الآخر له، و لذا انقلب الواو في حالتي النصب و الجر بالألف و الياء لكنّه إنما يتم لو قيل: بأن حركة ما قبلها في حكم الأصلية. (ابن القره داغي)

٢- و مذهب سيبويه و جمهور البصريين، و هو: أنها معربة بحركة مقدرة في الحروف [1] اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: "قام أَبو زيد" فأصله: قام أبُوْ زيد، ثم اتبعت لحركة الواو حركة الباء [فصار أبُوْ زيد]، فاستثقلت الضمة على الواو، فحذفت. وإذا قلت: "رأيت أبا زيد" فأصله: أبَوَ زيد، تحركت الواو و انفتح ما قبلها فقلبت ألفا. و قيل اتبعت الباء للواو في حركتها فحركت بحركة جديدة. قيل و هذا أولى لتتوافق حالة النصب مع حالتي الرفع و الخفض.

قال الدماميني: **فإن قلت:** حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة ألفا؟

قلت: حركة الباء في الأصل غير عارضة، لبناء الكلمة عليها، غير أنهم قدروا حذفها و الإتيان بحركة الاتباع ليجري الباب على سنن واحد فعوملت هذه الحركة مع عروضها معاملة الأصلية، و لوحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة الأصالة من جهة نيابتها عن الحركة الأصلية.

و إذا قلت : "مررت بأبي زيد" فأصله: بأبَو زيد، ثم كسرت الباء اتباعا للواو، ثم استثقلت كسرة الواو ، فحذفت، ثم قلبت الواو ياء، لسكونها و انكسار ما قبلها. قال الدماميني: و لا خفاء بما في هذا التقرير من التكلف بما يوجب زيادة الثقل من غير داع إليه. إهـ

قال ابن مالك: و مذهب سيبويه هو الأصح.

قال المصنف في الشرح : و كذا رجحه ابن قاسم، و علله بأوجه ثلاثة يعني التي سبق نقلها عنه.

و إلى هذا التصحيح أشار بقوله: (و صححوا ...) الخ.

و قد علمت الجواب للأوجه الثلاثة. و عرفت ما قال الدماميني في تقرير مذهب سيبويه.

و قال الرضي بعد تقريره: «و الاعتراض عليه: أنه كيف خالفت الأربعة منها، أعني المحذوفة اللام، أخواتها، من يد و دم، في رد اللام في الاضافة، و ما الغرض من ردها، إذا لم يكن لاجل الإعراب بالحرف، و أيضا، اتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل، و أيضا، يستفاد من الحروف، ما يستفاد من الحركات في الظاهر، فهلا تجعل مثلها في كونها أعلاما على المعاني. انتهى.

---

(١) (الضمة على الواو ، والفتحة على الألف،والكسرة على الياء) منع من ظهورها الثِّقل. (شرح الفية)

[إعراب المثنى و ما ألحق به]

[٤٦] ﴿ بِالْأَلِفِ ارْفَعْ، وَ انْصِبَنْ وَ اجْرُرْ بِيا اِثْـنَيْـنِ وَ اثْـنَتَيْـنِ مَعْ ما ثُنِّيا [1] ﴾

[٤٧] ﴿ وَ إِنْ تُضِفْ لِمُضْمَرٍ [2] كِلْتا كِلا وَ الْقَمَرَيْنِ بَعْدَ فَتْحِ ما تَلا [3] ﴾

تنوب الألفُ عن الضمة، و الياء عن الفتحة و الكسرة، و ذلك في [ما يلي] :

١- المثنى ، و هو: كل اسم دل على اثنين بزيادة في آخره صالحا للتجريد و عطف مثله عليه [4].

٢- و كذا ما ألحق به و هو: "إثنان" و "إثنتان" مطلقا أي سواء أضيفا أم لا، و سواء كانت إضافتهما للظاهر، أو للمضمر [5].

٣- و "كلا" و "كلتا" بشرط إضافتهما لمضمر [6]. فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف و أعربا بحركات مقدرة عليها [7]، كالمقصور، و هذه اللغة الفصحى، و هي من إعطاء الأصل -أعني الإعراب بالحركات- للأصل -أعني الإضافة للظاهر-، و الفرع للفرع، و ورائها إطلاقان: إعرابهما بالحروف مطلقا، و هي لغة كنانة، و إعرابهما بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث.

---

(١) قوله (مع ما ثنيا) و يشترط لجوازه الافراد والاعراب فنحو ذان تان موضوع للتثنية لا مثنى و التنكير و اتفاق اللفظ ولذا كان نحو القمرين ملحقا بالمثنى واتفاق المعنى على الأصح فنحو القلم أحد اللسانين شاذّ و أن يكون له ثانٍ في الوجود و عدمِ الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره و عدم التركيب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لمضمر) و إلا بأن لم تضف أو أضيف إلى المظهر فحكمه حكم الاسم المقصور. (ابن القره داغي)

(٣) المثنى ينصب و يجر بالياء المفتوح ما قبلها نحو: رأيت الرجلَين و الزيدَين. (المطالع السعيدة)

(٤) نحو الرجلان، فالرجلان لفظ دالّ على اثنين هو صالح للتجريد ، و ذلك بإسقاط الزيادة الألف و النون، فتقول (رجل) و يصلح أن تعطف مثله عليه ؛ فتقول : رجل و رجل. (شرح ألفية)

(٥) نحو:جاء طالبان اثنان و طالبتان اثنتان، و رأيت طالبين اثنين و طالبتين اثنتين، و مررت باثني الطالبين و باثنتيهما.(شرح ألفية)

(٦) نحو: جاءني كلاهما و كلتاهما ، و رأيت كليهما وكلتيهما ، و مررت بكليهما وكلتيهما. (شرح ألفية)

(٧) نحو: جاءني كلا الطالبين وكلتا الطالبتين، و رأيت كلا الطالبين و كلتا الطالبتين، و مررت بكلا الطالبين و بكلتا الطالبتين. (شرح ألفية)

٤- و ما دخله التغليب، و هو: ما صلح للتجريد لا لعطف مثله عليه كـ "القمرين" للشمس و القمر [1]، و "العمرين" لأبي بكر و عمر [رضي الله عنهما]. قال ابن هشام في شرح اللمحة: «و الذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى» إهـ و هو ظاهر قوله في التوضيح في حده ما وضع لاثنين و أغنى عن المتعاطفين. و لعل ابن مالك رأى ذلك في "الخلاصة" فلم يذكر نحو القمرين في الملحقات.

[إعراب جمع المذكر السالم]

[٤٨] وَ ارْفَعْ بِواوٍ وَ بِيَا اجْرُرْ وَ انْصِبا ... سالِمَ جَمْعٍ بِشُروطٍ تُجْتَبى

[٤٩] مِنْ عَلَمٍ أَوْ صِفَةِ الْمُذَكَّرِ ... ذِي الْعَقْلِ مِنْ تاءٍ وَ تَرْكِيْبٍ عَري

[٥٠] لَيْسَتْ كَأَحْمَرَ وَ لا سَكْرانا ... وَ لا صَبُورٍ وَ جَرِيحٍ بانا

مفرد جمع المذكر السالم ضربان: ١- اسم. ٢- و صفة.

فالأول: يشترط له خمسة شروط: ١- أن يكون علما. ٢- لمذكر. ٣- عاقل. ٤- خال من تاء التأنيث. ٥- و [خال] من التركيب [2]، فخرجت: النكرات و ما عدا العلم من المعارف. و المؤنثُ كـ "زينب". و غيرُ العاقل كـ "واشق". و المختوم بالتاء كـ "حمزة "[3]. و المركب بأنواعه ، فيتوصل إلى الحديث عن الجماعة المسماة أفرادها به بجمع "ذي" مضافة إليه نحو: "جاء ذوو برق نحره"[4]، إلا

---

(١) يقال: ظهر القمران، و رأيت القمرَين،و نظرت إلى القمرَين.

(٢) نحو : عامر : عامرون ، ومُحَمَّد : مُحَمَّدون. (شرح الفية)

(٣) فلا يقال في رجل، رجلون، و في زينب، لا يقال: زينبون؛ و في لاحق لا يقال: لاحقون؛ و في طلحة، فلا يقال طلحتون؛ و في بعلبك، لا يقال بعلبكون؛ و في شاب قرناها لا يقال شاب قرناهون؛ و في أحد عشر، لا يقال: أحد عشرون. (حاشية الأجرومية بتغيير)

(٤) فإن كان ثم تأبط شراً وأردت جمعه تقول: جاء ذوو تأبط شراً، تأتي بـ (ذو) وتجمعها، كما تقول: جاء ذوا تأبط شراً، رأيت ذويي تأبط شراً، تأتي بـ (ذو) وتجمعها بواو أو نون. (شرح ألفية للحازمي)

الإضافة فإنه يستغني بجمع جزئه الأول عن الثاني كـ: جاء غلامو زيد [١].

و الثاني [٢]: يشترط له أربعة شروط: ١- أن يكون لمذكرٍ. ٢- عاقلٍ. ٣- خالٍ من تاء التأنيث. ٤- يقبلها تاء التأنيث عند قصد معناها، أو يدل على التفضيل [٣].

فخرجت [ما يلي]:

أ- صفة المؤنث كـ "طالق".

ب- و غير العاقل كـ "سابق".

ت- و المختومة بالتاء كـ "نسابة" [٤].

ث- و ما يشترك فيه المذكر و المؤنث كجريح و صبور، فلا يجمع هذا الجمع، لأنه وضع على الاشتراك، فلا يتمحض لأحد الأمرين إلا بقرينة خارجة عن جوهر اللفظ غير معاملة جزئه.

ج- و ما كان من باب أفعل فعلاء كـ "أحمر و حمراء"، لأنهم أرادوا الفرق بين أفعل التفضيل من تلك المواد و الوصف الذي لم يقصد به تفضيل. قال الجاربردي: و خص اسم التفضيل بهذا الجمع، لأنه أكثر، فهو بالتصحيح أجوز.

ح- و ما كان من باب فعلان فعلى كسكران و سكرى، لأن زيادتيه شبيهتان بألف التأنيث في نحو حمراء، إذ هما في بناء يخص المذكر كما أن زيادة حمراء في بناء يخص المؤنث، و لا تلحق التاء ما هما فيه، فكما لا يقال حمراءة لا يقال سكرانة.

---

(١) المركب الإضافي كعبد الرحمن و عبد العزيز يجمع صدره المضاف؛ ويبقى العجز "وهو المضاف إليه" على حاله من الجر في أكثر الحالات تقول: اشتهر عبدو الرحمن، وصافحت عبدِي الرحمن، وسلمت على عبدِي الرحمن. و لا يجمع ما آخره علامة تثنية، أو علامة جمع مذكر؛ مثل: المحمدان أو المحمدَيْن "علمًا على شخص" والمحمدون أو المحمدينَ علمًا كذلك. (النحو الوافي)

(٢) أي الصفة.

(٣) نحو : مُذْنِب : مُذْنِبُونَ ، ومُؤْمِن : مُؤْمِنُونَ ، وخَائِف : خَائِفُونَ . (شرح ألفية)

(٤) فلا يقال في جمع طالق: طالقون، و لا في سابق: سابقون، و لا في نسابة نسابون.

و لا ينتقض اشتراط العقل و التذكير و الخلو من التاء بقوله تعالى: ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، لأن الأرض و السماء لما توجه إليهما خطاب الله تعالى فنزلتا منزلة العاقل، و ناسب ذلك أن يعتبر المذكر من العاقل، لأنه أكمل عقلا. و مثله يقال في﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾[يوسف: ۴] لكن يوجه التنزيل بوقوع ما شأنه أن يقع من العقلاء منها. و قد نص في التسهيل على أن المشبه بالعاقل يعامل معاملته و يجمع هذا الجمع[1].

---

(١) قال ابن القَرَداغي على قول الناظم:

وَ ارْفَعْ بِواوٍ وَ بِيَا اجْرُرْ وَ انْصِبا ... سالِمَ جَمْعِ بِشُروطٍ تُجْتَبى
مِنْ عَلَمٍ أَوْ صِفَةِ الْمُذَكَّرِ ... ذِي الْعَقْلِ مِنْ تاءٍ وَ تَرْكِيبٍ عَري
لَيسَتْ كَأَحْمَرَ وَ لا سَكْرانا ... وَ لا صَبُورٍ وَ جَرِيحٍ بانا

قوله: (و بيا اجرر) قُدِّمَ على عامله لأنه مما يهتم به لتأدية معنيين، وقُدِّم الجرّ لأنه محمول عليه النصب.

قوله **(أو صفة المذكر)** اي: بحسب المعنى إن لم يَمْنع مانع فخرج نحو "زَيْدٌ" علما لمؤنث، ودخل سُعْدي علما لمذكر ولا يرد نحو: طَلْحَةَ علما لرجل لأن التاء مانعة عن اعتبار المعنى.

قوله **(ذي العقل)** اي: ولو تنزيلا وكان بحسب جنسه فدخل فيه: الصبي، والمجنون، واندفع الايراد بقوله تعالى: { قالتا أَتَيْنَا طَآئِعِينَ} (فصلت ١١) . ثم إنه اشترط ماذكرلأن هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة واحده وعدم علامة التأنيث فيعطى للمذكر العاقل الذي هو أشرف من غيره.

قوله:**(من تاء)** اي: تاء تأنيث، ولو بحسب الأصل لئلا تجتمع مع صيغة جمع المذكر، فخرج نحو علّامة وهذا شرط في كل من الاسم والصفة بخلاف التركيب فإنه شرط العلم فقط لعدم تصوره في الصفة. قوله: **(و تركيب)** مزجيا كـ"معدي كرب"، أواسناديا كـ"بَرَقَ نَحْرُهُ" وقد يقال: الأولى حذف التركيب لأنه شرط مطلق الجمع لا خصوص جمع السلامة ، و ما يقال: إن كلامه في شرط المطلق ففيه أنه حينئذ لا يفي كلامه به.

قوله: **(ليست كأحمر)** اي: مما يفرق بينه و بين مؤنثه بالألف الممدودة كأحمر للفرق بينه و بين أفعل التفضيل، و لم يعكس لأنه لدلالته على الزيادة أحرى بهذا الجمع، و هذا صادق بما إذا لم يكن على أفعل كقائم، أو كان و ليس له مؤنث، أو له مؤنث لا على فعلاء، و قس عليه قوله: **(و لا سكران)** فإن معناه ليس على فعلان الذي فرق بينه و بين فعلان الذي هو الأصل لامتياز مؤنثه بالتاء.

قوله: **(و لا صبور)** اي: ليس مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بأن كان فعولا بمعنى فاعل، أو فعيلا بمعنى مفعول، وذكر موصوفهما فإنه لاشتراكه بينهما ناسب جمعه بما يشتركان فيه كجَرْحَى وصُبُر. (ابن القره داغي)

[ما ألحق بجمع المذكر السالم]

[٥١] ﴿وَ أُلْحِقَ الْعِشْرُونَ وَ السِّنونا   وَ بابُ ذَيْنِ وَ بِهِ الْأَهْلُونا﴾

[٥٢] ﴿أُولُو وَ عالَمُونَ عِلِّيُّونا   وَ أَرَضُون شَذَّ عانِسُونا[١]﴾

نبَّه به على ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه، و هو أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع و هي:

أ- ألفاظ العقود من العشرين إلى التسعين[٢].

ب- و "أولوا" بمعنى أصحاب.

---

(١) قوله (**العشرون**) وليس بجمع وإلا لصحّ إطلاقه على ثلثين، واطلاق ثلثين على تسعة.

قوله (**وباب ذين**) باب سنين كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تكسر قاله المصنف، وأراد بالتكسير ما يوجب الاعراب بالحركات وإلا فسنون جمع التكسير، وينبغي أن بزيد ولا بجمع مذكره بالواو والنون لتخرج "هنة".

قوله (**وكذا الأهلونا**) حكم بالحاق لأنه جمع غير مستوف للشروط لأن مفرده ليس علما ولا صفة.

قوله (**عليونا**) الأولى تركه هنا لأنه جمع جعل اسما، وسيشير إلى إعرابه. قوله (**شذ**) اي: قياسا لا استعمالا لأنه جمع مكسر ومفرده مؤنث غيرعاقل ليس بعلم ولا صفة وقد يقال: هذه الأمور جارية في "سنين" فلم لم يحكم بشذوذه.

قوله (**عانسون**) جمع عانس وهو من لم يتزوج حتى خرج عن حد البكر مذكرا أو مؤنثا، وهو معطوف على عشرين، أو على أرضون، ووجه شذوذه استواء المذكر والمؤنث فيه. (ابن القره داغي)

(٢) عشرون «تدل على معنى الجمع. ولا مفرد لها من لفظها و لا من معناها». (دليل السالك)

- «و لا يقال أن عشرين مفردها. عشر، لئلا يلزم على ذلك صحة إطلاق عشرين على ثلاثين، و إطلاق ثلاثين على تسعة، وهكذا، ذلك لأن أقل الجمع النحوي- لا اللغوي- ثلاثة، من مفرده، فلو كان مفرد العشرين هو: "عشر" لكانت عشرون صادقة على "٣× ١٠" أي: ثلاث عشرات على الأقل ومجموعها يساوي ثلاثين. و لو كان مفردا الثلاثين هو: "ثلاث" لكانت الثلاثون صادقة على ٣× ٣ أي: على تسعة، و هكذا مما هو ظاهر الفساد». (تحقيق على النحو الوافي)

ت- و "عالمون" على ما اختاره ابن مالك فيه، قال: لأنه مختص بالعقلاء. و (عالم) عام في العاقل و غيره، فلا يكون جمعا له، و إلا لزم كون المفرد أوسع دلالة من الجمع، و لهذا أبى سيبويه أن يجعل "الأعراب" جمع عرب، لأن العرب يعم الحاضرين و البادين، و الأعراب يخص البادين. و قيل: إنه جمع على حقيقة الجمع.

و اختلف في تفسير عالم الذي جمع هذا الجمع:

فذهب الأخفش إلى أنه أصناف العقلاء و غيرهم، فإنه يقال: عالم الملائكة، و عالم الإنس، و عالم الجن، و عالم النبات مثلا، فليس عالم حينئذ اسما لمجموع ما سوى الله، فلا تكون له أفراد بل أجزاء، فيمتنع جمعه.

و ذهب أبوعبيد: إلى أنه أصناف العقلاء فقط. و ينبغي أن تعلم أنه ملحق بالجمع في إعرابه حتى على القول بجمعيته، لأنه اسم جنس، و ليس بعلم و لا صفة، و قد نبّه على مثل هذا الدماميني.

و **ثانيها:** جموع تكسير تغيّرت فيها بنية المفرد تغييرا لم يعهد في جمع المذكر السالم و هو المعبر عنه بـ **(باب سنين)** [1]، و ضابطه: كل اسم ثلاثي حذفت لامه و عوضت عنها هاء التأنيث و لم يكسر تكسيرا يعرب فيه بالحركات نحو: عِضَة و عِضِين، وعِزَة و عِزِين، و ثُبَة و ثُبِين.

و **ثالثها:** جموع تصحيح لم تستوف الشروط و هي: "أهلون" و "وابلون"، فإنهما ليس بعلمين، و لا صفتين، و كذلك "عالم" على القول بجمعيته. و حسن جمع أهل، لأنه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال: هو أهل لكذا اي: مستحق له، و لا يخرجه عن ذلك كونه ملحقا غير مقيس كما هو بيّن، خلافا لما في النكت، نعم يلحق بالصفة ما كان بمعناها دائما و دلالته عليه بينة كأسماء النسب.

---

(١) و المراد بباب سنين: كل اسم ثلاثي حذفت لامه و عوض عنها تاء التأنيث المربوطة، و لم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات مثل: (عِضة) بمعنى كذب و افتراء، وجمعها (عِضون) بكسر العين فيهما. و أصل المفرد: عِضَوٌ. فهو اسم ثلاثي حذفت لامه، وهي (الواو) وعوض عنها هاء التأنيث. و ليس له جمع تكسير. و مثل ذلك: عزة و عزين، و مائة ومئين. قال تعالى: (عن اليمين وعن الشمال عزين) فـ (عزين) حال منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر، و المعنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول و عن شماله. (دليل السالك)

و رابعها: ما سمي به من هذا الجمع كـ "عِلِّيِّينَ". قال ابن جزي: و هو علم على الكتب الذي تكتب فيه الحسنات، و هو جمع منقول من صفة على وزن فعيل للمبالغة. وقال ابن عباس: هو الجنة إهـ و على التوجيه الأول فهو: علم لديوان يكتب فيه ما في صحف العباد التي تصعد بها الملائكة -و الله أعلم-.

و وجه شذوذ "أرضين" أنه جُمع جمع سنين مع أنه لم يحذف منه حرف أصلي.

و وجه شذوذ العانسين أنه من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء، و فيه رد على الكوفيين، فإنهم لم يشترطوا قبول الصفة لتاء التأنيث مستدلين بقول الشاعر:

مِنّا الذي هوَ ما إنْ طُرَّ شارِبُهُ والعانِسونَ ومِنّا المُرْدُ والشِّيْبُ

و لا حجة لهم فيه لشذوذه.

و اعلم أن مطلق الشذوذ بمعنى القصر على السماع لا خصوصية لأرضين و عانسين به.

و في الحاجبية: «و قد شذ نحو سنين و أولى و عالمين و عليين و أهلين و أرضين» إهـ.

و في "التسهيل" «و ما أعرب مثل إعراب هذا الجمع غير مستوف للشروط فمسموع كـ "نحن الوارثون" و "أولى" و "عليين" و "عالمين" و "أهلين" و "أرضين" و "عشرين" إلى .... "التسعين"، و شاع هذا الاستعمال فيما إذا لم يكسر من المعوض عن لامه هاء التأنيث» إهـ.

و قد رام الشيخ أبواسحاق حمل عبارة الألفية [1] على هذا فقال: قوله: و الأهلون مبتدأ، و ما بعده معطوف عليه، و شذ خبره، أفرد ضميره على معنى ما ذكر، و السنون مبتدا محذوف الخبر أي شاذ.

ثم قال: فإن قيل لم عطف باب سنين على الشاذ فجعله منه، و قد جعله في التسهيل شائعا؟

فالجواب أنه مع شياعه لم يبلغ مبلغ القياس عنده فلم يخرج من باب الشذوذ. إهـ.

قال المكودي في "الكبير" «و تخصيصه الشذوذ بما سوى عشرين و بابه غير بيّن بل عالمون بالنظر إلى عشرين و بابه أبعد من الشذوذ، إذ قيل إنه جمع حقيقي، و الظاهر عطف ما بعد عشرين عليه، و

---

(١) قال ابن مالك : وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا
أُوْلُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ وَالسِّنُونَا

خبر جميعها ألحق، و شذ حال من أرضين، و خصه بالشذوذ لأنه جمع جمع سنين، و لم تحذف منه حرف أصلي» إهـ .

قال الرضي على عبارة الحاجبية «عليون، و هو اسم لديوان أكبر، على ما فسره الله تعالى في قوله: ﴿ كِتَابٌ مَّرْقُومٌ ۞ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [المطففين: ٩، ٢٠] ، فعلى هذا، ليس فيه شذوذ، لأنه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب إلى: علية، و هي الغرفة، و القياس أن يقال في المنسوب إليها: عليِ ككرسيِ المنسوب الى كرسي، و إن كان (عليون) غير علم، بل هو جمع (علية)، و ليس بمنسوب إليها بمعنى الأماكن المرتفعة، على أن معنى قوله تعالى {كتاب مرقوم} مواضع كتاب مرقومٍ فهو شاذ لعدم العقل» إهـ.

و جعله في التوضيح من التسمية بالملحق بالجمع فقال: الرابع: ما سمي به من هذا الجمع و ما ألحق به كعليون. قال شارحه: اي فالثاني "كعليون" فإنه ملحق بهذا الجمع، و مسمى به أعلى الجنة، و هو في الأصل جمع "عِلِّيٍّ" بكسر العين و اللام مع تشديد اللام و الياء، و وزنه فعيل، من العلو. و نقل الغزنوي عن يونس أن واحد عليين: عِلِّي و عِلِّية، و هي الغرفة. إهـ .

و وجه إلحاقه حينئذ أنه في الأصل لما لا يعقل وإذا ثبت الشذوذ في الأصل ثبت فيما تفرع عنه.

و قال الدماميني: على عبارة التسهيل قال المصنف و شارحوا كلامه «هو اسم لأعلى الجنة كأنه في الأصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل و سمي به أعلى الجنة».

قلت: فيلزم على هذا أن لا يكون فيه شذوذ، لأنه يكون علما منقولا عن جمع و لا ينفعهم أن يدعوا أنه جعل من باب المسموع لا المقيس، لكونه لما لا يعقل، بخلاف "زيدون" علما، لأنه لو سمي فرس بزيدون استحق هذا الإعراب، ألا ترى إلى قنسرين و نصيبين، و لا ينفعهم أيضا أن يقولوا: عِليِ في الأصل غير علم و لا صفة، لأن المصنف قد صرح: بأنه إذا سمي بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع، ففيه تلك اللغات. و يؤيده أنا لا نعرف قنسرا و لا نصيبا و لا بيّرا من بيّرون أعلاما و لا صفات، نعم لو قيل: إن عليين غير علم بل هو جمع عليِ وصفت به الأماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم التذكير و العقل» إهـ.

قلت: و كذا إذا قلنا بعلميته و التسمية به على سبيل النقل كما ذكر لا على سبيل الارتجال لما تقدم -و الله أعلم-.

[حركة نونِ المثنَّى و جمعِ المذكرِ السالمِ]

[٥٣] ﴿ وَكَسْرُ نُونِ لِمُثَنَّىَ اُتُّبِعْ وَقَلَّ فَتْحٌ[١] بِخِلافِ ما جُمِعْ[٢] ﴾

إنما غلب الكسر في نون المثنى، و الفتح في نون الجمع لأن المثنى قد وجب فتح ما قبل العلامة فيه رفعا، و استصحب جرا و نصبا، فحصلت خفة بذلك، و الجمع حرك فيه ما قبل العلامة بالحركة المجانسة، و لم تستصحب فيه حركة الأول، لفرط الثقل، فلم يحصل له شيء من الخفة، فحصلوها له بفتح نونه. و فتحُ نون المثنى مع قلته لغة بني أسد حكاها الفراء.

و أفهم إطلاق قوله (و قَلّ فتح) أن ذلك لا يتقيد بالياء. و هذا رأي الفارسي، و السيرافي، و ابن عصفور، و ابن جني، والحجة قول الشاعر:

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلاَّ لَمْحَةٌ وَ تَغِيبُ

و قوله:

أَعْرِفُ مِنْهَا الجيدَ وَ الْعَيْنَانَا وَ مَنْخِرَيْنِ أشبهَا ظَبْيَانَا

و القول بأنه مصنوع باطل فقد قال الدماميني: قال ابن هشام: لا يصح عندي كونه مصنوعا. فإن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل، و قد كان أبوعلي يصلي بنوادره و البيت ثابت فيها فوجب إطراد قول منكره، و القول بأنه جاء على لغة خثعم الذين يلتزمون الألف في المثنى، فلا يجوز ذلك إلا عندهم.

قال الدماميني: هو من العجب فإن في البيت شاهدا مقبولا على ردّ هذا الدعوى و ذلك أن قائله قال "و منخرين" بالياء، فدل على أنه لا يلتزم الألف. إهـ .

و كسر نون الجمع مع قلته لغة أيضا، كما في شرح الكافية، و صرح به العيني، و نقل المرادي عن أبي حيان أنه أجاز كونه لغة، و لكن ذلك مختص بالشعر، و بأن يكون بعد الياء. قال ابن هشام: و لم يحفظ بعد الواو، و بعيد أن يجوز، لإفراطه في الثقل.

---

(١) يقال في المثنى: زيدينِ بكسر النون على الأفصح. و قل فتحه.

(٢) فيقال في الجمع: زيدينَ بفتح النون، و قل كسره.

- قوله (**بخلاف ما جمع**) المخالفة بالنسبة إلى كلّ فيفيد كثرة الفتح و قلة الكسر في الجمع و هو أعم من الملحق به ليندرج فيه "عشرون" و أمثاله. (ابن القره داغي)

[إعراب الجمع بالألف و التاء]

[٥٤] ﴿ بِالْكَسْرِ نَصْبُ جَمْعِ تاءٍ وَ أَلِفْ مَزِيدَتَيْنِ [١] وَ أُولاتُ قَدْ أُلِفْ [٢] ﴾

إنما عَدَلُوا عن قول الأقدمين "جمع المؤنث السالم" إلى قول "الجمع بالألف و تاء مزيدتين" لأن هذا الجمع لا يختص بالمؤنث، و لا بالمذكر، بل يعمهما، كما يشمل ما تسلم فيه بنية الواحد، و ما تتغير.

و جملة ما ينقاس فيه كما في التسهيل خمسة أنواع:

أولها: المختوم بتاء التأنيث مطلقا أي سواء كان علما، أو اسم جنس، و سواء بقيت التاء على أصلها، أو صارت للمبالغة كـ "نسابات" و إن وصف به المذكر نحو: "رجل نسابة"، لما مرّ من أنه يشترط في مفرد جمع المذكر السالم الخلو من التاء، و ما قيل في نسبه ﷺ بعد عدنان: كَذَبَ النَّسَّابُونَ، جمع نساب بغير تاء.

ثانيها: علم المؤنث مطلقا أي سواء ظهرت العلامة فيه كـ "عزة، و سلمى، و خنساء"، أو قدرت كـ "هند".

ثالثها: صفة المذكر الذي لا يعقل كـ:"جِبَالٍ راسِيَاتٍ"، بخلاف صفة المؤنث كـ "حائض"، و المذكر العاقل كعالم.

رابعها: مصغر ما لا يعقل كـ:"دُرَيْهِماتٍ".

---

(١) الباب الرابع من أبواب النيابة ما جمع بألف و تاء مزيدتين. (المطالع السعيدة)

- و تعريفه: ما دلّ على أكثر من اثنين بألف و تاء مزيدتين. نحو: حضرت المتحجبات. فهذا لفظ يدل على أكثر من اثنين. بسبب الزيادة في آخره. (دليل السالك)

- قوله (جمع تاء) من إضافة الكل إلى الجزء، و لم يعبر بالجمع المؤنث السالم ليتناول نحو "حمامات" مما مفرده مذكر، و"بنات" مما هو غير سالم بلا تكلف.و احترز بالمزيدتين عن نحو "أبيات" و"قضاة". **قوله (و أولات)** اسم جمع ذات بمعنى صاحبة. (ابن القره داغي)

(٢) لفظ (أولات) بمعنى صاحبات تعرب بإعراب هذا الجمع. وهي ملحقة به، لأنه لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها وهو صاحبة، قال تعالى: (وإن كنّ أولات حمل فأنفقوا عليهن). (دليل السالك)

خامسها: اسم الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلَى فَعْلانَ، و لا فَعْلاءَ أَفْعَلَ غير منقولين إلى الإسمية حقيقة أو حكما كـ "حبلى" و"صحراء"، بخلاف سكرى و حمراء، فلا يقال: سكريات و لا حمراوات، فإن جعل سكرى و حمراء علمين لمؤنث جاز فيهما ذلك، و مثال المسمى به حكما "بطحاء"، فإنه في الأصل صفة مقابلة لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها بدون موصوف، فأشبهت الأسماء، فجمعت جمعها فقيل: بطحاوات.

و ما سوى هذه الأنواع مقصور على السماع كـ :سَماوتٍ و أَرَضاتِ و سِجِلَّاتٍ و حمَّامات، و قد نظم الشيخ أبواسحاق معنى ما في التسهيل فقال:

وَ قِسْهُ فِي ذي التَّا و نَحوِ ذِكرى وَ دِرْهَم مُصَغَّرٍ وَ صَحْـرا
وَ زَيْنَبُ و وَصْفُ غَيْرِ العَاقِلِ وَ غَيْرُ ذا مُسَلَّمٌ للنَّاقِلِ

و اقتصر المصنف على ذكر حالة النصب، لأنها هي التي وقع الإعراب فيها على سبيل النيابة، و من ثم اعترض ذكر الخلاصة للجر، و وجه ذلك بأنه أشار لتوجيه نيابة الكسرة عن الفتحة، اي لما اتحدت حالة نصب جمع المذكر السالم و جره كما تقدمه حمل عليه فرعه و هو جمع المؤنث فاتحدت فيه الحالتان، و من ثم أكّد بقوله: «معا».

و قول المتن (**بالكسر**) خبر مقدم، و (**نصب**) مبتدأ مؤخر. و قوله (**جمع تاء**) على تقدير مضاف صفة لجمع (اي جمع ذي تاء وألف)، و حذف التنوين ضرورة.

و احترز بقوله: (**مزيدتين**) ممّا إذا كانت إحداهما أصلية كأبيات و أموات بأصالة التاء، و غزاة و قضاة بأصالة الألف، لانقلابها عن أصل فيهما، فهذه جموع تكسير تنصب بالفتحة. و فات الخلاصة التصريح بهذا القيد. و أجاب شارحوها بأنه: أشار له بالباء، إذ هي للسببية، أو الاستعانة، و أصله للدماميني على عبارة التسهيل.

و أشار بقوله: (**و أولات قد ألف**) إلى أن "أولات" ألحق بهذا الجمع في إعرابه فنصب بالكسرة نحو: ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْل ﴾ [الطلاق: ۶] و هو اسم جمع لا واحد له من لفظه، و إنما له واحد من معناه، و هو "ذات" بمعنى صاحبة.

[إعراب الجمع و المثنى إذا سمي بهما]

[٥٥] وَ ما بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذا وَ الَّذي قَبْلُ عَلى ما كانَ قَبْلُ يَحْتَذي [١]

أى: إذا سُمِّي بهذا الجمع[٢] أبقى بعد التسمية به على إعرابه[٣]، إلا أن ذلك ليس بملتزم عند جميع العرب، فإن فيه ثلاث لغات: الثانية: استصحاب الإعراب السابق، و حذف التنوين. الثالثة: إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

و روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعَاتٍ و أهلُها بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِها نَظَرٌ عَالي [٤]

و وجه الأولى ملاحظة الحالة الأصلية. و وجه الثالثة رعاية الحالة الراهنة. و وجه الثانية ملاحظتهما.

و أشار أيضا بقوله: (و الذي قبل) إلى أن المثنى و الجمع المذكر إذا سمي بهما أبقيا أيضا على الأصل[٥]، و قد سبق التنبيه على حكم الجمع. و ضمن قوله: (يحتذي) معناه يجيء فعدّاه بـ:على.

---

(١) قوله (به سمي) اي: سمي به مذكر، أو مؤنث. قوله: (من ذا) اي من ذا الجمع كـ"أذرعات"، أو من الذي ذكر قبل و هو المثنى و المجموع كـ"ظبيان" و"قِنّسرينُ" فهو باق على الاعراب السابق. (ابن القره داغي)

(٢) أى: المجموع بالألف و التاء.

(٣) مثل: أذرعات، فهي جمع أذرعة. و هي جمع ذراع، وهي الآن علم على بلد في أطراف الشام. فتعرب بإعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين. ومثل ذلك لفظ: عرفات. قال تعالى: {فإذا أفضتم من عرفاتٍ فاذكروا الله}. (دليل السالک)

(٤) رُوِيَتْ (أذرعات) في هذا البيت بثلاث لغات ، هي : أ- كسر التاء منونة "من أذرعاتٍ". ب- كسر التاء بلا تنوين "من أذرعاتِ". ج- فتح التاء "من أذرعاتَ". (شرح ألفية)

(٥) التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديمًا وحديثًا، فإذا سُمِّي به يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم، مع أنه علم على واحد، فيبقى حاله بعد التسمية به كحاله قبلها تقول في رجل اسمه سعدون: جاء سعدونَ. وأكرمت سَعْدِينَ، وأصغيت إلى سعدِينَ. (النحو الوافي)

[إعراب ما لا ينصرف]

[٥٦] ﴿ بِالْفَتْحِ جَرُّ الْإِسْمِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَتْلُ أَلْ أَوْ أَمْ صُرِفْ[1] ﴾

تنوب الفتحة عن الكسرة فيما لا ينصرف، و هو: ما فيه علتان من علل تسع، إحداهما من جهة اللفظ، و الأخرى من جهة المعنى على وجه خاص، أو واحدة تقوم مقامهما نحو ﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦] فيما[2] فيه علتان، و نحو: ﴿ مِن مَّحارِيبَ و تَمَاثِيلَ ﴾ [سبأ: ١٣] مما فيه واحدة تقوم مقامهما.

و بيان الأمر: أن الفعل فيه علتان فرعيتان عن الاسم: أحدهما: من جهة اللفظ، و هي: اشتقاقه منه. و الأخرى: من جهة المعنى، و هي: احتياجه إليه في الإسناد، فما شابهه من الأسماء في وجود نوع الفرعيتين لأنواعهما استحق أن يمنع ممّا يمنع منه الفعل من التنوين و الخفض، لكن لا سبيل لمنع الثاني، لأن عوامله تدخل على الإسم المشتمل على الفرعيتين فتنكبوا صورته، و أبدلوها بصورة النصب.

فإن قيل: مقتضى ما ذكر منع إضافة غير المنصرف و دخول أل عليه كالفعل.

قلت: هو و إن شابه الفعل فيما ذكر فقد باينه بدلالته على الذات، و الذات قد تكون معلومة مقصودا تعيينها، فيدل عليها باللفظ المعرف بإحدى طرق التعريف التي من جملتها أل و الإضافة.

و العلل التسع يأتي تعينها قريبا في النظم.

و خرج بالقيد الأول العلتان اللفظيتان فلا يعلل منع صرف" أذربيجان" اسم بلدة بالعجمة، و زيادة الألف و النون، أو بها و التركيب، أو بالتركيب و الزيادة، بل بالعلمية مع واحدة مما سبق. و أما العلتان المعنويتان فلا تجتمعان، إذ ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية و الوصف و هما متنافيان، و قولهم: إن التأنيث في نحو "زينب" معنوي معناه: أن علامته ليست ملفوظة، فلا ينافي أن التأنيث أبدا راجع إلى اللفظ، لأن علامته إما ملفوظة أو مقدرة في اللفظ.

---

(١) الباب الخامس من أبواب النيابة باب ما لا ينصرف فإنه يجر بالفتحة نحو { و اوحَينا إلى إبراهيمَ}. (المطالع السعيدة)
- قوله: (جر الاسم) مصدر، أو ماض، أو أمر، فالاسم مجرور، أو مرفوع، أو منصوب. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (أ) «مما في علتان».

قال الرضي: « الأولى، عندي، أن لا تنافي بين الوصفية و العلمية، و أما قول المصنف: إن العلمية تفيد الخصوص، و الوصفية تفيد الإطلاق فتنافيا، فنقول: الإطلاق يجامع العموم و الخصوص تقول هذا العالم، و كل عالم، والأول خاص و الثاني عام و كلاهما وصفان.

و إن أراد بالإطلاق العموم، قلنا: لا نسلم أن ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم، بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول و صاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب، فإذا ثبت ذلك في اسم في أصل الوضع لم يضر في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص و تبعيته له كـ أسود و أرقم فنقول يمكن أن يعتبر في حاتم معنى الحتم، فيدل على معنى و صاحبه، و عرض له مانع من الجري و هو العلمية، كالغلبة في أرقم فالعلمية هنا كالغلبة هناك، لا فرق بينهما، إلا أن الكلمة بالعلمية تصير أخص منها بالغلبة وحدها لأن العلمية تخصص بذات واحدة و الغلبة بنوع واحد وإن الغلبة في الأوصاف لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في أرقم، و الأكثر في العلمية عدم مراعاته، و الدليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية قولهم: إنما سُمِّيتَ هانِئاً لِتَهْنَأ، و قول حسان:

و شَقَّ لَهُ مِن اِسمِهِ كَي يُجِلَّهُ   فَذو العَرشِ مَحمودٌ و هذا مُحَمَّدٌ

و أيضا فإن اللقب، من الأعلام، و هو مشعربالمدح و الذم، ففيه معنى الوصف. ويؤكد هذا قولهم: إن أل في نحو الحسن و العباس للمح الوصف فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية فكيف تلمح؟

فان قلت: فإذا لم يكن بينهما تاف، فلم لم يمتنع صرف نحو محمد من العلم الملموح فيه معنى الوصف؟ **قلت:** كذا كان يجب، إلا أنه لما كان المقصود من وضع العلم تخصيص المسمّى به سواء لمح فيه معنى أو لا و كان التلميح خفيا و يوماً إليه إيماء مختلسا في بعض الأعلام لم يعتد بذلك الوصف لكونه كالمنسوخ مع لمحه» إهـ .

قلت: الوصف كما قالوا: ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فتجب له الجنسية، و العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته، فتجب له الجزئية، فكيف لا يتنافيان مع ذلك، و جريانه على الخاص نحو هذا العالم لا ينافي جنسيته، و لهذا صح جريانه على غيره، و من هنا امتنع مجيء الاستعارة في الأعلام لأنها تقتضي الجنسية، و إدخال المشبه في جنس المشبه به، و العلمية تنافيهما، و لما استثنى في

التلخيص من هذا النوع العلم المضمّن نوع وصفية كحاتم قيل عليه: إنما يحتاج إلى هذا الاستثناء بحسب الظاهر، و هو في الحقيقة منقطع غير محتاج إليه، لأن ذلك إنما يكون بعد تنكير العلم، فالاستعارة لم تلاق العلمية، و لذلك قيل: إنها تبعية و إن اللفظ يتحمل الضمير، و إشعار اللقب بالمدح و الذم إنما هو بحسب مفهومه الأصلي كما قال السيد في حواشي العضد و صرح به اللقاني أيضا و نسبه لأهل الفن فقصده مع العلمية إنما هو بالتبع نظرا للوضع الأصلي.

و في حواشي النكت: إن ضابط اللقب صادق على نحو محمد، و لا مانع منه، و لا يلزم من اعتبار الاشعار بحسب الاصل أن يكون كل علم لقبا، لأن المراد الاشعار بوجه قريب متبادر، و معنى كون أل للمح الوصف أنها مشار بها إلى أن اللفظ في الأصل كان كذلك، و خرج بالثاني نحو قائمة فإن فيه الوصفية و التأنيث و لا يمتنع صرفه، لأن شرط منع التأنيث أن يكون مع العلمية للزومه حينئذ لا مع الوصفية لوجوده تارة و فقده أخرى، فنزل منزلة المعدوم لذلك كما يقال: قد تحققت العلتان فيما سمي به من الجمع بالألف و التاء و مع ذلك صرف و جر بالكسرة في اللغة الفصحى فيه لأنا نقول: الذين أعربوه بما ذكر لم يراعوا العلمية لعروضها، و لاحظوا الجمعية لأصالتها فلم توجد عندهم إلا علة واحدة كما تقدم في توجيه اللغات، و يقرب منه هند في لغة من صرفه لأن خفة اللفظ قاومت عنده إحدى العلتين فلم تبق في التحقيق إلا واحدة.

وإذا علمت هذا فلا دليل في ثبوت التنوين في هذه اللغة على أن تنوين الجمع المذكور لغير التمكين فقول "المرادي" و "التصريح" و ليس للتمكين لثبوته بعد التسمية نحو: عرفات فيه أنه لا يلزم من ثبوت التسمية اعتبارها، و الغالب عندهم عدم الاعتداد بالعارض، و قد ذهب الربعي و الزمخشري إلى: أن تنوين الجمع المذكور للصرف، و اختاره الرضي لكن قال الزمخشري: إنما لم يسقط في عرفات لأن التأنيث فيها ضعيف لأن التاء التي فيها كانت لمحض التأنيث فسقطت و التاء فيها علامة لجمع المؤنث.

قال الرضي: «و فيما قاله نظر، لأن "عرفات " مؤنث و إنما قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا متمحضة للتأنيث و لا مشتركة، لأن الضمير لا يعود إليها إلا مؤنثا تقول: هذه عرفات مباركا فيها، و لا يجوز: مباركا فيه، إلا بتأويل بعيد كما في قوله: (ولا أرض أبقل إبقالها) فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث " مصر " الذي هو بتأويل البقعة. و الاولى عندي، أن يقال إن التنوين للصرف و التمكين، و إنما لم يسقط في نحو: من عرفات، لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، و تبع الجر و النصب، و هو خلاف ما عليه

الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فتنوين عرفات كتنوين غير المنصرف للضرورة، لم يحذف لمانع» إهـ .

قلت: و فيما قاله في تعليلِ السقوطِ نظرٌ، إذ تبعية الكسر للتنوين في السقوط لا تتعين بدليل لغة من يسقط التنوين و يبقى إعراب الجمع، و من ذلك مع أنه قد عهد في غير المنصرف سقوط الكسر و التنوين معا مراعاة الحالة الأصلية، فالصواب في التوجيه ما ذكرناه أولا.

و الأولى أن يقال: إن التنوينَ في الجمع للمقابلة في إفادة تمام الإسم و للصرف معا، فإنهما معنيان معقولان فيه، فلا تخص دلالته بأحدهما، فإذا سمي به تمحض [1] للتمكين، لأن الذين ينونون و إن كانوا يراعون الحالة الأصلية لا يقولون ببقاء معنى الجمع الذي ينبى عليه كون التنوين لمقابلة نون جمع المذكر، و نظيره ما قال الرضي في رجل: إن تنوينه للتمكين و التنكير، خلافا لابن الحاجب في جعله للتمكين فقط، فإذا سمي به تمحض للتمكين، قال: و ربما حرف يفيد فائدتين ([2]) كالألف و الواو في مسلمان و مسلمون، و حينئذ لا يحتاج إلى استثناء ابن هشام الجمع المذكور مما يفهم من قول الخلاصة: «الصرف تنوين» الخ، و هو أن المنصرف ما فيه التنوين المذكور فتأمل.

ثم إذا أضيف الاسم الذي لا ينصرف، أو دخلت عليه أل ضعفت مشابهته للفعل، فيرد إلى الأصل من الجر بالكسرة [3]نحو: ﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيم ﴾ [4] [التين: ٤] ﴿ وَ أَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ [البقرة ١٨٧].

---

(١) في نسخة (أ) «تشخص».

(٢) لعل المراد بالفائدتين المدلولتين للألف و الواو الرفع مع التثنية أو الجمع كذا ظهر و الله اعلم.

(٣) أشار إلى هذا بقوله (فَإِنْ يُضَفْ أَوْ يَتْلُ أَلْ أَوْ أَمْ صُرِفْ) .

- قوله: (فإن يضف) اي لفظا أو تقديرا، فدخل فيه قوله: ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّل . ثم كلامه صريح في إنصرافه حينئذ، وهو الراجح، لأنهما لاختصاصهما بالاسم يضعفان المشابهة بالفعل، لكن كلام ابن مالك في ألفيته ظاهر في بقائه غير منصرف. (ابن القره داغي)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "أحسن" مجرورا بالباء، وعلامة جره الكسرة؛ لأنه أضيف إلى تقويم، ومتى أضيف الممنوع من الصرف صرف. (مصباح السالك)

و فهم من النظم أن جره بالفتحة مشروط بانتفاء الاضافة، و دخول أل معا، فلا يرد عليه ما أورد على قول الخلاصة: «ما لم يضف أو يك بعد أل» من أن أو لأحد الشيئين.

فإن قلت: و كذا العطف في النظم هنا فإنه بأو؟ **قلت:** الجر بالفتحة مشروط بانتفاء الإضافة و أل، و ضده و هو الجر بالكسر مشروط بثبوت أحدهما، و ابن مالك سلك الأول، فالمشروط عنده الجر بالفتحة، و قد علمت أنه يشترط له الانتفاءان، فليس المقام حينئذ لأحد الشيئين حتى يعطف بأو، و المصنف سلك الثاني، فالشروط عنده الصرف، و هو مع الإضافة و أل الجر بالكسر، و قد علمت أنه شرطه ثبوت أحد الأمرين، فالمقام حينئذ لأو. و قد أجيب عن الناظم بما ذكر ابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿لَا جنَاح عَلَيْكُم إِن طلّقْتُم النِّسَاء مَا لم تمَسُّوهُنَّ أَو تفرضوا لَهُنَّ فَرِيضَة﴾ [٢٣٦: البقرة] من أن نفي الجناح مشروط بانتفاء المسيس و الفرض معا، و إلا لزم المهر كاملا في الأول و نصفه في الثاني من أن أو في حيز النفي يشمل الحكم ما قبلها و ما بعدها.

و أشار بقوله (أو أم) إلى ما في التسهيل من أن بدل أل بمنزلتها في جر ما لا ينصرف معه بالكسر و هو "أم" في لغة حمير و طيء، و بعضهم يقول و بعض طيء كقول الشاعر:

أَإِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا   تبيتُ بِلَيْلِ امْ أَرْمَدِ اعتادَ أو لقَا

الأولى شبه الجنون. و هذا من زيادته على الخلاصة.

و اعلم: أنه اختلف فيما لا ينصرف إذا أضيف، أو اقترن بأل هل هو منصرف أم لا؟ و التحقيق أنه إن زالت إحدى علتيه مع الإضافة أو أل فمنصرف نحو: بأَحْمَدِكُمْ، لذهاب العلمية، و إلا فغير منصرف، نحو: بأَحْسَنِكُمْ. قاله ابن قاسم.

قلت: انظر ما معنى هذا الخلاف، فإن التنوين لا يتصور مع أل و الإضافة، و الجر بالكسر معهما متفق عليه، و الظاهر أن معناه: هل رجعت إليه أمكنيته في باب الإسمية أم لا؟ و إذا كان ذلك معناه ظهر لك أرجحية القول بإنصرافه مطلقا، و هو ما سلكه المصنف، لأن مشابهة ما لا ينصرف للفعل ضعيفة من

أصلها فأَقَلّ شيء يعارضها، و إذا كان موجب البناء الخروج عن مطلق التمكن تعارضه خاصية الاسم، و يصير موصوفه متمكنا أمكن فكيف موجب [١] عدم الصرف الاضعف.

و قد قال الرضي: مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة أضرب: أحدها، و هو أقواها: أن يصير معنى الاسم معنى الفعل كأسماء الأفعال، فيبنى الاسم نظرا إلى أصل الفعل. و ثانيها، و هو أوسطها، أن يوافقه في تركيب الحروف الأصلية و تنبيء عن المعنى كالوصف فيعطي عمله لما فيه من معناه و لا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه على الإسم في الإعراب. و ثالثها: و هو أضعفها أن لا يشابهه لفظا، و لا يتضمن معناه، و لكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعا لأصل، كما أن الأفعال فرع الأسماء إفادة [٢] و اشتقاقا، و لخفاء المشابهة بالفرعية أحتيج إلى تعددها.

* * *

(١) في نسخة (ب) «بموجب».

(٢) في نسخة (أ) « إضافة».

﴿ غَيرُ المُنْصَرِفِ ﴾

[٥٧] ﴿ وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ بِإِطْلاقِ أَلِفْ[١] أُنْثى وَوَزْنِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ، عُرِفْ ﴾

[٥٨] ﴿ وَهِيَ مَفاعِلَ مَفاعِيلُ وَ ما أَشْبَهَهُ وَ لَوْ يَصِيرُ عَلَما ﴾

موانع الصرف تسعة جَمَعها ابن النحاس في قوله:

اجمعْ و زِنْ عادلاً أنّثْ بمعرفَةٍ ركّبْ و زِدْ عُجْمةً فالوَصْفُ قد كَمُلا

و هي ضربان: أحدهما: ما يستقل بالمنع، و يقوم مقام علتين. و الثاني: ما ليس كذلك، فالأول: شيئان: ١- ألف التأنيث. ٢- صيغة منتهى الجموع، و إليهما أشار بالبيتين.

[المنتهى بألف التأنيث]

[و يمنع الصرف باطلاق ألف أنثى]: و معنى الإطلاق أنه لا فرق في الألف بين المقصورة و الممدودة. و لا فرق في المختوم بها بين أن يكون معرفة كـ"رضوى" علم على جبل، و"زكرياء"، أو نكرة كـ"ذكرى" و"صحراء". و لا فرق أيضا بين أن يكون مفردا كما تقدم أو جمعا كـ"جرصى" و"أصدقاء". و لا فرق أيضا بين أن يكون جامدا كما سبق أو صفة كـ"حبلى" و"حمراء"، فالإطلاق في الألف و في المشتمل عليها.

و إنما استقلت بالمنع، لأنها مستلزمة لفرعيتين:

أ- فإن الأصل في الأسماء التذكير، و التأنيث فرعه.

ب- و الأصل في المؤنث أن لا تكون العلامة لازمة له، و التأنيث بالألف لازم.

و إنما قالوا: امتنع صرفه لعلة واحدة، لأن الثانية في ضمن الأولى غير مستقلة، فليس في الظاهر إلا شيء واحد.

---

(١) قوله: (ألفٌ) فاعل (يَمْنَعُ) أي: يمنعه الألف مطلقا بلا احتياج إلى سبب آخر، لقيامه مقام سببين، لدلالتها على التأنيث، و لزومها بحسب أصل الوضع، سواء كانت مقصورة، أو لا، في معرفة، أو نكرة، مفرد، أوجمع، أو مضاف إليه، للاطلاق. (ابن القره داغي)

[وزن منتهى الجمع]

[وَ وَزْنِ مُنْتَهَى الْجَمْعِ [1] عُرِفْ وَ هِيَ مَفاعِلَ مَفاعِيلُ وَ ما أَشْبَهَهُ وَ لَوْ يَصِيرُ عَلَما[2]]: و معنى منتهى الجموع: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد بخلاف غيره، فرجال نظيره رداء، و رسل نظيره عنق، و حمر نظيره قفل، و صبية نظيره فرية، و هكذا سائر الجموع لها نظير من المفردات إلا أفعل نحو "أكلب"، و "أفعال" نحو أجمال.

و لا يعترض بهما لأنهما جمعا قلة و حكم جمع القلة حكم الآحاد، بدليل تصغيره على لفظه على أنّ سيبويه قال فيما نقل عنه: إن أفعالا مفرد، و لذا قال تعالى: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل : ٦٦]، و الضمير للأنعام، و جاز وصف المفرد به نحو: "بُرْمةٌ أعشارٌ"، و "ثوبٌ أسمالٌ"، و "نطفةٌ أمشاجٌ".

و لا يعترض بمجيء أفعل في المفرد نحو "أشد"، لأنه جمع شدة على غير قياس، أو جمع لا واحد له بدليل قوله: (بلغتها و اجتمعت أشدى) فأنث الفعل، و هذا الجمع لا نظير له أصلا مع أنه جمع كثرة.

و لا يعترض عليه بنحو ثمان و رباع، اي الذي ألقى رباعيته، و رجل شناج اي: طويل ، و حمار حزاب اي: غليظ قصير، لأنها شاذة، و لا بنحو عذافر بالذال المعجمة، لأنه مضموم الأول.

---

(١) قوله: **(و وزن)** عطف على **(الألف)**، و معنى الاطلاق بالنسبة إليه عدم الحاجة إلى علة أخرى، لأن جمعيته سبب، و خروجه عن صيغ الآحاد بمنزلة سبب آخر. و كتب أيضا: و هو الذي لا نظير له في الآحاد كمفاعل، و لا يشترط أن يكون في أوله ميم زائدة. (ابن القره داغي)

(٢) **(و وزن منتهى الجمع)** اي: و يمنع الصرف من الاسم بوزن منتهى الجمع، و المراد به ما يلي:

أ- الجمع الذي على وزن مفاعل و مفاعيل كمساجد و مصابيح هذا معنى: **(عرف و هو مفاعل مفاعيل)**.

ب-الجمع الذى شابه بمفاعل و مفاعيل فى الشكل، أى: ليس أوله ميما لكن بعد ألف تَكسِيره حرفان، أو ثلاثة أحرف بينها ساكن كـ: دراهم و دنانير، هذا معنى قوله: **(و ما أشبهه)**. فيشمل بقية أوزان صيغ الجموع و هي سبعة: فعالل و فعاليل و أفاعل و أفاعيل و فواعل.

ت-الجمع الذى سمي به، هذا معنى قوله **(و لو يصير علما)** جاء في شرح ألفية: و مثال ذلك : أن تُسمّي رجلا (مساجد) فتمنعه من الصرف ؛ فتقول : جاء مساجدُ، وذهبت إلى مساجدَ، ونحو: شَرَاحِيل. إهـ (م)

و لا [يعترض] بنحو يمان و شآم، لأن الألف فيهما عوض من إحدي ياءي النسب، فهذا الوزن عارض حصل بسبب النسب، فلا يعتد به، و أما قولهم: يماني و شآمي بتشديد الياء فقليل كما قال سيبويه، و كذلك تهام نسبة إلى التهم بمعنى تهامة قال:

أرّقني الليلةَ بَرْقٌ بالتَهم يا لكَ برقًا من يَشْقه لا ينم

و لا حاجة إلى ما في التصريح: من إدعاء كون الألف عوضا من إحدى ياءي النسب فيه تقديرا قال: لأنها موجودة في تهامة قبل النسب، و من هذا تعلم أنه لا يعترض بنحو "ظفاري" و"بواري" نسبة إلى ظفار و وبار قبيلتين، و"حواري" بمعنى الناصر لأن الياءين عارضتان للنسب. و إنما لم تعد الياء عارضة في نحوِ "قماري، و كراسي، و عواري، و بخاتي، و دباسي"، و نحوها، لأنها ثبتت في آحادها، و صيغة هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد.

و لا يعترض أيضا بنحو "براكاي" [1] و هو الثبات في الحرب، لأن ما بعد الألف مفتوح.

و لا بنحو "عبال" جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقي علي عبالته اي ثقله لأن ما بعدها ساكن،

و لا بنحو "التزامي" و"التداعي" لأن ما بعدها مضموم في الأصل لكنه كسر للياء،

و لا بنحو "طواعية" و"كراهية" لأن ما بعد المكسور ساكن فلم يأت على الوزن المذكور.

فضابط المسألة حينئذ أن يكون الأول مفتوحا و الثالث ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملفوظ به أو مقدّر على أول حرفين بعد الألف، أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي بـه و بمـا بعـده الانفصال، و مثال الكسر المقدّر: "دواب" و"شواب"، و لا فرق في الحرف الأول من الكلمة بين أن يكون ميما كمساجد و مصابيح، أو غيرها كدراهم و دنانير [2].

و إنما استقلت هذه العلة بالمنع لأنها أيضا قائمة مقام علتين: فإن الأصل في الأسماء: الإفراد و الجمع فرع، و الأصل في المجموع أن يكون لها نظير في الآحاد، و ما لا نظير له فرع. و قال بعضهم: إنما قوي و قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير أي يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن

---

(١) في الصبان «براكاء».

(٢) لأن المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن. (توضيح المقاصد)

فيرتدع [١]، و لهذا يسمي بالجمع الاقصى نحو: كلب، و أكلب، و أكالب، و نعم و أنعام و أناعيم ، و أما قوله عليه الصلاة والسلام: «إنَّكن صَواحِباتُ يوسفَ» [٢] مجمع سلامة، و نحن إنما قلنا: نهاية جمع التكسير.

و قيل: لمّا لم يكن له في الآحاد نظير أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمع و شبه العجمة، و على هذا ففيه سببان، لا سبب كالسببين.

[حكمُ الْعلمِ إذا سُمّيَ على وزن الجمع المتناهي] :

و أشار بقوله (**و لو يصير علما**) [٣] إلى أن هذا الجمع إذا سمي به يبقى على امتناع صرفه[٤]؛ و اختلف في وجهه:

فقيل: بقاء الصيغة، و هو رأي سيبويه.

و قيل: قيام العلمية مقام الجمعية و هو رأي المبرد، فلو طرأ تنكيره لم يصرف على الأول لتحقق الصيغة، و يصرف على الثاني لذهاب ما يقوم مقام الجمعية.

و الصحيح الأول، لمنعهم صرف سراويل مع أنه مفرد على الصحيح و غير علم.

و بالضابط المتقدم يفسر الشبه في قول المصنف (و ما أشبهه)، و يحتمل أن يكون إشارة لسراويل، فإنه شبيه بالجمع المذكور، قال في الخلاصة:

و"لسراويل" بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

---

(١) معنى الجمع المتناهي هو نهاية الجمع فلا جمع بعده ، فقولك : مساجد ، و مصابيح ... إلخ ، ليس لها جمع بعد هذا الجمع فهو مُنْتَهى الْجُمُوع ، بخلاف قولك : أَسْوِرَة جمع سِوَار،فأسورة ليست منتهى الجمع ؛ لأنها تُجْمَعُ بَعْدُ ؛ فتقول : أَسَاوِر ، و هذا منتهى الجمع. (شرح ألفية)

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٢).

(٣) نحو "حضاجر" علما للضبع لأنه منقول عن حضاجر جمع حضجر كجعفر بمعنى عظيم البطن. (ابن القره داغي)

(٤) إذا سُمّي إنسان على وزن الجمع المتناهي ، أو ما أُلحق به مُنع من الصرف ؛ للعلمية و شبه العُجْمَة ، أما العلميّه فلأنه عَلَمٌ ، وأما شبه العجمة فلأن هذا الوزن (مفاعل ، أو مفاعيل) ليس في الآحاد العربية (أي : لا توجد كلمة مفردة في العربية على أحد هذين الوزنين) . و مثال ذلك : أن تُسمّي رجلا (مساجد) فتمنعه من الصرف ؛ فتقول : جاء مساجدُ ، وذهبت إلى مساجدَ ، ونحو : شَرَاحِيل. (شرح ألفية)

و حمله على هذا أفيد. و وجه مشابهة سراويل له أنه على مثاله و هيئته، فمنع من الصرف لوجود الصيغة، مع أنه مفرد. و لا يعترض به على الضابط المذكور لأنه عجمي على أنه قد قيل: إنه جمع سروالة، ثم نقل، و سمي به جنس الآلة المعروفة. و قد ذكر الأخفش: أنه سمع من كلام العرب سروالة لكن يرده أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس.

[العدل و الوصفية]

[٥٩] ﴿ وَ عَدْلُهُ[١] وَ لَوْ مُسَمَّىً[٢] مُعْتَبَرْ فِي الْوَصْفِ نَحْوُ أُخَرَ عَنِ الْأُخَرْ[٣] ﴾

هذا شروع منه في القسم الثاني و هو: العلل التي لا تستقل بالمنع، فالأولى منها: العدل، و حقيقته: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقا أو تقديرا لغير القلب لا للتخفيف و لا للإلحاق و لا لمعنى، فخرج عنه التضمين، لأنه استعمال اللفظ في معناه الأصلي مزيدا عليه معنى آخر.

و لا يعترض عليه بـ "أخر" على القول بأنه معدول عن الاخر، و لا بـ "سحر" و "أمس" المعدولين عن السحر و الأمس، بأن يقال: إن أل ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم توضع عليها، لأنها و إن لم توضع عليها فكأنها من صيغتها و بنيتها، لشدة امتزاجها بها.

و المعنى بالعدل المحقّق: ما تحقق بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه، أيضا، منصرفا لكان هناك طريق إلى معرفة عدله، بخلاف العدل المقدر، فانه الذي يصار إليه

---

(١) قوله (و عدله) العدل إخراج الكلمة عن الصيغة الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد، فخرج "أيس" و"فخذ" بسكون الخاء، و"كوثر" بزيادة الواو إلحاقا بجعفر، و رجيل، و هو تحقيقي إن دل عليه دليل غير منع الصرف، و إلا فتقديري. (ابن القره داغي)

(٢) فإن سمي بـ "أخر" أبقى على منع صرفه، لأن العلمية خلفت الوصفية. و هو معنى قوله (و لو مسمى). (المهمات المفيدة)

- قوله (و لو مسمى) أي: العدل معتبر في علم حقيقي، أو حكمي، فلا ينافه قوله: (كفعل مؤكدا)، و جَعْلُ الكاف للتنظير يأباه قوله: أو أصله. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (عن الأخر) اللام من المحكي لا الحكاية ، وإلا لزم كون الشيء معدولا عن نفسه، وجعل المعرف باللام معدولا عنه ، لأن أخر جمع أخرى مؤنث آخر، فقياسه الاستعمال بأل، أو الإضافة، أو مِنْ، فيظهر أنه يمكن كونه معدولا عن (أُخَرَ مِنْ). (ابن القره داغي)

لضرورة وجد ان الاسم غير منصرف مع تعذر سبب آخر غير العدل، فان " عمر " مثلا لو وجدناه منصرفا، لم نحكم قط بعدله عن عامر، بل كان كأدَد. بخلاف ثلاث و مثلث فقد قام الدليل على أنهما معدولان عن " ثلاثة ثلاثة " و ذلك أنّا وجدنا "ثلاث" و "ثلاثة ثلاثة" بمعنى واحد.

و خرج بقولنا "لغير القلب" ناء في نئا، و أيس في يئس. و خرج بقولنا "لا للتخفيف" نحو مقام، و مقول، و فخذ، و عنق، و بقولنا "و لا للإلحاق" نحو كوثر، و بقولنا "و لا لمعنى" نحو: رجيل و رجال.

ثم العدل يمنع مع الوصفية و مع العلمية [1]، فمع الوصفية في مسألتين:

أحدهما: "أخَر" جمع "أخْرَى" أنثى "آخَر" بمعنى مغاير، فإن فيه الوصفية و العدل:

أما الوصفية فلما فيه من معنى المغايرة تقول: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ وَ نِسْوَةٍ آخَرانِ مُغايراتٍ لَها [2]، و قال المصنف في الشرح: «أما كَونه صفة فلأنه من بَاب أفعل التَّفْضِيل تَقول مَرَرْت بزيد وَ رجل آخر أي إِنَّه أَحَق بِالتَّأْخِيرِ من زيد فِي الذّكر لِأَن الأول قد اعتني بِهِ فِي التَّقديم فِي الذّكر » إهـ قلت: و فيما قاله نظر من وجهين:

أحدهما: إنّ جعله من باب أفعل التفضيل مشكل، لأنه لا يدل على المشاركة و الزيادة في المغايرة، و قد قال ابن هشام في الحواشي: «الصواب أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث: إحداها: الوصف، و الثانية: الزيادة، و الثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين، مغايِر و مغايَر. كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين: مفضل و مفضل عليه» إهـ.

ثانيهما: أن تفسيره الآخر بقوله: أحق بالتأخير تفسير له بغير معناه فإن ما ذكره معنى آخِر بالكسر، و عنه تحرزنا أولا بقولنا: بمعنى مغاير، فإن انثاه أخرى بمعنى آخرة تجمع على أُخر مصروفا، لأنه غير معدول، و لأن مذكرها ليس شبيها باسم التفضيل، و كأنه غره أول كلام الرضي و نصه:

« و أما " أخر " فانه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر، و هو أفعل التفضيل بشهادة تصاريفه، نحو: آخر، و آخران، و آخرون و أواخر، و أخرى، و أخريان و أخريات و أخر، فإنه مثل: الافضل، و الافضلان، و الافضلون، و الافاضل، و الفضلي، و الفضليان، و الفضليات و الفضل، فمعنى " آخر " في

---

(١) ذكر العدلَ مع الوصفية في بيت ٥٩ - ٦٠، و مع العلمية في بيت ٦١ - ٦٢.

(٢) هذا معنى قوله (في الوصف).

الاصل: أشد تأخرا، فكان، في الاصل، معنى جاءني زيد ورجل آخر، أشد تأخرا من رجل [١] في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى " غير " فمعنى: رجل آخر: رجل غير زيد، فلما خرج هو و سائر تصاريفه عن معنى التفضيل، استعملت من دون لوازم أفعل التفضيل أعني " من " والاضافة، واللام.» إهـ . فصرح في آخر كلامه بانتقاله عن المعنى الأصلي كما ترى.

و أمّا العدل فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف و اللام لأنه محكوم له بحكم اسم التفضيل فحقه ألّا يجمع إلا مقرونا بأل كالصغر و الكبر، و هذا مختار المصنف، و هو معنى قوله: **(نحو أخر عن الأخر)**. و ردّه أبوعلي: بأنه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كأمس و سحر المعدولين عن ذي الالف و اللام، و كان لا يقع صفة للنكرات، كما في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١٨٥ البقرة].

قال الرضي : «و أجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظا و معنى، أي عدل عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول و المعدول عنه تعريفا و تنكيرا: و لو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء "سحر " كما ذهب إليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف، فمنع صرف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام، بل لكونه علما» إهـ .

قلت: العدل كما تقدم: تغيير الصيغة مع بقاء معناها الأصلي، فكيف يصح تخالف المعدول و المعدول عنه تعريفا و تنكيراً، و قد قال في التصريح فسحر عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه، و قوله: لو أريد معنى اللام لبني فيه أنه نفسه صرّح في الظروف بأن معنى اللام فيه و إن كان مرادا فهو خفي غير ظاهر، و من ثم لم يؤثر في أخواته نحو صباح، و مساء، و ضحى إذا أريد بها أوقات معينة. و لذا [٢] قال فيما نقلنا عنه في مبحث البناء: و أما سحر فأمره مشكل، سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه، لأنه مخالف لأخواته فهو شاذ، و إنكار عدله لا يصح، و سيأتي عند التصريح بما يناقضه.

و ذهب ابن جني: «إلى أن قياس " أخر " المجرد عن اللام و الإضافة أن يستعمل بمن، و يفرد لفظه في جميع الأحوال، فأخر، في قولك مررت بنسوة أخر، معدول عن: آخر من» إهـ.

---

(١) في النسختين : «من رجل». و في الرضي: «أشد تأخرا من زيد».

(٢) في نسخة (ب) «و كذا».

و قال ابن هشام في الحواشي بعد كلامه المتقدم: فلما أشبهه اسم التفضيل من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه. و على هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع "أل" و الإضافة إلى معرفة، فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقته بمقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة أخر كان معدولا عن آخَر بالفتح و المد، و لا تقول عن الآخر، لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتًا، و لا عن "آخر من" لما بيّنا من انتفاء حقيقة التفضيل في هذه الكلمة. و كثير غلط في المسألة»إهـ. و هذا هو الذي ارتضاه ابن قاسم، و جعله التحقيق في شرح الخلاصة.

و يلزم عليه و على الذي قبله أن يكون: آخران، و آخرون، و أواخر، و أخرى و أخريان، معدولات أيضا عن لفظ آخر إلا أن أخرى و أواخر غنيان عن اعتبار العدل بألف التأنيث و الجمعية، و المثنى و المجموع بالواو و النون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف كأحمران و أجمعون .

و أما أخريات فاستعمالها باللام و الاضافة كما هو الأصل.

و استبعد الرضي العدل في هذه التصاريف عن لفظ الواحد المذكر و قال: الاولى أن لا يدعى كون أخر و تصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين، بل نقول هي معدولة عمّا كان حقها و لازمها في الأصل، أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقا اي من أو الإضافة أو اللام. و إنما عدل عنه لتعريه عن معنى أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها لأنه صار بمعنى " غير " كما سبق، فعلى هذا نقول في تفسير العدل إخراج اللفظ عما الأصل أن يكون معه في الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى، فدخل فيه نحو سحر و أمس، و نحو: ضحى، و عتمة، و مساء، و بكر، معينات، لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام و الاضافة. و يدخل فيه الغايات أيضا نحو قبل و بعد، لقطعهما عن المضاف إليه الذي كان يقتضيها وضعها، فعلى هذا، إذا كان المعدول معربا، و انضم إلى عدله سبب آخر امتنع صرفه، و لم يمتنع صرف ضحى و أخواته لعدم اعتبار العلمية فيها» إهـ .

و قد تقدم وجهه، و هذا ما وعدنا به من كلامه المناقض لما قاله في سحر.

فإن سمي بـ "أخر" أبقى على منع صرفه، لأن العلمية خلفت الوصفية. و هو معنى قوله (و لو مسمى)، و الضمير المضاف إليه (عَدْل) راجع إلى اللفظ المدلول عليه بالسياق. و (مسمى) خبر كان المقدرة مع اسمها بعد (لو) و حذف متعلقه لوضوحه أي: به.

[٦٠] ﴿ وَ وَزْنِ مَفْعَلَ فُعالَ مِنْ عَشَرْ   فَدُونـها ما بَيْنَ قَيْسٍ وَ أَثَرْ ﴾

المسألة الثانية ممّا يمنع فيه العدل مع الوصف: موازن "فعال" و "مفعل" من الواحد إلى الأربعة باتفاق، و في الباقي من العشرة على الأصح،

أما العدل فإنها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة، فأصل "جاء القوم أحاد": جاءوا واحدا واحدا، و عليه القياس[1]،

و أما الوصف فإنها لا تستعمل إلا نعوتا نحو: ﴿ أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ ﴾ [فاطر: ١]، أو أحوالا نحو: ﴿ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ ﴾ [النساء: ٢]، أو اخبارا نحو: «صَلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنى»[2]، و التَّكريرُ في هذا لقَصْدِ التَّوكيد لا للتأسيس، و دليل الوصفية في الاستعمال الثالث مع أن الخبر لا يلزم كونه وصفا أن اللفظ المستعمل فيه هو المستعمل في الأولين المستلزمين كونه وصفا.

فإن قيل: سيأتي أنه لا يعتبر إلا الوصفية الأصلية، و العارضة ملغاة، و منها وصفية أسماء العدد نحو: "مررت بنسوة أربع"، بصرف أربع. **قلت:** لا يلزم من عروض وصفية المعدول عنه الأصل عدول وصفية المعدول الفرع، قال الرضي: «المعدول لم يوضع إلا وصفا و لم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، و وضع المعدول غير وضع المعدول عنه» إهـ .

و إلى هذه المسألة أشار بالبيت. فـ (**وزن**) مجرور عطفا على (**أخر**) المدخول لـ (**نحو**)، و لا يصح عطفه على الوصف، لأنه من افراده لا مقابله.

و قوله (**ما بين قيس و أثر**) معناه أن الألفاظ المستعملة من الواحد إلى العشرة ضربان:

ضرب: مقيس و هو من الواحد إلى الأربعة [3].

---

(١) فمَثْنَى معدولة عن : اثنين اثنين ، وثُلاثَ معدولة عن : ثلاثة ثلاثة ...وهكذا ، فبدلاً من قولك : ادخلوا اثنين اثنين ؛ تقول : ادخلوا مَثْنَى . (شرح ألفية)

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢) (٤٧٣) (٩٩٠) ، ومسلم (٧٤٩) من طريق نافع به.

(٣) -أحاد موحد- و -ثناء مثنى- و -ثلاث مثلث- و -رباع مربع- قياسي.

و ضرب: مأثور منقول من كلام العرب، و هو من الخمسة إلى العشرة [١]، و هذا أحد أقوال أربعة في المسألة، و هو رأي الكوفيين و الزجاج.

ثانيها: أنه يقتصر على المسموع، و لا يقاس عليه غيره، و هو مذهب جمهور البصريين.

ثالثها: أنه يقاس على فعال خاصة، لأنه أكثر.

رابعها: و هو الصحيح أن البنائين مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكي الشيباني، و لا يعارض بقول أبى عبيدة و البخاري في صحيحه إن العرب لا تجاوز الأربعة، لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا.

[العدل و العلمية]

[٦١] ﴿ وَ عَـلَمٍ كَفُـعَلَ مُؤَكِّـدا [٢] أَوْ أَصْلُهُ فاعِلٌ، أَوْ خُـصَّ النِّدا ﴾

[٦٢] ﴿ وَ سَحَرَ مُعَيَّناً، وَفِي عَلَمْ أُنْثى فَعالِ ذا تَمِيْمٌ التَزَمْ ﴾

[و علم]: يمنع العدل مع العلمية في خمسة أنواع:

[كفعل مؤكدا]: أولها: فعل في التوكيد، و ذلك: جُمَع [٣]، و كُتَع، و بُتَع، و بُضَع، أما العدل فالأكثرون على أنه معدول عن جُمْع، لأن القياس في جمع فعلاء مؤنث أفعل: فُعْل، كحُمْر.

و قال أبوأعْلَي: ليس ذلك قياس كل فعلاء إنما هو قياس فعلاء المجموع مذكرها على فعل أيضا و مذكر جمعاء مجموع على " أجمعين "، و أما قوله: (... و حَلائِلَ أسْوَدِينَ وَ أَحْمَرِيْنَا) فشاذ، قال:

---

(١) خُماسَ مَخْمَس، و سُداس مَسْدَس، وسُباعَ مَسْبَع، و ثُمانَ مَثْمَن، وتُساع مَتْسَع و عُشارَ مَعْشَر، سماعي.

(٢) قوله (مؤكدا) كجمع و توابعه، فإنها معدولة عن المعرف بالإضافة، إذ أصل "رَأَيْتُ النَّاسَ جُمَعَ" جمعهنّ. و ما يقال إنها اعلام ففيه أن العلم مخصوص بالمُعْلَم لا يصلح لغيره بخلاف هذه. (ابن القره داغي)

(٣) ما كان على وزن (فُعَلَ) من ألفاظ التوكيد . يُمنع من الصرف لِشَبَهِ العلميّةِ والعَدْل ، نحو: جاء النساءُ جُمَعُ ، ورأيت النساءَ جُمَعَ ، ومررت بالنساءِ جُمَعَ ، والأصل : جَمْعَاوَات ؛ لأن مفرده (جَمْعَاء) فعُدِلَ عن جمعاوات إلى ..... جُمَع و أما شبهه بالعلم فلأنّ (جُمَع) مُعَرَّف بالإضافة المقدّرة ، والتقدير (جُمَعُهُنَّ) ولذلك فإن تعريفه بالإضافة المقدّرة أشبه العلم في أنّه معرفة وليس في اللفظ ما يُعَرِّفُهُ. (شرح ألفية)

فالحق أن جمعاء اسم، لا صفة، و قياس جمع فعلاء اسما: فعالى في التكسير، و فعلاوات في التصحيح، كصحاري و صحراوات، فهو معدول عن إحداهما.

و فيه نظر، لأن فعلاء لا يجمع على فعالي إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء، و أيضا إذا كان جمعاء اسما فاجمع كذلك فجمعه إذن على أجمعين شاذ، لأنه ليس بعلم و لا صفة، فكيف يقاس عليه المؤنث على أن الحديثين صرّح بأن الربط بين المذكر و المؤنث إنما هو في الصفة و أما الاسم فلا ربط بين مذكره و مؤنثه، و لذلك لا يجمع تمر بالواو و النون، و تجمع ثمرة بالألف و التاء.

و قال أبوحيان: الذي نختاره أنها معدولة عن ذي الألف و اللام، لأن مذكرها جمع بالواو و النون فقياسه أن يكون معرفا بالألف و اللام، فعدلوا به عمّا يستحقه من ذلك حكاه عنه المصنف في الشرح و قال عقبه: قلت: وَ هَذَا يَقْتَضِي أَن يكون جمع الْمُذكر فِيهِ أَيْضا مَمْنُوع الصّرْف لوُجُود الْعدْل الْمَذْكُور فِيهِ وَتَكون الْيَاء فِيهِ فى حالة جَرّه نائبة عَن الفتحة وَ هُوَ غَرِيب. إهـ.

قلت: فيما قاله أبوحيان نظر، لما تقدم من شذوذ أجمعين، إذ هو لا يقول بالعلمية، و إلا لما جعل التعريف بأل و لا بالوصفية، و إلا لأجاز جمع مذكره على فعل، و لم يمتنع حينئذ من عدله عنه. فافهم.

و فيما عقبه به المصنف نظر، لما تقدم في آخران و آخرون من أن حكم منع الصرف لا يتبيّن في التثنية و الجمع.

و أما العلمية فقال بها أبوسليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش: فتلك الألفاظ عنده أعلام على الإحاطة، لما تتبعه، و أيده بعضهم بجمعها بالواو و النون مع أنها غير صفات، و ردّه في شرح الكافية بأن العلم إما شخصي، و إما جنسي، فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص، فلا يصلح لغيره، و الجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره ، و جمع بخلاف ذلك.

قال في التصريح عقبه:«قلت: علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي، كـ سبحان للتسبيح و في ارتكابه توفية بالقاعدة، وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية، و يلزم من اعتبار الإضافة عدم النظير، و جره بالكسرة». إهـ.

قلت: و هو و إن سلمه محشيه لا يدفع الاعتراض، إذ حاصل الاعتراض أن علم الجنس و إن كان مسماه معنى لابد من اختصاصه ببعض الأجناس الذي جعل علما له، و هذه الألفاظ لا تختص، بل تارة يؤكد بها العاقل، و تارة غيره من الحيوانات، و تارة غير الحيوان إهـ.

و إنما الدافع للاعتراض أن يقال: الإحاطة جنس مخصوص في بابه اي بالنسبة لما يقابله من الأقل و النصف و الأكثر، نعم متعلقه غير مخصوص و هو المعبّر عنه بالمتبوع كما أن التسبيح و إن كان معنى مخصوصا ففاعله غير مخصوص و إنْ من شيء إلا يسبح بحمده و الحق أنه حقيقي بدليل و لكن لا تفقهون تسبيحهم. و قول التصريح و في ارتكابه الخ يأتي قريبا ما فيه.

و قال الخليل: هي معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد، و ضعف بأن تعريف الإضافة لا يعتبر في منع الصّرف.

قال الرضي «له أن يقول: إنما لا يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه، إذ ذاك إما مع حذفه فما المانع من اعتباره» إهـ . و هذا ما وعدناك به.

و لا يرد عليه قولهم "ابْدَأ بِذَا مِنْ أَوَّلِ" بالجر بالكسرة لأن المضاف إليه فيه نوي ثبوت لفظه و لا يلزم القول بذلك هنا. و قيل هي معرفة بشبه العلمية إذ وضعت تأكيد المعارف بلا علامة تعريف و المؤكد لا يكون إلا معرفة خلافا للكوفيين. و يرده: صباح، و مساء، و أخواتهما، إذا كانت معيّنات، فإنهن معارف بلا علامة بعد العموم، كالأعلام الغالبة، ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع أنها منصرفة، و أيضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو و النون.

قال ابن الحاجب: المانع فيها العدل و الوصف الأصلي و إن صارت بالغلبة في باب التأكيد أسماء.

قال الرضي: و هذا قريب، لكن يقال من أي الصفات هي؟ هل هى من باب أحمر حمراء، أو من باب الأفضل و الفضلي ؟ لا يجوز الأول مجمع أجمع على أجمعين، و جمعه بالنظر إلى أصله: "فُعْل"، و بالنظر إلى نقله إلى باب الاسمية : أفاعل، كأداهم، و أيضا، أفعل فعلاء لا يجيء في الأغلب إلا في الألوان و الخلق. فالأولى أنه من باب أفضل فضلى ، بشهادة " أجمعين " و جمع، فهو في الأصل اسم تفضيل فكان معنى قولنا: قرأت الكتاب أجمع، في الأصل: أتم جمعا في قراءتي من كل شيء، فهو تفضيل لقولهم جميع، نحو: أحمد و أشهر في المحمود و المشهور، ثم جعل بمعنى جميعا، و انمحى عنه معنى التفضيل، فهو كأخر معدول اللفظ عن لوازم أفعل التفضيل الثلاثة، أعنى اللام و الاضافة و "من ".

فإن قيل: لو كان من باب أفضل فضلى، لقيل: جمعى، كأخرى.

قلت: لمّا انمحى عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه. و لما بقي فيه معنى الوصفية مع أن وزنه أفعل، كأحمر، جاز: جمعاء كحمراء، وإذا جاز أن تقول حسناء، و علياء، مع أن المذكر حسن و عال لكونهما وصفين فكيف إذا انضم إلى الوصفية وزن أفعل.

تنبيه إذا سمي بفعل هذا، فذهب سيبويه بقاء منعه. و ذهب الأخفش إلى صرفه ، لأن العدل إنما كان حال التوكيد، و قد ذهب فإن نكر بعد التسمية صرف وفاقا، لأنه ليس له حالة يلتحق بها، إذ لم يستعمل نكرة بخلاف أخر.

و قوله (**كفعل**) صفة لـ (**علم**) لأن لفظ علم نكرة و ذلك هو المسوغ لنصب مؤكدا على الحال منه و يحتمل أن يكون حالا من الضمير المنتقل للجار و المجرور و الكاف متعلقة على الأصح. و جملة (**أو أصله فاعل**) معطوفة على الحال يتعين ربطها بالضمير و خلوها من الواو على حد ﴿بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الاعراف : ٤] و لا يصح عطفها على الصفة إذ لا يستفاد حينئذ تقييده بفعل، و كذا جملة (**و خص النداء**).

[**أو أصله فاعل**] (١) النوع الثاني: فعل الذي أصله فاعل بأربعة شروط:

١- أن يكون علما. ٢- و أن يسمع غير منصرف. ٣- و أن لا يكون فيه علة ظاهرة غير العدل.

٤-و أن لا يكون أصله فعل قبل العلمية.

و عُلِم من قولنا: الذي أصله فاعل شرط خامس و هو أن يكون له فاعل قبل العلمية.

فخرج بالأول ما كان جمعا، كـ "غرف". أو اسم جنس غير صفة، كـ "صرد". أو صفة، و هي ثلاثة أقسام:

أ- مبالغة في فاعل غير مختصة بالنداء، كـ"حطم".

ب-و مبالغة فيه مختصة بالنداء، نحو: "يافسق"، و"يا لكع"، فهذه و إن كانت معدولة لكنها مبنية.

---

(١) قوله (**أو أصله فاعل**) أي العلم لمذكر معدول عن فاعل، وفائدة العدل التخفيف، وتمحيض العلمية حيث لا يتوهم الوصفية في نحو عمر بخلاف عامر. (ابن القره داغي)

ج- ثالث الأقسام جمع فعلى أفعل، و لا عدل فيها إلا أخر، و جمع، وأخواته، و قد سبقت.

و خرج بالثاني ما سمع منصرفا، فإنه لا يقدر فيه العدل نحو "أدد". و أما ما جهل كونه في كلامهم منصرفا أو غير منصرف فقال سيبويه: يصرف حملا على الأصل في الأسماء. و قال غيره: يمنع صرفه حملا على الغالب في فعل علما. قال الخضراوي: و ليس بجيد.

فإن قلت: إذا كان العدل متوقفا على منع الصرف و الفرض أن منع الصرف متوقف على العدل إذ هو سببه دار؟ **قلت**: المتوقف على منع الصرف هو العلم بتقدير العدل و اعتباره، و المتوقف عليه منع الصرف تقدير العدل و اعتباره لا العلم بذلك [1].

و خرج بالثالث نحو "طوى" فإن مانعه من العلمية التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لأنه قد أمكن غيره، فلا حاجة لتكلفه، و لذلك يصرف باعتبار المكان.

و خرج بالرابع نحو "حطم" علما فإنه منصرف لأنه منقول عن فعل جنسا لا معدولا عن فاعل لاسيما و النقل في الأعلام أكثر من العدل.

و خرج بالخامس ما لم يجيء فيه فاعل قبل العلمية فهو منصرف إن جاء في كلامهم. قال الرضي: و لا أعرف له مثالا.

و اعلم: أنه يرد على فعل هذا شرطا كما هو ظاهر المتن تبعا للتسهيل ما أورد الدماميني و ذلك ثعل فإنه معدول عن أثعل لا عن ثاعل لعدم ثبوته فالصواب إذن أن يقال الذي أصله فاعل أو أفعل.

فإن قلت: (عمر) و (زفر) ثبت لهما فعل قبل العلمية و ذلك جمع عمرة، و الزفر: السيد، قال الأعشى: «يأتي الظُّلامةَ منه النّوْفَل الزُّفر».

قلت: قال الرضي: لما سمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي، بل هما معدولان عن فاعل.

و إنما أحتيج إلى تقدير العدل فيما ذكر لأن المنع لا يترتب على علة واحدة.

---

(١) في نسخة (أ) قلت: المتوقف على منع الصرف هو العلم بتقدير العدل و اعتباره لا تقديره و اعتباره و المتوقف عليه منع الصرف تقدير العدل و اعتباره لا العلم بذلك.

و فائدة عدله أمران : لفظي و هو التخفيف، و معنوي و هو تمحيض العلمية، إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة. ثم لا فرق فيما توفرت فيه الشروط بين أن يكون علم شخص كما سبق أو علم جنس كقولهم «جاء بِعُلَقَ فُلَقَ» فلا يصرف و هو غريب.

[أو خص الندا] النوع الثالث: فعل المختص بالنداء إذا سمي به فيمتنع صرفه للعلمية و العدل.

قال ابن مالك و هو أحق بالمنع من عمر، لأن عدله محقق، و عدل عمر مقدر.

و منعه مذهب سيبويه.

و ذهب الأخفش و تبعه ابن السيد إلى صرفه و مال إليه الرضي فقال:

ذهب النحاة إلى أن (فعال و فعل) المختصين بالنداء معدولان، و فرعوا عليه أنك إذا سميت بهما ففعل لا ينصرف اتفاقا، للعلمية و العدل. و كذا: فعال عند بني تميم، و هذا الذي قالوا: حق لو ثبت لهم أن جميعها معدول و لم يثبت، و دونه خرط القتاد.

و قال قبل هذا :«فعل و فعال المختصان بالنداء، معدولان عند النحاة، بخلاف نحو حطم قالوا: لو لم يكونا معدولين، بل كانا كحطم، لم يختصا بالنداء، بل ساوقا ما هما لمبالغة في شيوع الاستعمال، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما، و لم يختص بباب دون باب. و أنا لا أرى في نقصان بعض الأسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف، دليلا على أن الناقص معدول عن الشائع» إهـ. و أوضح المسألة في باب أسماء الأفعال.

[و سحر معينا] [1]: النوع الرابع: "سحر" إذا أريد به سحر يوم بعينه، كما في المتن؛ و يقيد أيضا بما إذا كان ظرفا؛ و بما إذا كان مجردا من أل و الإضافة. و هذا الثالث فهم من نطقه به كذلك، و هو مستلزم للثاني لأن المعين المستعمل غير ظرف يجب تعريفه بأل أو الإضافة.

---

(١) قوله (و سحر) عطف على علم، اي العدل معتبر في سحر الذي أريد به سحر يوم بعينه ، فإنه معدول عن المعرف باللام، أو الإضافة، فان أبهم صرف نحو {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} [قمر: ٣٤] . (ابن القره داغي)

– لفظ سَحَر : و هو الثلث الأخير من الليل إذا أُرِيد به سَحَرُ يومٍ بعينه نحو : جئتُك يومَ الجمعةِ سَحَرَ . فـ سحر ممنوع من الصرف للعدل وشبه العلمية ، فالعدل؛ لأنه معدول عن السَّحر المعرَّف بـ أل لأن المرادَ به يومٌ معيّن ، فكان حَقُّه أن يُعَرَّفَ بـ أل ولكنهم عدلوا عن ذلك ، وذكروه بدون أل. و أما شبه العلمية؛ فلأن سحر معرّف بغير أداة تعريفٍ ظاهرة، فأشبه العَلَم في ذلك. (شرح الفية)

فخرج بالأوّل المبهم فإنه ينصرف اتفاقا نحو: ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ [القمر: ٣٤]. و بالثاني نحو: (طاب السحر سحر ليلتنا). و بالثالث نحو "جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره".

و من هذا التقرير تعلم أنه لا يرد ما أورد الدماميني في شرح التسهيل على عبارة الخلاصة التي هي كعبارة المتن من أن اشتراط التعيين لا يكفي ضابطا لأنه قد يراد به التعيين، و يعرف بأل أو الإضافة لزوما إن كان غير ظرف، و جوازا إن كان ظرفا إهـ .

و ما ذكره المصنف من منع صرفه هو المشهور، و المانع له: العدل عن الألف و اللام لأنه اسم جنس في الأصل أريد به معين الآن فلابد فيه من العدل، و العلة الثانية العلمية. و استشكلت بأنها لا تجامع العدل عن ذي اللام. قال الشهاب: جوابه أن علميته طارية فهو في الأصل اسم جنس فقط ثم استعملت في كل سحر بعينه فيتحقق العدل، ثم جعل علما له، فالعدل باعتبار ما كان قبل العلمية، و فيه بعد نظر، فليتأمل. إهـ .

قلت: تحرير المسألة أن تعلم أن المعرف بأل العهدية كثيرا مّا تدخله الغلبة نحو النجم و الصعق، و المقدرة كالملفوظة، كما هنا، و هذا كله إنما يحتاج إليه إذا كانت العلمية محققة، و قد صرح الرضي بأنها مقدرة، ذكر ذلك في مبحث منع الصرف، و اعاده في مبحث الظروف أي قدرت للمحافظة على القاعدة الممهدة أن العلة الواحدة لا تستقل بالمنع، و قد تقدم أن معنى التعريف في سحر غير قوي، و أن أمره مشكل، و أن الصواب أنه شاذ، لمخالفته لأخواته، و من ثم اضطربت فيه آراء النحاة:

فذهب صدر الأفاضل إلى أنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف.

و ذهب ابن الطراوة إلى أنه مبني لا لتضمنه معنى الحرف بل لعدم التغاير اي التمكن و هو علة ضعيفة.

و ذهب السهيلي إلى أنه معرب و إنما حذف تنوينه لنية الإضافة.

و ذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب أيضا و إنما حذف تنوينه لنية أل.

و على هذين القولين الأخيرين فهو من قبيل المنصرف.

و (معينا) اسم فاعل حال من (سحر)، لأنه قصد لفظه، و يصح جعله اسم مفعول لأن اللفظ يوصف بما لمعناه تبعا.

[و في علم أنثى فعال ذا تميمٌ التزم] [1] النوع الخامس: فعال علما للمؤنث عند بني تميم.

و ينبغي أن تعلم أن (فعال) على أربعة أقسام:

١- اسم فعل كنزال، و بنانه بيّن.

٢- و علم للمصدر كفجار للفجرة.

٣- و صفة للمؤنث كفساق بمعنى: فاسقة. و هما أيضا مبنيان باتفاق قالوا لمشابهتهما باب نزال عدلا و وزنا و لم يكتفوا في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو "سحاب و جهام و كلام" فإنها معربة فكما أن نزال معدول عن إنزل ففساق و فجار معدولان في التقدير عن فاسقة و الفجرة.

٤- و علم الأعيان المؤنثة كحذام و قطام فـ [فيه خلاف]:

١- لغة الحجازيين بنانه كله لمشابهته لنزال في الوزن و العدل المقدر.

٢- و التميميون افترقوا فرقتين:

أ- أكثرهم على أن ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن و العدل المقدر، قدّروا فيها العدل تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء، إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة. و غير ذوات الراء معربة غير منصرفة للتأنيث و العلمية.

ب- و بعضهم يقول للعدل و العلمية، قدروا فيه العدل مع عدم الحاجة إليه طردا للباب، إذ هو من باب ما قدر فيه العدل لغرض البناء. و الأول رأي المبرد. و الثاني مذهب سيبويه. و رجح

---

(١) قوله **(ذا تميم)** اي اعتبار العدل فيه مذهب تميم، فلا ينافيه ما سبق من أنه مبني، لأنه مذهب الحجازيين. (ابن القره داغي)

- إذا كان علم المُؤَنَّث على وزن (فَعَالَ) فيه مذهبان:

أ- مذهب أهل الحجاز و هو: بناؤه على الكسر فتقول: هذه حَذَامِ، وَرَأَيْتُ حَذَامِ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامِ.

ب- مذهب بني تميم: إعرابه كإعراب ما لا ينصرف للعلميَّة والعدل والأصل: حَاذِمَةٌ، فَعُدِلِ إلى: حَذَامِ. (شرح الفية للحازمي)

- أشار الناظم إلى المذهب الأول هنا بقوله: (و في علم أنثى فعال ذا تميم التزم). و إلى الثاني في بيت ٣١ بقوله **(و الكسر في ... فعال)**.

الأول بأن التأنيث محقق، فلا حاجة معه إلى تقدير العدل كما تقدم في طوى. و استظهر الثاني بأن الغالب في الأعلام أن تكون منقولة فلهذا جعلت معدولة عن فاعلة المنقولة من الصفة، و أيضا فيه إجراء للباب على نسق واحد كما تقدم.

و المصنف أتى به منخرطا في سلك مسائل العدل فعلم أنه جار على رأي سيبويه.

و تحرز بقوله: علما من غير العلم ككلام و سلام و فساق و لكاع. و بقوله (**أنثى**) مما إذا سمي به مذكر فإنه لا يتحتم منعه بل يجوز للعلمية و النقل عن مؤنث؛ و يجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه، فلمّا زال العدل زال التأنيث بزواله . و تحرز به أيضا من نحو نزال فإنه علم جنس للفعل؛ و من نحو فجار، فإنه و إن كان علما مؤنثا لا يقال فيه علم أنثى، لأن لفظ الأنثى لا يطلق إلا على الأعيان. و به تعلم أن عبارته أحسن من عبارة الخلاصة.

و أطلق في قوله (**ذا تميم التزم**) و قد علمت أن ذلك عند بعضهم فقط .

و يقرأ قوله: (**و علم**) بالخفض عطفا على (الوصف)، لا على (أخر) لأنه غير وصف.

و (**تميم**) مبتدأ، و (**التزم**) خبر، و (**ذا**) مفعول مقدم، و الإشارة لمنع الصرف، و الجار و المجرور متعلق بالتزم ، و (**فعال**) بدل من علم - و الله تعالى أعلم-.

[ز يادة الألف و النون و الوصفية]

[٦٣] ﴿ وَ وَصْفِ فَعْلانُ[١] لَهُ فَعْلى تَفي وَ قِيلَ: إنْ فَعْلَانَةُ مِنْهُ نُفي ﴾

هذا من جملة موانع الصرف [٢]. و لا يصح أن يكون (وصفِ) مرفوعا معطوفا على (أَلِف) من قوله: (و يمنع الصرف بإطلاق ألف) إلا على بُعْدٍ، لأن المانع منه متعدد لا الوصف بشرط كونه في فعلان، فيقرأ (فعلانُ) بالرفع على أنه معطوف على (أَلِف)، و (وصفِ) بالخفض على أنه عطف على (إطلاق)، و حذف تنوينه للضرورة، و تكون الواو عطفت على معمولي عاملين، و الحاصل أنه لا يخلو عن تعقيد و على مقابل المشهور الآتي، فالمانع و إن كان متحدا لكنه "الألف و النون" لا الوصف.

و تقرير المسألة أن تعلم أن "الألف و النون" إنما يؤثران منع الصرف لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة كما قال الرضي من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا، و بفوات هذه الجهة تسقط الألف و النون عن التأثير.

و يشابهانها أيضا بوجوه أخر، لا يضر فواتها، كتساوي الصدرين وزنا، و كون الزائدين في نحو سكران في بناء يخص المذكر، كما أن الزائدين في نحو حمراء في بناء يخص المؤنث. و من هنا يعلم ما في كلام التصريح حيث اعتبر هذا في الشبه الذي انبنى عليه في التأثير و قد أغفله محشيه. و كذا كون المؤنث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو حمراء كذلك، فهذه الأوجه الثلاثة فاتت في عمران، و عثمان، و غطفان و مع ذلك لم يضر فواتها.

و يشابهانها أيضا بوجهين آخرين لا يفيدان بدون الامتناع من التاء، و هما زيادة الألف و النون معا كزيادة زائدي حمراء معا، و كون الزائد الأول في الموضعين ألفا، فانه اجتمع الوجهان في ندمان و غرثان[٣] مع انصرافهما، فبان لك من هذا أن المدار على الامتناع من لحاق التاء.

---

(١) قوله (و وصف فعلان) بفتح الفاء، لأن مكسور الفاء ومضمومه في الصفة لا تكون إلا مع فعلانة، هذا. ويشترط أن تكون الوصفية أصلية، فيخرج نحو "صفوان" من مررت برجل صفوان قلبه، اي قاس، لأن وصفيته عارضة. (ابن القره داغي)

(٢) أي يمنع الاسم من الصرف للصفة و زيادة الألف والنون نحو سكران فتقول: هذا سكرانُ و رأيت سكرانَ و مررت بسكرانَ. (ابن عقيل)

(٣) في نسخة (أ) «غربان».

و قال المبرد: جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة بدليل قلب الهمزة إليها في صنعاني و بهراني في صنعاء و بهراء عند النسب إليهما، و يضعفه أن لا مناسبة بين الهمزة و النون حتى يحكم بأنها بدل منها، و القياس في النسب صنعاوي و بهراوي، كحمراوي، فأبدلوا النون من الواو شذوذا للمناسبة التي بينهما، و لذلك ادغموا النون في الواو، و جرأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية و الرقبة: لحياني، و رقباني، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف و النون لأجل مشابهة ألف التأنيث اختلفوا، فقال الأكثرون: يحتاج إلى سبب آخر، و لا تقوم بنفسها مقام شيئين كالألف لنقصان المشبه عن المشبه به، و ذلك السبب الآخر اما العلمية كعمران، و اما الوصفية كسكران.

و ذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، و العلمية و الوصفية شرط تأثيرهما إذ بهما يمتنع لحاق التاء. و هذا الذي ارتضاه في المغني و نسبه للبصريين، فقال في الباب الذي عقده لبيان أمور اشتهرت بين الجمهور و الصواب خلافها: «العاشر قَوْلهم امْتنع نَحْو سَكرَان من الصّرْف للصفة و الزِّيَادَة و نَحْو عُثْمَان للعلمية و الزِّيَادَة، و إِنَّمَا هَذَا قَول الْكُوفِيّين و أَما البصريون فمذهبهم أَن الْمَانِع الزِّيَادَة المشبهة لألف التَّأْنِيث، و لِهَذَا قَالَ الْجِرْجَانِي: وَ يَنْبَغِي أَن تعد مَوَانِع الصّرْف ثَمَانِيَة لَا تِسْعَة، و إِنَّمَا شرطت العلمية أَو الوصّفية لِأَن الشّبَه لَا يتقوم إِلَّا بِأَحَدِهِمَا، و يلْزم الْكُوفِيّين أَن يمنعوا صرف نَحْو عفريت علما فَإِن أجابوا بِأَن الْمُعْتَبر إنما هُوَ زيادتان بأعيانهما سألناهم عَن عِلّة الِاخْتِصَاص فَلَا يَجدونَ مصرفا عَن التَّعْلِيل بمشابهة ألفي التَّأْنِيث، فيرجعون إِلَى مَا اعْتَبرهُ البصريون» إهـ.

و فيه أن ما اعتبره البصريون و إن كان متعينا كما قال لكن المشبه لا يقوى قوة المشبه به، فمقتضي النظر أن يقوى وجه الشبه بشيء، و قد وجد هنا ما يقويه، و لا يرد عفريت، لأن المراد الزيادة المعينة و وجه الاختصاص ما ذكره البصريون لكن لا يقتضي ذلك الاستقلال الذي هو محل النزاع، و ليس لك أن تبطل مذهب البصريين بانصراف نحو عثمان إذا نكر لأن العلمية عندهم وإن لم تكن سببا فهي شرط في تحقق الشبه إذ بها ينتفي إلحاق التاء.

و قد نصّ الرضي على أن ما زالت علميته يصرف سواء كانت سببا أو شرطا و قد آل الأمر إلى تصويب المشهور و تقويته خلافا لما في المغني فما في المتن حينئذ تحقيق.

[شرط منع الوصف المختوم بالألف و النون]

[له فعلى تفي، و قيل إن فعلانة منه نفي] [١]: و يشترط في الوصف المذكور أن يكون له فعلى، و قيل الشرط انتفاء فعلانة [٢]، و هو معنى ما في المتن، لكن الثاني الذي أخره و مرضه هو الراجح، لأن وجود فعلى كما في الرضي ليس مقصودا لذاته، بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأن كل ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم إلا عند بني أسد، فإنهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة أيضا كغضبانة و سكرانة، فيصرفون أيضا فعلان فعلى، و في لغتهم دليل قوي على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى.

و تظهر ثمرة الخلاف فيما لا مؤنث له كرحمان و لحيان، فيصرف على الأول لفقد فعلى، و يمنع على الثاني لفقد فعلانة. قال أبوحيان و الصحيح فيه الصرف إهـ . و قد علمت ما في هذا التصحيح.

فإن قلت: ندعي أن وجود فعلى مقصود لذاته لأنه تقوي به مشابهة الزيادتين لألفي حمراء لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما أن مذكر ذلك على غير لفظه.

قلت: سبق أن هذا لا يفيد بدون الامتناع من التاء و أن المدار إنما هو على انتفائها.

و قد رجح الرضي منع صرف "رحمان" بأن ما جاء ممتنع الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا أكثر: قال: و للخصم أن يقول: بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب أو لا أولى لأنه الأصل.

---

(١) قوله **(و قيل إن فعلانة)** الخ و ثمرة الخلاف تظهر في نحو "لحيان" لكبير اللحية، فمن اشترط وجود فعلى صرفه، و من شرط انتفاء فعلانة منعه ، و قضية التعبير بـ **(قيل)** ترجيح صرفه، و هو كذلك لأنه جهل النقل فيه عن العرب، و الأصل في الاسم الصرف. (ابن القره داغي)

(٢) اى: بشرط أن لا يكون المؤنث في ذلك مختوما بتاء التأنيث و ذلك نحو: سكران، فتمنعه من الصرف للصفة و زيادة الألف و النون، و الشرط موجود فيه، لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، و إنما تقول: سكرى. فإن كان المذكر على فعلان والمؤنث على فعلانة صرفت فتقول: هذا رجل سيفان أي طويل، و رأيت رجلا سيفانا، و مررت برجل سيفان، فتصرفه لأنك تقول للمؤنثة سيفانة أي طويلة. (ابن عقيل)

|وزن الفعل و العلمية أو الوصفية|

[٦٤] ﴿ وَ الْوَزْنِ خُصَّ الْفِعْلَ[١] أَوْ قَدْ غَلَبا[٢] فِي عَلَمٍ أَوْ وَصْفِ التَّاءَ أَبى ﴾

[٦٥] ﴿ لا عَارِضٍ وَ غَيْرُ لازِمٍ وَ ما آلَ لِشِبْهِ الاِسْمِ ثُمَّ رُبَّما ﴾

[٦٦] ﴿ يُلْمَحُ فِي كَأَجْدَلٍ وَ أَخْيلا وَ أَجْرِ هذا عِلَّةً بِأَفْعَلا ﴾

|و الوزنِ .... في علمٍ أو وصفٍ|: أشار به إلى أن من موانع الصرف موافقة وزن الفعل، و أنه يؤثر مع العلمية و الوصفية، فإن كان مع العلمية اشترط فيه ثلاثة شروط:

|خص الفعل أو قد غلب|: أولها: أن يكون خاصا بالفعل كـ "فعّل و فُعِل"، أو غالبا فيه بالفعل، أو الاستحقاق.

فالخاص: ما لا يوجد في الاسم إلا أعجميا كـ بَقَّمَ لصبغ، و شَلَّمَ لبيت المقدس، أو منقولا من الفعل كـ شَمَّرَ لفرس، و بَذَّرَ لماء، أو نادرا كدُئِل لدُوَيّبة.

و الغالب في الفعل: ما وجوده في الفعل أكثر كـ" إثْمِد ، و إِصْبَع ، و أُبْلُم"، فإن موازنها في الفعل أكثر كالأمر من ضَرَب و ذهَب و كتَب[٣].

و الغالب بالاستحقاق: ما في أوّله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كـ"أَفْكَل" و"أكلُب" فإن وزنهما كثير في البابين لكن الفعل أولى به لأن الهمزة تدل فيه على التكلم.

---

(١) قوله: **(خص الفعل)** المراد بالاختصاص عدم وجوده في غير الفعل إلا علما أو أعجميا أو نادرا، فلا يرد نحو شَمَّر و بَقَّمَ و دُئِلَ. (ابن القره داغي)

(٢) قوله **(قد غلبا)** اي في الفعل، وقد يقال بقى قسم آخر، و هو ما كثر وقوعه في الاسم و الفعل لكن في أوله زيادة تدل في الفعل دون الاسم، كأكلب، إلا أن يجاب بأن الغلبة أعم من الحقيقية و الحكمية، و المفتتح بذلك في الفعل أصل، فيكون في حكم الغالب، ثم التعبير بالغلبة مشعر بأن الوزن المشترك بينهما سواء منصرف. قوله **(في علم)** قيد المتعاطفين. (ابن القره داغي)

(٣) (إثمِد، وإِصْبَع، وأُبْلُم) أوزان هذه الكلمات كثيرة في الفعل (اِضْرِبْ، اِسْمَعْ، اُدْخُلْ) و على ذلك لو سميت رجلاً بأحد تلك الأوزان منعته من الصرف فتقول: هذا إِصْبَعُ، ورأيت إِصْبَعَ، وذهبت إلى إِصْبَعَ. (شرح ألفية)

و عدل ابن الحاجب هنا عن عبارة القوم فقال: أو يكون في أوله زيادة كزيادته و حمله على ذلك شيئان:

أحدهما: أنه رأى "فَاعَل" في الافعال أغلب، لأن باب المفاعَلَة أكثر من أن يحصى، و ماضيه فَاعَل، و في الاسم أقل قليل، كخاتم، و عالم، و لو سميت بأحدهما انصرف اتفاقا، فلو كانت الغلبة في الفعل معتبرة لم ينصرف.

و **الثاني:** أنه رأى أن نحو: أحمد لا ينصرف، مع أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل عنده قال: لأن كل فعل ثلاثي ليس من الألوان و العيوب يجيء منه أفعل التفضيل، و منه ما يجيء: أفعل فعلاء، كاحمر. و لا يجيء الفعل على هذا الوزن إلا ماضيا للإفعال من بعض الأفعال الثلاثية كـأخرج، لا من كلها، فلم يسمع أقتل و أنصر، ويجيء أيضا ماضيا للإفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كأثمر و يقابله في الأسماء نحو "أيدع" و "أفكل".

قال الرضي «و لقائل أن يقول على قوله: لم يجيء أفعل فعلاء من جميع الافعال الثلاثية: بل جاء على ما اخترتَ أنت من مذهب البصريين و هو أن أفعل التعجب فعل، فيكونان في غير العيوب و الألوان سواء، و أما الألوان و العيوب فكما يجيء فيهما أفعل فعلاء و هو اسم يجيء أفعل يفعل أيضا و هو فعل، فتساوي الاسم و الفعل فيما ذكر، و يزيد الفعل بمجيئه حكاية عن النفس في باب حمدت احمد في غير الألوان و العيوب» إهـ.

و لما وقع في التسهيل نظير هذا العدول حيث قال فيه: أو هو أولى به قال الشارح: هذا أحسن من قول غيره من النحويين "أو وزن غالب"، لأنه يبطل بافعل، فإنه في الأسماء أكثر منه في الأفعال، و هو مع ذلك معتبر في منع الصرف، و الدليل على أن أفعل في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا و له أفعل اسما إما للتفضيل و إما لغيره، و قد جاء أفعل في الأسماء من غير فعل كأجدل و أخيل و أرنب، و أيضا فإن فاعل في الأسماء لا يكاد يوجد إلا في نحو خاتم، و هو قليل، و هو في الأفعال أكثر من أن يحصر نحو ضارب و قاتل، و لو سميت بخاتم لصرف، فظهر أن المعتبر إنما هو كون الفعل أولى به من الاسم.

قال الدماميني: قلت لكن يرد على هذه العبارة التي اختارها المصنف و عدل إليها أنه يلزم بمقتضاها منع صرف خاتم بفتح التاء مسمى به، لأن فاعل أولى بالفعل من الاسم من حيث كونه يدل في الفعل على معنى و هو المفاعلة، و قول ابن الحاجب رحمه الله أو يكون أوله زيادة كزيادته اي زيادة الفعل سالم من هذا النقد. إهـ فبان بهذا أن التعبير بالغلبة كما في المتن و الخلاصة غير محرّر. و قول ابن قاسم عبارة التسهيل أجود صحيح لما مرّ عن الشارح لكن يرد عليه ما ذكره الدماميني.

و خرج بهذا الشرط الوزن الخاص بالاسم، و الغالب فيه، و المشترك بينهما عند سيبويه و الجمهور.

الشرط الثاني: أن يكون الوزن لازما [١] احترازا من نحو "إمرء" فإنه في الجر نظير إضرب، و في النصب نظير إذهبْ، و في الرفع نظير أكتب، فلم يلزم وزنا واحدا فلذلك انصرف [٢]، و هو معنى (وَ غَيْرُ لازِمٍ) [٣].

الشرط الثالث: أن لا يخرج بالتغيير إلى شبه الاسم احترازا من نحو "ردّ" و "قيل" شابها بسبب التغيير نحو قُفل و دِيك، فإذا سمي بهما انصرفا [٤]، و هذا إذا كان التسكين قبل التسمية فإذا طرأ بعدها كما إذا سميت رجلا بضرب ثم خففته بسكون الرّاء فكذلك أيضا عند سيبويه، و هو الصحيح، لأنه صار على وزن الاسم و الأصل الصرف. و إليه أشار بقوله (و ما آل لشبه الاسم).

---

(١) اي: أن يكون هذا العلم ملازما في الأغلب صيغة ثابتة في كل أحواله لا تتغير. (النحو الوافي)

(٢) فكلمة: "امرئ" - فإذا صارت كلمة: "امرئ" علما، لم تمنع من الصرف؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالاتها المختلفة، ولا تلازم وزنا واحدا تقتصر معه على وزن فعل واحد. (النحو الوافي)

(٣) قوله (و غير لازم) فيه ركاكة، فإنه معطوف على عارض، فإن جعل عطف تفسير خلا عن الفائدة مع أنه إن كانا قيدين للوصف فاتت الاشارة إلى اشتراط كون الوزن أصليا ليخرج نحو إمرئ، فإنه لو سمي به انصرف، لأنه خالف الأفعال، لعدم لزوم حركة واحدة لعينه، وإن كانا قيدين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف أصليا ، وإن جعل المعطوف قيدا للوزن والمعطوف عليه قيدا للوصف لم يصح التركيب. فلوقال:(% في علمٍ أو وصف أصلِيٍّ أبى) (تاء لتأنيث وكان لازما % لا آيلا لشبه اسم ربما) لكان أحسن. (ابن القره داغي)

(٤) نحو "رُدَّ وقيل وبيع" بالبناء للمفعول، فإنها لم تبق على حالتها الأصلية، فإن أصلها "فُعِل" بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في "رُدَّ" والإعلال بالنقل والقلب في "قيل" وبالنقل فقط في "بيع" وصارت صيغة "رُدَّ" بمنزلة صيغة "قُفْل" و "قيل وبيع" بمنزلة صيغة "ديك" فوجب صرفها لذلك. (مجمع القواعد العربية)

و إن كان وزن الفعل مع الوصفية اشترط له شرطان:

أحدهما: أن تكون الوصفية أصلية كـ "أحمر" احترازا من المعارضة كـ «رجل أرنب» اي ذليل، و «مررت بنسوة أربع»، فإنها ملغاة كما تلغى الاسمية العارضة في نحو أدهم فيمتنع صرفه. و على هذا نبه بقوله (**لا عارض**)، و بهذا يعلم أن في عبارته تشتيتا و ايهاما لأن قوله (**لا عارض**) صفة لوصف فهو شرط في تأثير الوزن في مسألته، و قوله (**و غير لازم**) صفة للوزن فهو شرط في تأثيره في مسألة العلم[١].

و الثاني: أن لا يقبل التأنيث بالتاء إما لأن مؤنثه فعلاء كأحمر[٢]، أو فعلى كأفضل، أو لكونه لا مؤنث له كاحمر احترازا من نحو "أرمل" للفقير فإن مؤنثه أرملة[٣]. و أخرنا شرح هذا الشرط و إن تقدم في النظم إشارة إلى أن تأخيره أحسن، لأن ما يخرج من أصالة الوصف خارج منه إذ الوصف العارض إذا أجرى على المؤنث لحقته التاء، و لهذا قال ابن هشام في قول الخلاصة «كأربع» هو معيب، لأن التاء تلحقه، و ما يخرج منه لا يخرج جميعه من أصالة الوصف، فتأمل.

و أشار بقوله (**ثم ربما يُلمح في كأجدل و أخيل**) [٤] إلى أن بعض الأسماء التي ليست بأوصاف في الأصل و لا في الحال لمح بعض العرب فيها معنى الوصفية (اي نظر إلى أن معناها يستلزم صفة) فمنعها

---

(١) في نسخة (أ) «في مسألة العدم».

(٢) فـ كلمة أحمر ممنوعة من الصرف لعلتين : الوصف الأصلي ووزن أَفْعَل ، و مؤنثها ليس مختوما بالتاء ؛ تقول: حمراء. فإن كان المؤنث بالتاء صُرِف نحو : رجلٌ أرْمَلٌ بالتنوين لأنك تقول للمؤنثة : أَرْمَلَة. (شرح ألفية)

(٣) و على هذا نبه بقوله (**أو وصف التاء أبى**)قال ابن القره داغي: يعني أن الوصف هنا مشروط بعدم قبول تاء التأنيث، فيخرج نحو "أرمل"، وعدم كونه عارضا فيخرج نحو "أرنب" في رجل أرنب، اي ذليل. و أما نحو "أربع" في مررت بنسوة أربع فخارج باعتبار كل منهما. إهـ

(٤) أشار بذلك: إلى أنَّ هذه الألفاظ المذكورة وهي أجدل اسم للصقر ، و أخيل اسم لطائر ذى نُقَط سوداء كالخِيلان ، و أفعى اسم للحَيَّة ، ليست بصفات ، بل هي أسماء في الأصل وفي الحال ؛ ولذلك فهي مصروفة . ولكن بعض النّحاة منعها من الصرف ، وسبب منعها من الصرف عندهم أنّهم تَخَيَّلُوا فيها الوصفية، فتخيلوا في أجدل معنى القُوَّة ، وفي أخيل معنى الخِيلان ، وفي أفعى معنى الْخُبْث ؛ ولذلك منعوها من الصرف للوصفية المتخيَّلة ووزن أَفْعَل. والمشهور : أنها مصروفة ؛ لأن الوصفية فيها غير مُحَقَّقَة. (شرح ألفية)

لذلك، و ذلك كـ "أجدل" للصقر، فيه معنى القوة، و"أخيل" لطائر ذي خيلان، فيه معنى التلون، و"أفعى" فيها معنى الإذاية.

و أشار بقوله (و أجر هذا علة بأفعلا) [١] إلى ما نحن بصدده من الوصفية و الوزن هو علة منع الصرف في أفعل التفضيل. و فهم منه في إطلاقه في الوصف فيما سبق أن ذلك لا يختص بوزن أفعل فهو أحسن من قول الخلاصة: «و وزن أفعلا» لأنه لا يصدق بـ "أحيمر" و "أعيم" الموازين لـ "أبيطر".

[التركيب المزجي و العلمية]

[٦٧] وَ الْعَلَـمُ الْـمَمْزُوجُ [٢]............... ....

أي: من موانع الصرف تركيب المزج [٣]. و لا يمنع إلا مع العلمية، لأنها يؤمن معها النقص و لا يحذف معها شيء من المركب إذ مجموع الجزئين به وقعت التسمية إلا في الترخيم فيحذف الجزء الثاني، كما تحذف هاء التأنيث، و لولا العلمية لكان التركيب عرضة للإنفكاك و الزوال.

و الفرق بين المزجي و غيره مع أن التركيب من حيث هو فرع الإفراد: أن كلا من الإسنادي و الإضافي لهما حالة سابقة قبل التسمية فأبقيت عملا بمقتضي الاستصحاب بخلاف المزجي.

- قوله (يلمح) اي يلمح إلى الوصفية في نحو "أجدل" للصقر، و"أخيل" لطائر ذي نُقَطٍ وهو منصرف، ولا أثر لتلميحهما إلى الجدل اي القوة والشدة، و كثرة الخيلان، لأنه عارض. و في قوله (ربما) تلميح إلى ضعف القول بأنه غير منصرف. (ابن القره داغي)

(١) (و أجر هذا) أي وزن الفعل مع الوصفية. (چورى) + قوله (علة) اي لمنع الصرف في أفعل نحو احسن غير منصرف للوصفية ووزن الفعل. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و العلم الممزوج) اي: المركب تركيب مزج، و هو هنا ما يكون عجزه بمنزلة تاء التأنيث من صدره، فالمركب الاسنادي والاضافي خارج عنه، وكذا المركبات المارّة في بحث المبني. (ابن القره داغي)

(٣) و المراد بالتركيب المزجي: أنْ يُجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ،ولا بإسناد .ويكون إعرابه على الجزء الثاني ؛ تقول: هذه حضرموتُ ، ورأيت حضرموتَ ، و ذهبت إلى حضرموتَ. (شرح ألفية)

[زيادة الألف و النون و العلمية]

[٦٧] .... أَوْ ذا أَلِفِ وَ نُونِ فَعْلانَ [١] ....

و من موانعه أيضا: الألف و النون الزندتان مع العلمية كـ :حمدان و عمران و عثمان و غطفان، و تقدم ما يتعلق بذلك. فإن احتملت النون الأصالة و الزيادة كـ "حَسّان و قَبّان"- إذ يحتمل أن يكونا من الحَسن و القَبْن و من الحسّ و القَبّ- صرف ما هي فيه و منع بالاعتبارين [٢].

[التأنيث بالتاء و العلمية]

[٦٧] .... أَوِ الْـهَا امْـنَـعْ [٣] تَـفِ

و من موانعه أيضا: التأنيث بالتاء الملفوظة التي تقلب في الوقف هاء؛ و لا تمنع إلا مع العلمية، سواء كان المسمى مؤنثا كـ "فاطمة"، أو مذكرا كـ "حمزة".

و لا تمنع مع الوصفية و لو أصلية كـ "قائمة"، لأن وضعها على العروض و عدم الثبات من حيث إنها إنما جيء بها في الأصل للفرق بين المذكر و المؤنث، فلا تلزم ما هي فيه في جميع حالاته.

و منعت مع العلمية لأنها بها تحصنت من الحذف إذ هي من جملة المسمى به فشملها الوضع العلمي و صارت كالراء من جعفر لا تحذف إلا في الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي.

و إنما لم تستقل حينئذ بالمنع كالألف اللازمة نظرا إلى عروضها في الوضع الأصلي فلم تبلغ مبلغ الألف في اللزوم. و تضمن هذا البيت ما في بيتين و نصف من الخلاصة.

---

(١) قوله **(أو ذا ألف و نون فعلان)** تمنع مع العلمية كـ"حمدان"، و علامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين. و في قوله: **(فعلان)** إشارة إلى أمرين: كون الألف و النون زائدتين، و كون ماقبلهما أكثر من حرفين ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مشدّد - مضعف- كحسّان فهو غير منصرف إن اعتبر أصالة التضعيف، و إلا فلا. (ابن القره داغي)

(٢) إن (الحسّان) جاز أن يكون من الحسّ فيكون فعلان غير منصرف, وجاز أن يكون من الحسن فيكون فعّالا منصرفا. وإن (القبان) جاز أن يكون من القب فيكون فعلان غير منصرف وأن يكون من "القَبْن" فيكون فَعّالا منصرفا. (شرح شافية)

(٣) قوله **(أو الها امنع)** أي: إمنع العلمَ ذا التاء كـ "طلحة" بلا شرط غير العلمية. (ابن القره داغي)

[التأنيث المعنوي و العلمية]

[٦٨] ﴿ وَ امنَعْ مُؤَنَّثاً بِغَيْرِ الْها اسْتَقَرّ فَوْقَ ثَلاثٍ [(١)] أَوْ كَجُورَ أَو سَقَرْ [(٢)] ﴾

[٦٩] ﴿ أَوْ أَصْلُهُ مُذَكَّرٌ وَ إِنْ فَقَدْ هذا وَعُجْمَةٌ فَمَنْعُهُ أَجَدْ ﴾

[و امنع مؤنثا بغير الها استقر فوق ثلاث] أي: كما تمنع التاء الملفوظة تمنع المقدرة و هو المسمى عندهم بالتأنيث المعنوي سواء كان حقيقيا كـ "زينب"، أو لا كـ "مصر".

و خص التقدير بالتاء من جهة أن الألف لازمة لا تحذف حتى تقدر، و المقدّر أضعف من الظاهر، فلذلك لم تؤثر المقدرة إلا مع العلمية، و لذلك اشترط أن يسد مسدها حرف أو ما يقوم مقامه فالأول كزينب و سُعاد. و لا فرق في المؤنث بالتاء المقدرة إذا زاد على الثلاثة بين أن تسمى به مؤنثا أو مذكرا، فلا ينصرف في الحالين.

و دليل سدّ هذا الحرف مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب، بخلاف "قدر" فإنهم قالوا: قديرة.

[أو كجور] و يمنع أيضا صرف المؤنث المجرد من التاء إذا كان ثلاثيا أعجميا، لأن العجمة وإن لم تؤثر في الثلاثي الساكن الوسط كما يأتي فلا تقصر عن تقوية تأنيث الاسم و يصيران معا كالسبب المستقل و ذلك كـ "ماه" و "جُور".

[أو سقر] و يمنع صرفه أيضا إذا كان محرك الوسط كـ :"سقر"، لقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع، و دليل ذلك أنك تقول في حبلى: حبلي و حبلوي، و لا تقول في: جمزى إلا جمزي، كما لا تقول في: جمادى إلا جمادي.

قلت: و لسائل أن يسأل: لم حكموا لها بقيام الحركة مقام الرابع دون باب الترخيم فلم يجز الجمهور ترخيم حكم و دون العجمة فلم يمنع أكثر النحاة صرف شَتَر.

---

(١) قوله (فوق ثلاث) اي: فوق ذي ثلاث، و إلا لاتجه أن الاسم لا يكون فوق ثلاثة أحرف بل فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاث كزينب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (أو كجور أو سقر) في ذكر الشرط الأول و ترك مثاله و ذكر مثال الشرطين الأخيرين و تركهما تفنّن. (ابن القره داغي)

و جوابه أن ذلك مما لا تصير به الكلمة رباعية وإنما هو هنا مقو للتأنيث الحاصل، و العجمة لا علامة لها حتى يقوم شيء مقامها. و إلى هذه المسائل الثلاث أشار بالبيت الأول.

و يمنع صرفه أيضا إذا كان ثلاثيا ساكن الوسط، و كان في الأصل مذكرا ثم نقل و سمي به المؤنث لأنه حصل له ثقل عادله خفة اللفظ بسبب نقله إلى التأنيث. و هو معنى قوله: (**أو أصله مذكر**).

فإن فقد كونه مذكرا في الأصل و فقدت العجمة و الموضوع بحاله اي الثلاثي الساكن الوسط جاز فيه الوجهان كـ "هند"، فمن صرف نظر إلى خفة اللفظ و أنها قد قاومت أحد السببين، و من منع نظر إلى تحققهما[١]، و المنع أجود. و هو معنى قوله:(**وَ إِنْ فَقَدْ هذا** [٢] **وَ عُجْمَةٌ فَمَنْعَهُ أَجَدْ**[٣]).

و (**منعه**) مفعول مقدم بـ (**أجد**) اي الاجادة اي الحكم بالجودة.

[مسألة القبائل و البلاد]

[٧٠] وَ ابْنِ الْقَبِيْلَ وَ الْبِلادَ وَ الْكَلِمْ عَلَى الَّذي[٤] قَصَدْتَهُ كَما رُسِمْ

و زاد على الخلاصة بالبيت. و معناه: أن أسماء القبائل و البلاد و الكلمات ينبى صرفها و عدمه على المعنى الذي يريده المتكلم بها من تذكير و تأنيث [على النحو الآتي]:

---

(١) فعلى صرفها يقال: هذه هندٌ ، و مررت بهندٍ. و على منعها يقال: هذه هِنْدُ ، ومررت بِهِنْدَ.

(٢) قوله (**و إن فقد**) اي و إن لم يوجد في الثلاثي الساكن الوسط كون أصله مذكرا و لا عجمة ففيه خلاف، و المنع من الصرف نظرا إلى وجود السببين.

(٣) قوله (**أجد**) اي انسبه إلى الجودة دون الصرف نظرا إلى أن خفة السكون قاومت أحد السببين، و قد يقال قضيته أن زيدا علما لمؤنث غير منصرف دون هند علما لمذكر، فيلزم اعتبار التأنيث العارض دون الأصلي، و هو بعيد. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (**على الذي**) متعلق بـ (إبن) أي: اجعل حكمه في الصرف و عدمه مبنيا على المعنى المقصود منها، فإنّ كلا منها يجوز اعتبار تذكيره و تأنيثه، فلو اعتبر الثاني مع ارادة نحو القبيلة والبقعة والكلمة منع، و إلا كأن أريد بها الحي والمكان واللفظ صُرِف. (ابن القره داغي)

قوله (كما رسم) في كتب النحو.

فإن أريد باسم "القبيلة" معنى الأب كتميم أو الحي كقريش، و باسم "البلد" المكان كبدر، و باسم "الكلمة" اللفظ نحو كتب زيدا فأجاده اي أجاد هذا اللفظ صرفت.

وإن اريد باسم "القبيلة" الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس، و باسم "البلد" البقعة كعمان، و باسم "الكلمة" الكلمة نحو كتب زيد، فأجادها منعت.

و إنما يوكل هذا إلى اختيار المتكلم فيما سمع من كلامهم بالوجهين كثمود و واسط و قريش، و كذا فيما جهلت كيفية استعمالهم له. و أما ما سلكوا فيه طريقا معينا من الصرف و عدمه فلا يخالفون فيه كصرفهم "ثقيفا، و حنينا، و معدا"، و ترك صرفهم سدوس، و خندف، و هجر، و عمان.

و يقيد أيضا بما ليس فيه سبب ظاهر زائد على العلمية، أما ما فيه ذلك فلا كلام في منع صرفه كباهلة، و ثعلب، و بغداد، و خراسان.

و قد يؤولون "الأب" بالقبيلة فيمنعون الصرف قال: (وهم قريش الاكرمون إذا انتموا) و يصفونه ببنت، كقيس بنت غيلان.

و قد يؤولون اسم الأم بالحي فيصفونه بالإبن كباهلة بن أعصر، و باهلة امراة.

و قد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتقدير مضاف مؤنث، نحو "جاءتني قريش" أي أولاد قريش، و منه ﴿كَذَّبَت ثَمُودُ الْمُرْسلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١] بتنوين ثمود.

و يجوز أن يكون الصرف لتأويله بالحي و تأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر و المؤنث باعتبار شيئين الاسناد و الصرف و لا منع فيه.

و أما نحو قولهم : "قرأت هود" فإن جعل اسما للنبي كان على حذف مضاف (أي سورة هود) فيصرف، و إن جعل اسما للسورة لم يصرف كماه و جور.

و الأكثر في أسماء الكلم الحكاية نحو: أن ينصب و يرفع، و ضرب فعل ماض، و إن أعربت فلك الوجهان بالاعتبارين السابقين، هذا ملخص ما في التسهيل و الكافية لابن الحاجب، لكن ما ذكروه من أن تأنيث "قريش" موقوف على تأويله بالقبيلة فيه أنه اسم لها فلا حاجة إلى التأويل، نعم إذا أريد تذكيره أول بالاب. قوله (و ابن) فعل أمر من البناء، و (**القبيلَ**) مفعول به، و كذا ما عطف عليه.

[العجمة و العلمية]

[٧١] ﴿ وَ الْعَجَمِيِّ الْوَضْعِ وَ التَّعْرِيفِ ، قَدْ زادَ على ثَلاثَةٍ فِي الْمُعْتَمَدْ [1] ﴾

من الموانع أيضا العجمة مع العلمية و ذلك بشرطين:

أحدهما: أن تكون علميته ثابتة في كلام العجم، هذا ظاهر مذهب سيبويه، و صرّح به ابن مالك في غير التسهيل، و ارتضاه ابن الحاجب، و هو صريح قول المتن و الخلاصة: (**و العجمي الوضع و التعريف**) [2].

و ذهب الشلوبين و ابن عصفور إلى أن ذلك غير لازم، و إنما الشرط أن لا يستعمل في كلام العرب أوّلا إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا علما كـ"ابراهيم" و"اسماعيل"، أو لا، كـ "قالون"، فإنه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راويه عيسى، لجودة قراءته، و على الأول يصرف [3] فتظهر فيه و في أشباهه ثمرة الخلاف، و القول الثاني عزاه أبوحيان للجمهور، و هو الذي ارتضاه الرضي، و قال في توجيهه: العجمة في الاسم تقتضي أن لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب، و وقوعه في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيه تصرف كلامهم، فإذا وقع أولا فيه مع العلمية، و هي منافية للام و الاضافة فامتنعا معها، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضا، أعني التنوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت، فتبعه الكسر على ما هو عادته، و بقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه، لما تقرر أن

---

(١) قوله (**و العجمي الوضع و التعريف**) يعني أن العلمية إنما تؤثر مع العجمة بشرطين: ١- كون التعريف بها عجميا، بأن يكون علما في لغتهم. ٢- و زيادته على ثلاثة أحرف. فإن كان ثلاثيا ساكن الوسط كنوح ولوط، أو متحركه كـ "شتر" صُرف على المختار. و لا ينافيه ما مرّ من أن جور غير منصرف، لأن الكلام هنا في ما كانت العجمة أحد سببيه، وفي ما مرّ فيما وجدا بدونها كأن كان علما لمؤنث. (ابن القره داغي)

(٢) فالوضع (أي : أن يكون أَصْلاً في لغة الأعاجم) ، والتعريف ... (أي : أن يكون عَلَماً ليس بنكرة). فإن كان الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية لم يُمنع من الصرف ، نحو لِجَامٌ فهذا الاسم ليس علما في اللغة الأعجمية ، بل هو اسم جنس نكرة ، تقول : هذا لِجَامٌ ، ومررت بلجامٍ. (شرح ألفية)

(٣) في نسخة (ب) « لا يصرف».

الطارئ يزيل حكم المطرو عليه، فيقبل الاعراب و ياء النسبة و ياء التصغير، و يخفف ما يستثقل منه بحذف بعض الحروف و قلب بعضها كـ ادربيجان، في ادربيكان[١]. و أما إذا لم يقع العجمي في كلام العرب أولا مع العلمية قبل اللام والاضافة إذ لا مانع، فيقبل التنوين أيضا مع الجر مع سائر التصرفات، كاللجام و الفرند فيصير كالكلمة العربية، فان جعل بعد ذلك علما، كان كانه جعلت الكلمة العربية علما، فينظر، إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف، كنرجس،والا صرف كلجام علما.إهـ.

الثاني: أن يزيد على ثلاثة أحرف [٢]كـ "إبراهيم" فإن كان ثلاثيا صرف سواء تحرك ثانيه كـ "شتر"، أو لا كـ "نوح".

و قيل: يمنع التحرك إقامة للحركة مقام الحرف الرابع، و الأرجح الأول لأن العجمي بمجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه أو تحرك شابه كلام العرب و صار كأنه خارج عن مواضع كلام العجمي لأن أكثر كلامهم على الطول لا يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب.

قال الرضي: و الزمخشري أجاز في الثلاثي الساكن الوسط الصرف و المنع مع ترجيح الصرف، و ليس بشيء لانه لم يسمع نحو: لوط غير منصرف في شيء من الكلام. و الذي غره تحتم منع صرف ماه و جور، و لولا العجمة لكان مثل هند و دعد، يجوز صرفه و ترك صرفه، و ذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما بكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، و إما بكونه سببا كالعدل في: ثلاث و العجمة في ماه و جور من القسم الاول، إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح، أو غير فصيح. إهـ

و أشار المصنف إلى رد قول المخالف بقوله: (**في المعتمد**) لكنه يوهم رجوعه أيضا لقوله (**و التعريف**) و قد علمت ما فيه.

---

(١) قال الرضي: نحو: جرجان، و آذربيجان، في كركان، و آذربايجان، و نحو ذلك. إهـ.

(٢) هذا معنى قوله: (**زاد على ثلاثة**). + قال ابن القرداغي قوله: (**زاد على ثلاثة**) أي: في حال عجميته، فلو صغر الثلاثي العجمي صرف، و لم تعتبر ياء التصغير إهـ.

[طرق معرفة العجمة]

[٧٢] ﴿ وَ تُعْرَفُ الْعُجْمَةُ بِالنَّقْلِ وَ أَنْ ... يَخْرُجَ عَنْ وَزْنٍ بِهِ الْإِسْمُ اتَّزَنْ ﴾

[٧٣] ﴿ وَ أَنْ تَلي فِي الْإِبْتِداءِ النُّونَ [١] را ... وَ الدَّالَ [٢] زاءٌ أَوْ رُباعِيٌّ عَرى ﴾

[٧٤] ﴿ عَنِ الذَّلاقَةِ وَ ما ذا تَبِعا ... وَ الصَّادَ [٣] أَوْ قافا وَ جِيما جَمَعا ﴾

نبّه به على طرق معرفة كون الاسم أعجميا، و هي أربعة:

أولها: النقل عن الأئمة [٤].

الثاني: أن يخالف أوزان الأسماء العربية[٥] كـ"إِبْرَيْسَم" للحرير [٦].

الثالث: أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالراء بعد النون في أول كلمة نحو "نرجس"، و الزاء بعد الدال في آخر كلمة نحو "مهندز"، و كالجيم و القاف من غير فاصل نحو "جق" و"قج"، و الصاد و الجيم نحو "الصولجان"، فكان من حق الماتن أن يقيد مسألة القاف و الجيم بعدم الفاصل و إلا فصنيعه يوهم مساواتها لمسألة الصاد و الجيم في الإطلاق، و كذا الكاف و الجيم نحو "اسكرجة" [٧].

---

(١) قوله (**النونَ**) مفعول تلي، و الراء فاعله ، اي يقع بعد النون راء نحو: نرجس. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (**و الدال**) بالنصب أي يلي الدال زاء كمهندز. و في كلامه قصور لإفادته اشتراط ذلك في الابتداء مع أنه شرط في الآخر، وفي قوله الآتي (وما ذا تبعا) نوع خفاء فلو قال:(...% والدال زا في آخر وقد عرى)، (ذلاقة غير ثلاثي وقع % الجيم أو القاف أو الصاد جمع) لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (**و الصاد**) أي أحد الأمرين مع الجيم بلا فصل كجص وجق أو معه كصولجان وجرموق. (ابن القره داغي)

(٤) هذا معنى قوله (**بالنقل**).

(٥) أوزانها من الثلاثي عشرة هي: (**فُعْلٌ, فِعْلٌ, فَعْلٌ, فَعَلٌ, فَعِلٌ, فَعُلٌ, فِعُلٌ, فِعِلٌ, فُعَلٌ, فُعُلٌ**) و من الرباعي هي:(**فَعْلَلٌ فِعْلِلٌ فِعْلَلٌ فُعْلُلٌ فِعَلٌّ**) فـ"ابريسم" غير منصرف للعلمية و العجمية، و يعرف كونه عجميا بأن وزنه ليس من تلك الأوزان المذكورة. (م)

(٦) هذا معنى قوله: (**و أن يخرج عن وزن به الاسم اتزن**).

(٧) هذا معنى قوله (**و أن تلي في الابتداء النون را و الدال زاء ..... و الصاد أو قافا و جيما جَمَعا**).

الرابع: أن يعرى من حروف الذلاقة وهو رباعي أو خماسي [1]، و حروف الذلاقة ستة يجمعها قولك "مربنفل"، سميت بذلك لأن الذلق آخر الشيء و هي من طرف اللسان، فالرباعي كيوشع و الخماسي كاسحاق و ما وجدت فيه حروف الذلاقة لا يتعين أن يكون عربيا بل يحتمل.

و (**النونَ**) في عبارته مفعول مقدم على الفاعل لكن كلامه يوهم إرادة معنى في الإبتداء في المعطوف مع أن كون الزاء بعد الدال علامة للعجمة إنما هو في الإنتهاء كما سبق.

و (**رباعياً**) بالنصب خبر ليكون محذوفة مع اسمها. و يصح فيه الرفع على أنه فاعل كان التامة و ذلك إشارة للرباعي و الذي بعدها في الرتبة و هو الخماسي لأنه بعده في الرتبة.

و (**جُمعا**) في المعنى معطوف على (**يخرج**) من عطف الماضي على المضارع، أي و تعرف أيضا باجتماع ما ذكر في الكلمة الواحدة، لكن الجملة في كلامه اسمية. و يصح فيها الاشتغال على رأي من يجيزه، و أظهر منه أن يقرأ (**جمعا**) مبنيا للمفعول [2]، و (**الصاد**) و ما عطف عليه منصوب على المفعولية به، أي: و تعرف بأن يجمع اللفظ ما ذكر - و الله تعالى اعلم- .

---

(١) هذا معنى قوله (**أو رباعي عرى عن الذلاقة و ما ذا تبعا**).

- قوله (**عن الزلاقة**) قد يقال إن عسجدا عربي وليس فيه من حروف الزلاقة وهي: (مُر بنفل)، فالأولى أن يجعل هذه العلامة مخصوصة بما إذا لم يكن فيه (سين)، وأن يوسف أعجمي وفيه الفاء منها، ويمكن الجواب عن الثاني بأن العلامة غير منعكسة فلا يلزم من عدم الخلو عنها عدم العجمة. (ابن القره داغي)

- **قوله**:(و ما ذا) عطف على الرباعي، أي ما تبع الرباعي وهو الخماسي. (ابن القره داغي)

(٢) كذا في نسخة (ب)، أما في نسخة (أ) «و أظهر منه أن يقرأ "جمعا" مبنيا ....» بإسقاط "للمفعول"، و البيت في النسختين هكذا: (**و الـصَّاد أَوْ قاف وَ جِيم جمعا**).

[ألف الإلحَاق المقصورة و العلمية]

[١٧٥] ﴿ و أَلِفِ الإِلْحاقِ[١] ذاتِ قَصْرِ فِي عَلَمٍ[٢]، وَ ذا خِتامُ الأَمْرِ ﴾

و من موانعه أيضا ألف الإلحاق المقصورة مع العلمية نحو "أرطى" مسمى به[٣].

و قيد بالمقصورة تحرزا من الممدودة فإنها لا تمنع[٤]، و الفرق أن المقصورة شبيهة بألف التأنيث المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة:

أحدهما: أن كلا منهما زائدة ليست مبدلة من شيء، و الممدودة مبدلة من ياء، فعلباء ملحقا بقرطاس أصله علباي، ثم أبدلت الياء همزة، يدل على ذلك ابقاؤهم الياء إذا تحصنت بالهاء كما في دِرْحاية فإنه ملحق بحرعاظة.

الثاني: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث كـ "أرطى" فإنه على مثال سكرى، بخلاف الممدودة فإن ما تقع فيه لا يصلح لألف التأنيث الممدودة. و نكت المصنف بهذا التقييد على الخلاصة في إطلاقها.

---

(١) قوله (**و ألف الإلحاق**) اي يمنع الصرف بها، لشبهها بألف التأنيث المقصورة في زيادتها غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة، و وقوعها في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى. ثم إن الألف الزائدة لتكثير حروف الكلمة كقبعثري في حكم ألف الإلحاق، فلو زاده لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (في علم) اي لم تستقل بالمنع كألف التأنيث، لأنها أحط رتبةً منها. (ابن القره داغي)

(٣) فلما أشبهت ألفُ الإلحاق المقصورة ألفَ التأنيث المقصورة أخذت حكمها في كون العلم المختوم بها ممنوع من الصرف، فتقول في أَرَطى جاء أَرَطى، ورأيت أَرْطى، وذهبت إلى أَرَطى. فأَرْطى ممنوعة من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة، أما إذا كان الاسم الذي لحقته ألف الإلحاق المقصورة نكرة ليس بعلم صُرِفَ؛ لعدم شبهه بألف التأنيث المقصورة في حالة التنكير فتقول: هذه أرطًى، و رأيت أرطًى. (شرح ألفية)

(٤) الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة لا يُمنع من الصرف سواء أكان علماً أم نكرةً، نحو: عِلْبَاء اسم لِقَصَبَة العُنُق لأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة؛ ذلك لأن الهمزة في ألف التأنيث الممدودة كـ صحراء منقلبة عن ألف، وأمّا الهمزة في ألف الإلحاق فمنقلبة عن ياء، فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما. (شرح ألفية)

و قال الشيخ أبوإسحاق: الممدودة خارجة بقوله: ألف، فإن الألف لا تطلق حقيقة إلا على غير المنقلبة. قال: و لا يلزمه مثل هذا في قوله فألف التأنيث مطلقا الخ لقوله مطلقا أوكيفما وقع على احتمالين فيه.

و في الخلاصة زيادة فائدة و هي التنبيه على أن ألف الإلحاق لا تلحق في الاصل إلا الاجناس فلا توجد في علم إلا منقولا لقولها: و ما يصير علما دون العلم و مثلا.

قال أبواسحاق و يشهد لهذا الاستقراء و مثل ألف الإلحاق في المنع مع العلمية ألف التنكير نحو: "قبعثرى" و من أدرجها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في الأسماء سداسي الأصول حتى يلحق به فإن حقيقة الإلحاق أن تبنى من ذوات الثلاثة مثلا كلمة على بناء يكون رباعي الأصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتبنى أصول الثلاثي فتأتي بحرف زائدة مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول يسمى ذلك الحرف حرف الإلحاق.

و تعرف ألف الإلحاق من ألف التأنيث بجواز التنوين و لحاق التاء، فما صح فيه ذلك فألفه للإلحاق، و ما لا فهي للتأنيث، و قد جاء في كلام العرب بعض الألفاظ منونا و غير منون في حال الجنسية فألفه في حال التنوين للإلحاق، و في حال تركه للتأنيث، و قرئ بالوجهين ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ [المؤمنون:٤٤].

[حكم زَوَالِ العلميّة من العلم الممنوع من الصرف]

[٧٦] ﴿وَ ما بِهِ التَّعْرِيفُ مانِعٌ صُرِفْ   مُنَكَّـراً لا ما بِدُونِهِ أُلِفْ﴾[١]

نبّه به على مسألتين:

إحداهما: أن ما كان امتناعه من الصرف موقوفا على اعتبار العلمية يصرف إذا نُكّر، لزوال التعريف المؤثر[٢]، و ذلك الأنواع السبعة التي يعتبر فيها التعريف: (العلم المركب، والمختوم بالألف و النون الزائدتين، و الموازن للفعل، و المختوم بألف الإلحاق، و المؤنث بغير الألف، و الأعجمي، و العدول)، فتقول : "رب معدي كربٍ و عمرانٍ و أحمدٍ لقيتهم"[٣] و كذا البواقي.

و الثانية: أن ما لم يتوقف منعه على اعتبار العلمية يبقى بعد تنكيره على امتناع صرفه، و ذلك الأنواع الخمسة المتقدمة [٤].

أما ما فيه ألف التأنيث فهي كافية.

و أما الوصف المختوم بالزيادتين و الموازن للفعل و المعدول فلأن الوصفية ترجع عند ذهاب التسمية. و الحق أنها لا ترجع كما بيّنه الرضي.

و أما الجمع المتناهي فقد تقدم وجه ذلك فيه -و الله أعلم-.

---

(١) **قوله (صرف منكرا)** قضيته أن نحو أحمر علما إذا نكر صرف وفاقا، لأن العلمية مانع فيه، وليس كذلك إلّا أن يقال المراد بكونه مانعا أن لا يكون قبله حاصلا بغيره، فيخرج أحمر لأنه قبل العلمية غير منصرف أيضا، و يمكن أن يجعل قوله (لا ما) إشارة إلى هذا كصيغة منتهى الجمع وألفي التأنيث. قوله (منكرا) بإرادة واحد من المسمى به، أو الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى". (ابن القره داغي)

(٢) و بقاؤه بعلامة واحدة لا يقتضي منع الصرف. (دليل السالك)

(٣) بالجر بالكسرة مع التنوين لزوال إحدى العلامتين وهي العلمية ، لأن رُبَّ لا تدخل إلا على النكرات ، فصار مدخولها لا يدل على شخص بعينه. (دليل السالك)

(٤) و هي ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل. فهذه لا تتصرف و هي نكرة، فلو سمي بشيء منهما لم ينصرف أيضا. (توضيح المقاصد)

[حكم غير المنصرف إذا صغر]

[٧٧] ﴿ وَ يُصْرَفُ الْمَمْنُوعُ إِنْ صُغِّرَ [1] لا مُؤَنَّثٌ، فَامْنَعْ بِهِ إِنْ أُكْمِلا [2] ﴾

اعلم أن التصغير يخل ببعض أسباب منع الصرف كالعدل عن وزن الاخر، فإنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير، و ذلك الوزن مراعي في العدل، إذ العدل أمر لفظي، و كذا الجمع الأقصى يزول بالتصغير لوجوب ردّه إلى واحده فيقال في مساجد مسيجد، و لو سميت بالجمع ثم صغرته انصرف أيضا لزوال علامة الجمع و وزنه المعتبر.

و إذا صغرت "سراويل" علما للآلة المعروفة لم ينصرف لأن التصغير لا يزيل التأنيث المعنوي.

و يزول بالتصغير وزن الفعل أيضا إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل كـ"دحيرج "في دحرج، فإن كان أوله زيادة كزيادته فإن التصغير لا يزيله كما في تصغير (أحمد و نرجس و يشكر و تغلب) لأنه على وزن مضارع يبطر.

و أما الألف و النون فإن بقيا في التصغير بقى منع الصرف كـ سكيران و عثيمان، و إن انقلبت الألف ياء كما تقول في سلطان علما سليطين انصرف الاسم. فعلى هذا، التصغير يخل بالعدل عن وزن الاسم ،و بالجمع مطلقا، و بالألف و النون، و الوزن من وجه دون وجه، و لا يخل بالوصف، و العلمية، و التأنيث، و التركيب، و العجمة، هذا تفصيل المسألة و كلام المصنف لا يفيده إذ لم يستثنى إلا المؤنث.

و أشار بقوله (و امنع به إن أكملا) إلى أن التصغيرَ إذا تكمّل بسببه مانع الصرف بأن كان في الاسم قبله علة و حصل فيه عنده علة أخرى يمنع صرفه كتخاصم و تضارب مسمى بهما فليس فيهما غير العلمية، فإن صغرتهما قلت: تُخَيصِم و تُضَيرِب، فيحدث وزن الفعل مع العلمية، لأنه حينئذ مثل

---

(١) قوله (و يصرف الممنوع) يعني أنه إذا صغر غير المنصرف ولم يبق سبباه صرف، فإن بقي كما في التانيث، وباب سكران، و التركيب المزجي لم ينصرف. وكلامه يوهم أنه منصرف في غير المؤنث، فلو قال: (يصرف ممنوع بتصغير خلا % سببه و امنع به إن كملا) لكان أفيد. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و امنع به) أي بالتصغير فالكلام من قبيل {اعدلوا هو أقرب}. وكتب: متعلق بقوله (كملا) اي إذا صغر المنصرف وكمل به علة المنع بسبب التصغير منع نحو هند وتهبط علمين. (ابن القره داغي)

"تبطير" فيمتنع من الصرف، و قد علمت أن المنع ليس بنفس التصغير بل عنده بغيره، لكن لمّا كان ذلك الغير موقوفا عليه نسب المصنف ذلك إليه.

و كما يتجدد المنع بسبب التصغير يتحتم بعد جوازه به فنحو "هند" إذا صغر تحتم منعه لأن خفة اللفظ التي كانت تقاوم أحد السببين زالت بالزيادة فإن أريد إدراج هذا تحت كلامه أوّل قوله **(امنع به)** بأوجب المنع، و ذلك صادق بما إذا كان حاصلا غير واجب و بما إذا لم يكن حاصلا بالكلية، ولا يمنعه قوله **(إن اكملا)** بحيث يقال السببان حاصلان في هند قبل التصغير لأن خفة اللفظ لما قاومت أحدهما كما سبق صار كأنه غير موجود -و الله اعلم-.

[حكم المنقوص الممنوع من الصرف]

[٧٨] ﴿وَ ما سِوَى [1] الْمَنْصُوبِ مِمّا خُتِما بِالْيا تَلى كَسْراً [2] فَنَوِّنْ مُعْدِما [3]﴾

تَكَلَّمَ في هذا البيت على حكم المنقوص من الجمع الأقصى فأخبر أنه يجري في الرفع و الجر مجرى قاض في حذف الياء و تقدير الاعراب عليها، و في النصب مجرى مساجد في إثباتها و ظهور الفتحة فيها [4] نحو ﴿ وَ مِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾[الأعراف: ٤١] ﴿ وَ الْفَجْرِ، وَلَيَالٍ ﴾[الفجر: ١] ﴿ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ ﴾[سبأ: ١٨]. و هذا معنى قول الخلاصة:

---

(١) قوله (و ما سوى) الأنسب ذكره عقب قوله و هو مفاعل مفاعيل. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: **(تلى كسرا)** احتراز عن نحو عذارى جمع عذراء مما قلب الياء فيه ألفا والكسرة فتحة فإنه يقدر اعرابه في الأحوال الثلاث. (ابن القره داغي)

(٣) قوله **(فنون معدما)** اي فنون ما قبل الياء معدما إياها وهذا التنوين عوض عنها. و ذهب بعضهم إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف، لأن الاسم صار منصرفا بعد حذف الياء، ويتجه على الثاني أنه يجتمع مع الالف و اللام دون الحركة ، و على الثالث أن المعدوم في حكم الموجود و إلا لكان آخر ما بقي حرف اعراب فلا ينصرف. (ابن القره داغي)

(٤) إذا اجتمعت علتان في اسم منقوص مُنِعَ من الصرف ، كأن تُسمِي امرأة - قاضٍ- فتجتمع حينئذ علتان : العلمية والتأنيث ، فيمنع من الصرف تقول : هذه قَاضٍ ، ورأيت قَاضِيَ، ومررت بقَاضٍ ، كما تقول : هؤلاء جَوَارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ورأيت جواريَ . (شرح الفية)

و ذا اعْتِــلالٍ مِنْــهُ كالجَـــــوارِي رَفْعًــا و جَــرًّا أَجْــرِهِ كَســـارِي

و تكلم فيه أيضا على حكم المنقوص ممّا لا ينصرف و هو غير جمع كـ "اعيم" من غير العلم، و "يعيل" من العلم فأخبر أنهما كذلك أيضا و هذا معنى قول الخلاصة:

وَ مَــا يَكُــونُ مِنْهُ مَنْقُوصــاً فَفِــى إعْرَابِــهِ نَهْــجَ جَـــوَارٍ يَقْتَفِــى

أما الجمع المتقدم فلا نزاع في أن ذلك حكم إعرابه، و غلط من حكى فيه الخلاف.

و أما غير الجمع فإن كان غير علم فلا خلاف فيه أيضا، و إن كان علما فما ذكر فيه هو رأي الخليل و سيبويه و أبي عمر، و خالف في ذلك يونس و أبو زيد و عيسى ابن عمرو و الكساني، فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا، و مفتوحة جرا، و احتجوا بقوله: (قَدْ عَجِبَتْ مِنــي ومِـنْ يُعَيْلِيَـا ...)، و هـو عنـد الأولـين ضرورة كقوله: (سماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمائيا ...).

فقوله: (و ما سوى المنصوب) يشمل المرفوع و المجرور، سواء كان جمعا أو غيره، علما أو غيره. و قوله: (فنون) اي: احدث التنوين لأجل التعويض، أو استصحب تنوين التمكين، و الأول هو الصحيح، فيحمل عليه، و ذلك أنه اختلف في هذا التنوين:

فقال الزجاج: للصرف قال: لأن سبب الإعلال و هو الاشتغال الظاهر المحسوس قوي، فيقدم الاعلال على منع الصرف، لأن سبب منع الصرف ضعيف، و هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم و الفعل، فلما أعل الاسم و خرج عن وزن منتهى الجموع فانصرف. و اعترض بأن الياء المحذوفة في حكم الثابتة بدليل كسر الراء في جاء جوار.

و قال المبرد: التنوين عوض من حركة الياء، و منع الصرف مقدم على الإعلال، و الأصل جواري بالتنوين ثم جواري محذوفة، ثم جوارى بحذف الحركة، ثم جوارٍ بتعويض التنوين عن الحركة.

و اعترض بأنه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك: مررت بجواري، لخفة الفتحة، و القول بأنها ثقلت بنيابتها عن الكسرة لا يخفى ما فيه، و يلزم أيضا أن يقال أيضا جاء الجواري و مررت بالجواري، لأن منع الصرف موجب للثقل، و الكلمة لا تخفف بالألف و اللام.

و قال سيبويه و الخليل: التنوين عوض من الياء، ففهم بعضهم على أن منع الصرف مقدم فالاصل: جواري، ثم حذفت الحركة للاستثقال، ثم الياء لاستثقال الياء في آخر غير المنصرف، و عوض التنوين ليقطع طمع الياء في الرجوع، و يرد عليه ما ورد على المبرد.

و فهم السيرافي في قول سيبويه على أن أصله جواري بالتنوين، و الاعلال مقدم على منع الصرف، فحذفت الياء للساكنين، و بقيت صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا، لأن المحذوف للاعلال كالثابت، ثم حذف تنوين الصرف و خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل، فعوض التنوين من الياء، بخلاف نحو: أحوى و أشقى، فإنهما قدم فيهما الاعلال فصار احوىً و اشقىً بالتنوين، ثم منعا الصرف و لم يعوض التنوين من الألف المحذوفة، فرجعت، لأن أحوى بالألف أخف منه بالتنوين هكذا حرره الرضي.

و قوله: **(معدما)** -أي للياء- اي مسقطا و حاذفا لها، و ربما يفهم منه أن منع الصرف مقدم على الاعلال لأنه يقتضي أن لا تنوين مع الياء. و تحرز بقوله **(سوى المنصوب)** من المنصوب فإنه لا ينون كما سبق- و الله اعلم-.

[صرف الممنوع من الصرف]

[٧٩] وَ اصْرِفْ [1] لِلْإِضْطِرارِ وَ التَّناسُبِ ....

أي: اصرف ما يستحق المنع من الصرف لضرورة الشعر كقوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نعماناً لَنَا إِنَّ ذِكْرَهُ ... هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

و لا يستثنى من ذلك أفعل التفضيل، خلافا للكوفيين، فإنهم لم يجوزا صرفه للضرورة بناء على أن منع تنوينه لأجل من، فهو كالمضاف، و لا ينون ما هو كالمضاف، و رُدَّ بأن الكلام في الضرورة، و قد جاء من ذلك قول امرء القيس:

أَلاَ أَيُّهَا الليلُ الطويلُ ألاَ انجلي ... بصبحٍ و ما الإصباحُ منكَ بأمثلِ

---

(١) الأمر هنا أعم من الوجوب، و هو في الاضطرار كقوله: (أَلا أَيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ أَلا انجلي % بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأَمثلِ) و من الجواز و هو للتناسب كقراءة الأعمش: (وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقَ وَنَسْرًا). (ابن القره داغي)

قال الدماميني: "ينبغي أن يحمل كلامهم في هذه المسألة، على أن المضطر يجوز له أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف باعتبار إدخال التنوين عليه.

و لا يكون ذلك التنوين للصرف، لمنافاته لوجود العلتين، وإنما هو تنوين ضرورة.

و يصرف أيضا للتناسب نحو: ﴿سَلَاسِلا وَ أَغْلَالًا وَ سَعِيرًا﴾ [1] [الإنسان:٤].

[حكم منع المنصرف من غير سبب]

[٧٩] .... وَالْمَنْعُ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ أُبِي [2]

و ذهب قوم منهم أبوالعباس أحمد بن يحيى إلى أنه يمنع صرف المنصرف مطلقا في الاختيار و الضرورة.

و ذهب البصريون إلى المنع و لو في الضرورة، لأنه خروج عن الأصل، بخلاف صرف غير المنصرف.

و ذهب الكوفيون و الأخفش و الفارسي إلى جواز ذلك في الضرورة، و اختاره المصنف ، و هو الصحيح كقوله:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَ لاَ حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجمَعِ [3]

-و الله تعالى اعلم-.

---

(١) فصرف سلاسل لمناسبة ما بعده. (ابن عقيل)

(٢) (و المنع) اي: فلا يمنع المصروف للتناسب، لأنه خلاف الأصل بخلاف صرف الممنوع. (ابن القره داغي)

(٣) الشاهد فيه قوله (مرداس) حيث منع صرفه مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية. (محمد الگزني)

[إعراب أفعال الخمسة]

[٨٠] ﴿ وَ رَفْعُ فِعْلٍ أَلِفُ اثْنَيْنِ أُصِل[١] أَوْ واوُ جَمْعٍ أَوْ بِيا أُنْثى وُصِل ﴾

[٨١] ﴿ بِالنُّونِ[٢]، وَ احْذِفْ ناصِباً وَ مُنْجَزِمْ[٣] وَ لِلْوِقايَةِ وَ فُكَّ وَ ادْغِمْ ﴾

أشار بهذا إلى الباب السادس من أبواب النيابة و هو الأمثلة الخمسة، و ذكر أن نونها في الرفع إذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز فيها ثلاثة أوجه.

و الأمثلة الخمسة: هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف اثنين كـ "يفعلان" و "تفعلان"، أو واو جماعة كـ "يفعلون" و "تفعلون"، أو ياء المؤنثة المخاطبة كـ "تفعلين". و لم نقل ألف المثنى أو واو جمع ليدخل نحو: زيد و عمرو يقومان، و زيد و عمرو و خالد يقومون، و به يعلم ما في قول المتن (**أو واو جمع**).

و حكم هذه الأفعال في الإعراب أنها ترفع بالنون، و عليه نبّه بقوله (**و رفع فعل ...**) إلى قوله (**بالنون**)، فقوله (**و رفع فعل**) مبتدأ، و قوله (**بالنون**) خبره، و جملة (**أصل**) بالبناء للمفعول صفة (**فعل**)، و الهمزة بدل من الواو كما في أُقِّتَتْ و أجوه، و (**ألف اثنين**) الأوضح فيه معنى: أن يكون منصوبا على نزع الخافض اي: بألف اثنين و بدل له أيضا. قوله (**أو بيا أنثى وصل**) و (**واو الجمع**) معطوف على (**ألف اثنين**). و تنصب و تجزم بحذف النون و هو معنى قوله (**و احذف ناصبا و منجزم**). فحذف مفعول (**احذف**) لدلالة ما سبق عليه، و صاحب الحال لفهمه مما تقدم أي: احذف النون حال كون الفعل ناصبا و منجزما. و وقف على (**منجزم**) بحذف الحركة على لغة ربيعة.

مثال الرفع: ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ [الرحمن:٥٠]. ﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ [البقرة:٣]، ﴿فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ؟﴾ [النمل: ٣٣]. و مثال النصب و الجزم: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا و لَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤].

---

(١) قوله (**أصل**) في نسخة (**أحل**). + قال ابن القرداغي: **قوله** (**أحل**) اي جعل حالّا فيه، و في جعل الفعل محلا له تسامح فلو قال بدل أحل: وصل، و قال بدل وصل في المصرع الثاني: جعل لكان أوضح.إهـ

(٢) **قوله:** (**بالنون**) اي لا بتلك الحروف، لأنها اسماء فلا تكون اعرابا. و المراد بالنون أعم من المقدر وإلا انتقض بنحو هل تضربانّ وهل تضربنّ يازيدون وهل تضْرِبِنّ ياهندُ. (ابن القره داغي)

(٣) **قوله:** (**و منجزم**) لو قال: و جازما % و للوقاية و فك و ادغما" لتوافق الحالان في اتحاد صاحبهما. (ابن القره داغي)

[حذف نون أفعال الخمسة إذا ألحقت بها نون الوقاية]

قوله: (وَ لِلْـوِقايَـةِ)[1] معطوف على المعنى أي: احذفها لأجل النصب و الجزم و لأجل نون الوقايـة نحو ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤].

و ما ذكره من أن المحذوف نون الرفع هو رأي سيبويه، و مختار ابن مالك، و يدل لـه أنهـا التـي عهـد حذفها للناصب و الجازم لمجرد التخفيف كقوله: (أبيتُ أسْري و تبيتى تَدلُكِي ...)، و لنون التوكيد نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]. و أيضا فإن ادعاء حذفها لا يحوج إلى حذف النون الباقية عنـد دخـول الناصب و الجازم. و لو كانت المحذوفة هي نون الوقاية لوجب حذف الباقية إذا جاء ناصب أو جازم. و أيضا ليس في حذفها إلا تغيير واحد، و لو كانت المحذوفة هي نون الوقاية اجتمع تغييـران: الحـذف، و كسر نون الجمع.

و ذهب أكثر المتاخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية لأنها بها حصل التكرار و الاستثقال، و لأن نون الرفع أثر العامل، فلو حذفت بقى المؤثِّر بلا أثر. و أيضا المحافظة على علامة الإعراب أولى.

قلت: و فيه نظر: أما الأول فلأن نون الرفع و إن سبقت لفظا فهي الطارئة حقيقة، لأن نون الوقاية ثابتة مع الأفعال الثلاثة، و نون الرفع مختصة بالمضارع، نظيره ما قالوا في توجيه ترك الإدغام في بـاب حيـي أن اجتماع المثلين فيه كالعارض، لأنه مختص بالماضي، فنون الرفع حينئذ هـي الثانيـة حصـولا فيهـا حصل الاستثقال، و نون الرفع و إن حذفت فهي مقدرة كما في ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فلا يلزم بقاء مؤثر بلا أثر. و [أما الثاني] إنما تكون المحافظة على علامة الاعراب أولى لو كان الإعراب لتمييز المعـاني، فيقال إن المحافظة على ما يفيد أمرا معنويا أولى، و قد سبق أن إعراب المضارع إنما هو لأمر لفظي، و هـو مشابهته للاسم في الحركات و السكنات و عدد الحروف على الصحيح، و أما المعنى فهو بيّن بدونه.

و أشار بقوله (وَ فُـكَّ وَ ادَّغِـمْ) إلى أنه يجوز مع حـذف النـون وجهـان آخـران، و همـا إثباتهـا مـع التفكيك و مع الإدغام، و قرأ نافع "تأمُرُونِّي" و ابن عامر"تأمرونني" و الباقون بالإدغام.

---

(١) **قوله:** (و للوقاية) يعني يحذف النون في الأفعال المذكورة عند ملاقاتها لنون الوقاية التي تحفظ مـا قبلهـا عـن الكسر، و تقي الفعل عن اشتباهه بالاسم للتخفيف، أو يلفظ بهما مفكّكا، أو يدغم فـي نـون الوقايـة و قـرئ بالثلاثـة "تأمروني". (ابن القره داغي)

[إعراب فعل المضارع المعتل الآخر]

[٨٢] ﴿وَ الْفِعْلُ[١] إنْ يُخْتَمْ بِـواوٍ أَو أَلِـفْ وَ الْياءِ مُعْتَلٌ[٢] فَفي الْجَزْمِ حُذِفْ[٣]﴾

نَبَّهَ به -على ما قاله في الشرح- على الباب السابع من أبواب النيابة و هو: الفعل المعتل الآخر و هو: ما ختم بواو كـ "يدعو"[٤]، أو بألف كـ "يخشى"، أو بياء كـ "يرمي"، فإنه يجزم بحذف آخره نيابة عن السكون. هذا رأي ابن السراج فإنه يقول بعدم تقدير الحركة في الفعل المعتل قال: لأن الإعراب في الفعل فرع، فإن وجد فذاك، و إلا فلا يتكلف تقديره، و جعل الجازم هنا كالدواء المسهل إن وجد فضلة، و هي هنا الحركة ازالها، و إلا أخذ من قوى البدن، فإن دخل على المعتل و لم يجدها أخذ له حرفا من سنخ الكلمة.

و ذهب سيبويه و الجمهور إلى تقدير الإعراب في المعتل و هو الصحيح، لأن العلة المقتضية لإعراب المضارع و هي المشابهة ثابتة لمعتله كصحيحه، فيترتب عليها معلولها، فإن لم يلفظ به قدر، فعندهم إذا دخل الجازم حذفت له الحركة المقدرة أي قدر حذفها، و لما صارت صورة المجزوم كصورة المرفوع في المعتل أرادوا أن يفرقوا بينهما، فحذفوا الحرف في المعتل تبعا لحذف الحركة، فالحذف عندهم عند الجازم لا به، و قول المتن (**فللجزم حذف**) محتمل لهما غير صريح في أحدهما، لكن قوله الآتي فيما يقدر فيه الإعراب و الفعل قرينة على حمله على المذهب الراجح ففى ما شرحه به[٥] حينئذ نظر و الله اعلم.

❊ ❊ ❊

---

(١) قوله (**و الفعل**) اي: الفعل المضارع، و ترك التقييد به لأن الكلام في المعرب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (**معتل**) هو أخص مطلقا من معتل الصرفيين، لأنه ما كان أحدُ أصولِهِ حرف علةٍ، ولم يعتبروا غير الأخير، لأنه لا يختلف به طرق الاعراب. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (**حذف**) اي: كل من الثلاثة، أو ما ختم به الفعل. (ابن القره داغي)

(٤) في النسختين «يدعوا».

(٥) في نسخة (ب) «ففي ما شرحنا به».

﴿ فَصْلٌ فِي الْإِعْرابِ الْمُقَدَّرِ ﴾

[٨٣] ﴿ وَ الْحَرَكاتُ[١] كُلُّها تُقَدَّرُ في ما يُضَفْ[٢] لِلْياء، أَوْ ما يُقْصَرُ[٣] ﴾

[٨٤] ﴿ وَ الْفِعْلِ[٤]، وَ الْمُدْغَمِ، وَ الْمَحْكِيِّ[٥].. .... ﴾

تعرض في هذه الأبيات لبيان ما يقدر فيه الإعراب و ذلك أربعة أنواع:

أولها: ما تقدر فيه الحركات كلها و ذلك خمسة أشياء:

الأول: المضاف إلى ياء المتكلم[٦] نحو ﴿ إِنِّي لا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَ أَخِي ﴾ [المائدة: ٢٥]، و الكسرة الموجودة فيه في الجر للمناسبة بدليل ثبوتها في الرفع و النصب، و هو معنى قوله (**فيما يضفْ للياء**) بتسكين المضارع، و حذف ألفه للساكنين ضرورة كما في النسخ التي بأيدينا و لو قصر الياء لأغناه عن ذلك.

الثاني: المقصور كـ "الفتى"[٧].

الثالث: المضارع الذي آخره ألف كـ "يخشى"، و هو مراده بـ (**الفعلِ**) بقرينة ما قبله. و المراد بجميع الحركات فيه: الضمة و الفتحة.

---

(١) (**و الحركات**) اي: ما أمكن منها بلا مانع نحو الإضافة و القصر، أو المراد أنها تقدر بنفسها أو ببدلها، فلا يرد النقض بالجمع المؤنث السالم المضاف إلى ياء المتكلم وبغير المنصرف نحو: سعدى. (ابن القره داغي)

(٢) (**فيما يضف**) اي: لفظا أو تقديرا إلى ياء المتكلم، أو بدله فيشمل نحو يا غلاما ويا غلامِ بالكسر. (ابن القرداغي)

(٣) قوله (**أو ما يقصر**) اي: يحبس عن الحركات، و لذا سمّي مقصورا، و ما يقال إنه يستلزم أن يسمّى غلامي مقصورا ايضا مندفع بأن المراد الحبس عن جنس الحركة ولو غير إعرابية. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (**و الفعل**) عطف على (**ما**) اي: في اسم مقصور، و في الفعل المقصور، ففيه اكتفاء. (ابن القره داغي)

(٥) قوله (**و المدغم**) اي: ما سكن آخره لأجل الادغام في أول كلمة أخرى متماثلين أو متناسبين اسما نحو {وَقتل دَاوُد جالوت} [بقرة ٢٥]، أو فعلا نحو: زيد يضرب بكذا، و يسمى ادغاما كبيرا.(ابن القره داغي)

(٦) نحو: جاءني غلامي، رأيت غلامي، مررت بغلامي، بتقدير الضمة و الفتحة و الكسرة.

(٧) تقول جاءني الفَتَى و رأيت الفَتَى و مررت بالفَتَى فتقدر في الأول ضمة و في الثاني فتحة و في الثالث كسرة. (قطر الندى)

الرابع: الحرف المسكن للإدغام نحو ﴿وَ ترى النَّاس سكَارى﴾ [الْحَج: ٢] فيمن ادغم.

الخامس: المحكي [١] نحو "مَنْ زيدٌ" بالحركات الثلاثة في حكاية قول القائل: جاء زيدٌ، و رأيت زيداً، و مررت بزيدٍ، على رأي البصريين، و الذي يبين أن الضمة في الرفع للحكاية لا للإعراب في حالة النصب و الخفض.

[٨٤] .... ثُمّ مُقَدَّرٌ بِكَسْرِ [٢] مَنْقُوص وَ ضمّ

[٨٥] وَ الضَّمُّ [٣] فِي يَغْزُو وَ يَرْمي ....

النوع الثاني: ما تقدر فيه حركتان، و هما الضمة و الكسرة، و ذلك المنقوص [٤] نحو ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. و تظهر فتحته للخفة نحو ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف:٣١]. و على هذا نبّه بقوله (ثم / مقدر بكسر منقوص و ضم) أي: ثم الإعراب مقدر في كسر منقوص و ضمه. و فيه تجوز، إذ المقدر فيه نفس الكسر و الضم ، فلو قال: (ثم / قدرن كسر منقوص و ضم)، و يكون الشطر الأول ثم [٥] عند الميم الأولى من ثم.

و لما وقف عليه صاحبنا الفقيه النبيه السيد المهدي الحلوا -أصلحه الله- أصلحه بقوله:

و الفعل و المحكي ثم المدغم و قدرن كسر منقوص و ضم

النوع الثالث: ما تقدر فيه حركة فقط، و هي الضمة، و ذلك المضارع الذي آخره واو أو ياء [٦].

و تظهر فيه الفتحة لخفتها نحو ﴿لن نَدْعُوَ من دونه إلهاً﴾ [الكهف:١٤].

---

(١) قول الناظم (**و المحكي**) اي: و الاسم المحكي نحو: من زيداً، لمن قال: ضربتُ زيداً. و كالمحكي الاسم المشتغل المشتغل آخره بحركة الاتباع نحو: حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بكسر الباء في خرب، فالأولى أن يذكره المصنف. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (**مقدرا يكسر**) اي يكسر بكسرة مقدرة الاسم المنقوص، وهو: ما آخره ياء لازمة تلو كسرة كالقاضي. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (**و الضم**) عطف على الحركات، اي الضم يقدرفى ...الخ. ويمكن عطفه على يكسر، فيكون الضم نائب فاعلُ مقدرا. (ابن القره داغي)

(٤) المنقوص و هو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي و الداعي. (المطالع السعيدة)

(٥) في نسخة (ب) «و يكون الشطر الأول تم ......».

(٦) هذا معنى قوله (**و الضم في يغزو و يرمي**) نحو: زيد يغزو ويرمي.

[٨٥] .... قَدْ قُدِّرْ   سُكُونُ ما لِساكِنَيْنِ قَدْ كُسِرْ [(١)]

[٨٦] وَ الْهَمْزِ إِنْ أُبْدِلَ لِيناً [(٢)]، وَ سِوى   ما قُلْتُهُ فَهُو شُذُوذاً قَدْ حَوى [(٣)]

النوع الرابع: ما يقدر فيه السكون و هو شيئان:

أحدهما: ما كسر لإلتقاء الساكنين نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة:١].

الثاني: المهموز الذى أبدل لينا محضا كـ "يقرا"، و"يقرو"، و "يوضو"، فإنه إذا دخل عليه الجازم قدر فيه حذف الحركة.

قال في التصريح: و هذا إذا كان الابدال قبل دخول الجازم، و لم يعتد بالعارض. و فيه نظر، فإنه إذا كان الابدال بعد دخوله فالسكون مقدر أيضا، و إنما كان ظاهرا قبل الابدال، و الكلام إنما هو في إعراب ما هو وقع فيه الابدال، و حذف الحركة فيه منوي، و كذا إذا اعتد بالعارض على مذهب الجمهور في المعتل إذ غاية ما يقتضي الاعتداد به أن ينزل منزلة الكلمة و هي عند الجمهور محذوفة عند الجازم لا به كما سبق.

و أشار بقوله (و سوى ما قلته ...) إلى أن ما خرج عن القواعد المتقدمة فهو شاذ لا ينقاس كتقدير الفتحة في المنقوص نصبا كقوله:

وَ لَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ   و دَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمُوتَ اهْتَدَى لِيَا [(٤)]

---

(١) قوله (قد كسر) ذكره لأنه الأصل في دفع التقاء الساكنين، وإلا فحكم ما ضم لدفعه نحو: {وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ} [يوسف: ٣١] كذلك، بقى أنه ترك حكم ما حرك للادغام فيه كلم يمد، وما حرك من القوافي نحو: (وأنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ)، وما أسكن للوقف أو التخفيف. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و الهمز) اي: قدر سكون الهمز في نحو يَقرَا ويُقرِي إذا دخله الجازم، ولا يحذف فيه اللين لأنه في حكم المعوض عنه. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و سوى) اي: غير الحكم المذكور إذا ثبت للمذكورات فهو شاذ، و ليس المعنى: أن التقدير في غير ما ذكرنا شاذ، وإلا أتجه أن التقدير في نحوِ لم يمدّ، و باقي الصور التي بيناه قياسي، وهي غير ما ذكره. (ابن القره داغي)

(٤) الشاهد فيه قوله "واش" حيث قدرت الفتحة في واش و القياس أن يفتح بالنصب فإن الأصل أن واش لكنه هنا عامله في حالة النصب كما تعامله في حالة الرفع و الجر فحذفت يائه. (محمد الگزنى)

و في الفعل المنصوب بالياء كقوله: (ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِيَ على شَحَطٍ ...).

و بالواو كقوله:

فما سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِراثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ و لا أَبِ

وقد جاء ذلك في السعة قليلا كقراءة من قرأ ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] بإسكان الياء و قراءة بعضهم ﴿ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

و كظهور الضم و الكسر في المنقوص كقوله: (... خبيثُ الثّرى كابيءِ الأزندِ) . و قوله: (فيَومًا يُوافِينَ الهَوَى, غَيرَ ماضِيٍ ...).

و كظهور الضم في الفعل المختوم بالياء والواو كقوله :

إذا قلت علّ القلب يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هواجسُ لا تنفكُّ تغريه بالوجدِ [1]

و قوله:

فعوّضني منها غِنَايَ و لم تكنْ تساويُ عندي غيرَ خمس دراهِم

و كتقدير السكون في قوله: (أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأَنباءُ تَنمِي ...) [2]. و قوله: (.... وَ لَا ترضاها وَلَا تملق) [3]. و قوله: (.... لم تَهْجُو و لم تَدَعِ) [4].

و جعل في الشرح من الشاذ حذف بدل الهمزة كقوله : (... وَ إلا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ). و كأنه يعني فيما إذا كان الإبدال بعد دخول الجازم أو قبله و لم يعتد بالعارض، و أما إذا كان قبله و اعتد بالعارض فالحذف هو الواجب كما ذكروا.

❊ ❊ ❊

---

(١) الشاهد فيه قوله (يسلو) بضم آخره حيث ظهرت الضمة على ياء المنقوص و هو ضرورة. (محمد الگزنى)

(٢) الشاهد فيه قوله (لم يأتيک) فانه دخلت عليه لم الجازمة و مع هذا لم تحذف منه حرف العلة و هذا شاذ و القياس (الم يأتک). (محمد الگزنى)

(٣) الشاهد فيه قوله (و لا ترضاها) فانه دخلت عليه لا الناهية، و مع هذا لم تحذف منه حرف العلة، و هذا شاذ و القياس (و لا ترضها). (محمد الگزنى)

(٤) الشاهد فيه قوله (لم تهجو) فانه دخلت عليه لم الجازمة و مع هذا لم تحذف منه حرف العلة بل قدر الجزم على الواو و هذا شاذ و القياس (لم تهج). (محمد الگزنى)

[المقدمة الثالثة]

النَّكِرَةُ وَ الْمَعْرِفَةُ [1]

سَلَكَ في بيانِ المعرفة و النكرة هذهِ الطريقةَ، و هي ذكر أنواع المعرفة، و الحكم على ما سواها بأنه نكرة، تبعاً لابن مالك، كما ذكر في الشرح، لتعذر بيانهما بغير ذلك عنده، و نصه في شرح التسهيل: «من تعرض لحدّ النكرة و المعرفة عَجَزَ عَن الْوُصُول إِلَيْهِ دون اسْتِدْرَاك عَلَيْهِ، لِأَن من الْأَسْمَاء مَا هُوَ معرفَة معنى نكرَة لفظا، نَحْو: كَانَ كذا عَاماً أول، أو أوّل من أمس، فمدلولهما معيّن، لا شياع فِيهِ بِوَجْه، وَ لم يستعملا إِلَّا نكرتين. و مَا هُوَ نكرَة معنى معرفَة لفظاً كأسامة هُوَ فِي اللَّفْظ كحمزة فِي منع الصّرْف وَالْإِضَافَة، وَدخُول (أل)، وَ وَصفه بالمعرفة دون النكرَة، و مجيئه مُبْتَدأ، وَ صَاحب حَال، وَ هُوَ فِي الشياع كأسد. وَ مَا هُوَ فِي استعمالهم على وَجْهَيْن كواحد أُمّه، وَ عَبْد بَطْنِه، فَأَكْثر الْعَرَب هما عِنْده معرفَة بِالْإِضَافَة، وَ بَعْضهمْ يجعلهما نكرَة و ينصبهما على الْحَال.

وَ مثلهَما ذُو اللَّام الجنسية، فَمن قِبَل اللَّفْظ معرفَةٌ، وَ من قبل الْمَعْنى لشياعه نكرَةٌ، و لذَلِك يُوصف بالمعرفة اعْتِبَاراً بِلَفْظِهِ و بالنكرة اعْتِبَاراً بِمَعْنَاهُ. [1]

و إذا كَانَ الْأَمر كَذَلِك، فأحسن مَا يتَبَيَّن بِهِ الْمعرفَة ذِكر أقسامها مستقصاة، ثمَّ يُقَال: وَمَا سوى ذَلِك نكرَة. قَالَ: وَ ذَلِكَ أَجود من تمييزها بِدُخُول (رب) و (اللَّام) لِأَن من المعارف مَا تدخل عَلَيْهِ اللَّام، كالفضل وَ الْعَبَّاس، وَ من النكرات مَا لا تدْخل عَلَيْهِ (ربّ) وَ لَا (اللَّام) كأيْنَ، وَ مَتى، وَ كَيفَ، و عَرِيب، و ديار» إهـ. و هذه الطريقة هي التي سلكها في التسهيل و وجهها بما مرّ عنه.

قال الدماميني بعد نقله مختصرا: و هو كما ترى كلام ظاهري خال عن التحقيق، و قد قرر بعض الفضلاء في هذا المعنى كلاماً نفيساً يشتمل على بيان المعرفة و النكرة، و تمييز أقسام المعرفة بعضها عن بعض فقال: التعريف يقصد به معيّن عند السامع من حيث هو معيّن كأنه أشير إليه بذلك الاعتبار. و أما النكرة: فيقصد بها التفات النفس إلى المعيّن من حيث ذاته، و لا يلاحظ فيها تعيينه، و إن كان معيّنا في نفسه، لكنْ بيْنَ مصاحبة التعيين و ملاحظته فرقٌ جليٌ، و مهد في تصوير ذلك مقدمة هي: أن فهم

---

(١) الاسم قسمان: القسم الأول: نكرة: وهي اسم يدل على شيء واحد، و لكنه غير معين مثل: جاء طالب. القسم الثاني: معرفة: و هي اسم يدل على شيء واحد معين، مثل: أنت مخلص. (دليل السالك)

المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع و العلم به، فلابدّ أن تكون المعاني مقصودة ممتازا بعضها عن بعض عند السامع، فإذا دلّ باسم على معنى فإمّا أن يكون بذلك الاعتبار أي كون المعنى معيّنا عند السامع متميّزا في ذهنه ملحوظا معه، أو لا، فالأول يسمى معرفة، و الثاني نكرة.

ثم قال: الإشارة إلى تعيين المعنى و حضوره إن كان بجوهر اللفظ تسمّى علما، إمّا جنسيا إن كان المعهود [1] الحاضر جنسا، و ماهية كأسامة، أو شخصيّا إن كان فردا منها كزيد، أو أكثر كـ"أبانين"، و إن لم تكن من جوهر اللفظ فلابد من أمر خارج عنها مشار به إلى ذلك مثل الإشارة في أسماء الاشارة، و كقرينة التكلم و الخطاب و الغيبة في الضمير، و كالنسبة المعلومة من جملة و غير جملة في الموصولات، و المضاف إلى المعارف، و كحرفي اللام و النداء في المعرفات بها، فظهر أن معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكن جعل أقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه، و يسمى كل قسم باسم مخصوص، و إن الأعلام الجنسية و إن كانت قليلة أعلام حقيقة كالأعلام الشخصية، إذ في كل منهما إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمّى في الذهن.

قال سيبويه: إذا قلت: "أسامة" فكأنك قلت: الضرب الذي من شأنه كَيْتَ و كيت، فإن الفرق بين (أسامة) و (أسد) إذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الإشارة و عدمها، كما سبق، و أما الأسد فالإشارة فيه بالآلة دون جوهر اللفظ. إهـ.

و قال ابن الحاجب في الكافية : المعرفة ما وضع لشيء بعَيْنه، و ذَكَرَ أقسامَها، ثم قال: و النكرة ما وُضع لشيء لا بعَيْنه.

قال الرضي قوله: «بعينه» احتراز عن النكرة، و لا يريد به أن الواضع قد قصد في حال وضعه واحداً معيّناً، إذ لو أراد ذلك لم يدخل فيه إلا الأعلام، إذ الضمائر و المبهمات، و ذو اللام، و المضاف إلى أحدها يصلح لكل معيَّن قصده المستعمل، فالمعنى: ما وُضع ليُستعمل في واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام، أو، لا، كما في غيرها؛ و لو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح. هذا نصّه. يعني: أن المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الأعلام الشخصية و غيرها من المضمرات و المبهمات و سائر المعارف، فإن لفظة (أنا) مثلا

---

(١) في نسخة (ب) «المشهود الحاضر».

لا تستعمل إلا في الأشخاص معينة، إذ لا يصلح أن يقال: "أنا" و يراد به واحد لا بعينه، و ليست موضوعة لواحد منها و إلا كانت في غيره مجازا، و لا لكل واحد منها و إلا كانت مشتركة موضوعة أوضاعا بعدد أفراد المتكلم، فوجب أن تكون موضوعة لمفهوم كلّي شامل لكل الأفراد، و يكون الغرض من وضعها له استعمالها في أفراده المعينة دونه، و قد أولع كثير من الفضلاء بهذا البحث.

و الظاهر ما أفاده بعض الحذاق من أنها موضوعة لكل معيّن منها وضعاً عاماً فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها و لا الاشتراك و تعدد الأوضاع، و لو صحّ ما ذكروه لكان (أنا) و (أنت) و(هذا) مجازاتٍ لا حقائق لها، إذ لم يستعمل فيما وضعت هي له من المفهومات الكلّية، بل لا يصح استعمالها فيها أصلا، و هذا مستبعد جدّا، و كيف لا و لو كانت كذلك لما اختلف أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة و لما احتاج من نفي الاستلزام إلى التمسك في ذلك بأمثلة نادرة، فتفهم. انتهى كلام الدماميني. و نقلناه بكماله لما فيه من الفوائد النفيسة لاسيّما و الموضع من المداحض التي يجب التثبت فيها.

[أنواع المعارف]

[٨٧] ﴿مَعارِفُ النَّحْوِ: ضَمِيْرٌ[١]، فَعَلَمْ[٢] فَذُو إِشارَةٍ، وَ نَحْوُ: يا قُثَمْ﴾

[٨٨] ﴿يَلِيْهِ مَوْصُولٌ فَذُو أَلْ كَالْوَلَهْ وَ اجْعَلْ مُضافاً كَالَّذي أُضِيْفَ لَهْ﴾

[٨٩] ﴿إِلَّا لِمُضْمَرٍ فَسَاوَى الْعَلَما وَ غَيْرُها نَكِرَةٌ كَمَنْ وَ ما﴾

و أشار في النظم بالعطف بالفاء و التعبير بالموالات إلى بيان مراتبها في الأعرفية:

١- فأعرفها المضمر[٣]، و ظاهر إطلاقه متكلما كان أو غيره. و اختار في التسهيل تأخير ضمير الغائب عن العلم، و هو الظاهر، لكنّه قيّده بالسالم من الإبهام، قال الدماميني: كـ "زيدا رأيته"،

---

(١) قوله (ضمير) إنما يصح كونه خبرا لقوله (معارف) إه إذا كانت الإضافة مبطلة للجمعية، أو كان العطف مقدّما على الربط و في جوازه الفاء الموجب لفوات الترتيب تأمل. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (فعلم) اي: غير الله تعالى، فإنه أعرف المعارف، و يليه ضميره، و المراد به علم الشخص، لأن علم الجنس في مرتبة المعرف بلام الجنس. (ابن القره داغي)

(٣) أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنه لا يُضْمَرُ إلا و قد عرف؛ و لهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أُمَّتِهِ. (الانصاف في مسائل الخلاف)

بخلاف "جاءني زيد و عمرو فأكرمته"، فإنه تَطَرَّق إليه إبهام لاحتمال عوده إلى الأول و الثاني، قال: و فيه نظر، لأنه إما أن يكون ثَمّ دليل يدل على عوده إلى الأول أو لا، فإن وجد الدليل فلا إبهام، و إلا فهو للأقرب حتما، و لا إبهام.

٢- ثم يليه العلم؛ لأنه يعيِّن مسماه حَضَرَ أو غَابَ.

٣- ثم يليه اسم الإشارة؛ لأنه بمثابة وضع اليد على الرأس.

فإن قلت: مقتضي هذا و قول القزويني في مبحث تعريف المسند إليه "و بالإشارة لتمييزه أكمل تمييز" أن يكون اسم الإشارة أعرف مما قبله.

قلت: كان يتقدم لي استشكاله، ثُمّ ظَهَر لي في الإنفصال عنه أن اسم الإشارة إنما يُعيِّن الهَيكل و الصّورة حقيقة أو تنزيلا، لأنه لا يشار به إلّا لمحسوس أو ما نزل منزلته، فلا يتضمن إلا معرفة المشخصات الصورية المشاهدة، بخلاف العلم، فإنه ما وضع لشيء بجميع مشخصاته اللازمة، سواء كانت مما يشاهد كلونه، أوْ لا، ككونه مِنْ بَنِي فلان، و لهذا لا [1] يصح أن تقول: هذا رجل عالم فتعبر عن المشار إليه بالنكرة، لأنه لا يلزم من معرفته من طريق الإشارة المميزة للصورة الظاهرة معرفته من طريق العلمية اي بالإطلاع على جميع المشخصات، و لا من طريق الموصولية اي بالعهد في مضمون جملة أو ما يقوم مقامها، و ذلك لأن الحاصل من طرق التعريف مختلف فلا يلزم من حصول مفاد بعضها حصول مفاد باقيها، و بهذا يندفع ما يتوهم من التناقض في التعبير عن المدلول الواحد بعبارتين متنافيتين، و ما يقال أيضا كيف صحّت الإشارة مع أن المشار إليه غير معيّن.

فإن قلت: قد يُعرف الشيءُ من طريق العلمية مع الجهل بصورته حتى أنه إذا رُئي سُئل عنه و قِيل: هَلْ هذا هو فلانٌ؟ و يحققه ما مرّ من اختلاف مفاد الطرق، و أنه لا يلزم من حصول البعض حصول غيره، فيعكر ذلك على اعتبار جميع المشخصات في وضع العلم، و يكون (أي العلم) أقوى من اسم الإشارة من وجه دون وجه، لأنه مفيد ما لا يفيده اسم الإشارة، فتقول: من هذا؟ فيقال لك: فلان، و اسم الإشارة مفيد ما لا يفيده العلم، فتقول: لعلّ هذا فلان الذي كنا نسمع به، فيقال: نعم، أو لا.

---

(١) كلمة «لا» ليست في نسخة (ب).

قلت: مهما اطّلع على مشخصات الشيء الكافية في وضع العلم له صحت الإشارة لذلك الشيء و إن لم تتقدم رؤيته، لأنه بمعرفة مشخصاته عرفتَ صورة الكلية الحاصلة في ضمن الجزني، و قد نصّوا على أنه لا يتعين في الوضع للشيء مع جميع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي، بل تكفي ملاحظتها بوجه كلّي منحصر في ذلك الجزئي، و به أجابوا عن علمية الاسم الذي وضعه الوالد لولده الذي لم يره، فنقول حينئذ: كل موضع يصلح فيه العلم نصلح فيه الإشارة من غير عكس، و لهذا يصح أن تشير للأنبياء و الصحابة و العلماء المتقدمين فتقول بعد ما ذكر ما تريده من صفات المصطفى ﷺ: "فهذا هو النبي الكريم" مثلا، فخرج أن العلم أخصّ، و هو معنى الأعرفية و من ثَمّ انفردت الإشارة في المثال الأول، و جامعها العلم في المثال الثاني، و لا تتوهم أن الخصوص و العموم باعتبار الاستعمال فتعترض، بل هما باعتبار المعاني و المدلولات، فإنّ مفادَ العَلَمِ أخصّ من مفاد اسم الإشارة.

و إذا ثبت أن العلم أعرف من اسم الإشارة و من المبين أن ضميري المتكلم و المخاطب أوضح من العلم اتضح الترتيب.

و قال الرضي في باب النعت: إنّما كان العلمُ أعرفَ من اسم الاشارة، لأن مدلول العلم ذات معين عند الواضع و المستعمل، بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله عند الواضع مبهم، و تعيينه مدلول إلى المستعمل، بأن يقرنه بالاشارة الحسية، و كثيرا ما يقع اللّبس معها في المشار إليه، كما إذا أشير لفرد في جماعة، و لذا كان أكثر الأسماء الإشارة موصوفا في كلامهم، و لذا أيضا لم يفصل بينه و بين موصوفه لشدة احتياجه إليه. إهـ .

قلت: أما التوجيه الأول فهو مبني على أن المعارف غير العلم موضوعة كليات، و قد علمت ما فيه من كلام الدماميني المتقدم قريبا. و أما الثاني فقد يعارض بأن العلم كثيرا ما يعرض له الاشتراك، و قلّ ما لم يعرض له ذلك كاسرافيل و طالوت.

٤- و في مرتبة اسم الإشارة المنادى المعيَّن نحو : يا رجل [1]، و أنت مقبل على رجل مخصوص فإنه معرّفٌ بالقصد و الإقبال، و إليه ذهب ابن مالك، و هو رأي المصنف، و لذلك بَدَّل أسلوب العطف بالنسبة إليه فعطفه بالواو التي للجمع. و ذهب قوم إلى أنه معرّفٌ بأل مقدرة.

٥- ثم يليه الموصول، لأن تعريفه لا يختلف، بخلاف ذي الأدات، فإنها تكون للحقيقة و الاستغراق، و شمول الخصائص، و العهد الذهني و الحضوري، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

٦- ثم يليه ذو الأدات [2].

٧- و أشار بقوله (وَ اجْعَلْ مُضافاً ...) [3] إلى أنه ليست له مرتبة معينة بل هو في مرتبة المضاف إليه، و استثنى المضاف إلى الضمير، فجعله في مرتبة العلم، و هو مذهب سيبويه. قال الرضي و تبعه الدماميني: لأنه ينعت و الضمير لا ينعت، فلا يكون في مرتبته.

قوله: (**معارف النحو**) مبتدأ، خبره ما بعده. و لابد في مثله من مراعات سبقية العطف على الاخبار كقولهم: "فرائض الوضوءِ و فرائض الصلاةِ كذا و كذا"، لأن المعطوف عليه إن كان خبرا تاما و ما بعده

---

(١) من أقسام المعارف : المعرف بالنداء، و هو النكرة المقصودة به كرجل في يا رجل. (البركات الأحدية)

- قول الناظم (و نحو: **يا قثم**) إن أريد به مطلقا المنادى المفرد المعرفة ففيه إشارة إلى أنه عند النداء يزول تعريف العلمية، و يحدث آخر أدون منه، وإن أريد المنادى المنكر المقصود ندائه ففيه تنبيه على المذهب الراجح من أن المعرف قبل النداء باق على تعريفه، و يزيده النداء وضوحاً. إهـ و كتب: في العطف بالفاء إشارة إلى أن مدخوله دون ما قبله بخلاف العطف بالواو. (ابن القره داغي)

(٢) قول الناظم (**فذو أل**) أعرفه ما للعهد، ثم الاستغراق، وأدناه ما للجنس. وقد يرد أعرفية الموصول بقوله: {قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى} [الانعام- ٩١] ، إذ الصفة لا تكون أعرف من موصوفه إلا أن يقال بأن الذي بدل، أو أن الكتاب علم بالغلبة للتوراة على أنه لا مانع من كون الصفة الموضحة أعرف، و زيادة التابع على المتبوع معهودة كما في إبدال المعرفة من النكرة. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى أن السابع من المعارف: المضاف إلى أحد الأقسام الخمسة إضافة معنوية، كـ غلام زيد، و غلام هذا، و غلام الذي، و غلام الرجل، و غلامه. (م) قال ابن القره داغي: (**إلّا لمضمر**) أي: إلا المضاف إلى المضمر فاجعله مساويا للعلم لوقوعه صفة له نحو: مررت بزيد صاحبك، و يتجه عليه أنه لا مانع من كونها أعرف على ما مرّ. إهـ

عطف عليه لزم عدم المطابقة المبطل للمحل، و إن كان خبرا صناعة فقط و جزء الخبر معنى لم يصح العطف، لأن الجميع حينئذ في معنى خبر واحد أي سبعة مثلا، فهو كقولهم: الرّمان حلوٌ حامضٌ، و إن جعل الخبر مقدرا و المعطوف عليه و توابعه اخبار مبتدءات مقدرة، اي سبعة، الأول كذا و الثاني كذا، فلا يخفى تكلفه، و لا تستغرب هذا أو تستبعده، فقد ذهب المحققون إلى أن المسند إليه في قولك "جاءني القوم إلا زيدا" هو مجموع القوم إلا زيدا، و أن الإخراج بالا أو باحدى أخواتها يعتبر قبل إسناد الفعل أو شبهه، لأن المسند إليه و إن تأخر لفظا فلابد من تقدمه وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل لأن الطرفين متقدمان على النسبة ضرورة و بهذا أجابوا التناقض المشهور في حقيقة الإستثناء.

و قال الرضي: المجيء منسوب إلى القوم مع قولك "إلا زيدا" كما أن نسبة الفعل في نحو"جاءني غلام زيد"، و "رأيت غلاما ظريفا" إلى الجزأين معا، لكن جرت العادة بأنه إذا كان الفعل منسوبا إلى شيء ذي جزأين أو ذي أجزاء كلّ واحد منهما يقبل الإعراب: أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوبا إليه في مثل ذلك الموقع، و ما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجرّ إن استحق الجر كالمضاف إليه، و يتبع إن استحق التبعية كما في التوابع الخمسة، و إلا نُصب على الاستثناء.إهـ

فقف على قوله: و رأيت غلاما ظريفا، و قوله: و يتبع الخ فإنه عين المسألة، و كنا نسمع هذه القاعدة في نظائر هذا التركيب، و لا نعرف وجها، و هذا تحقيقها.

فإن قلت: العطف بالحروف المشتركة في اللفظ و المعنى يقتضي تقدم المعنى الذي يقع فيه التشريك فإنّ تعقل العطف بدون ما يكون فيه التشريك ممتنع؟

قلت: كنت استشكل هذه القاعدة بهذا ثم تبيّن لي أن العطف إنما يقتضي وجود ما يكون فيه التشريك لا تقدمه بدليل «زيد و عمرو و خالد فعلوا كذا».

فإن قلت: العاطف هنا مشترك في معنى الإبتدائية ؟

قلت: الإبتدائية ليست من المعاني المحصلة حتى يكون قصد التشريك متوجها لها، بل هي أمر عدمي أي التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، كما هو معلوم في محله، و إنما المقصود بالذات التشريك في الحكم، و به فسّروا المعنى في قولهم: من الحروف ما يشرك لفظا و معنى، و به يظهر الجواب أيضا عمّا

يقال: إن التشريك في معنى كون الأول مسندا إليه، و إذا عرفت هذا قلنا في مسألتنا كذلك، فإن الحكم فيها موجود، و فيه وقع الاشتراك.

فإن قلت: بين المقيس و المقيس عليه فرق جلي، فإن أفراد المبتدأ في المقيس عليه اشتركت في الحكم الذي هو الخبر، و المتعدد في المقيس هو الخبر المحكوم به للمبتدأ، و ليس لأفراده ما تشترك فيه سوى الصدق على المبتدأ و ذلك متعذر هنا، إذ لا يصدق كلّ منها عليه.

قلت: إنما أتيت بالمثال المتقدم لتستفيد منه أن العطف لا تتوقف معقوليته على تقدم المشترك فيه، بل يصح مع تأخره لفظا و معنى كالمثال، و معنى و إن تقدم لفظا كالمسألة، و لم أرد التسوية من كل وجه، و هذا إشكال آخر يلزم و إن لم نقل بسبقية العطف على الاخبار.

و جوابه: أن التشريك إنما يقتضي صدق الأمور المشتركة على المشترك فيه إذا كانت أصنافا و أنواعا، أو جزئيات صفات، و أما إذا كانت أجزاء كما هنا حسب ما تقتضيه الجمعية فإنما يقتضي التشريك اجتماع تلك الأمور في المشترك فيه كما نقول: الستة: ثلاثة و اثنان و واحد، فتدبر.

و قد ظهر حينئذ أن القاعدة عامة في كل مقام، فمَن خصّها بنظائر التركيب المتكلم فيه فقد سَهى و لم يدرك وجهها، فالعطف سابق على الإسناد حتى في قولك : "قام زيد و عمرو و خالد" فلا تقصر النظر على ظواهر الصور غافلا عن لطائف المعاني و دقائق العبر.

و ظهر أيضا أن الاشتراك يكون في المبتدأ و هو في الحقيقة في الانتساب إليه.

و ههنا إشكال و هو أن العطف في قولنا "زيد وعمرو و خالد فعلوا كذا" في جانب المسند إليه، و في قولنا "فرائض الصلاة كذا و كذا" في جانب المسند، و تحقق كل منهما فرع تحقق النسبة، و السابق عليها إنما هو ذات الاطراف اما من حيث كونها مسندا و مسندا إليه فمتأخرة قطعا، و التشريك الذي يقتضيه العطف ليس في مدلول الخبر الافرادي أو مدلول المبتدأ كذلك، بل في مدلول الخبر المنسوب و مدلول المبتدأ المنسوب إليه.

فقول الرضي في توجيه المسألة لأن المسند إليه و إن تأخر لفظا فهو متقدم وجودا لأن الطرفين ثابتان قبل النسبة إنما يصح باعتبار ذوات الأطراف و مدلولاتها الإفرادية و ليس الكلام فيها، و حينئذ فيجب اعتبار تقدم النسبة، و يشكل العطف، و كنت أردت أن أؤخر ذكر هذا إلى مبحث الاستثناء أو العطف، و

ارتكب هنا تركه، فخِفتُ تفلته، و إنطلاقه عن الشبكة فأقول إذن إذا قال القائل: قام زيدٌ و عمرٌو و خالدٌ، فمقصوده أن ينسب القيام لجميع من ذكر، و بذلك يصير مسندا إليه فالأفراد المنتظمة ملاحظة عنده، كذلك قبل الإسناد، وإنما أراد أن يسند إليها لأنها إنما صارت كذلك بعد الإسناد، و هذا ممّا يدرك بمراجعة الوجدان، و لا ينافي أن التشريك إنما هو في النسبة و طرفها من حيث تعلقها به، لأن العطف السابق على النسبة لا تشريك معه إذ ذاك، و إنما لوحظ ليترتب عليه التشريك، فهو كالآلة التي يتحصل بها الشيء تقصد عند قصد ذلك الشيء، و قس على المثال غيره.

فإن قلت: الافراد المنتضمة في المثال و نظائره مشتركة في مضمون العامل قبل الإسناد.

قلت: الثابت قبل الإسناد الاشتراك لا التشريك، و الكلام في الثاني لا في الأول على أن الأول أيضا لا يلزم تقدمه على العطف لصحته في الإنشاء كـ "بعت جبةً و قميصاً و رِداءً"، هكذا حقق المقام [1]، و دَعْ عنك ما قيل أو يقال.

و قوله (**و نحوُ**) يقرأ بالرفع عطفا على (**ذو**)، و جملة النداء محكية بقول مقدر مضاف إليه (**نحو**).

و في قوله (**يليه**) و قوله (**و اجعل**) إشكال، لأنهما قطع لكمال الخبر، فإن المطابق لقوله (**معارف النحو**) في نفس الأمر، و لاسيما مع اعتبار قوله (**و غيرها نكرة**) أن يقول: ضمير فعلم فذو إشارة و منادى فموصول فذو أل و مضاف. و جوابه: أن هذه المعطوفات الثلاثة محذوفة لقرينة نظير ما قيل في قول الصغرى و هي اي العشرون الوجود أي قوله ثم يجب له تعالى سبع صفات.

و جملة (**يليه**) في النظم حال من ذي الإشارة و ما عطف عليه، و أفرد الضمير باعتبار ما ذكر، و تسليط الفاعل على المفعول المخصوص هو المسوغ لمجيئه نكرة أو الموصوف المقدر اي اسم موصول. و اللام في (**المضمر**) متعلقة بـ (**مضافا**) أي: إلا مضافا.

---

(١) في نسخة (أ) "المقال".

[و غيرُها نكرةٌ كمَنْ و مَا] [1] : و مَثّل بـ (من و ما) للردّ على ابن كيسان، فإنه حكم بتعريفهما في الاستفهام، قال: لتعريف جوابهما نحو: "من عندك؟" فتقول: زيد. و "ما دعاك إلى كذا؟" فتقول: لقاؤك. و الجواب يطابق السؤال.

و ردّه الجمهور بأن تعريف الجواب غير لازم، إذ يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، و في الثاني: أمر مهتم، و الأصل التنكيرُ حتى يخرج عنه دليل، و بأنهما قائمان مقامَ أيِّ إنسان؟ و أيِّ شيء؟ و هما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما. إهـ. هكذا في الشرح.

قلت: و في الاستدلال و ردّه نظر، أما الأول فلأنهما في كلام السائل ليستا واقعتين على معين، بل على مبهم محتمل على طريقة البدل، و هذا معنى النكرة، و لذا سأل عن التعيين. و قد صرح القوم بأنها من ألفاظ العموم. إهـ.

و قوله: «و الجواب يطابق السؤال» غلط، فإنه لا معنى لتطابقهما في التعريف و التنكير، لأن السائل جاهل، و المسؤول عنه عنده مبهم، فلا تمكنه الإشارة إلى تعيينه حتى يعبر عنه بالمعرفة، و المجيب عالم معين للمسؤول عنه، نعم يتطابقان في الجنس فيجاب في (من) بافراد العاقل، و في (ما) بغيره، و يراعي خصوص ما اقتضاه السؤال، و أما الثاني فلأنه يوهم تسليم الدعوى فيما أجيب بالمعرفة، و نحن نقول: لا حاجة فيما احتيج به على فرض تسليم أنهما لا يجابان إلا بالمعرفة، فلا حاجة إلى الاحتياج بمجيء جوابها نكرة. و أيضا إذا كانت بمعنى أيّ انسان؟ و أيّ شيء؟ فهذان لا يقبلان أل، فلا تكون «من» و «ما» واقعتين موقع ما يقبل (أل)، و النكرة لابدّ من قبولها لها أو وقوعها موقع ما يقبلها، فالصواب تفسيرهما بانسان، و شيء، نظرا لأصل الوضع، و إلغاء للعارض، و هو تضمنها لمعنى الإستفهام. و قد نبّه على هذا ابن قاسم، و (أي) بنفسها كـ (ما)، فإنما نحكم عليها بالتنكير لأنها بمعنى شيء في أصل الوضع.

---

(١) و غير الأقسام السبعة نكرة. (حاشية)

- [فـ] الاسم قسمان:

١- نكرة: و هي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين. مثل: جاء طالب. قدم ضيف.

٢- معرفة: و هي اسم يدل على شيء واحد معين، مثل: أنت مخلص. (دليل السالك)

[الضمير العائد على النكرة معرفة]

[٩٠] ﴿ وَصُحِّحَ التَّعْرِيفُ في ضَمِيرِ نَكِرَةٍ أو واجِبَ التَّنْكِيرِ [1] ﴾

هذا بيان لإطلاق ما اقتضاه الإطلاق المتقدم في عدّ الضمير من المعارف، و **المعنى**: أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون عائدا على معرفة أو نكرة، و لا فرق في العائد على النكرة بين أن يكون معاده غير واجب التّنكير أو واجبه، و هذا رأي الجمهور. و قيل: ضمير النكرة نكرة. و قيل: إن عاد على كل واجب التنكير كالحال و التمييز فهو نكرة، و إلا فمعرفة. و الظاهر ما أشار إليه الرضي من أنه إذا عاد إلى نكرة مختصة بالحكم فهو معرفة كـ "جاءني رجل فأكرمته"، لأنه للرجل الجائي دون غيره من الرجال، فهو كذي اللام في جاءني رجل فضربت الرجل.

فإن قلت: "الرجل" المختص بذلك الحكم غير معين، فمن أين جاء التعريف للضمير، فإن الضمير يجب أن يكون مساويا لمعاده. **قلت**: لا يلزم من استواء معنى المدلول عدم اختلاف داله بالتعريف و التنكير، فإن المعرفة هي ما يشار بها إلى المعين من حيث تعيينه، و النكرة ما يشار بها إلى المعين لا من حيث تعيينه، كما تقدم تحقيقه.

و إن عاد إلى نكرة غير مختصة بشيء قبل نحو: "أرجل قائم أبوه" و نحو: "ربّه رجلا"، و " نعم و بئس رجلا"، و "يا لها قصة"، و "ربّ رجلٍ و أخيه" فهو نكرة، و على هذا فلو قلت: ربّ رجل كريم و أخيه لم يجز؛ لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مختصة بصفة، و إنما حكم الجمهور ببقائه على أصل وضعه في التعريف فيما ذكر لأنه حصل له جبران ما يذكر المفسر قبله أو بعده متصلا به، فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف إليه.

قوله **(أو واجب التنكير)** عطف على صفة مقدرة أي: في ضمير نكرة أي اسم جائز التنكير أو واجبه و بذلك تحصل المقابلة بين متعاطفي (أو).

---

(١) قال المدرس: و الصحيح تعريف الضمير الراجع إلى النكرة و لو كانت واجبة التنكير كالحال و التمييز فإنه يخصها من حيث هي مذكورة . إهـ . قال ابن القره اغي: **قوله (التعريف)** مفعول، أو نائب فاعل، و وجه تصحيحه أنّ التعبير و الإشارة إلى المرجع متحققان فيه دون المظهر النكرة، فإنه لو فسرّ الضمير في جاءني رجل فأكرمته قيل أكرمت ذلك الرّجل. **قوله (لو واجب...)** كلمة لو تأكيديّة، و فيه ردّ على من قال: بأنه معرفة إن لم يجب تنكير المرجع كأن يكون فاعلا، و نكرة إن وجبت كالحال والتمييز. إهـ.

[الضميـــر[1]]

[تعريفه]

[٩١] ﴿ وَ مُفْهِمُ الْغَيْبَةِ وَ الْحُضُورِ[2] سِمْ بِمُضْمَرٍ .... ﴾

لمّا سرد أنواع المعرفة شرع في تعريف كلّ منها و ما يتعلق به؛ و بدأ بالضمير لِما مرّ، و هو: اسم لما وضع للحاضر و الغائب، و الحاضر يشمل المتكلم و المخاطب، و معنى كلامه: أن ما أفهم الغيبة و الحضور فإنه يوسم بالضمير و يعبر عنه في العرف به. و فيه مناقشة من أربعة أوجه:

أحدها: أنه صادق على الحروف المفتتح بها المضارع، و أواخر إياي و إياك و إياه، فقول ابن مالك: «لذي غيبة أو حضور» أحسن منه لتحرزه عما ذكر بـ "ذي".

ثانيها: أنه شامل لقولِ مَنْ اسمه زيد:"زيد ضرب"، و كقولك له "يا زيد افعل كذا"، و قولك في غائب: "زيد قام"، لأن هذه الأسماء تفهم ما ذكر و إن لم توضع له، فإن إفهام الشيء أعمّ من الوضع له، فقول ابن هشام: ما وضع لمتكلم الخ تحرير، و كأنه أراد به شرح قول ابن مالك «فما لذي غيبة» فتكون اللام متعلقة بكون خاص، لأن ذلك هو المتبادر من العبارة.

ثالثها: أن الواو تقتضي أن الضمير هو ما يفهم الغيبة و الحضور معا، فتعبير ابن مالك بـ «أو» جيّد.

رابعها: أن تعريفه يعمّ اسم الإشارة.

و يجاب عن الأمر الأولِ و الثالثِ بأن قوله فيما يأتي **(لغائب و لمخاطب، و نا لمتكلم، و ها للغائب)** يرشد إلى المراد، و يدل على أن الضمير للمتصف بهذه المعاني لا لنفسها، و أن منه ما هو

---

(١) الضمير فعيل، بمعنى اسم المفعول ، إنما سمي بذلك لعدم صراحته كالأسماء المظهرة. (معاني النحو)

(٢) **قوله (و مفهم الغيبة و الحضور)** أي بالوضع، فلا يبطل التعريف باسم الإشارة. و الواو في قوله (و الحضور) بمعنى "أو" لمنع الجمع، فيخرج الاسم الظاهر، لأنه موضوع لما يعمّهما. بقى أنه ينتقض بياء الغيبة، و تاء الخطاب، و نحوهما مما صدر به المضارع، لأنّ كلّا منهما موضوع لأحدهما، و بلفظ الغائب، و المخاطب، و المتكلم، ويمكن دفع الثاني بأنّ المراد الجامد المفهم، و الأوّل بأن المراد ذي الغيبة، فلو قال: (مفهم ذي الغيبة) لكان أولى. (ابن القره داغي)

للغائب، و منه ما هو للمتكلم، و منه ما هو للمخطاب. و عن الثاني بأن تصفح كلامه الآتي في الضمير يدل على أن الأسماء الظاهرة مقابلة له، و أنها ليست منه، فيكون ذلك قرينة لتخصيص الإفهام بالوضع. و عن الرابع بأن إفراده اسم الإشارة بترجمته الآتية يبيّن المراد.

[الضمير المتّصل و المنفصل]

[٩١] ﴿ .... وَ ذُو اتِّصالٍ مِنهُ لَمْ ﴾

[٩٢] ﴿ يَقَعْ في الإبْتدا [١] وَ تِلْوَ إلّا [٢] .... ﴾

أي: الضمير المعرَّف بما سبق ينقسم إلى: متصل، و منفصل. و المتصل منه هو: ما لا يصح وقوعه في الإبتداء و لا تاليا لـ"إلا"[٣]. و إذا عرف المتصل عرف المنفصل لأنه مقابله، فهو: ما يصح وقوعه في الإبتداء و بعد إلا[٤]. و لا يعترض عليه بنحو: (... أن لا يُجَاوِرَنَا إِلّاكِ دَيَّارُ) لأنه ضروري، و التنبيه عليه غير ضروري.

و فهم من قوله (و تلو إلا) أن الممتنع هو وقوعه بعدها متصلا بها لا وقوعه بعدها مطلقا لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [يس: ٣٠]، فعبارته كعبارة ابن مالك أجود من قول ابن هشام: و لا يقع بعد إلا، لأنه لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم. و يصح أن يقرأ (تلوَ) بالنصب عطفا على محل المجرور أي: لم يقع في الإبتداء و لم يقع تلو إلا. و بالخفض أي: و لم يقع في الموضع التالي إلا.

فإن قلت: قوله (و تلو إلا) حشو مستغنى عنه؛ لأن قوله (لم يقع في الابتداء) أي: في الافتتاح يخرج منه المنفصل بقسميه أي المرفوع و المنصوب؛ لأن كلا منهما يفتتح به النطق.

---

(١) قوله (لم يقع في الإبتدا) أي: لم يمكن وقوعه بحسب استعمالات العرب أمكن عقلا أم لا، فلا يرد أن تعريف المتصل غير جامع لعدم شموله لـ (تما) في ضربتما، و (نون) ضربن و نحوها. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و تلو إلا) أي: في غير الضرورة، فلا يرد قوله: (ألاّ يُجَاوِرَنَا إلاّكِ دَيَّارُ). (ابن القره داغي)

(٣) كالكاف في (أكرمكَ) ، والياء في (ابني) ، والياء ، والهاء في (سَلِيهِ) . (شرح ألفية)

(٤) نحو: هو مجتهد ، و أنت كسلان ، ما رأيت إلاّ إيَّاك . (شرح ألفية)

قلت: هذا مبني على أن قوله (لم يقع في الإبتداء) معناه لا يفتتح به النطق، و عليه حمله في الشرح فائدة المعطوف على أنه حيث قال: لا يصح وقوعه في أول الكلام، و بهذا فسّر هذه العبارة ابن هشام، و ليس ذلك بمتعين فيها، لإمكان أن يكون معناها: ما لا يصح وقوعه مبتدأ، فلا يخرج منها إلا المنفصل المرفوع، و تظهر حينئذ أجيب على التعبير المتقدم له بأنه أشير بالمعطوف إلى أن الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة العامل من آخره حتى يصير كالجزء منه، فلا يقع قبل العامل في أول الكلام و لا بعده منفصلا عنه، فيكون المعطوف لإيضاح حال المتصل فقط لم يحترز به عن شيء -و اللّه تعالى أعلم-.

[أقسام الضمير المتصل]

[٩٢] ﴿ .... كَتاءِ قُمْتُ قُمْتَ قُمْتِ كُلّا ﴾

[٩٣] ﴿ وَنُونِ نِسْوَةٍ وَواوٍ وَأَلِفْ لِغائِبٍ وَ لِمُخاطَبٍ عُرِفْ[١] ﴾

[٩٤] ﴿ وَيا لِأُنْثى خُوطِبَتْ، وَكُلُّ ذا رَفْعٌ[٢] .... ﴾

الضمير المتصل ينقسم بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يختصّ بمحلّ الرّفع و هو خمسة: (التاء، و النون، و الواو، و الألف، و ياء المخاطبة)، و هذا هو الذي أراده المصنف هنا، و قدمه لأنه أول ما ابتدئ بوضعه؛ لأن المرفوع مقدم على غيره، و المتصل مقدم على المنفصل؛ لأنه أخص.

و ضمّوا تاء المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، و خصّوا المتكلم بها؛ لأن القياس وضع المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. و فتحوا المخاطب فرقا و تخفيفا. و كسرو المخاطبة فرقا. و لم يعكسوا لأن المذكر أولى برعاية المصلحتين.

---

(١) تعميم لكل من الثلاثة، يعني: أن كلّا من نون جمع المؤنث، و واو الجمع المذكر، و ألف التثنية عرف لغائب كـ (ضربن، و ضربوا، و ضربا)، و لمخاطب كـ (ضربتنّ، و اضربوا، و اضربا). (ابن القره داغي)

(٢) قوله (ویاء أنثى) أي ياء المؤنث المخاطب. قوله (و كلّ) أي من المذكورات ضمير رفع. (ابن القره داغي)

و ما ذكره في النون و ما بعدها هو الصحيح، خلافا للمازني في قوله: إنها حروف علامات، و وافقه الأخفش في الياء.

و قوله **(لغائب و لمخاطب)** أحسن من قول ابن مالك «لما غاب و غيره»؛ لشموله غير المراد و إن خصص بالمثال، فإن ما هنا أوضح. و أفرد الإشارة في قوله **(و كل ذا)** مع رجوعها للضمائر الخمسة للتأويل بما ذكر. و **(رفع)** مصدر بمعنى اسم المفعول.

و أفاد كلامه ثلاث فوائد:

الأولى: أن هذه الخمسة ضمائر متصلة، لتمثيله به عقب ضابط المتصل.

و الثانية: أن (النون، والألف، والواو) مشتركة في المعنى بين الغائب و المخاطب. و (الياء) مختصة بالمخاطب المؤنث. و (التاء) من حيث هي ضمائر للمتصل مرفوع مشتركة بين المتكلم و المخاطب مذكرين و مؤنثين، و من حيث هي مضمومة مختصة بالمتكلم، و من حيث هي مفتوحة مختصة بالمخاطب المذكر، و من حيث هي مكسورة مختصة بالمخاطب المؤنث.

فقوله **(و نون نسوة)** و ما عطف عليه تصح قراءته بالخفض من حيث القصد الأول، لأنه من الأمثلة، و الظرف حينئذ حال، و يكون القصد الثاني في ضمن الأول. و تصح قراءته بالرفع على الإبتدائية من حيث القصد الثاني و يكون الأول في ضمنه.

الثالثة: أن هذه الخمسة مختصة بمحل الرفع.

[٩٤] ﴿.................................. وَ نا لِمُتَكَلِّمٍ [1] خُذا﴾

[٩٥] ﴿لِكُلِّ الإِعْرابِ .... ﴾

القسم الثاني من المتصل: ما لا يختص بموقع من مواقع الإعراب بل يصلح للحال الثلاثة و هو: كلمة (نا) خاصة، و هذا هو المراد هنا.

و أفهم كلامه أنها مختصة بالمتكلم. و أنها مشتركة بين محال الإعراب نحو ﴿ رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ [آل عمران: ١٩٣]. و فهم الاختصاص من تقديم المعمول اي خذ لمتكلم لفظة "نا" دون غيرها أي لا تأخذ له إلا "نا". و يفهم هذا المعنى من قول ابن مالك: «نا صلح» بتقديم المسند إليه على الخبر الفعلي كما أوضحناه في حاشية التوضيح. و اعتراض أبي حيان على الاختصاص مردود بما في التوضيح.

[٩٥] ﴿.................. وَ ها لِغائِبِ وَ لِلْخِطابِ الْكافَ جُرَّ و انْصِبِ [2]﴾

القسم الثالث: ما هو مشترك بين محلي النصب و الخفض و هو ثلاثة:

١- ياء المتكلم نحو: ﴿ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴾ [الفجر: ١٥]. و سكت عنها هنا لأخذ ذلك من كلامه الآتي في مسألة نون الوقاية.

٢- و كاف الخطاب نحو: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ﴾ [الضحى: ٣].

٣- و هاء الغائب نحو: ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ [الكهف: ٣٧]. و هما المنبه عليهما بهذا الكلام. و ههنا إشكال حسن، و جوابه انظره في حاشيتنا على التوضيح.

و **(ها)** في النظم مبتدأ، و **(لغائب)** خبر، و كذا **(و للخاطب الكاف)**. و أفاد بقوله **(جر و انصب)** حكما آخر و هو اشتراكهما المقصود من التقسيم. و يحتمل أن يكون **(ها)** و **(الكاف)** بالنصب متنازعان فيهما على رأي من يجيز التنازع في المتقدم، أو مفعولي **(جر)** و حذف من الثاني لدلالة الأول، و الظرفان حينئذ حالان -و الله تعالى أعلم-.

---

(١) **قوله (لمتكلم)** إذا كان معه غيره حقيقة نحو: {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا} [عمران ١٩٣]، أو ادعاء نحو: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} [بقرة - ١]، و على التقديرين يكون مرفوعا و منصوبا و مجرورا. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (و ها)** متنازع فيه لقوله الآتي: **(جرّ و انصب)**، و لو قال بدل قوله و للخطاب الخ: "و الكاف للخطاب جر و انصب" لكان أوضح و أنسب. ثم إن هذه الهاء تكسر إنْ وَلِيَتْ كسرةً نحو: بِهِ، أو ياء ساكنة نحو عليْهِ، و إلا فيضم نحو: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ} [كهف -٣٧]. (ابن القره داغي)

[ضمير المثنى المذكر]

[١٩٦] ﴿ وَ تُوصَلانِ[١] مَعَ تا[٢] بِالْأَلِفِ   وَ الْمِيْمِ في تَثْنِيَـةٍ .... ﴾

نائب الفاعل بـ (**توصلان**) يرجع إلى "هاء الغائب و كاف المخاطب" **يعني**: أنهما توصلان بالميم و الألف بعدها في التثنية مطلقا، أي سواء كانتا لمذكر أو مؤنث فتقول: "الزيدان أو الهندان أكرمهما عمرو"، و "يا زيدان أو يا هندان أكرمكما عمرو".

و قوله (**مع تا**) أي مع هذا اللفظ المعين بدليل قوله في الشرح: «و توصل التاء المفتوحة و الهاء و الكاف...» الخ، فتحرز بذلك عن التاء المضمومة التي للمتكلم، فإن ما ذكر لا يلحقها استغناء بـ"نا" في المتصل، و بـ"نحن" في المنفصل.

و لم يزيدوا لمثناه ألفا و لجمعه واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب و الغائب و جمعهما، لأن مثناهما اسم انضم إليه لفظ آخر مثله، بدليل أنه إذا قيل لك: فصل "أنتما" قلت له: أنت يا زيد و أنت يا عمرو، و كذا في الجمع تقول في تفصيل "أنتم": أنت يا زيد و أنت يا عمرو، و أنت يا خالد. و أما إذا قلت: "نحن" و أردت المثنى فقيل لك: فصل، قلت: أنا و زيد، و أنا و أنت أو هو. و إذا أردت المجموع فقيل لك: فصّل قلت: أنا و زيد و عمرو، و ليس كل أفراده "أنا" فلما لم يكن شرط المثنى و المجموع و هو اتفاق الاسمين و الأسماء حاصلا لم يكن إجراء تثنيته و جمعه على وفق سائر التثنيات و الجموع فارتجلوا للمثنى صيغة، و شاركه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب المشاهدة، بهذا وجه الرضي المسألة.

---

(١) **قوله (و توصلان)** هذا مشعر بأنّ الضمير في نحو (ضربكما، و ضربكم، و ضربهما، و ضربهم) هو الكاف والهاء فقط، والباقي علامة امتياز الصّيغ. ويمكن ارتكاب الاستخدام، بأن يراد بالظاهر ما هو ضمير المفرد المذكر الغائب، أو المخاطب، و بضميره في "يوصلان" ما على صورتهما. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (مع تا)** حال من فاعل توصلان، يعني: أنّ تاء المخاطب مثلهما في الوصل بالميم و الألف في التثنية، و بالميم في الجمع المذكر، و النّون المشدّدة في الجمع المؤنث نحو (ضربكما وضربكم وضربكنّ). و لو قال: (% و يوصلان مثل تا بالألف) لكان أوضح. (ابن القره داغي)

و يفهم منه أن "نا" و"نحن" يطلقان على الإثنين نحو ﴿ وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ [١٢٨ البقرة]، و في الخبر «وَ نَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرِفَ» [1] ، و في كلام البُستِي و هو من الفصاحة بمكان و إن كان مولدا:

نَحنُ اللّذان تعارَفَت أرواحُنا مِن قَبْلِ خلق الله طينةَ آدمِ

و في المغني: «لَا يحفظ مثل نَحن قائم بل يجب فِي الْخَبَر الْمُطَابقَة نَحْو: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصافون وَإِنَّا لَنَحْنُ المسبحون ﴾ [الصافات ١٦٥]. إهـ.

قال الشيخ يس: «و في كلامه تدافع في صورة التثنية نحو: نحن قائمان، فمقتضي قوله: «و لا يحفظ مثل نحن قائم» الجواز، و مقتضي قوله: «بل يجب في الخبر المطابقة» المنع. انتهى .

قلت: قد علمت من كلام الرضي أن "نحن" مشترك بين الإثنين و الجماعة، و إذا كان كذلك فالمطابقة حاصلة فلا يقتضي قول المغني «بل يجب في الخبر المطابقة» المنع، ولا تدافع في كلامه. و في كلام المصنف أيهام أن ما ذكر لا يلحق إلا تاء المخاطب المذكر، و ليس كذلك، بل يلحق تاء المخاطبة أيضا، و لذلك كان "فعلتما" يطلق على الإثنين مذكرين و مؤنثين، غاية الأمر أن الحركة الأصلية تبدل بالضمة، و عبارته المتقدمة في الشرح صريحة في الإيهام.

و الألف في قوله (تا) للاشباع، و ربّما يلبس ذلك على الواقف عليه فيقول أن هذا اللفظ لم يتقدم و يظنه مقصور تاء، و ليس كذلك؛ لشمول العبارة حينئذ تاء المتكلم.

---

(١) رواه أبو داود (١٨٤٥).

[ضمير الجمع]

[١٩٦] ﴿ ....و الميمِ فـي ﴾

[١٩٧] ﴿ جَـمْعٍ، وَنُونٍ في الْإناثِ شُـدِّدا .... ﴾

و أشار بقوله (و الميم ...) إلى أن الثلاثة [1] توصل بالميم في جمع المذكر فتقول: "أكرمهم، أكرمكم، أكرمتم"، و بالنون المشددة في جمع المؤنث فتقول: "أكرمهن، أكرمكن، أكرمتن". و من قوله **(في الإناث)** يفهم أن الميم في جمع الذكور.

قال الرضي: «و زادوا الميم قبل ألف الإثنين في (تما)، و قبل واو الجمع في (تموا)، لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته، و كان أولى الحروف بالزيادة: الميم، لأن حروف العلة مستثقلة قبل الألف و الواو، و الميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغنتها، و لكونها من مخرج الواو: شفوية، و لذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو، و حذف واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير أشهر من إثبات الواو مضموما ما قبلها، و ذلك لأنهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها و القصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الألف و الواو [كما أتوا بهما في: هذان، واللذان، والذين] فوقع الواو في الجمع آخرا مضموما ما قبلها، و هو مستثقل حسا، فحذفوا الواو، و سكنوا الميم التي ضموها لأجله، للأمن من الالتباس بالمثنى بثبوت الألف فيه دون الجمع فحذفوا الواو، و سكنوا الميم التي ضموها لأجله، للأمن من الالتباس بالمثنى، بثبوت الألف فيه دون الجمع، و من أثبت الواو مضموما ما قبلها فلأن ذلك مستثقل في الاسم المعرب، و أما إن ولي ميم الجمع ضمير نحو "ضربتموه" وجب في الأعرف رجوع الضم و الواو لأن الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة، فكأن الواو لم يقع طرفا، و جوز يونس حذف الواو و تسكين الميم مع الضمير، أيضا، و لم يثبت ما ذهب إليه، و إذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها إلى أصلها، و يجوز كسرها. و زيد للمؤنث نون مشددة، لتكون بإزاء الميم و الواو في المذكر، و إنما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم و الواو معا، مع كون الثلاثة من حروف الزيادة» إهـ.

---

(١) اي: الهاء و الكاف و التاء.

[ضمير المؤنث الغائب المفرد]

[٩٧] .... وَأَلِفٌ لِغَائِبِ الْأُنْثَى بَدا[١]

و قوله: (و ألف ...) الخ معناه أن الهاء إذا كانت لمؤنث الغائب لحقتها الألف نحو: "أكرمها".

و ما في هذين البيتين[٢] من الزيادة على الألفية.

[الضمير المنفصل المرفوع]

[٩٨] وَذُو انْفِصالٍ مِنْهُ لِلرَّفْعِ أَنا[٣] وَأَنْتَ وَهُوَ وَالْفُرُوعُ تُجْتَنى[٤]

الضمير المنفصل ينقسم بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين:

قسم مختص بمحل الرفع و هو: (أنا، و أنت، و هو) و فروعها، ففرع أنا: (نحن)، و فروع أنتَ: (أنتِ، و أنتما، وأنتم، وأنتنّ)، و فروع هُوَ: (هي، و هما، و هم، وهنّ) و هذا هو المراد بالبيت.

فـ"أنا" للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا.

و يقال "هنا" بإبدال الهمزة هاء، و"آنا" بمدها، و"أنْ" بسكون النون، و لذلك قال البصريون: إن الضمير هو الهمزة، و النون و الألف زائدتان في الوقف، لبيان الحركة، لئلا تسقط الحركة في الوقف، فتلتبس بأن الحرفية، و تكتب بالألف، لأن الخط مبني على الوقف و الإبتداء، و قد يوقف عليها بسكون النون و باجتلاب هاء السكت، كقول حاتم: (هذا فَصْدِي أَنَهْ)، و قال:

إنْ كُنْتُ أدْرِي فَعَلَيَّ بَدَنَهْ مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ أَنِّي مَنْ أَنَهْ

و التميميون يثبتون الألف في الوصل أيضا، و غيرهم يخص ذلك بالضرورة.

---

(١) قوله (و ألف) مبتدأ خبره (بدا)، و (لغائب) متعلق به، يعني أن الألف ظهر لأن يلحق بالهاء في المفرد المؤنث نحو (ضربها). و ليس قوله: (و ألف) معطوفا على قوله: (بالألف)، و إلا لتوهم اشتراكه بين الهاء، و الكاف، و التاء. (ابن القره داغي)

(٢) بيتي ٩٦- ٩٧.

(٣) قوله (للرفع) أي بطريق الإطراد والأصالة، فلا يرد نحو "أنا كأنْتَ، و لا نحو "يا أنت"، لكونهما شاذين، و لا ما أكد به المنصوب والمجرور، لأنه بطريق النيابة. قوله (أنا) ردّ على البصريين في قولهم: إن الألف زائدة. (ابن القره داغي)

(٤) إجْتَنَى الثَّمَرَ يعنى: ميورا چيد. (المنجد)

و مذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة.

قال الرضي: و سقوطه في الوصل في الأغلب، مع فتح النون أو سكونه، و معاقبة هاء السكت له وقفا: دليلان على زيادته، و كونه لبيان الحركة وقفا.

قوله (**و ذو انفصال**) مبتدأ، و جملة (**منه أنا**) خبره، و (**للرفع**) حال من الضمير المنتقل للظرف، و (**أنت و هو**) عطف على (**أنا**)، و كذا قوله (**و الفروع**)، إذ بذلك يكون الكلام نصا في كونها من ضمير الرفع المنفصل. و جملة (**تجتنى**) حال من المعطوف، و احتصاصه بها عند وضوح المعنى سائغ على حدّ قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ وَ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧].

[الضمير المنفصل المنصوب]

[٩٩] لِلنَّصْبِ إِيا[١] بَعْدَهُ دَلِيْلُ ما أُرِيْدَ حَرْفاً لا سُمىً[٢] فِي الْمُعْتَمى

أشار به إلى القسم الثاني من الضمير المنفصل و هو: ما يختص بمحل النصب و هو "إيّا".

و نبّه بقوله (**بعده دليل ما أريد**) على أن الضمير هو "إيا" فقط، وضع مشتركا بين المتكلم و المخاطب و الغائب، مفردا أو مثنى أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا [٣].

---

(١) قوله (**إيّا**) فيه ردّ على من زعم أن "إيا" اسم ظاهر مبهم خصّ بإضافته إلى ما بعده، و على من قال: إن مجموع "إياك" و نحوه ضمير، و على من قال: إن "إيا" ضمير أضيف إلى ما بعده وهو ضمير آخر. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (لا سمى)** اي ليس ما بعده اسما مضافا إليه، كما ذهب إليه الخليل، و اختاره ابن مالك مستدلا بظهور الإضافة في نحوه (... إيّاه وإيا الشوَابِّ)، ويتجه عليه أنه لو كان كذلك لأعرب، لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب، و ما استدل به شاذ على أن إضافة المعرفة لزيادة التوضيح قليلة، و لذا اختار الناظم قول سيبويه من أن ما بعده حرف تدل على المراد به، و قال: إنه المعتمد. (ابن القره داغي)

(٣) ضمائر المتكلم : إِيَّايَ ، وإِيَّانَا . ضمائر المخاطَب : إيَّاكَ ، وإيَّاكِ ، وإيّاكُما ، وإيّاكُمْ ، وإيّاكُنَّ . ضمائر الغائب : إيّاه ، وإيَّاها ، وإيّاهُما ، وإيَّاهُم ، وإياهُنَّ . (إيّا) هي الضمير، وما بعدها حروف تكلُّم ، وخطاب ، وغيبة . وهو مذهب البصريين . (شرح ألفية)

و إن ذلك لا ينافي كون الضمير معرفة يعيّن مسمّاه لأن التعيين فيما عدا العلم بالقرينة لا بمجرد الوضع، و هي هنا ما يتصل به من اللواحق، فإنها تدل على المعنى المراد و تعيينه، و قضية هذا أن كلّا من (أنا، و أنت، و هو) صيغ مرتجلة، و الحق أن ألف "أنا" زائدة، كما سبق، و أن الضمير في "أنت" و فروعه: أنـ مردفة بما يدل على أحوال المخاطب، خلافا للفراء في قوله: أنت بكماله اسم.

نعم مذهب البصريين في (هو) و (هي) أن الواو و الياء من أصل الكلمة و هو الوجه، خلافا للكوفيين في قولهم: إنها إشباع، فإن حرف الإشباع لا يتحرك و لا يثبت إلا في الضرورة.

و في صنيع المصنف تنكيث على ابن مالك في جعله "إياي" برُمّته ضميرا، و في عدم تعرضه للأصول الثلاثة مع سلوكه لهذه الطريقة. و في حاشيتنا في المسألة كلام تبتغي مراجعته.

و ما في المتن من أن الضمير "إيا" فقط و أن اللواحق حروف دالة على المراد هو مذهب سيبويه و الفارسي و هو المختار.

و ذهب الزجاج إلى أن "إيا" اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات بعده كان إياك بمعنى نفسك.

و ردّ بأنه لو كان اسما ظاهرا لجاز تأخيره عن عامله، بل يترجح كغيره من الأسماء المظهرة.

و ذهب بعض الكوفيين و ابن كيسان إلى أن (إيا) عماد و اللواحق هي الضمائر. قال الرضي: و ما أرى هذا القول بعيدا من الصواب.

و أشار بقوله (**حرفا لا سُمى**) إلى تضعيف ما ذهب إليه الخليل و الأخفش و ابن مالك من أن اللواحق ضمائر و (إيا) ضمير أيضا مضاف إليها، و استدل له ابن مالك بوجوه: منها: أن الاسم المخفوض بالإضافة خلفها في قولهم (... وَإِيَّا الشَّوَابِّ)، و أجيب بأنه شاذ، فلا حاجة فيه. و أورد على نفسه أن إضافة الضمير ممتنعة، و أجاب بتقييد المنع بما إذا لم تظهر لها فائدة، و فائدتها هنا زيادة الوضوح كإضافة العلم في (علا زَيْدُنا...) الخ، و لا حاجة إلى إدعاء انتزاع تعريفه.

و معنى (**المعتمى**) المختار. و هذا التنبيه مما زاد به هذا النظم على الخلاصة .

[المواضع التي يجب فيها استتار الضمير]

[١٠٠] ﴿ وَ سَتْـرُ مَرْفُـوعٍ بِأَمْرِ حُتِمـا وَ دُونَ يـا مُضارِعٍ وَ اسْميهِما ﴾

[١٠١] ﴿ وَ فِعْلِ الْإِسْتِثْناءِ وَ التَّعَجُّبِ وَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ فَاحْفَظْ تُصِبِ ﴾

تقدّم أن الضمير ينقسم إلى متصل و إلى منفصل، ثم المتصل ينقسم إلى بارز و مستتر، و هذا التقسيم هو المُلايم لصنيع المصنف و للخلاصة، و هو المذكور في مبحث العطف من التوضيح، و عكس ذلك في مبحث الضمير، و التقسيمان متدافعان في الظاهر، و انظر دفع التدافع في حاشيتنا.

ثم المستتر ينقسم إلى:

١- مستتر وجوبا و هو: ما لا يخلفه في محله اسم ظاهر و لا ضمير منفصل.

٢- و مستتر جوازا و هو: ما يخلفه ذلك.

و لكل منهما أماكن تخصه، فأماكن وجوب الاستتار تسعة:

أولها: فعل الأمر بشرط أن يكون مسندا إلى الواحد المذكر، فإن أسند إلى غيره برز. و على هذا نبه بالشطر الأول [(١)]. و في قوله (مرفوع) إيماء إلى اختصاص الاستتار بضمير الرفع.

ثانيها: المضارع المبدّو بالهمزة.

ثالثها: المضارع المبدّو بالنون.

رابعها: المضارع المبدّو بتاء خطاب الواحد المذكر[(٢)]، بخلاف المبدو بالياء، أو بتاء الغيبة، أو بتاء خطاب المؤنث، أو الإثنين، أو الجماعة، فإن الاستتار في الأولين جائز، و مرفوع الثلاثة الأخيرة بارز، و هذه القيود التي قيدنا بها كلامه مستفاد من أمثلة الخلاصة، فهي من هذا الوجه أفيد.

---

(١) أي: بقوله (و ستر مرفوع بأمر حتما).

(٢) أشار إلى هذه الثلاثة بقوله (و دون يا مضارع). قال ابن القره داغي: **قوله (مضارع)** عطف على الأمر، اي حُتم ستر المرفوع في مضارع متجاوز عن الياء، بأن لم يصدر بها، سواء صدر بالتاء، أو النون، أو الهمزة. و المراد بالتصدير بالياء أعم من الحكمي، فلا يرد أن الغائبة المفردة مصدّرة بالتاء مع عدم وجوب استتار الضمير فيها، فإن حقه التصدير بالياء، و التاء جيء بها للفرق بينها و بين الغائب.إهـ

خامسها: اسم فعل الأمر كـ "نزال".

سادسها: اسم فعل المضارع كـ"أف" و"أوه".

و عليهما نبه بقوله (**و اسميهما**)[١] فالضمير فيه عائد على الأمر و المضارع.

و تحرز بقوله (**أمر**) و (**مضارع**) من الماضي الذي لغير الاستثناء و التعجب، و من اسم الفاعل و المفعول و الصفة المشبهة، فإن الاستتار فيه جائز.

و تحرز بقوله (**دون يا**) من المضارع المبدو بالياء فإن الاستتار فيه جائز أيضا.

و [تحرز] بقوله (**و اسميهما**) من اسم الفعل الماضي كشتان، فإن الاستتار فيه جائز أيضا، لأن المرفوع المستتر فيما ذكر يقبل أن يخلفه الاسم الظاهر و الضمير المنفصل، و هذه أماكن جواز الاستتار.

سابع أماكن وجوب الاستتار: أفعال الاستثناء[٢] نحو: قام القوم ما خلا زيدا.

ثامنها: فعل التعجب[٣] إذا كان بصيغة الماضي نحو: "ما أحسن زيدا"، و أما إذا كان بصيغة الأمر نحو: "أحسن بزيد" فهو داخل في الأمر و إن لم نقل أنه أمر حقيقة.

---

(١) **قوله (و اسميهما)** في الضمير استخدام، لأن المراد بالأمر و المضارع: المفرد منهما، و بضميرهما: أعم، لأن اسم الفعل يجب الاستتار فيه، و لو كان بمعنى المثنى والمجموع. (ابن القره داغي)

(٢) قول الناظم (**و فعل الاستثناء**) نحو: أكرمت القوم خلا زيدا، و فاعله عائد إلى البعض المدلول عليه بكله السابق استخداما. و قيل: عائد إلى الوصف المستفاد من الفعل السابق كالمكرم في المثال المذكور . و قيل: إلى الحدث المفهوم منه، و يضعفهما عدم الإطراد، لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو: القوم إخوتك خلا زيدا، إلا أن يحمل كلاهما على الغالب. (ابن القره داغي)

(٣) قول الناظم (**و التعجب**) ظاهره يعم نحو: ما أحسن زيدا و أَحْسِنْ به، لكن كلامه في البهجة صريح في أن الحكم يخص الأول، و مرجع ضميره لفظ ما وهو عبارة عن مصدر بني منه فعل التعجب. (ابن القره داغي)

تاسعها: أفعل التفضيل[1] نحو: ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْياً ﴾ [مريم: ٧٤]، و في هذا نظر، لأن اسم التفضيل يرفع الاسم الظاهر في لغة بعض العرب و في مسألة الكحل في لغة الجميع، و يرفع الضمير المنفصل أيضا فلا يدخل مرفوعه تحت ضابط ما يجب استتاره، فالصواب إسقاطه، و ذكر المصدر النائب عن الأمر نحو "ضرباً زيدا" بمعنى اضرب بدنه، فإن الضمير فيه مستتر وجوبا.

و بقي من أماكن وجوب الاستتار (إياك) و أخواته في باب التحذير، فإنها ترفع الضمير على الفاعلية لنيابتها عن الفعل الدال على الطلب، و هو مستتر فيها وجوبا، و يلغز بها فيقال ما ضمير يستتر فيه ضمير آخر على أنه فاعله.

فهذه أماكن وجوب الاستتار. و قد تقدم أن أماكن جوازه تستفاد من مفاهيم كلامه.

و هذا التقسيم أعني تقسيم المستتر إلى مستتر وجوبا و جوازا هو رأي ابن يعيش و ابن مالك و من وافقهما، و اعترضه في التوضيح، و تكلم معه في التصريح، و كذا اللّقاني في حاشيته، و في حاشيتنا ما يتعلق بالمسألة، و يفيد التحقيق فيها.

و زاد المصنف على ابن مالك ببيان بقية أماكن وجوب الاستتار، فإن ابن مالك لم يذكر في الخلاصة إلا الأربعة الأول و إن كان صنيعه لا يفيد الانحصار فيها.

قوله (و ستر مرفوع ...) الخ مبتدأ و خبر، و (بأمر) متعلق بمرفوع، أو بـ (حتم)، و تكون الباء للظرفية. و (مضارع) عطف على (أمر)، و (دون يا) نعت نكرة تقدم عليها فانتصب حالا منها. و (اسميهما) عطف على المعطوف و المعطوف عليه معا، و ليس من المعطوف المكرر الذي يجري فيه الخلاف هل هو معطوف على ماقبله أو على ما عطف عليه ما قبله لأجل التثنية و ضمير التثنية المتصل العائد على ما قبله، نعم يجري الخلاف في قوله من فعل الاستثناء. و (التعجب) عطف على (الاستثناء). و أفعل التفضيل مما يجري فيه الخلاف -و الله تعالى أعلم-.

---

(١) قول الناظم (و **أفعل التفضيل**) اي في غير مسألة الكحل و إلا فيرفع فيها الفاعل الظاهر. و لا يرد نحو مررت برجل افضل منه أبوه، لأنه نادر، و الكلام في غيره. بقى أن المرفوع بالمصدر النائب عن فعله واجب الاستتار نحو: فَضَرْبَ الرِّقَابِ. و لو قال: (و أفعل التفضيل ضرب الرقب) إشارةً إلى هذا لكان أحسن تأمل. (ابن القره داغي)

[قاعدةٌ في استعمالِ الضميرِ المتصلِ ، و المنفصلِ]

[١٠٢] ﴿ وَ لَمْ يَجِيء مُنْفَصِلٌ إِنْ أَمْكَنا وَصْلٌ .... ﴾

أشار به إلى القاعدة المشهورة و هي: أنه متى تأتي الإتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال: لأن المتصل أخصر من المنفصل [١]، فإذا أمكن أن يؤدى به المعنى فلا وجه للعدول إلى غيره، فنحو "قمت و أكرمتك" لا يجوز أن يقال فيهما: "قام أنا"، و لا "أكرمت إياك" لتأتي الإتصال فيهما.

و **ههنا إشكال** و هو أن سيبويه أجاز في (هو) من قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أن يكون فاعلا، و أن يكون توكيدا، و الفاعل مستتر، فالإعراب الأول مناف لهذه القاعدة؛ لأنه يتضمن تجويز الإنفصال مع إمكان الإتصال، فإما أن تخرم القاعدة و إما أن يبطل إعراب الإمام؟

و **جوابه** و الله أعلم تخصيص القاعدة بالبارز أي مهما أمكن الاتصال في الضمير البارز لا يعدل عنه إلى الانفصال، فلا ينافيه العدول إليه مع إمكان الاتصال و الاستتار، و توجيههم القاعدة يرشد إليه لأنه إذا كان الضمير مستترا فلا لفظ يوصف بكونه أخصر بالعدول عن المستتر المتصل إلى المنفصل من باب العدول عن التقدير إلى التصريح لا من باب العدول عن الأخصر إلى غيره. و في حاشيتنا زيادة بيان، و جواب آخر.

و ما خالف القاعدة المذكورة كقوله :

بالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْواتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ [٢]

فضرورة. و لم يحتج إلى التنبيه على ذلك لما تقرر من أن الضرورات تبيح المحظورات، فلا تفضل عبارة الخلاصة على عبارته بالتنبيه على ذلك.

---

(١) تستعمل العرب الضمائر بقصد الاختصار . و الضمائر المتصلة أشدّ اختصارًا من الضمائر المنفصلة ؛ و لذلك لا تستعمل العرب الضمير المنفصل ما دام استعمال المتصل ممكناً فلا يُقال : أكرمتُ إيَّاك ؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول: أكرمتك. (شرح ألفية)

(٢) الشاهد: في "ضمنت إياهم" حيث أتى بالضمير منفصلًا لضرورة الوزن، والقياس أن يقول: ضمنتهم. (ضياء السالك)

[المواضع التي يتعين فيها ضمير المنفصل]

[١٠٢] ﴿ ....وَ بَعْدَ إنَّما تَعَيَّنا [١] ﴾

[١٠٣] ﴿ وَ رَفْعُهُ بِمَصْدَرٍ لِما انْتَصَبْ أُضِيفَ [٢]، أَوْ بِصِفَةٍ ذاتِ سَبَبْ ﴾

و تحرّز بالشرط [٣] مما إذا لم يمكن الوصل، فإنه حينئذ يتعيّن الانفصال، و ذلك في مواضع ذكر المصنف منها أحد عشر فقال :

١- (و بعد إنما تعينا) أي تعيّن الضمير المنفصل بعد "إنما"؛ لأنها بمعنى ما و إلا كقوله:

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي [٤]

هكذا ذكره ابن مالك. و اعترض عليه أبوحيان: بأن المتصل كثيرا ما يقع بعد إنما نحو : ﴿ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِواحِدَةٍ ﴾ [سبأ: ٤٦]، ﴿ إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزنِي إِلَى اللهِ ﴾ [يُوسُف: ٨٦] ؟ و أجاب في المغني: بأن مراد ابن مالك أن الضمير المحصور فيه بإنما لا يكون إلا منفصلا و ليس مراده نفي وقوع الاتصال بعدها بالكلية حتى يرد ما ذكر، و هو بيّن.

٢- (و رفعه بمصدر لما انتصب أضيف) أي: الموضع الثاني: أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر أضيف ذلك المصدر إلى منصوب [٥] محلا كقوله:

بنصرِكُم نحنُ كُنتم ظافرين، و قد أغرى العدى بكُمُ استسلامكم فَشَلا

---

(١) قوله (إنما) اي: أو ما في حكمه كإلا، و لا يبعد أن يراد بإنما أداة الحصر مجازاً. قوله (تعينا) اي: الانفصال، لئلا يشتبه المحصور بالمحصور فيه نحو: إنما ضرب أنا، و ما ضرب إلا أنا. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لما انتصب) متعلّق بقوله: أضيف، و هو صفة مصدر، و قضيته أن كون فاعل المصدر منفصلا مخصوص بما أضيف المصدر إلى المفعول، و هو مخالف لما قاله "عبد الحكيم" من أن فاعل المصدر لا يكون إلّا منفصلا و إن وليه بلا فصل نحو: أعجبني ضرب أنت زيدا، لكنه إنما يتم لو لم يسمع ضربي زيدا، و هو ممنوع. (ابن القره داغي)

(٣) أي تحرز الناظم بقوله في الشطر السابق (إن أمكنا).

(٤) الشاهد فيه قوله (إنما يدافع .... أنا)، حيث فصل ضمير الفاعل و هو (أنا) و لا يجوز الاتيان بالضمير متصلا لأن الضمير محصور إذ التقدير (لا يدافع عن احسابهم إلا أنا أو مثلي). (محمد الگزنى)

(٥) نحو: عجبت من ضَرْبِك هو، فالضمير المنفصل (هو) فاعل ، عامله المصدر (ضرب) و هذا المصدر مضاف إلى المفعول به (الكاف) . (شرح ألفية)

قوله (و رفعه) فاعل بمحذوف يدل عليه السياق أي و يعينه أي الانفصال رفعه أي الضمير. أو مبتدأ حذف خبره أي و رفعه لمصدر يعين له. و جملة (أضيف) صفة لمصدر. و (لما انتصب) متعلق بأضيف.

٣- (أو بصفة ذات سبب) أي: الموضع الثالث: أن يكون مرفوعا بصفة جرت على غير من هي له [١] كقوله:

غَيْلانُ مَيّةَ مشغوفٌ بهَا هُوَ مُذْ ... بَدَتْ لَهُ فحِجَاه بانَ أو كَرَبَا [٢]

قوله (بصفة) عطف على (بمصدر)، و (ذات سبب) نعت لصفة، و الصفة في اصطلاحهم تسمى سببية إذا كانت رافعة لاسم ظاهر متصل بضمير الموصوف أو لضمير منفصل، و يأتي إن شاء الله توجيه ذلك في مبحث تقسيم النعت إلى حقيقي و سببي.

و وجه وجوب الإنفصال في المسألة إن قلنا: إن الضمير توكيد والفاعل مستتر و هو الذي اختاره الرضي أن الضمير حينئذ تابع للفاعل المستتر و التابع لا يكون إلا منفصلا عن عامل المتبوع بالمتبوع. و إن قلنا إنه فاعل و هو الذي نقله في التصريح عند تنظير التوضيح في تقسيم ابن مالك و ابن يعيش عن البصريين و الكوفيين إن استتاره يوهم جريان الصفة على من هي له فالتزموا الإبراز و جعلوه قرينة لجريان الوصف على غير من هو له، و حمل البصريون ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس. و سيأتي بيان المسألة في مبحث الخبر - إن شاء الله تعالى-.

---

(١) نحو: زيدٌ عمرٌو ضاربُه، في هذا المثال إشكال ، هو : مَن الضارب زيدٌ أو عمرو ؟ ولذلك يجب إبراز الضمير هو فتقول : زيدٌ عمرٌو ضاربُه هو ؛ ليكون إبرازه دليلاً على أنّ الخبر جَارٍ على غير من هو له فيكون الضمير المتصل بالخبر ضاربه عائدًا على عمرو والضمير البارز هو عائد على زيد . ويُفهم من ذلك أنّ الضارب هو زيد لا عمرو. (شرح ألفية)

- قوله (ذات سبب) كان المراد بالصفة: ما يعمّ الفعل، خلافا لما قاله الرضي: من أنه لو أسند إلى غير ما هو له لم ينفصل الضمير، و بذات السبب التي لم تجر على من هي له، لا التي جرت على من هي له، و إلا انتقض بنحوِ (أقائم أنت)، و (جاءني زيد هو)، لأنهما لم يجريا على شيء أصلا. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد فيه قوله (مشغوب بها هو) حيث يجب انفصال الضمير لأنه فاعل (المشغوف) و هو صفة جرت على غير من هي له و ذلك لأنها ليس وصفا لمبتدأه في المعنى حيث أن المشتق وصف لغيلان و خبر (المية) و هذا رأي البصريين. (محمد الگزنى)

[١٠٤] أَوْ كانَ ما يَعْمَلُ فِيهِ مُضْمَرا[1] أَوْ ابْتِدا[2]، أَوْ نَفياً[3]، أَوْ مُؤَخَّرا

[١٠٥] وَ تِلْوَ إِمَّا، و واوِ مَعْ، و الفارقة ....

٤- (أو كان ما يعملُ فيه مضمرا) أي: الموضع الرابع: أن يكون عامل الضمير محذوفا مقدرا كقوله:

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فانْتَسِبْ لَعلَّكَ تَهْدِيكَ القُرونُ الأَوائِلُ[4]

أي: فإن ضللت. فلما حذف الفعل انفصل الضمير، إذ لم يبق له ما يتصل له في اللفظ .

قوله (أو كان) عطف على المعنى أي: يتعين انفصال الضمير إن كان واقعا بعد إنما أو كان مرفوعا بمصدر أضيف لمنصوب أو كان ما يعمل.. إلخ.

٥- (أو ابتدا) أي: الخامس: أن يكون عامله معنويا و هو الإبتداء نحو: "أنت قائم"، فإن الإبتداء لا يعقل اتصال الضمير به، لأن المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة، و الإبتداء معنى و ليس بكلمة.

٦- (أو نفيا) أي السادس: أن يكون عامله حرف نفي نحو ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [المجادلة، الآية: ٢].

قال الرضي: «الأصل في الضمير المرفوع و المنصوب أن يتصلا بالفعل، لأن المتصل كالجزء الأخير من الكلمة [التي يليها] ، و كونه كذلك[5] إنما يتم إذا كانت الكلمة مقتضية له بالأصالة، و من حيث الطبع و الذات، و الفعل مقتض للمرفوع كذلك، و لذلك لا يخلو منه فعل، فصح أن يجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه.

ثم قال: و أما "ما" الحجازية، فليست كالفعل في طلب المرفوع، لأنه حرف نفي، و دخوله على الفعل أولى، و من ثم كان النصب في "ما زيدا ضربته" أولى من الرفع، و لضعفها في العمل لم يعملها غير أهل الحجاز» إهـ. قلت: حاصله أن طلبها للمرفوع أضعف من طلب الفعل و إلا فهو ثابت في مواطن العمل، و هذا لا يقتضي امتناع الاتصال بالكلية.

---

(١) (مضمرا) اي: مقدرًا نحو: إياك والأسد، و لو قال هنا: قدرا، و قال بدل مؤخرا: أو قد أخّرا لكان أوضح. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو ابتدا) اي: على القول بأن العامل في المبتدأ والخبر معنويّ. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أو نفيا) اي: حرف نفي نحو: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} [القلم - ٢]. (ابن القره داغي)

(٤) الشاهد فيه قوله (فان انت) حيث جاء الفاعل ضميرا منفصلا. (محمد الگزنى)

(٥) و كون الشيء كجزء الكلمة إنما يتم .... (شرح الرضى)

و قال الدماميني: إنما انفصل بعد حرف النفي لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردا غائبا و تقدم معاده نحو "زيد ما قائما" على أن يكون في ما ضمير زيد، فيؤدي إلى استتار الضمير في الحرف، و اللازم باطل لأنه على خلاف لغتهم، و لا يخفاك أن هذا الموجب إنما هو على لغة من أعمل "ما" و "ان"، و أما من أهملها فموجب الانفصال عندهم كون العامل معنويا، لأنه عندهم مرفوع بالإبتداء. انتهى.

قلت: لا نسلم بطلان اللازم قوله في بيانه «لأنه على خلاف لغتهم» حاصله أنه لم يسمع، و أنهم لم يرتكبوا في كلامهم الاتصال بالحرف و الاستتار فيه، و هذا هو المحتاج للتوجيه، فالأوجه أنه إنما امتنع ذلك لأن الحرف فضلة و خارج عن أركان الكلام و أجزاء الجملة، فلم يجز جعل ما هو عمدة الكلام و ركنه أعني الضمير المرفوع كالتتمة له و الجزء منه، و ساغ ذلك في المنصوب و إن كان عمدة في المعنى كاسم إن، لأن صورته صورة الفضلة -و الله تعالى اعلم-.

٧- (أو مؤخرا) أي السابع: أن يكون عامله متأخرا عنه لغرض يقتضي ذلك نحو ﴿إياك نعبد﴾ [١]، اما إذا كان التقديم لغرض الحصر فلأن الضمير بعد "إلا" معنى، و اما إذا كان لغيره كالاهتمام بناء على أن اقتضاء التقديم للحصر ليس كلّيا على ما هو التحقيق، فلأنه كيف ينزل منزلة الجزء المتأخر من العامل مع أنه متقدم عليه، و إنما قيدنا الجزئية بالمتأخر لأن ذلك هو مقتضي المعمولية.

٨- (و تلوَ إمّا) [٢] هو بالنصب خبر لكان محذوفة مع اسمها حذفت لدلالة المتقدمة عليها، و حذف اسمها لدلالة السياق أي: و إن كان الضمير تلو إمّا. و تصح قراءته بالرفع، و (واو مع) و ما عطف عليه بالجر عطفا على المضاف إليه، و هو مبتدأ حذف خبره أي: و تلو إمّا يجب انفصاله اي: الثامن: أن يكون تاليا لـ "إما" كقوله:

---

(١) أصلها: نعبدك، تقدم هنا المفعول على الفاعل -على العامل- وجوباً، لماذا؟ لأنه لو تأخر لاتصل، وقد أريد بهذا التركيب القصر والحصر، وهذا لا يوجد مع الاتصال، فوجب الانفصال، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} فلو أخر المفعول للزم الاتصال وكأنه يقال: نعبدك، فيجب التقديم لإرادة الحصر. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) نحو: جاءني إما أنت أو زيد، و لم نقل: (جئت إما أنت أو زيد)، إفادة للشكّ من أول الأمر والتمثيل بنحو (إمّا أنت فقائم وهم)، لأن انفصال أنت لكون عامله معنويا، و لأن الكلام في (إما) بكسر الهمزة. (ابن القره داغي)

بـــك أو بي استعان فليـــــــل إمّـــا أنا أو أنـــت ما ابتغـــي المستعيــــــن

و وجهه أن (إمّا) غير عاملة فيه.

٩- (و واوِ مع) [١] هو معطوف على ما قبله بحذف الأداة أي: التاسع: أن يلي واو المعية كقوله:

فَآلَيْت لاَ أَنْفَـكُ أَحْـــذُو قصيـــدةً تكـــونُ وإيَّاهَـــا بهَـــا مَثَـــلاً بَعْـــدِي [٢]

و وجهه أنها غير عاملة فيه.

قلت: قد استدلوا على أنها غير عاملة بالانفصال بعدها فيكون ثبوت كونها غير عاملة متأخرا عن وجوب الإنفصال لأنه مستفاد منه فإذا وجه وجوب الانفصال بأنها غير عاملة و كان عدم العمل علة له كان متقدما لأنه سبب موجب و هذا دور. و جوابه: و الله أعلم أن المتأخر عن وجوب الانفصال هو العلم بكونها غير عاملة فيه لا نفس ذلك الكون في نفس الأمر و المتقدم عليه هو نفس ذلك الكون في نفس الأمر لا العلم به فانفكت الجهة.

١٠- (و الفارقة) [٣] أي: العاشر: أن يلي اللامَ الفارقة بين النفي و الاثبات [٤] كقوله:

إن وجـــدتُ الصّدِيـــقَ حقًّـــا لإيّاك فَمُرْنِـــى فَلَـــنْ أَزَال مُـــطِيعـــــــا [٥]

و وجهه أنها غير عاملة. و هذه المسائل مزيدة على الخلاصة .

---

(١) (واو مع) اي و تنفصل الضمير بعد واوٍ بمعنى مع نحو: (تَكُونُ وإيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي). (ابن القره داغي)

- و نحو قولك : سأسافر وإيّاكم إلى مكة إن شاء الله ، أي : سأسافر معكم. (شرح ألفية)

(٢) الشاهد فيه قوله (و إياها) حيث جاء الضمير منفصلا، و يتعين الإنفصال لأن الضمير ولى واو المصاحبة. (محمد الگزنى)

(٣) قوله (و الفارقة) أي: و تنفصل الضمير بعد اللام الفارقة بين إن المكسورة المخففة و إن النافية. بقي أنه من صور الانفصال ما وقع الضمير تأكيدا نحو: {اسْكُنْ أَنتَ} [بقرة: ٣٥]، أو بدلا كقولك بعد ذكر أخيك: لقيتُ زيداً إيّاه، أو معطوفا نحو: جاءني زيدٌ وأنت. (ابن القره داغي)

(٤) نحو قولك : إنْ عملُك لَمُتْقَن ، و هذه اللام تقع في خبر إنَّ المخففة ؛ وذلك للتفريق بينها وبين إنْ النافية. (شرح ألفية)

(٥) الشاهد فيه قوله (لاياك) حيث جاء مفعول وجد ضميرا منفصلا و هو قوله (لاياك) و يتعين إنفصال الضمير لأنه ولي لام الفارقة. (محمد الگزنى)

[١٠٥] ﴿ .... وَمُضْمَرٍ [(١)] فِي رُتْبَةٍ قَدْ وافَقَه ﴾

[١٠٦] ﴿ أَوْ دُونَهُ .... ﴾

١١- أي: الحادي عشر: أن يلي ضميرا موافقا له إما في رتبة التكلم كقول العبد لسيده المعتِق له "ملكتني إياي"، أو في رتبة الخطاب كقول السيد لعبده: "ملكتك إياك"، أو في رتبة الغيبة كقول السيد مخبرا عن حال عبده: "ملكته إياه". أو مخالفا و هو دون الثاني في التعريف كأن يكون الأول لغائب و الثاني لمتكلم أو لمخاطب، أو الأول لمخاطب و الثاني لمتكلم نحو: "الدرهم أعطيته إياي"، و "أعطيته إياك"، و "أعطاك إياي".

و وجهه أن الثاني إذا كان أدنى و أدون في التعريف لم يأنف أن يتعلق بالأول و يجعل من تتمته و ذيوله، بخلاف ما إذا كان مساويا للأول أو أشرف منه، فإنه يأنف من ذلك، هذا مذهب سيبويه، و حكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال في نحو: "أعطاهاني" و "أعطاهك" [(٢)]، قال: و إنما هو شيء قاسوه و لم تتكلم به العرب.

و أجاز المبرد اتصال الثاني من المخاطبين و المتكلمين، و منعه سيبويه.

و الزم النحويين القائلين بجواز أعطاهاني أن يجوزوا "منحتنيني" إذا منحه نفسه، و هو دليل على أنهم لا يقولون به.

فهذه أحد عشر موضعا يتعين فيها الإنفصال.

و بقي على المصنف أن يكون الضمير منصوبا بمصدر مضاف إلى المرفوع إذا كان المرفوع اسما ظاهرا نحو: "عجبت من ضرب الأمير إياك"، و أما إذا كان المضاف إليه ضميرا فإنه يجوز الوجهان و يترجح الانفصال، و من الاتصال قوله:

---

(١) قوله: (أو مضمر..) إهـ أي أو وقع الضّمير تلو ضمير، فإن كان المتقدّم موافقاً للمتأخّر، أو دونه في الرّتبة تعيّن الانفصال، لأنّه لو اتّصل لزم ترجيح المساوي، أو المرجوح بلا مرجّح، و إلى هذا أشار بقوله (فإن تقدم..) الخ و الكلام في ما لم يكن أوّلهما مرفوعا، و إلا تعين الاتصال، و لم يقيد المضمر بغير المرفوع لوضوحه. (ابن القره داغي)

(٢) و حكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال أيضا نحو: أعطاهوك و أعطاهاني. (شرح الرضى)

لئـن كَـانَ حُبّـك لِـي كاذِبـا لقـد كانَ حُبّيكِ حَقّـا يَقِينـا

و كذا يجب الانفصال إذا كان الضمير مرفوعا بالمصدر، و هو موال له غير منفصل عنه بفاصل نحو: "أعجبني ضرب أنت زيدا" إذا لم يضف، و الأكثر الإضافة، و نحو: أعجبني الضرب أنت زيدا.

و كذا إذا كان منصوبا بالمصدر المختوم بالتنوين الدال على تمام الكلمة نحو:"أعجبني ضرب إياك" إن لم يضف، و الإضافة أكثر. هذا تفصيل ما يتعلق بمسألة المصدر، و به تعلم أن مفاهيم كلام المصنف فيها غير معتبرة، و مثل هذا يقال في كلام من ذكرها فاعرفه.

و بقي عليه أيضا أن يكون الضمير مفصولا من عامله بمتبوع نحو: ﴿ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١].

و بقي عليه أيضا الضمير المرفوع بالصفة و الظرف، إذا كانا مع المرفوع جملتين، و ذلك إذا اعتمد على استفهام أو نفي نحو: أقائم أنتما، و ما قائمان هما، و أ في الدار أنتما، لأنهما لما عرض كونهما مع مرفوعهما جملتين اعتنى بالمرفوع لكونه أحد جزأي الجملة، فأظهر إلى اللفظ، فرقا بينه إذا كان أحد جزأي الجملة و بينه إذا لم يكن كذلك، بخلاف اسم الفعل، فإن الضمير المرفوع به أحد جزأي الجملة أبدا، فلم يحتج إلى الفرق، فاطرد استكان الضمير فيه، و بهذا، أيضا يعرف ما في مسألة الصفة من التفصيل و أنه قد فات المصنف فيه، و كثيرا من ذكرها تحريرها، و يضم إلى ما ذكره هنا ما إذا كان الضمير واقعا بعد إلا نحو ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [يوسف: ٤٠]، و لم نعد هذه فيما بقي عليه لقوله فيما تقدم (**و ذو اتصال منه لم يقع في الإبتداء و تلو إلا**).

و بقي عليه أيضا ما إذا كان الضمير خبرا مرفوعا نحو : "الفاضل أنت" و "إن الشجاع أنت" أو خبرا منصوبا بأداة نفي نحو "ما زيد إياك".

و بقي عليه أيضا أن يكون الضمير ثاني مفعولي علمت و أعطيت، و الاتصال يوقع في التباسه بالمفعول الأول كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في "علمت زيدا إياك" و"أعطيت زيدا عمرا" بالذي فتقول: الذي علمت زيدا إياه أبوك، و الذي أعطيت زيدا إياه عمرو، و لا يجوز أن تقول: الذي علمته زيدا، و لا الذي أعطيته زيدا لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول، فإن لم يلتبس ترجح الإتصال في باب أعطيت، لأنه الأصل، و قد أمكن، و جاز الإنفصال توطئة لإزالة اللبس في محله، و ترجح الإنفصال في

باب علمت لأن أصل الثاني فيه الخبر، و حقه الإنفصال، كما إذا أخبرت عن الثاني في نحو "أعطيت زيدا درهما" و في "نحو علمت زيدا قائما".

و ما ذكره في المسألة الأخيرة يجب تقييده بقيدين:

أحدهما: أن لا يكون الضمير الأول مرفوعا، فإن كان مرفوعا وجب الإتصال إن كان العامل فعلا نحو "علمتني قائما"، و الثاني مساو في التكلم، و أكرمتني، و الأول دون الثاني، فان الثاني و إن كان مساويا أو أشرف لا يأنف أن يكون تتمة للعمدة، و جاز الاتصال و الإنفصال إن كان العامل اسما و الضمير الأول مستترا نحو "ضاربك و ضارب إياك".

و **ثانيهما:** أن لا يكون الاتحاد في صورة التساوي و في رتبة الغيبة، فإن كان فيها جاز الإتصال، قال سيبويه : و هو عربي، لكنه ليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر: انفصال الثاني، و إنما جاز الاتصال في الغائبين لرجوع كل منهما إلى ما رجع إليه الآخر، بخلاف المخاطبين و المتكلمين، إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا و معنى.

و من شواهد الإتصال قوله:

لِوَجْهِكَ فِي الإحْسَانِ بَسْطٌ وَ بهْجَةٌ أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ والِدِ

و هذا نبه عليه في الخلاصة، فكلامها في هذه المسألة أتم تحريرا.

[مواضع جواز استعمال الضمير متصلا و منفصلا]

[١٠٦] .... فَإِنْ تَقَدَّمَ الْأَخَصّ أَجِزْ، وَ في كانَ وَ ظَنَّ الْفَصْلُ خُصّ [(١)]

(فإن تقدم الأخص أجز) أي: إذا اجتمع ضميران و تقدم الأخص -أي الأعرف منهما كضمير المتكلم بالنسبة لأخويه و ضمير المخاطب بالنسبة للغائب- لم يتعين الاتصال بل يجوز مع الانفصال نحو: الدرهم أعطيتكه، و أعطيتك إياه [(٢)]. و جواز الوجهين مقيد في غير مسألة "كان" بما إذا لم يكن الأول مرفوعا.

(و في كان و ظن الفصل نص): مما يندرج تحت قوله **(فإن تقدم الأخص أجز)** ما إذا كان عامل الضمير الثاني عاملا في ضمير قبله أعرف عنه، و ليس مرفوعا، و العامل من باب أعطيت نحو: سلنيه و سلني إياه، أو من باب ظننت نحو: خلتنيه، و خلتني إياه، أو من باب كنت نحو: كنته، و كنت إياه، فيجوز في الأبواب الثلاثة الوجهان كما هو نصّ الكلام المتقدم، إلا أن جواز الوجهين في مسألة "كان" لا يتقيد بأن يكون اسمها ضميرا، و نبّه هنا على أنه يترجح الفصل في باب كان و ظن، و هذا مذهب سيبويه، و علّل بأنه خبر في الأصل، و لو بقي على ما كان عليه لكان الفصل واجبا فيترجح بعد الناسخ.

و اعترضه في شرح الكافية بأنه يقتضي جواز الإنفصال في الأول لأنه كان مبتدأ؟

و أجيب بأنه وجب اتصاله لقربه من العامل و مباشرته له.

و ذهب الرماني و ابن الطراوة و تبعهما ابن مالك إلى أن الأرجح فيهما الوصل، لأنه الأصل، و قد أمكن.

---

(١) في النسختين «الفصل خص». و في شرح الناظم: «الفصل نص».

- قوله (الفصل نص) رجح في "كان" الفصل، لأن ضميره في الأصل منفصل. و رجح ابن مالك الوصل لشبهه بالمفعول. لكن ينبغي أن يختار الوصل في باب "ظن"، لأن مفعوليه مفعول واحد حقيقة، وكونها مبتدأ و خبرا باعتبار الاصل، فيكون مجازا. (ابن القرداغى)

(٢) ففي هذين المثالين جاز الوصل ، والفصل ؛ لأن الضميرين المنصوبين من رتبة مختلفة (كاف المخاطب ، وهاء الغائب) ونحو : أعطيتنيه ، ويجوز : أعطيتني إياه. (شرح ألفية)

و ذهب قوم إلى التفصيل: فرجحوا الفصل في باب ظن، و الوصل في باب كان، و رجحه ابن مالك في التسهيل، و فرق بأن الضمير في "خلتنيه" قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في "كنته"، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع، و المرفوع كجزء الفعل، فكأن الفعلَ مباشرٌ له، و أيضا فإن الوارد عن العرب من الإنفصال في باب ظن و الإتصال في باب كان أكثر من خلافهما.

و في المتن نظر من وجهين:

أحدهما: أنه يوهم استواء الوجهين في مسألة "سلنيه"، و ليس كذلك فإن فيها ثلاثة مذاهب:

١- أرجحية الوصل و هو مذهب ابن مالك. ٢- لزومه و هو مذهب سيبويه. ٣- مرجوحيته و هو رأي الشلوبين.

ثانيهما: أنه يوهم وجوب الفصل في بابي كان و ظن. و كون قوله (**نصّ**) اسم تفضيل حذفت همزته أي أنص في تأدية المعنى المراد الذي هو الإخبار من الوصل لأن الفصل هو اللائق بالخبر و الملايم له ليس في اللفظ ما يدل عليه و إن كان هو المراد.

و يجاب عن الثاني بأنه لو حمل على وجوب الفصل لناقض ما قبله فإن قوله (**فإن تقدم الأخص أجزه**) في قوة الكلية الموجبة القائلة كل ما تقدم فيه الأخص يجوز فيه الوجهان، إذ هذا هو المفهوم من جعله ضابطا، و ذكره كذلك في مقام التعليم، و لا يعترض على هذا بأن الشرطية المصدرة بإن مطلقة، لأن ذلك مقيد بما إذا لم ينو بها العموم، و تنصب على نيته القرائن[1]، و قد صرح ابن عرفة في مختصره الفقهي بنظير هذا فألزم تكرار الكفارة بتكرار الدخول في قول من قال: إن دخلت الدار فعلي كفارة يعين إذا نوى معنى كلما، و قوله (**و في كان و ظن الفصل نص**) على هذا الحمل في قوة الجزئية السالبة القائلة بعض ما يتقدم فيه الأخص لا يجوز فيه الاتصال و هي مناقضة للموجبة المتقدمة .

فإن قلت: نجعله تخصيصا للعموم المتقدم فلا يناقضه و المعنى: كل ما يتقدم فيه الأخص يجوز فيه الوجهان ما لم يكن في بابي كان و ظن؟

---

(١) في نسخة (ب) "على تنبيه القرائن".

قلت: الكلام المتقدم نفسه تخصيص للقاعدة المتقدمة و كأنه قال: لا يجيء المنفصل إن أمكن المتصل إلا إذا اجتمع ضميران و تقدم الأخص منهما، و حينئذ فادعاء التخصيص في قوله **(و في كان ...)** الخ إن أريد به أنه تخصيص لأصل القاعدة المخصصة أيضا بما قبله صار المعنى لا يجيء المنفصل إذا أمكن المتصل إلا إذا تقدم الأخص من ضميرين فإنه يجوز الوجهان إلا في بابي كان و ظن فإنه يتعين الإنفصال و هو عين التناقض، لأن مسألة كان و ظن من جملة ما تقدم فيه الأخص؛ و إن أريد أنه تخصيص لتخصيص الأول و المعنى: لا يجيء... الخ إلا إذا تقدم الأخص ما لم يكن تقدمه في البابين منع فيه العطف بالواو، فإن صريحه أنه عطف على التخصيص الأول إن جعل هو أيضا تخصيصا، لا يقال إن الواو تحتمل الاستئناف، لأن المجيب يكفيه الاحتمال، و حينئذ فقوله **(نص)** إما اسم التفضيل كما تقدم، أو مصدر بمعنى اسم المفعول أي: الفصل منصوص، و خصه بذلك إشارة لأرجحيته عنده.

و يجاب عن الأول بأنه إذا ثبت أن معنى قوله **(الفصل نص)** ما سبق فهو يفيد أن ما عدا ما حكم له بأرجحية الفصل يترجح فيه الوصل، لأنه الأصل و هو ممكن.

و بالجملة فقوله **(أجز)** لا يفهم منه الاستواء، بل ترجيح الوصل، بل ربما يستشكل فيه تجويز الفصل حتى يبين وجهه.

و ظاهر قوله **(و في كان)** أن ذلك لا يختص بلفظ "كان"، بل يجري في أخواتها، إذ المراد: و في باب كان بقرينة قوله **(و ظن)**، فإنه لا قائل بتخصيص ذلك بلفظ ظن، و بهذا صرح ابن مالك في شرح الكافية، و هو المذكور في الحاجبية. و جزم أبوحيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع بأن ذلك خاص بكان، و أن الفصل متعين في أخواتها، و أما قولهم "ليسني" و"ليسك" فشاذ، و على الأول فقال ابن مالك يتقيد ذلك في "لا يكون" و "ليس" بأن لا يكونا في الإستثناء، فإن الفصل معهما واجب، كما يجب مع إلا، و قد نصّ على هذا التقييد في الجامع.

[شرط ضمير الغائب]

[١٠٧] وَ الشَّرْطُ فِي الْغائِبِ أَنْ يُقَدَّما مَرْجِعُهُ أَوْ ما لِهذا اسْتَلْزَما [1]

أي: شرط جواز الإتيان بضمير الغيبة في الكلام أن يتقدم ما يرجع إليه، أو ما يستلزم ذلك المرجع؛ و وجه ذلك أنه وضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه. و احترز بـ (الغائب) من ضمير المتكلم و المخاطب، فإن المشاهدة تفسرهما، و ضمير الغيبة عار عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره ليتعرف مدلوله [2].

ثم المفسِّر المتقدم قد يكون متقدما لفظا، و قد يكون متقدما معنى:

فالتقدم اللفظي: أن يذكر المفسِّر قبل الضمير ذكرا صريحا، سواء كان من حيث المعنى أيضا متقدما نحو: "ضرب زيد غلامه"، أو متأخرا نحو ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ [البقرة: ١٢٤] .

و التقدم المعنوي: أن لا يكون المفسِّر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير الضمير يقتضي كون المفسِّر قبل الضمير كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول نحو: "ضرب غلامَه زيدٌ"، و معنى الإبتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر نحو: "في داره زيدٌ"، و معنى المفعول الأول المقتضي تقدمه على الثاني نحو: "أعطيت درهمَه زيدا". و كلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسِّر لضمير متصل بذلك الفعل نحو: "هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدْرُسُهُ"، أو منفصل عنه نحو: ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة:٨]، و كذا الصفة نحو: (إذا زجر السفيهُ جرى إِلَيْهِ) [3] أي إلى السفيه، و كسياق الكلام المستلزم للمفسر، استلزاما قريبا كقوله تعالى: ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ﴾ [النساء: ١١]، لأن سياق ذكر الميراث دال

---

(١) قوله (أو ما لهذا استلزما) اي استلزام الكل للجزء، أو بالعكس، أو غيرهما، و لو بمعونة القرائن، فيدخل فيه التقدم المعنوي نحو: {اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} (المائدة - ٨)، {وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُس} [النساء -١١]. (ابن القره داغي)

(٢) الضمائر كلها لاتخلو من إبهام وغموض سواء أكانت للمتكلم، أم للمخاطب، أم للغائب، فلابد من شيئ يزيل إبهامها، و يفسر غموضها . فأما المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام؛ فهوحاضريتكلم بنفسه، أوحاضريكلمه غيره مباشرة . وأماضمير الغائب فصاحبه غيرمعروف؛لأنه غيرحاضرولامشاهد؛ فلابد لهذا الضمير من شيئ يفسره، ويوضح المراد منه . ويسمى ذلک الموضّح والمفسر: مرجع الضمير. (النحو الوافي)

(٣) الشاهد فيه قوله (إليه) حيث حذف مفسر الضمير أى جرى إلى السفه المفهوم من لفظ السفيه. (محمد الگزنى)

على المورث دلالة التزامية، أو بعيدا كقوله تعالى: ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ [ص: ٣٢] إذا العشي يدل على تواري الشمس، و نحو: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر:١] إذ النزول في ليلة القدر مع أنها في شهر رمضان دليل على أن المنزَّل هو القرآن مع قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ [١٨٥: البقرة] و كذا قوله تعالى: ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ ﴾ [فاطر: ٤٥] فإن ذكر الدابة مع ذكر الظهر دال على أن المراد ظهر الأرض، و كذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ [الرحمن: ٢٦] .

إذا تمهد هذا فالثلاثة الأول من أماكن التقدم المعنوى كاللفظي هو مصدوق قوله (**أن يقدم مرجعه**)، و ما بقي من أماكن المعنوى هو مصدوق قوله (**أو ما لهذا استلزما**)، و الإشارة راجعة للمرجع، إلا أن صدقه على بعض أفراد سياق الكلام المستلزم استلزاما بعيدا كالآيات المتأخرة غير ظاهر، لعدم ثبوت التقدم للمستلزم، فالشرط إذاً هو تقدم المرجع أو وجود ما يستلزمه و لو لم يثبت له التقدم.

و اعلم أن الضمير قد يعود على بعض ما تقدمه نحو ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾ [النساء: ١١] بعد ذكر الأولاد الشامل للذكور و الإناث و نحو﴿ وَ بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [الْبَقَرَة ٢٢٨] بعد ذكر المطلقات الشامل للمطلقات طلاقا رجعيا و بائنا، و أما إذا تقدمه متعدد يصح رجوعه لكل واحد منه على طريق البدل فهو للأقرب حتما نحو: "جاءني زيد و عمرو فأكرمته" أي عمرا، إلا لقرينة تدل على رجوعه للأبعد فيعمل بمقتضاها نحو "جاءني عالم و جاهل فأكرمته" فمفسِره فيما ذكر بعض ما تقدمه.

و قد يعود على أعم ممّا تقدمه فيكون ما تقدمه بعض مفسِّره نحو ﴿ وَ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا ﴾ [التوبة: ٣٤] اي المكنوزات التي بعضها الذهب و الفضة، و قد يكون ما تقدمه مفسره لفظا لا معنى نحو: "عندي درهم و نصفه" أي نصف درهم آخر، لأن الأول حكم بالعندية عليه، و هذه أيضا داخلة تحت الاستلزام في المتن، أما الأولى فلأن الأولاد بحسب مفهومه يستلزم الأناث، و كذا المطلقات من حيث وضعه لمفهومه العام يستلزم من طلاقهن رجعي، و أما الثانية فالذهب و الفضة مع ذكر يكنزون دال على المراد، و أما الأخيرة فلأن تصور نصف الدرهم يستلزم تصور الدرهم.

و هذا التنبيه مما زاد به هذا النظم على الخلاصة و هو من التنبيهات الأكيدة.

[المواضع التي يجب فيها تأخير المرجع عن الضمير لفظا و رتبة]

[١٠٨] ﴿ و في تنازع [1] وَ نِعْمَ أُخِّرا وَ مُبْدَلٍ مِنْهُ الَّذي قَدْ فَسَّرا ﴾

[١٠٩] ﴿ وَ رُبَّهُ عَبْداً وَ فِي ما اتَّصلا بِفاعِلٍ مُقَدَّمٍ قَدْ نُقِلا ﴾

اعلم أن الشروط في المسألة أن يتقدم المرجع لفظا، أو معنى، أو حكما، كما في ابن الحاجب، و خالفه المصنف، فاعتبر اللفظي و المعنوي، و جعلهما الشرط دون المحكي لبعده، و يؤيده ما رآه تقييدهم تجويزه بأبواب مخصوصة فتكون مستثناة ممّا أعتبر فيه الشرط.

و حاصل ما ذكره أن مفسِّر ضمير الغيبة جاء متأخرا عنه في ستّ مسائل:

الأولى: مسألة التنازع إذا احتاج الأول فيها إلى ضمير مرفوع، فإنه لا يحذف، لأنه عمدة، و لا يؤخر، لأنه قد أمكن إتصاله، فيقدم حينئذ على المفسر كقوله:

جَفَوْني، و لم أَجفُ الأَخِلاَّءَ، إنَّني لِغَيْرِ جَميلٍ مِنْ خَلِيلَي مُهْمِلُ [2]

قال الرضي: «و تأخير المفسر في باب التنازع كما هو رأي البصريين، الحق أنه بعيد، لأن مجوز تأخير المفسر لفظا و معنى: قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيد، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن، و أنت في باب التنازع لم تقصد التفخيم و لا جئت بالمفسر لمجرد التفسير، و لا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل عنه ، قال: و ما أجازه المبرد و الأخفش من نحو: ضرب غلامه زيدا، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصريون، لأن الاتصال بين الفاعل و المفعول إذا كانا لعامل واحد أكثر من الاتصال بين الضمير و مفسره على ما ذكره البصريون» إهـ.

---

(١) قوله (و في تنازع) اي أخّر المرجع عن ضميره فيه إذا أعمل الثاني و اقتضى الأول مرفوعا نحو: ضربُوني، و أكرمَني الزّيدون. (ابن القره داغي)

- و نحو: "يحاربون و لا يَجْبُنَ العرب" فالضمير في: يحاربون (و هو الواو) عائد على متأخر (و هو العرب). (و أصل الكلام: يحارب و لا يجبن العرب): فكل من الفعلين يحتاج إلى كلمة: "العرب" لتكون فاعلًا له وحده، و لا يمكن أن يكون الفاعل الظاهر مشتركًا بين فعلين. فجعلناه فاعلًا للثاني، و جعلنا ضميره فاعلًا للأول». (النحو الوافي)

(٢) الشاهد فيه قوله (جفوني و لم أجف الأخلاء) حيث أن جفوني و لم أجف تنازعا في (الاخلاء) فاعمل الثاني و أضمر الفاعل في الأول، و تقدم الضمير على مرجعه. و هذا شاهد على جواز الإضمار قبل الذكر. (محمد الگزني)

قلت: في المسألة ثلاثة مذاهب:

مذهب البصريين.

و مذهب الكسائي و هو حذف الفاعل، لأنه حذف لدليل واضح، فلا محذور فيه.

و مذهب المبرد على الصحيح في النقل عنه، و هو أن العاملين معا رافعان للفاعل الظاهر، فلا حاجة إلى الإضمار أو يذكر الضمير مؤخرا نحو: قام و قعد أخواك هما.

فمذهب البصريين يلزم عليه الإضمار قبل الذكر لفظا و معنى.

و مذهب الكسائي يلزم عليه حذف الفاعل.

و مذهب المبرد يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد و ارتكاب الإنفصال مع تأتي الاتصال.

فالمسألة بين هذه المحذورات الثلاثة و الأليق حينئذ أن يرتكب أخفها و أسهلها فنقول: حذف الفاعل في غير الأبواب المستثناة لا سبيل إليه، لأنه ركن الكلام و عمدته العظمى، و قد أشار الرضي في باب التنازع إلى أن مذهب الكسائي تخلص من ضعيف بأضعف و وهاه هنا أيضا، و إنما شاع حذف المبتدأ و الخبر مع ركنيتهما، لأن أحدهما نفس الآخر مصدوقا، فلم يبق الكلام خلوا منه بالكلية، و ساغ حذفهما معا، لأنه لا يلزم بقاء الجزء الأضعف و فقد الأقوى على أنه يسوغ حذف الجملة المركبة من الفعل و الفاعل لدليل، و قد تقرر في فن الأصول امتناع اجتماع مؤثرين على أثر واحد بحيث لا يقبله العقل أصلا، و أهل هذه الصناعة التزموا تنزيل العوامل منزلة المؤثرات الحقيقية، فلا يقبل حينئذ اجتماعهما على مؤثر واحد، و الاتيان بالضمير متأخرا اتيان بما تقدم العلم به، و عُرفُه معرفة تامة، فهو من ارتكاب الحشو المستغني عنه، فانك إذا سمعت "قام و قعد أخواك" لم تشك في أن الفاعل بقام في المعنى الاخوان، فلا تكون للضمير بعد فائدة، بخلاف ما إذا قدم مع أن العامل لطلبه للضمير و توجهه إليه مع خلوه عما يحول بينهما[1] قابل لأن يتصل به، فقول المبرد أيضا في غاية الضعف و البعد، و غاية ما في الإضمار قبل الذكر تأخير المفسر عن محله مع أنه لقربه و اشتمال الكلام عليه في حكم التقدم، و هو معنى كون التقدم حكميا، فالإبهام مرتفع بنفس حصوله، فلا محذور، و نظير هذا أن يقال إن الحكم

---

(١) في نسخة (ب) «عما يجوز بينهما».

المتقدم على التصور إذا عقب بالتصور لم يعترض عليه، لأنه كلام واحد يفهم منه المحكوم عليه و الحكم، فليس فيه في الحقيقة الحكم على المجهول. و لا نسلم أن مجوز تأخير المفسر منحصر فيما ذكره الرضي، بل نقول تارة يرتكب الإبهام في الضمير و يكون القصد متوجها بالذات إلى ذلك ليحصل التفخيم، و تارة يرتكب و يقصد غرضا ليتوصل به إلى التخلص من محظور كما في التنازع، فافهم.

المسألة الثانية: أن يكون الضمير مرفوعا بنعم و بئس [1]نحو: نِعْمَ امرَءًا هَرِمٌ، و نحو: ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف: ٥٠] .

الثالثة: أن يبدل منه المفسر [2] نحو: اللهم صل عليه الرؤف الرحيم.

الرابعة: أن يكون مجرورا برب [3]نحو : (وَ رُبّهُ عَطِباً أَنْقَذْتَ من عَطَبهْ ...).

جيء بالضمير في هذه المواضع مبهما قصدا للتخفيم و التعظيم، لأنه بذكره أولا مبهما تشوّقت نفس السامع إلى العثور على المراد منه، فإذا جاء تفسيره كان أوقع في النفس، و أيضا يكون المفسر مذكورا مرتين بالاجمال أولا و التفصيل ثانيا فيكون آكد.

---

(١) نحو: نعم رجلاً زيدٌ، و هذا إنّما يتمّ إذا لم يجعل المخصوص مبتدأ و ما قبله خبره. (ابن القره داغي)
- فنعم فعل ماض، فاعله ضمير مستتر تقديره؛ هو يعود على "رجلًا. (النحو الوافي)

(٢) هذا معنى قوله (و مبدلٍ منه الذي قد فَسَّرا). جاء في النحو الوافي: أي «الضمير الذي يبدل منه اسم ظاهر ليفسره؛ مثل: سأكرِمه ... السَّبّاق، فكلمة: "السَّبّاق" بدل من الهاء، وجاءت بعدها لتفسرها» . إهـ
- قوله (**قد فسر**) اي ببدله الظاهر كضربته زيدا. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى هذا بقوله: (و ربَّه عبدا). قوله (و ربه عبدا) أشار بالمثال إلى أن مجرور "رب" في حكم ضمير "نعم" حيث يجب كون مفسره تمييزا، و كونه مفردا. ولو قال: (و ربه هندا) إشارة إلى أنه يجب تذكير ضميرها مطلقا بخلاف نعم حيث يقال: نعمت إمرأةً هندٌ، لكان أولى. (ابن القره داغي)

الخامسة: أن يكون متصلا بفاعل مقدم و معاده مفعول مؤخر [١] نحو: "زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ".

و تقديم الضمير فيما قبل هذه المسألة واجب، و فيها جائز عند أبي عبد الله الطوال من الكوفيين و الأخفش و ابن جني و ابن مالك و المبرد و ابن مالك لوروده في النظم كثيرا نحو:

لمّا عَصَى أصحابُهُ مُصعَباً أدّى إليهِ الكَيْلَ صاعاً بِصاع

و لمجيء نظيره في النثر كما في التنازع.

و أجيب بأن أكثر ما جاء من ذلك في النظم مؤوّل كالبيت المتقدم، فإن الضمير فيه يصح جعله لمصدر عصى، و ما سبق من التوجيه في التنازع مفقود هنا.

و الجمهور على منع ذلك في النثر و اختصاصه بالشعر لأنه محل ضرورة.

و الجواز عند القائل به مشروط بأن يشارك معاد الضمير ما اتصل به في عامله، بخلاف نحو "ضرب غلامُها جارَ هند" فلا يجوز اجماعا، لأن هندا لم تشارك الغلام في العامل، و ذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به، لأن الفعل المتعدي بمجرد امتناع الكلام به يدل على فاعل و مفعول، فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به فيتأكد المنع.

قوله (**الذي قد فسرا**) نائب الفاعل اسم المفعول، و (فسر) مبني للفاعل، و لا يجوز أن يكون نائب فاعل (**أخرا**) لأنه لا وجه للإظهار مع تقدم مرجع الضمير، و لا متنازعا فيه بين (**أخرا**) و (**مبدل**) على إعمال الأول لمثل ذلك، و لا على إعمال الثاني لأن ضمير المهمل لا يعود على ما قبل المتنازع فيه، و (**في**) بمعنى مع لأجل المعطوف الثاني، و المعنى: و مع تنازع و نعم و مبدل منه المفسر أخر المرجع.

و خص المسألة الأخيرة بقوله (**نقلا**) إشارة إلى أنها نقلية مقصورة على السماع.

---

(١) **هذا معنى قوله: (وَ فِي ما اتَّصلا بِفاعِلٍ مُقَدَّمٍ قَدْ نُقِلا).**

- قوله (**قد نقلا**) هذا مشعر بجواز تأخير المرجع هنا سواء كان المرجع نفس المفعول نحو: (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ) جنانا، و رضوانا، و حورا وقد فعل أو ما أضيف إليه المفعول نحو: ضرب أبوها غلامَ هندٍ، لكنّ الراجح في الأول الجواز، خلافا لمن أوّل البيت بأن ضمير (ربه) للجزاء، وفي الثاني الامتناع ، والفرق بينهما: أن وحدة عامل ملابس الضمير و مرجعه في الأول جعلته كأنه متقدم رتبة بخلاف الثاني. (ابن القره داغي)

[١١٠] ﴿ وَ في ضَمِيرِ الشَّأْنِ[١] حَتْماً يُفْرَدُ[٢] وَ الطِّبْقُ في التَّأْنِيثِ قالوا أَجْوَدُ ﴾

المسألة السادسة مما يعود فيه الضمير على متأخر لفظا و رتبة: ضمير الشأن [٣].

فقوله **(و في ضمير الشأن)** عطف على قوله **(و في تنازع و نعم أخرا)** أي: و أخر المفسِّر أيضا مع ضمير الشأن. و إنما وجب تقديمه و تأخير مفسِّره لقصد التفخيم و التعظيم على نحو ما مرّ في غير هذه المسألة، و لهذا اشترط في الجملة المفسرة أن يكون مضمونها شيئا عظيما يعتنى به، فلا يقال مثلا: هو الذباب يطير.

[حكم ضمير الشأن من حيث الإفراد][٤]

و قوله **(يفرد حتما)** استئناف، بَيّنَ به حكما من أحكام ضمير الشأن، و هو أنه يجب إفراده، لأن مدلوله مضمون الجملة المفسرة له، و مضمون الجملة شيء مفرد هو نسبة الحكم للمحكوم عليه، و ذلك لا

---

(١) قوله **(الشأن)** لم يذكر القصة، لاتحادهما حقيقة ، أوالمراد بالشأن ما يعمّها هذا. و ههنا موضع سابع تركه، و هو: ما كان غير ضمير الشأن مخبرا عنه بخبر يفسره كقوله تعالى: {إِن هِيَ إِلَّا حياتنا الدُّنْيا} فإنه يمكن إرجاع الضمير إلى معلوم من السياق لا إلى (الحياة الدنيا)، فلا يكون مما أُخّر مرجعه . (ابن القره داغي)

(٢) قوله (حتما) مفعول لقوله **(يفرد)** و وجوب تأخير مرجعه مستفاد من قوله الآتي: (بجملة) الخ يعني أنه يلزم أن يفرد، فلا يثنى، و لا يجمع و إن فسر بحديثين، أو أحاديث، لأنه عبارة عن مضمون تاليه. قال في "المغني": «و يذكر باعتبار الشأن و يؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة و تأنيثه حينئذ أولى»، و إلى هذا أشار بقوله **(و الطبق في التأنيث)**. (ابن القره داغي)

(٣) سيآتى معنى الضمير الشأن و أحكامه.

(٤) جاء في التطبيق النحوي: الضمائر نوعان: ضمائر شخصية، ضمائر غير شخصية وهو- اى ضمير الشان- ضمير غير شخصي؛ أي لا يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب، وإنما يدل على معنى الشأن أو الأمر أو القصة ويقع في صدر الجملة،» إهـ. + جاء في معاني النحو «من عادة العرب أنهم قد يقدمون على الجملة ضميرا تفسره الجملة بعده، يسمى ضمير الشأن، و ذلك في مواضع التفخيم والتعظيم يقولون: هو زيد منطلق: ومعنى هو: زيد منطلق أي معنى الضمير هو معنى الجملة فيكون المعنى هكذا: الشأن زيد منطلق، أو الأمر زيد منطلق. ويعني بالأمر ما بعده. فهناك فرق في المعنى بين قولنا: زيد منطلق ، وزيد هو منطلق، وهو زيد منطلق. فالجملة الأولى إخبار أولى، والثانية فيها معنى التخصيص، وليس في الثالثة معنى التخصيص، وإنما فيها معنى التفخيم والتعظيم. إهـ

تثنية فيه، و لا جمع. بهذا وجَّهَهُ المصنف في الشرح. و فيه أنه قد يفسر بمضمونيه[1] أو مضافين لجملتين أو جمل و مع ذلك يفرد.

قال في المغني: «الخامس: أنه ملازم للإفراد فلا يثنى و لا يجمع و إن فُسِّر بحديثين أو أحاديث».

فالصواب توجيه ذلك بأنه عندهم للشأن و القصة، غاية الأمر أن ذلك قد يكون ذا نوعين أو أنواع و الجنس مفرد و إن تعدد ما تحته.

[حكم ضمير الشأن من حيث المطابقة]

و قوله (**و الطبق في التأنيث** ....) الخ معناه أنه إذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث فإنه يختار كون الضمير مؤنثا و يكون عائدا على القصة، فاختيار التأنيث لقصد المطابقة لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث كقوله تعالى ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [الحج: ٤٦]، و قوله:

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الْكُلُومُ، و إِنَّمَا ... نُوَكَّلُ بالأَدنى، وَ إِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

و هذا مشروط بأن لا يكون المؤنث في الجملة فضلة، و لا كالفضلة، فلا يختار التأنيث في "إنها بنيت غرفة"، و لا في "إنها كان القرآن معجزة"، لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات، و ذلك لأن الضميرَ المقصودُ الأهم، فلا تراعي مطابقته للفضلات.

و مفهوم قوله (**في التأنيث**) أنه إن لم يكن في الجملة مؤنث لم يختر تأنيثه. قال الرضي: و تأنيث هذا الضمير و إن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لأنه باعتبار القصة لكنه لم يسمع.

تنبيه: هذا الضمير لا يؤكد، و لا يبدل منه، و لا يقدم الخبر عليه، قال الرضي: كل ذلك لئلا يزول الإبهام المقصود. قال في المغني: و لا يعطف عليه. قال أشمني: أما البيان فلئلا يزول الابهام، و أما النسق فلأن الجملة المخبر بها عنه لا تحتاج لرابط لأنها نفسه، فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار بالجملة، و لزم خلو خبر المعطوف عليه من الرابط و هو ممنوع. انتهى.

قلت: هذا إنما يبيّن امتناع عطف غيره عليه لا عطف مثله، فيوجه بما مرّ في لزوم إفراده، فافهم.

---

(١) في نسخة (أ) «بمضمون».

[حكم ضمير الشأن من حيث الإظهار و الاستتار]

[١١١] ﴿يُرى[1] اسْمُ ما و إنَّ ظنَّ مبتدا   وَ هوَ بِبابَي كانَ كادَ ما بدا﴾

أي: يوجد ضمير الشأن في كلامهم:

١- اسم ما الحجازية كقوله:

وَ مَا هُوَ من يأسو الكُلُوم و يُتَّقى   بِهِ نائباتُ الدّهر كالدائم البُخل

٢- و اسم إنّ كقوله تعالى: ﴿ وَأَنه لما قَامَ عبد الله يدعوه ﴾ [الْجِنّ ١٩]، و كذا أخواتها، و يجوز حذفه معها كحديث: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَاسِ عَذَابًا يومَ القِيامَةِ المصَوِّرُون» [مسلم: ٢١٠٩]، و قوله:

و ما كنتُ ممنْ يدخلُ العشقُ قلبهُ   و لكنّ منْ يُبصِرْ جُفونكِ يعشَقِ

٢- و مفعول ظن كقوله:(عَلمْتُه الحقَّ لَا يَخْفى على أحَدِ ...) و في تعبيره عنه بالاسم تجوز.

٣- و مبتدأ نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٢].

و حكمه في بابي كان و كاد أن يكون مستكنا فيهما، و هو معنى قوله (... ما بدا)[2] أي: ما برز نحو ﴿من بعد مَا كَاد يزِيغ قُلُوب فريق مِنْهُم ﴾ [التَّوْبَة: ١١٧] في قِرَاءَة (يزِيغ) بالتحتية ، و أما في قراءة التاء الفوقية فيصح أن يكون اسم {كاد} {قلوب}، و{تزيغ} خبرها، و قوله:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ   و آخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

---

(١) قوله: (يرى) اي يبرز ضمير الشأن في هذه المواضع الأربعة. و إطلاق الاسم على مفعول ظن تغليب. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و هو ببابي كان كاد) يعني: أن ضمير الشأن لا يظهر فيهما بل يستتر نحو: كان زيدٌ قائمٌ، و كاد يخرجُ زيدٌ. بقي أنه يمتنع حذفه إلا منصوبا، فيجوز على ضعف إلا مع (أن) المفتوحة إذا خففت، فحذفه فيه لازم نحو قوله تعالى: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [يونس: ١٠]. و إن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه، ثلاثة ذكرها المصنف. و رابعها: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، و لا يعطف عليه، ولا يبدل منه. و خامسها: أنه لا يعمل فيه إلا الإبتداء، أو ناسخه. و يمكن أن يكون قوله (يرى اسم) الخ إشارةً إلى هذا. (ابن القره داغي)

[شروط مُفسِّر ضمير الشأن]

[١١٢] ﴿ بِجُمْلَةٍ مُخْبِرَةٍ يُفَسَّرُ مُصرَّحٌ بِكُلِّها، مُؤَخَّرُ ﴾

١- يريد أن هذا الضمير لا يفسَّر إلا بالجملة [1]، و لا يفسر بالمفرد، خلافا للفراء، فإنه أجاز تفسيره بمفرد مؤوّل بالجملة، و أجاز الكوفيون: "كان قائما زيد و الزيدان و الزيدون" على أن (قائما) خبر الضمير و ما بعده مرتفع به.

و كذا يجيزون: "ظننته قائما زيد و الزيدان و الزيدون"، و كذا "ليس بقائم أخواك" على أن يكون خبرا مقدما و اسم ليس أخواك أو ضمير الشأن.

و أجاز السيرافي "ما هو بذاهب أخواك" لأن الصفة مع فاعلها في نحو "ما ضارب الزيدان" جملة.

قال الرضي: و فيه نظر لأن ذلك مشروط بالاعتماد على حرف الاستفهام أو النفي لا على المبتدأ عند البصريين، و بعض الكوفيين لا يجوز ليس بذاهبين أخواك، و ما هو بذاهب زيد، على أن في ليس ضمير الشأن، قال: لأن الشأن تفسيره جملة، و لا يكون في إبتداء الجمل الباء، قال: و أما قوله تعالى: ﴿ وَ مَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [٩٦ - البقرة] فيجوز أن يكون (هو) ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل: (لو يعمر) و (ان يعمر) بدل من (هو) أو يكون (هو) راجعا الى (احدهم) و (ان يعمر) فاعل (بمزحزحه) نحو ما زيد بنافعه فضله.

و في المغني: أجاز الكوفيون إنه قام، و إنه ضرب، على حذف المرفوع و التفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول، قال: و فيه فسادان: التفسير بالمفرد، و حذف مرفوع الفعل.

٢- و تحرز بقوله (**مخبِرة**) بصيغة اسم الفاعل أي: متضمنة الإخبار، أو اسم المفعول على الحذف و الإيصال أي: مخبر بها من الطلبية و الإنشائية، فلا يفسر بهما ضمير الشأن، لأن التفسير بيان و هما لا يصلحان له، لعدم ثبوت مدلولهما قبل التلفظ و أطلق في الجملة.

قال الرضي: و إذا لم يدخل عليه نواسخ الإبتداء فلابد أن يكون مفسره جملة اسمية، و إذا دخلته جاز كونها فعلية أيضا كما في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [الحج: ٤٦] و تقول ما هو قام زيد.

---

(١) هذا معنى قوله (**بجملة مخبرة يفسر**) نحو: هو الأميرُ راكبٌ.

و اعلم: أن هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلا: "هو الأمير مقبل" كأنه سمع ضوضاء و جلبة، فاستفهم الأمر فسأل: ما الشأن و القصة؟ فقلت له: "هو الأمير مقبل" أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل، لأنه معين للمسؤول عنه، و مبين له، فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدءات، لكن سميت تفسيرا لما تقدم. قاله الرضي، و عليه يفهم قول المصنف: يفسر.

و قد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرا بالمفرد، تقول: هو الدهر، حتى لا تبقى على صروفه باقية اي ارتقى أمر الدهر في الإصابة و الإحاطة حتى ... الخ.

٣- قوله (مصرح بكلها) [1] يعني أنه لا يجوز حذف شيء منها لأنها جيء بها للتفسير و البيان و تفخيم مدلولها أيضا.

٤- قوله (مؤخر) -أي كلها- أي: لا يجوز تقديم شيء من أجزائها على الضمير، و بهذا لا يتكرر مع موضوع المسألة فافهم على أن موضوع المسألة لا يقتضي وجوب التأخير الذي يفيده ما هنا.

و هذا من التنبيهات الحسنة التي زاد بها هذا النظم على الخلاصة.

و قد فهم منه أن هذا الضمير مخالف للقياس من أربعة أوجه: عوده على ما بعده لزوما. و كونه لا يفسر إلا بجملة. و كونه لا يعمل فيه إلا الإبتداء أو أحد نواسخه. و ملازمته للإفراد.

و قد مرّ أنه يخالف القياس من وجه خامس و هو أنه لا يتبع بتابع.

---

(١) قوله (مصرح بكلها) أي: كل جزء منها، فيلزم عدم الحذف مطلقا لا كلّا و لا جزأ. (ابن القره داغي)

[ضمير الفصل]

[١١٣] ﴿ ثُمَّ ضَمِيرُ الْفَصْلِ رَفْعٌ مُنْفَصِلْ مُطابِقٌ مَعْرِفَةً قَبْلُ وُصِلَ ﴾
[١١٤] ﴿ مُبْتَدأً أَوْ كانَهُ ثُمَّ تَلا مَعْرِفَةٌ أوْ ما لِأَلْ قَدْ حَظَلا[1] ﴾

هذا أيضا ممّا زاد به على الخلاصة، و المعنى: أن من جملة الضمائر التي تتأكّد معرفة أحكامها الضمير المسمّى "فصلا" عند البصريين، لأنه يفصل بين الخبر و التابع، أي: بتوسطه بين المبتدأ و ما بعده يعلم أن ما بعده خبر لا تابع [2].

[فوائده]

و الكوفيون يسمّونه عمادا، لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، أعني خبرية ما بعده، و هذه إحدى فوائده.

و الثّانية: التأكيد، و لذلك لا يجامع التوكيد، فلا يقال: "زيد نفسه هو الفاضل".

و الثالثة: الحصر، و لهذا قال في الكشاف في قوله تعالى ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة:٥] فائدة الضمير الدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة، و التوكيد، و إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

---

(١) يشترط في ضمير الفصل ستة شروط: اثنان فيه مباشرة. و اثنان في الاسم الذي قبله، واثنان في الاسم الذى بعده، ذكر الناظم شروطه فقال:

أ- (رفع منفصل) أي: أن يكون ضمير الفصل أحد ضمائر الرفع المنفصلة.

ب- (مطابق) أي: أن يكون مطابقًا للاسم السابق في المعنى، و في الإفراد، و فرعيه. وفي التذكير، و فرعه.

ت- (معرفة قبل وصل) أي: أن يكون ما قبله معرفة.

ث- (مبتدأ أو كانه) أي: أن يكون ما قبله مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ؛ كاسم "كان" وأخواتها.

ج- أن يكون خبرًا لمبتدأ، أو لما أصله مبتدأ -كالأمثلة السالفة.

ح- (ثم تلا معرفة أو ما لأل قد حظلا) جاء في النحو الوافي: [أي]: و يشترط في الاسم الذى بعده: أن يكون معرفة، أو ما يقاربها في التعريف "وهو: أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة، وبعده: مِنْ" فلابد أن يتوسط بين معرفتين، أو بين معرفة وما يقاربها. فلا يصح كان رجل هو سباقًا؛ لعدم وجوده المعرفتين معًا. ولا كان رجل هو السباق؛ لعدم وجود المعرفة السابقة؛ ولا كان محمد هو سباقًا؛ لعدم وجود المعرفة الثانية، أو ما يقاربها. إهـ

(٢) فإذا قلت: زيدٌ القائمُ ، احْتُمِلَ أن يكون (القائمُ) صفة لزيد على اعتبار أنّ الخبر سيأتي ذكره، واحْتُمِل أَنّ يكون (القائم) خبرًا لزيد، فلما أُتى بضمير الفصل نحو: زيدٌ هو القائم، تعيّن أن يكون (القائمُ) خبرًا عن زيد. (شرح ألفية

[شروط ضمير الفصل]

١- قوله: (رفع) معناه: أن صيغته صيغة المرفوع لا أنه في محل رفع بقرينة قوله الآتي: و لا محل.

٢- قوله: (مطابق) أي لما قبله في الإفراد و فرعيه، و التذكير و فرعه، و المتكلم و الخطاب و الغيبة نحو: ﴿إِنَّنِي أَنا الله﴾ [طه: ١٤]، و ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ﴾ [القصص: ١٦]، وإنّكَ أنتَ الغفور.

و ربّما وقع بلفظ الغيبة بعد فعل حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله:

و كائِنٍ بالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ　　يَرَاني لو أُصِبْتُ هو المُصَابَا

٣- قوله: (معرفةً)[1] بالنصب مفعول (مطابق) أي: يشترط فيما قبله أن يكون معرفة لأن الفصل يفيد التأكيد، كما تقدم، و النكرة لا تؤكد، إلا أنه ليس تأكيدا حقيقة، لأنه يجيء بعد الظاهر و المضمر، و الضمير لا يؤكد به الظاهر، و لأنه تدخل عليه اللام نحو: ﴿إِنَّكَ لأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [٨٧: هود]، و لا يقال "إن زيدا لنفسه قائم". و حق هذه المعرفة أن لا تكون ضميرا، و إلا أمن التباس الخبر بالصفة، لأن الضمير لا يوصف، و ليس ذلك شرطا، كما يأتي، فلذا أطلق المصنف. قوله (قبل) أشار به إلى أنه لابد من تقدم المعرفة المذكورة عليه، خلافا للفراء في تجويز وقوعه أوّل الكلام. قوله (وُصِل) إن قريء ماضيا مبنيا للمفعول حذف متعلقه أي وصل بها، أي بالمعرفة، اقتضى أنه لا يجوز الفصل بينهما، و أنه لا يقال "زيد القائم هو العالم"، أو "زيد أخوك هو الفاضل"[2] و نحوه. و كذا إن قريء بصيغة الأمر على أن المعنى: وصل مبتدأ به.

و المصنف نظم قول التسهيل «و يقع بصيغة المرفوع المنفصل مطابقا لمعرفة قبل ثابت الإبتداء أو منسوخه ذي خبر بعد معرفة أو كمعرفة في امتناع دخول الألف و اللام عليه». انتهى. بقطع قبل و بعد عن الإضافة و جر ما بعدهما على الصفة لمعرفة و خبر. و ليس في عبارة التسهيل التي نظمها كما ترى هذه اللفظة.

---

(١) قوله (معرفة) يعني يلزم أن يقع بعد معرفة مبتدأ في الحال أو في الأصل بأن دخلته احدى النواسخ مطابقا لها نحو: {إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}، و إنّني أنا القائم. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (أ) «أو زيد الفاضل هو أخوك».

٤- قوله (مبتدأ) نعت لـ (معرفة)، و المعطوف بـ (أو) موصول حذف، و بقيت صلته، أي أو ما كانه، و اسم (كان) عائد على الموصول المحذوف، و خبرها على المبتدأ أي: أو ما كان مبتدأ في الأصل ثم نسخت ابتدائيته بدخول ناسخ عليه، و هو معنى قول التسهيل "أو منسوخه".

و كان مقتضي القياس فيه أن لا يدخل إلا بعد المبتدأ أو بعد ما دخل عليه فعل القلب، كما تقدم في كلام الرضي، لأن الغرض من الإتيان به تمييز الخبر من النعت، و إنما يحصل التباسه به في الموضعين، لكنهم اتسعوا فيه فادخل حيث لا التباس نحو: "كان زيد هو القائم"، فإنه لا لبس لمخالفة الإعرابين، و كذا كان القياس أن لا يدخل إلا بعد مبتدأ يلتبس خبره بالوصف لا بعد كل مبتدأ، ثم اتسعوا فيه فادخلوه حيث لا لبس نحو: "الدين هو النصيحة" و هذا هو الصواب فإنه ليس في الثاني معنى الوصفية، و كذا مع كون الجزء الأول ضميرا نحو "أنت هو الفاضل" فإنه لا لبس، لأن الضمير لا يوصف، و أشار في المغني إلى أنه لا توسع هنا و أنه فيه دافع اللبس باعتبار رعاية مطلق التابع فقال «و ذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو ﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [مائدة -١١٧] و الضمائر لا توصف». انتهى. و فيه نظر، لأنك إن اختبرت أنواع التوابع لم تتعقل إمكان جريان شيء منها فيما ذكر: أما البيان فلأنه كالنعت في التخصيص والتوضيح، فلا يتبع الضمير. و أما التوكيد فواضح أن ما في المسألة ليس شيء من قسميه. و أما البدل فواضح أن ما في الأمثلة لا يصلح أن يكون بعضا، و لا اشتمالا، و لا كلا، لعدم إفادة الإحاطة و الشمول. و أما النسق فواضح. و ليس بحثنا في أولوية ذكر التابع بدل النعت، لصحة أن تقول "زيد هو أخوك، أو صديقك" أو "أبوحفص هو عمر" فيكون دافعا لالتباس الخبر بالبدل و البيان بل في جعله دافعا للبس فيما ذكر، و أنه لا توسع. فافهم.

٥- و مفعول (تلا) ضمير محذوف يعود على (ضمير الفصل)، و الفاعل قوله (معرفة)، و إنما اشترط التعريف فيما بعده كما قبله لأن تعريف الجزئين من طرف الحصر فيؤكد الضمير ذلك الحصر.

و ذكر الرضي: أنه يشترط في الخبر أن يكون معرفا بأل أو بالإضافة. قال: و جوز بعضهم وقوعه قبل العلم نحو: إني أنا زيد، و يجوز دخوله قبل أفعل التفضيل نحو: زيد هو أفضل منك، لأنه مشابه للمعرفة في امتناع دخول أل عليه فلو كانت النكرة قابلة لأل امتنعت المسألة نحو: كان زيد هو منطلقا.

و أجاز المازني: وقوعه قبل المضارع، لمشابهته للاسم، و امتناع دخول أل عليه نحو: ﴿ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر:١٠]، و لا يجوز قبل الماضي، لأنه لا يشابه الاسم، فلا يقال "زيد هو قام".

قال الرضي: «و ما استدل به ليس بقاطع لجواز أن يكون مبتدأ و يبرز خبره و ما منعه من التركيب المتقدم باطل لقوله تعالى: ﴿ وأنه هُوَ أضْحك وأبكى﴾ [النَّجم: ٤٢، ٤٣]». انتهى. و فيه أن مراد المازني امتناع ما ذكر على أن يكون الضمير للفصل، نعم اعتراض استدلاله بيّن، و لا تدخل صورة المضارع في المتن، لأن معنى قوله (**أو ما لأل قد حظلا**) أو نكرة، بقرينة المقابلة. و اللام في (**لأل**) بمعنى من .

[المواضع التى يتعين فيها ضمير الفصل]

[١١٥] ﴿ وَعَيِّنِ الْفَصْلَ إذا نَصْبٌ يَلي[1] تالِيَ مُظْهَرٍ أَوَ أَنْ يَتَّصِل ﴾

[١١٦] ﴿ بِلامِ فَرْقِ .... ﴾

هذا نظم لقول التسهيل: و إنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب، و قرن باللام، أو ولي ظاهرا.

و **المعنى**: أنه إنما يتعين كون الضمير المذكور ضمير فصل في صورتين:

إحداهما: أن يليه منصوب، و يلي هو ظاهرا منصوبا نحو: "ظننت زيدا هو القائمَ"، إذ لا تمكن إبتدائيته لنصب ما بعده، و لا كونه تأكيدا، لأن المضمر لا يؤكد الظاهر.

و هذا أحسن من قول بعضهم: تتعين الفصلية في باب ظننت و أعلمت و كان و أخواتهن بشرط اللام أو تقدم الظاهر، لأنه يخرج عنه نحو "ظننت زيدا هو المعطي دينارا"، فإنه لا تتعين فيه الفصلية.

فقوله (**نَصْب**) مصدر بمعنى اسم المفعول مرفوع بمحذوف يفسره (**يلي**)، و المفعول ضمير مقدر عائد على ضمير الفصل، و (**تالي**) حال منه.

تحرّز بقوله (**إذا نصب يلي**) من نحو "زيد هو الفاضل" فإنه تمكن فيه الإبتدائية، و بقوله (**تالي مظهر**) من نحو "كنت أنت الفاضل" فإنه تمكن فيه التبعية.

---

(١) **قوله (نصب يلي)** اي: بعد ضمير الفصل حال كون الضمير تاليا لمظهر منصوب تعين الحكم بكون الضمير للفصل، لأن نصب ما بعده مانع من كونه مبتدأ، و كون ما قبله ظاهرا مانع عن التأكيد، و نصبه مانع عن البدلية. و من هذا يعلم أن في كلامه احتباكا. (ابن القره داغي)

و **الصورة الثانية**: أن يليه منصوب، و يقترن بلام الفرق نحو: "إن كان زيد لهو الفاضل" تمتنع فيه الإبتدائية لنصب ما بعده، و التبعية لدخول اللام عليه، و سواء هنا ولي مظهرا، كما تقدم، أو مضمرا نحو: "إن كنت لأنت الفاضل" الوجه واحد.

فقوله (**و أن يتصل بلام فرق**) مقابل قوله (**تالي مظهرا**) لا قوله (**إذا نصب يلي**).

و قد قال الدماميني في عبارة التسهيل المتقدمة: «قوله "ولي ظاهرا" معطوف على قوله "قرن بلام" لا على قوله "وليه منصوب" لأن تعيينه للفصلية مشروط بأن يليه منصوب و يضاف إلى هذا الشرط أحد أمرين: أن يقترن باللام، أو يلي ظاهر، لكن المصنف أخل بتقييد الظاهر بكونه منصوبا». انتهى . و مثله يقال في عبارة المتن.

فتحرز بقوله (**إذا نصب يلي**) في هذه الصورة الثانية مما إذا وليه مرفوع لصحة ابتدائيته. و تَحَرَّزَ بقوله (**أو أن يتصلِ**) مما إذا لم يتصل بها نحو: "و إن كان زيد هو الفاضل" لصحة البدلية. فـ (**أن**) مصدرية، و كسرُ آخر الفعل للقافية، و المصدر المنسبك مؤول باسم الفاعل اي تالي مظهر أو متصلا بلام الفرق.

[أحوال ضمير الفصل]

[١١٦] ﴿ .... وَ وُجوباً أُخِّرا[١] **وَ لا مَحَلَّ**[٢] **...................... ﴾**

(**و وجوبا أخرا**) أشار المصنف إلى شرحه بقوله في الشرح «و لا يجوز وقوع هذا الضمير في أول الكلام»إهـ و فيه نظر، فإن هذا تقدم أنه مستفاد من قوله (**معرفة قبل**)، فالصواب أن يشرح بما أشار له في التسهيل بقوله: و لا يتقدم مع الخبر المقدم، خلافا للكسائي، فإنه أجاز "هو القائم كان زيد" و "هو القائم ظننت زيدا" و شبهه. قال ابن مالك: لا يجوز ذلك، لأن فائدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعا و لا توهم مع تقديمه ضرورة أن التابع لا يتقدم على المتبوع فتكون فائدته إذ ذاك منتفية فتمتنع المسألة .

---

(١) قوله (**أخرا**) اي عن المبتدأ ليكون مميّزا للخبر عن النعت، و لا محلّ له من الإعراب، لأنه لإفادته معنى في غيره حرف، لكنه في قالب الضمير كحروف الخطاب. (ابن القره داغي)

(٢) إنه في الحقيقة ليس ضميرًا "بالرغم من دلالته على التكلم، أو الخطاب، أو الغَيبة"؛ وإنما هو حرف خالص الحرفية؛ لا يعمل شيئًا؛ فهو مثل "كاف" الخطاب في أسماء الإشارة. (النحو الوافي)

قال الدماميني: «و فيه نظر، للزوم امتناع الاتيان به حيث انتفت تلك الفائدة و اللازم باطل بدليل (كان زيد هو القائمَ) بالنصب، و نحوه» إهـ. قلت: قد تقدم أنه كان مقتضي القياس أن لا يدخل هناك، لكنهم توسعوا فيه، و إذا كان كذلك فهذا لم يثبت عندهم، فيمتنع، و لا يدخل في المنع نحو "زيدا هو القائم ظننت"، لأنه لم يتقدم مع الخبر وحده.

قال ابن قاسم: فلو تقدم الأول و تأخر الثاني نحو "زيدا ظننت هو القائم" ففي جواز ذلك نظر.

(و لا محل) أي: لا موضع له من الإعراب، و نفي المحلية يصدق بالاسمية و الحرفية، و قد اختلف في ذلك.

قال في المغني: زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم أنه حرف فلا إشكال.

و قال الخليل: إنه اسم و نظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء و أل الموصولة يعني فيمن يراها غير معمولة لشيء.

و قال الرضي: الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له بمنزلة (ما) إذا كانت ملغاة، و لهذا قال الخليل: و الله إنه لعظيم تصيرهم إياه لغوا لأن إلغاء الاسم ليس بسبق كإلغاء الحرف.

و قال بعض البصريين: إنه حرفٌ استنكار لخلو الاسم عن الاعراب لفظا و محلا و لطريان معنى الحرفية عليه، و ذلك لأن الغرض المهم من الاتيان به دفع التباس الخبر بالوصف، و هذا هو معنى الحرف، اعني إفادة المعنى في غيره، فانخلع عنه بذلك لباس الاسمية، و من ثم لزم صيغة معينة، اعني صيغة الضمير المرفوع، و إن تغير ما بعده من الرفع إلى النصب، لأن الحروف عديمة التصرف، لكن بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية، و هو مطابقته لما قبله، لعدم عرافته في الحرفية، و مثله في ذلك كاف الخطاب.

فإن قلت: لنا أسماء كثيرة فيها معنى الحرفية كأسماء الاستفهام و الشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل كذلك. **قلت:** بينهما فرق، و ذلك أن أسماء الاستفهام و الشرط معنى الحرف مدلولها ضمنا لا مطابقة، و لم توضع لمجرد الاستفهام و الشرط، بل لمعنى الاسمية، ثم حذفت حروف الشرط و الاستفهام قبلها، لكثرة الاستعمال، و ضمنت معانيها، بخلاف الفصل، و كاف الخطاب، فإن معنى الحرفية مدلول لهما مطابقة، و لم يؤت بهما إلّا له .

و ذهب الكوفييون إلى أن له محلا من الإعراب، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، و يرده أنه لم نعهد اسما يتبع ما بعده في الإعراب. و قال الفراء: بحسب ما قبله، و يجعله توكيدا، و يرده أن المضمر لا يؤكد به المظهر، و نحن نقول "إن زيدا هو المنطلق"، و يرده، أيضا، أن اللام الداخلة في خبر إن لا تدخل في تأكيد الاسم، لا يقال "إن زيدا لنفسه كريم" و هذا الضمير تدخل عليه اللام .

[من فوائد ضمير الفصل]

[١١٦] ﴿ .... وَ لِحَصْرٍ ذا يُرى ﴾

تقدم أن فوائده ثلاثة، من جملتها الدلالة على الحصر [١]. و اعلم أن المعرفةَ السابقةَ عليه إذا كانت مصدرة بلام الجنس كانت مقصورة على الخبر كما إذا قيل: «الدين هو النصيحة»، و «الكرم هو التقوى» فإن المعنى: لا دين إلا النصحية، و: لا كرم إلا التقوى. و إن لم تكن مصدرة بها فالخبر هو المقصور عليها، سواء كان الخبر مقترنا بلام الجنس نحو: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [المائدة: ١١٩] أي: لا عزيز إلا أنت، أو العهد نحو: (رأيت كريما)، و(إنك أنت الكريم الذي) أي أنت ذلك الكريم لا غيرك، و كذا إذا كان الخبر موصولا نحو: إنك أنت القائم، وإنك أنت الذي قال كذا.

تنبيه من فوائد هذا الضمير -التي لم يتعرض لها النحويون لأنها ليست من وظيفتهم- الربط بين المبتدأ و الخبر أو ما أصله ذلك، أي إفادة النسبة التامة التي بها يصير اللفظ كلاما، فهو ثالث أجزاء القضية، و القائم مقام (هست) في الفارسية، و(نست) في اليونانية، و من ثم سماه بعض المحققين من المناطقة رابطة، إلا أن العرب كثيرا ما يحذفونه، و يستغنون عنه برابطة الاعراب، و على هذا فمعانيه أربعة، و هذا الرابع لازم لكل قضية حملية إلا أنه قد يقوم في إفادته إياه الاعراب، و من هنا صح أن يميز الخبر عن الصفة، لأنه عنوان للنسبة التامة، فالتمييز المذكور المعدود في معانيه لازم لهذا المعنى، و بهذا يتبين لك أن التحقيق فيه أنه لا محل له من الإعراب، لأنه لو كان تابعا للموضوع لكان من تمامه، و لو كان مبتدأ ما بعده خبره لكان جزءا من المحمول، و الرابطة لا تكون جزءا من أحدهما، بل هي جزء ثالث خارج عنهما مستحق للوضع بينهما، و بهذا يسقط استشكال القول بكونه رابطة بأن مقتضي لغة الاعراب أنه مبتدأ و ما بعده خبره و الجملة خبر الأول فيكون جزءا من المحمول و لا شيء من أجزاء المحمول برابطة -و الله تعالى أعلم بالصواب في ذلك-.

❊ ❊ ❊

---

(١) فإنك لو قلت "الإنسان ضاحك" فهذا لا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان، أما لو قلت: الإنسان هو الضاحك فهذا يفيد أن الضاحكية لا تحصل إلا في الإنسان. (التفسير الكبير)

﴿ مَسْألَةٌ في نونِ الْوِقايَةِ ﴾

قال المصنف: (مسألة) بيَّنَ فيها ما يعرض لياء المتكلم الممدودة فيما سبق من ضمائر النصب و الخفض من اجتلاب نون الوقاية قبلها، و ذلك أن الياء المذكورة إذا كانت في محل نصب فإما أن يكون الناصب لها فعلا أو اسم فعل أو حرفا، و إذا كانت في محل خفض فإما أن يكون الخافض لها اسما أو حرفا، و لكلٍ حكم يخصه يُبَيَّنُ في الكلام الآتي إن شاء الله تعالى.

[حكمُ نونِ الوِقَايَةِ مع الأفعالِ]

[١١٧] ﴿ نُونُ الْوِقايَةِ [١] اخْتِياراً [٢] تُشْتَرَطْ مِنْ قَبْلِ يا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ .... ﴾

بمعنى: أنه يشترط الاتيان بنون الوقاية في الاختيار قبل ياء المتكلم المنصوبة بالفعل. و أفهم إطلاقه في (**الفعل**) أنه لا فرق بين الماضي، و المضارع، و الأمر، نحو: أكرَمَنِي، و يُكْرِمَني، و أكرِمْني. و أنه لا فرق أيضا بين أن يكون ملازما للفعليّة، أو يخرج عنها إلى الحرفيّة كأفعال الإستثناء، قال:

تُمَلُّ النَدامى ما عَدَاني فَإنَّني بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَديمي مُولَعُ

و لا فرق أيضا بين المتّفق على فعليته، و المختلف فيها، كأفعل في باب التعجّب نحو: "ما أفقرني إلى عفو الله". و لا فرق أيضا بين المتصرّف، و الجامد، كقول بعضهم: "عَلَيْهِ رَجُلاً لَيْسَنِي".

و سمّيت هذه النّون "نون الوقاية" لأنّها تقي الفعل من الكسر المستثقل دخوله فيه لمشابهته للجر الممتنع فيه؛ فلمّا رأَوا الأمرَ يفضى إليه إذا نصب الفعلُ ياءَ المتكلم لأن ما قبلها لا يكون إلّا مكسورا أتَوا بهذه النّون فاصلةً بينهما، و جَعَلُوا الكسرَ الذي تستحِقّه الياءُ عليها، فهي قد وَقَتِ الفِعْلَ من الكسر، إذ لولا هي لكُسر. و قيل غير ذلك. أنظره مع ما يرد عليه، و جوابه في المطوّلات.

---

(١) قوله (**نون الوقاية**) إضافة السّبب إلى المسبّب، أو المغيا إلى الغاية؛ و قالو: سميّت بذلك لأنها تقي الفعل عن الكسر، و يتّجه عليه أنّه منقوض بنحو (تضربين)، و (قُلِ ادعوا) ممّا لا يُحفظ عن الكسر، و بنحو (دعا، و رمى) ممّا لا يوجد فيه الكسر حتّى يحفظ، و أن هذا التعليل غير جار في نون الوقاية اللّاحقة لغير الفعل؟ و يمكن الجواب عن الأوّلين بأنّ مرادهم بالكسر ما هو حاصل بسبب ياء المتكلّم فلا يلزم أن يحفظ عن كسرة ما قبل ياء المخاطبة، و كسرة التّخلّص عن التقاء السّاكنين، و عن الثّاني بأنّ الكسرة أعمّ من التّحقيقي، و التّقديريّ. (ابن القره داغي)

(٢) (**اختيارا**) اي في غير الضرورة.

و تَحَرَّز بقوله (اختيارا) من نحوِ قول الشّاعر:

عَدَدْتُ قَوْمــي كَعَديـــــدِ الطَّيْــسِ إذْ ذَهَــبَ القَــوْمُ الكــرامُ لَيْســـي[١]

فإن التّجرد منها فيه ضرورة. و يرِد على عبارته ما أورده في النكت على ابن مالـك مِـنْ أنّ قولـه (يـا النفس) غيرُ موضحٍ للمقصود، لأن النفس لا تختص بالمتكلم. و إعرابُ المتن بيّنٌ.

[حكمُ نونِ الوقايةِ مع الأسماءِ المبنيّةِ كقط و قد]

[١١٧] .... وَ قَطْ

[١١٨] وَ قَدْ[٢] ....

(و قط و قد) عَطْف على (الفعلِ) أي: و تشترط [نون الوقاية] أيضا في الاختيار مع اسم الفعل لأنه في معناه نحو "قط" و "قد" بمعنى: يكفي[٣]. و أما إذا كانا بمعنى "حسب" فالنون فيهما جائزة راجحـة لتقيهما من الخروج عن الأصل و هو كون البناء على السكون.

و اعلم أن لـ"قَط" ثلاث استعمالات: ١- ظرفا لاستغراق الزمان الماضـي، و هـذه لا تتصـل بهـا يـاء المتكلم أصلا. ٢- و بمعنى حسب. ٣- و اسم فعل. و قد علمتَ حكمهما. و ياء المتكلم مـع الأُولـى في محل خفض، و مع الثانية في محل نصب.

و لـ"قد" أيضا ثلاث استعمالات: ١- حرفا مختصا بالفعل نحو: قد قام، و لا تتصل بها اليـاء. ٢- و بمعنى حسب. ٣- و اسم فعل. و قد علمت حكمهما.

و لا تتوهّم أن كلامَ المتن كقول الخلاصة: (...وفي % قَدْنِي وقَطْني الْحَـذفُ أيْضـاً قَـدْ يَفِـي) فـإنّ المصنفَ تكلّم على حكمهما اسمي فعلين. و ابـن مالـك تكلّـم علـى حكمهمـا بمعنـى حسـب، و هـو مختلف، و نكت المصنف بذكر اسم الفعل على ابن مالك.

---

(١) الشاهد: في "ليسي"؛ حيث حذفت نون الوقاية، التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، وذلك شاذ. (ضياء السالك)

(٢) قوله: (و قط و قد) اي: إذا كانا بمعنى "حسبي". و لو كانا اسمي فعل بمعنى "تكفي" وجبت عنـد اتصـال اليـاء بهما، و لو كان (قط) ظرفا، و (قد) حرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم. (ابن القره داغي)

(٣) تقول: قَدْنِي كلمةُ شُكْرٍ، و قَطْنِي كلمةُ ثَنَاءٍ. (شرح الفية)

قال في "النكت" «قال ابن هشام يرد على قوله "و قبل يا النفس .." الخ أن اسم الفعل أيضا تلزمه النون كما ذكره في التسهيل» إهـ. و يجاب عنه بأنه خالف في النظم رأيه في "التسهيل" إلى ما ذكره في سبك المنظوم حيث قال فيه: «و ربما لحقت اسم الفعل اختياراً و اسم الفاعل اضطراراً»، و هذا اختيار الرضي فإنه قال: «يجوز لحاقها في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، و يجوز تركها، أيضا، لأنها ليست أفعالا في الأصل» إهـ.

[حكمُ نونِ الوقايةِ مع الحروفِ و لدن]

[١١٨] ﴿... وَ مِنْ وَ عَنْ وَ لَيْتَ [١]، وَ رَجَح   الْحَذْفُ مِنْ بَجَلْ وَ عَلَّ، وَ لْيُبَحْ﴾

[١١٩] ﴿فِي الْباقِياتِ وَ لَدُنْ ....﴾

(و مِن و عَن) أي: تشترط [نون الوقاية] في الاختيار معهما لتقيهما من الخروج عن الأصل في البناء، بخلاف غيرهما من حروف الجر نحو إليّ و عليّ لفقد العلة، و قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَ عَنِي   لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَ لاَ قَيْسُ مِنِي

ضرورة.

(و ليت) [٢] أي: تشترط [نون الوقاية] معها أيضا في الاختيار، لشبهها بالفعل إذا كانت تغير معنى الإبتداء، و لا تعلق ما بعدها بما قبلها و قوله: (كمُنْيةِ جابرٍ إذ قَالَ لَيْتَي ...) ضرورة. هذا مذهب سيبويه.

و قال الفراء يجوز: ليتي، و ليتني.

(و رجح الحذف من بجل) في "الصحاح": و"بجل" بمعنى حسب.

قال الأخفش: هي سَاكِنَةٌ أبداً، يقال: "بَجَلْكَ" كما يُقال: "قَطْكَ" إلاَّ أنَّهُمْ لا يَقُولُونَ: "بَجَلني" كما يقولون: "قَطْنِي" و لكن يقولون: "بَجَلِي (مُحَرَّكَة الجِيم)، و"بجْلي" (سَاكِنَةَ الجيم) أي حَسْبي، قال:

---

(١) نحو: منّي الإكرام. و نحو: عنّي يصدر الإحسان، و نحو نحو: ليتنى أعاون كل محتاج.

(٢) قوله: (و ليت) كلامه مشعر بوجوب نون الوقاية في "ليت" في غير الضرورة فنحو:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي   أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

ضرورة . (ابن القره داغي)

فَمَتَى أَهْلِكْ فَلَنْ أَحْفِلَهُ بَجَلِي الآنَ مِنَ العَيْشِ بَجَلْ

و المصنف تابع للتسهيل و قد أشار الدماميني لاعتراضه بهذا.

(و عل) أي: رجّح الحذف معها كقوله عزوجل ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ [غافر: ٣٦].

و من الاثبات معها قوله:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأبْيَضَ مَاجِدِ

و (مِن) في المتن بمعنى مع، و لو عبّر بمع لكان أحسن.

(و ليبح في الباقيات) [1] أي: يباح و يجوز على حدّ سواء لحاق النون و عدمه مع بقية أخوات ليت و لعل و هي: إنّ، و أنّ، و كأنّ، و لكنّ، و قد اجتمع الأمران في قوله:

وإنِّي على لَيْلَى لَزَارٍ وَإنَّنِي عَلى ذَاكَ فيما بَيْنَنَا مُستديمُها

و وجه اللحاق ما فيها من مشابهة الفعل، و وجه الترك التحرزّ من اجتماع الأمثال.

(و لدن) أي: يباح ذلك معها، و قد قرئ بالوجهين قوله عزوجل: ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف: ٧٦] فإنه قرئ مشددا و مخففا، وجه الأول حفظ أصل البناء، و وجه الثاني الحمل على ما هي بمعناها و هو عند.

و ظاهر صنيعه أنه يجوز الوجهان معها على حد سواء. و قد صرح بذلك في الشرح. و هو ظاهر قول التسهيل أيضا: «و حذفها مع لدن و أخوات ليت جائز». انتهى. و هو أيضا ظاهر صنيع ابن الحاجب.

و قال الرضي: «حذف النون معها لا يجوز عند سيبويه و الزجاج إلا في الضرورة، و عند غيرهما: الثبوت راجح، و ليس الحذف ضرورة لثبوته في السبع، و على كل حال كان حق (لدن) أن يذكره المصنف مع (ليت) و (من) و (عن)، لكنه تبع الجزولي، فإنه قال في (لدن): أنت مخير، و القراءة حملتهما على ما قالا» إهـ.

---

(١) قوله (في الباقيات) أراد به (إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، ولكنّ)، هذه الإرادة به هنا غير مناسب بخلاف قول ابن مالك في ألفيته: في الباقيات الخ ، ووجه التخيير أن مشابهة الفعل تقتضي لحوق النون، وتوالي الأمثال يأباه. (ابن القره داغي)

[حكم نون الوقاية مع لد و اسم الفاعل]

[١١٩] .... وَلْتُمْنَعا فِي لَدْ، وَ في اسْمِ فاعِلٍ قَدْ سُمِعا [١]

(و لتمنعا في لد) قال الدماميني: «زعم سيبويه أن عدم لحاقها للدن من الضرورات، و ليس كذلك، لقراءة نافع "من لدني" بالتخفيف، و لا يجوز أن يكون الاسم في قراءته "لد" و النون للوقاية، لأن "لد" متحرك الآخر، و النون إنما جيء بها لتصون الآخر من الحركة، و إنما يقال في "لد" مضافا إلى الياء لديّ، نص عليه سيبويه». انتهى.

(و في اسم فاعل قد سمعا) أي: سمع مجيء نون الوقاية مع ياء المتكلم المتصلة باسم الفاعل حملا على الفعل، ثم تارة تلحقه مع كونه ناصبا كقوله: (وَلَيْسَ الموافيني لِيُرفَد خائِبا ...)، و تارة مع كونه خافضا كقوله: (أَمُسْلِمُني إِلَى قومِي شَراحِي ...). فكان القياس في الأول (الموافيّ) بتشديد الياء، و في الثاني (أمسلمي) بتخفيفها. و قال هشام: في "أمسلمني" إنما هذا تنوين لا نون الوقاية، و كسر لالتقاء الساكنين، و أجاز على ذلك "زيد ضاربني" و الياء عنده منصوبة لا مجرورة. و يرده "و لَيْسَ المُوافِيني" إذ لا يجتمع التنوين مع أل، و هذا مع مسألة اسم الفعل.

و (بجل) مما زاده على الخلاصة. و زادت الخلاصة عليه لمسألة (قط، و قد) بمعنى حسب إلا أن يقال أشار إليها ببجل لأن المعنى واحد و الحكم واحد.

تنبيه: سمع لحاقها أيضا مع أفعل التفضيل كما في التسهيل، و استدل له ابن مالك بقوله عليه الصلاة والسلام: «غيرُ الدجَّال أخْوَفُنِي عليكم» [٢].

قال الدماميني: «و فيه ثلاثة أسئلة: أحدها: في "أخوف" فإنه يقتضي أن غير الدجال خائف، فإن أصل أفعل أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل و إنما المعنى (أن غير الدجال مخوف منه). و الثاني: في الياء فإن أفعل إنما يضاف إلى بعضه، و الياء لا تقبل ذلك. و الثالث: في لحاق النون. و جواب هذا

---

(١) **قوله (قد سمعا)** كقول النبي ﷺ لليهود: «هَل أَنْتُمْ صَادِقُونِي»، ويلحق أيضا بأفعل التفضيل لمشابهته بأفعل في التعجب كقوله ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ» أي أخوف مخوفاتي. (ابن القره داغي)

(٢) رواه مسلم (٧٥٦٠).

الأخير أن أفعل هذا تشبه به في التعجب. و جواب الأول: أن فعله إما (خاف)، أو (خيف)، أو (أخاف) و الجميع ممكن. أما (خيف) فهو موافق للمعنى، و لكن يكون من باب "أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ" و يكون الأصل (أخوف مخوفاتي) ثم حذف المضاف، و بهذا التقرير اندفع السؤال الثاني.

و أما (خاف) فعلى أن يكون من وصف المعاني بما توصف به الذوات مثل شعر شاعر، و موت مايت، و عجب عاجب، فالأصل: خاف خوفي ثم قيل (خوفي هذا الشيء أخوف من خوف غيره)، و أصل الحديث (خوف غير الدجال أخوف خوفي) ثم حذف الخوفان و خلفهما غير، و الياء، فصار (غير الدجال أخوفني).

و أما (أخاف) فعلى أن الأصل: (غير الدجال أخوف مخيفاتي) ثم حذف المضاف. و قد تضمن هذا الجواب و الجواب الثاني الجواب عن السؤال الأول. و تبيّن على الأوجه الثلاثة أنه لابد من تقدير مضاف، و أما على الوجه الثاني فيحتاج إلى تقدير مضافين[1]». إهـ.

و هو كلام حسن فيحتاج إليه الغاية في تنزيل لفظ الحديث على معناه. و إنما لم يقل (إن من غير الدجال أخوف عليكم من الدجال)، لأن غير الدجال هو المحدث عنه، و المقصود الأهم الذي جيء بالكلام لأجله، فجيء به مسندا إليه مبتدأ به، و قد سأل الصحابة عنه و طلبوا تعيينه لما علموا من حرصه ﷺ على معرفتهم إياه ليحذروه فقالوا: و من هو يا رسول الله؟ فقال: «الأئمة المضلون»، و في رواية «الأئمة المضلين» بالنصب، كأنه قيل مَن تَعني بهم؟. و عند الغزالي: "العلماء السوء"، و هذا لأن الدجال غاية في الإضلال، فجعل الخوف منهم على الأمة أشد من الخوف منه، لأن الناس إلى المساعدة في الأعمال أميل منهم إلى المتابعة في الأقوال، فما يفسد العالم المغرور بأعماله و معاصيه أكثر مما يصلحه بأقواله، إذ لا يستجرئ الجاهل على الرغبة في الدنيا إلا باستجراء العلماء، فقد صار علمه سببا لجرءة عباد الله تعالى على معاصيه، و نفسه الجاهلية مع ذلك تمنيه و ترجيه و تدعوه إلى أن يمن على الله بعلمه، و يخيل إليه أنه خيرٌ من كثير من عباده، فإياك أيها الطالب ثم إياك أن تكون من هذا الفريق، نسأل الله السلامة. و الحديث خرجه الإمام أحمد عن أبي ذر، و اسناده جيد و الله تعالى اعلم.

❊ ❊ ❊

---

(١) في نسخة (ب) «تقدير مضاف».

﴿ العَلَمُ ﴾

[١٢٠] ﴿ العَلَمُ المُعَيَّنُ المُسَمَّى [١] مِنْ غَيْرِ قَيْدِ [٢].............. ﴾

أي: الثاني من المعارف: العلم، و هو: الاسم الذي يعيّن مسماه تعيينا مطلقا، أي من غير قيد زائد على مجرد الوضع له [٣].

فخرج بقيد التعيين النكرات، و في خروجها إشكال، إذ هي موضوعة للحقيقة الذهنية من حيث هي، لا بقيد الحضور، فإذا أطلق اللفظ كانسان عليها ميزها عن سائر الحقائق بمجرد الوضع، غاية الأمر أن المسمى له جزئيات شتّى فيصح إطلاق اللفظ عليها لوجود ما هو له فيها.

و أجيب عنه بما تقدم في أوّل باب المعرفة من أن التعيين حاصل في مسمى النكرة كالمعرفة إلّا أنه غير مقصود في الأول و مقصود في الثاني، أنظر بسطه و تحريره في حاشيتنا.

و خرج بانتفاء التقييد [٤] غير العلم من المعارف، فإن تعريفها لمسمياتها مقيد إما بقرينة لفظية كالمعرف بالأداة، أو معنوية كالتكلم و الخطاب في المضمرات [٥].

---

(١) قوله (المعين المسمى) اي: يدل على مسمى معيّن، لا أنه يحصل له التعين، وإلا لزم تحصيل الحاصل، لأنه معين في نفسه، كذا قيل. والمراد المعين بحسب وضع واحد، فلا يرد أن هذا منقوض جمعا بنحو (زيد) إذا سمي به جماعة، و منعا بنحو شمس و قمر، لأن عدم التعين في "زيد جاء" من تعدد الوضع، و التعين فيهما عرض بعد الوضع، و هو عدم وجدان غيرهما مما صدقات المسمّى. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (من غير قيد) اي: لفظي، أو معنوي، كما يفيده وقوع النكرة في سياق النفي، فخرج به باقي المعارف. (ابن القره داغي)

(٣) نحو : جعفر : اسم رجل ، وخِرْنِق : اسم امرأة ، وقَرْن : اسم قبيلة ، وعَدَن : اسم مكان. (شرح ألفية)

(٤) أي: بقوله (من غير قيد).

(٥) الضمائر فإنها تُعيِّن مسمَّاها بواسطة قرينة معنويَّة خارجة عن ذات الاسم ،كالتكلُّم (أنا) ، أو الحضور (أنت) ، أو الغيبة (هو) . وقد تكون القرينة لفظية كالصِّلة في الأسماء الموصولة، نحو : جاء الذي علّمني، وكـ (أل) في قولك : الرجل ، وكأسماء الإشارة فإنها تعيّن مسماها بواسطة قرينة حِسِّيَّة ، نحو : هذا قَلَمٌ ، أو معنوية ، نحو : هذه المسألةُ سهلةٌ . (شرح ألفية)

هذا بيان طرد التعريف، و أما عكسه فقد أورد عليه العلم المشترك، فالصواب أن يزاد في التعريف قيد يدخله كما فعل ابن الحاجب حيث قال: العلم ما وضع لشيء غير متناول غيره بوضع واحد. و انظر تحرير ما يتعلق بذلك في حاشيتنا.

ثم هذا التعريف صادق بالعلم الشخصي و الجنسي و لذا قسم المصنف بعده العلمَ إليهما، بخلاف تعريف ابن مالك، فإنه لا يتناول الجنسي، لأنه عنده نكرة، كما يأتي. و انظر بسط المسألة في حاشيتنا.

[بيان أنّ مسمى العلم عام]

[١٢٠] ﴿ .... لِذَوي إِلْفِ مَا[1] ﴾

هذا تعميم في مسمى العلم، و المعنى: أن المسميات التي توضع لها الأعلام للاحتياج إلى تمييزها هي كل ما يؤلف و يحتاج إلى الحديث عنه على سبيل التعيين، فلا تختص الأعلام بجنس الإنسان، بل توضع لأفراد غيره كـ (لاحق، و دلدل، و يعفور، و شذقم، و واشق) و كل ما فيه إلف ما بأي وجه كان[2].

فـ (ما) صفة لـ (إلف) قصد بها التعميم فيه، و قوله (لذوي إلف ما) بدل من (المسمى)، و لما كان اسم الفاعل يجوز فيه أن يقوي باللام مع ظهوره لضعفه بالفرعية تأكد ذلك مع تقديره، فإن البدل على نية تكرار العامل فأتى بالبدل على طريقة توهم اللام في المبدل منه لهذا الغرض أو اللام متعلقة بمقدر لا على طريق البدلية أي و يوضع. و لو عبر بـ (ذي إلف) بالأفراد لكان أوضح.

---

(١) قوله (لذوي) خارج عن التعريف أي: العلم ثابت لكل مألوف عاقل، أو غيره، ذكَره لئلا يتوهم اختصاصه بالعاقل. (ابن القره داغي)

(٢) مسمى العلم نوعان:

أ- أفراد الناس مثل: محمد، و آسية.

ب- أفراد الحيوانات الألفية التي يكون للواحد منها علم خاص به. مثل (لاحق) علم على فرس.

ت- أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها مثل: مكة، المدينة، مصر -أسماء بلاد- ومثل: تميم، طيء، غطفان -أسماء قبائل-.

و إنما وضع لهذا و ما قبله أعلام؛ لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، و هذا مطلوب في المألوفات، كالخيل و الإبل و البلاد و غيرها. (دليل السالك)

[علم الجنس]

[١٢١] ﴿وَ إِنْ يَكُنْ ذِهْنَاً فَلِلْجِنْسِ[١]، جَرى لَفْظاً، وَ في الْمَعْنَى كَما قَدْ نُكِّرا﴾

(و إن يكن ذهنا فللجنس) لو عبر بفاء التفريع مكان الواو لكان أحسن. و اسم (يكن) عائد على التعيين المفهوم من اسم الفاعل، أي: فإن يكن التعيين الذي يفيده العلم ذهنيا فهو علم جنس.

و معنى كون التعيين ذهنيا: أن التعيين عارض للمسمى؛ و المسمى نفسه في علم الجنس من المعاني الذهنية لا من الجزئيات الخارجية، و إذا كان العروض له ذهنيا لزم كون عارضه كذلك، و هذا صريح في أن علم الجنس معين لمسماه، و أنه مفارق للنكرة في المعنى[٢]، و هو رأي كثير ممن ينتمى للتحقيق من المتأخرين، و فرّقوا بينه و بين اسم الجنس النكرة بفروق أحسنها و أصلها ما ذكره ابن خاتمه و ارتضاه السبكي و هو: أن (علم الجنس) قصد به تمييز الحقيقة الذهنية عن غيرها من الحقائق مع قطع النظر عمّا تحتها من الأفراد و الجزئيات، و لا شك أنه إذا قطع النظر عنها و لم تلاحظ إلا الحقيقة التي لا تعدد فيها انقطع الإبهام و حصل التعيين، و (اسم الجنس النكرة) موضوع لها باعتبار وقوعه على الأفراد و الجزئيات، و لا شك أنه إذا لوحظت الأفراد جاء التعدد و الإبهام و انقطع التعيين.

و ذهب الأقدمون و تبعهم ابن مالك إلى أنه معرفة لفظا فقط، و أما في المعنى فمرادف للنكرة، و إجراء أحكام المعرفة عليه موكول لاختيار الواضع. و انظر ترجيحه في حاشيتنا.

---

(١) قوله **(فإن يكن)** تقسيم للعلم إلى: علم الشخص، و علم الجنس. و قضيته: أن ما كان تعينه ذهنا علم جنس، ويتجه أن العلم الذي يضعه الوالد لولده الذي سيولد، و علم القبيلة من أعلام الأشخاص مع عدم تعينهما في الخارج، لأن الولد غير موجود في الخارج، و القبيلة موضوعة لأبناء الأب الموجودين عند الوضع وغيرهم، وكذا بالعلم قبل الرؤية إلا أن يعم التعيين من الحقيقي والحكمي بجعل المعدوم بمنزلة الموجود بتغليب أو غيره، و تنزيل ما من شأنه أن يحس منزلة المحسوس، هذا. و قد يقال: إن النكرة معين في الذهن فيلزم أن يكون علم جنس، ويبطل به تعريف العلم؟ ويجاب بأن المراد التعين الذهني الملحوظ عند الوضع لا التعين الموجود عنده. (ابن القره داغي)

- علم الجنس: اسم موضوع للصورة الخيالية التى فى داخل العقل، والتى تدل على فرْد شائع من أفراد الحقيقة الذهنية. إهـ كقولك: هذا أسامة (للأسد) فهذا اللفظ علم جنس لأنه صالح لكل أسد. و أما لفظ (رجل) أو (اسد) نكرة ليس علم جنس لأنه لا يختص بفرد واحد بعينه. (النحو الوافي)

(٢) في نسخة (ب) "انه موافق للنكرة في المعني".

قوله (**جرى لفظا**) أي: كالمعرفة بقرينة قوله في مقابله: (**و في المعنى كما قد نكرا**) [١] أي: أجريت عليه أحكامها، فتمتنع إضافته، و دخول أل عليه[٢]، و يمنع من الصرف إذا انضافت للعلمية علة أخرى كالتأنيث في أسامة، و ينعت بالمعرفة، و يبتدأ به، و تأتي الحال منه من غير مسوغ نحو: "أسامة أجرأ من ثعالة"، و "هذا أسامة مقبلا".

قوله (**و في المعنى كما قد نكرا**) أي: أنه في المعنى كالاسم المنكر في أنه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر[٣]. و هذا في الظاهر مناقض لما قدمه من أنه معين مسماه ذهنا؟ و جوابه: أنه لا يلزم من المشابهة المساوات، فهذه العبارة كقول القزويني في التلخيص في المعرف بأل التي للعهد الذهني، و هذا في المعنى كالنكرة أشار إلى أن بينهما تفاوتا و فرقا.

نعم يشكل ما فسروا به المشابهة من أنه شائع الخ فإن ذلك ينافي التعيين قطعا.

و يجاب عن الإشكال بأن المراد بالمعنى الاستعمال، فإن معنى اللفظ ما عني به وضعا أو استعمالا و هو أعم من الموضوع له، و معنى المشابهة في الاستعمال أن علم الجنس يطلق تارة على الحقيقة و تارة على الفرد المشتمل عليها فكان كالنكرة في مطلق هذين الاستعمالين لا في كيفيتهما، فلا يلزم من ذلك تنكيره، لأن الاستعمال خلاف الاستعمال، إذ النكرة تستعمل في الحقيقة من حيث هي لا بقيد ذهن و لا خارج، و في الفرد الخارج على طريق العموم و البدل، و هو على التعيين فيهما في الحقيقة من حيث تعيينها ذهنا، و في الفرد الخارجي من حيث وجود الحقيقة المعينة ذهنا فيه، و شياعه في أمته من حيث صلاحية وجود تلك الحقيقة في أفراد متعددة خارجا قبل الاستعمال، أما عنده فلا يستعمل في الفرد الخارجي إلا من حيث وجود الحقيقة المعينة ذهنا فيه.

---

(١) عَلَم الجنس له حكمان: حكم لفظي و حكم معنوي. أشار إلى الأول بقوله (**جرى لفظا**)، و إلى الثاني بقوله: (**و في المعنى كما قد نكرا**).

(٢) فلا يصحّ قولك: الأسامة، ولا يصحُّ: أسامةُ الغابةِ. (شرح ألفية)

(٣) كما أن النكرة يدل على أفراد الجنس العامة كذلك علم الجنس يدل على أفراد الجنس العامة فأسامة يطلق على كل أسد و ثعالة يطلق على كل ثعلب. (معاني النحو)

[علم الشخص]

[١٢٢] أَوْ خارِجاً فَالشَّخْصُ [1] ....

أي: و إن يكن تعيين العلم لمسماه باعتبار الخارج فهو علم الشخص، بحذف المبتدأ و المضاف.

و معنى كون التعيين خارجيا: أن يكون الموضوع له الذي هو معروض التعيين من الجزئيات المحققة في الخارج كزيد و كأسماء القبائل و البلدان. و فيها إشكال حرّرتُ جوابَه في الحاشية.

قال المصنف في الشرح: و قد سأل بعض الفضلاء عن أسماء الكتب من أيّ قبيل هي؟ و أورد على القول بأنها من الأعلام الشخصية تعدد المسمى بها في الواقع باعتبار تعدد نسخ الكتاب الواحد.

و أجاب شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي: بأن التحقيق أنه لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية المحل، فحينئذ يكون المسمى به واحدا في الواقع معنى، و هو الكلام المؤلف المنظوم الذي صدر عن مؤلفه على الترتيب الذي وضعه، و هو شيء واحد في الواقع و إن تعددت المحال المكتوب فيها، قال: و قد يجاب بأنه وضع الاسم لعين ما نسخه المؤلف ثم وضع لما نسخ منه وضعا شخصيا لاتحاد بينهما اتحاد تأكيد كقولك: جاء زيد، و أما الأسماء الموضوعة للعلوم كـ (الفقه، و الأصول، و النحو، و الطب) فهي أسماء أجناس، لا أعلام أجناس، لأنها تقبل الألف و اللام، و لا مما صار بالغلبة لأن العلم بالغلبة يتقيد بما إذا كان معرفا بأل أو بالإضافة. ذكره السبكي. إهـ.

قلت: ما ذكره الكافيجي اعترضه الصفدي بأنه لا يصح، لأن شرط علم الشخص التعيين في الخارج، ثم تارة يكون ذلك التعيين باعتبار نفس الشخص المسمى كزيد، و تارة باعتبار محله كمسمى الكتاب، بناء على أنه الألفاظ فتعيينها في الخارج بتعيين محلها، و هو مؤلفها ضرورة أنها اعراض لا وجود لها

---

(١) و إن كَانَ -التعين- خارجيا بِأَن كَانَ الْمَوْضُوع لَهُ معينا فِي الْخَارِج كزيد فَهُوَ علم الشَّخْص. (همع الهوامع)

- علم الشخص ، هو : الاسم الذي يَخْتَصُّ به فَرْدٌ واحد بِعَيْنِهِ دُونَ غيره من أفرادِ جِنْسِه ، نحو : محمد ، وعبد الرحمن ، وزيد . و له حكمان :

أ- حكم معنوي ، وهو : أن يُرَادَ به واحد بعينه .

ب- حكم لفظي : وهو : صِحَّةُ الابتداء به ، نحو : زيدٌ مجتهدٌ ، وصِحَّةُ مجيء الحال منه ، نحو : جاءني زيدٌ ضاحكًا ، وَمَنْعُه من الصَّرف ، نحو : مررت بأحمدَ ، و مَنْعُ دخول الألف واللام عليه ؛ فلا يُقَال : جاء العَمْرو ، ومنعه من الإضافة ؛ فلا يُقال : جاء زيدُنا. (شرح ألفية)

فضلاً عن تعيينها إلا بوجود محلها فكيف لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية المحل، و إن أراد أن مسمى الكتاب اللفظ المؤلف المنظوم المرتب مع قطع النظر عن مؤلفه أو من يقرأه من زيد أو غيره فهو إذا واحد بالنوع كالانسان فيكون اللفظ الموضوع له اسم جنس. إهـ.

و فيما قاله عندي نظر فإن مراد الكافيجي أنه لا يشترط تعيين محل النقوش و الرقوم و الكتابة لا محل اللفظ الذي قام به بدليل قوله في الجواب الذي صدر عن مؤلفه، فاعتبر خصوصية محل اللفظ، و بدليل قوله: و إن تعددت المحال المكتوب فيها فإنه تصريح بأن الذي لا تعتبر خصوصيته هو محل الكتابة، و لأن المعترض الذي وقع الجواب عن اعتراضه إنما اعترض بتعدد نسخ الكتاب، و أيضا قوله: و إن أراد هو معنى ما قبله و قوله مع قطع النظر عن مؤلفه قد علمت منعه.

نعم قد ظهر لي في كلام الكافيجي أن المؤلف للكتاب قد لا يتلفظ بما فيه أصلا، و قد يتلفظ ببعضه دون البعض، و لا تتوقف صحة تسميته له على تلفظه بجميعه، فالتعيين الحاصل من خصوصية مؤلفه غير مطرد، و أيضا اقتصاره على خصوص الصادر من المؤلف يقتضي عدم الإطلاق على مماثله الصادر من غيره، و ليس كذلك، و يلزم على قياسه أن القرآن اسم لخصوص اللفظ الوارد من لسان جبريل عليه الصلاة و السلام، و إن ما يقرؤه زيد و عمرو مثلا ليس بقرآن، لأنه مثل لفظ جبريل لا عينه ضرورة ان الاعراض تتشخص بمحالها فتعدد بتعددها.

و قد نبّه على هذا المعنى في التلويح فقال: الحق أن القرآن عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذي لا يختلف باختلاف المتلفظين به للقطع بأن ما يقرأه كل واحد منها هو القرآن، و لو كان عبارة عن الشخص القائم بلسان جبريل لكان هذا مماثلا له لا عينه، و كذا الكلام في كل كتاب أو شعر ينسب إلى أحد، فإنه اسم لذلك المؤلف المخصوص، سواء قرأه زيد أو عمرو، أو غيرهما، و العلوم من هذا القبيل، فالنحو مثلا عبارة عن القواعد المخصوصة، سواء علمها زيد أو عمرو، فالمعتبر في جميع ذلك الوحدة في غير المحال. إهـ. و ظاهر كلام الصفدي أنه إذا لم يقطع النظر عن مؤلفه و عمن يقرأه يصح تشخصه، و قد علمت ما فيه من عدم الإطراد.

و قوله في الجواب الثاني ثم وضع لما نسخ منه إن أراد أن الناسخ وضعه لمنسوخه اقتضى أنه لا يطلق على ذلك المنسوخ بوضع المؤلف و ليس كذلك، فإنه لو سئل و قيل له: هل يطلق هذا الاسم على ما نسخ من نسختك بوضعك و قصدك؟ لقال: نعم، و إن أراد أن المؤلف وضعه للمنسوخ من نسخته وضعا

ثانيا فهو غير محتاج إليه و لا دليل عليه، و المسمى فيها نظر به من التأكيد واحد من كل وجه، و كذلك الاسم و الوضع، و إنما تعدد اللفظ فقط بخلاف المسألة. و أيضا فإن ما يطلق عليه اللفظ لا يتقيد بكونه منقوشا و مرقوما في محل، فإنه لو قيل للمؤلف: هل يطلق اسم كتابك على ما سمعه فلان؟ و كان قد سمع قراءته أو على ما حفظه فلان و كان قد حفظ لفظه لقال: نعم، فدلّ على أن الموضع له أعم ممّا ذكره.

و قال المحقق الصفدي: أسماء العلوم كأسماء الكتب أعلام أجناس عند التحقيق وضعت لأنواع اعراض تتعدد أفرادها بتعدد المحل كالقائم بزيد و عمرو، و قد تجعل أعلام أشخاص باعتبار أن المتعدد باعتبار المحل يعد عرفا واحدا. انتهى. و ارتضاه العبادي و نحوه لابن همام.

قلت: قد تقرر أن علم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية و المعنى الكلي مع قطع النظر عن أفراده و مما نقطع به أن لفظ القرآن مثلا ليس موضوعا لحقيقة ذهنية و معنى كلي و أنه صار يستعمل في أفراده لوجوده في ضمنها بل ما هو موضوع إلا لعين اللفظ الذي صدر بالفعل من جبريل و الذي يصدر بالفعل من زيد و الذي يصدر بالفعل من عمرو، و هكذا، فإذا قرأت الآن من أول الفاتحة إلى آخر الناس فهذا اللفظ الذي صدر منك هو عين الموضوع له لفظ القرآن، لا أنه مندرج تحت مفهوم كلي، و لذلك المفهوم الكلي وضع لفظ القرآن، و يبين لك الأمر مراجعة الوجدان في الاستعمالات، فإنك لا تجد لفظ القرآن مستعملا في المعنى الذهني و المفهوم الكلي في إخبار و لا في إنشاء، و الأحكام التي تلحقه و الأحاديث التي تنسب إليه إنما هي ثابتة للموجود بالفعل، لا للمتعقل في الذهن كالجهر و السر و الترتيل و التلحين و السماع و الاسماع و وجوب القراءة و حرمتها مثلا، و بالجملة فالمتلو و المقروّ و المحفوظ و المسموع ليس المعنى الذهني، و هذه هي الأوصاف اللازمة له التي بها تتعلق الأحكام، فيلزم حينئذ من كونه علم جنس أنه لم يستعمل في الماهية الذهنية بالكلية، و إنما استعمل في أفرادها، ثم نقول إن كان استعماله في تلك الأفراد من حيث اشتمالها على المعني الذهني و مطابقتها إياه مع إلغاء الخصوصية و التشخص ليكون حقيقة على ما ارتضاه المحلي و من وافقه في علم الجنس فالإشكال بحاله، لأن الحديث ليس على المعنى الذهني و الحكم ليس، و أما إن ذهبنا على ما ارتضاه الرضي من كونه مجازا فالأمر أظهر، و إن كان من حيث الخصوصية و التشخص لزم أن تكون تلك الاستعمالات كلها مجازات لا حقائق لها، و إن تتوقف على القرآن. و ممّا يدل على أنه ليس علم جنس

أن أهل الأصول لما عرفوا القرآن استشكله المحققون منهم بأنه شخصي و الشخصي لا يعرف و احتاجوا إلى تكلف توجيه المسألة.

قال المحلي: و إنما حدوا القرآن مع تشخصه بما ذكر من أوصافه ليتميز مع ضبط كثرته عما لا يسمى باسمه من الكلام.

فإن قلت: قد أول العبادي عبارتهم بتأويلين:

أحدهما: أن معناها أن الشخصي الحقيقي لا يحد، لأنه لا تمكن معرفة حقيقته إلا بالاشارة و نحوها، فكذا القرآن لا يقبل الحد، لأنه لا تمكن معرفة حقيقته إلا بأن يقرأ من أوله إلى آخره، و يقال هو هذه الكلمات بهذا الترتيب.

و **ثانيهما:** أن يكون اصطلاحا على تسمية مثل هذا المؤلف الذي يتعدد بتعدد المحال شخصيا و يحكم بأنه لا يقبل الحد لامتناع معرفة حقيقته إلا بالإشارة إليه.

قلت: إذا كان معنى ذهنيا و ليس شخصيا حقيقة و تسميتهم له شخصيا مؤولة فلم لا يحد؟ و كيف يشكل مع ذلك تحديده، و الذي دعاه إلى التأويل نفي أن يكون موضوعا لخصوص الشخص الحقيقي القائم بلسان جبريل، و قصد بذلك الجواب عن قول من قال إذا كان متشخصا يلزم أن يكون ما يقرأه زيد و عمرو غير قرآن، و هذا ظن منه أن تشخصه منحصر في ذلك الفرد المخصوص.

و قال اللقاني في كلام المحلي تنبيه على أن المعنى بالقرآن المعنى الخارجي الشخصي لا مفهوم كلي منحصر في شخص كالشمس. انتهى. و هو أيضا بين فيما بيناه.

و قول العبادي فيه أنه ينبغي أن يكون المراد بالخارج في قوله المعنى الخارجي نفس الأمر لا ما يرادف الاعيان و إلا نافى كون ذلك المعنى الشخصي اعتباريا لأنه مركب من الماهية و الشخص الذي هو اعتباري كما تقرر في محله، و المركب من الاعتباري لا يكون إلا اعتباريا و الاعتباري لا يكون خارجيا بمعنى ما يرادف الاعيان. إهـ.

أقول عليه هو إشارة إلى أن اللفظ الذي هو الصوت المخصوص لا وجود له في الخارج بمعنى العيان، و قد تقرر أن الموجودات أربع: العيني، و الذهني، و هو بمنزلة الظل للجسم يكون المتحقق به الصورة المطابقة للجسم بمعنى أنها لو تحققت لكانت ذلك الشيء، ثم الوجود في العبارة ثم في الكتابة،

و واضح أن اللفظ الذي يصدر من القارئ ليس وجوده من الثاني، و لا يتوهم أنه من الثالث أو الرابع، و قولهم في العبارة معناه أن المدلول عليه بها له وجود فيها بحسب الدلالة، و أما العبارة نفسها فهي موجودة في الخارج.

و في "شرح المقاصد": قد يتوهم أنه لا وجود للصوت في الخارج و إنما يحدث في الحس عند حصول الهواء المتموج إلى الصماخ، ثم استدل على بطلان ذلك بما يطول جلبه.

و فيه أيضا: الحروف أنواع مختلفة بالماهية، و قد تختلف أنواع كل منها بعوارض مشخصة للنوع كالياء الساكنة التي يتلفظ بها زيد الآن و في وقت آخر، و يتلفظ بها عمرو. انتهى.

فقوله: لأنه مركب من الماهية و الشخص الاعتباري ممنوع، و به يضمحل ما توهمه.

و في شرح "الرسالة الوضعية" للعلامة العصام في مبحث الوضع العام: أسماء الكتب ليست ممّا نحن فيه، إذ الكتاب عبارة عن الألفاظ و العبارات المخصوصة لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ، و ذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية إلا أنهم يجعلون وضع الضرب و القتل وضعا شخصيا لا نوعيا بجعل الموضوع له أمرا متعينا لا متعددا، فاسم الكتاب موضوع لأمر واحد ملحوظ بخصوصه، فلا يكون موضوعا بالوضع العام. انتهى .

قلت: يقال ما هو هذا الأمر الواحد؟ هل هو واحد معين من المتعدد أو مبهم أو مفهوم كلي صادق عليه و على غيره؟ و قد عرفت بطلان الجميع ممّا تقدم، فإن قال: المراد الأول و لا يقدح في التعيين التعدد، لأن اعتباره تدقيق فلسفي، قلنا: إنما يكون التعدد كذلك عند اتحاد الموصوف، فيكون التعدد لافراد العرض أما عند تعدده فهو تعدد بين لا سبيل لإلغائه، و إلا ذهب التشخص الخارجي، لأنه لا يعقل إلا مع اعتبار خصوص المتكلم.

و في بعض شروح "الرسالة الوضعية" يمكن أن يقال نظر المؤلف في بيان الأوضاع الواقعة في أصل اللغة و مثل تلك الأوضاع الواقعة في أسماء الكتب إنما هي طرق مولدة مستحدثة ما كانت في اللغة القدمى فلا يعبأ بها، أو نقول هي من أعلام الأجناس.إهـ.

قلت: هذا كلام لا يعبأ به، فإن وضع الأسامي و الأعلام غير مختص بأهل اللغة، و أيضا تمثيلنا فيما سبق بلفظ الذي وضعه عربي يبين بطلانه، و منه أسماء السور و الآيات و القصائد المنسوبة للشعراء الست و غيرهم.

فإذا تقرر هذا فاعلم أن الظاهر في الإنفصال عن الإشكال أن أسماء الكتب موضوعة لكل لفظ متصف بالصفات المعتبرة فيها وضعا واحدا عاما على قياس ما ارتضاه السيد و غيره من المحققين من المعارف غير العلم، و قد تقدم في صدر مبحث المعرفة، و ضابطه أن يكون بين المسميات المتعددة قدر مشترك ضابط لها، و الوضع لها لا له، و لكل منها ما يشخصه و يميزه، و معناه أن يتصور الواضع أمورا مخصوصة باعتبار أمر مشترك بينهما يضبطها له يدخل كل منها، و يخرج غيرها، و يضع اللفظ بازاء تلك الخصوصيات دفعة واحدة، كما عين لفظة (أنا) لكل متكلم واحد، و لفظة (نحن) له مع غيره.

فإن قلت: بينهما فرق و هو أن خصوصية كل متكلم معتبرة في الموضوع له، و بذلك كان الموضوع له معينا، و اللفظ معرفة، بخلاف خصوصية المتلفظ بلفظ القرآن مثلا، فإنها ليست من جملة الموضوع له، إذ ليس القرآن هو ذلك اللفظ من حيث صدوره من زيد بخصوصه، و من عمرو بخصوصه، بل من حيث إنه لفظ منزَّل على سيدنا محمد ﷺالخ ما اعتبر فيه.

قلت: تقدم أنه إنما فسر بذلك ليتميز عن غيره من الكلام الذي لا يسمى باسمه وإلا فليس القرآن كما سبق الأمر أول الفاتحة إلى آخر الناس، و لا يتحقق إلا بتلفظ متلفظ كجبريل و غيره، فالقرآن حينئذ هو ما صدر من جبريل من حيث صدوره منه و ما يصدر من زيد مثلا من حيث صدوره منه، و قس. و قولنا من حيث صدوره منه لا يخصه به لفرض الوضع عاما كما أن لفظ (أنا) موضوع لزيد المتكلم من حيث خصوصه و لا يختص مع ذلك به، فنلتزم أن خصوصية التلفظ معتبرة في جملة الموضوع له، و لا ضرر فيه، و يبينه أن لفظ القرآن مثلا موضوع للثابت الحاصل بالفعل في الخارج، كما سبق، و لا يتأتي ذلك إلا مع اعتبار خصوصية التلفظ و إلا صار المسمى ذهنيا، لأن تحقق العرض بتحقق محله، و تعينه موقوف على ذلك لازم له، غاية الأمر أن الواضع لا يستحضر الافراد الخاصة حال الوضع بل لا يعرفها، و ذلك غير مانع من اعتبار خصوصيتها كما في وضع (أنا) لكل متكلم فافهم، و إذا كان الموضوع له ما ذكر لم تتوقف صحة الوضع على تلفظ المؤلف به أصلا، و يبينه أن التسمية كثيرا ما تقع قبل تأليف الكتاب بالفعل و اللفظ حينئذ علم، و ما ذكره السيد يجري فيه، و رعاية القدر المشترك لا ينافي العلمية، إذ ليس هو الموضوع له، كما سبق، بل ضابط للموضوع له، و من ثم لم ينافِ التعيين في غير العلم، و ما يوجد في مسميات الأعلام من عدم التعدد غيرلازم، و ليس في ضابط العلم ما

يقتضي لزومه، و رعاية جميع المشخصات في وضعه لا ينافي اشتراك المسميات في أمر مّا كما هو ثابت مع تعدد الأسامي. هذا تحرير القول في أسماء الكتب.

و أما أسماء العلوم فما ذكره في الشرح عن السبكي فيها غير صحيح، فإن التحقيق أنها أعلام جنسية، و وجود أل فيها لا يدل على الجنسية، لأنها زائدة مقارنة للوضع. ثم رأيت بعض المحققين اعترضه بمثل هذا.

و قد صرح المحلي بأن "أصول الفقه" لقب لذلك الفن المخصوص، و لما قال في منع الموانع ههنا بحث شريف، و هو أن هذه الأسماء الموضوعة للعلوم كالفقه و الأصول و النحو و الطب هل هي مما صار علما بالغلبة أو هي من المنقولات العرفية؟ للوالد فيه احتمالان قال: و الثاني أقوى، لأن العلم بالغلبة يتقيد اي غالبا بما إذا كان معرفا بأل كالعقبة، أو بالإضافة كابن عمرو، و نحن نجد في العرف أنه لو قال القائل: فلان يعرف فقها أو نحوا أو طبا فهم منه معانيها الخاصة، فدلّ على أنها موضوعة لها مع التنكير، كما يفهم من دابة مع التنكير ذوات الأربع، ثم إذا ثبت أنها منقولة فهي أسماء أجناس لا أعلام أجناس لوجهين:

أحدهما: أنها تقبل الألف و اللام، و لو كانت أعلاما لما قبلتها.

و الثاني: أنه قد ثبت ذلك في دابة، إذ ليست بعلم، فلتكن هذه مثلها، قال عليه العبادي في كلا الوجهين المذكورين لنفي العلمية نظر لا يخفى.

و قال السيد: لفظ "أصول الفقه" من أعلام الاجناس، لأن علم أصول الفقه كلي يتناول أفرادا متعددة، إذ القائم منه بزيد غير القائم بعمرو شخصا و إن اتحد معلوما هما، و لما احتيج إلى نقل هذا اللفظ عن معناه جعلوه علما للعلم المخصوص على ما عهد في اللغة لا اسم جنس له.إهـ.

فإن قلت: كل ما زيفت به القول بأنها أسماء أجناس يردها تحديدها و تعريفها الذي أطبق عليه القوم، فإن علم الجنس جزئي و إن كان موضوعا للماهية، لأنها وضع لها من حيث تشخصها الذهني، و مع قطع النظر عن أفرادها، و هي بهذا الاعتبار ليست من المفاهيم الكلية، و لهذا أشكل ذلك على الإمام العلامة أبي علي سيدي الحسن اليوسي رحمه الله فيها له على جمع الجوامع حين سلّم أنها أعلام أجناس و بنى عليه عند قوله "أصول الفقه" دلائل الفقه .. الخ و ههنا بحث لم أر من تعرض له بحال، و

هو عندي من المعوصات غير أنه لا يختص بهذا الكتاب، و لا بهذا العلم، و هو أنه ممّا تقرر في الحكمة أن الجزئيات لا تحد، و لا يبرهن عليها، و معلوم أن الأصول و غيره من الفنون جزئيات لأنها أعلام على فنون بعينها فكيف استقام تحديدها.

فإن قيل: إن الفنون أنواع من مطلق العلم كالانسان و الفرس من الحيوان و قد حدت؟

قلنا: "الانسان" و نحوه اسم جنس موضوع لمفهوم كلي، فهو صادق على الأشخاص الداخلة فيه صدق الكلي على جزئياته، و لو كان هذا الفن هكذا لصدق على مسألة من الأصول مثلا أنها أصول الفقه و ذلك باطل.

فإن قلت: إن لم يصدق صدق الكلي على جزئياته فيصدق صدق الكل على أجزائه كالبدن على أعضائه و البدن مثلا يحد.

قلت: نعم لو كان اسم جنس لكنه علم، و العلم لا يحد، لأن التعريف يؤخذ فيه أعم كالجنس و أخص كالفصل، و ذلك إنما يتأتى في المفهومات الكلية، و الأعلام إنما وقعت على صور شخصية خارجا أو ذهنا لا يتصور فيها من حيث عموم، فلا يتأتى تعريفها، إذ لو عرفت لكان مضمون التعريف غيرها، إذ الجزئي خلاف الكلي، و الخارج خلاف الذهني، و الشيء لا يعرف بما يباينه.

فإن قلت: إن الجزئي قد يعرف برسم تذكر فيه خواصه كما إذا قيل: "جبريل" هو ملك ينزل بالوحي، و "حاتم" هو رجل جواد من طيء.

قلت: ذلك لو لم يقولوا إن تعريف العلم يكون حدا حقيقيا إذا أخذت فيه أحوال الموضوع على أن تعريف الجزئي لا معنى له مطلقا و لو كان رسما [1]، و لكن قد يسمع لفظ الجزئي فلا يدرى مدلوله أصلا، و هو بهذا الاعتبار ليس جزئيا عند السامع و لا كليا، فيسأل عنه طلبا لمفهوم اللفظ، كما إذا لُفِظَ بجبريل و لم يدر ما هو؟ فيقال: هو ملك المسمى بهذا اللفظ هو من هذا الجنس، و هذا كلام في الكلي، و لو عرف كونه شخصا كان ما يذكر من قبيل الأوصاف لا التعريف، و قد علم أنا إذا قلنا: "الإنسان" هو الحيوان الناطق فليس الثاني وصفا للأول إذا كان تعريفا.

---

(١) في نسخة (أ) «و لو كان اسما».

فإن قلت: نلتزم كون الفن جنسا و نمنع كونه جزئيا، و سند المنع أنه لو كان جزئيا مرادا به شيء بعينه لما صدق على ما عسى أنه يتولد من المسائل على الدوام، إذ الجزئي لا يقبل التعدد، و هذا يتعدد.

قلت: هذه شبهة تخيل لك، و جوابها: أن اسم العلم موضوع لمسائل و قواعد فصلت أولا و عينت بوضع الاسم بإزائها، و ما تجدد غير خارج عنها، فلا يقدح [١] في التعيين كما يتجدد عن ذات الطفل المسمى بزيد من شعر و ظفر و كلام و لحم و عظم و غير ذلك. انتهى المراد منه.

و به يظهر ما في قول الصفدي الذي نقله العبادي و أقره أنهم صرحوا بأن الماهية التي تتميز أجزاؤها في الوجود يمكن تحديدها ببيان تلك الأجزاء بالجنس و الفصل، و مثل ذلك جار في الجزئي فيشبه التعريف [٢].

قلت: قد ظهر لي بحول الله جواب مخلص من هذا الأمر المعوص [٣]، و هو أني اجعل التعاريف التي يذكرونها للمفهوم الكلي و هو الماهية قبل تشخصها و وضع العلم لها، و ذلك أن ما يراد وضع العلم له إن كان موجودا خارجيا فأمره بيّن، و إن كان مفهوما ذهنيا و حقيقة لها أجزاء و ذاتيات لم يفهم بمجرّد ما وضع اللفظ له، فلابد من تصويره و شرحه أولا ليتأتى تشخصه و تميزه عن سائر الحقائق الذهنية المصحح لوضع العلم له، و حينئذ يوضع له بما يذكرونه من التعاريف شرح لما يراد جعله موضوع العلم و مسماه لا لموضوعه بعد الوضع و التسمية فليس ذلك تعريفا للجزئي.

فإن قلت: أرباب التأليف الذين يذكرون تعاريف العلوم إنما ذكروها بعد استقرار وضع الأعلام لها و حينئذ فليس الأمر كما ذكرت.

قلت: أما هم فقد حصل لهم أوّلا العلم بذاتيات المفاهيم ثم العلم بأن تلك الألفاظ وضعت لتلك المفاهيم من حيث تميزها عن غيرها، و لا يمكن غير ذلك، و تلك التعاريف التي يذكرونها يريدون بها تصوير تلك المفاهيم للجاهل بها لتتميز عنده فينزل الألفاظ عليها، و يفهم كونها موضوعة لها و تقديمهم لذكر تلك الأسماء أعني الأعلام على التعاريف بمنزلة إحضار الآلة للفعل الذي يراد فتذكر لتنزل على المعنى بعد فهمه، و ممّا يبيّن لك ذلك أن المتعلم المبتدي لا يفهم لها معنى قبل الوقوف على التعريف و شرحه له و امعانه النظر فيه، و نظير هذا قول الإمام «هذا باب علم الكلم من العربية»

---

(١) في نسخة (أ) «فلا يندرج».
(٢) في نسخة (أ) «فيبينه التعريف».
(٣) في نسخة (ب) «المعوض».

فإنما وضع كلمة الإشارة أولا غير مشير بها إلى شيء ليشير بها عند قصد الحاجة و الفراغ من المشار إليه فالواقف عليها أوّلا قبل الوقوف على المشار إليه لا يفهم لها مرجعا و لا يعرف لها موقعا، و إنما يدركه في ثاني أحواله بعد الوقوف على المشار إليه، فافهم، و اللّه الموفق.

[العلم المفرد و المركب]

[١٢٢] ﴿ ....إمّا مُفْردا أَوْ مَزْجاً أَوْ مُضافاً أَوْ ما أُسْنِدا[1] ﴾

هذه أحوال من العلمِ المنقسمِ إلى الجنسيِ و الشخصيِ على حدّ قوله تعالى ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الانسان: ٣] لا من خصوص القسم المتأخر و هو الشخصي لجريانها لغة أيضا في الجنس.

فالمفرد فيه كـ "أسامة". و المركب المزجي كـ " سامَّ أبرص" لكبار الوزغ، قال الدَّمِيريّ هو بتشديد الميم. قال أهل اللغة و هو معرفة إلا أنه علم جنس، و هو اسمان جعلا واحدا، و يجوز فيه وجهان: أحدهما: أن تبنيه على الفتح كخمسة عشر. الثاني: أن تعرب الأول و تضيفه للثاني، و يكون الثاني مفتوحا لكونه لا ينصرف. إهـ.

و لا يمثل له بـ "ساق حرّ" بالسين المهملة و القاف، بينهما ألف، و الحاء و الراء المهملتين للورشان، و هو ذكر القماري سمي بحكاية صوته، قال ابن سيده: و لذلك لم يعرب، و لو أعرب لصرف فيقال: ساق حُرَّ إن كان مضافا، و ساق حُرًّا إن كان مركبا، فتصرفه لأنه نكرة، فتَرْك إعرابه أشهر، لأنه ليس علما كما رأيت.

و المركب الإضافي فيه كثير كـ "أم عريط"، و "بنات أوبر"، و "أبي الحارث".

و الإسنادي مقيس كما ذكروا.

و حاصل المسألة من خارج أن العلم ينقسم إلى قسمين:

---

(١) **قوله (إما مفردا)** ظاهره تقسيم لمطلق العلم شخصيا أو جنسيا، و هو غير بعيد إن قيل إن التقسيم باعتبار الأقسام المجوّزة، وقضية كلامهم: تقسيم علم الشخص إليها فقط، وهو الموافق للاقسام المحققة. **قوله (أو مزجا)** اي: ذا مزج. ولو قال بدل قوله مزجا: مزجيا لكان أوضح، وإن اشتمل على حذف العاطف هذا. و ظاهر **قوله (أو مضافا..)** الخ أن العلم هو المضاف والمسند، وفيه مسامحة، لأن العلم مجموع المضاف والمضاف إليه، و المسند والمسند إليه. و يمكن أن يكون معنى قوله (ما اسندا) ما وقع الإسناد فيه. (ابن القره داغي)

١- مفرد و هو: ما عرى عن إضافة و مزج و إسناد الجملة.

٢- و مركب و هو: ما لم يعر عن ذلك. ثم المركب تحته ثلاثة أقسام:

أ- المركب الإسنادي و هو: المنقول عن الجملة، و يأتي في كلامه حكمه.

ب- و المركب المزجي و هو: كل كلمتين مزجت إحداهما بالأخرى، و صار مجموعهما علما فإن ختم بـ"ويه" كـ «سيبويه» بني على الكسر، و إلا أعرب إعراب ما لا ينصرف كـ: بعلبك، و آخر جزئه الأول يفتح للتخفيف إلا أن يكون ياء فيسكن كـ "معدي كرب".

ت- و المركب الإضافي، و حكمه أن يكون الإعراب بحسب ما يقتضيه العامل في آخر جزئيه الأول و يجر جزؤه الثاني بالإضافة.

إذا عرفت هذا ففي صنيع المصنف أمور:

أولها: أن عطف المزجي و تالييه على المفرد بـ (أو) يقتضي أن كلا منها قسيمه من حيث هو كذلك أي من حيث إنه مزجي و إضافي أو إسنادي، و ليس كذلك، إنما هي قسيمة له من حيث مطلق التركيب، اما من حيث خصوص المزجية و مقابليها فكل من الثلاثة قسيم للأخيرين، فقسيم المفرد شيء واحد هو المركب، و تحت المركب ثلاثة أقسام متقابلة، فههنا تقسيمان المقسم في كل منهما مختلف، و الأقسام كذلك، و المصنف جعلها تقسيما واحدا، فلزمه ما لزمه، و قد صرح بهذا في الشرح فقال: «و ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام: مفرد، و ذو مزج، و ذو إضافة، و ذو إسناد»، و حيث صرح بمراده، و التزمه و اسقط عنها تكلف الجواب عن المتن، لكن لا بأس بتوجيه صحة ما يمكن تصحيحه، فنقول: أقسام المركب كل منها أخص منه، و قد ثبت له أنه قسيم[1] للمفرد، و كل ما ثبت للأعم يثبت للأخص، فهي قسيمة للمفرد من حيث وصف التركيب الذي تضمنته، و عُلِم ذلك من التعبير بالمزج و المضاف و ما أسند، ثم هي بعد ذلك متقابلة باعتبار جهة الخصوص الزائدة على مطلق وصف التركيب، و تكون حينئذ (أو) الأولى عاطفة لمدخولها على المفرد باعتبار ما تضمنه من التركيب، و (أو) الثانية أيضا عاطفة لمدخولها على المفرد أيضا بذلك الإعتبار و على مدخول الأولى باعتبار جهة الخصوص،

---

(١) في نسخة (ب) «قسم».

لأنه بها قسيم مدخول الأولى لا قسيم المفرد، فهي في اللفظ و الصناعة عاطفة لشيء على شيء واحد، و في المعنى و القصد عاطفة لشيئين على شيئين، و كذا (أو) الثالثة. و لو تتبعناه في شرح كلامه لاعترضناه أيضا بما تقدم من عدم اختصاص التقسيم بعلم الشخص ففي قوله في الشرح «و ينقسم علم الشخص..» الخ ما فيه.

ثانيها: أنه لم يرتب الأقسام الثلاثة على حسب ما تستحقه، و هو أن يقدم الإسنادي ثم المزجي كما فعل ابن مالك، و وجه ذلك على ما ظهر لي أن المركب الإسنادي أقرب إلى المفرد الذي هو الأصل من جهة أنه لا يجب أن يظهر جزءاه دائما، بل قد يكون ثانيهما مستترا كقوله:(نُبِّئْتُ أخوالي بني يَزِيدُ ...)، و كثيرا ما يكون أحدهما ضمير رفع منزلا منزلة الجزء مما قبله قبل العلمية و معدود الحرف من حروف الفعل نحو كنت، و يتأكد ذلك بالعلمية، و إذا صرح بجزئيه معا و كانا ظاهرين لم يجب أن يكون لكل منهما إعراب مستقل. ثم يليه المزجي، لظهور جزئيه دائما، و قدم على الإضافي لأنه ليس لكل من كلمة إعراب يخصها و الإضافي كلمتان متمايزتان أبدا كل منهما مستقلة بإعراب.

ثالثها: أنه فاته التنبيه على حكم المزجي و الإضافي بعد العلمية الذي اعتنى به ابن مالك في المزجي و أشار له بالأمثلة في الإضافي.

رابعها: أن العلم ليس هو المسند وحده، كما توهمه عبارته، لا يقال المسند من حيث وصفه بالإسناد يستلزم المسند إليه، لأنه ليس الكلام في ذلك، بل في كون المسند إليه له دخل في العلم و أنه جزء منه. و يجاب عن هذا بأن حكمه عليه بالتركيب الذي أوهمه [1] التعبير بالمفرد كما سبق مع كلامه الآتى في حكمه يبين المراد.

---

(١) في نسخة (ب) « أفهمه ».

[الاسم و اللقب و الكنية]

[١٢٣] اِسْمٌ[١] أَوِ الْكُنْيةُ[٢] بِالْأُمِّ أَوْ أَبْ صُدِّرَ أَوْ لِلْمَدْحِ وَ الذَّمِّ لَقَبْ[٣]

(اسم) و ما عطف عليه أخبار لمبتدأ مضمر يعود على العلم أي: أنه ينقسم باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام:

١- اسم، و هو الغالب و الأصل، و لذلك قُدِّم، و هو: ما لم يصدر بـ "أب" و لا "أم"، و لم يشعر بمدح و لا ذم. و التحقيق أنه ما وضعه الأبوان، أو أحدهما، أو من يقوم مقامه للمولود يوم سابعه لما ستعرف[٤].

٢- و كنية، و هي كل مركب إضافي صدر بـ(أب) أو(أم) كـ "أبي بكر" و "أم كلثوم" من حيث هو كذلك، فلا يضر أن يكون وضع للمولود يوم سابعه.

٣- و لقب، و هو ما أشعر برفع مسماه و مدحه كـ "زين العابدين"، أو بضِعَتِه و ذمه كـ "أنف الناقة" من حيث هو كذلك، فلا يضر أن يكون مُصدّرا بالأب أو الأم أو موضوعا يوم السابع كما لا يضر فيما وضع يوم السابع أن يشعر بالمدح أو الذم، أو يصدر بالأب أو الأم كما لا يضر في المصدر بهما إشعاره بما ذكر، فبَيْنَ كل اثنين من الثلاثة العموم الوجهي فهي مختلفة بالإعتبار، فلذلك صرحنا بقيد الحيثية المراعي فيما كان كذلك، فتجتمع في "أبي البركات" و "أبي الخير" إذا وضع يوم السابع، و الاسم و الكنية في "أبي زيد" إذا سمي به، و هو و اللقب في "صالح"، و الكنية و اللقب في "أبي الخير" غير موضوع في السابع، و الإنفراد بين. و به يعلم أن (أو) في المتن لمنع الخلو فقط.

و بالاعراب المتقدم تعلم أنها أقسام للعلم لا للشخصي منه. و قد صرح الشيخ يسن في حاشيته التصريح بجريانها في الجنسي خلافا لما يظهر من صنيع المؤلف في الشرح.

---

(١) قوله (اسم) هذه الأقسام توجد في علم الجنس، كأسامة، و أم عريط، و أبوالحارس، فالتقسيم لمطلق العلم. ثم الأوفق أن يقول: (اسم و كنية بأم أو بأب). (ابن القره داغي)

(٢) (أو الكنية) أي: الكنية علم مركب إضافي صدر بالأم أو بالأب مثلا، فلا ينتقض بنحو أبو زيد قائم، لأن المركب الإضافي جزء علم لا نفسه، ولا بنحو ابن الزيد، و أم كلثوم، و بنت القيس. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أو للمدح و الذم لقب) ينتقض تعريف اللقب بنحو (محمّد) و (مرّة) اسما، و(أبي الفضل) و(أبي لهب) كنية؟ وأجيب بأن مرادهم أن الاسم ما وضع للذات أوّلا، واللقب الموضوع لها غير أول مشعرا بمدح أو ذم، والكنية ما صدر بأم أو أب وضعت أوّلاً، أو لا اشعرت بأحدهما أوّلا. وقضيته أن التقسيم اعتباري لأنها تجامع كلّا منها. (ابن القره داغي)

(٤) في نسخة (ب) "استعرف".

و أل في قوله (الكنية) زائدة إذ لا معنى لها في مقام ذكر الاقسام. و (بالأم) متعلق بـ (صدر)، و (صدر) صلة ما مقدرة، و هي خبر لمبتدأ مضمر يعود على الكنية. و قوله (للمدح) صلة أيضا لما مقدرة خبر لضمير يعود على اللقب، فأفاد بذلك ما فات ابن مالك في تعريفهما.

[بيان ترتيب الاسم و اللقب و الكنية]

[١٢٤] ﴿ وَغالِباً لا يَسْبِقُ الِاسْمَ[1] .... ﴾

في (يسبق) ضمير مستتر يعود على أقرب مذكور و هو (اللقب).

و المعنى: أن اللقبَ و الاسمَ إذا اجتمعا فالحكم في ترتيبهما أن يقدم الاسم. و وُجِّهَ ذلك بتوجيهات ردّت. و الذي يظهر لي أن علته مركبة من أمرين: كون اللقب متأخرا وضعا، و كونه مشعرا بمعنى النعت، فلا يلزم حينئذ تأخير اللقب عن الكنية لعدم تحقق تأخره عنها وضعا، إذ هما معا مؤخران عن الاسم، و لا يلزم تأخير الكنية عن الاسم لعدم إشعارها بمعنى النعت، و الكنية التي فيها الإشعار بمدح مثلا كـ "أبي الخير" إن أريد منها ما يراد من الكنية فقط و هو التعظيم، فلا ترتيب، و إن أريد منها ما يراد من اللقب فقط و هو المدح بمعنى اللفظ الأصلي فالتأخير، و إن أريدا معا فالتأخير أيضا، لأن قصد معنى اللقب يوجب التأخير، و قصد معنى الكنية يقتضي جواز الأمرين، و هما متنافيان، و الجائز لا محذور في تركه، بخلاف الواجب. و انظر بسط المسألة في حاشيتنا.

و مفهوم قوله (الاسم) أن الكنية لا ترتيب بينها و بين غيرها، و هو كذلك. و فيه تنكيت على الخلاصة في قوله: «وَ أَخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبا» فإن سواه يصدق بالاسم و الكنية على ما في بعض النسخ. و زاد عليها بالتنبيه على أن هذا الحكم غالب لا واجب ألبتة.

---

(١) قوله (و غالبا لا يسبق) لئلا يتوهم السامع من تقديمه أن المراد مسماه الأصلي. و قيّده بالغالب إشارة إلى أنه إذا انتفى ذلك التوهم لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه كقوله تعالى: { إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ} [النساء - ١٧١]. و سكت عن تقديم اللقب على الكنية، و تقديمها على الاسم، و بالعكس، لأنه جار على الأصل من جواز تقديم كل على الآخر. و منه يلزم أنه لو اجتمعت الثلاثة جاز تقديم اللقب على الاسم، بأن يقدم اللقب على الكنية و الكنية على الاسم. و فيه تأمل. (ابن القره داغي)

و من غير الغالب قوله:

أَبْلِــغْ هُــذَيْلاً وَ أَبْلِــغْ مَــــنْ يُبَلِّغُهــا عَنِّــي حَديثاً وَ بَعْــضُ القَوْلِ تَجريـــــب

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْـــرا خَيرُهُـمْ حَسَبـــا بِبَطْــنِ شريَــانَ يَعْوِي حَوْلَــهُ الذِّيبُ

و قد اجتمعا في قوله :

أَنَـــا ابــنُ مُزَيْقِيَــا عَمْـــرو وَجَـــدِّي أَبُـــوهُ مُنْـــذِرٌ مَـــاءُ السَّمَـــــاءِ

[الحالاتُ الإعرابيةُ للاسمِ ، واللقبِ]

[١٢٤] .... وَ في ما أُفـرِدا حَتْـماً بِلا أَلْ أَضِـفِ [1]

و ضمير (**أفردا**) للاسم و اللقب المتقدمين في كلامه، و (**ما**) واقعة على التركيب حذف عائدها المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق كقوله: (وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ ...) إذ في الأولى تتعلق بأضف، و المقدرة بأفردا. و **المعنى**: أضفِ السابق -و هو الاسم غالبا على ما علم مما قبله- إلى اللاحق في التركيب الذي اجتمع فيه الاسم و اللقب مفردين عن الإضافة كـ "سعيدُ كرزٍ" [2].

و ما ذكره من تحتم الإضافة هو مذهب جمهور البصريين.

و جوّز الكوفيون معها الاتباع على البدلية، و عطف البيان، و القطع للرفع و النصب.

و تحرّز بقوله (**بلا أل**) مما إذا كان الاسم مصدرا بأل، فإنه لا تجوز إضافته نحو "الحارث كرز"، و فيه تنكيت على الخلاصة، و أجيب بأنه تقرر في باب الإضافة منها أنه لا يجوز اقتران المضاف بأل إلا في صور مخصوصة ليست هذه منها.

و مفهوم (**أفردا**) أنها إذا ركبا كـ "عبد الله زين العابدين"، أو أحدهما كـ "عبد الله كرز" و "زيد زين العابدين" لا تتحتم الإضافة، هذا ما يعطيه صنيعه، و المعنى: أنها لا تجوز بل يتعين الاتباع على البدلية، أو البيان، أو القطع. و كان ابن مالك لهذا صرّح بالمفهوم -و الله تعالى أعلم-.

---

(١) إذا اجتمع الاسم ، واللقب فلهما حالتان : ١- حالة التركيب ٢- حالة الإفراد . (شرح ألفية) + ذكر الناظم هنا حالة الإفراد. + قال ابن القرداغي: إن كان اللقب مع الاسم فالغالب تأخير اللقب. وأوجبوا إضافة الاسم إليه إن كانا مفردين كسعيد كرز، ولابد من تأويل الأول بالمسمى، لأنه المعرض للاسناد إليه، والثاني بالاسم، أو بالعكس إذا حكم على اللّفظ كـ(كتبت: سعيد كرز)، لئلا يلزم اتحاد المتضايفين. إهـ

(٢) نحو : هذا سعيدُ كُرزٍ ، ورأيت سعيدَ كُرزٍ ، ومررت بسعيدِ كرزٍ .

[علم المنقول و المرتجل]

[١٢٥] ﴿ وَمِنْهُ مَنْقُولٌ[١] وَذُو ارْتِجالِ مَجْهُولُ أَصْلٍ[٢] وَبِلا اسْتِعْمالِ ﴾

أي: و ينقسم العلم أيضا إلى [قسمين]:

١- منقول، و هو: ما تقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها كـ "زيد"، فإنه في الأصل مصدر "زاد".

٢- و مرتجل، و قد اختلف في تفسيره على قولين حكاهما أبوحيان:

أحدهما: أنه ما جهل أصله فلم يدر هل استعمل في النكرات أم لا؟، و إليه أشار في المتن بقوله:(**مجهول أصل**) و الصواب أن يسمى على هذا "مجهول الوصف" لأن مجهول الأصل يقتضي ثبوته إلا أنه غير معلوم على التعين.

و **ثانيهما**: أنه ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية في غيرها. و إليه أشار بقوله (**و بلا استعمال**).

قال في الصحاح: «و ارتجال الخطبة و الشعر ابتداؤهما من غير تهيئة»إهـ. فمعنى كون العلم مرتجلا أنه ابتدئ بالتسمية به من غير أن يكون مسبوقا باستعماله غير علم.

و قال الرضي: هو من قولهم ارتجل الخطبة إذا اخترعها من غير رؤية، أو ارتجل الأمر اي فعله على رجله كأنه تذكر أنه ينبغي أن يعمل و هو قائم على رجله فلم يتأنّ فيه، و لم يقعد متدبرا فيه، بل فعله على حالة تلك قائما. إهـ. و ذكرنا لك هذا لتعلم أن التسمية إنما تناسب القول الثاني في تفسيره، و أنه لا وجه لها على الأول لأن ما احتمل أن يكون له أصل لا يقطع فيه بانتفائه، و يسمى بما يناسب ذلك القطع.

و تعريف المنقول بما تقدم له استعمال قبل العليمة في غيرها أي ما تحقق فيه ذلك، و المرتجل بما لم يتحقق فيه ذلك على القول الأول و بما لم يستعمل على القول الثاني يقتضي انحصار العلم في القسمين، إذ لا واسطة بين الشيء و نقيضه.

---

(١) قوله (**ومنه منقول**) ردّ على من زعم انحصار العلم في المرتجل و المنقول. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (**مجهول أصل**) عبارة البهجة «لم يسبق له استعمال في غير العلمية، أو سبق وجهل قولان» انتهت. و قضيتها أن ما وضع لشيء، ولم يستعمل فيه ثم جعل علما ليس مرتجلا على القولين. و قال العصام «المرتجل ما ليس له معنى قبل العلمية، أو كان لكن غيّر هيئته معها»، و فيه مخالفة لما قاله المصنف. (ابن القره داغي)

[العلم بالغلبة]

[١٢٦] ﴿ وَ ما بِأَلْ أَوْ بِإِضافَةٍ غَلَبْ واسِطَةٌ[١] .... ﴾

و زعم أبوحيان أن "العلم بالغلبة" واسطةٌ ليس بمنقول و لا مرتجل. و رُدّ بصدق ضابط المنقول عليه، و مرّ المصنف على ثبوت الواسطة مع تعريفه المرتجل بما يناقض المنقول كما تقدم.

و "**العلم بالغلبة**" هو: ما كان معرفا قبل الغلبة بأل أو بالاضافة ثم غلب على بعض من يستحقه[٢] من كان يطلق عليه، فالأول كـ "الأعشى"[٣]، و الثاني كـ "ابن عمرو".

و ذِكرُهُ لهذه المسألة هنا أوجه من ذكر ابن مالك لها في مبحث المعرف بالأداة، لأن الأداة ليست إلا في أحد قسيميه، و تعريفه ليس بها، و العلمية ثابتة فيهما معا، و بها تعريفه.

---

(١) قال في الشرح: ينقسم العلم إلى : ١- مَنْقُول. ٢- و مرتجل. ٣- و واسطة بَينهمَا، و هو الذي ليس بمنقول و لا مرتجل الذي علميته بالغلبة. إهـ ذكر الناظم هنا القسم الثالث فقال: (... **غلب واسطة**). جاء في شرح ألفية: العلم بالغَلَبة نوعان:

١- العلم المقترن بالألف واللام (العهديّة)، نحو : المدينـة ، والكتـاب، فلفـظ المدينـة (مـثَلاً) مـن حقِّـه أَنْ يُطْلَقَ على كل مدينة ، وكذلك (الكتاب) من حَقِّه أن يُطلق على كل كتاب ، ولكن غلب استعمال لفظ المدينة على مدينة الرسول ﷺ , وغلب استعمال لفظ الكتاب في النحو على كتاب سيبويه ، فإذا أُطْلِقا لم يتبادر إلى الذِّهن غيرهما .

٢- العلم المضاف ، نحو : ابن عُمَر ، وابن عَبَّاس ، وابن مسعود ،وابن مالك . فـإذا أطلـق ابـنُ عُمَـر (مـثلاً) لا يُفهم منه غير : عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، وكذا البقيّة وإنْ كـان حَقُّهـا أن تُطلـق علـى غيـرهم ، ولكنها غلبت على هؤلاء . إهـ.+ أشار الناظم إلى النوع الأول بقوله (و ما بأل)، و إلى الثاني بقوله (**أو بإضافة**).

- قوله (**و ما بأل**) قال عصام في شرح الكافية «من الأعلام المنقولة ما استعمل من الأسماء مع اللام أو الإضافة، لأن النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين، و طريقته ايراده مع اللام العهدي، أو الإضافة العهدية، ليصير علما مع أحدهما، و لا يجرّد عن الإضافة أصلا، و قد يجرّد عن اللام فيقال في النابغة: (نابغة)، و هذا في الصفات والمصادر لا غير، فلا يقال في (النجم): نجم، و لا في (البيت): علما للكعبة: بيت». انتهى. و هو مخالف لكلام المصنف حيث أدخلها في المنقول، و قيّد التجريد عن اللام بالصفات و المصادر و ظاهره قلة التجريد عنه مطلقا و لو في حال النداء و الإضافة. (ابن القره داغي)

(٢) أي: على فرد من مدلولاته دون باقي الأفراد؛ بسبب شهرة أو نحوها. (ضياء السالك)

(٣) و الأعشى: كل من لا يبصر ليلا، ثم صار علما على أعشى همدان، ونحوه. (ضياء السالك)

[حكم أل في العلم بالغلبة]

[١٢٦] ﴿ .... وَ حَـذْفُ أَلْ مِنْ ذي وَجَبْ ﴾

[١٢٧] ﴿ حالَ نِداءٍ أَوْ إِضافَةٍ، وَ قَلّ دُونَهُما .... ﴾

ذو الإضافة لا تفارقه الإضافةُ لا في نداء و لا في غيره، إذ لا يعرض في استعماله داع إلى ذلك.

و ذو الألف و اللام يجب تجريده منها في بابي النداء و الإضافة [١] نحو: يا أَعْشَى، و هذا أَعْشَى بَاهِلَة.

و يرد عليه ما أورد على ابن مالك من لزوم التكرار مع ما يذكره في البابين و نصه في الأول:

و لا ينادي مضمـر و ما اتصـل حرف خطاب ومعـرف بأل

و في الثاني بعد ذكر الإضافة اللفظية: (من ثم جاز وصل أل بذا المضاف / دون سواه...).

و يجاب بما أجيب به عن ابن مالك من أن مقصوده هنا التنبيه على أن أل هذه لازمة لما هي فيه، عُلم ذلك من قوله (و قل دونهما)، أي: يجب حذفها فيهما و تحذف في غيرهما في النادر القليل، فالتنصيص على حذفها في البابين مقصود هنا عرضا ليتوصل بها إلى المقصود بالذات.

و مثال حذفها في غيرهما [٢] على سبيل القلة قولهم (هذَا عَيُوقٌ طَالِعاً) [٣].

و الإشارة بقوله (من ذي) إلى الواسطة أي: و حذفها من هذه الواسطة المتقدمة الذكر.

---

(١) هذا معنى قوله (و حذف أل من ذي وجب حال نداء أو إضافة)، فيقال في الشافعي: يا شافعي، بحذف أل، و في المدينة: مدينة رسول الله، بحذف أل.

(٢) أي: حذف أل في غير النداء و الإضافة.

(٣) هذا عَيُوقُ طالعاً، عَيُوق لم يضف ولم ينادَى، والأصل فيه: العَيُوْق: وهو اسم نجمٍ، حينئذٍ العيوق: الأصل أن يبقى بـ (أل)؛ لأنها للغلبة، صار علماً بالغلبة. قال: هذا عيوق طالعاً، لم يُضَفْ ولم ينادَى، فحذفت (أل)، حينئذٍ نقول: هذا الحذف شذوذ ولا يقاس عليه. (شرح ألفية)

[حكم حذف أل في علم المرتجل و المنقول]

[١٢٧] .... كَأَنْ تُقارِنْ مُرْتَجَلْ ....

[١٢٨] و النَّقْلَ[1] ....

التشبيه في كون الأداة لازمة لهما، و أنه يجب حذفهما في بابي النداء و الإضافة، و أنها قد تحذف في غيرهما قليلا.

و المعنى: أن العلم الذي قارنت الأداة ارتجاله كـ "اليسع" أو نقله كـ "النضر" حكمه حكم ذي الغلبة فيما تقدم ذكره، فتلزمه الأداة في غير النداء و الإضافة.

قَالَ ابْن مَالك: بل هذا النوع أحق بعدم التجرد، لأن الأداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة أحمد و ياء يشكر و تاء تغلب، بخلافها في الأعشى و نحوه، فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها [شهرةٌ] و غلبةٌ اغتنى بها[2] إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها.

و يجب حذفها في البابين كقوله:

إنَّكَ يا سَمَوأَل ابن عاديا ... كفك كف الفرد امسى طاويا

و كقوله:

و نضر القوم مطروح صريح ... كذاك نبيهم عقد القليب

و يقل حذفها في غيرهما كقوله:

رأيت سَمَوألا و رأيت بعلا ... فكان سموأل كقذى العيون

و جَزَمَ بـ (أَن) -بفتحِ الهمزة- تبعا لما ذكره الكوفيون و أبوعبيدة أن بعضهم قد يجزم أو يسكن الفعل للضرورة، و هو مرفوع لا مجزوم بها على ما اختاره في نظائره في المغني، أو سكنه للإدغام لتقارب النون و الميم في المخرج.

---

(١) قوله (كأن يقارن) مرتبط بقوله (وجب) و (قل) كما يفيده الشرح، فيلزم أن يجب حذف "ألـ" في العلم المرتجل والمنقول إذا قارن الارتجال والنقل كـ (اليسع) و (النضر) إذا نودي أو أضيف، ويقل الحذف بدونهما. ويحتمل ارتباطه بـ (قلّ) فقط وهو الظاهر، فيفيد قلة حذف "الـ" فيهما مطلقا، والفرق أن الأداة في هذين صارت كجزء الكلمة بخلافها في نحو (الاعشى) فإنه زِيد للتعريف، ثم عرضه الغلبة، فليس كالجزء، فلا يعتنى بحفظها منه بخلافهما. (ابن القره داغي)

(٢) في النسختين: "اعتنى" و في همع الهوامع و حاشية الصبان: «ثمّ عرض بعد زيادتها شهرة وَغَلَبَة اغتنى بهَا».

و قد أجاز ابن الضائع في قول الشاعر:

أُحاذِرُ أنْ تَـعْلَمَ بِهـا فَتَرُدَّهـا   فَتَتْرُكَهـا ثِقْلا علـيَّ كمـا هِيـا

أن يكون السكون فيه للإدغام الجائز في الكلام.

روي عن أبي عمرو الادغام في "يحكم بينهم" و نحوه. و هذا من زوائد هذا النظم على الخلاصة.

[(أل) التي لِلَمْحِ الأَصْلِ] (١)

[١٢٨] .... أمَّا غَيْرُ ذا فَلْتُدْخَلا   إنْ لُمِحَ الأَصْلُ بِهِ أوْ لا فَلا

غير ما ذكر هو ما كان منقولا و لم تقارن الأداة نقله إلّا أنه نقل ممّا يقبلها كاسم العين و المصدر و الوصف، و حكمه أنه إذا لمح ذلك الأصل لزم إدخال الأداة عليه، و إن لم يلمح استديم تجريده منها، و ذلك كـ "النعمان"، و "الفضل"، و "الحارث". فقول الخلاصة «فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ» الوجهان فيه مرتبان على مقصدين لا مفرعان عن واحد أي: ذكرها عند اللمح و تركها عند عدمه مستويان في عدم إفادة التعريف و الإخلال به لأنه حاصل بالعلمية لا بأل.

قوله (غير ذا) مبتدأ، و الفاء جواب (أما)، و جملة الطلب خبر، لأن الأصح جواز مجيئها كذلك. و الرابط مقدر أي فيه أو عليه، و (تُدخَل) بالبناء للمفعول، و خبر المبتدأ دليل جواب الشرط، و مدخول لا النافية المقدر معطوف على الشرط، و مدخول لا الثانية المقدر جوابه أي: و إن لم يلمح فلا تدخل، و مفهوم الكلام أن هذا فيما يمكن فيه لمح الأصل، كما تقدم، أما ما لا يمكن فيه كالمنقول من الفعل كـ "يزيد" و "يشكر" فلا تدخل عليه بحال إلا في الضرورة.

---

(١) أل التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول أل عليه، و المراد بها لمح المعنى الذي قد كان نقل عنه العلم؛ ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد. (دليل السالك)

- (أل) التي للمح الأصل تكون زائدة غير لازمة في الأعلام المنقولة من أصل نحو: الْحَسَن , والْحَارِث: فإذا أردت لمح الأصل (أي : النَّظَر إلى الأصل) أَدْخَلْتَ الألف واللام ، كأن تُسَمِّي ابنك (الحارث) تَفَاؤُلاً بمعناه ، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ . وإن لم تنظر إلى الأصل ونظرت إلى كونه عَلَماً فلا تدخل الألف واللام تقول : حَسَن ، و حَارِث. (شرح الفية) + أشار الناظم إلى الحال الأول بقوله (**فلتدخلا إن لمح الأصل به**). و إلى الثاني بقوله (**أو لا فلا**).

- قولک (أقبل حسن) لا تشير فيه إلى معنى العلم، و أما إذا قلت (أقبل الحسن) فإنک تشير إلى معنى العلم و هو الحسن. (معاني النحو)

[إبقاء العلمية حال النداء و التصغير، وزوالها حال التثنية و الجمع]

[١٢٩] ﴿ وَلا يَزُوْلُ عَلَمٌ إنْ نُودِيا[1] وَ لا إذا صُغِّرَ بَلْ إنْ ثُنِّيا[2] ﴾

إذا نودي العلم استصحبت عَلَميته، و لا تزول لأجل النداء، و يصير الاسم معرفا بالقصد و الإقبال، خلافا لمن قال بذلك، و تقدم ما يتعلق بهذه المسألة عند قوله:

و هو أو نائبه في ذي الندا مفردا إما علما أو قصدا

فانظره [3].

و كذلك إذا صُغر العلم لا تزول علميته أيضا سواء صغر تصغير ترخيم أو غيره.

و قيل: تزول بتصغير الترخيم لأنه يزول فيه بعض حروف العلم المعتبرة في التسمية، إذ يقتصر فيه على ذكر الأصول. و ردّه ابن جنّي بقول الشاعر: (وَ كَانَ حُرَيْثٌ فِي عطائيَ جَاهِدا ...) يريد الحارث بن فضل، قال: فلو كان منكّرا لأدخل عليه (أل) إهـ أي: لأنه أراد به معينا، و اسم الجنس إذا أريد به ذلك عرف بأل.

و أما إذا ثني أو جمع جمع تصحيح أو تكسير فإنه تزول علميته[4]، لأن التثنية و الجمع شيوع[5] في المعنى لما فيهما من تصيير مدلولين أو مدلولات مدلولا واحدا للفظ واحد، فإذا كان كل من المدلولين أو المدلولات معينا بمشخصاته لم يكن تصيير ما ذكر لما ذكر في التنافي الحاصل بملاحظة المشخصات، إذ مشخصات كل غير مشخصات غيره، بل لابد من قطع النظر عما به التنافي، و ملاحظة

---

(١) إذا نودي العلم نحو: يا زيد فذهب قوم إلى أنه يعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العليمة، و الأصح أنه باق على تعريف العلمية و إنما ازداد بالنداء وضوحا. (المطالع السعيدة)

(٢) (بل إن ثنيا) اي أو جمع، وحينئذ يحسن دخول اللام عليه عوضا عن تعريفه بالعلمية. (ابن القره داغي)

(٣) تقدم في بيت ٣٦.

(٤) و لهذا تدخل عليه الألف واللام فيقال (أقبل المحدان)و (وأقبل المحدون) فإن قلت أقبل محمدان كان نكرة والمعنى أنه جاء رجلان اسم كل واحد منهما محمد بخلاف قولك جاء محمد فإنه معرفة. (معاني النحو)

(٥) في نسخة (ب) "يتنوع".

ما فيه الاشتراك فقط، و إذا قطع النظر عما به التنافي زال التعريف، و لهذا عدوا من شروط التّثنية قبول التّنكير، و قالوا كلّ ما هو مشترط في التثنية فهو مشترط في الجمع.

و استشكل بأنهم قد عدُّوا من شروط الجمع العَلَمية أو الوصفية متناقض كلامهم في الجمع.

و أجيب بأن العلمية شرط في قبول الجمع، و لا يلزم من ذلك اشتراطها حال وروده بالفعل.

قوله **(و لا يزول علم)** أصله: و لا تزول علمية علم، ثم حذف المضاف.

و لما كانت التثنية و الجمع من واد واحد اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر.

ثم بعد التثنية والجمع قال ابن الحاجب: يجب جبر التعريف الفائت بأل.

و قال ابن يعيش: لا يجب. قال الرضي: و الاستقراء يقوي مذهب ابن الحاجب مع القياس.

و لما قال في التسهيل فيجبر بحرف التعريف قال الدماميني: إن أردت تعريفه، و إلا فليس هذا بأقعد من العلم المفرد، و أنت تقول: رب زيد لقيته، و قالوا: لكل فرعونٍ موسى.

قال الرضي: و أل هذه عهدية، و اكتفى بجبر التعريف الفائت بتعريف آخر، و إن كان التعريفان متغايرين، لكنه غاية المجهود. إهـ.

قلت: إذا كانت عهدية فهي مشار بها إلى قسمى العَلَم الأصلي قبل التثنية و الجمع، فالمثال واحد، غاية الأمر أن تعريف العلمية في الأصل حاصل أوّلا بنفسه، و بعد الجبر بواسطة العهد.

و اعلم أنه يستثنى من وجوب الجبر و جوازه على الخلاف ما جاء في كلامهم غير مجوز، و ذلك في أشياء مشتركة في أسماء لازم تصاحبها، كـ (أبانين) لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما: أبان الريان، لكثرة الماء فيه، و للآخر: أبان العطشان لقلة الماء فيه، و كذا: (عمايتان) جبلان متقابلان لهذيل متقاربان كل منهما عماية، و كذا: (جماديان)، وإنما جاز تجريد هذه الأسماء من اللام لأن أحد الجبلين مثلا لما لم ينفرد عن الآخر جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى، كما تسمي مثلا شخصا بزيدان، بخلاف ما الغالب فيه الانفكاك، كالزيدين و عرفات كأبانين، فإن كل واحد منها كان يسمى عرفة، فقيل عرفات للمجموع، هذا كلام الرضي، و به ما في قول الدماميني أن عرفات ليس جمعا لعرفة و إنما هو و عرفة مترادفان. إهـ.

و معنى الاستثناء المتقدم أن التعريف فيما ذكر لم يذهب حتى يجبر كما يعرف من التوجيه السابق، و هو تنزيل الشيئين منزلة الشيء الواحد، و ليس معناه أن التعريف ذهب و ترك جبره. و هذا أيضا من الزوائد على الخلاصة .

[إعراب العلم المركب و الحرف إذا سمي بهما]

[١٣٠] ﴿ وَ ما بِهِ سُمِّيَ مِنْ ذِي عَمَلِ أَوْ مُسْنَدٍ أَوْ مُتْبَعٍ أَوْ من جلي[١] ﴾

[١٣١] ﴿ حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفاً وَ غَيْرُهُ حُكِي[٢] .... ﴾

بمعنى أن ما سمي به مما تضمن عمل بعضه في بعض نحو: (الزيد)، و (في زيد)[٣]،

أو مما تضمن مسندا، و ذلك مستلزم لتضمنه المسند إليه كـ (برق نحره)، و (زيد منطلق)[٤]،

أو مما تضمن متبوعا و ذلك مستلزم للتابع، إذ لا تحقق للمتبوعية بدونه[٥]،

أو ما تركب من جلى حرفين كـ (إنما)[٦]،

أو حرف و غيره اسم كانت على المختار فيه، أو فعل كـ (قد قام)[٧]،

فإن حكم جميع ذلك الحكاية على الحالة الثابتة له قبل التسمية، و يقدر الإعراب في آخره، كما قال السيد، و انظر ما يتعلق بالمسألة في حاشيتنا.

قوله **(أو مسند)** عطف على **(عمل)** من عطف الخاص على العام أي من ذي مسند.

---

(١) مُنْجَلِي. نسخة.

(٢) قوله **(من ذي عمل)** قضيته أنّ الاسم في نحو (لعمرو)، و (زيد العالم)، و(ضرب زيد) هو: "اللام"، و"زيد" و"ضرب" و ليس كذلك، لأنه مجموع العامل والمعمول، و التابع و متبوعه، و المسند و المسند إليه، ففيه تجوّز باطلاق اسم الكل على الجزء. ويمكن أن يراد بذيها المشتمل عليها اشتمال الكل على صفة الجزء، أو متعلقه إن كان المتبع و المسند مصدري مجهول، أو معلوم كالعمل، و على نفس الجزء إن كان بمعناهما المتبادر، وأول العمل بالعامل هذا، والمراد به غير المسند بقرينة المقابلة، فلا استدراكَ. (ابن القره داغي)

(٣) تقول جاء لزيدٍ، بتقدير الرفع، و رأيت لزيدٍ، بتقدير النصب، و مررت بزيدٍ بتقدير الجر.

(٤) تقول: جاء برق نحرُه، رأيت برق نحرُه، مررت ببرق نحرُه، بتقدير الاعراب.

(٥) مثل زيدٌ الظريفُ فإذا سمي به يقال: جاء زيدٌ الظريفُ، رأيت زيدٌ الظريفُ، مررت بزيدٌ الظريفُ، بتقدير الاعراب.

(٦) تقول اذا سمي بإن: جاء إنَّ، رأيت إنَّ، مررت بإنَّ، بتقدير الاعراب.

(٧) تقول جاء قد قام، رأيت قد قام، مررت بقد قام، بتقدير الاعراب.

و لفظ التسهيل: بما سمي به من لفظ يتضمن إسنادا، أو عملا، أو إتباعا، أو تركيب حرفين، أو حرف و اسم، أو حرف و فعل لا ما كان له قبل التسمية، و هو واضح لظهور فائدة العام بعد الخاص.

و تقول تصحيحا لصنيع المصنف نكتة الخاص المسوغة إفراده بالذكر كونه في الأصل في المركبات المحكية، و غيره من بقية الأنواع مشبه به و محمول عليه، كما يأتي .

و قوله **(أو متبعٍ)** عطف على **(عمل)** أيضا، و يدخل فيه سائر المتبوعات مع توابعها، فيكون المتبوع بحسب ما تقتضيه العوامل، و الثاني تابع له.

و كذا إذا سميت بـ (قائم أبواه) من "زيد قائم أبواه"، و بـ (غلام زيد) فإن الأول يعرب بحسب العوامل و الثاني يبنى على ما كان عليه قبل التسمية.

و بهذا تعلم أن الحكاية الحقيقية إنما هي لذي الإسناد و هو المشبه به كما يأتي، و أما المعمول مع عامله و المتبوع مع تابعه فإطلاق الحكاية بالنسبة لهما إنما يصح باعتبار استصحاب حال الجزء الثاني، و ما أحسن عبارة التسهيل المتقدمة.

و ظاهر كلامه أن الجار و المجرور لهما هذا الحكم، و لهذا مثلنا بهما فيما تقدم لاندراجهما في ذي العمل، أما إذا كان الجار حرفا واحدا نحو: (بزيد)، أو حرفين ثانيهما لين نحو (في زيد) فالجمهور على وجوب الحكاية كما اقتضاه كلامه.

و أما إذا كان حرفين ثانيهما صحيح نحو (من زيد) فسيبويه و بعض النحويين يوجبون إعرابه إعراب المتضايفين، و الجمهور يجوزونه و يجيزون الحكاية. و لا يعرف من قال بوجوب الحكاية.

و إن كان الجار أكثر من حرفين نحو (منذ اليوم) فالوجهان، و الخلاف بعينه، فهذان النوعان واردان على المصنف، و قد أوردهما الدماميني على التسهيل.

زاد في التسهيل: و المعطوف بحرف دون متبوعه كالجملة، و لم يتعقبه الدماميني، و الظاهر أنه مندرج تحت قوله «أو حرف و اسم أو حرف و فعل».

قوله **(أو من جلي حرفين)** عطف على **(من ذي عمل)**، و **(جلي)** تتميم. و جملة **(حكي)** خبر **(ما به سمي)**.

[حكم العلم المركب و ما ذكر من حيث الإضافة و التصغير]

[١٣١] .... و لا تُضِف و لا تُصَغِّر[1] ....

و لا تجوز إضافة شيء مما ذكر لأن فيه تركيبا غير تركيب الإضافة، فلا يضم له تركيب آخر. و لا يصغر.

و قول الخلاصة «و عجز المضاف و المركب» قيدوه بالمزجي ، قالوا: لأن المركب الإسنادي إنما يقال فيه في الإصطلاح جملة كقولها :«و جملة و ما بمزج ركبا» و قولها «و انسب لصدر جملة». و مقتضى كلام المتن هنا أن العلم المركب لا ينحصر في الأقسام الثلاثة، و المفهوم من كلامه فيما سبق أن القسمة حاصرة، و هذا صريح قول التسهيل: و ما عرى من إضافة، و إسناد، و مزج، و مفرد، و ما لم يعر مركب.

و اعترض المرادي كلام التسهيل بما تركب من الحرفين و نحوه ؟ و أجاب بجوابين:

أحدهما: أنه إنما تعرض لذكر ما ورد عن العرب و تركيب الحرفين و نحوه لم يرد عنهم.

و الثاني: أن تركيب الحرفين و ما ذكر معه مشبه بتركيب الإسناد لأن حكمه أن يحكى و لا يعرب. إهـ. فالتعويل على ما أفهمه المتن هنا و نصه المتقدم يجاب عنه بما تقدم عن المرادي، و عول شيخ الاسلام الأنصاري على ظاهر نص التسهيل فحكم بأن المركب من الصفة و الموصوف داخل في المفرد و ارتضاه الشيخ يسن في حاشية النظم و لا يخفى بُعْدُه.

---

(١) قوله (و لا تضف ..) إشارة إلى أنه يجب أن لا يغيّر على ما كان عليه، فلا يثنى، ولا يجمع. فلو قال: (.% ولا تضف ولا تغير.......) لكان أشمل. (ابن القره داغي)

- بل إذا أريد تثنيته و جمعه قيل مثلا: جاءني كلاهما قام زيد، و كلهم قام زيد. اي إذا جاء إليك رجلان اسمهما مثلا "قام زيد" فتقول إذا أخبرت عنهما: جاءني كلاهما قام زيد. (المطالع السعيدة)

- العلم المركب: إن كان تركيبه إضافيًا، كعبد الله -أعرب صدوره وهو المضاف- كإعراب المفرد السابق "أي: على حسب حاجة الجملة؛ فيكون مبتدأ، أو خبرًا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو غير ذلك." ويبقى المضاف إليه على حالته؛ وهى الجر دائمًا. تقول: عبدُالله شاعرٌ، فاز عبدُ الله، صاحبت عبدَ الله، سارعت إلى عبدِ الله؛ فالمضاف -وهوكلمة: عبد -تغيرت حركة آخره بتغير حاجة الجُمل، وبقى المضاف إليه مجرورًا لم يتغير. (النحو الوافي)

[كيفية التسمية بكلمة على حرفين]

[١٣١] ﴿ .... وَ اسْلُكِ ﴾

[١٣٢] ﴿ تَضْعِيْفَ ثانِي اثْنَيْنِ لِيْنَاً، وَ ارْدُدِ[1] .... ﴾

(و اسلك تضعيف ثاني اثنين لينا) اي: إذا سميتَ بكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين كـ (لـو)، و (في) و (ما) الشرطية مثلا فضعف ثاني الحرفين، فتقول: (لوّ)، و (فيّ)، و (ماء)، فتفعل بـألفِ (مـا) من التضعيف ما تفعل بواوِ (لو)، و ياءِ (في)، فتجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة.

فـ (اثنين) صفة لمحذوف أي حرفين اثين. و (لينا) حال من المضاف، و مفهومه أنه إذا لـم يكـن لينا لم يغير كـ (من) يعرب إعراب يدٍ و دمٍ. هذا حكم الكلمة المستقلة. و كـذا بعـض الكلمـة، فيجـب تضعيف (قو) و (بي) من قول و بيع، و نحو (ضر) من ضربت يعرب إعراب يدم و دم.

(و اردد) [2] أي: اذا سميت بثنائي قد حذف منه شيء رددت إليه ما حذف منه حال التسمية و ذلـك كـ (يد) و (دم). و علم أن المراد ذو الاثنين من قوله السابق (ثاني اثنين)، فلـيس كلامـه إلا فيـه، و لا يتوهم أن المراد أنه إذا سمي بذي الحرفين و قد حذف منه أحدهما، لأن ذلك فرض ممنوع، لما فيه مـن الاجحاف، و لأن الوضع على حرفين مختص بـالحروف، و هـي لا يـدخلها الحـذف إلا شـذوذا، لأنـه تصريف.

---

(1) قوله (و اسلك) معناه مع البيتين الآتيين على ما يشعر به عبارة شرحه: و إذا أردت أن تسمّي شخصـا بكلمـة علـى حرفين اسلك عند التسمية تضعيف ثاني هذين الاثنين إن كان لينا فتقول فـي "لـو"، و "مـا"، و"فـي": (لـوّ)، و(فـيّ)، و(ماء) بقلب الألف الثانية همزة، لالتقاء الساكنين. و اردد عندها ما حذف منه إن كان محذوف الآخر فقل في "يـد" و"دم": (يدي) و(دمو). (ابن القره داغي)

(٢) إن سميت بكلمة على حرفين ، و قد حذف منها شيء، كيد و دم ، رد المحذوف حالة التسـمية، فقـل فـي "يـد" علما: جاءني يدي. (المطالع السعيدة + المواهب الحميدة)

[كيفية التسمية بحرف واحد]

[١٣٢] ﴿ .... وَ الْحَرْفُ إِنْ حُرِّكَ أَيَّاً تَجِدِ ﴾

[١٣٣] ﴿ مِنْ جِنْسِ تَحْرِيكٍ، وَ إِنْ بَعْضَاً سكَنْ فَالْهَمْزَ أَوْلى الْبَعْضَ مِنْهُ ضَعِّفَنْ[١] ﴾

(و الحرف إن حرك أيا تجد من جنس تحريك) أي: و إن سَمَّيْتَ بحرف ليس بعض كلمة و كان متحركا كلام الجر كمّل بتضعيفه من جنس حركته [٢]. و يعلم كونه ليس بعض كلمة من المقابل الآتي.

و (أيا) مفعول مقدم بـ (تجد) و هو مجزوم بها على حدِّ ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾ [الاسراء: ١١٠]. و معنى العموم سواء كان لينا أو غيره، محركا بالفتح أو غيره.

و مفهوم (إن حرك) أن المسمى به إذا كان ساكنا و ليس بعض كلمة كتاء قامت لم يحكم عليه بما ذكر، و لم يتكلم عليه في التسهيل، قال الدماميني: «و القياس أن تجتلب له همزة الوصل لا غير» إهـ. و به يعلم ما في قول المصنف في الشرح: و إن سكن كمل بتضعيفه من جنسه، و جواب الشرط مقدر أي ضعف، و المعنى ضم إليه ضعفه، و لا يلزم في الضعف أن يكون مماثلا، و القرينة على إرادة غير المماثل قوله (من جنس تحريك)، فإذا سَمَّيْتَ بتاء قمتُ المضمومة، و كاف أكرمتكَ المفتوحة و المكسورة قلت: (تو) و(كا) و(كي).

---

(١) و الحرف الواحد إن لم يكن بعض كلمة، و سمّي به، فإن حرك، فيكمل ثلاثا بتضعيفك لينا تجده من جنس تحريك، بأن يؤخذ حرف الحركة مضعّفا، ويلحق به، فيقال في "لام الجر": (لي)، وإن كان بعضا منها، و سكن كضاد اضربْ فزد الهمز في أوله للتكميل أولا البعض الساكن من الكلمة، بأن لا يكون بعضا وسكن، كـ"لام التعريف" أو كان و تحرك، كـ"باء" ضربَ منه ضعفن، اي جيء بمضعف من جنسه،، فيكمل ثلاثة أحرف فيقال: (لَّل) و(ببّ). و عبارته مع علاقته لا يفي بتمام المراد على أن قوله (أو لا البعض) قاصر إن لم يجعل اللام للعهد، و مناف لقوله المار : (إن حرك لينا)، إن جعل له، لأن النفي حينئذ يتوجه إلى المقيد، والقيد لتحصيل التعميم، فيفيد أن الحرف المتحرك الغير الجزء من الكلمة يضعف من جنسه، إلا أن يجعل المقابلة قرينة على التخصيص، هذا. قال "عصام" الحرف الساكن يحرك بالكسر و يجعل ثلاثيا بالحرف المجانس لكسره»، و هو مخالف لما قاله المصنف. و قال أيضا: «إذا سمي رجل بنحو "كم" مما هو صحيح الآخر، و لم يحذف منه يقدر بعد العلمية محذوف العجز معتلّا فيقال :(كمي)». (ابن القره داغي)

(٢) فتقول في الباء الجارة : جاءني بي بالياء المشددة. (المواهب الحميدة)

(وَ إِنْ بَعْضاً سَكَنْ فَالْهَمْزَ أولى): و إن كان الحرف المسمى به بعض كلمة فإن كان ساكنا كالباء من اضربْ زيدت عليه همزة الوصل [١]، و المعنى: و إن سكن الحرف المسمى به حالة كونه بعضا فالهمز أي زيادة همزة الوصل قبله أولى من زيادة الحرف الذي قبله عليه.

قال في التسهيل: و إن يكنه اي بعض كلمة و هو ساكن فبالحرف الذي كان قبله على رأي، و بهمزة الوصل على رأي. إهـ.

فتقول في التسمية بالباء من "قبل" على الأول: (قب)، و على الثاني و هو رأي سيبويه: (إب). و استشكل بأن الحرف الآخر متحرك بحركات الإعراب، فكيف يقبل مع ذلك همزة الوصل، لا يقال الحركة عارضة كما في الأحمر، لأنها نقول معنى عروضها أنها حدثت بعد إن لم تكن، و إن شئت لم تأت بها و الإعراب لازم لابد منه.

و إن يكن المسمى به متحركا و هو بعض، فمذهب سيبويه و الخليل أنه يضعف من جنس حركته، فإذا سميت بالقاف المضمومة من قُبل قلت: (قو)، و بالمفتوحة من قَبل قلت: (قا)، و بالمكسورة من قِتال قلت: (قي)، و هذا معنى قوله **(البعض منه ضعفن)** أي: ضعفن البعض المتحرك من جنس تحريكه. و علم أن المراد المتحرك من الاتيان به في مقابلة الساكن، و عند غيرهما يكمل بالفاء إن كان عينا، فإذا سميت بباء قبل قلت: (قب)، و بالعين إذا كان فاء، فإذا سميت بقاف قبل قلت: (قب)، و بأحدهما إن كان لاما، فإذا سميت بلام قبل قلت: (قل) أو (بل)، و على هذا الثاني ذهب في التسهيل.

و هذه فوائد زائدة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

---

(١) فتقول عند التسمية بباء اضربْ: جاءني أبٌ، بهمزة فباء. (المواهب الحميدة)

اسمُ الإشـــارةِ [1]

[الإشارة إلى المفرد المذكر، و المؤنث]

[١٣٤] أَشِرْ بِذا لِذَكَرٍ فَرْدٍ، و ذِي تـي تـا لِلْأُنْثى ....

(أشـر بـذا لـذكر فـرد) [2] لا فـرق فـي التـذكير و الإفـراد بـين المحققـين و الحاصـلين بالتأويـل كقوله:

نُبِّئْـتُ نُعْمَـى على الهِجْران عاتبـةً سَقْيًا و رَعْيًـاً لذاك العاتـب الزارى

أي: لذاك الشخص، و كقوله تعالى: ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذلِكَ﴾ [البقرة ٦٨] أي: بين ما ذكر من الفارض و البكر.

(و ذي تي تا للأنثى) [3] أي: يشار للمؤنث بـ (ذا) بقلب ألفه يـاء، أو بإبـدال ذالـه تـاء، أو بـالجمع بينهما، و ذلك لأن التاء و الياء قد تكونان للتأنيث نحو: ضاربة، و تضربين، فـ(تا) مـن (ذا) كـالتي مـن الذي، و (ذي) من (ذا) كهي من هو. و (تي) بالجمع بين التاء و الياء، و لا نقول إن التاء و اليـاء ههنـا علامتا تأنيث بل نقول: بتخصيص [4] إبدالهما بالمؤنث دون المذكر لأنهما يكونان فـي بعـض المواضـع علامتي تأنيث قاله الرضي.

---

(١) قوله (أسماء الإشارة) [كذا في نسخة] إضافة أحد المتصاحبين إلى الآخر. و عرّف بما وضع لمشار إليـه إشـارة حسية. و نقض بأنه دوريّ؟ و يدفع بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه، لجواز كون ذلك الجـزء ضـروريا. و قد يجاب: بأن الإشارة في التعريف لغوي، و يتجه عليه أنه فـي المعـرف كـذلك، لأن معنـاه اسـم تصـاحبه الإشـارة. (ابن القره داغي) + اسم الإشارة، تعريفه: اسم يعين مدلوله تعيينًا مقرونًا بإشارة حسية إليه. (النحو الوافي)

(٢) المفرد إما أن يكون مفردا حقيقة نحو: ذا طيار ماهر، أو حكما، كالإشارة إلى جمع، أو فريق، مثـل: هـذا الجمـع مسارع للخيرات. (تحقيق على النحو الوافي)

- قوله (لذكر) أي: و لو حكما، فلا يرد قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} و كذا الفـرد أعـم مـن الحقيقي و الحكمي ليشمل الجميع و الفريق، فلا حاجة إلى أن يقال: بأنه مستعار للمتعدد فـي قولـه تعـالى: {عَـوَانٌ بَيْنَ ذالِكَ} أي: الفارض و البكر، لأنه مؤول بالمذكور، فهو مفرد حكما. (ابن القره داغي)

(٣) مثل: هذه الفتاة تحسن الحجاب. تلك المرأة تعرف معنى التربية. (دليل السالك) + قوله (للأنثى) أي: للمفرد المؤنث، و لو كانا حكميين كالفرقة و الجماعة و المذكر المنزَّل منزلةَ الأنثى. (ابن القره داغي)

(٤) في نسخة «ب» تخصص.

[الإشارةِ إلى المثنَّى المذكَّرِ ، و المؤنَّثِ]

[١٣٤] .... ذانِ تانِ لِلَّذي ....

[١٣٥] ثُنِّي ، وَ ذَيْـنِ تَيْـنِ غَيْـرَ الرَّفْـعِ [1] ....

قوله (ثني) أي و رفع، بدليل ما بعده. و كان القياس أن يقال في تثنيتهما: (ذيان) و(تيان) لكنهم حذفوا ليحصل الفرق بين تثنية المعرب و المبني.

و ذهب الأكثرون إلى أن (ذان) و (تان) صيغتان مرتجلتان للرفع، و (ذين) و (تين) للنصب و الجر، و أنها مبنية لثبوت علة البناء فيها كما في المفرد.

و قال بعضهم: معربة لاختلاف أحوالها باختلاف العوامل الداخلة عليها. و دعوى أن لكل واحدة منها صيغة مرتجلة خلاف الظاهر.

و **(ذين، تين)** معطوف على المبتدأ قصد لفظه، و **(غير الرفع)** أي: المرفوع معطوف على **(الذي ثني)**، و في الكلام صفة مقدرة أي: منه، فعطف بالواو شيئين على شيئين لعاملين على رأي الأخفش. و يحتمل أن يكون **(ذان و تان)** معطوفا على **(ذا)** بحذف الأداة، و **(ذين و تين)** معطوفين عليه، و **(غير الرفع)** معطوف على مدخول اللام، و فيه ما فيه قبله.

---

(١) أسماء الإشارة للمثنى المذكر: لها لفظ واحد هو: ذَانِ في حالة الرفع، وذَيْنِ في حالتي النصب، والجر. أسماء الإشارة للمثنى المؤنث : لها لفظ واحد ، هو تَانِ في حالة الرفع ، وتَيْنِ في حالتي النصب ، والجر . (شرح ألفية)

- قوله (ذان ...) هو للمثنى المذكر؛ و نقض بقوله: {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ} لأن المشار إليه (اليد) و(العصا)، وهما مؤنثان، إلا أن يقال: بأن التذكير لموافقة الخبر. (ابن القره داغي)

- قوله (غير الرفع) منقوض بنحو {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} ويؤوّل بأنه مبني على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاث. (ابن القره داغي)

[الإشارة للجمع المذكر، و المؤنث]

[١٣٥] .... وَ بِأُولى لِمُطْلَقٍ مِنْ جَمْعِ [١]

[١٣٦] وَ الْمَدُّ أَوْلَى [٢] ....

معنى الإطلاق أنه لا فرق بين المذكر و المؤنث، و العاقل و غيره.

و يكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء، لاستثقال اكتناف ثقيلين في الكلمة، الضمة في أولها، و الواو في آخرها، و لهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو الضحى و القوى بالياء، مع أن أصلهما واو. و إنما كان المدّ فيه أولى لأنه لغة الحجازيين، و بها جاء التنزيل.

[مراتب المشار إليه]

[١٣٦] .... وَ زِدِ الْكافَ إذا يَبْعُدُ، وَ اللَّامَ [٣] إذا شِئْتَ خُذا

يعني: أن الألفاظ المتقدمة يشار بها للقريب [٤] و إذا كان المشار إليه بعيدا جيء به باسم الاشارة ملحقا بالكاف وَحْدها [٥]، أو بها مع اللام [٦]. و في هذا إشارة إلى أن للمشار إليه مرتبتين فقط، و المشهور أن له ثلاث مراتب: مرتبة قرب، و مرتبة متوسط، و مرتبة بعد، و رده ابن مالك بأربعة أوجه ذكرها المرادي فانظره.

---

(١) قوله (لمطلق) أي: مذكر أو مؤنث، عاقل أو غيره، لكن استعماله في غير العاقل قليل، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ السمع والبصر والفؤاد كُلُّ أولئك كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} [الاسراء - ٣٦]. (ابن القره داغي)

- نحو: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة، و قال تعالى: {هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم}.

(٢) في أولى لغتان: ١- المد وهي لغة أهل الحجاز. ٢- و القصر وهي لغة بني تميم. (ابن عقيل)

(٣) (و اللام) مفعول خذ، أي: خذ "اللام" إذا شئت مع الكاف تنبيها على نهاية البعد، إلا في الصور الثلاث الآتية. و في بعض النسخ بدل خذ فذا اي ذا الأمر و هو زيادة اللام ثابت إلا في المثنى الخ. (ابن القره داغي)

(٤) تقول : هذا ، وهذهِ ، وهذانِ ، وهاتانِ ، وهؤلاءِ . (شرح ألفية)

(٥) تقول : ذَاكَ ، وتِيْكَ ، وذَانِكَ ، وتَانِك ، وأُوْلَئِكَ . (شرح ألفية)

(٦) تقول : ذلك ، و تلك ، و أولئك . (شرح ألفية)

و إنما اختص البعيد على الرأي الأول، و هو و المتوسط على الرأي الثاني بالكاف و اللام، لأن اسم الاشارة إنما وضع للمشار إليه حسا، و لا تكون الاشارة الحسية إلا للحاضر القريب الذي يصلح أن يقع مخاطبا، فلما اتصلت الكاف به أخرجته من الصلاحية للخطاب، إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلا أن يجمعا في كلمة الخطاب نحو: يا زيدان فعلتما، أو يعطف أحدهما على الآخر نحو: أنت و أنت فعلتما، فصار (ذاك) مثل: غلامك، أخرجته الكاف عن أن يكون مخاطبا كما أخرجت غلامك، فلا تقول: يا هذاك، كما لا تقول: يا غلامك، فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو: غلامك قال كذا، و إن لم يمتنع حضوره، إذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب، فلما أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة و قد كان هو موضوعا للحضور صار مع الكاف بين الحضور و الغيبة، و هذا هو حال التوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته و هي اللام، و على إنكار مرتبة التوسط لما أخرجته الكاف عن الخطاب و لم يصلح لذلك صار غائبا حكما، و لا ينكر صاحب هذا القول أن البعد يختلف، و أن بعضه أقل من بعض، و هو معنى التوسط و البعد، و إنما ينكر تخصيص الأقل بلفظ من ألفاظ الإشارة، و لهذا قد يحكم للمتوسط إذا كانت جهة قربه أكثر من جهة بعده تارة بحكم القريب و تارة بحكم البعيد في التعبير عنه[1] فتقول: جاءني رجل فقلت لهذا الرجل، و تضاربوا ضربا بليغا و هالني هذا الضرب، أي: هذا المذكور عن قرب، لأن المحكي عنه و إن كان غائبا إلا أنه جرى عن قرب فكأنه حاضر، و لك أن تقول: فقلت لذلك الرجل و هالني ذلك الضرب لأن المحكي عنه غائب، و كذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر إذا تقدم ذكره فيذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة و البعد نحو: بالله الطالب الغائب، و ذلك قسم عظيم، لأن المشار إليه المعنى و هو لا يدركه الحس، و يجوز هذا قسم عظيم، و هو الغالب، و بهذا يبطل ثالث الأدلة التي نقلها المرادي عن ابن مالك و هو أن التعبير بذلك عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في القرآن و غيره و لا واسطة بين النطقين.

---

(١) في نسخة (أ) «في التعيين عنه».

[مواضع امتناع إلحاق لام البعد باسمِ الإشارة]

[١٣٧] ﴿ إِلَّا الْمُثَنَّى وَ أُولاءِ وَ الَّذي قَارَنَ ها .... ﴾

استثناء من قوله (و اللام إذا شئت خذا) أي: إلا [في المواضع الآتية]:

١- في المثنى من غير تقييد بلغة دون أخرى [(١)].

٢- و في الجمع في لغة من مدّه [(٢)].

٣- و فيما اقترن بهاء التنبيه [(٣)].

و إنما امتنع ذلك كراهية لاستطالة في الجميع؛ و لاجتماع الكسرتين في التثنية و الجمع؛ إذ لو فتحت اللام لالتبست بالجارة، و حرف الخطاب بالضمير، و كراهية لاجتماع الزوائد في الأخيرة.

[الإشارة إلى المكان]

[١٣٧] ﴿ .... وَ لِلْمَكانِ فَاحْتَذِ ﴾

[١٣٨] ﴿ هُنا [(٤)]، وَزِدْ لِلْبُعْدِ ما تَقَدَّما [(٥)] لكِنْ بِهِ الْكافُ جُمُودَه الَزِما ﴾

يشار إلى المكان بالألفاظ المتقدمة، لأنها عامة في العاقل و غيره، و يختص عن غيره بألفاظ:

منها: (هنا) إن كان قريبا، فإن كان بعيدا زيدت عليه الكاف وحْدَها، أو مع اللام، و هما المراد بـ (ما تقدم) إلا أن الكاف مع هذا اللفظ تلزم حالة واحدة، و لا تتصرف تصرف الكاف مع "ذا" و نحوه، فإنها مع ذا و نحوه تتصرف تصرف الكاف الاسمية في الغالب [(٦)]، فتفتح مع المذكر، و تكسر مع المؤنث، و تلحقها علامة الاثنين و الجمعين، و مع (هنا) تفتح، و لا تلحقها علامة.

---

(١) تقول: ذَانِكَ ،وتَانِكَ . ولا يجوز: ذَانِ لِك ، ولا : تَانِ لِكَ . (شرح ألفية)

(٢) تقول : أولئك . ولا يجوز عند الحجازيين , وبني تميم : أولاءِ لِك. (شرح ألفية)

(٣) تقول : هذاك . ولا يجوز : هَذَالِكَ . (شرح ألفية)

(٤) قوله (هنا) ملازم للظرفية أو شبهها، وهو هنا الجر بـ"من" أو "إلى"، و مثله "ثم". (ابن القره داغي)

(٥) قوله: (ما تقدما) أي الكاف فقط، أو مع اللّام. و يلزم الكاف حينئذ الإفراد و الفتح بخلاف كاف ذاك ونحوه، و لذا قال: لكن الخ، لكن لا يفيد كلامه لزوم الفتح، فلو قال:(لكن به مفتوح كاف لزما) لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٦) وإنما تصرف بهذا التصرف مع أن الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم وعدم أصالته في الحرفية. (حاشية)

و فات ابن مالك التنبيه على حرفية هذه الكاف، فإن الحكم بتصرفها مع الألفاظ المتقدمة يوهم اسميتها، و الذي يعين حرفيتها أنها لو كانت اسما لم يكن لها إعراب إلا الخفض بالإضافة، و أسماء الإشارة لا تضاف، و أيضا فإنه يمتنع وقوع الظاهر موقعها، و لو كانت اسما لم يمتنع.

قوله (و زد) أي: على لفظ "هنا" ما تقدم من الكاف و اللام. (و الكاف) مبتدأ، و الباء الداخلة على الضمير العائد على "هنا" بمعنى مع. (و جموده) منصوب على شريطة التفسير، و جملة الطلب خبر المبتدأ، لجواز ذلك على الأصح.

[الإشارة إلى المكان البعيد]

[١٣٩] ﴿ وَ فِيهِ هَنَا ثَمَّ هِنَّا، وَقِفِ بِالْها، وَ للزَّمانِ رُبَّما تَفِي ﴾

الضمير المجرور بـ (في) لأقرب مذكور و هو المكان مع إرادة البعد، و ليس لمطلق المكان كما قد يتوهم، و العبارة على حذف مضاف أي: و في إشارة المكان البعيد هذه الألفاظ أي وردت و استعملت:

أولها: هَنّا بفتح الهاء و تشديد النون.

ثانيها: ثَمّ بفتح المثلثة و تشديد الميم.

ثالثها: هِنّا بكسر الهاء و تشديد النون.

و فهم من تخصيص اللفظ المتقدم بلحاق الكاف و اللام أن هذه الألفاظ لا تتصل بهما، بل تدل على البعد المراد بنفسهما.

و قد تتصل الكاف بـ (هنا و هنا)، كما في التسهيل، قال الدماميني: فيقال: هنّاكَ و هنّاكِ بفتح الهاء و كسرها مع تشديد النون.

قوله (و قف) أي: على هذه الألفاظ باجتلاب الهاء فتقول: ثَمَّهْ. قال في الوقف على هنا المخففة:

قــد أقْبَلَتْ مـن أمِكنَـــهْ   مـن هَاهُنَـا وَ مـن هُنَـهْ

و ظاهر قوله (و للزمان ربما تفي) أن ذلك في الألفاظ السابقة كلها، و أنه قيل به في هنا بالتخفيف و التشديد، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١] أي في ذلك الزمان و قبله، ﴿إِذْ جآءوكم من فَوْقكُم وَمن أَسْفَل مِنْكُم﴾ [الأَحْزَاب: ١٠]. قال الدماميني: كذا استدل المصنف، و

نوزع بتطرف احتمال إرادة المكان و كأنه قيل في ذلك المكان الذي جانكم في زمانه كذا و كذا، و قيل به أيضا في قول الشاعر:

وَإذا الْأُمُــور تَشَــابَهَتْ و تعــاظمت　　　فهنـاك يَعْتَرِفُـــونَ أَيْــن المفـــزعُ

و لا حجة فيه أيضا لاحتمال كون الإشارة للمكان.

و الثاني كقوله:

حَنَّـــتْ نَوَارُ وَ لاَتَ هَنَّـــا حَنَّـــتِ　　　وَ بَدَا الذِي كَانَـــتْ نَوَارِ أَجَنَّـــتِ

قال الدماميني : فـ (هنا) عند المصنف إشارة إلى الزمان منصوب على الظرفية، و(حنّت) في موضع رفع بالابتداء، و خبره الظرف قبله، و أخبر عن الفعل مؤوّلا بالمصدر، و التقدير: و لا حنان في هذا الوقت، و أحسن من ذلك أن يقال أن (هنّا) مضافة إلى الجملة الواقعة بعدها، فهي بمعنى حين، و اسم لا محذوف أي: حنت نوار، و ليس الوقت حين حنينها. إهـ .

❊ ❊ ❊

جاء في معاني النحو:

- ✓ (هذا أنت) إخبار عن اسم الإشارة بالضمير بخلاف ما لو قلت (أنت هذا) فإن هذه الثانية إخبار عن الضمير باسم الإشارة .
- ✓ (هكذا) معناه: مثل هذا، فالكاف للتشبيه، وها للتنبيه، وذا للاشارة.
- ✓ (كذلك) معناه: مثل ذلك. و قد تكون بمعنى أيضا نحو قولك: أنت ضربت خالدا وسرقت ماله كذلك فلا أرى معنى التشبيه إذ لا يصح أن يراد و سرقت ماله كذلك الضرب و إنما هو بمعنى أيضا.
- ✓ (ها أنا ذا) كأنه يقال أين فلان فيقال: ها أنا ذا ، اي الحاضر عندك أنا.

﴿ الـمُـعَـرَّفُ بِـالْأَداةِ ﴾

تقديمه له على الموصول يقتضي أنه أعرف منه، و هو رأي ابن كيسان، استدلالا بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام : ٩١]، إذ الصفة مساوية، أو دون الموصوف، و لا قائل بالمساوات، فثبت الثاني، و أجاب ابن مالك بأن {الذي} بدل أو مقطوع، و {الكتاب} معين بالغلبة، لأن المعين بالخطاب بنو اسرائيل، و قد غلب عليهم الكتاب دون التوراة فالتحق بالأعلام. قال الدماميني: و هذا تسليم من المصنف بأنه لا قائل بالمساوات بين الموصول و ذي الأداة، و هو خلاف ما هو منصوص له في بعض نسخ التسهيل. إهـ.

و ما اقتضاه صنيعه هنا خلاف صريح العطف في قوله أول المعرفة و النكرة: (**يليه موصول فذو أل**).

[أل المعرفة]

[١٤٠] ﴿ أَلْ حَرْفُ تَعْرِيْفٍ، وَ سِيبَوَيْـهِ اللّامُ قَـطْ، وَ كُلُّـهُـمْ عَـلَـيْـهِ ﴾

اختلف في أداة التعريف على أربعة مذاهب اقتصر المصنف على مذهبين منها:

أحدهما: أن المعرِّف "أل" برمتها [١]، و همزتها همزة قطع جزء منها لكنها عوملت معاملة همزة الوصل في كونها تسقط في الدرج نحو: قام الرجل، و يحرك الساكن قبلها نحو: قامتِ المرأة. و هذا مذهب الخليل، و كان يعبر عنها بأل، و اختاره ابن مالك، و استدل لها بستة أوجه، ذكرها المرادي، و أضاف لها سابعا، فانظره.

و ثانيهما: أن المعرِّف اللام وحدها[٢]، نقله في شرح الكافية عن سيبويه، و تبعه ولده، و اختاره المتأخرون، و الهمزة عليه للوصل اجتلبت تحرزا من الإبتداء بالساكن، و فتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها، و نقل أبوحيان هذا الرأي عن جمع من النحويين إلا ابن كيسان، و إليه أشار بقوله (**و كلهم عليه**).

---

(١) هذا معنى قوله (**أل حرف تعريف**).

(٢) هذا معنى قوله (**و سيبويه اللام قط**).

- جاء في مغني لبيب: (**قط**) اسم فعل بمعنى يكفي، قطني اي يكفيني.

قال الرضي: «و الدليل على أن اللام هي المعرفة فقط: تخطي العامل الضعيف لها نحو: بالرجل، و ذلك علامة امتزاجها بالكلمة و صيرورتها كجزء منها، و لو كانت على حرفين لم يتخطها عامل ضعيف، و أما نحو: أن لا تفعل فإنما تخطي ان ما هو على حرفين لقوته، لأنه يجزم الشرط و الجزاء معا، على المذهب الصحيح، و أما نحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢] فإن الفصل بين العامل و المعمول لم يغير معنى ما قبله، و لا معنى ما بعده، فالفصل به كلا فصل، و للامتزاج التام بين اللام و ما دخلته كان: الرجل، مغايرا لرجل، حتى جاز تواليهما في قافيتين، و لم يكن ايطاء، و هذا إنما يكون إذا كانت وحدها معرفة، و وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج، و أيضا، دليل التنكير الذي هو ضد التعريف على حرف و هو النون فالاولى أن يكون دليل التعريف مثله». إهـ.

قلت: الظاهر أرجحية مذهب الخليل لقوة أدلته.

و جواب ما أشار إليه الرضي أن الخليل القائل بأن أل برمتها معرفة يقول بتنزيلها منزلة الجزء من مدلولها، و لذلك لم تعمل، فالتنزيل المذكور لا يتوقف على كون المعرف اللام وحدها و الهمزة، و إن كانت عنده همزة لكنها عوملت معاملة همزة الوصل في السقوط في الدرج كما تقدم، فالفصل بها كلا فصل، و المغاير لرجل هو الرجل بالهمزة لا بدونها، فلها دخل في ثبوت المغايرة، و صح كون دليل التنكير حرفا واحدا، لأنه متصل بما قبله، و تتمة و تكميل له، و لما كان التعريف أشرف استدعى ذلك تصور دليله، و كونه أقوى، فزيد فيه حرف لذلك، و ليتحرز عن وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، فإن الوضع كذلك إجحاف و تضعيف، و هو مناف للأشرفية و استحقاق الصدارة.

قوله (**و سيبويه**) فاعل بمحذوف يدل عليه السياق. و (**اللام**) خبر لمضمر محذوف يعود على حرف التعريف، أي و قال سيبويه هو اللام.

و حملنا قوله (**أل حرف تعريف**) على رأي الخليل فقط، و إن قيل في نظيره في الخلاصة أنه يشمل أحد قولي سيبويه، لأن الناظم هنا ذكره و عين قوله، فلو أراد أن ينسب إليه غيره لما اقتصر عليه.

[أل العهدية]

[١٤١] ﴿عَهْدِيَّةٌ[١] مَصْحُوبـها ذُو حَضْرِ فِي الْحِسِّ[٢] أَوْ فِي الْعِلْمِ أَوْ فِي الذِّكْرِ﴾

تنقسم (أل) المعرفة إلى: عهدية و جنسية. و العهدية ثلاثة أقسام:

١- التي للعهد الحضوري، و هي: التي يكون مدخولها حاضرا مشاهدا [٣] كقولك لشاتم رجل تشاهده بحضرتك: "لَا تَشْتُم الرجل".

٢- و التي للعهد العلمي، و هي التي لا يكون مدخولها مشاهدا و لا متقدما في الذكر، و لكن تقدم العلم به من وجه آخر نحو: ﴿ إِذْ هما فِي الْغَار ﴾[٤][التوبة: ٤٠]، ﴿ إِذْ يُبَايِعُونَك تَحت الشَّجَرَة ﴾[الْفَتْح: ١٨].

٣- و التي للعهد الذكري، و هي التي يتقدم ذكر مدخولها نحو: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾[٥][المزمل: ١٥, ١٦].

---

(١) قوله (عهدية) ظاهر كلامه أن "ألـ" قسمان: الأول: العهد الخارجي، و له ثلاثة أقسام. الثاني: لام الجنس، وهو ثلاثة أقسام. و نظير المدخول للعهد الحضوري في سائر المعارف اسم الإشارة، و للعهد العلمي علم الشخص، و للام الحقيقة علم الجنس، و للام الاستغراق الكل المضاف إلى النكرة، و للعهد الذهني النكرة في الاثبات. و لعلّ النظير لمدخول العهد الذكري الموصول، فاحفظه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (في الحس) كلمة "في" هنا و في تاليبه لاعتبار المدخول. (ابن القره داغي)

(٣) هذا معنى قوله (عهدية مصحوبها ذو حضر).

- معني العهد: المعرفةُ، عهدتك أي عرفتك. (معاني النحو)

- و نحو {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُمْ} أي: الْيَوْمَ الحَاضِرَ وهُوَ يومُ عَرَفَةَ. (مجمع القواعد العربية)

(٤) موطن الشاهد: {الْغَارِ}، وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد العلمي؛ لأن الغار المقصود معروف لدينا. (مصباح السالك)

(٥) موطن الشاهد: {الرَّسُوْلَ} . وجه الاستشهاد: مجيء "أل" مفيدة العهد الذكرى: لأن الرسول الثاني، هو الرسول الأول المذكور سابقا. (مصباح السالك)

[أل الجنسية]

[١٤٢] وَ غَيْرُها جِنْسِيَّةٌ[1] إنْ خَلَفا كُلٌّ مَجازاً أوْ حَقِيقَةً وَفا

[١٤٣] وَ غَيْرُها عَرِّفْ بِها الْماهِيَّةِ ....

(و غيرها جنسية إن خلفا كل مجازا) أي: و غير العهدية جنسية[2] و هي ثلاثة أقسام:

١- التي تخلفها "كل" بتجوز، و هي لشمول خصائص الجنس نحو: أنت الرجل علما [3]. و انظر بسطه و تحقيقه في حاشيتنا.

قال الدماميني: و هذا الضابط الذي ذكروه لهذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي، نحو: (جمع الأمير الصاغة)؛ اي صاغة بلده أو صاغة مملكته؛ فإن (كلا) تخلف الأداة فيه بتجوز، و ليست لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ، و هو صاغة بلد الأمير؛ أو صاغة مملكته. قلت: القرينة دالة على أن المراد بقولنا (جمع الأمير): كل صائغ خصوص صاغة البلد أو المملكة، و هذا شمول حقيقي لا تجوز فيه. نعم يقال فيه عرفي و إضافي في مقابله حقيقي، و ليس المراد به مقابل المجازي بل أطلقوا الحقيقي فيه في مقابلة العرفي، و إلا فالعرفي أيضا حقيقي، بمعنى أنه ليس مجازيا، نعم يكون مجازا إذا أريد به كل صائغ مطلقا لكنه غير مراد، فافهم.

([1]) قوله (و غيرها جنسية) الخ هذا لا يفي بما ذكرنا سابقا من أقسام لام الجنس لعدم تعيين الاستغراق و عدم ذكر العهد الذهني، و لو قال: (جنسية مستغرق إن خلفا %) و قال بدل قوله (و غيرها عرف) الخ :(حقيقة ذهنية عهدية %) لكان أولى، تأمل. (ابن القره داغي)

(٢) و هي التي تدخل على الجنس، و لا يراد بها واحد معين من أفراد الجنس، فإذا قلت (الذئب مفترس) فأنت لا تريد واحدا بعينه من أفراد الجنس بل كأنك تقول: هذا الجنس من الحيوان مفترس، فأل هذه تعرف الجنس بأسره و ليست تعريف واحدا بعينه من أفراد الجنس. (معاني النحو)

(٣) أشار إلى هذا القسم بقوله (إن خلفا كل مجازا) أي: القسم الأول هي التي تفيد استغراق جميع خصائص الأفراد تجوزا مبالغة في المدح و الذم و تسمى أل الكمالية، و ضابطها : صحة وقوع لفظ (كُلّ) موقعها مَجَازًا ،كما في قولك لزميلك : أنت الرَّجلُ علماً، أي : اجتمعت فيك كل صفات الرجال وخصائصهم من جهة العلم، و ذلك على سبيل المجاز لا على الحقيقة. (أخذناه من شرح الفية و معاني النحو)

٢- قوله (أو حقيقة) أي القسم الثاني التي تخلفها "كل" حقيقة، و هي الاستغراقية [١] نحو قوله عز و جل: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨]، و علامتها صحة الاستثناء من مدلولها نحو: ﴿ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [العصر:٢-٣].

٣- قوله (و غيرها عرف بها الماهية) أي: القسم الثالث: التي لا تخلفها "كل" لا حقيقة و لا مجازا و هي لتعريف الماهية [٢] نحو ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، فإنها ليست للعهد الخارجي، و هو بيّنٌ، و ليست المعهد الذهني، لأن جعل كل فرد ليس من ماء ما، و ليست للاستغراق، لأنه يصير المعنى: و جعلنا من كل ماء كل شيء، فيلزم اجتماع المياه في كل شيء، و هو واضح البطلان. و لا يقال هو من مقابلة المجموع بالمجموع كما في ركب القوم دوابهم، لأن {كل شيء} هو المفعول الأول لـ {جعلنا} و إن أخر لفظا فهو المحكوم عليه، و الحكم هو الجعل المقيد بالاستغراق الثاني، فيلزم أن يكون ثابتا لكل فرد من أفراد الموضوع استقلالا، لأن الكلام في قوة قضية كلية قائلة كل شيء ثبت له الجعل من كل ماء، فيكون نظير قولك (كل واحد من القوم ركب كل دابة)، و بالجملة إنما يصح التوزيع إذا خلا المحكوم به عما يفيد الاستغراق عند اشتمال المحكوم عليه على ما يفيده، و لهذا يصح أن تقول: كل القوم ركبوا دوابهم، فلم يبق إلا أن تكون للحقيقة، و الجعل لا يدل على إرادة الافراد من مدخولها، لعدم توقفه عليها كما في جعل أفراد الانسان مثلا من حقيقته، و كونه من مياه مخصوصة إنما هو اتفاقي لا عقلي يوجبه النظر. و قد سئلنا عن وجه كونها في الآية للحقيقة دون غيرها فأجبت بهذا -و الله تعالى أعلم-.

---

(١) و ضَابِطُها : صِحَّة وقوع لفظ (كُلّ) موقعها حقيقة ، كما في قوله تعالى : {خلق الانسان ضعيفا} أي: خُلِق كلُّ إنسان ضعيفاً بلا استثناء حقيقة لا مجازًا، و كما في قوله تعالى: {إن الإنسان لفي خسر} أي : كلُّ إنسان في خُسْرٍ. (شرح ألفية) + قوله (مجازا) اي استعارة حيث استعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال في واحد لمشابهته لهم في استجماع الخصائص إذ المراد بـ (أنت الرجل): أنت الجامع لخصائص كل رجل. (ابن القره داغي)

(٢) و ضابطها : لا يصحّ وقوع لفظ (كُل) موقعها ، كما في قولك : الرجل أصبرُ من المرأة (أي : حقيقة الرجل و طبيعته أنه أصبر من المرأة) و لكن ليس كلّ رجل أصبر من كلّ امرأة. و نحو قوله تعالى: خلق الله آدم من الطين، اي من جنس الطين، فلايقال: من كل طين، لأنه بيان للماهية لاأفراده. (معاني النحو و شرح ألفية)

و الضمير في قوله (و غيرها) لأقرب مذكور، و هو التي تخلفها "كل" لا للجنسية، فإن التي لتعريف الماهية جنسية. و قد صرح المصنف في الشرح بهذا التقسيم، بل صرح التفتازاني و غيره بأن التي للماهية هي الأصل المقسم، و الاستغراقية و التي لشمول الخصائص قسمان منها حملا على ما ذكر بواسطة القرينة .

و اعلم أن هذا التقسيم الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو قوله تعالى ﴿ فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [يوسف: ١٧]، و نحو قولك: أدخلِ السوق و اشترِ اللحمَ، فإن (أل) فيما ذكر ليس شيئا من الأقسام المارة، و قد اعترض النحاة كلام ابن هشام بنظير هذا، و أجاب عنه الشيخ يس أنظره، و ردّه في حاشيتنا.

و يجاب عن أصل النقض و الله اعلم بأن هذا القسم لما دخل في التي للعهد العلمي بناء على ما اختاره ابن الحاجب و غيره من أن اللام في مثل ذلك للعهد الذهني و عليه صاحب التلخيص حيث قال: و قد تأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن.

و قال الرضي: الأولى أن يقال في حد المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، ثم قال: و إنما قلنا إلى خارج لأن كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما قد سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه، فعلى هذا، كل لفظ فهو إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له، فلو لم نقل إلى خارج لدخل في اللفظ جميع الأسماء: معارفها و نكراتها، فتبين بما ذكرنا أن قول المصنف في نحو قولك: اشرب الماء، و اشتر اللحم، و قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ ﴾ [يوسف:١٤] أن اللام إشارة إلى ما هو في ذهن المخاطب من ماهية الماء و اللحم و الذئب ليس بشيء ، لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام، فالحق أن تعريف اللام في مثله لفظي، كما أن العلمية في نحو أسامة لفظية.

قلت: و هو مبني كما ترى على عدم التفرقة بين اسم الجنس و علم الجنس، و ابن الحاجب لا يسلم له ذلك، بل يفرق بينهما، و على الفرق بينهما يفرق أيضا بين اسم الجنس النكرة و المعرف بلام الحقيقة التي للعهد الذهني يعين ذلك الفرق، فليس المعرف بها حينئذ مشارا به إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له فقط بل من حيث تشخصه في الذهن بالطريق المتقدم في علم الجنس.

و قد صرح أبواسحاق الشاطبي و غيره بأن علم الجنس مرادف للمعرف بأل التي للحقيقة و إنما يفترقان في مفيد التعريف، فإنه في علم الجنس مستفاد من جوهر اللفظ، و في اسم المعرف بأل منها، فصح حينئذ إندراج المعرف بها في هذا القسم في المعرف بالتي للعهد العلمي، غاية الأمر أن المعرف بالتي

للعهد العلمي تارة يكون جزئيا خارجيا كالوادي و الشجرة فيما تقدم، و تارة يكون معنى ذهنيا كـ (هذا)، و اعتبر ذلك المعنى الذهني في ضمن فرد ما للقرينة، و هكذا نقول في الاستغراقية، و التي لشمول الخصائص أشير بها إلى الماهية من حيث تشخصها ذهنا، و حمل مدخولها على الجميع أو الخصائص للقرينة لما سبق أنهما قسمان من التي لتعريف الماهية، فقول الرضي: "اللام كلها، لا معنى للتعريف فيها إلا التي للمعهود الخارجي" مبني على أن التي للحقيقة يشار بها إليها من حيث هي، و قد علمت منعه.

و قد عرفت مما سبق أن هذه المعاني أعني "الاستغراق، و شمول الخصائص، و العهد الذهني" راجعة إلى معنى واحد وضعي لم يستعمل اللفظ إلا فيه، و التعدد بحسب القرائن و المقام.

[نيابة أل عن الضمير]

[١٤٣] ﴿ .... وَعَنْ ضَمِيْرٍ قَدْ أَنابُوا ذِيَّه[1] ﴾

ليست الإشارة للجنسية أو المعرفة للماهية كما قد يتوهم من اللفظ بل للفظة (أل)، لأنها إذا نابت عن الضمير لم تكن لشيء من ذلك. و فهم من إطلاقه في الضمير أنه لا فرق بين أن يكون رابطا أو لا، فالأول نحو ﴿ فَإِنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى ﴾ [النازعات:٤١] أي مأواه. و الثاني: نحو: ﴿ وَ اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] أي رأسي، و على هذا فالضمير أعمّ من ضمير الغائب و ضمير المتكلم.

و المفهوم من إطلاق المصنف أنه لا فرق بينهما و بين ضمير المخاطب كأن تقول لصاحبك: الزيارة مقبولة اي: زيارتك.

و فهم من تقييد المسألة بالضمير أنه لا تنوب عن الظاهر. و في الكشاف أنها تأتي خلفا من المضاف إليه و لو كان ظاهرا نحو:﴿ وَ عَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة : ٣١] فإن الأصل أسماء المسميات. و قيد المسألة في التسهيل بأن يكون الضمير في غير الصلة فعليه لا يجوز: زيد الذي ضربت الظهر و البطن أي ظهره و بطنه.

و قال الرضي: و تكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير في نحو: مررت برجل حسن الوجه، أي وجهه، و عند البصريين لا تعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة و الصفة التي هي جملة، و الخبر، و الوصف المشتق، و يجوز في غيره نحو قوله: (لحافي لحاف الضَّيف و البردُ بردُه). إهـ. و فيه شاهد لنيابتها عن ضمير المتكلم.

---

(١) و قد تأتي أل نائبة عن الضمير المضاف إليه [نحو] مررت برجل حسن الوجه. (المطالع السعيدة) تقديره: وجهه.

[أل الزائدة]

[١٤٤] ﴿ وَ لازِمَاً تُزادُ في كَالْيَسَعِ وَ في الَّذى، وَ ما عَداهُ فَاسْمَعِ [١] ﴾

أي: ترد (أل) زائدة زيادةً لازمةً [٢] كـ:

١- التي في علم قارنت وضعه نحو: "اليسع" [٣] علم على نبي عليه الصلاة و السلام.

٢- و التي في الموصولات نحو "الذي" و فروعه، و عليها نبه بقوله: **(و ما عداه)**.

٣- و كذا الداخلة على "الآن".

لأن ما ذكر معرف بالعلمية و الصلة و الاشارة.

و قد تكون زائدة غير لازمة كالداخلة على التمييز في نحو قوله: (... صَدَدْتَ، و طِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو) [٤]، و لم يذكرها المصنف لندورها، و لهذا صرح في الخلاصة باختصاصها بالضرورة، و معنى كونها غير لازمة أنها لا تلزم التمييز، و لا تلزم لفظ النفس.

و لا يخفى ما زاد به المتن على الخلاصة من ذلك التقسيم البديع الأكيد في (أل) و ذكر نيابتها عن الضمير.

* * *

---

(١) أل الزائدة «هي التي تدخل على المعرفة أو النكرة فلا تغير التعريف أو التنكير. فمثال دخولها على المعرفة: المأمون بن الرشيد من أشهر خلفاء بني العباس. فالكلمات "مأمون"، و"رشيد: و"عباس"، معارف بالعلمية قبل دخول "أل". و مثال دخولها على النكرة ما سُمع من قولهم: "ادخلوا الأولَ فالأولَ ... " و أشباهها. فكلمة "أول" نكرة لأنها حال و لم تخرجها "أل" عن التنكير. (النحو الوافي)

(٢)"أل الزائدة" نوعان: ١ - زائدة لازمة . ٢- زائد غير لازمة (عَارِضَة) . المراد بأل الزائدة : ما ليست موصولة ، ولا مُعرِّفة . والمراد بأل الزائدة اللازمة ، أي: التي لا تُفَارِقُ مَصْحُوبَها الذي دَخَلت عليه . (شرح الفية)

(٣) فـ "ال" في اليسع زائدة لأنه معرفة بالعلمية لا بها، و لازمة لأنه من أوَّل أمره مقترن بها، فلا يستعمل بدونها.

(٤) وجه الاستشهاد : زيدت (أل) في هذا البيت على التمييز (النَّفس) والتمييز يجب له التنكير ، والأصل : طِبْتَ نفسًا . وهذا هو مذهب البصريين . أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز أن يكون التمييز معرفة ، وبذلك تكون (أل) عندهم في هذا البيت غير زائدة . (شرح ألفية)

المَوْصُولُ [1]

[الموصول المختص]

[١٤٥] هُوَ الَّذِي مَعَ الَّتِي الْمُثَنَّى ... لَـهُ اللَّذانِ وَ اللَّتانِ عَنَا [2]

[١٤٦] وَ جَمْعُهُ الَّذِينَ عَمَّ الْعُقَلا ... وَ لَهُمْ وَ غَيْرِهِمْ خُذِ الْأُلى

[١٤٧] وَ اللَّاتِ وَ اللَّائي وَ شِبْهِ لِلَّتي ... .

الموصول ضربان:

١- حرفي و سيأتي.

٢- و اسمي، و هو على قسمين:

أ- مشتركٌ بين المفرد و مقابليه، و المذكر و مقابله بلفظ واحد و سيأتي[3].

ب- و نصٌّ في معنى واحد من الستة و هو:

١- "الذي" للمفرد المذكر عالما أو غيره.

٢- و "التي" للمفردة المؤنثة عاقلة أو غيرها.

٣- و "اللذان" لتثنية الذي.

٤- و (اللتان) لتثنية التي. و اكتفى بما ذكره في أسماء الإشارة من أن هذان، و هاتان للمرفوع فقط، لتشابه البابين. و يفهم أيضا اختصاص (اللذان)، و (اللتان) بالمرفوع من قوله **(المثنى)** فإن حكمه الإعراب بالألف رفعا، و بالياء جرا و نصبا.

---

(١) جاء في "شرح إبن عيش" «معنى الموصول أن لا يتم بنفسه و يفتقر إلي كلام بعده تصله به ليتم اسما» إهـ جاء في "معاني النحو": «فإذا قلت (جاء الذي) لم يفهم المعنى المقصود، فإذا جئت بالصلة اتضح المعنى المقصود، و ذلك كأن تقول (جاء الذي ألقى الخطبة). و للتعريف باسم الموصول أغراض أهمها: الإبهام، تقول (إن الذي كان معنا أمس سافر). التعظيم كقوله تعالى: {و الذي جاء بالصدق}. التحقير كقوله تعالى: {قال الذين لا يعلمون مثل قولهم. إهـ

(٢) قوله (له) اي للمذكور من "الّذي" و"الّتي"، أو للموصول، أو الضمير عائد إلى المثنى. فعلى الأولين خبر. قوله: **(المثنى)** مفرد، و على الأخير "جملة". (ابن القره داغي)

(٣) يقال: من قام ، من قامت، من قاما ، من قامتا، من قاموا.

٥- و (الذين) لجمع الذي [١]، و هو مختص بالعقلاء، كما قال (**عمّ العقلا**). و فاته التنبيه على ما في الخلاصة من أن فيه لغتين: البناء، و الإعراب.

٦- و (الألى) لجمع المفرد المذكر أيضا على وزن الْعُلى، يكتب بغير واو. و قد يمد، و يعم في لغتيه العقلاء و غيرهم [٢].

٧- و(اللّاتي) و (اللّائي) باثبات الياء، و (اللّات) و (اللّاء) بحذفها، و(اللّوات) و(اللّواتي) و(اللّا) و(اللّوا) لجمع المفرد المؤنث. و قد علمت المراد بالشبه في كلامه. و فاته التنبيه على ما في الخلاصة من خلف اللاء للذين.

و ما صرح به من كون (الذين) جمعا هو الذي صرّح به ابن مالك في شرح التسهيل. خلافا لمن زعم أنه اسم جمع، و عليه إشكالات بينتها مع أجوبتها في تأليف لي في المسألة، و نصّ المحتاج إليه منه هنا: فإن قلت: هذا مشكل بما ذكروه من أن (الذي) عام في العاقل و غيره، و(الذين) مختص بالعقلاء؟ **قلت:** أجاب عنه في شرح التسهيل بأنه جمع الذي مرادا به العاقل و مثله في النكت زاد ابن الضائع أن (الذين) يجوز أن يكون جمعا للذي مرادا به العاقل، و يدخل فيه غير العاقل، و يختلط به تغليبا على

---

(١) نحو: سافر الطلابُ الذين نَجَحُوا. قال الناظم في الهمع: و قد تستعمل (الذين) لما ينـزل منزلة العقلاء كقوله تعالى {إن الذين تعدون من دون الله عباد أمثالكم} فنزل الأصنام لمّا عبدوها منزلة من يعقل، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد {أ لهم أرجل يمشون بها}. إهـ

- **قوله (وجمعه)** اعترض بأن الجمع من خصائص الأسماء، فلزم إعرابه كالمثنى؟ وأجيب بأنه خاص بالعقلاء بخلاف مفرده فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة. ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون جمع الذي المستعمل في العقلاء، فالاولى أن يوجه عدم الجريان على سننها بأن مفرده ليس علما ولا صفة، فهو غير جامع لشروط الجمع، هذا. و قد ينتقض اختصاصه بالعقلاء بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ}، إلّا أن يعمّم من الحقيقية والتنزيلية بناء على أن المشركين نزلوا الأصنام منزلة العقلاء. (ابن القره داغي)

(٢) هذا معنى قوله: (وَ لَهُمْ وَ غَيْرِهِمْ خُذِ الْأُلى) قال ابن القره داغي: قوله (**خذ الأولى**) اي خذه موصولا للعقلاء، و غيرهم، و ليس المعنى: أن يؤخذ جمعا لهم حتى يكون في إطلاق الجمع عليه تجوّز. إهـ جاء في شرح ألفية: مثال العاقل نحو : سافر الطلابُ الألى نجحوا. ومثال الغير العاقل نحو : اشترِ الكتبَ الأُلى تستفيدُ منها . ومن الأمثلة على استعمالها لجمع المؤنث العاقل كقولك : تفلحُ الطالباتُ الأُلى يجتهدْنَ.إهـ + قال الناظم:«و المشهور و قوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين» وقال أيضا «وقد يقع للمؤنث و ما لا يعقل». (همع الهوامع)

قاعدة الجمع المذكر من تغليب العاقل فيه على غيره، و نظير هذين الجوابين ما ذهب إليه أبوالحسن و أبوعبيدة في (العالمين) من أنه جمع (عالم) مرادا به: عالم الانس و الجن و الملائكة عند الثاني، و أصناف الخلق العقلاء و غيرهم عند الأول، فكما أن الجمع خاص على الثاني فكذلك مفرده، و كما أن المفرد عام على الأول فكذلك جمعه.

فإن قلت: الجمع من أنواع التعريف و هو مختص بالمعربات.

قلت: يجاب عنه ما أجيب به عن القول بتثنية (ذين) و (تين) من أن هذه الأسماء فارقت الأسماء المتوغلة في شبه الحرف بدخول بعض أنواع التصريف فيها، ألا ترى أنها تنعت و ينعت بها، و تصغر، و يدخلها القلب و الزيادة و الحذف، كما هو مقرر في مواضعه، فلما دخلها ما ذكر تبعته التثنية، لأن الجنس يأنس بجنسه، و يتبع بعض أفراده بعضاً، و مثله يقال في الجمع.

فإن قلت: المعرفة لا تثنى و لا تجمع حتى يقدر تنكيرها و الموصول لا يقبل ذلك، قال في شرح الشذور: و إنما قلت في ذين و الذين كالمثنى لأنهما ليسا بمثنيين حقيقة، إذ لا يثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير، و ذا و الذي لا يقبلان التنكير، لأن تعريف (ذا) بالاشارة، و (الذي) بالصلة، و هما ملازمان لذا و الذي.

قلت: المانع من ذلك في اسم الاشارة الاشارة الحسية التي هي بمثابة وضع اليد على الرأس كما ذكروه، و أما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في الصلة، و هي منفصلة عنه، و التثنية له وحده فلا مانع من قطع النظر حالة التثنية و الجمع عن ذلك العهد فيصير نكرة و يثنى و يجمع ثم يعود التعريف بعدهما، كما أن العلم لا سبيل إلى تنكيره إلا بقطع النظر عن وضعه، و إلا فهو باعتباره لا يقبل التنكير، لأنه وضع للشيء مع جميع مشخصاته على أن الموصول كثيرا ما يراد به الجنس فتوافقه صلته و تكون غير معهودة.

فإن قلت: لا يجمع هذا الجمع في الاصطلاح إلا ما كان علما أو صفة و الذي ليس واحدا منهم.

قلت: صرح غير واحد بأن شبه الصفة كهي في صحة الجمع كالمصغر و أسماء النسب و الموصول بمنزلتهما و لذلك صح النعت به كما صح بهما لكن ليس جمعه بمقيس لبنائه.

فإن قلت: الصفة إنما تجمع هذا الجمع إذا قبلت التاء أو دلت على التفضيل، و لا يقال الذي يقبل التاء بدليل التي لأنا نقول: التي صيغة أخرى، إذ لو كانت هي الأولى لزيدت التاء على الأول كما في الأسماء المؤنثة.

قلت: يجاب عنه بما أجيب به عن ذو من أنها إنما جمعت الجمع المذكور مع أن ذات صيغة أخرى لأنه لا يشترط في قبول التاء بقاء صيغة المذكر على حالها، و إنما لم يعرب مع أن الجمعية معارضة لشبه الحرف لأن جمعه غير مقيس كما مر، و وجه لغة الاعراب مراعاة مطلق الجمعية و اجراء الجمع مجرى واحدا، و مما يدل على أنه جمع أن ضابط الجمع كما قال ابن الحاجب ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير مّا. **قال الرضي:** هذا شامل لسائر الجموع حتى المذكر السالم، قال: و خرج عن قوله بحروف مفرده اسم الجمع كإبل و غنم، فإنه لا يدل على الآحاد بحروف مفرده؛ لأن المفرد بعير و شاة، و لذا كان الغالب على اسم الجمع أن لا يكون له واحد من لفظه، و أما ما له واحد من لفظه كركب و صحب فلا يقال إنه اسم جمع إلا بدليل يبطل جمعيته، و هو فيهما أنهما ليسا من أوزان القلة، و جموع الكثرة لا تصغر على لفظها، و قد سمع فيها ذلك، فإذا تقرر هذا فالضابط المذكور صادق على الذين لأن له واحدا من لفظه غير، و صار الذين، و لا دليل على أنه ليس واحدا له كما في ركب، و أيضا فإن الجمع موضوع للآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرير الواحد بالعطف، و اسم الجمع موضوع لمجموع الآحاد دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، و إذا تأملت في الذين وجدته من القبيل الأول؛ لأنه لا يفهم منه إلا الافراد بمجردها حتى إنك لا تجد فرقا بين (الذين قاموا) و (القائمين) في الدلالة، و لو كان أيضا اسم جمع لجاز إفراد الضمير العائد عليه و هو ممتنع لتصريح القوم بوجوب المطابقة معه.

[الموصول المشترك]

[١٤٧] .... وَ مَنْ وَ مَا وَ أَلْ تُساوِي كُلَّ تِي[1]

الموصولات المشتركة ستة: (من، و ما، وأل، و أي، و ذو، و ذا،) و إلى الثلاثة الأول أشار بهذا الشطر. و معنى مساواتها للموصولات المتقدمة المشار إليها بـ (تي) أنها تستعمل في معانيها التي تستعمل هي فيها من إفراد، و تذكير، و غيرهما.

---

(١) قوله (تساوي كل تي) أي: تساوي كل مِن تلك المذكورات في الاستعمال. (ابن القره داغي)
- تقول: جاءني مَنْ قام، ومَنْ قامتَ، ومَنْ قامَا، ومنْ قامَتَا، ومَنْ قامُوا. (شرح ألفية)

امَنْا

[١٤٨] ﴿ فَمَنْ لِعالِمِ وَ شِبْهِهِ و ما أدرجَ فيهِ[١] .... ﴾

أي: هي في أصل وضعها للعالم وحده نحو: ﴿ وَ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ ﴾ [الرعد: ٤٣] .

و عبر بالعالم بدل العاقل ليندرج نحو: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧] فإنها واقعة على الله تعالى.

و تطلق على غير العالم في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يشبه به و ينزل منزلته، و ذلك إذا نسب إليه ما يختص بالعقلاء كالدعاء في نحو: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ ﴾[٢] [الأحقاف: ٥]، و النداء في قوله:

أَسِرْبَ القَطا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَه لَعَلِّي إلى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ

الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو: ﴿ كَمَنْ لا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]، و نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ و من في الأرضِ ﴾[٥] [الحج: ١٨].

الثالثة: أن يجتمع معه في مدلول لفظ عام فصل عمومه بـ (مَن) نحو : ﴿ وَ مِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ﴾ [النور:٤٥] فـ (من) فيه واقعة على غير العاقل لاجتماعه مع العاقل في قوله ﴿ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾[٣] [نور - ٤٥] فإنها لقب لما يدب على وجه الأرض. و عن المسألتين الأخيرتين نبه بقوله (**و ما أدرج فيه**) .

---

(١) قوله (**و ما أدرج فيه**) اي أدخل في سلك العالم بتغليبه على غير العالم، فيكون مجازا مرسلا بعلاقة الجزئية على الراجح نحو قوله تعالى: {يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ} [الحج -١٨]، أو باقترانه في عموم فصّل بِمن نحو {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ} [النور- ٤٥] فيكون مجازا بعلاقة المجاورة، هذا. و الأكثر في ضميره اعتبار اللفظ نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ} [يونس٤٠]. و قد يعتبر المعنى نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} [يونس- ٤٢]. و قد يعتبر المعنى ثم اللفظ، أو عكسه بالنسبة إلى ضميرين، وقس عليه ما. (ابن القره داغي)

(٢) عبر عن الأصنام بـ (من) لتنزيلها منزلة العاقل لأنهم عبدوها. (معاني النحو)

(٣) فالدابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض. و قد فصلها على ثلاثة أنواع الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع. (جامع الدروس)

[مــا]

[١٤٨] .... وَ سِوى الْعالِمِ ما

[١٤٩] وَ نَوْعِ عالِمٍ وَ وَصْفِهِ وَ ما أُدْرِجَ فِيْهِ وَ كَذا ما أُبْهِما

[و سوى العالم ما] أي: "ما" في أصل وضعها لسوى العالم وحده نحو:﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَ مَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾[١].

[و نوع عالم و وصفه][٢]: و تجيء لأنواع من يعقل، هذه عبارة ابن السراج، و عبارة الفارسي، و تبعه ابن مالك، و لصفات من يعقل، و مثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ فَانْكِحُوا ما طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾[٣]. و ردّ الأول بأن النوع لا يعقل اي فيتكرر مع ما قبله. و ردّ الثاني بأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات.

و في الكشاف و تبعه البيضاوي قال: ما طاب ذهابا إلى الصفة.

قال السعد: يعني استعملت (ما) في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولي العقل، لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات، أما إذا أريد الوصف فلا، يعني أريد الوصف ذاتا و الذات عرضا، قال: كما تقول: (ما زيد أفاضل أم كريم؟)، و (أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم أو القاعد)، قال: و ههنا المراد الصفة اي أنكحوا الموصوفة بأي صفة أردتم من البكر و الثيب و الشابة و المسنة إلى غير ذلك من الأوصاف. انتهى.

---

(١) النحل: ٩٦، موطن الشاهد: {مَا عِنْدَكُمْ} . وجه الاستشهاد: وقوع "ما" اسما موصولا دالا على ما لا يعقل، وهو الأصل في استعماله. (مصباح السالك)

(٢) قوله (و نوع عالم و وصفه) الأولى (و شبهه و وصف عالم ....%) و المراد بشبهه: ما نزل منزلته. و بالصفة: الصفة الغير المفهومة من الصلة، وهو شامل للنوع، مثالهما قوله تعالى: {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} [النساء- ٣]. في الكشاف و قيل ما ذهابا إلى الصفة و لأن الاناث من العقلاء يجري مجرى غير العقلاء و يمكن إدخال التنزيل المذكور في قوله و ما أدرج فإن المراد به ما أدخل في سلكه بالتغليب نحو: سَبَّحَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، أو بالتنزيل. (ابن القره داغي)

(٣) النساء:٣، موطن الشاهد: {مَا طَابَ} . وجه الاستشهاد: استعمال "ما" اسما موصولا في أفراد العاقل وصفاته؛ لأن المراد ما طاب لكم من النساء، الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة وسوى ذلك. (مصباح السالك)

و بهذا تعلم أن المراد بالأنواع البكر و الشابة و ضدهما و نحوهما، و هذه الأنواع و إن كانت عاقلة لكن لم تقصد من حيث عقلها بل من حيث تلك الصفات الخاصة و الذات مقصودة بالعرض.

و نص الدماميني على أن الشيء إذا قصد من حيث ذاته لا من حيث عقله اي بأن كان الحكم عليه مما لا يحتاج فيه إلى ملاحظة العقل عبر عنه بـ (ما) نحو ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص- ٧٥] فإن الذي كان إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا، و لما كانت الصفات المذكورة هي المقصودة بالذات قال ابن مالك : و لصفات من يعقل، و ليس تعبيره بذلك نظرا إلى أن المعنى: إنكحوا الطيبات، بل ليس المعنى عليه بدليل لكم، إذ لو أريد الطيبات في أنفسهن لما قيل ذلك و إنما المعنى ما أردتم و اخترتم و ظهر لكم، و بهذا التقرير يسقط الاعتراضان، و الله اعلم. و مثل هذا يقال في قوله تعالى ﴿ إلا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [المؤمنون- ٦] فإن المملوكات مقصودة من حيث الملك لا من حيث العقل. و ظاهر كلام المصنف أن الكلام الذي تكون فيه لوصف العالم غير الذي تكون فيه لنوعه، و لهذا مثل في الشرح لما هي فيه للوصف بالآية الأولى و لما هي فيه للنوع بالآية الثانية، و قد علمت أنه لا فرق في المعنى.

[و ما أدرج فيه]: و تجيء أيضا للعالم مع غير العالم نحو﴿ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[1].

[و كذا ما أبهما]: و تجيء أيضا للمبهم أمره كقولك و قد رأيت شبحا من بعيد [2]: انظر إلى ما ظهر.

قوله (**سوى العالم**) مجرور بلام مقدرة يدل على ذلك ما قدمه في من، و الظرف خبر مقدم، و (**ما**) مبتدأ مؤخر، و الجملة معطوفة على جملةِ (**فمن لعالم**)، و ليست الواو عاطفة للمفردات، و (**سوى**) معطوف على (**عالم**)، و (**ما**) معطوف على (**من**) لما فيه من العطف على معمولي عاملين مختلفين، لأن المعطوف على خبر مبتدأ خبر لذلك المبتدأ، و ذلك غير صحيح.

و فهم من تخصيصه (من) و (ما) بما ذكره أن (أل) تكون للعاقل و لغير العاقل و هو كذلك نحو: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَ الْمُصَّدِّقَاتِ ﴾ [الحديد: ١٨] و نحو ﴿ وَ السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ، وَ الْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾ [الطور: ٦٥].

---

(١) الحشر: ٢٤، موطن الشاهد: {مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} . وجه الاستشهاد: استعمال "ما" في العاقل، وجواز استعمال "ما" في العاقل عن طريق الاستعارة، أو المجاز المرسل. (مصباح السالك)

(٢) لا تدري هل هو إنسان أم غير إنسان. (النحو الوافي)

[ذوا]

[١٥٠] ﴿ وَ ذُو بِطَيِّ ءٍ .... ﴾

أي: هي من الموصولات المشتركة، و استعمالها كذلك مخصوص بلغة طيء، حكى الأزهري أنها تستعمل عندهم بمعنى الذي و فروعه فتقول: ذو فعل، و ذو فعلت، و ذو فعلا، و ذو فعلتا، و ذو فعلوا، و ذو فعلن، قال شاعرهم:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَ جَدِّي وَ بِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَ ذُوْ طَوَيْتُ

و المشهور عندهم فيها بنائها على سكون الواو، و قد تعرب، أنشد ابن جني في المحتسب (... فَحَسْبِيَ مِنْ ذي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا) أعربت تشبيها بذي بمعنى صاحب. و حكى بعضهم أن هذه منقولة منها لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف بهما.

[ذا]

[١٥٠] ﴿ .... وَإِنْ لَم تُلْغِ ذا[1] وَ لَمْ تُشِرْ وَ طَلَبَاً بِما خُذا ﴾

[١٥١] ﴿ أَوْ مَنْ .... ﴾

أي: من الموصولات المشتركة أيضا كلمة (ذا) بشروط ثلاثة:

١- أن لا تكون ملغاة. و قدم هذا الشرط عكس ما في الخلاصة من تأخيره و تقديم الاستفهام، لأن هذا متفق على اعتباره، و تقديم الاستفهام خالف فيه الكوفيون كما يأتي.

و معنى إلغاؤها: تركيبها مع اسم الاستفهام المتقدم عليها فيصيران اسما واحدا، و لهذا المركب معنيان:

---

(١) و تكون للعاقل وغيره. مفردًا و غير مفرد؛ نحو: ماذا رأيته؟ ماذا رأيتَها؟ ماذا رأيتَهما؟ ماذا رأيتهم؟. ماذا رأيتَهن؟ فكلمة: "ما" أو: "من" استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع. و"ذا" اسم موصول بمعنى: "الذى خبرٌ. (النحو الوافي)

- قوله (وإن لم تلغ ذا..) أي و ذا إن لم تلغ، و لم تكن اسم إشارة، و وقع بعد "ما" و "من" الاستفهاميتين، فإن ألغيت بتركيبها مع "ما" اسماً واحدا نحو: لما ذا صنعت، أو بجعلها زائدة نحو: ما ذا صنعت، أو كان اسم اشارة، أو لم تقع بعد أحدهما لم تكن موصولة. و لو قال: (و ذولطيء و ذا لم تلغين % و لم تشر ذا طلب بما و من) لكان أوضح و أفيد. و معنى (ذا طلب) مصاحبا لطلبٍ مفادا بـ"ما" أو "من" الاستفهاميتين. (ابن القره داغي)

أحدهما: أن يكون المجموع للاستفهام كقول بعضهم: "عن ما ذا تسئل" باثبات الألف لتوسطها.

و **الثاني**: أن يكون المجموع اسما موصولا، أو نكرة موصوفة، و عليها بيت الكتاب:

دَعِي مَا ذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيه وَ لَكِن بالمُغيّب نَبِّئِينِي

فالجمهور على أن (ما ذا) كله مفعول (دعى)، ثم اختلف فقال السيرافي و ابن خروف: موصول بمعنى الذي. و قال الفارسي: نكرة بمعنى شيء، قال: لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات.

و اعلم أنه يعرف الإلغاء و عدمه بالإبدال من اسم الاستفهام المتقدم عليها و ذكر جوابه، فإذا قيل: "ما ذا صنعت أخَيْراً أم شراً" بالنصب علم أن المبدل منه و هو الاستفهام في محل النصب، لأن التابع يكشف حال المتبوع، و يبين إعرابه إن لم يظهر فيه، و لا ناصب له سوى (صنعت)، فلو جعلت (ذا) موصولة لم يبق لها الإعراب، فيتعين أن تكون ملغاة، و إذا رفعت البدل كان الاستفهام في محل رفع و لا رافع له سوى الابتداء، و لابد للمبتدأ من خبر، و ليس معنى ما يصلح للخبرية سوى (ذا) فتكون موصولة، و جملة (صنعت) لا تصلح لذلك، لأن رابط الخبر لا يحذف في مثل ذلك، و ما اقتضاه كلام التسهيل من جواز حذفه مردود كما يأتي إن شاء الله تعالى، و نحو قوله تعالى: ﴿و يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] في قراءة الرفع تكون جملة الجواب اسمية، فيترجح في جملة السؤال أن تكون كذلك، و لا تكون كذلك إلا بجعل (ذا) موصولة، فالإلغاء فيه مرجوح، و في قراءة النصب العكس.

٢- و ثاني الشروط أن لا تكون إشارية [1]، و لم يذكره ابن مالك، لأنه يفهم من قوله: «و مثل ذا»، فإن معناه أنها مثلها في مساواة ما ذكر، فتكون للمفرد المذكر و فروعه، و ذكر في باب الإشارة أن الاشارية لا تكون إلا للمفرد المذكر، فيفهم منه أن هذه غير الإشارية على الجملة، و يفهم الاشتراط من قوله: و كلها إلى قوله و جملة الخ، فإنه صريح في أن هذه لابد من الاتيان بعدها بجملة أو شبهها، و قد علم من كلامه في اسم الإشارة أنه لا يفتقر إلى الإتيان بشيء بعده و لا يتوقف معناه عليه.

---

(١) هذا معنى قوله: (و لم تشر). جاء في النحو الوافي: « فلا تصلح أن تكون اسم موصول؛ لعدم وجود صلة بعدها، وذلك بسبب دخولها على مفرد؛ نحو: ماذا المعدن؟ ماذا الكتاب؟ من ذا الشاعر؟ من ذا الأسبق؟ تريد: ما هذا المعدن؟ ما هذا الكتاب؟ من هذا الشاعر؟ من هذا الأسبق؟». (النحو الوافي)

٣- و ثالث الشروط أن يتقدم عليها استفهام بـ (ما) باتفاق، أو بـ (من) على الأصح [(١)] كقوله:

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَنَحْبٌ فيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ و بَاطِلُ [(٢)]

و قوله:

ألا إن قلبي لَدَى الظاعِنين ... حزينٌ فمن ذا يُعَزِّي الحزينَا

و خالف في هذا الشرط الكوفيون فأجازوا موصوليتها وإن لم يتقدم عليها استفهام بالكلية.

و خالف بعض النحويين في تجويز موصوليتها بعد (من)، و به يعلم توجيه تأخير المصنف له.

قوله: (و ذو) يحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله عليه أي: تساوي كل تي، و يحتمل أن يكون معطوفا على الضمير المستتر في تساوي للفصل بالمفعول و كذا يقال في (ذا).

[أيّ]

[١٥١] ..... و أيّ [(٣)] ....

"أيّ" تساوي ما ذكر أيضا فهي من الموصولات المشتركة، و قد تقدم في مبحث المبنيات ما يتعلق ببنائها و إعرابها.

---

(١) هذا معنى قوله (و طلبا بما خذا أو من).

- نحو مَنْ ذا عِندك ؟ وماذا عندك ؟ (شرح ألفية). فلا يصح: ذا رأيته، ولا ذا قابلته. (النحو الوافي)

- قوله (خذا) اي: خذ ذا الموصول مع ما أو من لطب. (الچورى)

(٢) موطن الشاهد: "ماذا". وجه الاستشهاد: استعمال: "ذا" موصولا بمعنى الذي، ودليل ذلك إتيانه بعده بجملة الصلة، وتقدمه "ما" الاستفهامية. (مصباح السالك)

(٣) الرابع من الموصول المشترك (أيّ) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظا أو نية. (المطالع السعيدة)

- اشترط هذا لأنها مبهمة يتعين معناها بالمضاف إليه.

- و قد تستعمل للعاقل و غيره، فمن استعمالها للعاقل {لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} (مريم: ٦٩)، و من استعمالها لغير العاقل قولك: (كل أيّ الطعام يعجبك). (معاني النحو)

- "أيّ" تكون للعاقل وغيره. مفردًا، وغير مفرد؛ تقول؛ يسرني أيٌّ هو نافع. يسرني أيٌّ هي نافعة. يسرني أيٌّ هما نافعان. يسرني أيٌّ هما نافعتان. يسرني أيّ هم نافعون. يسرني أيّ هن نافعات. (النحو الوافي)

- قوله (و أي) عطف على (ذا) لا على (من). (ابن القره داغي)

[بعض استعمالات «أي»، و «من»، و «ما»]

[١٥١] ﴿ .... وَ هِيَ[١] مَعَ مَنْ ما تَرِدْ مُسْتَفْهَمَاً بِها وَ شَرْطَاً، ثُمَّ زِدْ[٢] ﴾

[١٥٢] ﴿ نَكِرَةً مَوْصُوفَةً، وَ لِيُوصَفِ بِغَيْرِمَنْ[٣]، وَ ما وَ مَنْ قَدْ يَكْتَفِي[٤] ﴾

(و هي مع من ما ترد مستفهما بها) أي: هذه الكلمات الثلاث[٥] ترد كل واحدة منها في كلامهم مستفهما بها نحو: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ [الأنعام: ٨١]، و نحو: ﴿ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ؟ ﴾ [الْقَصَص: ٧١]، نحو: ﴿ وَ مَا رب الْعَالمين ﴾ [الشُّعَرَاء ٢٣] .

(و شرطا) أي: و ترد أيضا الثلاثة لمعنى الشرط كقوله:

أيّ حِين تُلِمّ بِي تَلْقَ مَا شِئْتَ مِن الْخَيْر، فاتَّخِذنِي خَلِيلا

و نحو: ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ [النساء:١٢٣]، ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧].

(ثم زد نكرة موصوفة) أي: زد على ما تقدم ورودها نكرة موصوفة نحو: "مَرَرْت بأي كريم"، و "بِمن معجب لَك"، وَ "بِمَا معجب لَك".

(و ليوصف بغير من) أي: تنفرد (أيّ) و (ما) عن (من) بمجيئهما صفتين للنكرة لقوله: (دَعَوْت امْرَءاً أيَّ امرىء فَأَجَابَنِي ...) و نحو: ولأمرٍ مّا جَدَعَ قصيرٌ أنفَهُ".

(و ما و من قد يكتفي) أي: و تنفرد (من) و (ما) عن (أيّ) بمجيئهما نكرتين تامتين مكتفي بهما كقولهم: دققته دقا نعما، و غسلته غسلا نعما، و كقوله: (... و نِعْم مَنْ هُو فِي سرٍّ وإعْلان).

زعم أبوعلي أن الفاعل مستتر و (مَنْ) تمييز، و (هو) مخصوص بالمدح، و هو مبتدأ خبره ما قبله، أو خبر مبتدأ محذوف. و لا يخفى ما في كلامه من الزيادة على الخلاصة.

---

(١) و في قوله: (و هي) استخدام.

(٢) **قوله (ثم زد)** اي زِدْ لكلّ منها حالة أخرى، وهي: كونها نكرة موصوفة نحو: يا أيّها الرّجل، و مررت بما معجبٍ لك، وكقوله: (كفَى بِنا فَضلاً على مَنْ غيرِنا...حُبُّ النَّبيِّ مُحمَّدٍ إيّانا)،أي شخص غيرنا. (ابن القره داغي)

(٣) **قوله (بغير من)** وهو "أيّ" نحو: مررت برجل أيّ رجل. و"ما" نحو: أعطه شيئا ما. (ابن القره داغي)

(٤) **قوله (قد تكتفي)** اي تكون كل واحد منهما تامة بمعنى الشيء نحو: فنعمّا هي، ونعم من هو. (ابن القره داغي)

(٥) و المراد بالثلاثة (أيّ) و (من) و (ما) .

[صلة الموصول]

[١٥٣] ﴿ وَ كُلُّ مَوْصُولٍ فَإِنَّهُ لَزِمْ إِيلائُهُ بِصِلَةٍ بِها يَتِمّ[1] ﴾

أي: أن الموصولات كلها يلزم أن يؤتى بعدها بصلة متممة لها. و قوله (لزم) يريد لفظا أو تقديرا، فإن الصلة يجوز حذفها لدليل كقوله:

نَحْنُ الأُلَى فَاجمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

اي الألى عرفوا بالشجاعة بقرينة ما بعده.

و معنى التعميم: أن كل موصول لابد له من صلة سواء كانت له وحده أو له مع غيره، و ليس معناه: أن كلّا لابد له من صلة تخصه ينفرد به، لأنه قد ترد صلة بين موصولين أو أكثر مشتركا فيها كقوله:

مِنَ اللَّوَاتِي و الّتِي و اللَّاتي يَزْعُمْنَ أَنّي كبِرَتْ لِدَاتي

و فهم من تعبيره بالايلاء حكمان:

أحدهما: أن الصلة لا تكون إلا بعد الموصول، و لا تتقدم هي و لا شيء منها عليه، و أما قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠] فحرف الجر فيه و في شبهه متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة، اي زاهدين فيه من الزاهدين.

قال الدماميني: و هل {من الزاهدين} صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول: عالم من العلماء، أو صفة مبينة لا مؤكدة اي زاهدين بلغ بهم الزهد إلى أن يعدوا في الزاهدين، لأن الزاهد قد لا يكون غريقا في الزهد،

---

(١) الموصولات كلها -سواء أكانت اسمية أم حرفية- مبهمة المدلول، غامضة المعنى، كما عرفنا. فلا بد لها من شيء يزيل إبهامها وغموضها، وهو ما يسمى: "الصلة". فالصلة هي التي تُعَين مدلول الموصول، و تُفَصّل مجمله، و تجعله واضح المعنى، كامل الإفادة. (النحو الوافي)

- نحو: أين الحقيبة التي اشتريتَها ؟ التي : اسم موصول ، وجملة (اشتريتها) هي الصِّلة ، والضمير (الهاء) في اشتريتها هو العائد ؛ لأنه يعود إلى الاسم الموصول (التي) وهو مطابق له كما ترى . مثال آخر : اقْرَأْ ما ينفعك . ما : اسم موصول، وجملة (ينفعك) هي الصّلة، والعائد ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى الاسم الموصول (ما). (شرح ألفية)

- **قوله (إيلائه)** هذا مشعر بأن لا تتقدم الصلة على الموصول، و لا يفصل بينهما، و هو كذلك لكن يصح الفصل بالجملة المعترضة، كما صرح به عصام. و قد يقال هذا منقوض بإيراد الموصولات لصلة واحدة سواء جعلت للأخير وحذف صلات الباقي للعلم بها نحو: جاءني الذي و التي ضربت، أو مشتركة بينهما نحو: جاءني الذي والتي ضربا، و بما إذا حذفت الصلة للعلم بها و يمكن الجواب بتعميم الإيلاء من الحقيقي و الحكمي. (ابن القره داغي)

بحيث يعد في الزاهدين إذا عدوا، أو يكون خبرا ثانيا، كل ذلك محتمل. و لا يكون بدلا من المحذوف لوجود من معه، و كلام ابن الحاجب صريح في أن التعلق في مثل ذلك بنفس الصلة لا بمحذوف.

قال في أمالي القرآن في الكلام على قوله تعالى: ﴿ وقَاسَمهما إِنِّي لَكمَا لمن الناصحين ﴾ [الْأَعْرَاف ٢١]: الظاهر في {لكما} في مثل هذا الموضع أنه متعلق {بالناصحين}، لأن المعنى عليه و لا يرتاب في أن المعنى لمن الناصحين لكما و أن اللام إنما جيء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين و إنما فر الأكثرون من ذلك لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول، و الفرق عندنا أن الألف و اللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقدم ففرق بينهما و بين الموصولات كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو اسم مفعول ليكون مع أل كالاسم الواحد، و لذلك لم توصل بجملة اسمية و ذلك واضح و لا حاجة إلى التعسف. انتهى.

و الحكم الثاني: أنه لا يفصل بين الصلة و الموصول بأجنبي، فلا يتبع الموصول، و لا يخبر عنه، و لا يستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها، و مثال تقديره قوله:

لسنا كمَنْ جَعَلَتْ إيادٍ دارَها ... تكريتَ تَمنَعُ حبَّها أن يُحَصلا

فظاهره أن (إياد) بدل من (مَن) في رواية من جَرَّ، و بدل من الضمير المستكن في (جعلت) في رواية من رفع، فقد أبدل على الأول من الموصول قبل تمام الصلة لكنه قدر التمام، هكذا قال ابن مالك. قال الدماميني: و فيه نظر، فإن في كل موضع ممنوع يمكن فيه هذا التقدير، و قيل: الصواب أن يكون (دارها) منصوبا بفعل يدل عليه المذكور و التقدير: لسنا كمن جعلت إياد جعلت دارها.

قال ابن هشام: و هذا مشكل لأن (جعلت) فعل عام لا يصح أن يتعرف به الموصول، بخلاف "ضربت" و"أكلت"، و نحو ذلك من الأفعال الخاصة، لا يقال الابهام قد زال بالجملة الثانية، لأنا نقول شرط الصلة نفسها أن يعرف الموصول منها أما أنه يعرف من جملة أخرى بعدها فليس بكاف. انتهى. و الظاهر أن البيت ضرورة.

و يستثنى من الأجنبي جمل الاعتراض بأنه يسوغ الفصل بها كقوله: (ذاكَ الَّذي وَأبِيكَ يَعْرِفُ مالِكاً ...).

و أشار بقوله (بها يتم) إلى وجه افتقار الموصولات للصلة، و ذلك أن معناها لا يتم و مدلولها لا يتضح إلا بها.

[أنواع الصلة]

[١٥٤] ﴿ مِنْ جُمْلَةٍ مَعْهُودَةِ الْمَعْنَى خَبَرْ وَ شِبْهِها مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ حَرْفِ جَرْ ﴾

هذا بيان لأنواع الصلة و شروطها، و المعنى: أنها شيئان: الجملة، و شبهها، و الشبه ثلاثة أشياء: الظرف، و الجار و المجرور، و الصفة الصريحة بالنسبة لأل[1].

فالجملة يشترط فيها :

١- أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق و الكذب بالنظر لذاتها [2].

٢- و أن يكون معناها معهودا [3]، بحيث يتقدم على المخاطب به في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول.

و إنما اشترط في الصلة من حيث هي أن تكون جملة أو شبهها لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له و الحكم على شيء بشيء من مدلولات الجمل و شبهها.

و اشترط في الجملة أن تكون معهودة ليتعرف بها الموصول.

---

(١) الظَّرف نحو : عرفتُ الذي عِنْدك. و الجار والمجرور نحو : عرفتُ مَنْ في الدار. و الصفة الخالصة سيأتي في البيت الآتي.

(٢) هذا معنى قوله: (خبر). + جاء في شرح ألفية: و لذلك لا يجوز قولك : " جاء الذي اِضْرِبْه " لأنها طلبية ، خلافاً للكسائي . ولا يجوز قولك: " جاءني الذي ليته قائم" لأنها إنشائية ، خلافاً لابن هشام .

(٣) معروفة للسامع من قبل حتى يتعرف بها الموصول، لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة. فلا يتم بها المراد، فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس، إذا كان معروفاً عند المخاطب. (دليل السالك) + هذا معنى قوله (معهودة المعنى) .

- قوله (معهودة المعنى) اي حقيقة أو حكما، فلا ينتقض بقوله تعالى: {فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} [طه - ٧٨]، وقوله تعالى: {فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى} [النجم- ١٠] مما ورد للتفخيم أو التهويل، فإنه نزل في دلالتها على عظمة موصولها منزلة المعهود لتعين الموصول بهذا الاعتبار. (ابن القرداغي)

و اشترط أن تكون خبرية ليمكن تقدم علم المخاطب بمضمونها على التلفظ بها حتى يصح العهد في المتصف به، فإن الإنشاء لا يتأتى فيها ذلك، لأنه لا وجود لمعناه قبل التلفظ به.

و الظرف و الجار و المجرور يشترط فيهما أن يكونا تامين[١]، و التام هو: الذي يفهم متعلقه بمجرد ذكره. و الناقص: غيره، فلا يصح "جاء الذي مكانا أو بك". لأن المتعلق هنا يجب أن يكون خاصا و لا قرينة تعينه، فإن وجدت كان هو الصلة و كانه صريح.

و يشترط في الظرف أن يكون مكانيا، فالزماني لا يصح الوصل به، إذ المقصود من الصلة تعريف الموصول و نسبة الذوات إلى سائر الأزمنة على حد سواء، فلو قلت: "الذي يوم الخميس" لم تحصل بذلك معرفة الموصول، إذ لا يكون العهد بينك و بين مخاطبك في شخص بمجرد وجوده يوم الخميس من غير مراعاة أمر آخر لاشتراك الموصولات في ذلك، نعم إذا كان الموصول واقعا على المعنى جاز نحو: "السفر الذي يوم الخميس مبارك"، إذا كان بينك و بين مخاطبك عهد في سفر وقع في ذلك اليوم، فيفيد كلام المصنف بما ذكرناه.

[العائد في الصلة]

[١٥٥] ﴿ مَعْ عـائِـدٍ[٢] .... ﴾

قوله (**مع عائد**) من متعلقات قوله (**إيلائه بصلة**)، لا من متعلقات ما بعده من الجملة و الظرف و عديله، لأنها لا تختص به بل صلة أل أيضا محتاجة له، و يدل على ذلك قوله (**و لا تزل عائدها**).

---

(١) أن يكونا تامَّيْنِ ، أي : يُؤَدِّيَان معنى مفيدًا ، نحو : عرفتُ الذي عندك ، وعرفتُ الذي في الدار .فإن كانا ناقصين غير تامّين لم يَجُزْ الوصل بهما، فلا يجوز : جاء الذي اليوم، و لا : جاء الذي بك ؛ لأنهما في هذين المثالين لم يُؤدِّيا معنى مفيدًا . (شرح ألفية)

(٢) يُشترَطُ في صلة الموصول أن تكون مُشتملةً على ضميرٍ بارزٍ أو مُستترٍ يعودُ إلى الموصول. ويسمى هذا الضميرُ (عائداً) ، لعَوده عل الموصولِ. (جامع الدروس العربية)

– نحو: "أين الحقيبة التي اشتريتَها ؟" التي : اسم موصول ، وجملة (اشتريتها) هي الصِّلة ، والضمير (الهاء) في اشتريتها هو العائد ؛ لأنه يعود إلى الاسم الموصول (التي). (شرح ألفية)

– قوله (مع عائد) هو أعم من الضمير، و اسم الاشارة، و الاسم الظاهر، و لذا لم يعبر بالضمير.(ابن القره داغي)

و العائد إذا أطلق لم يعرف إلا للمطابق، فيطابق الموصول في إفراده و تذكيره و فروعهما، و لا يشكل اشتراط المطابقة بعائد المشترك، فإنه تجوز فيه رعاية اللفظ و رعاية المعنى نحو: ﴿وَمِنْهُم من يستمع إِلَيْكَ﴾ [الْأَنْعَام ٢٥]، ﴿وَمِنْهُم من يَسْتَمِعُون إِلَيْك﴾ [يُونُس ٤٢]، لأن المطابقة حاصلة فيه للفظ في الوجه الأول و للمعنى في الثاني إذا لا تمكن مطابقتهما معا حال وقوعه على غير المفرد المذكر.

[الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ التي هي صلة (أل) الموصولة]

[١٥٥] ﴿ .... وَ خَالِصُ الْوَصْفِ لِأَلْ [1] أَوْ مُعْرَبُ الْفِعْلِ ، وَ شَذَّ بِالْجُمَلْ ﴾

قوله (و خالص الوصف) عطف على (ظرف) لا على (شبه)، لأن الوصف من جملة شبه الجملة، كما تقدم، و لهذا اعترض قول الخلاصة «و صفة صريحة...» الخ بأنه يوهم أنها قسم ثالث ليست من شبه الجملة، و احتيج إلى تكلف الجواب عنه، و انظره في حاشيتنا.

و معنى خالص: أنه باق على أصل وضعه لم يشبه الاسمية، و لم يدخله الجمود، بل معنى الفعل مقصود منه، بل صلة أل، كما قال الرضي فعل في صورة الاسم، فأصل (الضارب) و (المضروب): الضَّرَبَ و الضُّرِبَ، لكنهم كرهوا دخول أل التي صورتها صورة أداة التعريف على الفعل فحوّلوه إلى الاسم، و لكونها فعلا في صورة الاسم عملت مطلقا، و لو بمعنى المضي.

---

(١) هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة. وهي الصفة الصريحة مع مرفوعها. وهي خاصة بأل الموصولة. فلا تقع صلة لغيرها. و الصفة الصريحة هي الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبهاً صريحاً أي: قوياً خالصاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل نحو: أعجبني القارئ. واسم المفعول نحو: تصفحت المكتوب. فإن كانت غير صفة صريحة وغلبت عليها الاسمية الخالصة صارت اسماً جامداً ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور. (دليل السلك)

- قوله (و خالص الوصف) أفرده بالذكر تنبيها على أنه ليس بجملة. و ما قاله التفتازاني في المطول: من أن الوصف مع فاعله الواقع صلة ألـ جملة محمولة على الجملة بحسب المعنى. و المراد بخالص ما لم تغلب عليه الإسمية كـ(الابطح). وبالوصف: اسم الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى "الحدوث"، لأنهما إذا أريد بهما "الثبوت" كـ (المؤمن) و(الصانع) كان "ألـ" حرف تعريف عند الجمهور. قوله (لألْ) هذا وما مرّ مشعر بعدم جريان الخلاف المارّ في أداة التعريف هنا، وهو كذلك إلا أنه لا مانع من جريانه. (ابن القرداغي)

و تحرّزوا بهذا القيد مما غلبت عليه الاسمية كـ (أبطح، و أجرع، و صاحب، و راكب)، و خرج عن التعريف بالوصف ما هو مؤول به كـ (أسد) بمعنى شجاعة.

و شمل إطلاقه الصفة المشبهة، لأنها من جملة الخالص فعليه تكون أل الداخلة عليها موصولة، و بهذا جزم ابن مالك، و التحقيق أنها معربة، لأن صلة أل فعل في صورة الاسم كما سبق، و الصفة المشبهة ليست كذلك، لأنها للثبوت و الدّوام، و لا ينافي ما قدمناه من أنها من الخالص لعدم غلبة الاسمية عليها. و فهم من قوله (لأل) أنها مختصة بها.

قوله (**أو معرب الفعل**) [1] تبع فيه ابن مالك في عدم قصره على الضرورة استدلالا بقول الشاعر: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ...)، قال لتمكنه من أن يقول (المُرضى) بناء على أن الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه.

قال الشيخ أبوإسحاق الشاطبي رحمه الله: «و هذا مذهب واهٍ لخرقه إجماع النحاة، و لتحكمه على العرب في كلامها، و لأنه لو فتح هذا الباب ما بقيت ضرورة، و لهذا سهل بكثير من هجر "واصل بن عطاء الراء" في مناظراته لمكان لثقته حتى ورّى به الشاعر فقال: و أحسن كلّ الاحسان

و لما رأيت الشيب راء بعارضي تيقنيت أن الوصل لي منك واصل

و لأنه قد لا يخطر ببال الشاعر إلا ما قال و لو سلم تكلف الاستدراك، ففي مثل حوليات زهير، و لأن العبارة التي فيها الضرورة قد تكون أليق بالمقام». انتهى .

(الراء) شجرٌ نوره أبيض، و يحكى أنه أوتي بباكور في طيفور، و سئل بحضرة الملك ما هذا؟ فقال: التين في أواني الصين.

و (الحوليات) القصائد المنسوبة للحول كانت العرب تنظم القصائد و تتانق فيها و تعلقها بباب الكعبة حولا كاملا فنسبت إليه .

(١) قال: إن صلة "أل" لا تكون إلا صفة صريحة، وإن دخولها على الفعل المعرب -وهو المضارع- قليل. (ضياء السالك) + نحو: (إِلَى ربّه صوتُ الْحمار الْيُجَدَّعُ).

تنبيه

قال الدماميني عند قول التسهيل "و قد توصل بمضارع اختيارا": «و قد ظهر لي هنا شيء و هو أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب، و هذا على إطلاقه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين صلة أل و صلة غيرها، فالصلة في الثاني لا محل لها قطعا ضرورة، إذ لا يصح حلول المفرد محلها، و أما صلة أل حيث توصل بالجملة ذات الفعل المضارع إما اختيارا كما يقول ابن مالك، أو اضطرارا كما يقول غيره، و حيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بإجماع فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب، و يكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع و نصب و جر، فيحكم بأنها في محل رفع في مثل قوله: (لا تبعثنَ الحربَ إني لك الينذر من نيرانها فاتقِ)، و في محل نصب كما لو قال قائل: (خالف اليتقى ربه و خالف اليعصى) اي و خالف اليتقى اليعصى، و في محل جر في مثل قوله (مَا أَنْت بالحكم التُرْضى حُكُومَتُهُ ...)، و هذا من الغرائب أن تكون جملة يثبت لها بحسب محلها أنواع إعراب الاسم لا بطريق التبعية في الأنواع الثلاثة، و لا في شيء منها، و يمكن أن يحاجي به، و قد يعتذر عن تركهم لذلك بأن هذا لا يستعمل إلا في الضرورة أو فيها و في قليل من الكلام، و فيه ما لا يخفى». انتهى.

قلت: المفرد الذي يحل محله الجملة المذكورة لا إعراب له، و الإعراب الحاصل فيه منقول إليه من أل. و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا على أن ذلك المفرد أصله الجملة كما مر في كلام الرضي.

و تحرّز بـ (**معرب الفعل**) -أي: المضارع- من الماضي، فإنه لا يجيء صلة لأل في الاختيار.

قوله (و شذ بالجمل) [1] أي: شذ وصل أل بالجملة أي: الغير المصدرة بالمضارع بدليل ما قبله كقوله:

مِنْ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

و كذا شذ وصلها بالظرف في قوله :

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرًا على الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

---

(١) قوله (**و شذ بالجمل**) اي الإسمية نحو: مِنَ الْقَوْم الرسولُ اللّهِ مِنْهُمْ. وكذا وصلها بالظرف كقوله: (مَنْ لاَ تَزَالُ شَاكِرا عَلَى الْمَعَهْ)، اي على الكائن معه. (ابن القَرَداغى)

[حكم حذف العائد في الصلة]

[١٥٦] ﴿ وَ لا تُـزِلْ عائِدَها [1]، وَ احْذِفْهُ مِنْ سائِرِها إِنْ بَعْضَ مَعْمُولٍ يَبِـنْ ﴾

(و لا تزل عائدها) الضمير لأقرب مذكور، و هو أل، فلا يجوز حذف عائدها، لأن اسميتها خفية، لكونها على صورة الحرف، و الضمير يعينها، فالتزم ذكره لذلك. و هذا مما فات ابن مالك التنبيه عليه.

(و احذفه من سائرها إن بعض معمول يبن) أي: يجوز حذف عائد غير أل من الموصولات إن كان بعض معمول محذوف فيحذف تبعا له مطلقا من غير شرط مما يأتي، إذ رب شيء يصح تبعا و لا يصح استقلالا، كالفاء في جواب "أما" يجوز حذفها مع القول، و يمتنع في النثر استقلالا و مثاله: "أين الرجل الذي قلت تُريدُ"، "أين الرجل الذي قلت إنه يأتي" و نحوه، فأنت ترى كيف ساغ حذفه مع أنه منصوب بالحرف لما ذكر. و هذه زيادة على الخلاصة.

[حذف العائد المنصوب]

[١٥٧] ﴿ أَوْ كانَ مَنْصُـوباً بِـفِـعْـلٍ وُصِـلا أَوْ وَصْـفٍ .... ﴾

أي: و إن لم يكن بعض معمول محذوف فإما أن يكون منصوبا أو مخفوضا أو مرفوعا، فإن كان منصوبا جاز حذفه بشرطين:

أحدهما: أن يكون متصلا، فيمتنع الحذف في نحو: جاء الذي إياه أكرمت [2]، و هو معنى قوله (وصلا)، فجملة قوله (وصلا) صفة لمنصوب لا لفعل كما قد يتوهم.

و ثانيهما: أن يكون ناصبه فعلا نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أو وصفا نحو قوله:

مَـا اللهُ مُوْلِيْـكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْـهُ بِـهِ فَمَـا لَدَى غَيْـرِهِ نَفْـعٌ وَ لاَ ضَـرَرُ

---

(١) و لا يجوز حذف العائد من صلة أل نحو: الضاربها زيد هند. و أما عائد غيرها فإن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا. (المطالع السعيدة) + قوله (و لا تزل) لئلّا يفوت الدّليل على اسميتها الخفية. (ابن القره داغي)

(٢) امتنع حذف ضمير النصب (إيّاه) في هذا المثال ؛ لأن الضمير (إياه) منفصل وجوباً ؛ وذلك لأنه وقع مفعولاً مقدماً على عامله ، وهذا من المواضع التي يجب فيها استعمال الضمير المنفصل . (شرح ألفية)

فإن كان ناصبه حرفا نحو: "جاء الذي إنه فاضل أو كأنه أسد" امتنع حذفه.

و أشار بتقديم الفعل و تأخير الوصف إلى ما ذكره في النكت من أن حذف المنصوب بالفعل أكثر من حذف المنصوب بالوصف، و بهذا بعينه يجاب عن قوله في النكت اعتراضا على الخلاصة أن كلامها يوهم استواءهما.

[حذف العائد المجرور بالإضافة]

[١٥٧] .... أَوْ جُرَّ بِوَصْفٍ عَمِلا [1]

إذا كان العائد مخفوضا فإما أن يكون خافضه اسما أو حرفا، فإن كان اسما جاز حذفه بشرطين:

أحدهما: أن يكون وصفا، فيمتنع الحذف في نحو: جاء الذي قام أبوه.

و ثانيهما: أن يكون ناصبا له محلا، فيمتنع الحذف في نحو: جاء الذي أنا أمس ضاربه، لأن الوصف غير عامل، و هذا الشرط يفهم في الخلاصة من مثالها و هو ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾[2] [طه: ٧٢].

[حذف العائد المجرور بالحرف]

[١٥٨] أَوْ حَرْفٍ [3] الْمَوْصُولَ أَوْ ما وُصِفا قَدْ جَرَّ ....

و إن كان خافضه حرفا جاز حذفه بأربعة شروط:

١- أن يكون الموصول أو الموصوف بالموصول مجرورا، فالاول نحو: ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُون ﴾[4] أي منه.

---

(١) قوله: (أوجر بوصف) احتراز عن الجر بغير الوصف نحو: جاء الذي وجهه حسن، وبالوصف الغير العامل نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس. (ابن القره داغي)

(٢) حُذف الضمير المجرور بالإضافة جوازًا ؛ وذلك لأن المضاف (قاضٍ) اسم فاعل يدلّ على المستقبل بدلالة فعل الأمر (اِقْضِ) والتقدير : فَاقْضِ ما أنتَ قَاضِيهِ. (شرح ألفية)

(٣) قوله (أو حرف) أي أو جرّ العائد بحرف جرّ مُماثله في اللفظ والمعنى والمتعلق الموصول نحو: مررت بالذي مررت، اي به، أو جَرّ مماثله ما وصف بالموصول نحو: مررت بالرجل الذي مررت به . (ابن القره داغي)

(٤) قوله تعالى: {ويشرب مما تشربون } حُذف العائد المجرور جوازًا ؛ ذلك لأنّ العائد المحذوف مجرور بحرف مماثل للحرف الذي جَرَّ الاسم الموصول (ما) لفظاً ومعنى و هذا الحرف هو (مِنْ) ومُتعلق الحرفين مُتَّحِدٌ مادّة و معنى (يشرب،و تشربون) والتقدير: ويشرب مما تشربون منه. المؤمنون :٣٣. (شرح ألفية)

و الثاني نحو قوله:

لاَ تَرْكُنَــنَّ إلى الأمــرِ الَّذِي رَكَنَــتْ   أَبْنَــاءُ يَعْصُــرَ حيــنَ اضْطــرَّها القَــدَرْ

أي إليه.

٢- و أن يكون الجار لهما مماثلا للجار للضمير لفظا [١].

٣- و أن يماثله معنى [٢]، و هذه الثالثة مفهومة من المتن.

فجملة (**قد جر**) في محل خفض صفة لـ (**حرف**)، و الضمير يعود على الحرف الجار للضمير. و (**الموصولَ**) و ما عطف عليه مفعول مقدم بـ (**جر**).

٤- و أن يتحد الحرفان في المتعلّق، و هذا مأخوذ من مثال الخلاصة، فيمتنع الحذف في نحو: "جاء الذي مررت به".

و شذ قوله:

وَ مِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَومِــي   وَ أَيُّ الدَّهْــرِ ذُو لَــمْ يَحْسُــدُونِــي

فحذف مع رفع الموصول.

و يمتنع في نحو "رغبت فيما رغبت عنه"، و في نحو: "مررت بالذي مررت به"، تريد بإحدى الباءين: السببية، و بالأخرى: التعدية، و في نحو "مررت بمن فرحت به".

و شذ قوله: (وَ هُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ ...) أي: على من صبه الله عليه .

---

(١) فيمتنع الحذف إذا اختلف حرفا الجر لفظًا ومعنى ، نحو : مررتُ بالذي غضبتَ عليه. (شرح ألفية)

(٢) فيمتنع الحذف إذا اختلف معناهما دون لفظهما ، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به على زيد , فالأول معناه الإلصاق، والثاني معناه السَّبَبِيَة , أو الْمُصَاحَبَة ، والمعنى : مررت بالذي مررت بسببه على زيد ، أو بمعنى : مررت بالذي مررت معه على زيد . (شرح ألفية)

[حذف العائد المرفوع]

[١٥٨] ﴿ .... أَوْ مُبْتَدَأً، ما عُطِفا[1] ﴾

[١٥٩] ﴿ خالٍ عَنِ النَّفْيِ، وَ كانَ مُفْرَدا[2] خَبَرُهُ[3]، وَ طالَ وَصْلٌ عُهِدا ﴾

إذا كان العائد مرفوعا جاز حذفه بشروط:

أحدها: أن يكون مبتدأ، فإن كان فاعلا، أو نائبه، أو خبرا لمبتدأ، أو لناسخ لم يجز حذفه نحو: جَاءَ اللَّذَان قاما أَو ضربا، و جَاء الَّذِي الْفَاضِل هُوَ، أَو إِن الْفَاضِل هُوَ.

و هذا الشرط مأخوذ من قول الخلاصة: «و صدر صلتها...» الخ مع قوله: «و في ذا الحذف ...» الخ ، فجعل موضوع المسألة صدرا، و لا يكون ذلك إلا إذا كان مبتدأ.

و ثانيها: أن لا يكون معطوفا فلا يحذف في نحو: جاء الذي زيد و هو منطلقان.

و ثالثها: أن لا يكون معطوفا عليه، فلا يحذف في نحو: جاء الذي هو و زيد فاضلان. و فَهْمُ هذا من المتن بعيد.

و رابعها: أن لا يكون بعد حرف نفي نحو: جاء الذي ما هو قائم.

---

(١) **قوله (ما عطفا)** اي على شيء، و لا شيء عليه، فمراده أنه يجب أن لا يعطف، لأنّ حذفه وحده يقتضي بقاء العاطف بدون المعطوف، و معه يلزم الإخبار عن مفرد بمثنى صورة، و لا يعطف عليه للزوم وقوع حرف العطف صدرا، أو الإخبار المذكور. بقى ههنا شرطان:

أ- كونه غير واقع بعد لولا نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك.

ب- وعدم كونه بعد حصر نحو: جاء الذي إنما في الدار هو. فلو قال بدل قوله (وكان مفردا): "أو حصر مفرد" لكان أشمل. (ابن القره داغي)

(٢) إن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف - أيضاً - لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح. إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً. (دليل السالک)

(٣) **قوله (و كان مفردا)** اشترطه لئلّا يصلح الخبر لكونه تمام الصلة، فلا يعلم أحذف منه شيء أم لا كما في قوله تعالى {الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ} [الماعون- ٦]. (ابن القره داغي)

و خامسها: أن يكون خبره مفردا، فلا يحذف في نحو: ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ، وَ يَمْنَعُونَ﴾ [الماعون - ٦]، و لا في نحو: جاء الذي هو في الدار أو عندك، لأنه إذا حذف لم يبق دليل على حذفه، إذ الباقي بعد الحذف صالح لكونه صلة.

و سادسها: أن تطول الصلة بوجود زائد على الخبر المفرد [١] كقولهم: ما أنا بالذي قائل لك، فلا يحذف في نحو: جاء الذي هو فاضل. و كان من حقه أن يبينه كما في الخلاصة على أن هذا الشرط خاص بغير أي.

قوله: (أو مبتدأ) هو خبر لكان محذوفة مع اسمها. و (ما) نافية. و الجملة بعدها في محل نصب صفة لمبتدأ. و **(خالٍ)** صفة بعد صفة قدر نصب المنقوص للضرورة على حد قوله:(وَ لَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ) و خبره اسم كان مؤخر.

❊ ❊ ❊

---

(١) صلته طويلة اي ليست مقصورة عليه و على خبره المفرد، و إنما يكون لها مكملات كالمضاف إليه أوالمفعول أو الحال أوالنعت وغير ذالك، نحو: نزل المطر الذي مصدره مياه الأنهار، ويجوز أن يقال نزل المطرالذي حياة. (النحوالوافي)

- مِثَال مَا اجْتمعت فِيهِ الشُّرُوط والطول{وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاء إِلَه} [الزخرف ٨٤]. (همع الهوامع)

- وجه الاستشهاد: مجيء "إله" خبرا لـ "مبتدأ" محذوف، تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد، وأتى خبره مفردا. (مصباح السالك)

- أشار بقوله (وطال) إلى أن المبتدأ الجامع للشروط لا يحذف إن قصر نحو: جاء الذي هو فاضل. (ابن القره داغي)

﴿ فصل ﴾

تكلم فيه على الموصول الحرفي الذي فات ابن مالك ذكره من حيث إنه موصول حرفي.

[الموصول الحرفي]

[١٦٠] ﴿ مَوْصُولُنَا الْحَرْفِيُّ ما أُوِّلَ مَعْ صِلَتِهِ[1] بِمَصْدَرٍ كَيْفَ وَقَعْ ﴾

أي: ضابط الموصول الحرفي: ما أوّل مع صلته بمصدر، أي مع ما اتصل به، فالمراد الصلة اللغوية لا الاصطلاحية التي يتوقف العلم بها من حيث إنها صلة على الموصول، فلا دور.

و كان من حقه أن يزيد في الضابط و لم يحتج إلى عائد لإخراج "الذي" في نحو: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة: ٦٩]، فإنه يقبل التأويل مع ما يليه بالمصدر مع أن الصحيح أنه اسم لعود الضمير عليه. و يجاب عنه بأن الحرفية مأخوذة عندنا في موضوع المسألة، فـ (ما) في صدر الضابط واقعة على الحرف، و الاسم خارج عنها.

و يمكن أن يكون قوله (كيف وقع) تحرزا عن "الذي" في المواضع التي تقبل فيها ما ذكر من التأويل، إذ معناه: كيفما وقع في التراكيب التي يستعمل فيها كلها، فالتعميم في الأحوال هنا يستلزم التعميم في الأشخاص، لأن الأحوال ههنا إنما تتعدد و يظهر الاختلاف فيها بتعدد الاشخاص و الذي لا يقبل التأويل المذكور في جميع التراكيب.

و يحتمل أن يكون تبع منْ يعدّ (الذي) من الموصولات الحرفية، و يشهد له قوله الآتي: **(و من يزد فيه الذي فما وهن)**. و قد علمت ما يجاب به عمن لم يزده.

---

(١) قوله (ما أول) يتجه عليه أن هذا التعريف دوري، فإن العلم بالصلة متأخرة عن العلم بالموصول، و إنه منقوض منعا لشموله همزة التسوية؟ و يمكن دفع الأول بأن المراد بالصلة معناها اللغوي وهو ما اتصل. و الثاني بأن المراد حرف مصدري أول مع ... اهـ والهمزة ليست كذلك. (ابن القرداغي)

- الموصول الحرفى يحتاج إلى صِلَة ، ولا يحتاج إلى عَائِد (أي: ضمير) نحو: أريد أَنْ أتعلَّم . في هذه الجملة الموصول الحرفي هو (أَنْ) وجملة أتعلَّم الصِّلة، ولا يوجد عائد ؛ لأن الضمائر لا تعود إلا إلى الأسماء. (شرح ألفية)

[أَنْ]

[١٦١] ﴿ وَ ذاكَ أَنْ ، وَ الْوَصْلُ فِعْلٌ صُرِّفا [١] .... ﴾

الموصولات الحرفية خمسة على إسقاط "الذي"، و ستة على زيادته:

أولها: (أَنْ) بفتح الهمزة و سكون النون، و توصل بفعل متصرف، سواء كان مضارعا أو ماضيا أو أمرا [٢].

و زعم ابن طاهر أن "أن" الداخلة على الماضي و الأمر غير الداخلة على المضارع، قال في المغني: «بدليلين، أحدهما: أن الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال فلا تدخل على غيره، كالسين و سوف. و الثاني: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، و لا قائل به.

و الجواب عن الأول أنه منتقضٌ بنون التوكيد؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال و تدخل على الأمر باطّراد و اتفاق، و بأدوات الشرط، فإنها أيضاً تُخَلّصه مع دخولها على الماضي باتفاق.

و عن الثاني أنه إنما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب الى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محَلّه، كما أنها لمّا أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه». انتهى.

و استشكل شيخنا الإمام العلامة المحقق أبوعبد الله سيدي محمد المسنامي أدام الله النفع به تصور الخلاف بين ابن طاهر و غيره فكتب إلى فقهاء الوقت و طلبته ما نصه:

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله، اشكل على كاتبه الخلاف المذكور في المغني و غيره بين ابن طاهر و الجمهور في (أن) الداخلة على الماضي و الأمر هل هي غير الداخلة على المضارع و

---

(١) قوله (فعل صرفا) ظاهره أن الفعل أعم من الماضي والمضارع والأمر. و قد يستدل على دخولها على الأمر بنحو(أشرت إليه بأن قم)، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، أو مؤول به ويضعفه أنه لو انسبكت بالمصدر لغات معنى الأمر المطلوب فالأولى جعله تفسيرية، فتأمل. (ابن القره داغي)

(٢) مثال الفعل الماضي المتصرف ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنْ قامَ زيدٌ (أي : عجبت من قِيَامِه). و الفعل المضارع المتصرف ، نحو : عجبتُ مِنْ أَنْ يقومَ زيدٌ . و فعل الأمر المتصرف ، نحو : أَشَرتُ إليه بأنْ قُمْ. (شرح ألفية)

هو قول الأول، أو عينها، و هو قول الآخرين من جهة اتفاق الكل على أنه لا عمل لها فيهما باعتبار المحل و على صحة التأويل بالمصدر و قبول السبك به معهما كمع المضارع، و من جهة عدم ذكر ما يردها إليه المنكر للعينية من بقية اقسامها المعروفة مع أنها لا تقبل فيما يظهر الرد إلى واحد منها فلم يظهر أثر لكونها عينا أو غيرا، و لا ما يختلف فيه القولان فمن ظهر له جواب مقنع عن الاشكال من فقهاء الوقت و طلبته فليفدنا به ماجورا و إلا فصمته عن غير السداد سداد. و السلام، و كاتبه محمد المسنامي كان الله له. انتهى .

فلما وقفت عليه كتبت تحته ما نصه:

لما وقفت على ما سطره شيخنا المذكور أعلاه راجعتُ ما أفادتني مجالسه المنورة من العلوم، و ما فتح لي ببركته من الإدراكات و الفهوم فانتدبت إلى حل مقفله، و تصديت إلى علاج معضله، ليصير مثال العالمين في الحقيقة متحدا، إذ ليس للتلميذ سوى شيخه مستندا. فأقول: و الله المستعان أن "أن" المصدرية موضوعة باتفاق ابن طاهر و الجمهور للدلالة على أن المراد من لفظ الجملة التي بعدها المعنى المصدري، و لذلك نسبت إلى المصدر، و هو مراد من قال: إن معناها السبك، و به أجاب يس عن استشكال صدق حد الحرف عليها عند دخولها على الماضي و الأمر مع أنها لا تدل على معنى ألبتة، ثم بعد اتفاقهم على هذا القدر قال الأول هي غير المضارع موضوعة له وحده و مع المضارع له، و للتخليص للاستقبال فهي عنده من قبيل المشترك، و قد صرّح بهذا ابن الضائع و نقله الشمني عند جواب المغني عن أول دليلي ابن طاهر بأنه منتقض بنون التوكيد و نصّه ورده ابن الضائع بأن معنى قول المستدل تخلص المضارع للاستقبال أنها موضوعة لهذا التخليص كالسين. انتهى المراد منه.

وإذا ثبت هذا فالداخلة على المضارع عنده هي الداخلة على الماضي لفظا و صورة، لا معنى و حقيقة و نظيره في كون معنى المشترك في أحد وضعية أحد مدلوليه في الآخر ما جوزوه في لفظ الركعة و الشمس و إن لم يكن هنا لزوم و لا جزئية.

و قال الجمهور: هي موضوعة مع المضارع و غيره للمعنى المصدري ليس غير و دلالتها مع المضارع على الاستقبال عارضة كالألفاظ المتضمنة معنى زائدا على أصل معناها الذي وضعت له. و هذا مفهوم من ادعائهم العينية، و من نسبة الأول لمخالفهم، فهي عندهم من قبيل المتواطئ و

الاختلاف في خارج عما وضع له اللفظ، و لهذا لا يضرهم[1] في ادعاء العينية و يؤيد رأيهم أن الأصل عدم الاشتراك، و هذا بيان لما يرجع إليه القولان عند تحقق تصورهما لا لعين ما ورد عليه الخلاف حتى يقال إن الخلاف في الاشتراك و التواطئ ليس من مقاصد النحاة، فقد ظهر ما يختلف فيه القولان و أنه لا يلزم من الاتفاق على ما ذكر في السؤال الاتفاق على غيره، و تبين أثر القولين في الجملة و ليس ظهور الأثر بحسب الأحكام اللفظية شرطا في تحقق الخلاف النحوي، و علم أنها عند النكر للعينية المصدرية نفسها؛ لأنه وافق على التأويل مع غير المضارع، و قد سبق كون ذلك معنى لها، و به يتحقق القسم، و لا يتوقف تحققه على اعتبار الدلالة على التخليص و لا على النصب حتى ينتفي بانتفائها.

و كتب عبيد ربه محمد بن عبد الرحمن بن زكرى وفقه الله بمنه آمين.

[كَيْ]

[١٦١] ﴿ .... وَكَيْ بِما ضارَعَ لِلَّامِ قَفا[2] ﴾

الثاني من الوصولات الحرفية: "كي"، و توصل بخصوص المضارع، و لابد من كونها مسبوقة بلام التعليل لفظا نحو: "جئتك لكي تكرمني"، و منه ﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]، أو تقديرا كـ "جئتك كي تكرمني"، و منه ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر: ٧].

فـ (كي) معطوفة على (أن)، و (بما ضارع) متعلق بمحذوف لدلالة ما قبله أي: و الوصل بما ضارع، و جملة (قفا) حال من (كي)، لأن الأصح صحة وقوع الماضي المجرد من (قد) صدرا في الجملة الحالية، و (للام) متعلق به، و اللام مقوية جابرة لتأخر العامل.

---

(١) في نسخة (ب) «و لهذا يضرهم ...».

(٢) قوله (للام قفا) أي وقع بعد اللام و لو مقدرة فلا يرد نحو: جئتك كي تعطيني حقي. (ابن القره داغي)

[أنّ]

[١٦٢] وَ أَنَّ وَ الْوَصْلُ ابْتِداءٌ وَ الْخَبَرْ ....

الثالث: (أنّ) بفتح الهمزة و تشديد النون، و توصل بالمبتدأ و الخبر، لأنها من نواسخ الابتداء، ثم إن كان خبرها مشتقا جيء بالمصدر في التأويل من لفظه نحو: أعجبني أن زيدا منطلق، و منه الظرف و عديله، لأن الخبر في الحقيقة هو المتعلق المحذوف و إن كان جامدا نحو: أعجبني أن زيدا أخوك جيء به من الكون. قوله (ابتداء) مصدر بمعنى اسم المفعول.

[ما]

[١٦٢] .... وَ ما بِذي تَصَرُّفٍ[1] لا ما أَمَرْ

الرابع: "ما" نحو ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، و توصل بفعل متصرف غير أمر[2]، و ندر وصلها بليس في قوله (... بما لستُما أهلَ الخِيانَةِ و الغَدرِ). و قد توصل بالجملة الاسمية كقوله: (واصل خليلك ما التواصل ممكن ...).

فـ (ما) معطوفة على ما قبلها، و بـ (ذي) متعلق بالوصل محذوفا، و (لا) عاطفة، و (ما) واقعة على فعل الأمر، أي: و الوصل بفعل ذي تصرف لا فعل أمر، و إسناد أمر إلى ضمير الفعل مجاز.

[لَوْ]

[١٦٣] وَ لَوْ كَما بِتِلْوِ مُفْهِمِ تَمَنّ[3] ....

الخامس: "لو"، و توصل بفعل متصرف غير أمر، و هذا معنى قوله (كما).

---

(١) قوله (بذي تصرف) اي و لو تصرفا ناقصا كما في "مادام" ماضيا أو مضارعا لا أمراً، و يوصل بجملة اسمية غير مصدرة بحرف بخلاف المصدرة به نحو: ما أن نجماً في السّماء. و لم يذكره لندرته. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: عجبتُ مِمَّا ضربتَ زيدًا، أي: عجبتُ من ضَربِك إيَّاه. و المضارع نحو: عجبت ممَّا تضرِبُ زيدًا. (شرح الفية)

(٣)قوله (و لو كما) اي مثلها في وصلها بفعل متصرف غير أمر لكنه يكون غالبا بتلو مفهم تمن نحو: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} [الحجر- ٢]. (ابن القره داغي)

و قوله (بتلو) حال من (لو) أي حال كونها تلو مفهم التمني ([1])، فالباء زائدة في الحال ضرورة؛ لأنها إنما تزاد فيها إذا نفي عاملها و لا فرق بين الماضي نحو ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾ [القلم:٩]، و المضارع نحو: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّر ﴾ [البقرة: ٩٦]، و هذا أكثر ، و قد يختلف كقوله:

ما كانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنتَ، وَ رُبَّما مَنَّ الْفَتى وَ هُوَ المَغِيظُ الْمُحْنَقُ

[الذي]

[١٦٣] وَ مَنْ يَزِدْ فِيهِ الَّذي فَما وَهَنْ[2] ....

زاده في الموصول الحرفي يونس، حكاه عنه الفارسي في الشيرازيات و أنه جعل منه ﴿ ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَه ﴾ [3] [الشورى ٢٣]. قال ابن هشام في الحواشي: و من أدلَّ دليل على ذلك قول أبي ذهل الجمحي:

يَا لَيتَ مَن يَمنَعُ المعروفَ يُمنَعُهُ حَتّى يَذوقَ رِجالٌ مرّ ما صَنَعوا
و لَيتَ رِزقَ رِجالٍ مِثْلُ نائِلِهِم قوتٌ كَقوتِ وَ وُسعٌ كَالَّذي وُسِعوا

انتهى. أي كوسع.

قلت: لا دليل فيما ذكر إلا على إرادة المعنى المصدري، و لا يلزم من قبول التأويل به كون "الذي" من الموصولات الحرفية، و قد تقدم الفرق بين ما يلزمه قبول ذلك و ما لا يلزمه عند قوله **(كيف وقع)**

---

(١) "لو" يتلو غالبا ما يفهم معني التمني. (المواهب الحميدة)

(٢) قوله **(فما وهن)** قضيته أنه ليس ضعيفا، و هو ممنوع كيف و ما مثل به من قوله تعالى: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} أجيب عنه بوجوه: كون (الذي) مخفف الذين، أو صفة لمحذوف اي كالجمع الذي أو كالخوض الذي خاضوه على أنه أورد عليه أن دخول اللام عليه لكونه من خواص الاسم يأبى عن حرفيته. (ابن القرداغى)

(٣) و نحو: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} [التوبة: ٦٩] وجه الاستشهاد: مجيء "الذي" موصولا حرفيا على ما حكاه الفارسي عن يونس بن حبيب، وهو على هذا يؤوّل مع ما بعده بمصدر مجرور بـ "الكاف، والتقدير: كالخوص، ودليل يونس ومن معه على هذا، هو كون "الذي" مفردا، وما بعده جمعا، فلو كان موصولا اسميا، لقيل، كالذي خاض، أو لقيل: كالذين خاضوا. (مصباح السالك)

و أما قوله تعالى ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] ففيه توجيهات مذكورة في التصريح، و قد علمت من هذا التقرير قوة مذهب الجمهور و ضعف مخاله، ففي قوله (فما وهن) نظر، و قد رفع إلي سؤال في طلب بيان توجيه القولين في "الذي" المصدرية و بيان الصحيح منهما، فأجبت بأن حجة الجمهور عود الضمير عليها في أغلب الاستعمالات و جل التراكيب، فيحمل عليه محل النزاع لقلته، و عدم نهوض دليل الحرفية فيه، و يقدر الضمير فيما لم يوجد فيه صريحا، و حجة المقابل صحة التأويل بالمصدر فإنها خاصية الحرفي، و إذا ثبت حرفيته امتنع تقدير ضمير يعود عليه، و أشار ابن مالك إلى جوابه بأن خاصية الحرفي وجوب التأويل بالمصدر و عدم إمكان الحمل على خلاف ذلك لا صحة التأويل و قبوله في الجملة و الموجود في الذي الثاني لا الأول، و به يعلم أنه لا منافات بين كون "الذي" من الموصولات الاسمية و صحة[1] تأويله مع ما يليه بالمصدر و ان الجمهور لا يمنعون التأويل المذكور، و التخاريج الحكمية عنهم في التصريح لا تنافي قبول التأويل، و لهذا زاد ابن مالك في حد الحرفي و لم يحتج إلى عائد احترازا عن الذي الواقعة في التراكيب الممكن فيها التأويل، فإنها و إن قبلته تحتاج إلى عائد لقاعدة الحمل المتقدمة. انتهى المراد من الجواب.

❊ ❊ ❊

(١) في نسخة (أ) «حجة».

﴿ خاتمة ﴾

ذكر فيها الحكاية [1]، و أتى بها بعد الموصول لأن أداتيها "أيّ" و "مَنْ"، و قد ذكر استعمالاتهما في مبحث الموصول، و إن من جملتها الاستفهام، و هما مستعملان فيه في الحكاية.

[حكاية النَّكرة بأَيّ]

[١٦٤] ﴿ ما لِلْمُنَكَّرِ احْكِهِ بِأَيٍّ إِنْ تَسْأَلْ بِها عَنْهُ [2] .... ﴾

أي: إذا سألتَ بـ "أيّ" عن اسم منكرٍ إحك ما ثبت له فيها، و (ما) من صيغ العموم، فتشتمل أحوال الإعراب، و التذكير و التأنيث، و الإفراد و التثنية و الجمع [3]، إلا أنه يشترط في النكرة المجموعة أن تكون مجموعة جمع تصحيح، أو صالحة لوصفها به نحو: قام نساء، فتقول: (أيات)، لأن "نساء" صالح لوصفه بما فيه الألف و التاء، و كذا إذا قيل: جاء رجال فتقول: (أيّون)، لأنك تقول: رجال صالحون، بخلاف نحوِ أحمال و جذوع.

و تحرّز بالمنكر عن المعرف، فإن المعرفة لا تحكي بأي.

---

(١) الحكاية في اصطلاح النُّحاة: إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير، كقولك: مَن زيداً؟ إذا قيل: رأيتُ زيداً، جاء زيدٌ، من زيدٌ؟ تحكيه كما هو، إن كان مفرداً .. إذا كان مثنىً .. إذا كان مجموعاً .. مرفوعاً .. منصوباً .. مخفوضاً، تحكي اللفظ بهيئته. أو إيراد صفته، والمعنِي بالصفة هنا أن يُؤتى بـ (أيّ) نَحو: أيًّا؟ لمن قال: رأيت زيداً، أيًّا؟ هذا صفة لزيد، كذلك تحكيه كما هو، إن كان مفرداً فمفرد، و جاء زيدٌ، أيٌّ؟ رأيت زيداً، أيًّا؟ مررت بزيدٍ، أيٍّ؟ تحكيه كما هو. لكن (أيٍّ) هذا ليس هو عين المحكي، بل هذا صفةٌ له. (شرح ألفية للحازمي)

(٢) قوله (ما للمنكر) اي ما ثبت للمنكر من إعراب، و تذكير، وإفراد، وفروعهما احكه بـ "أيّ" للاستفهام، اي فيه إذا وقع السؤال عن المنكر به وهي معربة، والحركات والحروف اللّاحقة لها قيل: إعراب، وقيل: حركات حكاية وحروفها، فيكون إعرابها مقدرا. (ابن القره داغي)

(٣) فتقول لِمَنْ قال : جاءني رجلٌ (أَيٌّ) و لمن قال: رأيت رجلا (أَيًّا) ولمن قال : مررت برجلٍ (أَيٍّ) ولمن قال : جاءني رجلان (أَيَّانِ) و كذلك تفعل في المثنى المؤنث ، وفي الجمع المذكر والمؤنث ؛ فتقول في حالة الرفع : (أَيَّتَانِ ، وأَيُّونَ ، وأَيَّاتٌ) وفي النصب ، والجر (أَيَّتَيْنِ ، وأَيِّينَ وأَيَّاتٍ). (شرح ألفية)

و كان من حقه أن يشترط تقدم ذكر النكرة احترازا مما إذا سئل بأي ابتداء عن نكرة لم تتقدم فلا حكاية، بل تستعمل (أي) على حسب ما تقتضيه العوامل. و قوله يحكي بها ما ثبت للنكرة لا يفهم منه تقدم ذكر النكرة بل يصدق بتقدمها و تأخرها، و الحكاية لا تستلزم تقدم المحكي، و لذا تحكي الجمل بالقول المستقبل.

و فهم من إطلاقه في النكرة أنه لا فرق بين العاقل و غيره.

و فهم من إطلاقه في الحكاية أنه لا فرق بين الوصل و الوقف، إلا أنه لا يتأتى في الوقف حكاية ما للمفرد من الإعراب، لأن الوقف على الحركات متعذر.

و اعلم أنه اختلف في الحركات اللاحقة لـ (أيّ):

فقيل: هي حركات إعراب، فهي في الرفع على قياس قول البصريين مبتدأ و خبرها محذوف تقديره: أيّ قام، و إنما لم يتقدم الفعل فتكون (أيّ) فاعلا؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله. و أجاز الكوفييون في باب الحكاية رفعها بفعل مقدر قبلها فيكون طبق المحكي، و لو أظهر لجاز، و يترجح إظهاره عندهم، و أما في النصب و الجر فهي محمولة على فعل مقدر تقديره: أيا ضربت، و بأي مررت.

و قيل: هي حركات حكاية؛ لأن من جملتها المجرور، فيلزم على كونها إعرابا إضمار حرف الجر. و قد التزم بعضهم إظهاره فيقول بأي، و إذا كانت حكاية فتكون بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء، و الخبر محذوف، و هذا الثاني هو المفهوم من المتن.

قوله **(ما للمنكر)** منصوب على الاشتغال، و الباء ظرفية. و **(إن تسأل)** شرط حذف جوابه، لدلالة ما قبله.

[حكاية النكرة بـ (مَنْ)]

[١٦٤] .... وَ فِي الْوَقْفِ بِمَنْ

[١٦٥] وَ النُّونَ أَشْبِعْ[(١)]، وَ مَنانِ إِنْ ثُنَّنَ مَنَيْنِ مَنْتانِ مَنَهْ لِلْفَرْدِ عَنَ

(و في الوقف بمن)[(٢)] أي: إحك بها ما ثبت للنكرة المسؤول عنها، لكن بشرط العقل، و لا يظهر فيها أثر حكاية الإعراب، بل لا معنى لحكايته بها مع اختصاص الحكاية بها في الوقف، و لم يحتج إلى التنبيه على هذا للعلم بتعذر ذلك ، و يحتمل أن يكون يرى رأي السيرافي الآتى فتكون الحركات عنده محكية في (مَنْ)، **(و النون أشبع)** [(٣)] أي: اشبع حركاتها، فيتولّد عنها ما يناسبها من ألف إن كانت فتحة، و ياء إن كانت كسرة، و واو إن كانت ضمة، فتقول في حكاية قول القائل جاءني رجل: (منوا)، و قوله رأيت رجلا: (منا)، و قوله مررت برجل: (مني).

و اعلم أنه اختلف في هذه الأحرف:

فذهب المبرد و الفارسي إلى أنها أريدت بها الحكاية و حركت النون اتباعا لها.

و ذهب السيرافي إلى أن الحركات بها وقعت الحكاية، ثم أشبعت فنشأت عنها الحروف ليوقف عليها، إذ لا يوقف على متحرك، و رجح الأول بأن (مَنْ) مبنية، و بأن بيان الحركات إنما يكون غالبا بهاء السكت، و (مَنْ) مبتدأ على كل حال و الخبر محذوف.

---

(١) إنْ سُئل عن النكرة بمَنْ فإنه يُحْكى في (مَنْ) ما للنكرة من إعراب ، وتذكير ، وتأنيث ؛ وإفراد ، وتثنية ، وجمع ، وتُشْبَعُ الحركة التي على النون فَيَتَوَلَّدُ منها حرفٌ مُجَانِسٌ لها فيتولَّد (الواو) في حالة الرفع ، و (الألف) في المفرد في حالة النصب، و (الياء) في حالة الجر، و لا يُفْعَل ذلك بـ (مَنْ) إلا في الوقف؛ فتقول لمن قال: جاءني رجلٌ (مَنُو) و لمن قال: رأيت رجلاً (مَنَا) و لمن قال: مررت برجلٍ (مَنِي). (شرح الفية)

(٢) **قوله (و في الوقف بمن)** اي احك بـ "من" ما لمنكر عاقل في حال الوقف. و فيه تنبيه على أن "أيّ" يعم الوقف و الوصل. (ابن القره داغي)

(٣) **قوله (و النون اشبع)** اي: النون في المذكر حركه بحركة المنكر، ثم اشبع الحركة دفعا للوقف على المتحرك فيتولد منه واو، أو ألف، أو ياء. ففي تعلق الإشباع بالنون تجوز. (ابن القره داغي)

و الواو في قوله **(و في الوقف بمن)** عاطفة لعامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقى و هو إعمال ما قبل أداة الشرط فيما بعدها.

و قوله **(في الوقف)** يتعلق بمحذوف أي: إحك في من كاتنا في الوقف كما بينا في الوقف لا باحك لما صرح به السّعد في شرح تصريف العزي من أنه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدين في المعنى بعامل واحد، و سره أن الجار و المجرور أخو الظرف فحكمه حكمه، و الظرفان من نوع واحد لا يعمل فيها عامل واحد إلا أن يكون الثاني تابعا أو يكون العامل اسم تفضيل لأنه في قوة عاملين نحو: زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس.

قال ابن هشام في قول ابن مالك: إحك بأي في الوقف: قد يقال: إنه متعلق باحك و جاز، لأن هذا زمان و ذلك مكان فهو نظير "اعتكفت في يوم الخميس في المسجد"، و من ثم جاز عمل العامل الواحد في ظرفين مختلفين لا في مكانين أو زمانين. انتهى.

و لا يصح أن تكون الباء في **(بأيّ)** للآلة؛ لأن الحكاية في لفظها لا أنها آلة للحكاية في غيرها.

(وَ مَنانِ إنْ تُثَنّ مَنَيْنِ مَنْتانِ)[1] **(منان)** معطوف على (مَنْ) أي: إحك بـ "منان" إن تثن النكرة. و **(منين)** معطوف عليه بحذف الأداة، و كذا **(منتان)**. و "منان" بالألف للرفع، و منين للنصب و الجر، و اكتفى بالمرفوع في تثنية المؤنث للعلم بغيره ممّا ذكره في المذكر.

و لا يجمع بين "منان" و "منين" في التركيب الواحد، بل إذا حكي المرفوع قيل: منان، و المنصوب قيل: منين، لما تقدم من أن (مَنْ) لا يحكى بها في الوصل.

و مفهوم قوله **(إن تثن)** أنه إذا كان المسؤول عنه اثنين متعاطفين كأن يقول: رأيت رجلا و إمرأة لم يحك بـ "منين"، بل تقول: من و منه.

قال أبوحيان: و هل يجوز أن يثنى و يغلب المذكر فيقول: منين يحتمل أن يجوز، قال: و كذا (أيّ) فيها الاحتمالان فتقول إذا لم تثن: (أي) و (أية) بالعطف و سواء في الصورة اتفق إعراب المحكيين أم اختلف.

---

(١) تقول في تثنية المذكَّر: (مَنَانْ) في حالة الرفع، و (مَنَيْنْ) في حالتي النصب ، والجر. و تقول في تثنية المؤنث: (مَنْتَانْ) رفعاً ، و مَنْتَيْنْ نصباً ، وجرّاً. (شرح ألفية)

(مَنَه للفرد عَنّ) [1] فتقول في حكاية جاءت إمرأة: (مَنَه)، بفتح النون و الوقف بالهاء. و فيه لغة أخرى و هي سكون النون فتسلم التاء، و الأولى أرجح. قوله **(مَنَهْ)** معطوف بحذف الأداة، و **(عنّ)** في موضع نصب على الحال أي عرض و عروضه من جهة قلب تائه هاء، و **(للفرد)** متعلق به حذفت صفته أي المؤنث بقرينة ما قبله.

[١٦٦] ﴿ مَنـاتُ مَعْ مَنِيْنَ إنْ جَمْعٌ عُنِي مَنُـونَ، وَ النُّـونَ بِـكُلِّ سَـكِّـنِ ﴾
[١٦٧] ﴿ وَ إِنْ تَصِلْ فَـلَفْظُ مَنْ لا يَخْتَلِـفْ [2] .... ﴾

(منات مع منين إن جمع عني منون): **(منات)** معطوف أيضا بحذف الأداة يحكى به جمع المؤنث، و **(منين)** جمع يحكى به جمع المذكر في غير الرفع [3]. و معنى المعية: المشاركة في الاستعمال في معنى الحكاية و إلا فكل مختص بقبيل كما علمت. و **(جمعٌ)** نائب فاعل بمقدر يفسره **(عني)**، و **(منون)** يحكى به الجمع المذكر في حالة الرفع فهو معطوف على **(منات)**.

(و النون بكلٍّ سكّن) قد علمت أنه لا يحكى بـ (مَنْ) إلا في الوقف، و لمّا لم يتأت له النطق بـ (مَنْ) ساكنة في منان و شبهه لأنه لا يجتمع في الشعر ساكنان نطق بها متحركة، و نبّه هنا على وجوب سكونها بقوله **(و النون)** مفعول مقدم بـ **(سكن)** و الباء في **(بكل)** ظرفية.

---

(١) قوله **(للفرد عن)** اي ظهر منه بفتح النون وقلب التاء هاء في المفرد المؤنث، ولا يحرك الهاء، لأنها لا تكون في الوقف إلا ساكنة، وحكي فيها التأنيث دون الإعراب، لأن الإعراب فرعه، ومراعاة الأصل عند تعارضهما أولى. (ابن القره داغي)

(٢) **(و إن تصل)** بيان لمفهوم قوله: وفي الوقف، يعني: إذا وصل شيء يحكى بلفظ "منْ" ساكنا في جميع الأحوال، فتقول لمن قال رأيت رجالا: (من يافتى)، وهكذا. (ابن القره داغي)

(٣) تقول في جمع المؤنث: (مَنَاتْ) بالألف والتاء الزائدتين فإذا قيل: جاء نِسْوَةٌ، فقُلَ مَنَاتْ رفعا، ونصبا، وجرّا. و تقول في جمع المذكر (مَنُونْ) رفعاً، و (مَنِينْ) نصبا، وجرّا فإذا قيل: جاء قومٌ، فقلْ مَنُونْ وإذا قيل: رأيت قوماً، أو مررت بقومٍ، فقل مَنِينْ». (شرح ألفية)

(و إن تصل فلفظ من لا يختلف) تصريح بمفهوم قوله فيما سبق **(في الوقف)** اي: إذا استعملت (مَنْ) في الوصل بطلت الحكاية فلا يختلف لفظها باختلاف النكرة المسؤول عنها بها، فتقول في حكاية قول القائل جاءني رجل و إمرأة و رجلان و إمرأتان و رجال و نساء: "من يا هذا" في الجميع.

و أسقط التنبيه على ما نبّه عليه في الخلاصة بقوله: «وَنَادِرٌ مَنُونَ فى نَظْمٍ عُرِفْ»كما أسقط التنبيه على ما نبّه عليه قولها: و الفتح نزر في تثنية المؤنث لندورها.

[حكاية العَلَم بـ (مَنْ)]

[١٦٧] .... وَ احْكِ بِهَا الْأَعْلامَ إِنْ لَمْ تَنْعَطِفْ[١]

الباء هنا للآلة لأن الحكاية بـ (مَنْ) في غيرها لا فيها، و ذلك أنه إذا حكي العلم بها جيء بلفظه بعدها على الحالة التي ذكر عليها قبلها فتصير في الوصل، و لا يختلف لفظها فتقول في حكاية جاء زيدٌ: من زيدٌ، و رأيت زيداً: من زيداً، و مررت بزيدٍ: من زيدٍ، و هذه لغة الحجازيين.

و أما غيرهم فيقول "من زيدٌ" بالرفع في الجميع.

و أهل الحجاز لا يلتزمون الحكاية بل يجيزون معها الإعراب و هو عندهم أرجح.

و اختلف في حكاية العلم في لغة الحجازيين على أربعة أوجه:

---

(١) احك العلم بـ (مَنْ) إن لم يتقدم عليها عاطف. (ضياء السالك)

- فتقول لمن قال : جاءني زيدٌ : مَنْ زيدٌ ؟ ولمن قال : رأيت زيداً : مَنْ زيداً ؟ و لمن قال : مررت بزيدٍ : مَنْ زيدٍ ؟ فَتَحْكِي في العلم المذكور بعد مَنْ ما لِلْعَلَمِ المذكور في الكلام السابق من الإعراب ، هذا إذا لم يتقدّم على مَنْ عاطف ، فإذا تقدّم عليها عاطف امتنعتْ الحكاية ، ووجب رفع العلم في جميع الأحوال على أنه خبرٌ عن مَنْ أو مبتدأ مُؤخر ، خبره مَن مقدّم ؛ فتقول لمن قال : جاء زيدٌ ، أو قال : رأيت زيداً ، أو قال : مررت بزيدٍ ؛ تقول : ومَنْ زيدٌ .ولا يُحكى من المعارف إلا العلم ؛ فلا تقول لِمَنْ قال : رأيتُ غلامَ زيدٍ : مَنْ غلامَ زيدٍ ، بنصب غلام بل يجب رفعه في جميع الأحوال ؛ فتقول : مَنْ غلامُ زيدٍ ؛ لأنَّ غلام ليس بعلم» (شرح ألفية)

- **قوله (و احك بها)** اي بـ"من" نفس الأعلام لا ما لها، فتقول لمن قال رأيت زيداً (من زيداً)، ومن مبتدأ، والاسم بعده خبره، وهو مرفوع تقديرا، وحركته اللفظية حركة الحكاية. **قوله (إن لم تنعطف)** اي لم تقع بعد حرف العطف، وإلا تعين الرفع، لأن المقصود من الحكاية بيان المراد، والعطف يدل عليه، هذا. ويشترط في حكاية العلم عدم تيقن انتفاء الاشتراك فيه، فلا يحكى لفظ (الفرزدق) لعدم اشتراكه يقينا، وكونه علما لعاقل. (ابن القره داغي)

أحدها: أنه حكاية مطلقا، و أن الضمة في (مَنْ زيدٌ) غير ضمة الإعراب، و هو قول جمهور البصريين.

و **الثاني:** أنها حكاية إلا في الرفع، و هو قول بعض البصريين.

و **الثالث:** أنها إعراب و العلم بدل من معموله لعامل مضمر، فإذا قيل: جاء زيد فقلت: من زيد بالتقدير جاء من، و زيد بدل مِن مَن، و هو قول الكوفيين، و ردّ بعدم اقتران البدل بهمزة الاستفهام.

و **الرابع:** أن العلم بدل من ضمير عائد على مَنْ، و التقدير في من زيدا: من ضربته زيدا، و في من زيد: من مررت به زيد، قاله بعضهم، و يلزمه ما لزم الكوفيين.

و المفهوم من المتن الأول.

و مفهوم قوله **(بها)** -أي مَنْ- أن العلم لا يحكى بأي.

و مفهوم قوله **(الأعلام)** أن غيرها من المعارف لا يحكى بـ (مَنْ) أي في الأكثر الغالب و إلا فقد سمعت حكاية الضمير و المضاف.

و فهم من إطلاقه أن العلم يشترط فيه أن يكون للعاقل؛ لأنه إذا أطلق انصرف إليه.

و احترز بقوله **(إن لم تنعطف)** ممّا إذا اقترنت بعاطف، فإنه يتعين الرفع عند جميع العرب، لأن المراد من الحكاية دفع توهم أن المسؤول عنه غير المذكور، فإذا عطفت على كلام المخاطب دل ذلك على أن المسؤول عنه إنما هو عن ما ذكره؛ لأنك لا تبتدئ سؤالا عما لم يذكره مصدرا بحرف العاطف.

و أطلق في العاطف و هو مقيد بخصوص الواو و الفاء كما صرح في شرح اللّباب، و هذا التقييد ليس بالنسبة للمنطوق أي ليس المراد اشتراط نفي كونها معطوفة بخصوص الواو و الفاء، و أما كونها معطوفة بغيرها فلا يشترط نفيه، بل بالنسبة للمفهوم أي إذا انعطفت بطلت الحكاية و لا تعطف إلا بخصوص الواو و الفاء إذ لا معنى لانعطافها بغيرهما.

تنبيه قال الشيخ يسن في حواشي التصريح: ظاهر عبارة الناظم أن المراد العطف حقيقة لا صورة فلينظر وجه هذا العطف مع اختلاف المتكلم، و ليس من العطف التلقيني، و هل هو مبني على جواز عطف الإنشاء على الاخبار مع أن النحويين لم يختلفوا في جواز هذا العطف كما علمت. انتهى .

قلت: محل الخلاف بين المانع و المجيز في عطف الاخبار على الإنشاء و بالعكس غير ما قصد به دفع الايهام أما هو فيجوز فيه الأمران اتفاقا كما هو قولهم : لا و أيدك، فإن أهل البيان المانعين يجيزونه.

قال في المُطوّل: قولهم لا رد لكلام سابق كأنه قيل ليس الأمر كذلك، فهذه جملة اخبارية، و أيدك الله جملة إنشائية معنى، لأنها بمعنى الدعاء، فبينهما كمال الانقطاع، لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود، فإنه لو قيل لا أيدك الله لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الإخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا. إهـ . إذا تقرر هذا فمسألتنا من هذا القبيل.

قال الرضي: و غرضهم في الحكاية أن يتيقن المخاطب أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا. ثم قال: و إنما خصوا بالعلم دون غيره من المعارف لأنه أكثر استعمالا من غيره لكونه أدل على المسمى، و المراد من الحكاية تنصيص المذكور و رفع الايهام فكثير الاستعمال أنسب .

ثم قال: و من شروط حكاية العلم أن لا يدخل حرف العطف على مَنْ نحو: و من زيد أو فمن زيد، فلا تجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس، إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمن ذكره دون غيره.إهـ .

و قال أبواسحاق الشاطبي: إذا قيل لك: رأيت زيدا فقلت: و من زيد، فليس إلا الرفع، و كذلك في مررت بزيد و نحوه، و كذلك الباء إذا قلت: بمن زيد، و سبب ذلك أن الغرض من الحكاية بيان أن المسؤول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير، فإذا عطفت جملة السّؤال على كلام المسؤول عنه صار في ذلك بيان أن المسؤول عنه هو الأول، لأنك لا تبتدئ سؤالا عما لم يذكره مصدرا بحرف العطف إذا كان حرف العطف لازما للتوسط بين المعطوف و المعطوف عليه إهـ.فزال استشكال عطف الانشاء على الخبر، ثم نقول نزل السائل نفسه لهذا الغرض منزلة المتكلم فالحق كلامه بكلامه، و خرطه في سلكه كما أنه نزل في غير العطف تلفظه بزيد منزلة تلفظه المسؤول به فراعي ما يقتضيه التأمل العامل في كلام المسؤول دون ما يقتضيه العامل في كلامه، و نظير المسألة ما يفعله الشارحون للمتون في ذكر القيود و المعطوفات، فإنهم يسلكون في ذلك مسلك التتميم و التذييل دون طريق الاستئناف و الاستقلال لأنهم نزلوا أنفسهم منزلة المؤلفين للمتون، و هذا أظهر من إدعاء قصدهم للتلقين.

[حكاية الوصف بـ (مَنْ)]

[١٦٨] ﴿ وَ الْوَصْفَ مَنْسُوباً مَعْ أَلْ وَ الياءِ[١] وَ قُلْ بِغَيْـرِ عـاقِـلٍ كَـالْمـائي ﴾

(و الوصف منسوبا مع أل و الياء) : قوله (الوصف) معطوف على (الأعلام) أي: و احك بـ "مَنْ" الوصف حال كونه منسوبا حالة كون "مَنْ" مع أل و الياء. قال في الشرح: كذا نص عليه سيبويه فإذا قيل جاء القرشي فيقال المني. إهـ. و فيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن المنسوب ليس وصفا نعم الوصف مستفاد من اسم النسب.

و ثانيهما: أنه يلزم على ما ذكره حكاية المعرف بأل و قد علمت امتناع ذلك.

و قال الرضي: و إذا سألت بـ (مَنْ) عمن ينتسب إليه علم، سواء كان المنسوب علم عاقل أو، لا، بل الشرط كون المنسوب إليه عاقلا، كما إذا قلت: رأيت زيدا أو ركبت أعوج ، جاز لك أن تقول: آلمني، أي: البكري أو: التميمي مثلا، تأتي بمن مكان المنسوب إليه، و تدخل عليه الألف و اللام لأنه كذلك في المسؤول عنه، [أعني البكري، مثلا]، لأن صفة العلم المنسوبة إلى من لابد فيها من الألف و اللام، و تلحق ياء النسب آخر (من) كما كان آخر المسؤول عنه، و الأكثر الأشهر إدخال همزة الاستفهام على المني تقول: آلمني، بالمد، لأنه كذلك في المسؤول عنه لأنك تقول: آلقرشى أو الهاشمي، و أيضا فإن (من) ضعف تضمنها للاستفهام لصيرورتها معربة بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحروف، و هي دخول لام التعريف عليها و لحاق ياء النسب لها فيؤتى بحرف الاستفهام[٢]، و يحكى بـ (المني) إعراب العلم المسؤول عن نسبته، سواء كان السائل واصلا أو واقفا، كالحكاية في لفظ (أي) سواء، فتقول لمن قال: جاء زيد: آلمني يا فتى، و كذا: آلمني، و كذا: آلمنيان، و آلمنيين، و آلمنيون،

---

(١) قوله (و الوصف منسوبا) عطف على الأعلام، اي احك بـ"مَن" الوصف المنسوب عاقلا أو غيره مصاحبا مع "أل" في أوله والياء في آخره، فتقول لمن قال جاء القرشي: (المنيء). واحك بما غير العاقل فقط مع "أل" في أوله والياء في آخره . (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (ب) «و لحقاق ياء النسب لما يؤتى بحرف الاستفهام». و في الرضي: " وذلك بإدخال اللام عليها، و إلحاق ياء النسب بآخرها، وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام".

وآلمنيين، و آلمنية، و آلمنيتان و المنيات، و يأتي المسؤول بالجواب على وفق إعراب آلمني، تقول: رأيت زيدا، فيقول: آلمني، فتقول: القرشي، على أنه صفة لزيد، المذكور أولا في كلامك، و يجوز الرفع في الكل، على إضمار المبتدأ، أي هو القرشي لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام، قال مبرمان : سألت المبرد: إذا قال لك رجل: رأيت زيدا و أردت أن تسأله عن صفته، قال: أقول: آلمني، كأني قلت: الظريفي، أو: البزازي، قال السيرافي: و هذا تفريع منه و قياس، و ليس بمسموع، قلت: و كأنه جعل الياء في: الظريفي و نحوه للتأكيد، كما قيل في: أحمري. انتهى.

فظهر أن (من) فيما ذكر لحكاية العلم و إن كان المطلوب بها بيان صفته و هو معنى قول الرضي: و يحكى بـ (المني) إعراب العلم المسؤول عن صفته.

(وَ قُلْ بِغَيْرِ عاقِلٍ كَالْمائي) تقديره على مقتضي ما قبله أي: قل في حكاية الوصف المنسوب الذي لغير العاقل بـ (مَنْ) كما تقول في النسب للماء فإنك إذا نسبت إليه جاز لك إقرار الهمزة، و إبدالها واوا فتقول: ماءي و ماوي.

قال في الشرح بعد كلامه المتقدم: ثم ذهب جماعة إلى تعميم ذلك في العاقل و غيره. و خصه المبرد بالعاقل و حكى غيره بالماءي و الماوي. إهـ . أي حكى بهذين اللفظين، و قد عرفت ما فيه، و فيه أيضا أنه لم يقل أحد أنه يقال مع غير العاقل آلمني لا المبرد و لا غيره، و قوله و حكى غيره هو المقول في المسألة فقط.

قال الرضي وإن كانت صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل كالمكي و البصري فلا يجوز آلمني اتفاقا. قال المبرد القياس الماءي أو الماوي. قال السيرافي هذا تفريع منه و ليس بمسموع. انتهى.

و قد عرفت من صدر التقرير إعراب المتن. و هذه المسألة مزيدة على الخلاصة.

[حكم حكاية العلم المتبع]

[١٦٩] ﴿ وَ الْعَلَمُ الْمُتْبَعُ لا يُحْكى سِوى[1] مَا ابْناً مُضافاً لِكَمِثْلِهِ حَوَى ﴾

(العلم) مبتدأ، و (المتبع) نعت له، و جملة (لا يحكى) خبره، و (سوى) منصوب على الاستثناء أو الظرفية، و فيها معنى الاستثناء، و (ما) مضاف إليه واقعة على العلم، و جملة (حوى) صلتها أو صفتها، و (ابنا) مفعول مقدم بـ (حوى)، و (مضافا) نعته، و اللام متعلقة به. و المثلية في مطلق العلمية لا في عين الأولى، و هذا تخصيص لما تقدم من تجويز حكاية العلم بمَنْ فهو من جملة الشروط.

أي: العلم المتبع بنعت نحو: جاء زيدٌ الفاضلُ، أو بيان نحو جاء زيدٌ أبوحفص، أو توكيد كجاء زيدٌ نفسُه، أو بدل كجاء زيدٌ أخوك، أو نسق كجاء زيدٌ و عمرو تمتنع حكايته،

فتقول لمن قال ذلك أو رأيت زيدا الفاضل، أو مررت بزيد الفاضل و نظائره: "مَنْ زيدٌ الفاضلُ" بالرفع لا غير، و كذا بقيتها، و ذلك لأن إعادة المتبوعات مع توابعها ما عدا النسق يغني عن حكاية إعرابها؛ إذ عرف المخاطب أن المسؤول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها، و أما عطف النسق فتعميم المصنف المنع فيه هو رأي يونس، و لا فرق عنده بين أن يكون علمين أو أحدهما.

و حكى سيبويه عن قوم و استحسنه أنه تجوز الحكاية إذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما أو لا نحو: من زيدا و عمرا، و من زيدا و أخا عمرو لمن قال: رأيت زيدا أو عمرا، و لقيت زيدا و أخا عمرو، و الفرق بينه و بين سائر التوابع أن الثاني فيه غير الأول، فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية، و أما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعات.

و إن لم يكن المعطوف عليه علما لم تجز الحكاية اتفاقا؛ لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذلك التابع، هذا كله إذا لم تكرر مَنْ مع المعطوف، و أما إذا اعدتها معه نحو: من زيدا و من عمرا، أو من زيدا و من

---

(١) قوله (و العلم المتبع) أي بغير العطف وفاقا، و به عند يونس، لكن المستحسن عند سيبويه جواز الحكاية في العلم عن المعطوف و المعطوف عليه. قوله (سوى) أي: سوى علم جعل تابعه ابنا مضافا لكمثله اي إلى علم آخر حوى ذلك العلم الأول الابن. فالكاف في قوله (لكمثله) زائدة، و اللام بمعنى إلى صلة مضافا. وضمير حوى عائد إلى (ما)، و (ابنا) مفعوله، و المراد احتواء الموصوف على الصفة. (إبن القرداغي)

أخوه، أو من أخوه و من زيدا فإنه تجوز الحكاية في العلم دون غيره؛ و ذلك لانقطاع الثاني عن الأول صريحا.

و لما كان قوله (**المتبع**) يصدق بالمنعوت و ليس المنع فيه مطلقا بل مقيد بما إذا لم يكن التابع ابنا مضافا إلى آخر، فإن كان كذلك جازت الحكاية استثناه بقوله (**سوى ما ابنا مضافا لكمثله حوى**)، و ذلك لأنه و إن أغنى الوصف المذكور كسائر الأوصاف عن الحكاية لكن تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة الاسم الواحد بدليل حذف التنوين من الموصوف و نصب الوصف في المنادى جوز الحكاية فيه، فتقول لمن قال رأيتُ زيدَ بن عمرو: من زيدَ بن عمرو، بالنصب، بخلاف ما إذا قال: رأيت زيدا ابن أخي عمرو، فإنك تقول: من زيد ابن أخي عمرو، بالرفع، لا غير، لعدم توسط الإبن بين علمين، و هذا محترز قوله (**لكمثله**). و هذا أيضا و ما بعده مزيد على الخلاصة.

[حكاية التمييز بـ (ماذا)]

[١٧٠] ماذا لِتَمْيِيزٍ[1] ....

(**ما ذا**) مبتدأ و (**لتمييز**) خبره على تقدير مضاف أي: لحكاية تمييز.

قال في التسهيل و يقال في حكاية التمييز لمن قال عندي عشرون عشرون: "ما ذا؟" إهـ فـ "ماذا" نصب على التمييز، و عشرون الثاني في كلام السائل هو الناصب له.

قال الدماميني: و تقديم العامل عليه هو رأي الكوفيين و ابن عصفور و حكى تفعل ماذا تصنع، و لا يعرف البصريون ذلك، و إنما قال في التسهيل لمن قال عندي عشرون بدون ذكر التمييز ليكون الابهام حينئذ حاصلا فيستحق السؤال و الاستفسار، و لو ذكر التمييز لم يكن ثم إبهام، و ماذا أداة سؤال استفهم بها عن التمييز، و ليست تمييزا حقيقتا؛ لأنه لا يتبين فيها، فنصبها على التمييز حكاية للنصب في التمييز الحقيقي، و ذا مركبة مع ما، و ليست إشارة للشيء و لا موصولة.

---

(١) قوله (ماذا لتمييز) اي لحكايته، فتقول لمن قال عندي ياقود خلّا: "ما ذا خلّا". (ابن القره داغي)

- إذا سئلت عن التمييز فاحكه بـ (ماذا) فقل لمن قال عندي رطل زيطا: ماذا زيتا. (المواهب الحميدة)

[١٧٠] .... وَ أَغْـرِبْ وَ احْـكِ إِنْ حُكْمَاً إِلى لَفْظٍ تُضِفْ وَ اسْمَاً يَعِنَ [1]

حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه، و (حكما) مفعول مقدم بـ (تضف)، و دخلت أداة الشـرط على الاسم لفظا لضرورة الشعر. و جوز الشيخ يسن في قول الخلاصة «إن صحبة ابانا» أن يكون صحبة منصوبا بفعل محذوف يفسره المذكور بناء على أن الشاغل قد يحذف، و الصواب ما ذكرنـاه، و لنـا فـي المسألة كلام محرر في حاشيتنا عند الكلام على حد الاشتغال. و (اسما) خبر (يعن) مضمنا معنى يصير.

و المعنى: أن اللفظ إذا نسب إليه حكم هو له لا لمدلوله فإنه يجوز فيه وجهان:

١- الإعراب بحسب ما تقتضيه العوامل فتقول: ضَرَبٌ ثلاثيٌ، و منٌ ثنائي، برفعهما و تنوينهما.

٢- و الحكاية على الحالة التي له قبل الاسمية، فتفتح الأول و تسكن الثاني [2].

و من الحكاية قول النبي صلى الله عليه و سلم «إياكم و لَوْ فإنّ لَوْ تفتحُ عملَ الشـيطانِ» [3]. و مـن الإعراب قول الشاعر: (إِنَّ لَوًّا و إِنَّ لَيْتاً عَنَاءُ ...). و فـي الحـديث «و أَنْهَـاكُمْ عَـنْ: قِيـلَ وَقَـالَ» [4] بالحكاية و الإعراب. و يصير ذلك اللفظ اسما و إن كان فعلا أو حرفـا فـي الأصـل و مسـماه الكلمـة أو اللفظ فتقول على الأول: ضربي ثلاثية، و على الثاني: ثلاثي، و تقول: زيد في إعراب ضربت زيدا مفعول بها أو مفعول به، و من هذا القبيل ضرب فعل ماض، و مـن حـرف جـر، سـواء قلنـا الاسـناد لفظـي أو معنوي. و انظر تحريره في حاشيتنا.

و في قوله (و اسما يعن) قصور؛ لأنه لا يصدق على ما كان في الأصل اسما، فلو قال: "و يصير اسما للكلمة أو اللفظ" كما في التسهيل لَعَمّ.

و هذا بحول الله و قوته تمام الكلام في المقدمات

---

(١) قوله (حكما) مفعول تضف، أي ان تنسب حكما إلى لفظ مرادا لفظه فأنت مخيَّر في إعرابه وحكايته نحو: ضرب فعل ماض، وحينئذ (اسماً يعنّ) أي يظهر اسماً لإرادة لفظه. (ابن القره داغي)

(٢) تقول: ضربَ ثلاثيٌ، و منْ ثنائي.

(٣) أخرجه مسلم في القدر ٣٤، وابن ماجه في المقدمة، وأحمد ٢/ ٣٦٦، ٣٧٠.

(٤) أخرجه البخاري باب الرقاق ٢٢، الزكاة ٥٣، الاعتصام ٣، الأدب ٦ و مسلم في باب الأقضية.

الكتاب الأول

في العمد

- المبتدأ و الخبر
- نواسخ الابتداء

كان و أخواتها

أفعال المقاربة

«إنّ» و أخواتها

«ظنّ» و أخواتها

- الفاعل
- نائب الفاعل
- المضارع

❑ الْكِتَـــابُ الْأَوَّلُ [١]

في العُمَدِ [٢] وَ هِي : الْمَرْفُوعاتُ [٣]، وَ الْمَنْصُوباتُ بِالنَّواسِخِ [٤]

و لما فرغ منها [٥] شرع في المقصود بالذات، و بدأ بالعمد لتقوم الكلام منها و عدم استغنائه عنها فقال: (**الكتاب الأول في العمد و هي المرفوعات و المنصوبات بالنواسخ**) فإنها و إن كانت صورتها صورة الفضلات لكنها في المعنى أركان الكلام و أجزائه.

---

(١) "الْكتاب" علم جنس لطائفة من أَلْفَاظ دَالَّة على مسَائِل مَخْصُوصَة من جنس وَاحِد تَحْتَهُ فِي الْغَالِب إِمَّا أَبْوَاب دَالَّة على الْأَنْوَاع مِنْهَا، و فصول دَالَّة على الْأَصْنَاف وَإِمَّا غَيرهَا، و لَو كَانَ الْمُرَاد بَيَان الْأَنْوَاع يخْتَار الْكتاب على الْبَاب، وَلَو كَانَ الْمُرَاد بَيَان النَّوْع الْوَاحِد يخْتَار الْبَاب على الْكتاب.

وَ الْكتاب: قد غلب فِي الْعرف الْعَام على جمع من الْكَلِمَات المنفردة بالتدوين.

وَ فِي عرف الْأُصُولِيِّينَ غلب على أحد أَرْكَان الدّين. وَ الْكتاب فِي عرف الْفُقَهَاء: مَا يَتَضَمَّن الشَّرَائِع وَالْأَحْكَام، وَلذَلِك جَاءَ الْكتاب وَالْحكم متعاطفين فِي عَامَّة الْقُرْآن. (الكليات)

(٢) العمدة: عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به. و جعل إعرابه الرفع. (همع الهوامع)

(٣) (**المرفوعات**) من الفاعل و نائبه ، و المبتدأ و الخبر، و خبر إنّ و أخواتها، و اسم كان و كاد و ما و لا بمعنى ليس و خبر إن و لا التبرية والفعل بأقسامه. (الچورى)

- "المرفوعات" جمع المرفوع لا المرفوعة، لأن موصوفه (الاسم) و هو مذكر لا يعقل، و يجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كـ {الصَّافِنَاتُ} [ص: ٣١] للذكور من الخيل. (جامي)

(٤) (**المنصوبات**) خبر كان و كاد و ما و لا بمعنى ليس و اسم إن و لا التبرية، و المفاعيل الخمسة و الحال و التمييز و المستثنى، و المجرور بالإضافة أو بحرف الجر فضلات، و أما التوابع الخمسة ففي حكم المتبوعات في الاعراب و لكنها داخلة في الفضلات و لو كان متبوعها عمدة. (الچورى)

(٥) أي: من المقدمات.

[اختلاف النحاة في أصل المرفوعات]

[١٧١] ﴿ وَ اخْتَلَفُوا فِي ما لَهُ التَّأَصُّلُ فِي الرَّفْعِ هَلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فاعِلُ[1] ﴾

[١٧٢] ﴿ وَ وَجْهُ كُلٍّ[2] لِاتِّجاهِ يَجْلُو مِنْ ثَمَّ قالَ الْبَعْضُ: كُلٌّ أَصْلُ ﴾

القول الأول منسوب لسيبويه، و وجه بأنه مبدو به الكلام، و أنه لا يزول عن كونه مبتدأ و إن تأخر، و الفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، و أنه عاملٌ معمولٌ، و الفاعل معمولٌ لا غيرُ.

و **الثاني** منسوب للخليل، و وجّه بأن عامل الفاعل لفظي و هو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، و أنه إنما رفع للفرق بينه و بين المفعول، و ليس المبتدأ كذلك، و الأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

و **الثالث** منسوب للأخفش و ابن السّراج، و اختاره الرضي، و وجّه بأن في كل منهما ما يقتضي أصالته كما تقدّم.

قال أبوحيّان و تبعه ابن قاسم: و هذا الخلاف لا يُجْدي فائدة.

و قال الدماميني: بل تظهر له فائدة في أولوية المقدّر عند الاحتمال كما إذا وجدنا محلا دار فيه الأمر بين أن يكون المحذوف فعلا و الباقي فاعل أو خبر، أو الباقي مبتدأ، كما إذا قيل: "من قام؟" فتقول في جوابه: زيد، فإنه يحتمل كون زيد فاعلا و التقدير: قام زيد، و يحتمل كونه مبتدأ و التقدير: زيد قام، فإن قلنا الفاعل أصل ترجح الأول، و إن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني.

---

(١) اختلف في أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ، و الفاعل فرع عنه، و قيل: الفاعل، و المبتدأ فرع عنه. (المطالع السعيدة)

(٢) قوله (وَ وَجْهُ كُلٍّ...) إه، وجه الأوّل: أنّ المبتدأ مبدوّ به في الكلام، و لا يزول عن كونه مبتدأ و إن تأخر، و إنه عامل ومعمول من حيث إنه مبتدأ، بخلاف الفاعل. و وجه الثاني: أن عامله لكونه لفظيّا أقوى، فيكون هو أقوى أيضا، و لأن رفعه للفرق بينه و بين المفعول، و لا ينسخه ناسخ يغيّر المعنى، و لأنّه جزء الجملة الفعليّة، و لا يحذف بلا نائب، بخلاف المبتدأ في الكلّ. (ابن القره داغي)

فإن قلت: إنما الترجيح هنا بمطابقة السّؤال فإنه جملة اسمية.

قلت: هو اسمية في الصورة و فعلية في الحقيقة، و بيان ذلك أن قولك "من قام" أصله: أ قام زيد أم عمرو أم خالد؟ إلى غير ذلك، لا أ زيد قام أم عمرو أم خالد، و ذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، فلما أريد الاختصار وضعت كلمة "من" دالة إجمالا على تلك الذوات المفصّلة هناك و متضمنة لمعنى الاستفهام، و بهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة، لعروض تقدم ما يدل على الذات، و في الحقيقة هي فعلية، فإن أجبت بالفعلية نظرًا إلى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى، وإن أجبت بالاسمية نظراً إلى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظًا، فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في كل من الصورتين، فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالما كما تقدم، و إن قلنا كلاهما أصل استوى التقديران لفقدان المرجح، فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رأيت. إهـ.

قوله: (**مبتدأ أو فاعل**) خبر لمحذوف أي: هل هو مبتدأ أو فاعل؟، و الجملة مفسرة لما فيه التأصل، و فيه سماجة يعرفها صاحب الذوق السليم سببها من جهة القواعد أن الحديث إنما هو عن الجنس من حيث هو و النكرة للمفرد المبهم، فالصواب هل المبتدأ أو الفاعل.

و (**كلٍ**) مضافة لمحذوف يدل عليه ما قبل أي: و وجه كلِ قولٍ.

و جملة (**يجلوا**) خبر المبتدأ، و (**لاتجاه**) متعلق به أي: و وجه كل يظهر لاتجاهه.

و (**من ثم**) متعلق بـ (**قال**). و (**ثَمّ**) إشارة لاتجاه وجه أصالة كل منهما.

و (**كلٌّ أصلٌ**) أي: كل واحد منهما، مبتدأ و خبر.

و هذه زيادةٌ على الخلاصة.

﴿ المُبْتَدأ و الْخَبَرُ ﴾

هو أحسن من قول الخلاصة: «الإبتداء»، لما فيه من الاحتياج إلى التأويل و التقدير. و قدّمه على الفاعل رعيا لمن يقول بأصالته، و لأنه مبتدأ به الكلام فناسب أن يبتدأ به.

[تعريف المبتدأ]

[١٧٣] ﴿ اِسْمٌ [١] عَنِ الْعامِلِ لَفْظاً جُرِّدا لا زائِدٍ [٢] أُخْبِرَ عَنْهُ الْمُبْتَدا ﴾

المبتدأ ضربان: ١- الاسم المقابل للوصف. ٢- و الوصف. فتعريف الأول ما ذكره [٣].

فقوله (اسم) جنس أراد به ما ثبتت له الاسمية، و لو بالتأويل ليدخل: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ ...)، و هو خبر لقوله (المبتدا). و قوله (جُرِدّ) في محل رفع صفة، و (عن العامل) متعلق به، و (لفظا) حال من (العامل) أي: جرد عن العامل اللفظي، تحرز به من الفاعل و شبهه.

و ليس قوله (لفظا) تمييزا لنسبةِ (جردا)، أو منصوبا على نزع الخافض؛ لأنه يصير المعنى: جرد لفظه عن العامل، أو جرد في اللفظ عنه، فيوهم أنه في التقدير غير مجرد عن العامل اللفظي.

و قوله (لا زائد) عطف على صفة مقدرة لـ (العامل) أي: غير الزائد بقرينة المعطوف، و تحرز به من خروج نحوِ "بحسبك درهم"، و﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ﴾ [النساء: ١٥٧] عن المبتدأ، فهو للإدخال.

و جملة (أخبر عنه) صفة لـ (اسم) بعد صفة تحرز به من اسم الفعل.

---

(١) قوله (اِسْمٌ) اي و لو حكما، فلا ينتقض بقوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} [البقرة- ١٨٤]. و المراد بالاسم: مقابل الصفة، و لا يخرج عن قسمي المبتدأ نحو: ضاربُ زيدٍ قائمٌ، لأنّ كلّ صفة جارية على موصوف و لو مقدّرا، فمعنى (ضارب): شخص ضارب، فهو من القسم الأول. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (لا زائداً) أو شبهه في عدم الاحتياج إلى المتعلق كـ (ربّ الجارّة). و كتب أيضا: اي لا يلزم التجرّد عن العامل الزائد، فإن أريد بالزّائد ما لا يتعلق بعامل بطريق ذكر الملزوم و إرادة اللّازم دخل المجرور بـ "لعلّ" و"لولا" في (لولا زيد)، على مذهب من يجعل التقدير: لولا زيد موجود، لا وجد زيد، و إلّا لا، إلّا أن يقالَ بحذف العاطف والمعطوف كما في "بيده الخير". (ابن القره داغي)

(٣) قال الناظم: وَ هَذَا الْحَد غير مرضِي عِنْدِي لأمرين أَحدهمَا أَن عَامل الْمُبْتَدَأ عِنْدِي الْخَبَر كَمَا سَيَأْتِي اخْتِيَارِي لَهُ، وَ هُوَ لَفْظِي، وَ الآخر أَنه شَامِل لِلْفِعْل الْمُضَارع الْمُجَرّد من ناصب وجازم. (همع الهوامع)

[شروط المبتدأ الوصف]

[١٧٤] ﴿ وَ مِنْهُ وَصْفٌ[١] رافِعٌ لِما كُفِي يَسْبِقُهُ[٢] مُسْتَفْهِماً أَوْ ما نُفِي ﴾

هذا هو الضرب الثاني أي: و من المبتدأ وصف[٣] [و فيه شرطان]:

١- تحرّز بقوله (رافع لما كفي[٤]) من نحوِ "أقائم أبواه زيد"[٥]، فإن الوصف رافع لغير مكتفى به، لعدم تقدم معاد الضمير، فهو خبر مقدم، و أبواه فاعل به، و زيد مبتدأ مؤخر لا غير.

و ما سلكه المصنف أوضح من التعريف بالمثال الذي سلكه ابن مالك.

و على هذا الشرح لا يستفاد من المتن اشتراط تجرد الوصف عن العوامل اللفظية الغير الزائدة، فالأحسن أن يفسر الاسم في التعريف الأول بما يقابل الفعل و الحرف، فيدخل فيه الوصف، و يكون الضمير في (و منه) عائدا على الاسم الموصوف بالتجرد المذكور لا من حيث وصفه بقوله: **(أخبر عنه)**، فهذه الجملة الأخيرة لا مدخل لها في معاد الضمير بقرينة قوله الآتي: **(لا تخبر له)**.

---

(١) قوله (و منه) فيه استخدام لأن المرادَ بالمبتدأ ما ليس بوصف رافع و إلّا انتقض التعريف به جمعا. قوله (وصف) كلامه هنا لا يفيد انحصار المبتدأ فيهما بخلاف عبارة البهجة. و ما يقال: إن الحصر ممنوع لأن "الأقلّ" في نحو "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك"، و "غير" في نحو "غيرُ قائمٍ الزيدان" خارجان عن القسمين مدفوع بأنّ الأوّل مبتدأ سماعي و الكلام في القياسي على أن معناه: (قلّ رجل يقول ذلك) فليس مبتدأ، و الثاني مستعار إعرابه من المبتدأ لاشتغاله بإعراب الإضافة كما استعار في باب الاستثناء إعراب ما أضيف إليه، فهو في حكم "ما قائم الزيدان". ثم المراد بالوصف: أعم من المشتقّ وغيره، و بـ"ما" في قوله (لما) أعمّ من الظاهر و الضمير البارز ليشمل نحو أقرشي أنتَ. (ابن القره داغي)

(٢) (يَسْبِقُهُ) اي حقيقة أو حكما، فلا يرد أنّ نحو (إنما قائم الزيدان) و (غير قائم الزيدان) غير مسبوقين بالنفي، و نحو (هل قائم زيد) غير مسبوق بالاستفهام، لأنّ "هل" بمعنى قد، و أصله (أهل) فحذفت الهمزة، لأنّ الأوّلين في قوة "ما قائم إلا الزيدان" و"ما قائم الزيدان"، و معنى الاستفهام ملحوظ في "هل" بحيث شاعت في الاستفهام. (ابن القره داغي)

(٣) المبتدأ قسمان : ١- قسم له خبر . ٢-قسم لا خبر له ، بل له فاعل أو نائب فاعل و ذلك الوصف. (المطالع السعيدة) + نحو: ما نافعٌ الكذب. فـ(نافع) مبتدأ. و(الكذب) فاعل سد مسد الخبر. (دليل السالك)

(٤) أن يكون كافيا أي مغنيا عن الخبر. (المطالع السعيدة)

(٥) لأن الكلام لا يتم بمرفوعه (الفاعل) فالمعنى لا يتمّ إذا قلت : " أقائم أبواه " لأن الضمير لابدَّ له من عائد ولا عائد هنا . (شرح ألفية)

٢- (يسبقه مستفهما أو ما نفي) راجع لما قبله يليه، أي: إنما يكون الوصف من المبتدأ بشرط أن يسبقه استفهام أو نفي، فالأول كقوله:

أَقاطِنٌ قَــوْمُ سَلْمَـــى، أمْ نَوَوْا ظَعَنا؟ إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ و مَنْ قَطَنا [١]

و الثاني كقوله:

خَلِيلَـيَّ مَـا وَافٍ بِعَهْـــدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَــمْ تَكُونَا لِـــي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

قوله (مستفهَما) بصيغة اسم المفعول، أي به. و قد يجرد منهما معا كقوله:

خَبِيـــرٌ بَنُولَهْبٍ، فَلا تَــكُ مُلْغِيــاً مَقالــةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْـــرُ مَـــرَّتِ [٢]

و الأخفش و الكوفيون يجيزون ذلك باستحسان. و غيرهم يجيزه بغير استحسان، كما في التسهيل، و ما في التوضيح سهو. و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين الهمزة و مَـنْ و غيرهمـا مـن أدوات الاسـتفهام، خلافا لأبي حيّان في قصر ذلك عليهما.

[ما يمنع في المبتدأ الوصف]

[١٧٥] ﴿ لِكَوْنِـــهِ [٣] قامَ مَقامَ الْفِعْـــلِ لا تَخْبِـر لَهْ وَ مُفْـــرَداً قَـــدْ جُعِـلا ﴾

أي: و لكون هذا الوصف قائما مقام الفعل لا يخبر عنه، كما أن الفعل كذلك، و لا يثنى، و لا يجمـع، كما أن الفعل كذلك، إلا على لغة "أكلوني البراغيث"، و كذلك أيضا لا يصغر، و لا يوصـف، و لا يعـرف بأل [٤].

---

(١) وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل "قاطن" مبتدأ؛ لاعتماده على الاستفهام بالهمزة، فاستغنى بمرفوعه "قـوم" عـن الخبر، وهذا جائز بالإجماع. (مصباح السالك)

(٢) وجه الاستشهاد: استدل الكوفيون والأخفش بهذا الشاهد على مجيء "خبير" مبتدأ، لكونه وصفا عاملا فيما بعده، من دون أن يعتمد على نفي أو استفهام؛ لأنهم لا يشترطون ذلك. (مصباح السالك)

(٣) قوله (لِكَوْنِهِ) علّة لقوله: (لا تخبر) و لقوله: (جعلا) و هو إشارة إلى ما في التسهيل «من أنه لشـدة شـبهه بالفعـل فاعله مغن عن الخبر، ولذا لا يصغر، ولا يعرف، ولا يوصف، ولا يثنى، ولا يجمع إلّا على لغة "يتعاقبون فـيكم ملائـك"» إهـ. فالمراد بالإغناء عن الخبر: عدم الاخبار عنه. (ابن القره داغي)

(٤) فَلَا يُقَال: أقائمان أَخَوَاك و أقائمون إخْوَتك . و لا : أَضُوَيْربٌ الزيـدان. و لا : أضـارب عاقـل الزيـدان. و لا: القـائم أخواك. (همع الهوامع)

[أحوال الوصف مع مرفوعه و إعرابه]

[١٧٦] فَإِنْ يُطابِقْ فَلِما بَعْدُ خَبَرْ   فِي مُفْرَدٍ وَ نَحْوِهِ الْأَمْرانِ قَرّ

فإن ثنّي أو جمع خرج عن كونه مبتدأ و صار خبرا لما بعده، و هو معنى قوله **(فإن يطابق فلما بعد خبر)** أي: فإن يطابق الوصف ما بعده في التثنية أو الجمع بدليل ما يأتي فهو خبر لما بعده لا مبتدأ نحو: "أقائمان أخواك" و "أقائمون إخوتك". و مفهوم الشرط أنه إذا لم يطابق نحو "أقائم أخواك" و"أقائم إخوتك" فهو مبتدأ لا خبر، و هو كذلك، لأن المثنى و المجموع لا يخبر عنهما بالمفرد.

(في مفرد و نحوه الأمران قر) أي: استقر الأمران و هما: الابتدائية و الخبرية مع التطابق في الإفراد و نحوه نحو: "أقائم أخوك"، و"أقيام الرجال" مما هو جمع تكسير، و"أجنب الزيدان" مما يستوي فيه المفرد و غيره، و هما المراد بـ **(نحوه)**.

و منه يعلم أن التطابق فيما مرّ المراد به التطابق في غير الإفراد و نحوه، فـ **(الأمران)** مبتدأ، و **(قر)** خبره، أفرد الضمير باعتبار ما ذكره، و **(في)** بمعنى مع متعلقة بـ (قر). و وجه المشابهة بين المفرد و ما تقدم ذكره الاعراب بالحركة. فقد علم من كلامه أن للوصف مع المرفوع بعده ثلاث حالات: ١- وجوب ابتدائيته [1]. ٢- و وجوب خبرية [2]. ٣- و جوازهما [3]. و قد عرفت ضابط كل.

و قوله **(لكونه قام...)** الخ زيادة على الخلاصة من حيث التعليل وإلا فالحكمان المعللان مستفادان منها كما هو مبين في شروحها.

---

(١) و ذلك إذا كان الوصف مفردا و ما بعده مثنى أو جمعاً نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر.

(٢) و ذلك إذا تطابقا تثنية أو جمعاً نحو: أفائزان المحمدان؟ أفائزون المحمدون؟ فيتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً و ما بعده مبتدأ مؤخراً. أشار الناظم إلى هذا بقوله: **(فإن يطابق فلما بعد خبر)**.

(٣) و ذلك إذا تطابقا في الإفراد نحو: أحاضر الضيف، فيجوز الوجهان: ١- أن يكون الوصف مبتدأ. ٢- ما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر. أشار الناظم إلى هذا بقوله: **(في مفرد و نحوه الأمران قر)**.

[العامل في المبتدأ]

[١٧٧] ﴿ وَ الْإِبْتِدا رافِعُ مُبْتَدَاً يُرى جَعْلُكَ الاسْمَ أَوَّلاً لِتُخْبِرا[١] ﴾

(**الإبتدا**) مبتدأ، و (**جعلُك**) خبره مصدر مضاف لفاعله مكمل بمفعوله، و (**لتخبرا**) متعلق بالمصدر، و (**أوّلا**) ظرف بمعنى قبل كقولهم "الحمد لله أولا و آخرا" أي قبلا و بعدا، و هذا تعريفه للإبتداء، و كأنه تنكب تعريفه بالتجرد عن العوامل اللفظية للإسناد لئلا يعترض بأنه عدمي فلا يصلح للتأثير، و ذلك أن استعمال اللفظ و الاتيان به على صفة مّا ليس بعدمي، كما قاله بدر الدين، و الحق أن الاعتراض غير وارد من أصله لما قال الرضي: إن العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات و العدم المخصوص أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامة لشيء بخصوصه. إهـ.

و ما أحسن إسقاط "عنه" بعد (لتخبرا) الذي زاده غيره؛ لأن زيادته تخرج الوصف فإنه ليس مخبرا عنه فالمعنى: جعلك الاسم أولا لأجل الإخبار، و هذا عام يشمل ما أريد الإخبار عنه نحو: زيد قائم، أو به نحو: أقائم زيد، غير أن في تعليل الأولية بالاخبار به شيئا.

و جملة (**يرى رافع مبتدا**) خبر بعد الخبر الأول أعني التعريف معنى و إن تقدمت عليه لفظا؛ لأن الحكم على الشيء فرع تصوره. و تفسير (الإبتدا) من زائد على الخلاصة.

---

(١) المبتدأ عامله هو الابتداء على الصحيح، و هذا هو المشهور عند المتأخرين: و الابتداء عامل معنوي و هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً. فافتتاح الكلام بالاسم هو جعلك الاسم أولاً، مثل: زيدٌ قائم، فزيدٌ اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مرفوع بالابتداء يعني العامل فيه هو الابتداء. (فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية)

- قوله (**جعلك الاسم**) فيه أنّ الجعل صفة المخاطب، و الإبتدا وصف اللفظ، إلّا أن يقال: إن جعلك للاسم صفة الاسم، و هذا القدر كاف في الحمل. و عبارة البهجة قيل: «جعل الاسم أوّلا ليخبر عنه» إهـ و هو مشعر بضعف القول. و الجعل مصدر المجهول. و المراد بالأول ما هو بحسب الرتبة ليشمل عامل المبتدأ المؤخر، و الأولى حذف عنه ليشمل عامل الوصف الرافع لما كفي ففي كل من التعريفين خلل. (ابن القرداغي)

[العامل في الخبر]

[١٧٨] بِالْمُبْتَدا ارْفَعْ خَبَراً [١]، وَ مَنْ يَقُلْ: تَرافَعا صُوِّبَ [٢]...................

قوله فيما مر (رافع مبتداً) و قوله هنا (ارفع خبرا) المقام فيهما لتعريف الجنس؛ لأن الرفع ليس لمبتدأ ما و لا لخبر ما.

و القائلون بالترافع الكوفيون، و اختاره ابن جني و أبوحيان، و صوَّبه المصنف. قال في الشرح: و هو المختار عندي و نظيرهما في ذلك أدوات الشرط فإنها عاملة في أفعالها الجزم و أفعلها عاملة فيها النصب نحو ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء:١١٠].

قلت: إنما صح ذلك فيها لاختلاف الجهتين فإنها عاملة لتضمنها معنى إن و معمولة لدلالتها على مسماها الأصلي قبلها دلالتان: إحداهما: على المسمى الذي وضعت له و بها كانت معمولة. و الثانية: على معنى الشرط بالتضمن و بها كانت عاملة، بخلاف المبتدأ و الخبر في نحو "زيد أخوك"، فليس لكل منهما إلا معنى واحد. و قولهم في التعليل كل منهما طالبا للآخر فيه أن الطالب هو المبتدأ لا الخبر؛ لأن الطالب يجب أن يكون قبل المطلوب و إلا لزم تحصيل الحاصل، و المبتدأ هو السابق لفظا أو رتبة على أن عمل فعل الشرط في اسمه غير لازم و عمل أحد الجزئين هنا في الآخر لازم، فلو نظر المسألة بقول من يقول إن فعل الشرط و الجزاء تجازما، و لما صوّب المصنف هذا الرأي احتاج لتضعيف الأول في الشرح فضعّفه بأن المبتدأ قد يكون جامدا أو ضميرا، و هما لا يعملان، و بأنه قد يرفع الفاعل في نحو "القائم أبوه ضاحك"، فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى إعمال واحد معين و لا نظير له. إهـ. قلت: و جواب الأول أن الأصل في مطلق العمل للطالب، و لذا نصب التمييز بالجامد و الضمير في نحو "عندي

---

(١) **قوله (بالمبتدا ارفع خبرا)** أورد أنه قد يرفع الفاعل كـ (القائم أبوه ضاحك) فساوى هذا مع القول بكون الإبتداء عاملا فيهما من حيث الرّدّ بأن الفعل أقوى العوامل مع أنه لا يرفع إلّا واحدا فكيف يرفع الإبتداء أو المبتدأ اسمين، ودفع بأن الجهة حينئذ مختلفة لأن الطلب للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكوما به، فافهم. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (و من يقل)** كأنه لم يذكر قول من قال: إن الإبتداء عامل فيهما لاقتضائه إياهما لأنه يردّ عليه أن الفعل الذي هو أقوى العوامل لا يعمل رفعين فكيف به. وقد يقال بأنه للطافته شابه المجرورات الغير الفاترة عن الاعمال الكثيرة، كماقاله عصام فهو أقوى من الفعل. (ابن القره داغي)

رطل زيتا"، و"لله دره فارسا" عند جهل المعاد، نعم عمل المنصوب النصب في المفعول و شبهه لفظا أو محلا لا يكون بجامد، و لا ضمير، و جواب الثاني في أنه كما تعدد المرفوع تعدد الرافع إذ رافع الخبر أل الموصولة و رافع الفاعل صلتها. و مفعول (صوب) محذوف أي قوله و به يرتبط الجزاء بالشرط.

[أقسام الخبر]

[١٧٨] .... وَ مُفْرَداً يَحُـلّ

[١٧٩] فَجامِدٌ خالٍ وَ يُنْوَى الْمُضْمَرُ فِي ذي اشْتِقاقٍ ....

أي: ينقسم الخبر إلى مفرد، و جملة، و شبهها [١].

و كان من حقه أن يقدم تعريفه على تقسيمه و ذكر أحكامه كما فعل ابن مالك.

و المفرد هنا: ما ليس بجملة و لا شبهها، كما عرفت من المقابلة، فيدخل فيه المثنى و المجموع.

و ينقسم المفرد إلى جامد، و مشتق، و هما مختلفان في الحكم،

فحكم الجامد أن يكون خاليا من ضمير المبتدأ، كـ "هذا زيد"، و هو معنى قوله **(فجامد خال)** أي: من الضمير بدليل ما بعده، و لو قال: فالجامد، لأن الحديث عن الجنس.

و حكم المشتق أن يتحمل ضمير المبتدأ [٢]. و يرد عليه ما أورد على عبارة الخلاصة من أسماء الآلة و الزمان و المكان، و يجاب بما ذكره في النكت عن ابن مالك من أن المراد بالجامد في هذا الباب و في باب النعت: ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث و صاحبه، فيدخل فيه الثلاثة المذكورة، و بالمشتق: ما أخذ من مصدر لذلك، قال المرادي بعد نقل مثله عن الناظم: و هو إصلاح، و إذا كان كذلك فلا إشكال. لكن كان من حق المصنف و ابن مالك استثناء الجامد المؤوّل بالمشتق كأسد بمعنى شجاع من حكم الجامد، و استثناء المشتق الجاري مجرى الجامد من حكم المشتق.

---

(١) المفرد نحو : اللهُ غفورٌ . و الجملة نحو: الطالبُ كتابُه جديدٌ. و شبه الجملة نحو : الطالبُ في المدرسة.

(٢) هذا معنى قوله: **(و ينوى المضمر في ذي اشتقاق)**. جاء في شرح ألفية: الخبر المشتق يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرًا، والمراد بالمشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصِّفة المشبَّهة ، واسم التفضيل نحو: زيدٌ قائم (أي: قائم هو) لأن الخبر (قائم) اسم فاعل (مشتق) يعامل معاملة الفعل.

و قوله (و ينوى) أحسن من قول الخلاصة: «و إن يشتق»، لإيهامه عود ضمير يشتق على المفرد الجامد، إذ لم يتقدم في كلامه غيره و إن أجيب عنه بما بيناه في الحاشية.

[حكمُ إبْرَازِ الضميرِ و اسْتِتَارِهِ في الخبرِ المشتقِ]

[١٧٩] .... وَ وُجوباً يَظْهَرُ [١]

[١٨٠] حَيْثُ جَرى عَلى الَّذي لَيْسَ لَهُ [٢] وَ رافِعُ الظَّاهِرِ لا يَحْمِلُهُ [٣]

أي: إنما يكون الضمير منويا في الخبر المشتق إذا لم يكن جاريا على غير ما هو له، أو رافعا لاسم ظاهر، فهذا تخصيص للحكم بكون الضمير منويا، أي يستثنى من ذلك صورتان يجب فيهما إبرازه:

إحداهما: أن يكون المشتق جاريا على ما ليس له[٤]، سواء ألبس نحو: "زيد عمرو ضاربه هو"، إذا كان

---

(١) لما ذكر أن الخبر المشتق يتحمل ضميراً منويا ذكر هنا حكم إبراز الضمير و إخفائه. (دليل السالك)

(٢) **قوله: (حيث جرى)** وجوب الإظهار يعمّ المفرد والجملة نحو: زيد عمرو ضربه هو، و الجارّ و المجرور و الظرف نحو: زيد عمرو في داره هو. فما يوهمه كلامه من الاختصاص بالمفرد غير مراد هذا و مثل الخبر في الإبراز لذلك الحال و الصفة و الصلة. (ابن القره داغي)

(٣) **قوله (و رافع الظاهر)** تخصيص لقوله **(و ينوى المضمر في ذي اشتقاق)** يعني أن الخبر المشتق إذا رفع ظاهرا لا يحمل الضمير، لئلّا يتعدّد الفاعل. (ابن القره داغي) + «نحو: أعليٌ حاضِرٌ والِدُه؟ فالخبر المشتق "حاضر" لم يرفع ضميرًا مستترًا فيه ؛ وذلك لوجود فاعله ، وهو " والده " ملفوظاً به». (شرح ألفية)

(٤) جاء في دليل السالك: أن الخبر نوعان:

أ-« خبر مشتق جرى على من هو له. أي: أن الخبر صفة لمبتدئه نحو: الكذب مذموم، فـ(مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى و هذا النوع يستتر فيه الضمير فإن برز فهو توكيد للضمير المستتر.

ب- خبر جرى على غير من هو له. أي: أن الخبر صفة لغير مبتدئه فالبصريون يوجبون إبراز الضمير في هذا النوع - نحو:- خالدٌ عليٌ مكرمه هو. فخالد: مبتدأ أول. و علي: مبتدأ ثان. و مكرمه خبر عن الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي و أنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. و يحتمل أنه وصف لخالد. فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الأول وجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فتقول: خالد علي مكرمه. وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فتقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائد على (علي)». (دليل السالك)

- قول الناظم (و وجوبا يظهر حيث جرى علي الذي ليس له) إشارة إلى النوع الثاني.

زيد هو الضارب، فـ "ضارب" في اللفظ خبر عن عمرو، و ليس معناه له، بل لزيد، فلو لم يبرز الضمير لظن السامع العكس، و إذا برز أزال اللبس، لا لذاته، بل لأن الوضع التزم [1] أن لا يبرز إلا عند جريان المشتق على غير ما هو له، فالقرينة جعلية وضعية لا معنوية عقلية، و بهذا يسقط استشكال الرضي لرفعه. أو لم يلبس نحو: "زيد هند ضاربها هو"، هذا رأي البصري. و الكوفي لا يوجب الابراز إلا في صورة اللبس، و ظاهر فرضه المسألة في المشتق الذي هو قسم من الخبر المفرد أن الفعل ليس كالوصف، و أنه لا يجب الإبراز معه و لو مع اللبس، و هذا مختار أبي حيان، لكنه قال: إذا أخيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر نحو: غلام زيد يضربه زيد، و فيه ما فيه، و صرح ابن مالك في شرح التسهيل بأنه لا فرق بين الفعل و الوصف، و حقق الرضي ثبوت الفرق بينهما بما لا مزيد عليه، و قد بسطناه في حاشيتنا.

و **الصورة الثانية**: أن يكون المشتق رافعا للاسم الظاهر نحو: "زيد قائم أبوه".

و تزاد صورة ثالثة تعلم من كلامه المتقدم في انفصال الضمير و هي "زيد ما قائم إلا هو" إذا قدر (هو) مرفوعا بقائم لا مبتدأ أي بدلا من المبتدأ.

فاعل (**يظهر**) عائد على (**المضمر**). و فاعل (**جرى**) على (**ذي اشتقاق**). و (**الذي**) واقع على المبتدأ الثاني في المثال المتقدم، و شبهه، و على المضاف إليه في نحو "غلام زيد ضاربه هو" و الهاء للغلام. و اسم (**ليس**) لـ (**ذي اشتقاق**). و المجرور باللام لـ (**الذي**).

و عبارته سالمة من التعقيد الذي في عبارة الخلاصة.

و (**رافع الظاهر...**) الخ مبتدأ و خبر، و هو زيادة على الخلاصة.

---

(١) في نسخة (ب) «لأن الواضع ألزم».

[حامل الضمير إذا تعدد الخبر]

[١٨١] ﴿ خُلْفٌ بِـ "حُلْوٌ حامِضٌ" أَيْنَ الْمَقَرّ [١] .... ﴾

(خلف) مبتدأ مؤخر، و قبله خبر مقدم تقديره: في جواب قول السائل أين مقر الضمير في (حلو حامض)؟ خلف، اي: اختلاف، فجملة (أين المقر) محكية بالقول المقدر.

قَالَ الْفَارِسِي لَيْسَ فِي ذلك إِلَّا ضمير وَاحِد تحمله الثَّانِي لِأَن الأول تنزل من الثَّانِي منزلَة الْجُزْء وَ كان الْخَبَر إِنَّمَا هُوَ بِتَمَامِهَا.

وَ قَالَ بَعضهم يقدر فِي الأول، لِأَنَّهُ الْخَبَر فِي الْحَقِيقَة، وَ الثَّانِي كالصفة لَهُ، وَ التَّقْدِير هنا حُلْو فِيهِ حموضة.

وَ قَالَ أَبُوحَيَّان الَّذِي اخْتَارَهُ أَن كلا مِنْهُمَا تحمل ضميرا لاشتقاقهما، وَ لَا يلْزم أَن يكون كل وَاحِد مِنْهُمَا خَبرا على حياله؛ لِأَن الْمَقْصُود جمع الطعمين، وَ الْمعْنَى أَن فِيهِ حلاوة و حموضة.

وَ قَالَ صَاحب البديع الضَّمِير يعود على الْمُبْتَدَأ من معنى الْكَلَام كَأَنَّك قلت: هو مز؛ لِأَنَّهُ لَا يجوز خلو الْخَبَرَيْنِ من الضَّمِير لِئَلَّا تنْتَقض قَاعِدَة الْمُشْتَق وَلَا انْفِرَاد أَحدهمَا بِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أولى من الآخر وَ لَا أَن يكون فيهمَا ضميران لِأَنَّهُ يصير التَّقْدِير كُله حُلْو كُله حامض وَ لَيْسَ هَذَا هو الْغَرَض مِنْهُ.

قَالَ أَبُوحَيَّان: وَ تظهر فائدة الْخلاف إِذا جَاءَ بعدهمَا ظاهر نَحْو: هَذَا الْبُسْتَان حُلْو حامض رمانه، فَإِن قُلْنَا لَا يَتَحَمَّل الأول ضميرا تعين أَن يكون الرُّمَّان مَرْفُوعا بِالثَّانِي، وَإِن قُلْنَا يَتَحَمَّل كَانَ من بَاب التَّنَازُع.

و في التنبيه على مشكل الحماسة لأبي الفتح ابن جني لما تكلم على قول الأعرج (لا جزع اليوم على فوت الأجل) أنه يجوز جعل الظرفين صفتين لجزع، و يكون العائد من مجموع الصفتين كما أن الراجع

---

(١) (أين المقر؟) اي الخلف ثابت في جواب هذا السؤال على أقوال كون المقرّ الأول أو الثاني أو كل منهما أو معنى المجموع المجعول خبرا وهو مُزّ، ويستلزم الخلاف في أنّ الضمير واحد أو متعدّد. (ابن القره داغي)

- نحو حلو حامض في مثال (البرتقال حُلْوٌ حَامِضٌ) «فحلوٌ : خبر أول ، وحامضٌ : خبر ثانٍ ، وقد اختلف لفظ الخبرين ، واختلف معنى كلّ واحد منهما عن الآخر ،ولكنهما معاً يُؤديان معنى واحداً ، هو مُزٌّ فتقول: هذا البرتقال مُزٌّ أي : متوسط بين الْحَلاَوَة ، والْحُمُوضَة» (شرح ألفية)

من المبتدأ إلى الخبر في هذا حلو حامض من مجموع الخبرين، قال: و قد راجعت أبا علي مرات و قلت: إن كلا من الخبرين فيه معنى الفعل فهلا قلت: إن الضمير عائد من كل منهما كما تقول: "هذا قائم أبوه قاعد أخوه" فترفع بكل منهما الظاهر و لا ترفع بهما المضمر، فلما أفضى بنا القول إلى هذا لاح من قوله ما كان يخفى منه أكثر من أربعين سنة انه إنما يريد أن العائد المستقل به جميع الخبر إنما يعود من مجموع الاسمين فاما كل منهما فلا محالة أن فيه ضميرا فحينئذ ثلجت النفس بقوله. إهـ.

قال الرضي: و أما ما اتصف فيه المجموع بكل واحد من الخبرين نحو "هذا حلو حامض" فلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة و فيها كلها حموضة؛ لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه و انكسر أحدهما بالآخر و حصل بالإنكسار كيفية متوسطة بينهما. إهـ.

و قد ظهر مما تقدم ترجيح القول بتحمل كل منهما للضمير. و هذا مما زاد به على الخلاصة.

[١٨١] ﴿ .... وَ حُكْمُهُ حالاً وَ نَعْتاً كَالْخَبَرْ ﴾

أي: و حكم المشتق حال كونه حالا و نعتا كحكمه حال كونه خبرا في تحمل الضمير و استتاره و إبرازه وفاقا و خلافا.

فـ (حالا) و ما عطف عليه حال من الضمير المضاف إليه، و صح ذلك؛ لأن المضاف مقتض للعمل، لا يقال هو مبتدأ و المبتدأ لا يعمل في الحال لأنا نقول لم يعمل من جهة إبتدائيته، بل من جهة مصدريته، نعم عمله في الخبر بجهة إبتدائيته فهو نظير الحمد لله حمدا كثيرا طيبا.

[الخبر الجملة]

[١٨٢] ﴿ وَ جُمْلَةً لا ذاتَ لكِنْ أَوْ نِـدا وَ بَلْ وَ حَتّى[1] .... ﴾

(جملةً) بالنصب عطف على (مفرداً) فيما سبق. و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين الاسمية و الفعلية، و لا بين الخبرية و الإنشائية كقوله:

قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرهُ كَيفَ يَسْلـو صَالِيًـــا نَارَ لَوْعَـــةٍ و غَـــرَام

و التحقيق أنك إذا قلت: "زيد اضربه" فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، و ليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به، أو كونه مقولا في حقه، فلابد أن تلاحظ في وقوعه خبرا هذه الحيثية، فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مقول في حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى أنه يستحق أن يقال فيه من لفظ اضربه طلب ضربه، و من تعلقه بالمبتدأ معنى آخر لا يستفاد من قولك: اضرب زيدا، و امتناعه من احتمال الصدق و الكذب بحسب المعنى الأول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني.

و احترز بقوله (لا ذات لكن ...) الخ:

١- من المصدرة بها[2] فإنها لا تقع خبرا لاقتضائها تقدم ما يرجع إليه الاستدراك.

٢- و من جملة النداء فلا يقال: زيد يا أخاه، لأن معناها مستقل، و ليست مقصودة من حيث إنها مرتبطة بشيء و منسوبة له.

٣- و من الجملة المصدرة بـ (بل) لاقتضائها تقدم منتقل منه.

٤- و من الجملة المصدرة بـ (حتى) لإقتضائها تقدم مغيا. و هذا من الزوائد على الخلاصة.

و أخّر ذكرَ الجملة على المفرد عكس ما فيها، لأن الأصل في الخبر الإفراد.

---

(١) القسم الثاني من أقسام الخبر: الجملة، نحو: زيد أبوه منطلق، و زيد قام أبوه، و لا يجوز إخبار بالجملة الندائية نحو: زيد يا أخاه، و لا المصدرة بلكن، أو بل أو حتى. (المطالع السعيدة)

- قوله (و جملةً) اسمية أو فعلية. أمّا نحو (زيد قائم أبوه) فليس بجملة عند المحققين خلافا لأهل "قَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ". قوله (لا ذات لكن) يشكل بنحوِ "زَيْدٌ وَإِنْ كَثُرَ مالُهُ لكِنَّهُ بَخِيلٌ" إلا أن يقال: الخبر محذوف والاستدراك منه. (ابن القره داغي)

(٢) أي: من المصدرة بلكن.

[الرابط في الخبر الجملة]

[١٨٢] ﴿ .... مَعْ ضَمِيرِ الْمُبْتَدا ﴾

[١٨٣] ﴿ ما لَـمْ تَكُنْ إِيَاهُ مَعْنَـىً .... ﴾

الظرف صفة لجملة، أو حال منها، و المسوغ الصفة المقدرة، إذ المعنى و جملة غير المصدرة بشيء ممّا ذكر لا المصدرة به.

و المعنى: أنه يشترط في الجملة الواقعة خبرا اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ[١]، و الأصل في الربط الضمير، و لذلك قدّمه، و إنما أشترط ذلك لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصد جعلها جزء كلام فلابد من رابط يربطها بالجزء الآخر،

و إنما تحتاج لذلك إذا لم تكن نفس المبتدأ معنى، فإذا كانت كذلك لم يكن لها رابط [٢]، و لا نقول لا تحتاج إلى رابط، لأن ذلك يوهم أنه إذا وجد لا يضر، و ليس كذلك.

فإن قلت: إن أريد بالمعنى المفهوم لم يصح لعدم إمكان حمل الشيء على ما هو متحد به مفهوما، و إن أريد به المصدوق فكل خبر متحد مع مبتداه مصدوقا.

قلت: المراد الثاني و لا نسلم أن الجملة في نحوِ "زيد قام أبوه" متحدة بالمبتدأ فيه، وإنما تصير كذلك عند اشتمالها على الضمير، فالضمير هو المحصل لذلك الاتحاد الواجب فمِن ثَمّ اشترط كما سبق الايماء له، و مثال المتحدة بالمبتدأ معنى بدون ضمير المفسرة لضمير الشأن نحو:﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الاخلاص: ١].

---

(١) نحو : زيدٌ قام أبوه . فالجملة الخبرية (قام أبوه) ليست هي معنى زيد ؛ ولذلك احتاجت إلى رابط وهو الضمير (الهاء) في أبوه . (شرح ألفية)

- ويشترط في الضمير أن يكون مطابقًا للمبتدأ السابق فى التذكير، والتأنيث والإفراد، والتثنية، والجمع. (النحو الوافي)

(٢) أشار إلى هذا بقوله (ما لم تكن إياه معنى) جاء في شرح ألفية: نحو : نُطْقِي اللهُ حسبي . فجملة (الله حسبي) مبتدأ وخبر في محل رفع خبر للمبتدأ الأول (نُطقي) واستغنت عن الرابط ؛ لأن قولك (الله حسبي) هو معنى (نطقي) ، ونحو : قولي لا إله إلا الله . فجملة (لا إله إلا الله) في محل رفع خبر للمبتدأ (قولي) واستغنت عن الرابط ؛ لأن قولك "لا إله إلا الله" هو معنى "قولي" . (شرح ألفية)

[حذف الرابط في الخبر الجملة]

[١٨٣] ﴿ إنْ جُرَّ بِالْحَـــرْفِ وَ مـا أَدّى إلى ....وَ اخْـزُلا [1] ﴾

[١٨٤] ﴿ تَهِيئَةِ الْعامِلِ .... ﴾

الخزل: القطع، و كنى به عن الحذف، أي: و احذف الضمير العائد إلى المبتدأ إن جُرّ بالحرف و لـم يـؤد إلى تهينة العامل للعمل و قطعه عنه كقولهم "السمن منوان بدرهم" أي منه.

و احترز بقوله (إن جر) من المرفوع، فإنه لا يحذف، لكونه عمدة، كما قال الرضي، و من المنصـوب، فإنه لا يحذف أيضا، خلافا للفراء فيما إذا كان المبتدأ "كل" نحو: (ثَلاَثٌ كُلُّهُـنَّ قَتَلْـتُ عَمْـداً ...)، و قراءة ابن عامر ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ الله الْحُسْنَى ﴾ [الحديد : ١٠].

و قد نصّ ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر. و ما حكاه في التسهيل من الإجماع على الجـواز في هذه الصورة معترض.

و احترز بقوله (**بالحرف**) من المجرور بالإضافة، فإنه لا يحذف سواء كان المضاف عاملا في محلـه النصب نحو: "زيد أنا ضاربه غدا"، أو لا نحو: "زيد قام غلامه".

و(ما) في قوله (و **ما أدّى** ..) الخ نافية، و الجملة حالية، و تحرز بـذلك مـن نحـو قولـك :"الرغيـفُ أكلت" و أنت تريد: منه، و به يعلم وجه المنع في المنصوب . و هذا مما زاد به على الخلاصة.

---

(١) **قوله (و اخزلا)** اي: احذف العائد إن جرّ بالحرف و لم يوهم الحذف تسليط عامل الجار و المجرور على المبتـدأ بالعمل فيه فيجوز الحذف في نحو: السّمن مَنْوَانٌ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، دون "الماء شربت منه" . (ابن القره داغي)

[أنواع الرابط في الخبر الجملة]

[١٨٤] ﴿ .... وَ الظَّاهِرُ قَدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ [١]، وَ إِشارَةٌ تُعَدّ [٢] ﴾

[١٨٥] ﴿ وَ عَطْفُ جُمْلَـةٍ حَـوَتْـهُ بِالْفا أَوْ شَرْطُـهـا أَوِ الْعُمُـومُ يُلْفى ﴾

أي: و قد ينوب عن الضمير في تحصيل الربط أشياء:

أحدها: إعادة المبتدأ بعينه نحو: ﴿ الْحَاقَّةُ ۞ مَا الْحَاقَّةُ ﴾[٣] [الحاقة: ١, ٢].

ثانيها: الإشارة للمبتدأ نحو: ﴿ وَ لِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ [٤] [الأعراف: ٢٦] إذا أعرب {ذلك} مبتدأ ثانيا لا تابعا لـ {لباس}.

ثالثها: عطف جملة مشتملة على الضمير على الخالية منه بالفاء، فيصح كون الخالية لذلك خبرا؛ لأن الفاء لما فيها من معنى السببية تجعل الشيئين كالشيء الواحد كقوله:

وَ إِنْسَانُ عَيْنِـي يَحْسِـرُ المَـاءُ تَارَةً فَيَبْـدُو وَ تَارَات يجُـم فَيَغْـرَقُ [٥]

هذا رأي ابن عصفور.

---

(١) تقدم في بيت ١٨٢ أن الخبر إن كان جملة لابد لها من رابط ، و الأصل في هذا الرابط أن يكون ضميرا، ذكر هنا أن هذا الرابط قد يكون اسم الظاهر، أو اسم الإشارة، أو عطف جملة، أو شرطا، أو عموما.

- **قوله (و الظاهر)** اي سواء كان بلفظه اتفاقا نحو: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ}[الحاقة ١-٢] و الأكثر وقوعه في مواقع التفخيم أو بمرادفه على خلاف نحو: زيد جاءني أبو خالد، إذا كان كنية زيد. (ابن القرداغي)

(٢) قوله **(تعد)** أي تحسب نائبة عن العائد نحو{وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} [الاعراف - ٢٦]. (ابن القره داغي)

(٣) موطن الشاهد: {الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ} .و جه الاستشهاد: مجيء "الحاقة" مبتدأ، و"ما" مبتدأ ثانيا، و"الحاقة " الثانية خبرا لـ "ما"، الجملة في محل رفع خبر "الحاقة" الأولى، و الرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه و معناه. (مصباح السالك)

(٤) فلباسُ : مبتدأ، و التقوى: مضاف إليه، و (ذلك) مبتدأ ثان، و خير خبر المبتدأ الثاني، و المبتدأ الثاني و خبره خبر المبتدأ الأول، و الرابط بينهما الإشارة. (شرح قطر الندى)

(٥) الشاهد: قوله: "وإنسان عيني يحسر الماء فيبدو" حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبرا عن المبتدأ وهي "فتبدو"، لاشتمالها على ضمير يعود إلى المبتدأ "إنسان"، عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبرا لخلوها من ذلك الضمير، وهي "يحسر الماء". (تحقيق على شرح الاشموني)

قال ابن قاسم: و التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط و الجزاء، و اكتفى بضمير واحد من إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملتي الشرط و الجزاء، فإذا قلت: "زيد جاء عمرو فأكرمه"، فالارتباط واقع بالضمير الذي في الثانية. نصّ على ذلك ابن أبي الربيع، قال: لأنهما تنزلتا منزلة قولك: زيد إذا جاء عمرو فأكرمه، فالإخبار إنما وقع بمجموعهما، و الرابط إنما هو الضمير. إهـ. و كلام المتن ظاهر لتنزيله على هذه الصورة.

رابعها: شرط يَشْتَمِلُ على ضميرِ المبتدأ مدلولٍ على جوابه بالخبر [١]نحو: "زيد يقوم عمرو إن قام"، كذا في شرح المصنف، و هو تابع للمغني، و الصواب أن اشتمال إحدى جملتي الشرط و الجزاء على ضمير المبتدأ كاف، كما تقدم قريبا، سواء كانت الجملة جملة الشرط أو جملة الجزاء، و سواء ذكرت جملة الجزاء، أو دل عليهما بما قبل الشرط.

و قوله في المتن: **(أو شرطها)** صادق بجملة الشرط المشتملة عليه و المعنى: أو شرط الجملة التي حوت الضمير، اي الاتيان بها شرطا، فالضمير راجع لقوله **(جملة حوته)**، و ظاهر أنه لا معنى لاعتبار الفاء فيها لأنها للعطف و الشرط غير معطوف.

خامسها: عموم يشمل المبتدأ [٢] نحو: "زيدٌ نعمَ الرَّجلُ" [٣] على القول بأن أل جنسية، و الرابط على القول بأنها عهدية إعادة المبتدأ بمعناه.

و هذه الروابط كلها مندرجة تحت قول الخلاصة: « .... حاوية معني الذي سيقت له» لكنه مجمل، و ما ذكره المصنف مفصل مبيّن.

---

(١) هذا معنى قوله **(أو شرطها)**. و في نسخة **(أو شرطه)**، قال ابن القره داغي: **قوله (أو شرطه)** إضافة المشتمِل إلى المشتمَل بالفتح إن كان الضمير للضمير. والكلام على حذف المضاف اي شرط مماثله إن كان راجعا إلى الخبر.

(٢) هذا معنى قوله **(أَوِ الْعُمُومُ يُلْفى)** أي: «يكون الرابط عمومًا يدخل تحته المبتدأ». (تعجيل الندى)

- قوله **(أو العموم)** قد يقال: لو أغنى العموم عن العائد لصح زيد مات الناس، و ليس كذلك. (ابن القره داغي)

(٣) فـ (زيد) مبتدأ، و نعم الرجل: جملة فعلية خبره، و الرابط بينها وبينه العموم، و ذلك لأن أل في الرجل للعموم، و زيد فرد من أفراده، فدخل في العموم فحصل الربط. (تعجيل الندى)

[الخبر شبه الجملة]

[١٨٦] ﴿ وَ ظَرْفاً[1] أَوْ جَرّاً تَمامَـاً بِاسْتَقَرّ أَوْ كائِنٌ عُلِّقَ[2] ، وَ الْوَصْفُ أَبَرّ[3] ﴾

هذا هو القسم الثالث من أقسام الخبر و هو: شبه الجملة، و ذلك الظرف نحو: ﴿ وَ الرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] و الجار و المجرور نحو: {الحمد لله}.

و شرطهما أن يكونا تامين[4]، و التام ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره، كما تقدم، فلا يجوز "زيد مكانا" أو "بك"، لعدم إفادته مع تقدير المتعلق العام، و لا قرينة على الخاص، فإن وجدت كان هو الخبر.

فقوله **(ظرفا)** عطف على قسمي الخبر المتقدمين، و **(جرا)** مصدر بمعنى اسم المفعول، و **(تماما)** نعت لهما من باب النعت بالمصدر، و لذلك لم يثن كـ "جاء رجلان عدل".

و لابد من تعلقهما بمقدر ثم [اختلف فيه]: ١- قيل: هو الخبر. ٢- و قيل: هما. ٣- و قيل: هما معه. و التحقيق كما قال الشيخ زكرياء: أن الخلاف لفظي، فمن نظر إلى أن الفائدة لا تتم إلا بهما قال: هما الخبر. و من نظر إلى تضمنها معنى صادقا على المبتدأ متوقف على ملاحظة المتعلق قال: هو الخبر. و من نظر إلى الأمرين قال: هما معه.

---

(١) قوله **(و ظرفا)** عطف على قوله جملة أو مفردا. أو هو مفعول يحلّ. (ابن القره داغي)

(٢) قوله **(أو كائن)** أورد عليه أنه من الأفعال الناقصة فيكون الظرف والمجرور خبره فإن لم يقدر لهما متعلق آخر لزم التحكم وعدم كون المتعلق خبرا و إلّا لزم التسلسل؟ وأجيب بأن الكائن المقدر تام لا ناقص و فيه أنه حينئذ يكون حالا و هو في حكم الخبر فيعود المحذور. و أقول لو أجيب بأن حكم الشيء اجمالا غيره تفصيلا أو بأن التسلسل في الأمور الاعتبارية لكان أولى. (ابن القره داغي)

(٣) قوله **(أبر)** اي من الفعل خلافا لابن الحاجب. (ابن القره داغي)

(٤) يُشترط لِصحَّة الإخبار بالظرف ، والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تامًّا ، أي : يَحْصُل بالإخبار بهما فائدة ويتم بهما المعنى دون لَبْس ، ولا خَفَاء ، ويُفْهَم متعلقهما المحذوف ، نحو : زيد عندك ، ونحو : زيدٌ في الدار (أي: مُستقر، أو كائن عندك، أو في الدار) ولا يصحّ الإخبار بالناقص ، نحو : زيدٌ اليوم ، أو : زيدٌ بك ؛ لعدم حصول الفائدة. (شرح الفية)

و يجوز تقدير المتعلق فعلا و اسما و إليه أشار بقوله (باستقر أو كائن علق) و هذا متفق عليه. لكن اختلف هل الراجح تقدير الفعل أو الوصف؟: فذهب ابن الحاجب و الفارسي و الزمخشري إلى ترجيح الفعل، لأنه الأصل في العمل، و لتعيّنه في الصلة. و أجيب بالفرق بأنه في الصلة واقع موقع الجملة، و في الخبر واقع موقع المفرد.

و رجح ابن مالك و غيره تقدير الوصف؛ لأن الأصل في الخبر الإفراد، و لتعيّنه بعد أما و بعد إذا الفجائية، إذ لا يليهما الفعل نحو: أما عندك فزيد، و خرجت فإذا عندك زيد.

و جملة (علق) في محل نصب صفة للظرف و المجرور، و أفرد الضمير باعتبار التأويل بما ذكر.

فإن قلت: التعلق للجار و لم يذكره . قلت: ذكر المجرور مع الظرف دال عليه.

و يحتمل أن يكون المصدر في قوله (جرا) بمعنى اسم الفاعل، فيكون كقول الخلاصة «أو بحرف جر» و ذكره أيضا دال على المجرور باستقر متعلق بعلق.

و أشار بقوله (و الوصف أبر) إلى اختياره ترجيح تقدير الوصف.

و زاد هنا على الخلاصة باشتراط التمام، و أما ترجيح الوصف فمستفاد من تقديمه فيها.

[الإخبارُ بظرف الزمانِ عن المبتدأ الْجُثَّةِ[1]]

[١٨٧] وَ امْنَعْ زَماناً خَبَراً[2] فِي الْمُعْتَمَدْ عَنْ جُثَّةٍ، ثالِثُها لا إِنْ يُفَدْ

أي: اختلف في جواز الإخبار بأسماء الزمان عن أسماء الذوات:

١- فقيل: بالجواز مطلقا، و هو مشكل.

---

(١) الاسم الصريح الذي يقع مبتدأ نوعان : ١- اسم جُثَّة كالشَّمس. ٢- اسم معنى كالعلم، والنوم. (شرح ألفية)

(٢) قوله (و امنع زمانا خبرا) اي و إن أفاد. و قضيته أن لا يصح نحو: "نحن في شهر كذا" على هذا القول دون الثالث وهو بعيد إلّا أن يقال مراده : أنه لا يقع خبرا عن اسم العين بالذات إن لم يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بـ"في" في المثال المذكور، أو يكون الذات كالمعنى في التجدد وقتا فوقتا نحو: الرُّطَبُ شهرَ ربيعٍ، أو يقدر مضاف هو معنى نحو: اليومَ خَمْرٌ(اي شربه). (ابن القره داغي)

٢- و قيل: بالمنع مطلقا إلحاقا للمفيد لقلته بغيره.

٣- و قيل و هو أعدل الأقوال: بالتفصيل بين ما لا فائدة فيه فيمتنع، و بين ما فيه الفائدة فيجوز.

فقوله **(خبرا)** مفعول ثان، و الأول **(زمانا)** على حذف مضاف، أي كون أو وقوع، و في جعله المنع مطلقا هو المعتمد نظرٌ، علم ممّا تقدم.

و فهم من قوله (زمانا) أن اسم المكان يجوز فيه ذلك، و الفرق أن الأمكنة إذا وجدت لم تشتمل على كل موجود، فإذا أخبر عن موجود مخصوص بأنه في مكان مخصوص كان إخبارا بمجهول فتحصل به الفائدة بخلاف الأزمنة، فإن الزمان إذا أثبت اشتمل على جميع الموجودات، و لا يختص به موجود دون آخر، فالإخبار عن موجود مخصوص بأنه موجود في ذلك الرمان إخبار بمعلوم. فلا يفيد، و ذلك لأن الذوات يتطاول بقائها و يمتد زمان وجودها، فهي محمولة على ذلك، فإذا رأيتَ زيدا ثم غاب عنك أياما فأخبرك شخص و قال لك زيد اليوم اي موجود لم يفدك خلاف ما كنت تعرفه، و من هنا يظهر لك الفرق بين أسماء الذوات و أسماء المعاني نحو: الصوم اليوم و السفر غدا، و ذلك أن المعاني احداث تحدث و تنقضي فهي غير محمولة على البقاء فالإخبار بأن المعنى حاصل في الوقت المعين مفيد فيجوز. و هذا مفهوم قوله **(عن جثة)**.

قوله **(ثالثها ...)** مبتدأ محذوف الخبر، اي: يمتنع إن لم يفد لا إن يفد فيجوز[١]، و قد أشار إلى ضبط مواضع الفائدة في التسهيل بقوله في تقييد المنع «ما لم يشبه بالمعنى في الحدوث وقتا دون وقت، أو تعم إضافة معنى إليه، أو يَعُمّ و اسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص». انتهى.

---

(١) تحصل الفائدة بأحد الأمور الثلاثة الآتية:

أ- أن يتخصص ظرف الزمان بوصف ، أو إضافة ، ويكون مع ذلك مجرورًا بفي ، نحو : نحنُ في يومٍ حَارٍّ ، ونحو : نحن في زمنِ خيرٍ و بركةٍ .

ب- أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، كما في قول امرئ القَيْس : اليومَ خَمْرٌ وغدًا أَمْرٌ ، فإن التقدير : اليومَ شربُ خمرٍ. وفي هذه الحالة يكون الظرف منصوباً على الظرفية.

ت- أن يكون اسم الجثّة مِمَّا يُشبه اسم المعنى في حصوله وقتا بعد وقت ، نحو : الرّطبُ شَهْرَي رَبيع ، ونحو : الوَرْدُ صيفًا . فالرّطبُ ، والورد اسما جثّة يحصلان وقتاً بعد وقت ، كما أنّ طلوع الهلال ، وشرب الخمر اسما معنى يحصلان وقتاً بعد وقت ، وهذا هو الشبه بينهما. (شرح ألفية)

فالأول نحو: "الهلال الليلة"، و قول من قال إنه على تقدير مضاف أي رؤية الهلال مردود، فانظره في حاشيتنا. و الثاني كقوله :

أَكِـلَّ عَـامٍ نَعَـمٌ تَحْوُونَـهُ   يُلْقِحُـهُ قـوم و تُنْـتِجُـونَهُ؟

أي: احراز نَعَم.

و الثالث نحو: "نحن في شهر كذا". و الرابع نحو: "نحن في أي الفصول".

قال الدماميني: و لا أدري كيف يصح التمثيل بـ (نحن) لاسم العين العام، و لم يتضح لي المراد بذلك إلى الآن، و اتخيل أني وقفت فيه على كلام لابن أبي الربيع في شرح الإيضاح و لا أذكره الآن، و لعلي أكثر عنه و أحرره عند الوصول إلى الديار المصرية إن شاء الله تعالى. إهـ. قلت: و قد حررت ما يتعلق بذلك في حاشيتنا فلتنظر. و زاد هنا على الخلاصة بالاشارة إلى القولين المقابلين للمختار.

[تنكير الخبر و تعريف المبتدأ]

[١٨٨] وَ الْأَصْلُ فِي الْأَخْبارِ تَنْكِيْرٌ، وَ فِي   مُبْتَدَإٍ عُرْفٌ [١]، فَإِنْ عُرْفٌ يَفِـي

[١٨٩] فِي ذَيْنِ خَيِّرْ [٢] ....

(و الأصل في الأخبار تنكير و في مبتدا عرف) قال في الشرح: الأصل تكير الخبر لأن نسبته من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل، و الفعل يلزمه التنكير. إهـ.

و في الرضي :إنما كان الأصل في الخبر التنكير ، لأنه مسند، فشابه الفعل، و الفعل خال من التعريف و التنكير، إذ هما من عوارض الاسم، و لا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ و يحتاج إلى العلامة و هو التعريف، و أبقيناه على الأصل.

---

(١) و إنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه, وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به, ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم, لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا. (الأصول في النحو)

(٢) قوله: (خيِّر) اي إذا وجد العرف في ذين الاسمين اللذين أردت جعلهما مبتدأ و خبرا فاحكم بالتخيير بينهما في جواز جعل كل مبتدأ و الآخر خبرا. (ابن القره داغي)

- نحو: «آدمٌ أبونا».

و إنما كان الأصل في الاسناد الفعل دون الاسم لأن الاسم يكون مسندا و مسندا إليه، و الفعل لا يكون إلا مسندا، فصار الاسناد لازما له دون الاسم.

قال: و أما قول النحاة أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا فليس بشيء؛ لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه، و إنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو نسبة أحدهما إلى الآخر فالمجهول في قولك: "زيد أخوك" إسناد الأخوة إلى زيد، لا نفس الأخوة. إهـ

و به تعرف ما في قوله في الشرح: و الفعل يلزمه التنكير و إنما كان الأصل في المسند إليه التعريف لأنه المنسوب إليه و المحدث عنه و المراد منه ما صدقه لا مفهومه الذي تفيده النكرة كالخبر، و به تعرف أن الفاعل كالمبتدأ في ذلك.

و لنا على تعليل أصالة تعريف المبتدأ إشكال انظره و جوابه في حاشيتنا، و كذا فيها ما يتعلق بمسألة الفاعل.

(**فإن عرفٌ يفي في ذين خَيِّر**) الإشارة إلى المبتدأ و الخبر، أي: إذا جاءا [1] معرفتين فالأرجح -و هو قول الفارسي و هو ظاهر قول سيبويه- أنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ و أوجب تقديمه، لظاهر ما يأتي للناظم في مسألة استواء الجزئين تعريفا، فالتخيير في كلامه هنا مصروف إلى جعل أحد الجزئين لا بعينه مبتدأ و الآخر لا بعينه خبرا فقط لا إلى هذا و إلى تقديم ما جعل مبتدأ أو خبرا أو تأخيره، لأن مبحث التقديم و التأخير سيأتي له، و أصل المسألة و هو قوله (**و الأصل في الاخبار تنكير**) يبين المراد أيضا. و لا تستشكل تعريف الجزئين بأن كونهما معلومين ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لأن المستفاد من الجملة كما تقدم في كلام الرضي إنما هو انتساب أحد الجزئين إلى الآخر، و العلم بالمدلولين الافرادين لا يوجب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر.

و ههنا إشكال و هو أن التخيير المذكور مناف لما ذكره أئمة البيان من أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بأحدهما دون الأخرى فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به و هو كالطالب بحسب زعمك لأن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه و تجعله

---

(١) أي المبتدأ و الخبر.

مبتدا، و أيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به و هو كالطالب لأن تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه و تجعله خبرا، فإذا عرف السامع زيدا بعينه و اسمه و لا يعرف اتصافه بأنه أخوه و أردت أن تعرفه ذلك قلت: زيد أخوك، و إذا عرف أخا له و لا يعرفه على التعيين و أردت أن تعرفه ذلك قلت: أخوك زيد، و لا يجوز العكس في الموضعين. إهـ. ذكره القزويني في الايضاح و التفتازاني في المطول و غيرهما.

قلت: و الذي يتعين المصير إليه ما تقدم من التخيير، لأن السامع قد يعرف أمرين و يظن تعددهما في الخارج و يجهل اتحادهما، فإذا أردت أن تعلمه بالاتحاد فأنت مخير في التقديم و التأخير، لأن الإعلام باتحادهما حاصل من حمل أحدهما لا بعينه على الآخر، مثلا ،إذا كان بينك و بين مخاطبك عهد في شخص أكرم عمرا أمس و هو -اي المخاطب- يعرف زيدا بعينه و اسمه و لكنه لا يعرف أنه الشخص الذي صدر منه ذلك الإكرام، فإذا أردت أن تعرفه ذلك فلك أن تقول: الذي أكرم عمرا أمس زيد، و لك العكس، و إن خفت فيه التباس الخبر بالصفة دفعته بضمير الفصل، و لا يخفاك اتحاد المعنى الذي هو الاعلام بالاتحاد في التركيبين و إن كل واحد يصح أن يكون منسوبا و منسوبا إليه.

و يتخرج من هذا إشكال آخر و هو أن ما ذكره النحاة من وجوب تقديم المبتدأ و تأخير الخبر عند استوائهما في التعريف غير صحيح لأنهم وجهوا المنع بخوف اللبس، و هو إنما يتحقق عند تعدد المعنى فيتبادر من اللفظ معنى، و مراد المتكلم به خلافه، و المعنى هنا واحد في التركيبين، فإذا قلت: "الذي أكرم عمرا أمس زيد" جاز كون الموصول مبتدا و العلم خبرا، و جاز العكس، و كذا يجوز الوجهان في عكسه، و لا يلزم من ذلك محذور.

فإن قلت: قد تقرر أن المراد من المبتدأ لكونه محكوما ما صدقه، و من الخبر لكونه محكوما به مفهومه، و ذلك يختلف باختلاف الاسناد.

قلت: هذا لا يوجب اختلافا في المعنى المراد، فإذا جعل الموصول مبتدأ كان الموضوع متضمنا للوصف العنواني، فمعناه الذات التي لها هذا الوصف هي المسماة بزيد؛ إذ بهذا التأويل يصح حمل الجزئي، و يتضح قصد المفهوم من الخبر، و إذا جعل خبرا فالمعنى: الذات التي لها هذا الاسم هي التي لها هذه الصفة، فالمعنيان مقصودان من الجزئين في المرتبتين، غاية الأمر أن الذات مقصودة من

الموضوع ذاتا و العنوان عرضا، و من المحمول بالعكس، و قد آل الأمر إلى أن ما ذكره المصنف من التخيير مناف أيضا لما ذكره هو و غيره من النحاة في مسألة استواء الجزئين تعريفا؛ لأن اختلاف المعنى الذي استندوا له في بيان اللبس منتف في صورة التخيير.

فإن قلت: تخطئة البيانيين و النحويين في قاعدة من القواعد ليس بأمر هين و من أبعد البعيد أن يكونوا بنوا ذلك على غير أساس و نزلوه في غير محل.

قلت: التزم صحة ما ذكروه من القاعدة و صحة ما تقدم من التخيير، و إن شئت ايضاح حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال إذا كان المخاطب يعرف زيدا بعينه و اسمه و يعرف أخاه بعينه استحال مع ذلك أن يكون جاهلا بالاتحاد، و امتنع اعلامه بحمل أحدهما على الآخر. و كذا إذا كان بينك و بينه عهد في شخص أكْرَمَ عمرا في الخارج بأن يكون قد شاهد ذلك منه فصار يعرف عينه بذلك و هو مع ذلك يعرف زيدا بعينه و اسمه، و ذلك الشخص المعهود هو زيد، فإنه يتخيل أيضا جهله بالاتحاد، و يمتنع الحمل و الاخبار، و قس عليه نظائره، فخرج من هذا أن الطرفين إذا كانا معينين عند المخاطب تعيينا خارجيا لزم من ذلك علمه باتحادهما و برهانه أليس إذا كانت واحدة في نفس الأمر و المخاطب يعرفها بالنسبة لهما معا، فقد علم اتحادهما، و إذا كان يعرف زيدا بعينه و اسمه و يعرف أن له أخا لكن لا يعرفه بعينه و اعتبر مع ذلك جنس الأخوة لا من حيث هو بل من حيث تشخصه الذهني في ضمن فرد فالطرفان هنا معروفان لكن الأول عينا و الثاني ذهنا و اتحادهما مجهول فيصح الإعلام به، ثم نقول إذا كان المخاطب يتطلب بحسب ما يظهر من حاله الحديث عن زيد اما لجريان ذكره كأن يوصف بحضرته بالكرم و الشجاعة مثلا أو لسؤاله عنه كأن يقول زيد أخو من هو؟ فإنه يحسن أن تقول بالنسبة إليه زيد أخوك، و لا يحسن العكس، و إن كان يؤدي إلى أصل المعنى في الجملة و معلوم أن المستحسن في عرف البلغاء لا تجوز مخالفته إلا لنكتة فهو واجب بلاغة و ان يجب لغة، لأنه لا لبس على المخاطب و إن كان هناك سامع تقصد إفادته معه تعين ذلك لغة مخافة الالتباس عليه، و إن كان المخاطب يتطلب بحسب ظاهر حاله الحديث عن الآخر لنظير ما مرّ حسن العكس على ما سبق، و إن كان هناك سامع تقصد إفادته معه تعين ذلك العكس لما مرّ، و إن لم يكن حال المخاطب مقتضيا واحدا من الأمرين فأنت مخير في جعل أيهما شئت المبتدأ و في التقديم و التأخير فلك أن تقول: زيدٌ أخوك على أن زيد

مبتدأ و أخوك خبر، و العكس، و لك أن تقول: أخوك زيد بالوجهين، فخرج من هذا أنه إذا كان أحد الطرفين معينا عينا و الآخر ذهنا فحينئذ يقصد الاعلام بالاتحاد، ثم قد يعرض ما يبين أحدهما للابتدائية بلاغة أو لغة و بلاغة[1]، و في الأول يأتي ما ذكره البيانيون، و في الثاني ما ذكره النحويون، و قد لا يعرض، و فيه يأتي التخيير.

فإن قلت: إذا اعتبر الجنس في ضمن فرد مّا و لم يكن ذلك الفرد معهودا بين المتكلم و المخاطب لم يكن المضاف معرفة، فلا يكون التعريف في الطرفين، و هو خروج عن موضوع المسألة، و إن كانت الإضافة تستعمل بدون تعيين المضاف لما قال الرضي و تبعه التفتازاني.

قلت: قد بيّن السيّد أن الصواب خلاف قولها، و أن التعريف بالإضافة كالتعريف بأل فتارة يقصد بالمضاف مفرد معين، و تارة الجنس من حيث هو، و تارة في ضمن جميع الافراد، و تارة في بعضها باعتبار عهديته في الذهن، كما في مسألتان، فيكون المضاف حينئذ معهودا ذهنيا، و معناه فرد من افراد الجنس المعهود، فلا منافاة حينئذ بين كون المضاف ليس معينا في الخارج، و بين كونه معرفة في الجملة، و يكون الفرق حينئذ بين (غلام زيد) مع العهد الذهني و (غلام لزيد) كالفرق بين علم الجنس و اسم الجنس النكرة، و قد تقدم.

و يلزم على ما اعتبره التفتازاني من خصوص التعيين الخارجي في الطرفين أنه إذا لم يكن أحدهما كذلك لم يكن معرفة عدم صحة الحمل بالكلية لما تقدم، و يجب أن يقيد قول التلخيص فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له باحدى طرق التعريف بآخر مثله بما إذا لم يكن التعيين خارجيا في الطرفين و هو شامل لما فيه التخيير و غيره، فما ذكره التفتازاني ضابطا للتقديم لا يجري في جميع ما يشمله المتن، و قول النحاة تجب المحافظة على الرتبة إذا استويا في التعريف مخافة الالتباس إطلاق في محل التقييد، فهو صحيح في الجملة لا على الاطلاق -و اللّه تعالى اعلم بالصواب-.

قوله (عرف) فاعل بمحذوف يفسره (يفي)، و هو اسم مصدر بمعنى تعريف كقول الخلاصة «فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءانِ% عُرْفًا وَنُكْراً»، و (خَيِّر) جواب الشرط. و هذه المسألة زائدة على الخلاصة.

---

(١) في نسخة (ب) «يبين أحدهما لغة أو لغة و بلاغة».

[حكم الابتداء بالنكرة]

[١٨٩] ﴿ ....وَ ابْتِداءُ النَّكِرَة   يَجُوزُ مَعْ فائِــدَةٍ مُعْـتَـبَــرَة [١] ﴾

أي: قد يختلف الأصل السابق في المبتدأ و هو التعريف، فيصح الإخبار عن النكرة، لكن بشرط حصول الفائدة. و هذا الشرط يخصونه بالنكرة مع أنه معتبر في المعرفة، فإنه لو علم المخاطب قيام زيدٍ فقلت: "زيد قائم" عُدّ لغوا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ و عن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين أو لا واحد، و هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، و عذرهم في ذلك أنه يغلب وجود الفائدة مع المعرفة دون النكرة.

و علم من المتن أن المدار في المسألة على حصول الفائدة، سواء وُجِدَ شيء من المسوغات الآتية أم لا، و من ثم لم يعول المتقدمون في المسألة إلا على هذا كما في المغني، و لمّا كانت الفائدة في الغالب توجد مع أمور و تفقد بفقدها وَرَدَ المتأخرون أنه لا يهتدي لها كل أحد ضبطوها و جعلوها مسوغات للابتداء بالنكرة.

و احترز بقوله (**معتبرة**) من الوضعية الحاصلة بدلالة اللفظ على ما وضع له، و إن لم تكن مجهولة فإنها غير معتبرة.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

[١٩٠] ﴿ كَكَوْنِهِ مَوْصُوفَاً، أَوْ وَصْفَاً، دُعَا   أَوْ عـامِلاً ، أَوْ فِي جَـوابٍ وَقَـعا ﴾

هذه أمثلة لحصول الفائدة، و هي متضمنة لأمور توجد معها الفائدة غالبا، فسميت مسوغات للابتداء بالنكرة لذلك:

أولها: أن تكون النكرة موصوفة نحو: ﴿وَ لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[٢] [البقرة: ٢٢١]. و في التمثيل بالآية كلام بيناه في حاشيتنا.

---

(١) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة كقولك: علي مخلص. ولا يجوز الحكم على مجهول لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد. ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. و تحصل بأمور كثيرة . (دليل السالك)

(٢) فـ عبد مبتدأ و هو نكرة، وسوغ الابتداء به وصفه بـ مؤمن لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة. (شرح التصريح)

الثاني: أن تكون وصفا، و من لازم ذلك كون الموصوف مقدرا نحو: «سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيمٍ» [١].

قال في المغني: فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف و هو موصوف، و النحويون يقولون يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفا من موصوف، و الصواب ما بينته إهـ. و به تعلم ما في المتن.

الثالث: أن تكون دعاء نحو: ﴿ سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٠] ﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١] و إنما سوغ ذلك لأن النكرة حينئذ في معنى الفعل كما في المغني.

الرابع: أن تكون عاملة نصبا [٢] نحو: «أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ» [٣]. أو جرا نحو: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى العِبادِ» [٤]. قال ابن هشام: أو رفعا نحو: "قائم زيد" عند من أجازه. إهـ. و فيه نظر لأن المبتدأ المحتاج للمسوغ عند تنكيره هو الجامد. و أما الوصف فيجب تنكيره لأنه محكوم به لا عليه.

الخامس: أن تقع في جواب سؤال كأن يقال لك: من عندك؟ فتقول: رجل، اي رجل عندي. قال ابن مالك: و لا يجوز تقدير الخبر متقدما، لأن الجواب يسلك به مسلك السؤال و المقدم في السؤال هو المبتدأ. و تكلم معه في التصريح فانظره.

الضمير المضاف إليه (**كون**) يعود على المبتدأ النكرة، و (**دعا**) معطوف بإسقاط الأداة، و جملة (**وقعا**) عطف على خبر الكون.

---

(١) صيغة الحديث في المصادر التي رجعنا إليها: "سوداء ولود خير من حسناء لا تلد". كنز العمال: ٧/ ٤٤٤٢. (مصباح السالك) + فـ"سوآء" بالمد، مبتدأ، وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف، "أي: امرأة سوآء"، فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، و"ولود" صفة ثانية لـ"امرأة" و"خير" خبر المبتدأ. (شرح التصريح)

(٢) هذا معنى قوله: (أو عاملا). قال ابن القره داغي: قوله (أو عاملا) أي بالرفع، أو النصب، أو الجر نحو: أمر بمعروف صدقة، و مثلك لا يبخل، فإن المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالإضافة. (ابن القره داغي)

(٣) الحديث رواه مسلم (١/٤٩٩)، وجه الاستشهاد: مجيء "أمر" مبتدأ، و هو نكرة، والذي سوغ الابتداء به كونه عاملا في محل المجرور بعده؛ لأنه مصدر، و المصدر يعمل عمل فعله. (مصباح السالك بتغيير)

(٤) رواه مسلم (١/ ٤١)، موطن الشاهد: "خمس صلوت". وجه الاستشهاد: مجيء "خمس" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ الابتداء بالنكرة كونها عاملة في المضاف إليه. (مصباح السالك)

[١٩١] ﴿ أَوْ واجِبَ الصَّدْرِ، أَوِ ابْهامٌ قُصِد [1] أَوِ الْعُمُومُ [2]، وَ انْخِراقُ ما عُهِد [3] ﴾

السادس: أن تكون من أدوات الصدر كأدوات الاستفهام نحو: من عندك؟، و الشرط نحو: من يقم أقم معه. و انظر وجه التسويغ و تحقيقه في حاشيتنا.

السابع: أن يقصد بها الابهام [4]، و مَثَّلَ له ابن مالك بـ (ما أحسن زيدا).

و قال غيره المسوغ فيه معنى التعجب لقيامه مقام الوصف، إذ هو استعظام. و قد يقال هنا: إن الابهام هو المانع من صحة الابتداء بالنكرة فكيف يجعل مسوغا لذلك، غايةُ الأمر أنه قد يكون هو المقصود في بعض المقامات و تحصل معه الفائدة فيصح الابتداء بالنكرة؛ لأن المدار كما تقدم إنما هو على حصول الفائدة أما جعله مسوغا فلا وجه له.

الثامن: أن يراد منها العموم نحو: كلٌّ يموتُ.

التاسع: أن يكون ثبوت الخبر لها من خوارق العادة نحو: شجرة سجدت [5]، و: بقرة تكلمت.

قوله (ابهام) نائب فاعل بمحذوف يفسره **(قصد)** على رأي من يجيز ذلك في نظيره، و حذف متعلق قصد لدلالة ما قبله اي به. و **(العموم)** عطف على إبهام. **(و انخراق)** مضاف لـ **(ما عهد)** اي انخراق المعهود اي العادة الجارية، و المعنى أو قصد به بيان انخراق العادة فهو عطف على ما قبله.

---

(١) قوله **(أو ابهام قصد)** نبّه به على أن مراد من قال من المسوّغات الابهام قصده و إلا لاتجه أن إبهام النكرة مانع من صحة الإبتداء فلا يجوزه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله **(أو العموم)** إما بنفسه نحو: من عندك. أو بغيره كالواقع في سياق استفهام أو نفي نحو: {أَإِلَـٰهٌ مَعَ اللَّـهِ} [النمل- ٦٠-٦٤] و"ما أحد أغير من الله". (ابن القره داغي)

(٣) قوله **(و انخراق ما عهد)** اي خرق المعهود و المعتاد نحو: بقرة تَكَلَّمَتْ. و في قوله **(ما عهد)** استعارة. و الانخراق تخييل. (ابن القره داغي)

(٤) أن تكون مبهمة قصداً، لغرض يريده المتكلم؛ نحو: زائرة عندنا. (النحو الوافي)

(٥) شجرة هذا مبتدأ وهو نكرة، صح الابتداء بها جاء في مغني لبيب: إِذْ وُقُوع ذَلِك من أَفْرَاد هَذَا الْجِنْس غير مُعْتَاد فَفِي الْإِخْبَار بِهِ عَنْهَا فَائِدَة بِخِلَاف نَحْو رجل مَاتَ وَنَحْوه. (مغنى اللبيب)

[١٩٢] ﴿ أَوْ حَصْرٌ، أَوْ تَعَجُّبٌ [١]، أَوْ نَوْعٌ أَوْ حَـقِيقَةٌ مِـنْ حَـيْثُ هِـي ...... ﴾

العاشر: أن يراد بها الحصر نحو: "شرٌّ أهر ذا ناب" [٢]، و من أمثلة الكتاب: "شيء جاء بك".

قال سيبويه: و إنما جاز أن يبتدأ به لأنه في معنى: ما جاء بك إلا شيء.

قال الدماميني: لأن المبتدأ هنا في معنى الفاعل يجوز أن يكون نكرة.إهـ. و هو تابع في هذا لابن الحاجب ، و قد سبق أن التحقيق أنه لا فرق بين المبتدأ و الفاعل.

قال الرضي: و أما قول المصنف في "شر أهر ذا ناب" أن ذلك لما كان فاعلا في المعنى، و الفاعل يختص بالحكم المقدم عليه، فكذا يختص هذا أيضا، فقد ذكرنا ما عليه، و هو أن المحكوم عليه إذا اختص بمعنى الحكم فأنت حاكم على غير المختص، و لو كفى الاختصاص الحاصل من الحكم لجاز الابتداء بأي نكرة كانت.إهـ. و لم يبين وجه التسويغ في هذا النوع، قلت: وجهه -و الله أعلم- على رأي السكاكي القائل بأن التخصيص فيه نوعي الصفة المقدرة اي شيء فظيع، و على رأي عبد القاهر و غيره القائلين بأنه جنسي و المعنى: شر أهره لا خير كونه فاعلا معنى لا لما قال ابن الحاجب من اختصاصه بالحكم بل لأن المعنى: ما أهر ذا ناب شيء إلا شر، فالفاعل الحقيقي أعني المستثنى منه إنما جاز كونه نكرة لأنه عام بوقوعه في سياق النفي و خلفه الذي صار فاعلا بعد حذفه أعني المستثنى، و إنما جاز كونه كذلك لأنه أخرج من ذلك العام من حيث إنه -اي المخرج -جنس معين ممتاز عن غيره من الاجناس فإنه كما يقصد الفرد من حيث خصوصه يقصد الجنس من حيث خصوصه مع قطع النظر عن فرد مخصوص فلآحاد العام المستثنى منه هنا أجناس و المستثنى واحد منها قصد من حيث تميزه عنها، و كونه غيرها، و حيث لم تقصد آحاد الجنس زال الابهام المانع من الحكم على النكرة فافهم.

---

(١) قوله (**أو تعجب**) هل المراد مدلول لفظ العجب أو مدلول صيغة التعجب، و الأظهر الأوّل، لأنه على الثاني يستغني عنه بقصد الإبهام، و كذا بقوله موصوفا إذ يمكن إدراجه في كل منهما. (ابن القره داغي)

- و نحو: ما أحسنَ زيدًا ! -فـ (ما) مبتدأ نكرة تامّة-

(٢) و التقدير :ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شَرٌّ. + شر هذا مبتدأ، و الذي سوغ الابتداء به إما أن يقال: بأنه حصر، وإما أن يقال: بأن ثَم صفة له، شر عظيم، رجع إلى رجيل، رجل صغير، مثل ما سبق. (شرح ألفية للحازمي)

- و نحو : شيءٌ جاء بك ، والتقدير: ما جاء بك إلا شيء . (شرح ألفية)

الحادي عشر: أن يراد بها معنى التعجب نحو: عجب لزيد؛ لأن النكرة فيها في معنى الفعل كما في المغني، و قد تقدم نظيره فيما يقصد به الدعاء، و هو غير كاف في جهة التسويغ.

و قال ابن الحاجب: إنه اختص بنسبته إلى الفاعل لأن المعنى: سلمت سلاما، و كذا نظائره.

قال الرضي: هو غير مطرد؛ إذ ليس معنى ويل لك: ويلي لك، و لا ويلك لك، و إنما المراد مطلق الهلاك لك، فالأولى أن تنكيره لرعاية أصله. إهـ.

الثاني عشر: أن تستعمل في مقام التنويع و التقسيم نحو: "الاسم نوعان نوع حكمه الاعراب و هو كذا، و نوع حكمه البناء و هو كذا"، و قد لا يذكر المنوع كقوله:

فيومٌ عَلَيْنا، ويومٌ لَنا و يَوْمٌ نُساءُ، و يَوْمٌ نُسَرُّ

و وجه التسويغ فيها أن المبتدآت المتعددة في قوة مبتدأ عام اي جميع الأيام هذه صفاتها، و يزاد في الأول الصفة المقدرة اي منه، و عبارة المتن غير وافية بالغرض لصدقها بالنكرة الواحدة التي يقصد بها النوع الواحد مع أنها ليست من هذا النوع بل ممّا بعده.

الثالث عشر: أن تقصد بها الحقيقة من حيث هي متلوا له[1] فنحو: "رجل خير من إمرأة" و "تمرة خير من جرادة" اي: هذه الماهية خير من هذه الماهية، فإن في معنى التمرية ما يقتضي التفضيل على الجرادية، و كذا في معنى الرجولية ما يقتضي التفضيل على الأنوثة، و حيث كان القصد إلى الحقيقة و الطبيعة التي لا تعدد فيها فلا إبهام.

و ذكر ابن الحاجب أن المسوغ فيما ذكر قصد الاستغراق الشمولي؛ لأنه إذا فُضل الجنس على الجنس فضلت جميع أفراد المفضل عليه من تلك الحيثية و تبعه ابن هشام في حواشي التسهيل.

و الحيثية في المتن للتقييد و الاحتراز من قصدها في ضمن فرد أو أفراد و هي مبتدأ حذف خبره، و **(حيث)** مضافة إلى الجملة أي من حيث هي حقيقة.

---

(١) هذا معنى قوله (أَوْ حَقِيقَةٌ مِنْ حَيْثُ هِي). قال ابن القره داغي: قوله (من حيث هي) لكنّها يعم جميع الافراد، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح نحو:تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ. (ابن القره داغي)

[١٩٢] ....أَوْ إِنْ تَلَوْ

[١٩٣] نفياً[1]، أَوْ اسْتِفهاماً، أَوْ لَوْلا، إِذا فُجـاءَةٍ، أَوْ فـا جَـزا، أَوْ واوَ ذا

[١٩٤] حـالٍ وَ إِنْ قُدِّمَ أَخْـبـارٌ وَ حَـلّ ظَرْفَاً أَوِ الْمَجْرُورَ، قِيـلَ أَوْ جُمَلْ

الرابع عشر: أن تتلوا النكرةُ نفيا نحو: "ما رجل في الدار"، لأنها تعم، فيكون المقصود منها جميع أفراد الجنس، و لا إبهام مع ذلك.

الخامس عشر: أن تتلوا استفهاما نحو: "أرجل في الدار". و انظر تحقيق وجه التسويغ في هذا في حاشيتنا.

السادس عشر: أن تتلوا لولا كقول الشاعر:

لَوْلاَ اصْطِبَـارٌ لأَوْدَى كُـلُّ ذِي مِقَـةٍ لَمَّـا اسْتَقَلَّـتْ مَطَايَاهُـنَّ لِلظَّعَـنِ

لأن تالي لولا شبيه بتالي النفي، و فيه إشكال أنظره، و جوابه في حاشيتنا.

السابع عشر: أن تتلوا إذا الفجائية نحو: "خرجت فإذا رجل أو أسد بالباب"؛ إذ لا توجب العادة الحال أن لا يَخْلُو الحال من مفاجات شيء لك عند خُروجك أسد أو رجل.

الثامن عشر: أن تتلوا فاء الجزاء كقول بعض العرب: "إن مضى عير فعيرٌ في الرِّباط" كذا متلوا له. قال الدماميني: و لا يخفى أن المعنى: فعير آخر، فالمسوغ الصفة المقدرة.

التاسع عشر: أن تتلوا واو حال كقول الشاعر:

سَرَيْنَا وَ نَجْـمٌ قَـدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَـدَا مُحَيَّـاك أَخْفَـى ضَوْءهُ كُـلَّ شَارِقِ

إذ لا توجب العادة ألا يَخلُو الحال من برق نجم وقت السرى، و ليس المدار على وقوعها بعد الواو، و إنما الشرط أن تقع صدرا في الجملة الحالية بدليل قوله:

الذِّئـبُ يَطرُقُها في الدَّهرِ واحـدةً و كُـلَّ يوم تَراني مُدْيَـةٌ بِيَـدي

قوله (تَلَو) أي: المستعملون للنكرة بها. و (إذا) عطف باسقاط الأداة، و إضافتها للفجاءة من إضافة الدال للمدلول، و قصر (جزاء) للضرورة، و زاد (ذا) لذلك.

---

(١) قوله (نفيا) كأنه مستغنى بقوله المار (أو العموم). (ابن القره داغي)

العشرون: أن يخبر عنها بظرف أو جار و مجرور مقدمين نحو "عند زيد نمرة" و "في الدار رجل" [١]، و انظر تحرير وجه التسويغ فيهما، و تحقيق أن للتقديم [٢] دخلا فيه خلافا لما حققه في المغني في حاشيتنا. و كذا إذا أخبر عن النكرة بجملة مقدمة عليها نحو: قصد غلامه رجل. ذكره ابن مالك. قال أبوحيان: و لا أعلم أحدا وافقه. قال المصنف: وافقه عصريه الْبَهاء بن النّحاس شيخ أبي حيّان في تعليقه على المقرب.

[قوله] و (**أخبار**) نائب فاعل (**قدم**)، و (**ظرفا**) حال من ضمير (**حل**)، و (**المجرور**) عطف عليه. و كذا (**جمل**) لكن وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة، و لا يخفى ما زاد به على الخلاصة.

[الأصل تأخير الخبر]

[١٩٥] وَ الْأَصْلُ في الْأَخْبار تأخيرٌ وَ قَدْ يَسْبِقُ ....

يعطي بمفهومه أن الأصل في المبتدأ التقديم [٣]. قال في الشرح: و ذلك لأن المبتدأ محكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق. إهـ. **فإن قلت:** هذه العلة تطرد في الفاعل. **قلت:** التزم ذلك فإن الاصلَ في المحكوم عليه من حيث هو التقديمُ؛ لأنه المعروض و الحكم عارضه، و إنما أخر الفاعل لتمتاز الجملة الفعلية عن الاسمية، فاعرف ذلك.

و يجوز تخلف الأصل إن لم يمنع مانع نحو: قائمٌ زيدٌ [٤].

---

(١) و لا يجوز، نحو: قائمٌ رجلٌ ؛ لأن المتقدم ليس ظرفاً ، و لا جارّاً ومجرورًا. (شرح ألفية)

- **قوله (وإن قدم)** اي إن كانت مختصة بأن كان المضاف إليه في الظرف، و المجرور في الجار و المجرور، أو المسند إليه في الجملة صالحة للاخبار عنها نحو: عندك تمرة، و في الدار رجل، و قصدك غلامه انسان. بقي أنه عدّ من المجوزات كونه بعد لام الإبتداء نحو: لرجل قائم. و كونه بعد كم الخبرية نحو: (كَمْ عَمَةٌ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٌ ...) بناء على رفع عمة، لكن يمكن إدراجهما فيما سبق. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (ب) «أن للتوسيغ».

(٣) نحو: "سلام هي"، و حكم هذا التقدم الجواز إذ لو قلنا: هي سلام لم يفسد المعنى. (بلوغ الغايات)

(٤) إذا كان المبتدأ خالي الذهن مما ستخبره قدمت له المبتدأ فتقول: (زيد قائم) فهذا إخبار أولي لا يعلمه السامع. و لكن إذا كان السامع يظن أن زيدا قاعد لا قائم، انبغى أن تقدم له الخبر لإزالة الوهم من ذهنه فنقول له: (قائم زيد)، فجملة (زيد قائم) إخبار أولي و لكن جملة (قائم زيد) تصحيح للوهم تقول له: قائم زيد اي لا قاعد. (معاني النحو)

[تأخير الخبر وجوبا]

[١٩٥] ﴿ ....لا إِنْ لَمْ يَبِنْ حَيْثُ اتَّحَدْ ﴾

[١٩٦] ﴿ مَعْ مُبْتَدا عُرْفَاً وَ نُكْراً [١]، أَوْ يُرى فِعْلاً إِذَا المُضْمَرُ فيه سُتِرا ﴾

[١٩٧] ﴿ أَوْ طَلَباً أَوْ مُسْنَداً إِلى دُعا .... ﴾

(لا إن لم يبن حيث اتحد مع مبتدا عرفا و نكرا): **(لا)** عاطفة على مقدر، و التقدير: و قد يسبق حيث لم يمنع مانع لا حيث اتحد ... الخ. و قوله بعد **(و يرى فعلا)** عطف على **(اتحد)**.

و المعنى: أن جواز التقديم مشروط بشروط:

أحدها: أن لا يتحد الخبر و المبتدأ في التعريف أو التنكير، فإن اتحدا [٢] وجب تقديم المبتدأ و تأخير الخبر خشية التباس أحدهما بالآخر لو عكس، و قد تقدم ما يتعلق بهذه المسألة. و مثال الاتحاد في التنكير "أفضل منك أفضل مني" [٣].

ثم قيّد منع تقدمه بقوله **(إن لم يبن)** و المعنى: أن المنع مقيد بما إذا لم توجد قرينة تبين أحدهما من الآخر [٤].

---

(١) قوله (لم يبن) اي لم يميز المبتدأ عن الخبر، فإن ميّز عنه جاز تقديم الخبر نحو: أبو حنيفة أبو يوسف. (ابن القرداغي)

(٢) المعارف تتفاوت وتختلف في درجة التعريف وقوّته فالضمير أقوى وأعرف من العَلَم ، والعلم أقوى وأعرف من اسم الإشارة ، بل إن النوع الواحد يتفاوت في درجة تعريفه ، وقوّته ، فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب . و كذلك النكرة تتفاوت في درجة التنكير وقوّته ، فالنكرة المحضة أقوى في التنكير من المختَصَّة ؛ لأن الاختصاص يُضعِّف التنكير ، ويقرّب النكرة من المعرفة ؛ ولذا جاز الابتداء بالنكرة المختصة .(شرح الفية)

(٣) و نحو : زيدٌ أخوك ، و نحو: أكبر منك سِنًّا أكثر منك تجربةً . ففي هذين المثالين لا يجوز تقديم الخبر ؛ لأنك لو قدمته فقلت: أخوك زيدٌ ، أو : أكثر منك تجربة أكبر منك سِنًّا ، لكان المقدم مبتدأ ؛ لأنهما متساويين في التعريف، والتنكير ولا دليل يدّل على أنّ المتقدّم هو الخبر . (شرح ألفية)

(٤) فإذا وُجد دليل يدل على أنّ المتقدّم خبر جاز تقديمه ، نحو : أبو يوسف أبوحَنيفةَ . في هذا المثال يجوز تقديم الخبر أبوحنيفة ؛ لأنه معلوم أنّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس. (شرح الفية)

(و يرى فعلا إذا المضمر فيه سترا) [١]: الشرط الثاني: أن لا يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ المستتر فيه، فيمتنع التقديم في نحو "زيد قامَ" خوف التباس المبتدأ بالفاعل.

و يترتب على ذلك خلو التركيب من تكرير الاسناد المحتاج له في مقامه و التهنئة و القطع، و انظر تحرير ذلك في حاشيتنا.

فتحرز بالفعل من الوصف، و بكونه رافعا للمضمر من رافع الظاهر نحو: "زيد قام أبوه"، و بكون الضمير مستترا من رافع البارز نحو: "أخواك قاما" فيجوز تقديمهما لأخذ الفعل فيهما فاعله.

و يؤخذ هذان القيدان من قول الخلاصة : «كَذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخبرا ...» فالاشارة فيه راجعة إلى الحكم الذي هو المنع بقيده و هو عدم البيان، و لا ينعدم إلا فيما كان المرفوع فيه ضميرا مستترا، و للرضي في رافع الظاهر والبارز كلام ذكرناه في الحاشية.

قوله **(فعلا)** حال من نائب فاعل (يرى) العائد على الخبر، و الأولى جعل الرؤية علمية، و **(فعلا)** مفعول ثان، و **(المضمر)** نائب فاعل بمحذوف يفسره (سترا).

(أو طلبا) الثالث: أن لا يكون الخبر طلبا نحو: "زيد اضربه"، فإنه يمتنع فيه التقديم ذكره أبوحيان.

(أو مسندا إلى دعا) الرابع: أن لا يكون المبتدأ للدُّعاء نحو: سلام عليكم.

قال الرضي: «فإن الغالب فيه تأخير الخبر، إذ لو قدمت و قلت: عليكم، فقبل أن تقول سلام ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، و لهذا، انخزل أبوتمام، و ترك الانشاد على ما يحكي لما ابتدأ القصيدة، و قال: "عَلَى مِثلِهَا مِنْ أرْبُعٍ وَ ملاعبِ" فعارضه شخص كان حاضرا، فقال: لعنة الله و الملائكة و الناس أجمعين، و بعد المصراع: "تذال مصونات الدموع السواكب"».

---

(١) قوله **(فعلا)** اي بحسب الصورة فلا يرد أنّ الخبر مجموع الفعل والفاعل لا الفعل فقط، والمراد به ما يشمل اسم الفعل نحو: زيد هيهات، فلا يقدم الخبر فيه، وما ذكره غير شامل لنحو"أنت قمت"، لأن ضميره غير مستتر مع أنه لا يتقدم لئلا يلتبس بالتأكيد، فلو جعل الضابط هنا التباس المبتدأ بغيره لكان أشمل. (ابن القره داغي)

[مواضع تقديم المبتدأ أو الخبر وجوبا]

[١٩٧] وَقَدِّمَنْ مِنْهُما ما وَقَعا ....

[١٩٨] في مَثَلٍ أوْ لازِمَ الصَّدْرِ[1] وَمَعْ ذي الفا وَذي حَصرٍ ....

١- (و قدمن منهما ما وقعا في مثل) ضمير الاثنين للمبتدأ و الخبر أي: ما وقع منهما مقدما في مثل التزم تقديمه، لأن الأمثال لا تغير، فتقديم المبتدأ كقولهم "الكلاب على البقر"، و تقديم الخبر كقولهم "في كل واد بنوسعد"[2].

٢- (أو لازم الصدر) يصح أن يقرأ بصيغة الماضي عطفا على (وقعا) أي: قدمن منهما ما لازَمَ الصدر. و يصح أن يقرأ بصيغة اسم الفاعل مضافا للصدر عطفا على ما.

مثال المبتدأ اللازم للصدر "من في الدار" و "من يقم أقم معه"،

و مثال الخبر اللازم له "أين زيد" و "كيف عمرو".

٣- (و مع ذي الفا و ذي حصر)[3] عطف على معمول (وقع) أي: قدمن منهما ما وقع من ذي الفاء أو ذي الحصر من الجزء الآخر،

مثال المبتدأ فيهما "الذي يأتيني فله درهم"، ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ ﴾ [هود: ١٢].

و مثال الخبر فيهما "أما في الدار فزيد" "إنما عندك زيد".

---

(١) قوله (و لازم الصدر) ويندرج فيه المصدر بلام الإبتداء نحو: لزيد قائم، ولقائم زيد، ونحو: أيهم أفضل، وأين زيد، والمضاف إلى اسم الاستفهام والشرط وكم الخبرية، لأن المراد من اللزوم أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة. (ابن القره داغي)

(٢) "كل واد بنو سعد" بنو سعد: مبتدأ مؤخر، في كل واد: خبر مقدم. هل نقول: بنو سعد في كل واد؟ لا يصح، لما كان مثلاً والأمثال لا تبدل ولا تغير التزمناه، إذاً: يجب تقديم الخبر لكونه مثلاً. (شرح ألفية للحازمي)

(٣) قوله (ومع ذي الفاء) اي أخر ذا الفاء من المبتدأ والخبر، وقدم مصاحبه. و كتب ايضا: وقدم وجوبا ما وقع مصاحب ذي الفاء مبتدأ نحو: الذي يأتيني فله درهم، أو خبرا نحو: اما زيد فقائم، لأن مدخوله مشابه للجزاء، وما وقع مصاحب ذي حصر أي محصور فيه مبتدأ نحو: ما كاتب إلا زيد، أو خبرا نحو: ما زيد إلا كاتب، لئلا ينعكس الحصر. (ابن القره داغي)

[مواضع تقديم الخبر وجوبا]

[١٩٨] ﴿	........................وَأَخْباراً يَقَعْ ﴾
[١٩٩] ﴿ إِنْ كـانَ لِلنُّكْـرِ يُجِيـزُ الاِبْتِدا	أَوْ مُضْمَـرٌ عادَ لَـهُ مِنْ مُبْتَـدا ﴾
[٢٠٠] ﴿ أَوْ دَلَّ ما يُفْهِـمُ بِالتَّقْدِيـمِ أَوْ	يُسْنَـدُ إِلى أَنَّ وَ أَمَّـا ما تَلَـوْ ﴾
[٢٠١] ﴿ أَوْ كَـمْ هُنـا ثَـمَّ	..................................﴾

١- (و أخبارا يقع إن كان للنكر يجيز الابتدا)[1] عطف على ما المعمولة لـ (قدمن) أي: و قدمن أخبارا يُصحِّح الابتداء بالنكرة و هو الظرف و الجار و المجرور و الجملة[2]، كما سبق، و إنما وجب تقديمه دفعا لالتباس الخبر بالصفة، فإن النكرة نطلب الظرف و ما ذكر معه طلبا حثيثا لتتخصص بها، فلو أخرت لتوهمت وصفيتها، و التقديم يرفع ذلك، إذ الصفة لا تتقدم. قوله (يقع) تتميم، و (يجيز) خبر كان، و (للنكر) علة للإجازة.

٢- (أو مضمر عاد له من مبتدا)[3]: (مضمر) فاعل بمقدر يفسره (عاد) و ذلك المقدر عطف على كان، و الضمير المجرور باللام للخبر أي: قدمن خبرا عاد إليه ضمير من المبتدأ كقوله:

أَهَابُـكِ إِجْلالاً وَ مَا بِـكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَ لكِـنْ مِلْءُ عَيْـنٍ حَبِيبُهَـا[4]

---

(١) قوله (و اخبار تقع) مقدما وجوبا إن كان بسبب التقديم يجيز الابتداء للنكرة كأن كان ظرفا نحو: عندي درهم. فقوله (وأخبار) مبتدأ، و (تقع) خبره. قوله (للنكر) متعلق بـ (يجيز). (ابن القره داغي)

(٢) [يعني] أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوِّغ إلا تقدُّم الخبر، والخبر ظَرفٌ، أو جارٌ ومجرور، نحو: عندي دِرْهمٌ، ونحو: لي وَطَرٌ. فلا يصحّ: درهَمٌ عندي، ولا: وطَرٌ لي. فإن كان للنكرة مسوّغ جاز تقديم الخبر وتأخيره، نحو: رجلٌ ظريفٌ عندي، ويجوز: عندي رجلٌ ظريف؛ لأن النكرة موصوفة». (شرح ألفية)

(٣) قوله (أو مضمر) أي: يجب تقديم الخبر إذا رجع إليه ضمير من المبتدأ نحو: في الدار صاحبها، لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة. (ابن القره داغي)

(٤) الشاهد: تقديم الخبر وهو "ملء عين" لاتصال المبتدأ وهو "حبيبها" بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه، فلو قدم المبتدأ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة؛ لأن رتبة الخبر التأخير، وذلك غير جائز. (ضياء السالك)

و إنما وجب تقديمه لئلا يلزم عود الضمير المتصل بالمبتدا على متأخر لفظا و رتبة. و انظر تحرير المسألة في حاشيتنا. و لا يخفى أن عبارة المتن أخصر و أوضح من عبارة الخلاصة.

٣- **(أو دلَّ ما يُفهَم بالتقديم)**: كأنه ضمن (دل) معنى أفاد، فـ (ما) مفعوله، و الباء في **(بالتقديم)**للسببية، فيفهم منه أن ذلك المعنى لا يفهم مع التأخير أي: يجب تقديم الخبر إذا أفاد ما لا يفهم إلا مع التقديم نحو: "سواء عليَّ أقمت أم قعت"، إذ لو أخرت لتوهم أنك تستفهم حقيقة، قاله ابن مالك، و هو حسن. و مثل له أيضا بقولهم "لله درك"، إذ لو أخرت لم يفهم معنى التعجب. و بحث فيه الدماميني بأنا لا نسلم فواته مع التأخير، فالصواب أن التزام التقديم فيه لأنه جرى مجرى الأمثال.

٤- **(أو يسند إلى أنّ و أمّا ما تلوا)** [1] عطف على كان الواقعة شرطا أي: و قدمّن الخبرَ إن يسند إلى أنَّ المفتوحة المصدرية مع صلتها نحو: "عندي أنك منطلق".

و إنما وجب تقديمه لأن تأخيره يوقع في إلباس أَنّ المفتوحة بإنّ المكسورة اي: إذا نطق بها المتكلم مقدمة مفتوحة يخشى أن يعتقد السامع أن حقها الكسر و ان المتكلم حصل له غلط أو سهو أو أنه جاهل بمواطن الكسر، و إنما خيف ذلك لأنها في الابتداء، فقد وجد فيها ضابط الكسر، و لا مقتضي للفتح، و نية أنها مع معموليها مبتدأ و الظرف خبر لا دليل عليها، و يوقع على تقدير اعتقاد فتحها في إلتباس المصدرية بالمفتوحة التي بمعنى لعل لمثل ما مر، و التقديم دافع للإلباس، إذ المكسورة و التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما.

و قوله: **(و أما ما تلوا)** "أما" فيه مفعول مقدم بـ "تلوا"، و "ما" نافية أعمل ما بعدها فيما قبلها للضرورة، إذ الشاغل لا يحذف كما تقدم، و الجملة حالية. أي: يجب التقديم فيما ذكر و الحالة أنهم ما تلوا بـ "أن" أما، فإن تلوها جاز التأخير اتفاقا كقوله:

---

(١) قوله (إلى أن) اي مع صلتها، ففيه تجوز. و وجب التقديم هنا لئلا تلتبس بالمكسورة، أو بأن التي هي لغة في لعل، و لهذا يجوز تأخيره إن تلى "أما"، كما أشار إليه بقوله (و أما ما تلوا) الخ، لأن المكسورة و كذا لعل لا تدخل هنا. (ابن القره داغي)

عِنْـــدِي اضْطِبارٌ و أمَّا أنَّنِي جَـــزِعٌ　　يَـــوْمَ النَّوى فَلِوَجْـــدٍ كَادَ يبْرِينـــي [1]

و ذلك لأن المكسورة و التي بمعنى لعل لا تقعان بعد "أمّا" لأنهما مع معموليهما جملة تامة، و أمّـا لا تفصل من الفاء بالجمل التامة.

٥- (أَوْ كَمْ ، هُنا ثَمّ) [2] عطف على خبر كان الواقعة شرطا أي: قدمن الخبر إن كان يجيز الابتـداء أو كان كم، لكن في هذا تشتيت للمعطوفات، فالأولى أن يجعل خبرا لكان محذوفة مع اسمها، و هي معطوفة على الشرط على الطريقة المتقدمة اي: أو كان الخبر كم. و (هنا) و (ثَمّ) معطوفات على كم بحذف الواو. و الصواب عدم ذكر (كم) لاندراجها في لازم الصدر و إن كانت خبرية.

و ذكر أبوحيان أنه يجب تقديم الخبر إذا كان ظرفا مشارا به للمكان نحو: هنا زيـد و ثَـمَّ عمـرو، و لـم يتضح لي وجهه. و لا يخفى ما زاد به المصنف على الخلاصة في هذا المبحث.

[حذف المبتدأ أو الخبر جوازا]

[٢٠١] ﴿ .... وَحَذْفُ ما عُـلِـمْ　　مِنْ مُبْتَدإ أَوْ خَبَـرٍ أَجِزْ يَـتِـــمَ ﴾

(حَذْفَ) مفعول مقدم بـ (أجز). و تحرز بقوله (ما علم) ممّا لم تقم عليه قرينة، فإنه لا يجوز حذفـه. و (من مبتدا أو خبر) بيان لما وقعت عليه. و قول الخلاصة «و حذف ما يعلم جائز» بدون هذا البيـان أفيد لصدقها بحذفهما معا فإنه جائز. و مثال حذف المبتدأ جوازا ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت: ٤٦] أي: فعمله لنفسه و إساءته عليهـا. و مثـال حـذف الخبـر جـوازا ﴿ أُكُلُهَـا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي دائم. و مثال حذفهما جوازا ﴿ وَ اللائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق: ٤٠] أي فعدتهن ثلاثة أشهر.

---

(١) الشاهد: تأخير الخبر عن المبتدأ بعد "أما"، وساغ ذلك من أن المبتدأ مصدر مؤول؛ لأمن اللبس بـ"أن" بمعنـى لعـل، و"إن" المكسورة؛ لأنهما لا يقعان بعدها: فإن كلا منهما مع معموليها جملة، و"أما" لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفـرد. (ضياء السالك)

(٢) قوله (أو كم ....) اي: و يجب تقديمه إذا كان كم الخبرية نحو: كم درهم لك. أو اسم إشارة مكان نحو: هنا، أو ثمـه زيد. -وكتب أيضا- أو كان الخبر كم أو ثم فـ"أو" محذوف يعني المتعاطفات، و (حذف) مبتدأ، و (أجز) خبره،أو مفعول أجز. (ابن القره داغي)

[حذف المبتدأ وجوبا]

[٢٠٢] ﴿ لِمُبْتَدأً أُخْبِرَ عَنْهُ بِقَسَمْ[١] أَوْ مَصْدَرٍ عَنْ فِعْلِهِ الْحَذْفُ انْتَحَمْ[٢] ﴾

[٢٠٣] ﴿ أَوْ تِلْوِ نِعْمَ أَوْ بِنَعْتٍ قُطِعا أَوْ ما تَلا لا سِيَّما إن رُفِعا ﴾

يجب حذف المبتدأ في خمسة مواضع:

أولها: أن يخبر عنه بما هو صريح في القسم نحو"في ذِمَّتي لأفعلنَّ"، أي في ذِمَّتي عَهدٌ أو ميثاقٌ، أو يمين، على حذف مضاف اي متعلق ميثاق، و هو مضمون الجواب، إذ لا معنى لكون نفس الميثاق في ذمته، و إنما وجب حذفه لسد الجواب مسدها.

ثانيها: أن يخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ نحو: "سمعٌ و طاعةٌ" أي: أمري، الأصلُ: يَسْمَعُ سَمْعاً و يُطاعُ طاعةً، ثم وجب حذف الفعل لقيام المصدر مقامه فلما رفعوا لقصد الدوام و الثبوت أجروا الرفع مجرى النصب في التزام حذف عامل المصدر.

قوله: (**الحذفُ**) مبتدأ، و (**انحتم**) خبره، و (**لمبتدا**) متعلق به ، و جملة (**أخبر عنه بقسم**) في محل خفض على أنها صفة، و (**مصدر**) عطف على (**قسم**)، و (**عن**) متعلقه بناب مقدرا حذف لأنه لا يتبادر من هذه العبارة سوى هذا، فإن قولهم: ينوب المصدر عن فعله و نحوه مطروق في الاستعمال.

ثالثها: أن يكون المبتدأ تاليا لنعم أو بئس نحو "نعم الرجل زيد" فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا أي المَمْدُوح زيدٌ، و لم تظهر لي علة الوجوب لكن هذا القول: و هو جعل المَخصُوص خبرا لمبتدأ محذوف مردود من أصله لما ذكره الأندلسي من دخول نواسخ الابتداء عليه و لو كان خبرا لما صح ذلك قال فلا يجوز إلا أن يكون مبتدأ خبره ما قبله و اختاره الرضي.

و (**تلوِ**) أيضا عطف على (**قسم**): أي: و أخبر عنه بتلو نعم أي لفظا و إن كان المبتدا المقدر هو التالي لها تقديرا على هذا القول.

---

(١) قوله (**لمبتدا أخبر عنه بقسم**) اي حذف المبتدأ واجب إذا أخبر عنه بقسم نحو: في ذمّتي لأفعلنّ، اي قسم في ذمّتي. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (**أو مصدر**) اي حذف المبتدأ واجب إن أخبر عنه بمصدر يكون بدلا من التلفظ بفعله نحو: سمعٌ وطاعةٌ، اي أمري سمع، إذ أصله: اسمع سمعا، و أطيع طاعة. و بعد حذف الفعل عدل إلى الرفع لإفادة الدّوام. (ابن القره داغي)

رابعها: أن يخبر عنه بنعت مقطوع [1] نحو: الحمد لله الحميدُ، أي هو، و إنما وجب الحذف لأنه إذا كان القطع إلى النصب التزم إضمار الناصب و جعل ذلك أمارة على قصد الإنشاء فلما رفعوا أجروا الرفع مجرى النصب في التزام إضمار العامل.

خامسها: أن يكون تاليا لـ"لاسيما" نحو "العلماء يستوجبون الاكرام لاسيما زيد" فـ (لا) نافية للجنس، و(سيي) بمعنى مثل اسمها، و (ما) موصولة مضاف إليها، و يصح أن تكون نكرة موصوفة بالجملة في نحو(... لاَسِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ)، و (زيد) خبر لمبتدأ محذوف و يضعفه حذف العائد المرفوع من غير طول وإطلاق ما على العاقل، و يجوز جر زيد على الإضافة، و ما زائدة، و نصبه على أن ما كافة، و لاسيما بمنزلة الا في الاستثناء، و رد بأن المستثنى مخرج و ما بعدها داخل من باب أولى، و أجيب بأنه مخرج مما أفهم الكلام السابق من مساواته لما قبلها و على هذا فيكون استثناء منقطعا، و أما النكرة نحو: (و لاسيما يوم) بجواز انتصابها على التمييز بيّنٌ، و بهذا علم أن ما بعد لاسيما تجوز فيه الأوجه الثلاثة [2].

و (**بنعتٍ**) عطف على (**بقسم**)، و (**قطعا**) نعته. و (**ما**) عطف على قسم، و (**تلا**) صلتها، و (**لاسيما**) مفعول تلا، و (**إن رفعا**) شرط حذف جوابه لدلالة ما قبله، تحرز به مما إذا جر أو نصب، و فيه إيماء إلى أن ما بعد لاسيما تتعاقب عليه أوجه الاعراب بالحركات. و هذه المسائل مما زاد به هذا النظم على الخلاصة على هذا الوجه و إن تضمنت الإشارة إلى بعضها في أبواب متفرقة.

---

(١) بيان هذا: أن بعض الكلمات يكون نعتا خاصا بالمدح كالذي في نحو: ذهبت إلى الصديق الأديب، أو بالذم كالذي في، نحو: ابتعدت عن الرجل السفيه، أو: بالترحم كالذي في نحو: ترفق بالضعيف البائس. فكلمة "الأديب" و "السفيه" و "البائس" نعت مفرد، مجرور، لأنه تابع للمنعوت في حركة الإعراب، التي هي الجر في الأمثلة السابقة. لكن يجوز إبعاده عن الجرّ إلى الرفع أوالنصب بشروط، و عندئذ لا يسمى و لا يعرب فى حالته الجديدة "نعتاً" وقد يسمى: "نعتا مقطوعا أو منقطعا". و إنما يكون فى حالة الرفع خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو- مثلا - فيكون المراد: ذهبت إلى الصديق؛ "هوالأديبُ" ابتعدت عن الرجل؛ "هوالسفيهُ. ترفق بالضعيف "هوالبائسُ". و يكون فى حالة النصب مفعولا به لفعل محذوف وجوباً مع فاعله، تقديره: "أمدحُ"، أو: "أذم"، أو: "ارحمُ"، على حسب معنى الجملة. (النحو الوافي)

(٢) بعد لا سيما إما مجرور بإضافتها إليه و اعتبار ما زائدة، و إما مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف و ما موصولة بمعنى الذي والتقدير: لا سي الذي هو زيد، و إما منصوب على التمييز» إهـ. (المدارس النحوية)

[حذف الخبر وجوبا]

[٢٠٤] ﴿ وَ بَعْدَ لَوْلا الْتَزَمُوا حَذْفَ الْخَبَرْ[1] وَ مَنْ يُقَيِّدْهُ بِما يُدْرَ أَبَرْ[2] ﴾

[٢٠٥] ﴿ وَ وَاوِ مَعْ وَ قَسَمٍ قَدِ اتَّضَحْ وَ نَحْوِ: ضَرْبِي ذا مُسِيئاً فِي الْأَصَحّ ﴾

يتعين حذف الخبر في أربعة مواضع:

أولها: أن يكون واقعا بعد "لولا". قال الجمهور: و لا يذكر معها ألبتة بناء منهم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا، و أوجبوا أن يقال في نحو "لولا زيد سَالَمَنَا ما سِلِمَ": لولا مسالمة زيد إيانا أي: موجودة.

و ذهب الرّمّاني و ابن الشّجريّ و الشّلَوْبين إلى أن للخبر بعدها حالتين:

إحداهما: أن يكون كونا مطلقا نحو: "لولا زيد لأكرمتك"، و في هذه الحالة يجب حذف الخبر، لأن مطلق الكون -اي: الوجود- معلوم بمقتضى "لولا"؛ إذ هي دالة على امتناع جوابها لوجود تاليها، فهذا مسوغ للحذف، و إنما وجب لسد جوابِ لولا مسد الخبر.

و الثانية: أن يكون كونا مقيّداً نحو: "لولا زيد محسن إلى عمرو لهلك"، فإنّ الخبر كون مقيد بالاحسان، و في هذه الحالة تفصيل: إن وجدت قرينة تدل على الكون الخاص جاز حذفه و ذكره نحو: "لولا أنصار زيد حموه ما سلم" فإن الحماية معلومة من التعبير بالانصار. و إن لم توجد تعَيّن ذكره نحو: "لولا زيد سالمنا ما سلم". و إلى هذا الرأي و ترجيحه أشار بقوله (و من يقيده...) الخ، لكنْ يرد عليه الحالة التي يكون فيها كونا خاصا و له قرينة، فإنه يصدق عليه أنه ممّا يدري مع أن حذفه جائز لا واجب، و لعله أراد ما يدرى دائما من غير قرينة خاصة كما يشعر به التعبير بالمضارع. و على هذا الرأي

---

(١) قوله (التزموا حذف) أما القيد [الحذف] فللعلم به، و أما المقيد [الزام الحذف] فلكون الجواب عوضا، و لا يجمع بينه و بين المعوّض عنه، أو لأن النفي عند عدم القرينة على توجهه إلى شيء يتوجه إلى وجود مدخوله، فيكون الخبر كالتكرار إذا كان كونا مطلقا، و أما إذا كان مقيدا فلا، لعدم الدليل عليه، و لذا قال (و من يقيده..). و كتب أيضا: اي لولا الإمتناعية لأن التحضيضية لا يقع بعدها المبتدأ. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (بأن يدر) اي بأن دلّ عليه دليل، وإلا لم يحذف. قوله (أبرّ) لأنه لو قيل لوجوب الحذف مطلقا لورد عليهم ما رواه البخاري في كتاب العلم من صحيحه في قوله صلى الله عليه و سلم لعائشة رضي الله عنها «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ» و توجيهه بأنه مروي بالمعنى بعيد. (ابن القره داغي)

اقتصر في الخلاصة. و الضمير المفعول بـ **(يقيد)** عائد على الالتزام المفهوم من **(التزموا)**.

ثانيها[١]: أن يقع بعد واو المعية نحو: "كل رجل و ضيعته"[٢]، أي: مقترنان، جاز حذفه لأن الاقتران معلوم من المعية، و وجب لقيام واو المعية مقامه.

و كان من حقه أن يقيد المسألة، كما في الخلاصة، بأن تكون الواو نصا في المعية لا تحتمل غيرها احترازا من نحو "و كلُّ امرِىءٍ و الْمَوتُ يلتقِيانِ"، فإن الحذف فيه جائز لا واجب، و لعله أشار إلى ذلك بقوله **(قد اتضح)** اي ما ذكر، و في هذه المسألة إشكال أنظره في حاشيتنا.

ثالثها: أن يقع بعد قسم واضح أي صريح لا يحتمل غيره[٣] نحو: "لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ" و"أَيْمُنُ اللّهِ لَأَفْعَلَنّ" أي: قسمي و يميني، صح الحذف لوجود الدليل، و وجب لسد الجواب مسد الخبر.

---

(١) اي من مواضع حذف الخبر وجوبا.

(٢) الضيعة العقار، و المراد بها العمل و المناسبة ظاهرة أي كل رجل مقرون مع يعته، و إنما وجب الحذف لأن المعطوف نائب و الواو قرينة لدلالتها على المقارنة. (البركات الأحدية)

- فإن لم تكن الواو للمعية أصلاً بل لمجرد التشريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً نحو: خالد وعلي متباعدان. أو كانت للمعية ولكنها ليست نصّاً لم يحذف وجوباً - أيضاً - نحو: الرجل وجاره مقترنان. وإنما لم تكن نصّاً لأن الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها. (دليل السالك)

- **قوله** (و واو مع) اي بعد مدخول واو نص في معنى "مع"، وهو كل رجل وضيعته، اي مقرونان. وفي تعيين مرجع الضمير في نحو هذا المثال إشكال، لأنه لا يصح إرجاعه إلى كل، لعدم مقارنة كل رجل بضيعة كل رجل، ولا إلى رجل، لعدم مقارنة كل رجل مع ضيعة رجل خاصّ؟ و أجاب "عصام": بأن كل رجل إجمال لأسماء ظاهرة متعددة، وضمير ضيعته إجمال لضمائر متعددة، و كل مضمر في هذا الجمل يرجع إلى ظاهر في ذلك المجمل. و قد يجاب بأن العموم المستفاد من كلمة (كل) معتبر بعد إرجاع الضمير إلى الرجل، فكأنه قيل: الرجل وضيعته مقرونان أيُّ رجل كان وأيّة ضيعة كانت. (ابن القره داغي)

(٣) بحيث يغلب استعماله في القسم غلبة واضحة في الاستعمال فيدرك السامع أنه قسم قبل أن يقسم المقسم عليه. (النحو الوافى + و تحقيقه)

- فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف نحو: عهد الله لأفعلن الخير. أي: عهد الله عليّ فلك حذف الخبر "عليّ" ولك إثباته. (دليل السالك)

رابعها: أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح جعل تلك الحال خبرا عن المبتدأ المذكور [(١)] نحو: "ضَرْبِي العَبْدَ مُسِينا "[(٢)] فـ "ضربي" مصدر مضاف لفاعله، فكمل بمفعوله، فهو عامل في المفعول، و المفعول مفسر لضمير مستتر في كان تامة محذوفة، و "مسينا" حال من ذلك الضمير و التقدير: ضربي العبد كائن إذا كان مسينا، إن أريد الاستقبال، و: إذ كان، إن أريد المضي، فالخبر هو الظرف المحذوف المضاف لجملة كان وجب حذفه لسد الحال مسده، و انظر تحرير القول في هذه المسألة في حاشيتنا.

لكن هنا أمر يتأكد التنبية عليه لم تذكره في الحاشية هو أن صريح كلام الرضي أن (إذا) فيما ذكر و نظائره شرطية، فإنه قال: «الأصل: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، و ليس "إذا" للاستقبال هنا بل هو للاستمرار، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة:١١]، و قوله ﴿ وإذا ما غَضِبُوا هُم يَغْفِرونَ ﴾ [الشورى:٣٧] و مثله كثير حذف حاصل كما تحذف متعلّقات الظروف العامة، فبقى إذا كان قائما، ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال و أقيم الحال مقام الظرف» . انتهى المراد منه.

و عليه إشكالات:

الأول: أنهم لم يقدروا لها جوابا، و هو غير محتاج إليه معنى.

الثاني: أنه جعلها متعلق الخبر و الشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله.

الثالث: أن الشرط يقتضي الترتيب و التعقيب، و المفاد هنا يظهر أنه الاقتران، و هو ظاهر كلام الرضي المتقدم.

---

(١) أشار إلى هذا بقوله (وَ نَحْوِ: ضَرْبِي ذا مُسِيئاً فِي الْأَصَحّ).+ قوله (و نحو ضربي ذا) اي يجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا -و لو بتأويل، أو اسم تفضيل مضاف إليه مضاف إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما- و بعده حال لا يصلح كونه خبرا للمبتدأ، فالأول كما ذكره المصنف. والثاني نحو: أكثر شُربي السّويقَ ملتُوتاً. قوله: (في الاصح) راجع إلى التعلق بالفتح و الكسر. (ابن القره داغي)

(٢) الحال في قولك : ضربي العبد مسيئًا ، لا تصلح أن تكون خبرًا ؛ إذ لايُقال : ضربي مُسِيءٌ ؛ لأن الضرب لا يوصفُ بأنه مُسِيء . أما إذا صلحت الحال أن تكون خبرًا فحينئذ لا يكون حذف الخبر واجبًا ، نحو ما حكى الأخفش من قولهم : زيدٌ قائمًا . فزيدٌ : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : ثَبَتَ قائمًا ، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا ؛ فتقول : زيدٌ قائمٌ . ففي مثل هذا المثال يجوز ذكر الخبر ، وحذفه. (شرح ألفية)

الرابع: أن صريح كلامه أيضا أنها فيما ذكر للاستمرار و هو مشكل مع ما ذكره من شرطيتها، فإن الأمر المستمر في جميع الأزمنة حاصل، و الحاصل لا يجوز جعله شرطا لعدم فائدة اشتراط حصول الحاصل، و نحو ما ذكره قول المصنف في بعض كتبه إنما قدرت إذ و إذا دون غيرهما لاستغراق إذ للماضي و إذا للمستقبل قاله ابن عمر. انتهى.

و قد رفعت إليَّ هذه الإشكالات في عدة أسئلة فكتبت علهيا ما نقف عليه و هو أنهم ليس من شأنهم التعرض لايضاح المقدر عند ظهور ما يدل عليه كالمقدم على الشرط هنا، و أيّ خفاء في المحذوف مع تقدم ما يدل على عين معناه، بل ما هو في الحقيقة إلا نفسه، و إنما وجب التقدير لأمر صناعي فقط، و قد نصوا على أن الحذف و التقدير في نوع هذا التركيب مما قدم فيه ما هو جواب في المعنى، و ذلك كاف عن التعرض له في كل شخص من أشخاص التراكيب، و إنما يتعرضون له في بعض أشخاص التراكيب إذا كان هناك لبس و خفاء، و قول المستشكل و هو غير محتاج إليه معنى تلزمه، و لا محذور فيه، و قد صرح غير واحد بأن البصريين إنما قالوا بحذف الجواب و تقديره في "هو ظالم إن فعل" لغرض لفظي، و أن المعنى تام بدونه، و قد صرح بعض المحققين بأن الظاهر أن التالي في الشرطية عند المناطقة قد يكون تاليا في المعنى فقط كما في "هو ظالم إن فعل"، و أنهم لا يقولون بتقدير الجواب فيه لأن اهتمامهم إنما هو بالمعاني لا بالألفاظ، و إنما يقول بالتقدير فيه من يعتبر الألفاظ و الأمور الصناعية **هذا جواب الإشكال الأول**.

و **جواب الثاني**: أنهم لم يصرحوا بأن المتعلق هنا يقدر مقدما حتى يلزم إعمال ما قبل أداة الصدر فيها، بل نقول يجب تقديره هنا مؤخرا، لئلا يلزم المحذور المذكور.

قال في المغني: الأصل في متعلق الظرف و المجرور أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، و قد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا و ما يقتضي إيجابه، فالأول نحو "في الدار زيد" لأن المحذوف هو الخبر، و أصله أن يتأخر عن المبتدأ و الثاني نحو"إنّ في الدّار زيدا" لأن أنّ لا يليها مرفوعها. انتهى.

و مسألتنا من هذا النمط أي عرض فيها ما يوجب التأخير.

و قول الرضي: الأصل عند البصريين "ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما" شرح معنى لا شرح إعراب فهو بيان للأصل المراد من هذا المركب و المعنى المدلول عليه به لا لكيفية التقدير على ما تقتضيه الصناعة و الإعراب و نظيره في كلامهم كثير.

و اعلم أنه يتولد هنا إشكال آخر و هو أن المتعلق المحذوف ليس شرطها و لا جوابها، و النحاة قد اختلفوا في العامل في إذا على فرقتين: فمنهم من قال شرطها، و منهم من قال جوابها، و جوابه أن الجواب في هذا التراكيب و نظائره لما كان لازم الحذف مع عدم الاحتياج إليه معنى كما مر جعل نسيا منسيا، و قام بدله مقامه، و تولى عمله نظيره ضربا زيدا على رأي الإمام أن ناصب المفعول هو المصدر، و أن الشرط المذكور في باب إعماله إنما هو في غير القائم مقام الفعل.

و **جواب الثالث** أن اقتضاء الشرط الترتيب ممنوع بحسب الخارج بل إنما يقتضي عند الرضي مطلق اللزوم الصادق بالاقتران في الواقع، و قد جوزوا كون ما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم من نعْمَةٍ فَمِن اللـهِ﴾ [النحل،٥٣] شرطية مع فقد الترتيب و التعقيب بين الجزاء و الشرط بل كون النعمة من الله أمر لازم لا يتصور خلافه.

و قال الرضي لما تكلم على الآية و نظائرها لا يلزم أن يكون الأول سببا للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط و الجزاء. إهـ .

و قول السائل و المفاد هنا الخ ممنوع إذ لا يلزم من كون المعنى: ضربي العبد حاصل وقت إساءته الاقتران التام المنافي للترتيب و تقدم أحد الشيئين على الآخر لأن وقت اتصافه بكونه سيئا صادق بوقت الفعل الذي أساء به و ما بعده، لكن يتعين هنا أن يكون الضرب فيما بعده للقطع بأن الحامل على الضرب هو الإساءة، و لا تتحقق إلا بالفعل الذي أساء به، و هذا القدر من الترتيب كاف في صحة الشرطية بناء على أن الشرط يقتضيه، و حاصل الجواب منع المقدمة الأولى أو الثانية إن سلمت الأولى، و هذا كله محاولة لصحة ما ذكره الرضي، و إلا فشرطيتها في المثال خلاف الظاهر، إذ معناه المتفق عليه عند الكل كما قال الرضي: ما أضرب العبد إلا في حال إساءته، و الحصر مأخوذ من اسم الجنس المفيدة للعموم، و ليس المعنى على التعليق و الربط بين الجملتين، و الظاهر أن الرضي أطلق عليها الشرطية بحسب الصورة و ظاهر الاستعمال، و بيَّن مراده عبارته بعد ذلك، و هي قوله حذفت إذا و الجملة المضاف إليها، إذ القائل بأن العامل شرطها و منهم الرضي على تفصيل له لا يقول بإضافتها كما في المغني.

و جواب الرابع أن الاستمرار إنما هو للربط بين الشرط و الجزاء لا لمضمون الشرط حتى يلزم تحصيل الحاصل، فمعنى ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾: أنهم كلما غضبوا تجاوزوا، ففي أيّ زمان يعرض لهم الغضب يعقبه التجاوز و الصفح، و هذا لا يستلزم حصول مضمون الشرط، و ليس المعنى أن الغضب لازم لهم لا يفارقهم حتى يكون حاصلا اشترط حصوله،

و ما قاله إبن عمرون في إذا ذكر الابي على مسلم مثله على حديث قراءة الفاتحة في الصلاة: «فَقِيلَ لأَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الإِمَامِ. فَقَالَ اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى قَسَمْتُ الصَّلاَةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَ لِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَمِدَنِي عَبْدِي...»[1] إلى آخر الحديث قال ما نصه: قلت: فإني سمعت ...الخ أتى به دليلا على ما أرشد إليه من قراءتها في كلها، و عدل عن الاحتجاج بالحديث يعني «كُلُّ صَلاَةٍ لَمْ يُقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ... الخ[2] و الله اعلم، لأنه رأى أن المقام في الاشخاص مطلق في الأحوال، و احتج بهذا لأن إذا عامة في الأزمنة و الأحوال أي إذا قال في كل زمان و على كل حال و هو من فقه الصحابة و ارتكاب قواعد الاستدلال في نظرهم. إهـ.

و هو عندي مشكل لمخالفته لما تقرر في علم الميزان من إهمال الشرطية المصدرة بإذا فإنه مع العموم تكون القضية كلية، لأن معنى كلية الشرطية تعميم لزومها أو عنادها في جميع الأحوال و الأزمنة الممكنة، و لا امنع مجيئها في الجملة للعموم، بل اقول قد تكون له لكنه لا يستفاد منها، و لا تكون بمجردها دليلا عليه، بل يستدل عليه بالقرائن الحالية و المقالية، و قد سبق عن الرضي أن المعنى المتفق عليه عند الجميع: لضربي زيدا قائما ما أضربه إلا قائما، و هذا لا يقتضي إرادة اضربه كلما قام، و إذا تأملت نظائر هذا التركيب ظهر أن منها ما يصلح لإرادة استغراق جميع الحال نحو: ضربي العبد مسيئا، فإنه يناسب أن يضرب كلما أساء، و منها ما لا يصلح لذلك نحو: "أخطب ما يكون الأمير قائما" عند قصد حكاية حاله الماضية، فإن المعنى لم يكن أفصح خطبة إلا في وقت قيامه، و ليس المعنى أنه كذلك في جميع قياماته الماضية، و "كذا أخطب ما يكون قائما" عند إرادة الاتصاف بذلك الفعل لا

---

(١) رواه مسلم: (٩٠٤).

(٢) حديث رواه الترمذي: ٢٤٧ ، و تمامه (كُلُّ صَلاَةٍ لَمْ يُقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ).

مجرد الصلاحية، و كذا "أكثر شربي السويق ملتوتا" يصح أن تكلم به من وجده ملتوتا، و لم يشر به لكنه لم يكثر أولا يكثر شربه إلا ملتوتا، فقول ابن عمرون لاستغراق إذ الماضي و إذا المستقبل لعل معناه لصلاحيتها لاستغراق ما ذكر عند إرادة الاستغراق فيما يصح فيه ذلك.

فإن قيل: لو كان المعنى ما ذكرت لم تثبت الفائدة التي أشار إليها في خصوص إذ و إذا لصلاحية غيرهما للاستغراق كحين و وقت فلو قدر حين كان مسينا لصلح لذلك.

قلنا: ليس التعليل عنده مجرد الاسنغراق حتى يلزم هذا بل الاستغراق لخصوص الماضي أو لخصوص الاستقبال كما أفصحت به عبارته و الصالح للأولى إذ و الثاني إذا بخلاف حين و وقت، و هذا التأويل لا يأتي في كلام الأبي لأنه جعل إذا دليلا على إرادة العموم، و أنه لأجل ذلك عدل الصحابي عن الاحتجاج بحديث «كل صلاة ...» الخ. و لنقتصر على هذا القدر هنا فإنه كاف في المسألة و لها تتمة نذكرها في مبحث الشروط إن شاء الله تعالى.

تنبيه: كان من حق المصنف أن يذكر مثالا آخر يُبيِّن به أن اسم التفضيل المضاف إلى المصدر المذكور مثله، و لهذا مثل في الخلاصة، و لعل المصنف أشار لذلك بلفظة **(نحو)**، لكن صنيع الخلاصة أوضح في المراد. و أشكل على بعض الفضلاء المدرسين قولها (... وَ أَتَمّ % تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بِالحِكَمْ) من جهة أن الذي يعطيه معنى الكلام أن أتمية التبيين إنما تكون حالة تعلق الحق بالحكم، و المعقول أن الحق من حيث هو حق يتم فيه التبيين للقادر على تبيينه، فسألني عن ذلك، فأجبته بأن الحق قد يكون من الأمور الواضحة القريبة المبتذلة نحو: الصلاة واجبة، و قد يكون من المعاني الدقيقة التي تحتها حكم و في ضمنها نكت كمعاني الآيات القرآنية، و لا شك أن أتمية التبيين إنما تظهر في الثاني، فإنه يتبع فيه مجال التعبير، و تظهر فيه فنون البلاغة و الطرق المختلفة في وضوح الدلالة و الله اعلم.

قوله **(واوِ مع)** عطف على **(لولا)**، و كذا **(قسم)**، و جملة **(قد اتضح)** صفة لهما على ما سبق، أفرد الضمير باعتبار ما ذكره. و أشار بقوله: **(في الأصح)** إلى تضعيف قول من قال: إن "ضربي" فاعل بفعل مضمر تقديره: يقع ضربي، أو: ثبت ضربي. وقولِ من قال أيضا: إنه مبتدأ لا خبر له، و إن الفاعل أغنى عن الخبر، و قول من قال أيضا: إن الحال نفسها هي الخبر، و قولِ من قال أيضا: إن الخبر جائز التقدير لا واجبه، و إنه يجوز إظهاره.

[تعدد الخبر]

[٢٠٦] وَ عَـدِّدِ الْأَخْـبـارَ عاطِفاً وَ لا [1] وَ نَحْوُ: "حُلْـوٌ حامِـضٌ" قَدْ حُظِلا

[٢٠٧] فِيهِ تَـقَـدُّمٌ وَ عَـطْـفٌ [2] ....

أي: أجز تعدد خبر المبتدأ الواحد، و لا فرق بين أن يكون ذلك بطريقة العطف [3] نحو: ﴿ وَالَّـذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ" فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام: ٣٩]، أو لا نحو: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٤]. و لا فرقَ بين أن يكون التعدد أيضا باعتبار اللفظ و المعنى كما سبق، أو باعتبار اللفظ فقط، و المتعدد في قوة خبر واحد معنى نحو: (الرمان حلو حامض) [4]، وفاقا لابن الناظم، و خلافا لابن هشام في الأول و الثالث، و انظر شبهته و الجواب عنه في حاشيتنا، و هذه الأقسام كلها مندرجة تحت عبارة الخلاصة، إلا أن ما هنا أصرح و أوضح.

و القسم الأخير [5] يمتنع فيه تقدم الأخبار المتعددة، أو بعضها على المبتدأ، و يمتنع عطف بعضها

---

(١) قوله (و عدد..) اي: و عدِّد جوازا الأخبار، و لو أكثر من اثنين، سواء قارنت عاطفا نحو: زيد عالم وكاتب، أو لا كقوله: (... مُقَيِّظ "مُصَيِّف" مُشَتِّي)، فإن كان تعدده واجبا بأن كان خبرا عن متعدد معنى نحو: "هما عالم وكاتب" وجب العطف، و سواء لم يكن الجميع في المعنى واحدا بأن لم يمكن تعبيره بلفظ كما مر أو كان اما بأن يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ، فتحصل منهما صفة قائمة بالمجموع كهذا أسود أبيض بَدَلَ أَبْلَق، أو بأن يقوم كل منهما بالمجموع نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، أي مز. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: و (قد حظلا) اي منع فيه، اي في القسم الأخِير تقدم لهما على المبتدأ، وكذا عطف أحدهما على الآخر، لأن مجموعهما بمنزلة واحد. وقد صرح "عصام" بجواز العطف، لأن العطف صوري فقط. ثم إن إطلاق التعدد على تلك الأخبار بحسب الصورة إن وجد العطف، لأن الخبر هو المتبوع فقط، وكذا إن اتحدا معنى، وإن التعدد يجري في المبتدأ نحو: الحلو الحامض خيرٌ من الحلو، وتركه مقايسة. (ابن القره داغي)

(٣) هذا معنى قوله (و عدد الأخبار عاطفا و لا).

(٤) فحلوٌ : خبر أول ، وحامضٌ : خبر ثانٍ ، وقد اختلف لفظ الخبرين ، واختلف معنى كلّ واحد منهما عن الآخَر،ولكنهما معاً يُؤديان معنى واحداً ، هو (مُزٌّ) فتقول: هذا البرتقال مُزٌّ (أي : متوسط بين الْحَلاَوَة ، والْحُمُوضَة). (شرح ألفية)

(٥) أي الأخبار التي كانت بمعنى واحد.

على بعض[1]؛ لأنها في معنى خبر واحد، فلو قدمت لأوهم ذلك المغايرة و الاستقلال قبل تمام الكلام، و التأمل فيه، و لو قدم البعض لزم الفصل بين أجزاء ما هو كالشيء الواحد، و لو عطفت لأوهم ذلك المغايرة.

قوله: (و لا) أي و غير عاطف، فـ (لا) اسم بمعنى: "غير" على ما يراه الكوفيون. و (**نحو**) مبتدأ، و (**حلو حامض**) مضاف إليه محكي، أو خبر لمحذوف، و الجملة محكية بقول مقدر أي: و نحو قول القائل: الرمان حلو حامض. و جملة (**قد حظلا فيه**) خبر، و معنى (**حظل**) منع، و (**تقدم**) و ما عطف عليه نائب فاعله. و ما ذكره في مسألة حلو حامض مزيد على الخلاصة.

[تعدد المبتدأ]

[٢٠٧] ثُمَّ إِنْ .... مُبْتَدَءاتٌ عاقَبَتْ أُخْبِرَ عَنْ

[٢٠٨] آخِرِها[2] وَ هوَ وَ تاله الْخَبَرْ عَنْ تِلْوِهِ، وَ هكَذا، وَ ما غَبَرْ

[٢٠٩] لا أَوَلاً أَضِفْ إِلَى الضَّمِيرِ أَوْ الرَّوابِطِ ائْتِ فِي الْأَخِيرِ

قال في التسهيل: و إن توالت مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولا هو و خبره خبر متلوه، و المتلو مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه، و يضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، أو يجاء بعد خبر الأخير بروابط المبتدآت أول الآخر و تال لمتلو. إهـ .

و حاصله أن في تعدد المبتدآت و أخبارها طريقتين:

إحداهما: أن تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها و تجعله مع خبره خبرا لما قبله، و هكذا إلى الأول، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه [3] نحو: "زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم"، و المعنى: أبو أخ خال عم زيد قائم.

---

(١) هذا معنى قوله (و نحو حلو حامض قد حظل فيه تقدم و عطف).

(٢) قوله (أخبر عن آخرها) فتحصل هناك صغرى وكبرى وكلاهما، ولو أردت إرجاعه إلى جملة واحدة أضفت المبتدأ الأخير إلى سابقه، وسابقه إلى ماقبله، وهكذا، لكن هذا مخصوص بالطريق الأول من طريق ذكر الروابط، فيقال في "زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة": جارية زوجة ابن زيد قائمة. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى هذه الطريقة بقوله: (أخبر عن آخرها ...) إلى قوله (... لا أولا أضف إلى الضمير).

و الأخرى: أن تجعل الروابط في الأخبار فيؤتى بها بعد خبر الآخر، و يكون الأول و التالي للمتلو [١] و هكذا [٢] نحو: "زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه"، و المعنى: الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد.

قوله (مبتدآت) فاعل بمحذوف يفسره (عاقبت) بمعنى تعاقبت، و جملة (أخبر) جواب الشرط. و (هو) بسكون الهاء مبتدأ، و (تاله) بحذف الياء للضرورة معطوف عليه، و (الخبر) خبر المبتدأ، و ما عطف عليه، و الضمير المضاف إليه (تلو) يعود على (آخرها). و الإشارة راجعة إلى الطريقة المتقدمة، و هي جعل المبتدأ مع خبره خبرا عما قبله، و (كذا) خبر لمحذوف، أي: و هكذا ما بقي.

و (ما غبر) [٣] مفعول مقدم لـ (أضف) أي ما سبق ذكره، و هو المبتدآت المتعاقبة أي: و ما تقدم على الخبر الأخير من المبتدآت غير الأول أضفه إلى الضمير أي: لضمير ما قبله، ليرتبط كل مبتدأ بخبره، و هذه الطريقة الأولى.

و (لا) عاطفة على حال مقدرة أي: و ما غبر غير الأول لا أولا، و لو عبر كصاحب التسهيل بما هو أوسع من الإضافة ليندرج نحو قوله في الخلاصة: «فذي% جميعها اليا بعد فتحها احتذي» لكان أفيد.

و (ائت) عطف على (أضف) و (الروابط) مفعول مقدم به ضمنه معنى اذكر، أو مفعول بمحذوف يفسره (ائت) معنى، أي: اذكر الروابط ائت بها فحذف الشاغل ضرورة. و (في الأخير) [٤] متعلق به، أي في الكلام الأخير. و هذا أيضا مزيد على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

---

(١) في نسخة (ب) «و يكون الأول للاخر والثاني للمتلو».

(٢) أشار إلى هذا بقوله (أو الروابط ائت في الأخير). + و نحو: الله الرسول الاسلام الاصحاب جاهدوا لنصرته معه بأمره، أي: جاهد الأصحاب لنصر الإسلام مع الرسول ﷺ بأمر الله تعالى. (المواهب الحميدة)

(٣) قوله (و ما) أي مبتدأ (غبر) -مضى- بشرط أن لا يكون أوّلا للمبتدآت، إذ لا سابق له حتى يضاف إلى ضميره أضفه إلى الضمير الراجع إلى سابقه بمرتبة ليرتبط به. و في بعض النسخ: (و ما غير) بالياء اي غاير الأول من المبتدآت أضف إ.هـ .

(٤) قوله (في الأخير) اي بعده بطريق النشر المعكوس. (ابن القره داغي)

﴿ الإخبارُ بالّذي ﴾

[٢١٠] ﴿ وَ بِالّذي و فَرْعِهِ إنْ تُخْبِرِ يَسْبقْ مُبْتَداً وَ جِئ بِالْخَبَرِ ﴾

[٢١١] ﴿ وَ هُوَ الَّذي يُقالُ: أَخْبِرْ عَنْهُ وَ غَيْرَ ذَيْنِ صِلَةٌ وَسْطُهُ ﴾

[٢١٢] ﴿ عائِدُها ضَمِيرُ غائِبٍ خَلَفْ الإسْمَ فِي إعرابِهِ[1] .... ﴾

وجه المناسبة في ذكر مبحث الإخبار عقب أحكام الخبر بيّنٌ، لكن صنيع الخلاصة أقعد، لأن الغرض من وضع النحاة لهذا الباب تمرين المتعلّم فيما تعلّمه في أبواب النحو من المسائل، و تذكره إياها،

فإذا قيل له: كيف تَخْبِرُ عن (زيد) من "مررت بزيد و عمرو"؟ فأجاب بأنه يقول: الذي مررت به و بعمرو زيد، علم بذلك أن له معرفة بمبحث العطف، حيث راعي شرط العطف على الضمير المخفوض، و يتذكر هو المسألة،

و كذلك إذا قيل له: كيف تخبر عن (زيد) من "جاءني زيد وعمرو"؟ فقال: الذي جاءني هو و عمرو زيد، حيث راعي شرط العطف على الضمير المرفوع المتصل،

و على هذا القياس فيتذكر بتصرفه في مسائل الإخبار شروط الأبواب و ضوابط الأحكام، و يطلع بذلك على ما عنده في ذلك، و إذا كان الغرض منه هذا فاللائق أن لا يذكر إلا بعد الفراغ من أبواب الأحكام التركيبية التي تفرض مسائله فيها.

---

(١) أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم ما بالذي، فاجعل الذي مبتدأ في أول الكلام، واجعل ذلك الاسم خبرًا عنه في الآخر، وما سوى المبتدأ والخبر من بقية الكلام، فاجعله متوسطًا بينهما ليكون صلة الذي، والعائد ضمير خلف (عوض) عن الاسم الذي جعلناه في الآخر خبرًا ومكملا لجملة المبتدأ، ويكون مطابقًا له في معناه وإعرابه؛ فتقول في نحو ضربت زيدًا: الذي ضربته زيد؛ فالذي مبتدأ، وزيد خبره، وضربته صلة والهاء فيه خلف عن زيد. وهي عائدة على الذي فـ"عن" في قول الناظم: عنه, بمعنى "الباء"، والباء في بالذي بمعنى "عن". (ضياء السالك)

- و إذا كان الاسم المخبر عنه بالموصول مثنى ، أو جمعا فلابد من مطابقة الاسم الموصول للاسم المخبر عنه به . فإذا قيل لك : أخبر عن الزَّيْدَيْنِ ، مِنْ : ضربتُ الزَّيدَين ، قلت : اللَّذانِ ضربتهما الزَّيدانِ .وإذا قيل : أخبر عن الزَّيدِينَ ، مِن : ضربت الزَّيدِينَ ، قلت : الذينَ ضربتُهم الزَّيدُونَ . وإذا قيل لك : أخبر عن هندٍ ، مِن : ضربت هنداً ، قلت : التي ضربتُها هندٌ . (شرح ألفية)

قوله **(بالذي)** متعلق بـ **(تخبر)** قدم للتوسع في الظروف و المجرورات، **(و فرعه)** عطف عليه، و إضافة اسم الجنس تعم فيندرج فيه التي و اللذان و اللتان و الذين و اللاتي.

و جملة **(يسبق)** جواب الشرط، و رفع الجواب هنا بعد المضارع مثل قوله (... مَنْ يأتِها لَا يَضيرُها) قليل، و الفاعل بيسبق ضمير راجع إلى ما ذكر من الذي و فرعه، و **(مبتداً)** حال منه، و منه يفهم أن الباء الداخلة على الموصول في قولهم "كيف تخبر عن كذا بالذي؟" بمعنى عن، فالذي مبتدأ مخبر عنه لا مخبر به كما هو ظاهر لفظ السّؤال.

و يفهم من قوله **(و هو الذي يقال أخبر عنه)** أن "عن" في عبارتهم بمعنى الباء، ففي العبارة قلب ارتكب لقصد التعميم المناسب للتمرين و الاختيار المراد من وضع الباب، و قيل غير هذا في تأويل العبارة المطروقة،

فقوله: **(الذي)** من قوله **(و هو الذي)** ليس مرادا منه لفظه بل هو صفة لمحذوف -أي و هو- أي الخبر الاسم الذي بقرينة الصلة و هي قوله **(يقال أخبر عنه)** أي: يقال فيه.

و قوله **(و غيرَ ذين)** يترجح فيه النصب على الاشتغال، و تجوز معه الابتدائية، و **(صلة)** على الإعراب الأول حال من المنصوب على الاشتغال، و على الثاني من الضمير، لأن الحال لا تأتي من المبتدأ، و **المعنى**: و غير الذي و خبره من الجملة الأصلية التي وقع فيها المخبر عنه وسطه بينهما حال كونه صلة للموصول.

قوله (عائدها) مبتدأ، و **(ضميرُ غائب)** خبره، و **(خَلَفُ الاسمَ)** خبر ثان. و استفيد من قوله **(غائب)** أن الضمير لا تجوز مطابقته للخبر في التكلم و الخطاب إذا كان الخبر كذلك، و أجاز بعضهم ذلك، فتقول في الاخبار عن التاء من "ضربت": الذي ضربتُ أنا، و الذي ضربتَ أنت، كما يجوز الوجهان في غير هذا الباب نحو: أنت الذي قام، و أنت الذي قمت، و فُرِّق بأنه يلزم هنا أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ و ذلك خطأ، و هذه زيادة على الخلاصة لكن إطلاق الخلاصة في قوله «خَلَفُ مُعْطِي

التَّكْمِلَة» أحسن من تقييد المتن بقوله (في إعرابه)، لأن الضمير كما يخلفه في ذلك يخلفه في إفراده و تذكيره و فروعهما و في موضعه.

و أيضا عبارتها أوضح من قوله (خلف الاسمَ) لأنه إنما يفهم معناه بجعل أل للعهد، و المعهود قوله (الذي يقال أخبر عنه) و هو محتاج إلى ما بينته.

قال ابن القرداغي على قول الناظم:

وَ بِالّذي و فَرْعِهِ إنْ تُخْبِرِ   يَسْبق مُبْتَدئً وَ جِئْ بِالْخَبَرِ

وَ هُوَ الَّذي يُقالُ: أَخْبِرْ عَنْهُ   وَ غَيْرُ ذَيْنِ صِلَةٌ وَسْطُهُ

عائِدُها ضَميرُ غائِبٍ خَلَفْ   الْإسْمَ فِي إعرابِهِ..........

قوله (وبالذي..) الخ اي بسبب أحد الأمرين، فلا يرد أنّ كلامه يقتضي كونه خبرا، وهو مناف لقوله (اسبقه..) الخ. ولم يقل: عن الذي ..الخ مع استقامة الوزن لأنه في المعنى خبر، والخبر اللفظي مبتدأ، ولذا سمي مخبرا عنه لا به.

قوله (إن تخبر) قد يقال الإخبار بسبب الذي صادق على نحو (جاءني الذي ضربته) إلا أن يجاب بأنه وإن صدق عليه لغة إلا أنه صار حقيقة عرفية في العمل المذكور.

قوله (اسبقه) اي على أجزاء الجملة التي أريد الاخبار عن جزئها فلا ينتقض بنحو (ان الذي أبوه قائم زيد). ثم هذا الموضع من محالّ وجوب تقديم المبتدأ على الخبر.

قوله (وسطه) اي بين "الذي" و خبره.

قوله (عائدها) اي رابط الصلة بالموصول ضمير غائب وإن كان المخبر عنه متكلما أو مخاطبا، لأن مرجعه الموصول، وهو غائب. فإن قيل: لِمَ لا يجوز المطابقة هنا مع تجويزه في (أنت الذي قمت) وهو مما يجري فيه الدليل؟ قلت: لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر، فتكون فائدة الخبر حذالّة في المبتدأ.

قوله (في إعرابه) اي وفي كونه فاعلا، أو مفعولا، أو غيرهما. وينبغي تجويز حذفه إذا كان مفعولا لجواز حذف العائد المفعول، فالمراد بكونه خلفا أعمّ من التقديري ويؤكد بمنفصل إذا كان فاعلا معطوفا عليه فيقال في الإخبار عن "زيد" في جاءني زيد وعمرو (الذي جاءني هو وعمرو زيد). (ابن القره داغي)

[شروط الاسم المخبَر عنه بالذى]

[٢١٢] .... وَ اشْرُطْ تُوَفّ

[٢١٣] قَبُولَ تَأْخِيرٍ، وَ إِضْمَارٍ، وَ أَنْ يَحُلَّ عَنْهُ الْأَجْنَبِيّ وَ الْقَيْدُ عَنْ

[٢١٤] وَ الرَّفْعِ وَ الْإِثْبَاتِ، وَ الْمَنْعُ أَحَقّ إِنْ عادَ مُضْمَرٌ عَلى الَّذي سَبَقْ

أشار إلى أنه لا يخبر عن كل اسم في كل تركيب، و إنما يخبر عما اجتمعت فيه هذه الشروط و هي:

١- **[قبول تأخير]**: أن يكون قابلا للتأخير[1]، فلا يخبر عن شيء من أدوات الصدور كأسماء الاستفهام و الشرط؛ لأن الخبر في هذا الباب واجب التأخير.

٢- **[و إضمار]** [2]: و أن يكون قابلا للإضمار، فلا يخبر عن مجرور الكاف و حتى؛ لأنهما لا يجرّان إلا الظاهر.

٣- **[و أن يحل عنه الأجنبي]** [3]: و أن يكون قابلا للاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن الهاء من نحو "زيد ضربته"؛ لأنك إذا أتيت في مكانها بضمير فإما أن يعود إلى المبتدأ فيبقى الموصول بلا عائد وإما أن يعود إلى الموصول فيبقى المبتدأ بلا عائد، و من المستحيل عوده إلى شيئين دفعة واحدة.

---

(١) اي : يشترط في الإخبار بـ"الذي" قبول المخبر عنه التأخير، فلا يخبر عن أسماء الشرط و نحوها مما يقتضي الصدارة، و لا عن ضمير الشأن، للزوم تأخير مفسره الذي هو الجملة التي بعده عنه. (ابن القره داغي)

(٢) اي: و يشترط قبول إضمار فلا يخبر عن الحال و التمييز لأنهما ملازمان للتنكير و لا عن مجرور "حتى" و"مذ"و"منذ"، لأنها لا تجر المضمر. (ابن القره داغي)

(٣) اي ويشترط أن يحل عنه الأجنبي بأن يقع موقعه، فلا يخبر عن الهاء من (زيد ضربته)، لأنه لو قيل: (الذي زيد ضربته هو) بقى الموصول بلا عائد، أو المبتدأ بدونه، لعدم جواز إرجاع الضمير إلى كل من المبتدأ والذي. (ابن القره داغي)

- و مِثلُ ذلك قولهم في الأمثال: الكلابَ على البقرِ، فلا يجوز أن تقول: التي هي على البقرِ الكلابُ؛ لأنّ لفظ (الكلاب) هنا لا يُستغنى عنه بأجنبي؛ وذلك لأن الأمثال لا تُغَيَّرُ». (شرح ألفية)

٤- **[وَ الْفَيْدَ عَنّ]** [1]: و أن يكون الاخبار عنه متضمنا للاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى، إذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شيء، و ذلك كثواني الاعلام المركبة، فلا يخبر عن "بكرٍ" من أبي بكر، و "كرب" من معدي كرب. و كان صاحب الخلاصة سكت عن هذا الشرط لوضوحه.

٥- **[وَ الرَّفْعِ]** [2]: و أن يكون قابلا لاستعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم الرفع كـ "أيمن الله"، و لا عن لازم النصب كـ"سبحان الله".

٦- **[وَ الْإِثْبَاتِ]** [3]: و أن يكون قابلا لاستعماله في الاثبات، فلا يخبر عن "أحد" و "عريب" و "ديار" من الأسماء الملازمة للنفي [4].

قوله (تُوَفّ) جواب الأمر أي: اشترط قبول الأمور المذكورة توف شروط المخبر عنه بالذي و فروعه. و اكتفى بشرط الإضمار عن شرط التعريف المذكور في الخلاصة لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الاضمار، و قد نبه في شرح الكافية على أنه إنما ذكره زيادة في البيان.

---

(١) اي: ويشترط أن يكون الفائدة ظاهرة، فلا يخبر عن أجزاء الأعلام كـ"بكر" من "أبي بكر". (ابن القره داغي)

(٢) **(والرفع)** اي: جوازه، فلا يخبر عن واجب الرفع نحو: أيمن الله، لأنه للزومه حالة واحدة في حكم غير المتصرف، والإخبار يقتضي تصرفه، وفيه تأمل. ولا عن واجب النصب كسبحان و عند.(ابن القره داغي)

(٣) **(و الاثبات)** اي جواز وروده في الاثبات، فلا يخبر عن نحو (أحد)، لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي، لأن الجملة المصدرة بالذي هنا مثبت دائما. (ابن القره داغي)

(٤) بقى أنه بقى شرطان:
أحدهما: عدم كون المخبر عنه جزء جملة طلبية. وكأنه لم يذكره اكتفاء باشتراط كون الصلة خبرية ولو كانت الطلبية جزء لجملة خبرية أخبر عن جزئها.
ثانيهما: عدم كونه في إحدى جملتين مستقلتين لا رابط لها بالأخرى نحو "زيد" من قولك :قام زيد، وقعد عمرو. (بن القره داغي)

قوله (و أن يحل) عطف على **(تأخير)** فهو مدخول القبول. و ضمن **(يَحُلّ)** معنى يغني. و **(الفيد)** بمعنى الاستفادة كما في القاموس.

[و المنع أحق إن عاد مضمر على الذي سبق] [1]: و اختلف في الضمير العائد على الاسم من جملة أخرى نحو: أن يذكر انسان فتقول: الذي لقيته، هل يجوز الاخبار عن هذه أسماء في هذه الصورة فتقول: الذي لقيته هو؟

ذهب الشلوبين الكبير و ابن مالك و ابن عصفور إلى الجواز.

و ذهب الشلوبين الصغير إلى المنع، و هو ظاهر كلام الجزولي، و هو أرجح لعدم الفائدة في هذا الإخبار إلا أن يقال تكفي إفادته للحصر و التشويق.

و ذِكْرُ الخلاف في هذه المسألة مزيد على الخلاصة .

و جملة **(المنع أحق)** دليل جواب الشرط و لفظه و إن كان صادقا بنحو "زيد أكرمته" لكن قوله **(و أن يحل عنه الاجنبي)** دليل على أن المراد غيره.

---

(١) في الإخبار عن ضمير راجع إلى اسم في جملة أخرى، كضمير زرته بعد قول المخبر: جاء الأستاذ، خلاف، أجازه بعض فيقول: الذي زرته هو. و منعه بعض، و المنع أحق لانقطاع الجملة الثانية عن الأولى فلا يتعين المراد. (المواهب الحميدة)

- قوله: (والمنع) اي منعُ الإخبار أحقُ منه في ضمير غائب عائد إلى الاسم الذي سبق ذكره في جملة أخرى كأن يذكر الإنسان، فتقول: لقيته، فيخبر عن الضمير نظرا إلى أنه في قوة (لقيت ذلك الانسان). و رجح المصنف منع الإخبار نظرا إلى أنه لا يصح وضع الأجنبي مقامه، خلافا لابن مالك، وكذا لا يجوز الإخبار في عائد إلى بعض جملة، ولا تحتاج في الربط إليه كالضمير في (ضرب زيد غلامه). (ابن القره داغي)

[الإخبار بالألف واللام و شروطه]

[٢١٥] ﴿ ثُمَّ بِأَلْ عَنْ بَعْضِ ذِي فِعْلٍ قُفِي   يُصاغُ مِنْهُ وَصْلُها لَمْ يَنْتَفِ[١] ﴾

أي: و يخبر بأل الموصولة عما اجتمعت فيه الشروط المتقدمة، و يزاد عليها: ١- أن يكون المخبر عنه في جملة فعليةٍ. ٢- فعلها متصرف. ٣- مثبت[٢]. فلا يخبر بها عن زيد من نحو "زيد قائم"، و لا من نحو "زيد قام"، و لا من نحو "ليس زيد بقائم" و لا من نحو "ما قام زيد"، أما الجملة الاسمية التي لا فعل فيها فواضح، و أما التي فيها الفعل فلأن ضمير المبتدأ مبتدأ و صلة أل لا تفصل عنها، و في معناها الاسمية التي خبرها وصف، و أما الفعلية التي فعلها جامد فإنه لا يصلح للصوغ منه.

قوله **(ثم)** هي لترتيب الإخبار لأن الشرطية المتقدمة خبرية و التقدير: ثم إن تخبر بأل يسبق مبتدا... الخ ما سبق، لأن حقيقة الإخبار واحدة في الجميع. و يمكن أن يكون العطف بـ (ثم) إشارة إلى أن مرتبة الإخبار بأل بعد مرتبة الإخبار بالذي و فروعه من جهة أن الشروط مع أل أكثر، و ذلك يستلزم كون محلها أخص، و هو يستلزم قلة الإخبار بها بالنسبة للذي و فروعه، إلا أنه ليس في لفظه ما يدل على اعتبار الشروط المتقدمة هنا بخلاف كلام الخلاصة، فقد قال الشاطبي: قوله «قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَ تَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا» أي في باب الاخبار لا في الذي خاصة.

قوله **(ذي فعل)** صفة لمحذوف أي: عن بعض كلام ذي فعل. و أفهم قوله **(قفي)** -أي ذلك الفعل- أن الجملة فعلية، لأن المقفو سابق. و جملة **(يصاغ ...)** صفة بعد صفة تحرز بها من ذات الفعل الجامد[٣]. و **(لم ينتف)** صفة ثالثة أشار بها إلى اشتراط الاثبات.

---

(١) و قد يقال: إن قوله **(يصاغ)** مغن عن قوله **(لم ينتف)**؛ لأن صلة لا تصاغ من المنفي الجامد. قوله **(لم ينتف)** فلا يخبر بأل عن "زيد" في "ما قام زيد". (ابن القره داغي)

(٢) كصوغ واقٍ من "وَقَى اللهُ الْبَطَلَ" فالجملة (وقى اللهُ البطلَ) جملة فعليه فعلها (وقى) متصرف، ومُثبت فيصاغ منه اسم الفاعل (وَاقٍ) فإن أخبرتَ عن الفاعل (الله) قلت : الوَاقِي البطلَ اللهُ ، وإنْ أخبرت عن المفعول (البطل) قلت : الوَاقِيهِ اللهُ البطلُ ، والتقدير في المثال الأول : الذي وَقَى البطلَ اللهُ ، وفي المثال الثاني : الذي وَقَاه اللهُ البطلُ . (شرح ألفية)

(٣) فلا يجوز الاخبار بالألف و اللام عن (زيد) في قولك: "كاد زيد يفعل"، لأن كاد لا يصاغ منه اسم الفاعل. (المطالع السعيدة)

[حكم الضمير المرفوع بصلة أل]

[٢١٦] ﴿ إِنْ رَفَعَتْ ضَمِيرَ غَيْرِها انْفَصَلْ[١] وَ اقْرُنْ بِفي الضميرَ عَنْ ظَرْفٍ حَصَلْ[٢] ﴾

(إن رفعتْ ضميرَ غيرها انفصل) الضمير الذي ترفعه صلة أل إن عاد إليها وجب اتصاله و استتاره، وإن عاد إلى غيرها وجب إبرازه و انفصاله، يظهر ذلك في نحو "بَلَّغْتُ من أخويك إلى العمرين رسالةً" فإذا أخبرت عن التاء [في بلَّغتُ] قلت: «المُبَلِّغُ من أخويك إلى العَمْرَين رسالةً أنا»[٣]، فأل للمتكلم بدليل الاخبار به عنها، و في "المبلغ" ضمير مستتر يعود عليها.

و إذا أخبرت عن "الأخوين" قلت: «المُبَلِّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك»، فأل للأخوين بدليل الاخبار بهما عنها، و الفاعل ضمير المتكلم فهو لغيرها فيبرز و ينفصل، و كذا تفعل في الاخبار عن بقية أسماء التركيب و الانفصال مستلزم للابانة المذكورة في الخلاصة.

(و اقرن بفي الضمير عن ظرف حصل) أي: إذا أخبرت بأل عن ظرف و جئت في مكانه بضمير فاقرن ذلك الضمير بـ "في"؛ لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، فتقول إذا أخبرت عن يوم الجمعة من نحو صمت يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة، و من هنا يعلم أن ضمير المفعول له يقرن باللام فالضمير مفعول بـ **(اقرن)**، و جملة **(حصل)** حال منه، و **(عن ظرف)** متعلق بحصل. و مسائل الاخبار كثيرة نتعرض لها في حاشيتنا إن شاء الله تعالى. و مضمن هذا الشطر من زياداته على الخلاصة.

* * *

---

(١) **قوله (إن رفعت)** اي إن رفعت الصلةُ ضميرا راجعا إلى غير أل انفصل الضمير، وإن رفعت ضميرَ أل وجب استتاره فتقول في "ضربتني" إن أخبرت عن الفاعل (الضاربي أنت) باستتار فاعل الصلة، لأنه لأل، و عن المفعول "الضاربه أنت أنا" بانفصال مرفوعها و هو أنا، و إذا رفعت ظاهرا فلا ضمير فيها. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (عن ظرف)** اي الضمير النائب عن ظرف أخبر عنه حصل في جملة فتقول في "صمت يوم الجمعة": الذي صمت فيه يوم الجمعة، وإذا أخبرعن المفعول لأجله قرن ضميره باللام، لكن هذا إنما يكون إذا لم يتوسعا بجعلهما مفعولا به مجازيا، وإلا ذكر الضمير مجردا عن "اللام" و"في". (ابن القره داغي)

(٣) فاسم الفاعل (المبلّغ) وقع صلة لأل ،و رفع ضميراً عائداً على الألف واللام ؛ ولذا وجب استتاره.(شرح الفية)

﴿ مَسْــأَلَةٌ ﴾

[مواضع دخول الفاء على الخبر جوازا]

[٢١٧] ﴿ يَجُوزُ فا فـي خَبَــرٍ لِمُبْتَدا تَضَمَّــنَ الشَّــرْطَ كَأَلْ[1] إنْ وَرَدا ﴾

[٢١٨] ﴿ مُعْطَى عُمُومٍوَصْلُها مُسْتَقْبِلا[2] .... ﴾

أي: إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط شابهه في المعنى فصح دخول الفاء في خبره.

و لم يجب؛ لأن المشابه للشيء لا يقوى قوته، و لأن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به للمحكوم عليه فلم تشتد حاجته إلى ارتباط آخر، و ذلك كأل الموصولة إذا كان وصلها مستقبلا عاما نحو ﴿ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي فاجلدوا ﴾[3]، ﴿ وَالسَّارِق والسارقة فَاقْطَعُوا ﴾ [الْمَائِدَة ٣٨] عند الفراء و المبرد. و أما عند جمهور البصريين فإنهم يمنعون دخول الفاء في خبر أل لأنهم يخصون الجواز بخبر المبتدأ الموصول بفعل أو ظرف و صلة أل غير ذلك، و خرجوا الآيتين على ما سيأتي بيانه في باب الاشتغال.

قوله (فا) فاعلُ (يجوز)، و قصره ضرورة، و (المبتدا) صفة لـ (خبر)، و كأنه تحرز به من خبر الناسخ، فإنها لا تدخله كما في التسهيل إلا أن بالفتح و الكسر و لكن، خلافا للأخفش في منعها معها. و جملة (تضمن الشرط) صفة (لمبتدا) تحرز به من غيره، فإن الفاء تمتنع معه، و تمثيله بأل قد علمت

---

(١) قوله (كأل) مثال المبتدأ إن عمم من الحقيقي و الصوري، وإلا فالمراد كمدخول أل الموصولة. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (معطى عموم) حال من فاعل (ورد)، و فاعله ضمير عائد إلى أل، و قوله (عموم) مضاف إليه، و (وصلها) مفعول لـ (معطي) اي: إن ورد أل معطيا العموم بالصلة حال كونها مستقبلا نحو: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا}. و لا يخفى أنّ اشتراط العموم واستقبال الصّلة ليس مخصوصا بأل بل هما جاريان في الكل. و ما يقال من اشتراط عدم الاستقبال مستدلا بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّه} مندفع بأن معنى "ما أصابكم" (ما يتبين أصابته لكم)، ولا ينتقض بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُم من مُصِيبَة فبمَا كسبت أَيْدِيكُم} لأن المراد المستقبل معنى ولو كان غيره لفظا. (ابن القره داغي)

(٣) النُّور: ٢ ، الفاء لمعنى الشرط لأن المبتدأ وهو "الزانية"، فيه أل الموصولة، والموصول فيه معنى الشرط وهو التعليق أو العموم؛ إذ التقدير: من زنت ومن زنى -فاجلدوا ... ؛ لهذا تدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط. (مصباح السالك)

أنه على غير رأي الجمهور. قوله (وصلها) فاعل (ورد)، و (مُعطَى عموم) بصيغة اسم المفعول و (مستقبلا) حالان منه، تحرز بالأولى من الخاص و بالثانية من الماضي و الحال.

[٢١٩] ﴿ .... وَ مـا بِظَرْفٍ أَوْ بِفعلٍ قَبِلا ﴾

[٢١٩] ﴿ شَرْطِيَّةً[1] يُوْصَلُ .... ﴾

(ما) معطوفة على (أل)، واقعة على غيرها من الموصولات، قال في التسهيل: و هو أل الموصولة بمستقبل عام أو غيرها موصولا بظرف أو شبهه أو بفعل صالح للشرطية. قوله (بظرف) متعلق بصلتها، و (بفعل) عطف عليه، و جملة (قَبِل شرطية) وصف لـ (فعل)، و (يوصل) صلة ما.

مثال الموصول بالظرف قوله:

مَا لَدَى الحازم اللَّبيبِ مُعَاراً فمصونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضيعُ

و مثال الموصول بالفعل الصالح للشرطية ﴿ وَ مَا أَصَابَكُم من مُصِيبَة فبِمَا كسبت أَيْدِيكُم ﴾ [الشورى ٣٠] فـ {ما} موصولة لا شرطية بدليل سقوط الفاء في قراءة ابن عامر.

و تحرز باشتراط قابلية الفعل للشرطية مما لا يقبلها كالماضي معنى، فإن الفاء تمتنع معه، و أجازه بعضهم تمسكا بقوله تعالى: ﴿ وَ مَا أَصَابَكُم يَوْم التقى الْجَمْعَانِ فبإذن الله ﴾ [آل عمرَان ١٦٦]، و أجيب بأن المعنى: و ما تبين أصابته لكم على حدِّ (أَتَغْضبُ إنْ أُذْنَا قُتَيْبَة حزَّتا ...)، و كالمُصَدر بحرف الاستقبال و قد و ما النافية خلافا لبعضهم.

---

(١) الثانية أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات، و صلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية و هي الفعلية غير الماضي و غير المصدرة بأداة الشرط أو حرف الاستقبال كالسين و سوف و لن أو بقد أو ما النافية. (المطالع السعيدة)

- مثال الموصول بالجملة الفعلية و زمنها مستقبل صالحة للشرط نحو: الَّذي يُصادِقُني فَمُحْتَرَمٌ.

- قوله (بظرف) متعلق بقوله (يوصل) أو (يوصف)، و كذا قوله (بفعل) اي اسم وصل بظرف ولو حكما كالجار والمجرور، أو بفعل، أو نكرة وصفت بأحدهما. و قوله (قبلا) صفة الفعل اي يشترط في الفعل الذي هو صفة أو صلة قبول كونه شرطا بأن يكون مستقبلا معنى ليس معه حرف شرط. (ابن القره داغي)

[٢١٩] .... أَوْ يُوصَفُ ... .

قوله (أو يوصف) [١] عطف على "يوصل"، فيتعلق به ما تعلق بيوصل، لأن المعطوف يتقيد بما تقيد به المعطوف عليه عند الإطلاق و يكون حينئذ من التنازع في المقدم على رأي مجيزه، أو من الحذف من الثلاثي لدلالة الأول.

و المعنى: و ما يوصف بظرف أو بفعل قَبِل شرطية تجوز في خبره الفاء، و يلزم حينئذ أن يكون المبتدأ نكرة عامة نحو: "رجل عنده حزم فسعيد"، و نحو: "نفس تسعى في نجاتها فلن تخيب"، و يمتنع على هذا أن يقدر الظرف و الجملة خبرين في هاتين الصورتين، و خَصّ ابن الحاجب ذلك بكل، و الصحيح التعميم؛ لأن النكرة في الاثبات تعم بقرينة، و بهذا تبَيَنَّ أن ما واقعة على غير أل من الموصولات و على غير الموصولات.

[٢١٩] .... أَوْ يُضَفْ إِلى مُعْطي مُجازاةٍ

قوله (أو يضف) [٢] عطف على "يوصل"، و جزم المعطوف على المرفوع لأن ما الموصولة شبيهة بالشرطية، و معطي المجازاة مفهمها، و هو إما موصوف بظرف أو شبيهه، أو بفعل صالح للشرطية نحو قوله: (وكُلّ خَيْر لَديْهِ فَهو مَسْؤُولُ ...)، و المشعر بالمجازاة فيما ذكر هو المضاف، و لذا قال في التسهيل عطفا على أل: أو نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أو مضاف إليها شيء مشعر بالمجازاة. إهـ. و مثله قول المصنف في الشرح: الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافا إلى النكرة المذكورة و هو مشعر بمجازاة. إهـ.

---

(١) الثالثة أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة. (المطالع السعيدة)
مثال الموصوف بالظرف المتعلق بفعل مستقبل نحو: طالبٌ مَعَ الأستاذِ فَمُستفيدٌ.
مثال الموصوف بالمجرور المتعلق بفعل مستقبل نحو:طالبٌ في العَمَلِ فَمُنْتَفِعٌ.
مثال الموصوف بالجملة الفعلية الصالحة للشرط نحو: رَجُلٌ يَقولُ الحقَّ فَشجاع.

(٢) أي: الرابع منها أن يكون المبتدأ مضافا إلى نكرة مفهم لمعنى الشرط و الجزاء موصوف بظرف أو فعل. (ابن القره داغي)
مثال النكرة المضافة إلى الموصوف بالظرف نحو: كلُ خيرٍ لَديهم فهومسئولٌ.
و مثال النكرة المضافة إلى الموصوف بالجار و المجرور نحو:كلُّ فتاةٍ في العملِ فنافعةٌ.
و مثال النكرة المضافة إلى الموصوف بالجملة الفعلية صالحة للشرط نحو: كل رجل يهمل فصغير.

و ظاهر المتن أن المشعر هو المضاف إليه و الكل صحيح، لأن المضاف إليه يلزم أن يكون نكرة عامة كما أرشدت له عبارة التسهيل، و لذا قال الدماميني فيها: فالتنكير و العموم مأخوذان في الصورتين، فيصح حينئذ أن تنسب إفادة ذلك إلى المضاف، لأنه قرينة العموم و إلى المضاف إليه لأنه عام بقرينة، فافهم.

[٢١٩] .... و لَوْ ....

[٢٢٠] يُضَفْ إلى الْمَوْصُولِ[1] ....

قوله (و لو يضف إلى الموصول) [2] كذا هو فيما بأيدينا من النسخ بلو، و هو يوهم أن قولهم جوزه جواب الشرط، فيكون راجعا إلى مسألة إضافة المبتدأ للموصول، مع أن الخلاف الذي أشار إليه ليس فيها، بل في المسألة التي بعدها كما ستراه، و فيه الجزم بلو، و هو و إن جوزه بعضهم إطرادا و جماعة في الشعر لم يثبت، و ما احتج به مؤول كما في المغني،

و أل في الموصول للعهد في الموصول المذكور فيما سبق، و هو ما صلته ظرفا أو فعل صالح للشرطية كقول زَيْنَب بنت الطَّثَرِيَّةِ تَرثي أَخاها:

يسرك مَظْلُوماً و يرضيك ظالِماً   و كُلُّ الذي حَمَّلْتَه فهو حامِل

و مثل ذلك المضاف إلى الموصوف بالموصول نحو: غلام الرجل الذي يأتيني فله درهم.

---

(١) قوله (و لو يضف) شرطٌ جزائُه قولُه (جَوَّز) يعني: أن جواز دخول الفاء في ما أضيف إلى الموصول المذكور، أو وصف به حالكونه معرفة ليس وفاقيا بل هو في رأي.. الخ، هذا. وخلاصة الضابطة أن دخول الفاء جائز إذا كان المبتدأ موصولا أو موصوفا بفعل بلا حرف شرط أو بظرف أو مضافا إلى أحدهما أو موصوفا بالموصول بشرط العموم واستقبال الصلة والصفة. (ابن القره داغي)

(٢) اي : الخامسة أن يكون المبتدأ مضافا إلى الموصول. (المطالع السعيدة)
مثال المضاف إلى الموصول بالظرف نحو: كلُّ الَّذي عندَكُم فله جدرهم.
مثال المضاف إلى الموصول بالجار والمجرور نحو: كل الذي في الدارِ فله سكة.
مثال المضاف إلى الموصول بجملة فعلية نحو: غلام الذي يأتيني فله درهم.

[٢٢٠] ....أوْ يُوصَفُ بِذا مَعْرِفَةً جَوَّزْهُ فِي رَأيٍ شَذا[1]

قوله (أو يوصف) عطف على "يضف"، و (ذا) إشارة إلى الموصول المذكور، و (معرفة) حال من نائب فاعل يوصف، و الضمير المفعول بـ (جوزه) يعود على دخول الفاء المفهوم ممّا تقدم، و مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَ الْقَوَاعِد من النسآء اللَّاتِي لَا يرجون نِكَاحا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جنَاح﴾ [النُور ٦٠] و قوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]، و قال الشاعر:

صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا

و أشار بقوله (في رأي) إلى أن المسألة مختلف فيها احتج المجيز بالآيتين الشريفين و البيت و بأن الصفة و الموصوف كشيء واحد.

قال الدماميني: ورد القياس بأنه لو صح للزمت موافقة يونس في إجازة "وا زيد الطويلاة"، و الاحتجاج بالبيت فإنه[2] محتمل لزيادة الفاء فيه كما قال، و الصغير فيكبر.

و أما الآية الأولى فيحتمل كون {اللاتي} هو الخبر، و ما بعد الفاء جملة مرتبطة بالفاء بالتي قبلها. و يحتمل كون {اللاتي} مبتدأ ثانيا، و دخلت الفاء في خبره، لأنه موصول، ثم الجملة من الموصول و خبره خبر القواعد، و الرابط محذوف أي: لا يرجون منهن نكاحا، و تكون القواعد على قسمين مختلفي الحكم. و أما على جعلهما مبتدأ و خبرا فهما قسم واحد. و أما على جعلهما منعوتا و نعتا فإن قدرنا النعت كاشفا فكما لو قدرتها مبتدأ و خبرا، و إن قدرناه موضحا و مخصصا قدرنا مبتدأين.

و أما الآية الثانية فيحتمل أن الموصول خبر لا صفة، و اعترض بأنه لا فائدة فيه حينئذ، و أجيب بأنهم كانوا يقولون بأن فرارهم لغير ذلك بدليل يقولون أن بيوتنا عورة، و ما هي بعورة أن يريدون الا فرارا

---

(١) السادسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول. (المطالع السعيدة)

مثال المبتدأ الموصوف بموصول صلته ظرف نحو: الزَّائِرةُ الَّتي مَعَكَ فمثاليّة.

مثال المبتدأ الموصوف بموصول صلته جار و مجرور نحو: الرائد الذي في الرحلة فأمين.

مثال المبتدأ الموصوف بموصول صلته جملة فعلية نحو: الزميل الذي يعونك فرياضي.

(٢) في نسخة (أ) « بأنه».

فأخبر عنهم بأنهم إنما يفرون من الموت، و قيل {الذي} بدل من {الموت}، كأنه قيل الذي تفرون منه فإنهم ملاقيكم. انتهى.

قلت: حكمهم للصفة و الموصوف بحكم الشيء الواحد شائع شهير، و قد رتبوا عليه أحكاما كثيرة لا تخفى على من له معرفة بالفن. و ما ذهب يونس له وجه من النظر.

و قد قال ابن هشام يدل له "واجُمْجُمَتَي الشَّامِيَّتَيْماه"، و جواز ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ﴾ [الجمعة: ٨]. و قوله:

لاَ تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

فانظر كيف استدل بالمسألة المقيسة هنا لأن تنزيل الصفة و الموصوف منزلة الشيء الواحد شاع و عرف حتى صار بحيث لا يحتاج معه إلى قياس.

و قال ابن هشام أيضا ليونس: يحتج بيانها الرجل و جاءوا الْجَمَّاء الْغَفِير، فجاءت الصفة لازمة، و أن يقول الصفة غير الموصوف، و المضاف إليه غير المضاف إهـ، يعني و قد جوز الجمهور "واعبد الملكاه" و تجويز كون {اللَّاتِي لَا يرجون} خبرا يمنعه ان محط الفائدة فيها هو ما بيّن فيه الحكم الشرعي و هو قوله: {فليس عليهن جناح}، و قوله {التي لا يرجون نكاحا} من جملة ما يترتب عليه الحكم، و يستدعي ثبوته فهو معتبر في المحكوم عليه فلا يكون محكوما به. و جعل {اللّاتي} مبتدا ثانيا موقع في حذف العائد المجرور بالحرف من غير شرطه، و تجويز كون {الذي} في الآية الثانية خبرا موقع في التباس الخبر بالنعت، و مثل ذلك عند قصد الخبرية يؤتى فيه بضمير الفصل مبينا للمراد.

و قوله كانوا يقولون إن فرارهم لغير الموت، جوابه أن هذه الآية ليست لرد ذلك، و إنما هي لرد قولهم أنهم أولياء من دون الناس فرد الله عليم بأنهم لو كانوا صادقين معتقدين صحة قولهم و مطابقته للواقع لما كرهوا الموت، و لما فروا منه، بل كانوا يتمنون نزوله، ثم بيّن أن فرارهم لا ينجيهم منه، و أنه واقع بهم لا محالة، و معنى هذا أقوى، و قد وجهنا ذلك، و بالله تعالى التوفيق.

و مسألة اقتران الخبر بالفاء مزيدة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

كانَ وَأخواتُها

[عملها و أقسامها]

[٢٢١] اِرْفَعْ[1] بِكانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَ انْصِبِ ... خَبَرَهُ، وَ ظَلَّ باتَ تُصِبِ

[٢٢٢] أَضْحى وَ أَمْسى صارَ لَيْسَ أَصْبَحا ... فَتِئَ وَ انْفَكَّ وَ زالَ بَرِحا

[٢٢٣] إِنْ نَفْياً أَوْ شِبْهاً تَلي ذي الْأَرْبَعَه ... وَ دامَ يَتْلُو ما ....

(اِرْفَعْ بِكانَ الْمُبْتَدَا اسْماً وَ انْصِبْ خَبَرَهُ) ما ذكره مذهب البصريين، و هو الصحيح. و خالفهم في ذلك الكوفيون. و انظر ما يتعلق بالرد عليهم في شرح التوضيح و حاشيته. و قوله (و انصب) أي: بها، ففيه الحذف من الثاني. (وَ ظَلَّ باتَ تُصِبِ أَضْحى وَ أَمْسى صارَ لَيْسَ[2] أَصْبَحا) أفعال هذا الباب المتفق عليها ثلاثة عشر، و هي على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل هذا العمل بلا شرط، و هو هذه الثمانية و لذلك قدّمها، و يفهم الاطلاق فيها مما بعد هذا، فتعمل، سواء كانت مثبتة أو منفية، صلة أو غير صلة.

قوله (ظل) عطف على (كان) و كذا ما بعده، إلا أنه حذف العاطف تارة، و ذكره أخرى.

و ما سلكه في الخلاصة من نسبة الحكم لـ "كان" على جهة الاستقلال و تشبيه أخواتها بها مناسب لكونها أم الباب و منبّه عليه[3]، بخلاف ما سلكه المصنف من طريق العطف و التشريك و إن كان أصل التنبيه على ذلك مأخوذا من قوله في الترجمة (كان و أخواتها).

---

(١) قوله (ارفع بكان) اي جدّدِ الرفعَ به فلا يلزم تحصيل الحاصل. و المراد بالمبتدأ جنسه لا كل فرد منه، لأن لازمي الحذف و التصدير إلا ضمير الشأن و غير المتصرف بأن لزم الإبتداء كـ"طوبي للمؤمن" لا يدخل عليها كان، كما يأتي، وكذا الإضافة في قوله (خبره) لأن من الاخبار ما لا تدخلها كالخبر الانشائي و الطلبي، فلا يقال: كان زيد اضربه، أو كان عبدي بِعْتُكَهُ. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (ليس) لانتفاء الحدث في الحال. و ما يقال إنه فعل ماض فزمانه ماض مندفع بأنه مخالف لسائر الأفعال لمشابهتها بالحرف في الجمود و المعنى. (ابن القره داغي)

(٣) قال ابن مالك : ترفع كان المبتدا... الخ ثم قال: ككان ظلّ بات.... الخ.

(فَتِئَ وَ انْفَكَّ وَ زالَ بَرِحا إِنْ نَفْياً أَوْ شِبْهاً تَلي ذي الْأَرْبَعَه) [١] القسم الثاني: ما يعمله بشرط أن يتقدم عليه نفيٌ أو شبهه، و هي هذه الأربعة. فـ (نفيا) مفعول مقدم بـ (تلي) لا بمحذوف يفسره تلي لما تقدم، و (شبها) عطف عليه، و (ذي) فاعل تلي، و (الأربعة) نعت أو بيان أو بدل.

مثالها بعد النفي ﴿وَ لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]. و المراد بشبهه: النهي و الدعاء، فالأول كقوله:

صَاحِ شَمِّرْ وَ لَا تَزَلْ ذاكِرَ الموتِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مَبينُ [٢]

و الثاني كقوله:

ألا يَا اسْلَمِي يَا دَارَمَيَّ عَلَى الْبِلَى وَ لازَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ [٣]

و انظر توجيه اشتراط تقدم ما ذكر عليها في حاشيتنا.

(و دامَ يَتلو ما) [٤] القسم الثالث: ما يعمله بشرط تقدم "ما" الظرفية المصدرية عليه و هو "دام" خاصة. و تمثيل الخلاصة مشعر بأنها الظرفية المصدرية بخلاف ما هنا. و مثال ذلك في التنزيل ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ "مَا دُمْتُ حَيًّا"﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي حيا. و سميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف و هو المدة. و سميت مصدرية لتأويلها مع مدخولها بالمصدر، و في ذلك إشكال انظره، و جوابه في حاشيتنا.

---

(١) قوله (إن نفيا) لفظا بحرف أو فعل. قوله (أو شبها) نهيا أو دعاء. قوله (ذي الأربعة) الأخيرة بقرينة اسم الإشارة. (ابن القره داغي)

(٢) وجه الاستشهاد فيه: أن الشاعر أَعْمَلَ المضارع (تزالُ) عَمَلَ كان؛ وذلك لكونه مسبوقاً بحرف النَهي (لا) والنهي شبيه بالنفي، والمعنى: أنهاك عن نسيان ذكر الموت. (شرح ألفية)

(٣) وجه الاستشهاد فيه: أن الشاعر أعمل (زال) عمل كانَ؛ وذلك لكونه مسبوقاً بـ (لا) الدُعَائِيَّة، والدعاء شبيه بالنفي، والمعنى: الدعاء لمحبوبته أن يدوم نزول الأمطار على مَوْطِنِها. (شرح ألفية)

(٤) قوله (و دام) اي الناقصة بخلاف التامة كما في {ما دامت السموات و الأرض}، بشرط أن يتلو "ما" المصدرية الظرفية، فلو تلا "ما" غير ظرفية كما في (يعجبني ما دمت صحيحا) اي دوامك صحيحا فهو تام بمعنى بقي، فصحيحا حال. (ابن القره داغي)

[تصرف الأفعال الناقصة[1]]

[٢٢٣] .... وَ ذا لَنْ يُمْنَعه

[٢٢٤] بَقِيَّةُ التَّصَرُّفاتِ إِنْ تَقَعْ[2] وَ غَيْرُ لَيْسَ الصَّرْفُ فِيهِ مَا امْتَنَعْ[3]

(ذا) إشارة إلى الإعمال المذكور، و (يمنع) مبني للمفعول، و الضمير المنصوب به عائد على ذا، و (بقية التصرفات) نائب فاعل يمنع.

و **المعنى**: أن العمل المذكور لا يختص بصيغة الماضي، و ليس ذكر الافعال فيما مر بها لذلك، بل تصرفات ما تصرف منها تعمل عمل الماضي نحو: ﴿وَ لَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[4] [مريم: ٢٠] ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ [آل عمران: ٧٩] [و قوله]:

بِبَذْلٍ و حِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى و كَوْنُه إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ
وَ مَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

و قوله (إن تقع) أي إن تثبت و توجد هي اي التصرفات، يشير إلى أن هذه الأفعال ليست كلها متصرفة بل منها ما جاء فيه التصرف و منها ما لم يجيء فيه، و هنا إجمال فَصَّلَه بقوله (و غير ليس

---

(١) تتقسم كان و أخواتها بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، هي:

أ- قسم متصرف تصرُّفاً كاملاً بأن يأتي منه الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر, واسم الفاعل. والأفعال المتصرفة تصرّفا كاملاً، هي: كَانَ، وظَلَّ، وبَاتَ، وأَضْحَى، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وصَارَ.

ب- قسم متصرف تصرُّفاً ناقصاً بأن يأتي منه الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، و هو أربعة أفعال، هي: زَالَ، و فَتِئَ، و بَرِحَ، وانْفَكَّ. و هذه الأفعال لا يَأتي منها أمر، ولا مصدر.

ت- قسم لا يتصرف فلم يأت منه إلا الماضي فقط، وهو فعلان: لَيْسَ، و دَامَ. (شرح ألفية بتغيير)

(٢) (لن تمنعه) اي لم تمنع بقية التصرفات ذا العمل المذكور فيعمل غير الماضي إن وقع مثله. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و غير ليس) هذا مشعر بأن دام متصرف فيه، و هو مخالف لما قال في البهجة من أنه لا يتصرف فيه، و عليه يجب أن يجعل (يدوم، و دام، و الدائم، و الدوام) من تصرفات "دام" التامة، و أن يجعل ما مصدرية مقدرا لا محققا و هو بعيد، فالراجح كلامه هنا. (ابن القره داغي)

(٤) وجه الاستشهاد: إعمال "أك" المضارع عمل "كان" الناقصة، وهو مجزوم بـ "لم" وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفًا، واسمه "أنا"، و"بغيا" خبر منصوب. (مصباح السالك)

الصرف فيه ما امتنع) يعني: أن "ليس" ممتنعة التصرف، و غيرها لا يمتنع فيه ذلك، أما غير "دام" فباتفاق، و أما هي فعلى رأي الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعا، و خالف في ذلك الفراء و المتأخرون فحكموا لها بعدم التصرف، و أما "يدوم، و دائم، و دم"، فمن التصرفات التامة.

فإن قلت: مقتضي النظر أن يقول لن تمنعه التصرفات لأنه لم يتقدم ذكر شيء من التصرفات حتى يعبر ببقية. **قلت:** صيغة الماضي المتقدمة من جملة التصرفات لأن الأصل: المصدر، و سميت "ليس" جامدة للزومها صيغة واحدة، و مع هذا عدوا المصدر من جملة التصرفات لأنه و إن كان أصلا في الاشتقاق فهو فرع في العمل. قوله **(و غير ليس)** مبتدأ، و **(الصرف)** مبتدأ ثان، و جملة **(ما امتنع)** خبر الثاني، و الجملة خبر الأول، و الرابط، المجرور بفي.

[شروط الاسم الذي تدخل عليه أفعال الناقصة]

[٢٢٥] ﴿ وَ لا يَلِيهـا لازِمُ الصَّـدْرِ، وَ لا ما الذكر، أَوْ تَصَرُّفاً قَدْ حُظِلا ﴾

[٢٢٦] ﴿ أَوْ لازِمٌ لِلْإِبْتِدا[1] أَوِ الْخَبَرْ بِطَلَبٍ عَنْهُ وَ لَا الْخَمْسَ الْأُخَرْ ﴾

[٢٢٧] ﴿ مَعْ صارَ ما بِالْماضِي عَنْهُ أُخْبِرا .... ﴾

(و لا يليها لازم الصدر و لا ما الذكر أو تصرفا قد حظلا أو لازم للابتدا) أخبر أنه يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه هذه الأفعال شروط:

أوّلها: أن لا يكون لازما للصدر؛ لأن أدوات الصدر لا يعمل فيها ما قبلها، و اسم هذه الافعال المشابهة بالفاعل لا يتقدم عليها، و ذلك كأسماء الشرط و الاستفهام و كم الخبرية، و يستثنى من ذلك ضمير الشأن؛ لأن صدارته إنما هي بالنسبة إلى الجملة المخبر بها عنه فقط.

ثانيها: أن لا يكون ممتنع الذكر، و ذلك كالمخبر عنه بنعت مقطوع؛ لأن اسم هذه الأفعال شبيه بالفاعل و الفاعل لا يحذف، و لكن لم يقو اسمها قوّته، فصح حذفه في الجملة، و لم يجز دخولها على لازم الحذف لشدة بعده من حال الفاعل.

---

(١) **(أو لازم للابتدا)** اي: بنفسه كما في نحو "الكلاب على البقر" من الأمثال، أو بضمير كما بعد إذا المفاجاة. و قد يقال إن قوله **(أو تصرفا..)** الخ مغن عن هذا، لأنهما مما منع التصرف فيهما بغير الابتداء. (ابن القره داغي)

ثالثها: أن لا يكون ممتنع التصرف[1] احترازا من نحو "طوبى للمؤمن" فإنه لا يستثنى و لا يجمع و لا يصغر فصار من أجل ذلك شبيها بالحرف في الجمود فلم يصلح لجعله اسما لها.

رابعها: أن لا يكون ملازما للابتداء، قال في التسهيل: لنفسه أو لمصحوب لفظي أو معنوي و مثل للأول بمثالين:

أحدهما: قولهم: "أقل رجل يقول ذلك" و وافقه ابن قاسم و غيره، قالوا لأن معناه: ما يقول ذلك رجل، فلا يدخل عليه الناسخ كما لا يدخل على ما في معناه.

قال الدماميني: و فيه نظر، و الظاهر أن هذا مما يقال امتنع فيه لمانع معنوي كما يأتي.

و المثال الثاني: قولهم: "لا نَوْلُكَ أن تفعل"، و رده أبوحيان، و تبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة:

فلم يَكُ نَوْلُكُم أن تُشقذوني و دُوني عاربٌ و بِلادُ حَجْرِ

فأدخل "كان" على "نولكم"، و "تُشقذوني" مضارع "أشقذه" بهمزة فشين معجمة فقاف فذال معجمة اي طرده، و معنى "ودُوني" و دون ارضي، أو بلدي.

و بما انشده الزمخشري في الاساس من قول الشاعر (... عنيت بنا ما كان نولك تفعل).

قال ابن هشام: يقال (ما كان نولك أن تفعل) بنصب "نولَ" و رفعه، فإن رفعته احتمل أن يكون اسما لكان، و "أن تفعل" سد مسد خبرها كما سد مسد خبر المبتدا، و احتمل أن تكون "كان" شأنية.

قال الدماميني: و البيتان لا دليل فيهما لجواز كون الناسخ شأنيا، نعم لو سمع نصب النول لكان خبرا و صح الاستشهاد به، و نهض الاعتراض، لكن لم يحك ذلك إلا على تحرير ابن هشام و ذلك رأي لا رواية فلا يجب قبوله.

قال ابن هشام : و إذا جعلت "كان" شأنية كان "نولك أن تفعل" مفسرا لضمير الشأن، و"نولك" مبتدأ، و"أن تفعل" فاعله سد مسد خبر المبتدأ.

([1]) في نسخة (أ) «أن لا يكون لازما للتصرف». جاء في ضياء السالك: الثالث: ألا يكون ملازما لعدم التصرف، أي أن يكون ملازما للوقوع في موقع واحد من مواقع الإعراب، نحو: "طوبى"، فهذا ملازم لأن يقع مبتدأ، في نحو: "طوبى للمؤمنين" ونحو: "سبحان الله" فهذا ملازم للوقوع مصدرا. إهـ

و اعترضه ابن قاسم بأن ضمير الشأن لا يفسر عند البصريين إلا بجملة مصرح بجزئيها، و قصارى ما في الباب أن الفاعل سد مسد خبر المبتدأ و لا نفي و لا استفهام سابق على المبتدأ، و هو سهل، لأن ظهور إرادة معنى الفعل منه أغنى عن ذلك، و ليس الاعتماد شرطا في كل ما كان بمعنى الفعل إنما هو شرط في الوصف كما سبق. إهـ.

و به يظهر أن المثال الثاني سالم من هذا الاعتراض لكن لكون المبتدأ فيه بمعنى الفعل يكون فيه المانع المعنوي و كان الدماميني لهذا قال: ينبغي أن يفكر في مثال لهذا القسم، و مثل ابن قاسم للثاني بالواقع بعد لولا الامتناعية و إذا الفجائية.

قال الدماميني: و فيه نظر إذ لا يمتنع في نحو "لولا زيد سالَمَنَا ما سلِمَ" أن يقال: لولا كون زيد مسالما ما سلم فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعل.

و مثال الثالث: "ما أحسن زيدا". و مثل له ابن مالك بقولهم: "الكلاب على البقر".

قال الدماميني: و قد يعترض بقولهم "الكلاب" بالنصب بتقدير ارسل.

قوله **(و لا يليها)** الضمير فيه عائد على أفعال الباب و هو مفعول يلي، و **(لازمُ الصدر)** فاعل، و **(ما قد حظلا)** معطوف عليه، و في **(حظل)** -اي منع- ضمير مستتر هو الرابط بين الصلة و الموصول و هو المفعول الأول نائب عن الفاعل، و **(الذكرَ)** مفعول ثان جاز الفصل به بين الصلة و الموصول لأن الموصول غير عامل، و **(تصرفا)** عطف عليه، و **(لازم للابتدا)** عطف على **(لازم الصدر)**.

(أَوِ الْخَبَرْ بِطَلَبٍ عَنْهُ) [١] أي: يشترط في الخبر الذي تدخل عليه هذه الأفعال أن لا يكون طلبا، فلا يليها موالات المعمول للعامل الخبر الطلبي. و على هذا الشرح يكون قوله **(أو الخبر)** عطفا على

---

(١) قوله **(أو الخبر)** عطف على (لازم)، و الباء في قوله **(بطلب)** للملابسة، و ضمير **(عنه)** عائد إلى المبتدأ اي: لا يليها خبر متلبس بطلب من المبتدأ، يعني: أنه لا يكون خبرها جملة طلبية، لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها، إذ معنى "كان زيد قائما" (لزيد قيام في الماضي)، فينافي مدلولها لمدلول أخبارها، وإن كانت إنشائية نحو: "كن قائما" فإن توافقا استغنى عن الخبر، وإلا كان أحدهما أمرا والآخر استفهاما اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر و هو محال. (ابن القره داغي)

(لازمُ الصدر) أي: لا يليها الخبر بطلب، لكن يمنعه قوله **(عنه)** فيجعل حينئذ عطفا على **(الابتداء)**، و المعنى: لا يليها المبتدأ الملازم للابتدائية أو للخبر عنه بالطلب، لكن يلزم على هذا أن يختص المنع بما يلازم الخبر الطلبي على أنه لا وجود له، و يمكن التخلص بجعل الخبر اسم مصدر بمعنى اسم المفعول و يكون عطفا على لازم لا على دخوله اي: و لا يليها المخبر عنه بطلب. و توجيه منع كون خبرها طلبيا، فيه طول انظره في الحاشية.

(وَ لَا الْخَمْسَ الْأُخَرَ مَعْ صارَ ما بِالْماضِي عَنْهُ أُخْبِرا): **(الخمسَ)** بالنصب عطف على مفعول **(يلي)**، و **(الأخر)** نعته، و هو جمع أخرى بمعنى آخرة كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى﴾ [النّجم: ٤٧] بدليل ﴿ثُمَّ اللهُ يُنْشِيءُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] و المعنى واحد.

و الخمس المتأخرة في كلامه المتقدم "فتيء، انفك، و زال، و برح، و دام"،

و **المعنى:** لا يلي هذه الخمس و لا يلي صار أيضا المبتدأ المخبر عنه بالماضي فما أخبر معطوف على فاعل يلي، فالواو عطفت شيئين على شيئين معمولين لعامل واحد و الظرفان متعلقان بـ **(أخبر)**، فيمتنع "ما فتيء زيد قام" و كذا الباقي. و وجه ذلك على الجملة أن هذه الستة تفهم الدوام على الفعل و اتصاله بزمن الإخبار، و الماضي يفهم الانقطاع فتدافعا.

و مفهوم المتن أن غير هذه الست يجوز مضي خبره، و فيه خلاف، و انظر تحرير المسألة في الحاشية. و هذه الشروط مما زاد به على الخلاصة.

[حكمُ توسُّطِ خبرِ كانَ , و أخواتِها]

[٢٢٧] .... وَ وَسَّطُوا أَخْبارَها ....

أي: جوزوا أن تتوسط أخبار هذه الأفعال بينها و بين أسمائها. و صريح إطلاقه أن ذلك جار في جميعها، و هو كذلك، خلافا لإبن درستويه في "ليس"، و لابن معطي في "دام". و المراد بالتجويز الذي تضمنه الكلام عدم الامتناع ليدخل فيه الواجب نحو "يعجبني أن يكون في الدار ساكنها"، فلا يتقدم الخبر لأنه في حيز أن، و لا يتأخر لما يفضي إليه من عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة.

و قد يمتنع التوسط نحو "كان فتاك مولاك"، إذ لو وسط التبس [(١)].

[حكم تقدم الخبر على دام و ما فيه ما و ليس]

[٢٢٧] ﴿ ....و حُظِرا ﴾

[٢٢٨] ﴿ تَقْدِيمُهُ دامَ[(٢)]، وَ ما بِما نُفِي[(٣)] وَ لَيْسَ .... ﴾

---

(١) لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديم الاسم و تأخير الخبر، وذلك في موضعين:

أ- أن يكون الاسم محصوراً في الخبر نحو: ما كان الكتاب إلا جليساً لا يمل.

ب- أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر نحو: كان شريكي أخي.

الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجباً وذلك في موضعين:

أ- أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو: ما كان مستفيداً إلا المجد.

ب- أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو: كان في الفصل طلابه.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر. أو تأخيره عنه، و ذلك إذا لم يوجد ما يوجب التوسط أو التأخر. نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب. (دليل السالك)

(٢) قوله (و حظر تقديمه دام) اي: و منع تقديم الخبر على دام، لأنها صلة لما دائما، و لا يفصل بينه و بين صلته، و فيه أن عدم الفصل محل الخلاف، فلا يكون هذا وفاقيا؛ قال المصنف: لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لما، و لها صدر الكلام، و فيه أنه يستلزم عدم جواز تقديمه على ما، و هو صحيح، و إلا لزم تقدم بعض الصلة على الموصول و إعمال ما بعد الحرف المصدري في ما قبله لا للمدعي . (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و ما) عطف على (دام)، و المراد به إما لفظه اي لا يتقدم الخبر على "ما" نافية أو مصدرية، لاقتضائهما الصدارة، و هو مصاحب في هذا الحكم بما نفي من تلك الأفعال، و أما الفعل اي فعل نفي بما سواء كانت شرطا لعمله أم لا بخلاف المنفي بغيره، فإنه يجوز تقديم خبره، و منع الكوفيون و تابعوهم تقديمه ليس وهو المختار، لضعفها بعدم التصرف، و شبهها بما النافية، و المنع لقياسها على عسى في عدم التصرف، و الاختلاف في فعليتها يردّه أن علة صدارته تضمن معنى ما له صدر الكلام وهو لعل، و إنّ بعض الكوفيين قال بحرفيته، وقياسه عليه في ذلك التضمن ليس أولى من العكس.

و ذهب بعض إلى جواز التقديم مستدلا بتقديم معموله في قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} [هود-٨] ؟ و أجيب باتساعهم في الظرف وبوقوع المعمول حيث لا يقع العامل نحو: "أمّا زيداً فاضرِب"، و بأن (يوم) منصوب بيصرفون مقدما، و بأنه مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة و التام من هذه الأفعال ما بمرفوع هو الفاعل يكتفي عن منصوب نحو: ما شاء الله كان. (ابن القره داغي)

و (حظر) مبني للمفعول بمعنى منع، و (تقديمُه) نائب فاعله و هو مصدر مضاف للفاعل من قدّم بمعنى تقدم، و (دامَ) مفعوله، و الضمير المضاف له للخبر أي: منع تقدم الخبر على دام، فلا يجوز "ما قائما دام زيد". و يفهم منه أنه يمتنع تقدمه على "ما" التي هي شرط في عملها من باب أولى، و هذه متفق على المنع فيها بخلاف الأولى، و قد سلم من حكاية الاتفاق المعترضة على ابن مالك فيها.

قوله (و ما نفي) عطف على (دام)، و (بما) متعلق بـ (نفي) أي بهذا اللفظ أي: يمتنع تقدم الخبر على الأفعال المنفية بـ "ما".

و ظاهره أنه لا يجوز "ما قائما كان زيد" و نحوه، و ليس كذلك، إنما الممتنع تقدم الخبر على نفس ما، لأن لها صدر الكلام، فقول الخلاصة «كذاك سبق خبر ما النافية» أحسن منه.

و مفهومه أنه لا يمتنع تقدمه على غير ما من أدوات النفي، و هو كذلك، خلافا للفراء، فإنه عمم المنع في حروف النفي، و يمكن أن يجاب عن الاعتراض السابق بأن المصنف تبع الرضي، فإنه حكى الاتفاق على منع التوسط بين "ما" و مدخولها فقال: و أما توسط الخبر بين ما النافية و الفعل في هذه الأفعال فلم يجوزه أحد منهم، لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، فلا يجوز "ما قائما كان زيد". إهـ.

و جزم ابن مالك في شرح الكافية بجواز التوسط. و قال أبوحيان: إنه الأصح و عليه الأكثرون.

و خالف الكوفيون في منع تقدم الخبر على "ما". و المتن سالم من ايهام الاتفاق على المنع و التشبيه، بخلاف الإشارة التشبيه في كلام الخلاصة عقب قولها «و كل سبقه دام حظر». و أجاب عنها أبواسحاق بجواب حسن اختصره ابن غازي فانظره.

قوله (و ليس) عطف على (دام). فلا يجوز "قائما ليس زيد" على المختار عند البصريين. و مفهومه أنه يجوز التقدم في غير ما ذكر، و هو كذلك ما لم يمنع منه مانع أو يوجبه موجب كما يأتي.

[استعمال هذه الأفعال تامة]

[٢٢٨] ﴿ .... وَ الْتَـمُّ بِرَفْعٍ يَكْتَفِي ﴾

[٢٢٩] ﴿ وَ غَـيْـرُهُ النَّاقِصُ، وَ الْزِمْـهُ فَتي و زال لَيْسَ .... ﴾

لأكثر هذه الأفعال استعمالان:

أحدهما: أن تكون تامة ، فتكتفي بالمرفوع [1] نحو: ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي حضر.

و الثاني: أن تكون ناقصة فتفتقر للمنصوب [2] كما تقدم.

قوله (**و التم**) أصله: التام، ثم قصره كبر في بار لأنه لا يلتقى في الشعر ساكنان. و (**يكتفي**) صلة لـ (**ما**) مقدرة، لأن المقام لتعريف التام لا للحكم عليه بعد معرفته، و (**رفعٍ**) بمعنى مرفوع.

و (**غيرُه الناقصُ**) مبتدأ و خبر، و يلزمه ما لزم الخلاصة من انعكاس الإسناد إذ المقام لتعريف الناقص فهو المحدث عنه و المحكوم عليه، و يمكن أن يجاب عن المتن بأن الناقص مبتدأ مؤخر و لا يتأتي ذلك في كلام الخلاصة.

(**و الزمه "فتى" و "زال" "ليس"**) أي: الزم النقص لهذه الأفعال الثلاثة. خلافا لمن أجاز استعمالها تامة. فالضمير المنصوب بالأمر عائد على النقص، و هو مفعوله الأول، و (**فتيء**) و ما عطف عليه ثان، و (**الزم**) أمر من ألزم الرباعي يقرأ بكسر الزاي وصل همزته لضرورة الوزن، و يصح أن يكون من لزم الثلاثي فهو بفتح الزاي، و (**فتيء**) و ما عطف عليه نصب على إسقاط في.

---

(١) معنى التمام: اكتفاؤها بمرفوعها و عدم احتياجها إلى خبر. شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت:إذا كان الشتاء فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لا نقص فيه. و لو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) - مثلاً - تم المعنى و لم يختلف المراد. (دليل السالک)

(٢) معنى النقصان: احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها. وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان عليٌ لم تدل إلا على الوجود المطلق الذي هو ضد العدم. وهذا غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر وقلت: كان عليٌ مسافراً. تحدد المراد. (دليل السالك)

[حكمُ تقديمِ معمولِ الخبرِ على اسم كان، و أخواتها]

[٢٢٩] .... وَ امْنَعَنْ إيلاءَ تِي

[٢٣٠] مَعْمُولَ أَخْبارِ سِوَى الظَّرْفِ(١)، وَ ذا فِي كُلِّ عامِلٍ مِنَ النَّحْوِ خُذا(٢)

(و امنعن إيلاء تي معمول أخبار سوى الظرف): (تي) إشارة إلى أفعال الباب المتكلم فيها، و (إيلاء) مصدر مضاف إلى مفعوله الأول، و (معمولَ أخبار) ثان.

و المعنى: أنه يمتنع أن يلي هذه الأفعال معمول أخبارها إلا إذا كان ظرفا، و معلوم أن حكم المجرور حكمه، فيمتنع "كان طعامَك زيد آكلا" أو "آكلا زيد" خلافا لمن أجاز ذلك مع تقدم الخبر، و وجه المنع ما في ذلك من الفصل بالأجنبي. و يجوز "كان عندك زيد مقيما" و "كان في المسجد زيد معتكفا"؛ لأنهم يتوسعون في الظروف و المجرورات ما لا يتوسعون في غيرها، و سرُّ ذلك أن كل عامل متضمن للحدث لابد له من زمان و مكان يقع فيهما فصار معناهما ملازما للعوامل، و الملازم للشيء قريب منه، و الأقارب يدخلون حيث لا يدخل إلا جانب، و الظرف في قوة الجار و المجرور لأنه على معنى في فالحق المجرور به.

(و ذا في كل عامل من النحو خذا): (ذا) إشارة إلى الحكم المتقدم بالاستثناء السابق و هو مفعول مقدم بقوله (خذا). و المعنى: أنه لا يجوز في عامل من العوامل المقدرة في علم النحو أن يليه ما نصبه

---

(١) قوله (إيلاء تي) اي يمنع إيلاء هذه الأفعال معمول أخبارها مفعولا أو حالا عند البصريين فلا يقال: كان طعامك زيد آكلا. قوله: (سوى الظرف) اي حقيقة أو حكما فشمل الجار والمجرور نحو: كان في الدار زيد جالسا. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و ذا) اي مَنْعُ مثل ذلك الإيلاء جار في كل عامل، فيمتنع إيلاء الفعل معمولُ المفعول مثلا إن لم يكن ظرفا. قوله (في كل عامل) اي ذا الحكم من منع الإيلاء غير مختص بباب كان لأنه لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، ففي كل عامل من العوامل المبحوث عنها في النحو خذا. إ.هـ و كتب أيضا: معمول أخبار للفصل بينها وبين اسمائها بالأجنبي، و لاينتقض بنحو "زيد كان طعامك آكلا" مما لا يجري فيه، لأنه لم يلها حكما و المنفي الولي الحقيقي و الحكمي . (ابن القره داغي)

غيره أو رفعه للعلة المتقدمة إلا إذا كان معمول الغير ظرفا أو مجرورا، فيتوسع فيهما، لما تقدم، فيمتنع "جاءني زيداً أخوك ضاربا"، و يجوز: "رأيت في المسجد زيداً معتكفا"، خلافا لابن عصفور في قوله في قول الشاعر:

مَتى مَا تَرِد يَوْمًا سفار تَجِد بِهِ ... أُدَيْهِم يَرْمِي الْمُسْتَجِيز الْمُعَوَّرا

لا ينتصب (يوما) بتجد، لأن فيه فصلا بأجنبي.

و لا يتعين أن يكون هذا زائدا على الخلاصة إلا بالنسبة لغير النواسخ فقد قال أبواسحاق: هذا المنع جار في باب إن و ظننت و سائر النواسخ، و لعلّ الناظم رمز القاعدة بقوله: و لا يلي العامل، و لم يقل: و لا يلي كان و أخواتها و نحو ذلك ليعم الجميع. إهـ . و زادت الخلاصة على ما هنا بالإشارة إلى ردّ مذهب الكوفيين المجيزين الفصل بغير الظرف و بيان تأويل ما استدلوا به.

[أحكام اسم كان و خبرها]

[٢٣١] ﴿ وَ ما مَضَى في الْمَنْعِ وَ الْإيجابِ ... وَ عَدَدٍ يَجْري بِهذَا الْبابِ[(١)] ﴾

أي: ما تقدم في المبتدأ و الخبر من منع التقديم و وجوبه و تعدد الاخبار يجري هنا، فيمتنع التقديم في نحو "صار عدوي صديقي" مما فيه اللبس. و نحو "إنما كان زيد في المسجد" مما فيه الحصر. و نحو "كان بعل هند حبيبها" مما فيه عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة.

و يجب في نحو "أين كان زيد" و "كم كان مالك".

و منع ابن درستويه و إبن أبي الربيع تعدد الخبر في هذا الباب. قيل: و هو ظاهر كلام سيبويه، لأنه قال: إنها مشبهة بضرب.

و الجمهور على الجواز، لأنه خبر المبتدأ، و إذا جاز تعدده مع العامل الضعيف فمع القويّ أولى.

و إعراب المتن بيّن.

---

(١) قوله (و ما مضى) اي الكلام الذي مضى في المبتدأ في بيان المنع، أو الحكم الماضي من المنع. قوله (في المنع) اي منع تقديمه أو تأخيره وإيجاب أحدهما وكذا جواز التعدد جارٍ هنا. (ابن القره داغي)

[حذف خبر هذه الأفعال]

[٢٣٢] ﴿ لكِنْ هُنا يُمْنَعُ حَـذْفُ الْخَبَـرِ وَ لَوْ دَلِيلٌ، وَ عَلى الشِّعْرِ اقْصِـرِ ﴾

أي: لكن يفارق هذا البابُ بابَ المبتدأ بأنّ باب المبتدأ يطرد فيه حـذف الخبـر لـدليل و هنـا يمتنـع ذلك. قال ابن هشام: نقلا عن ابن جني: و اعلم أن حذف خبر كان و أخواتها ضعيف في القياس، و قلما وجد في الاستعمال.

فإن قلت: كيف و هو يتجاذبه شَبَهانِ: شبَه بخبر المبتدأ، و شبَه بالمفعول من حيث هو منصوب بعـد مرفوع بفعله؟ **قلت:** نعم و لكن دخله أمر لم يوجد في واحد منهما، و بيان ذلك أنّ "كان" الناقصـة إنمـا لزمت الخبر تعويضا مما اخترم منها من دلالة الحدث فجاء متمما لها و عوضا من المختـرم منهـا، فلـو حذفته لنقضت الغرض فجرى لذلك مجرى ادغـام الملحـق و كحـذف المؤكـد، لمـا فيـه مـن تـاقض المطلب، و كنت رأيت أبا العلاء ===(١) بحذف خبر كان و لم أره راجعه و لا كثر في كلامه. إهـ.

قال الشيخ يسن: و لا يخفى ما في كلامه فإنه مبني على أن الأفعال الناقصة لا تدل علـى الحـدث و على تنافي الحدث (٢) و التأكيد و فيهما ما هو معلوم.

و في شرح الفارضي: و لا يحذف خبر كان لأنه عوض أو كـالعوض مـن مصـدرها، لأنهـا لا تؤكـد بالمصدر، لكن في بعض الأحاديث حذفها مع خبرها و إبقاء الاسم، و سـهل ذلـك القرينـة، و أيضـا لا تكاد العرب تنطق بخبر كان في نحو﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] و سبق أنه يقتصر على اسم للعلم بالخبر. إهـ

و في الحواشي لابن هشام قد يحذفون الخبر و يبقونها مع الاسم، و ذلك حيث تدخل لام الجحود نحو ﴿ مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [آل عمران: ١٧٩] أي ما كان الله مريدا لذلك، هذا قول البصريين. و قال الكوفيون: الخبر {يذر} و اللام زائدة. إهـ.

و في التصريح في باب ظن عند قول مشروحه و أما اختصارا فمنعه ابن ملكـون لا خـلاف فـي جـواز حذف خبر كان.

---

(١) هنا كلمة غير مقروءة.

(٢) في نسخة (ب) «على تنافي الحذف».

قوله (**حذفُ الخبر**) نائب فاعل (**يمنع**)، و (**هنا**) إشارة لباب كان، و (**دليل**) فاعل يثبت مضمرا، و مفعول (**اقصر**) مقدر أي ما سمع من ذلك كقول الشاعر:

رَمانى بأَمْـــرٍ كنـــتُ منـــه و والِدِى   بَرِيناً و مـــن أَجْـــلِ الطـــوِىّ رَمانِـــى [1]

أي: كنت بريئا. و مضمن هذا البيت من الزيادة على الخلاصة.

[زيادة كان]

[٢٣٣] وَكَانَ زِدْ حَشْواً [2] ....

تختص كان عن أخواتها لكونها أم الباب بأمور: منها: جواز زيادتها [3] و ذلك بشرطين:

أحدهما: كونها بلفظ الماضي، و فهم ذلك من نطقه بها كذلك.

و ثانيها: كونها في الحشو أي: بين شيئين متلازمين كالمبتدأ و الخبر نحو: "ما كـان أصـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَدَّما ! "، و الفعل و مرفوعه كقولهم: لم يوجد كان مثلهم.

و لا تزاد بين الجار و المجرور إلا شذوذا لأنهما لشدة اتصالهما لا حشو بينهما.

قوله (**كان**) مفعول بـ (**زِدْ**)، و (**حَشواً**) أي: وسطا، منصوب على الظرفية، و الزائدة لا اسـم لهـا و لا خبر و لا فاعل، خلافا لابن الحاج، و إنما لم تعمل كحرف الجر الزائد لزوال اختصاصها بخلافه.

---

(١) الشاهد فيه قوله "كنت منه" حيث حذف خبر كان، و أصل الكلام: كنت منه بريئا، و بناء على هـذا يكـون بريئـا الموجود في البيت خبرا لكان محذوفة مع اسمها أي و كان هو بريئا. (محمد الگزنى)

(٢) (**في الحشو**) اي في أثناء الكلام. و فيه تنبيه على أن غير (كان) لا تزاد فنحو "مَـا أَصْـبَحَ أَبْرَدَهَـا" شـاذ. وكـذا متصرفات (كان) فنحو "أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ" شاذ. وأنّ كان لا تزاد آخرا و أوّلا، وهو كذلك. (ابن القره داغي)

* و ليس معنى الزيادة ألا يكون لها معنى البتة في الكلام. و هي تزاد للدلالة على أحد غرضين:
١- الدلالة على الزمن نحو: (ما كان أحسن زيدا) فإنها تدل على الزمن الماضي.
٢- التأكيد -نحو-: إن زيدا كان منطلق. (معانى النحو)

(٣) و معنى زيادتها أنها غير عاملة و أن الكلام يستغني عنها ولا ينقص معناه بحذفها. (دليل السالك)

[حذفُ كانَ و اسمِها و إبقاءُ الخبرِ]

[٢٣٣] ....وَ قدْ يَبْقَ الْخَبَر فَقَطْ وَ بَعْدَ إنْ وَ لَوْ هذَا اشْتَهَر[1]

و منها:[2] أنها قد تحذف مع اسمها و يبقى الخبر وحده دالا عليها، و كثر ذلك بعد "إن" و "لو" الشرطيتين كقولهم "سر مسرعاً إن راكباً و إن ماشياً" أي: إن كنت. و كقوله عليه الصلاة و السلام «التمسْ وَ لَوْ خاتماً مِنْ حَدِيد»[البخاري: ٤٨٤٢] أي: و لو كان ملتمسك خاتما من حديد. و الإعراب واضح.

[حذف كان]

[٢٣٤] وَ بَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ ما عَنْها أُلِفْ[3] ....

أي: و قد تحذف وحدها و يبقى اسمها و خبرها، و فهم ذلك من تخصيصه التعويض بها، و يقع ذلك بعد أن المصدرية الواقعة مع مدخولها في موضع المفعول من أجله، و قد يحذف معها متعلق الجار كقوله:

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

الأصل: فَخَرْتَ لأن كنت ذا نفر، فحذف الجار، لأنه يطرد حذفه مع أن، و حذف متعلق الجار، ثم حذفت "كان" فانفصل الضمير الذي كان متصلا بها، و عوضت عنها ما، و ادغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما فصار ما ترى.

قوله (**تعويض**) مبتدأ و جملة (**أُلِف**) خبره، و (**بعدَ**) متعلق بألف أو بتعويض للتوسع في المجرورات.

---

(١) **قوله (هذا)** أي حذف كان واسمها و إبقاء الخبر اشتهر نحو «الناسُ مَجزيُّونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ»، و نحو: التمس و لو خاتما من حديد. (ابن القره داغي) + و شَذَّ حَذفهما بعد لَدُنْ ، كقولهم : مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلَى إتْلائِها ، والتقدير : مِنْ لَدُ أنْ كانت النَّاقَةُ شَوْلاً . في هذا المثل حُذفت كان مع اسمها بعد لَدُنْ ، وبقي خبرها (شَوْلاً) وهذا شاذّ ؛ لأنّ حذفهما يكثر بعد إنْ ، و لو . (شرح ألفية)

(٢) اي من خواص (كان) ... الخ.

(٣) **قوله (عنها)** اي عن كان. و الأوفق (عنه) بتذكير الضمير. و قد يكون ما بعدها عوضا عن كان واسمه و خبره نحو: إفعل هذا إما لا، اي إن كنت لا تفعل غيره، كما في البهجة، و كأنه لم يذكره هنا لأن لا جزء الخبر، و هو مذكور، و دليل على سائر أجزائه. (ابن القره داغي)

[حذفُ النون من مضارع كان]

[٢٣٤] ﴿ .... وَ نُونُ مَجْـزُومِ مُضارعٍ حُذِفْ[1] ﴾

[٢٣٥] ﴿ ما ساكِنٌ أَوْ مُضْمَرٌ بِهِ اتَّصَـلْ .... ﴾

و منها:[2] أن لام مضارعها و هي النون يجوز حذفها [3] بشروط:

أحدها: أن يكون المضارع مجزوما احترازا من المرفوع و المنصوب، فإن نونهما متعاصية بالحركة.

و ثانيها: أن يكون مجزوما بالسكون احترازا من المجزوم بحذف النون نحو: ﴿وَ تَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾ [يوسف: ٩] لأن النون متعاصية بالحركة، و هذا أومأ له بالاطلاق في الجزم، فإنه إذا أطلق انصرف إلى الكائن بالسكون لأنه الأصل.

و ثالثها: أن لا يتصل به ساكن احترازا من نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [البينة: ١]، و ذلك لأن النون تحرك للتخلص من السكونين فتتعاصي بالحركة. و أجاز يونس الحذف في هذه لأن الحركة عارضة فلا يعتد بها.

و رابعها: أن لا يتصل به ضمير احترازا من نحو «إن يكنْه فلنْ تُسلَّط عليه» [البخاري ٢/١١٧].

و التصريح بهذين الشرطين زيادة على الخلاصة.

و مثال ما توفرت فيه الشروط قوله تعالى:﴿ وَ لَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٠] ، و قوله ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ [النساء: ٤٠]، و علم من المثالين أن ذلك يكون في الناقصة و التامة.

قوله (**نون**) مبتدأ، و (**مجزومِ**) نعت قدم، فصار المنعوت بدلا منه، و جملة (**حذف**) خبر، و (**ما**) نافية و (**ساكن**) فاعل بمحذوف يفسره (**اتصل**)، و (**مضمرٌ**) عطف عليه و (**به**) متعلق باتصل.

---

(١) (**حذف**) لمشابهتها بحرف العلة، ولذا تزاد في المضارع للمتكلم مع غيره ولكثرة الاستعمال. (ابن القره داغي)

(٢) أي: و من خواص كان ... الخ.

(٣) إن أغراض الحذف متعدد يقتضيها المقام: ١- الإسراع: فإن المقام يقتضي الاسراع و لا يقتضي الاطالة فتقول لابنك الذي أدرك السفر العاجل مثلا: لا تك غافلا. ٢- اشارة إلى أن المتكلم لا يقوي على إتمام الكلام لما فيه من الضعف فيوجز نحو قوله تعالى على لسان أهل النار: {لم نك من المصلين}. ٣- التنبيه على مبدأ الشيء و حقارته قال تعالى {أ لم يك نطفة من مني يمنى}. (معاني النحو)

[كان المرادفة لـ"لم يزل"]

[٢٣٥] ﴿ .... وَ رادَفَتْ كانَ كَثِيراً لَمْ يَزَلْ [1] ﴾

و منها[2] -زيادةً على ما في الخلاصة-: أنها ترادف "لم يزل" كثيرا، و هذا مختص بصيغة الماضي و لذلك أظهره المصنف، و إذا رادفت ما ذكر أفادت الاستمرار نحو: ﴿وَ كانَ اللّٰهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيراً﴾ [الأحزاب: ٢٧] . و مثل هذا في التسهيل.

قال الدماميني: و فيه نظر؛ إذ لا ترادف بين فعل و مجموع حرف و فعل، و إنما لم يمكنه أن يفسرها بدام لأن نقصانها مشروط بتقدم "ما" فإن قال: ترادف ما دام فعليه الإشكال السابق، و إن قال: ترادف دام لم تكن ناقصة، و الذي يظهر أن يقال: تختص "كان" بإفادة استمرار خبرها لاسمها و لا تذكر المرادفة ألبتة.

قال المصنف: الأصل في "كان" أن يدل بها على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأزلية و لا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿وَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

قلت: و كذا إذا قصد الاستمرار فلابد من دليل يدل عليه، و الحاصل أن "كان" لا تدل على أحد الأمرين بل ذلك مفوض إلى القرينة.

قال أبوحيان: و أكثر النحاة قائلون بأنّ "كان" تقتضي الانقطاع كسائر الأفعال الماضية، و من يعقل حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع، و فيما قاله نظر. إهـ .

و وجهه أن الفعل الماضي يدل على حصول حدثه في زمن من الأزمنة الماضية، و ذلك لا ينافي ثبوته إلى زمن الحال كما لا ينافي انقطاعه، فالمضي لا يستلزم الانقطاع.

❊ ❊ ❊

---

(١) تختص كان أيضا بمرادفة (لم يزل) أي: أنها تأتي دالة على الدوام و إن كان الأصل فيها أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم أو سكوتها عن الانقطاع و عدمه عند آخرين. (المطالع السعيدة)

(٢) أي: من خواص كان.

﴿ ما وَ أَخَواتُها ﴾

[ما و شروط عملها]

[٢٣٦] ﴿ كَلَيْسَ ما إِنْ بَقِي النَّفْيُ (١)، وَ إِنْ أُخِّـرَ ذُو النَّصْبِ وَ مَعْمُولٌ يَعِنّ (٢)﴾

[٢٣٧] ﴿ لا ظَرْفُهُمْ وَ لَمْ تُزَدْ إِنْ ما ....﴾

(ما) مبتدأ، و (كليس) خبره. و المعنى: أنها بمنزلتها في العمل لمشابهتها لها في المعنى، و ذلك في لغة أهل الحجاز، و هو مشروط عندهم بشروط:

أولها: أن يكون نفيها باقيا غير منتقض احترازا من نحو: ﴿ وَ مَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ ﴾ [القمر: ٥٠]، فإنه يجب فيه و في نظائره الرفع. و كان من حقه كابن مالك أن يقيد ذلك بالنسبة إلى الخبر، فإن انتقاضه بالنسبة لمعمول الخبر لا يضر نحو: "ما زيد قائما إلا في الدار"، لأن المراد أن لا تعمل في موجب. و هذا معنى قوله (إن بقي النفي).

و ثانيها: أن لا يتقدم الخبر على المخبر عنه، فإن تقدم رفع، و تعيّن الإهمال كقوله:

وَ مَـا خُذَّلٌ قَوْمِـي فَأَخْضَعَ لِلعِـدَا وَ لَكِـنْ إذَا أَدْعُوهُـمُ فَهُـمُ هُـمُ (٣)

و هذا معنى قوله: (وإن أخر ذو النصب).

---

(١) **قوله (كليس ما)** اي: كليس "ما" في العمل من رفع الاسم و نصب الخبر إن بقي النفي، اي نفي الخبر بأن لم ينتقض بـ"إلا"، و إلا بطل العمل نحو: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ. و أما قوله:

وَمَا الْدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُونا بِأَهْلِهِ وَمَا طالب الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

فمؤول بأنه من باب "ما زيد إلّا سيرا" بحذف مضاف في الأوّل، و جعل معذبا مصدرا في الثاني بناء على أن المراد بالدهر (الفلك) لا حركته، أو أنهما مفعولان لمحذوف هو يشبه فيهما. فإن انتقض نفي معمول الخبر أو نفيه لكن بغير إلا لم يبطل. (ابن القره داغي)

(٢) **(و إن أخر ذو النصب)** اي: الخبر، و كذا **(معمول يعن)** اي: يظهر للخبر فلا يعمل في "ماقائم زيد" إن لم يجعل قائم وصفا رافعا للمكتفي به، و لا في "ما طعامك زيد آكل". (ابن القره داغي)

(٣) موطن الشاهد: "ما خذل قومي". وجه الاستشهاد: إبطال عمل "ما" لتقدم الخبر على المبتدأ، وفي هذا دليل على أن من شرط إعمال "ما" ليس أن يتقدم اسمها على خبرها. (مصباح السالك)

و **ثالثها**: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم أهملت كقوله: (... و ما كُلُّ مَنْ وافَى مِنًى أنا عارِفُ) [١]، و هذا معنى قوله **(و معمولٌ يَعِن)**، فقوله **(معمول)** عطف على **(ذو النصب)** أي: و إن أخر معمول ذي النصب.

و أشار بقوله **(لا ظرفهم)** [٢] إلى أن تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا يضر للتوسع كقوله: (... فما كلَّ حينٍ مَنْ تُوالي مُوَالِيَا) [٣].

و **رابعها**: أن لا تزاد بعدها "إن"، فإن زيدت بطل عملها كقوله: (بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ ...) [٤]، لبعدها عما ألحقت به و هو "ليس"، فإن "إن" لا تزاد بعدها. و هذا معنى قوله **(و لم تزد إن)**.

و **خامسها**: أن لا تزاد بعدها "ما" فإن زيدت بطل عملها[٥]، و ذكر ابن عقيل هذا الشرط، و يرده قول الشاعر:

لا يُنْسِكَ الأَسَى تأَسِّياً فَمَا ... مَا مِنْ حِمَامٍ أحَدٌ مُعْتَصِمَا [٦]

فالصواب إسقاط الخلاصة له.

---

(١) الشاهد: إهمال "ما" لتقدم معمول الخبر و هو "كل" و ليس ظرفا و لا جارا و مجرورا. (ضياء السالك)

(٢) قوله (لا ظرفهم) أي: ظرف العرب.

(٣) الشاهد: قوله: "ما كل حين من توالي مواليا" حيث أعمل "ما" النافية عمل "ليس"، فرفع بها المبتدأ، وهو "من" ونصب الخبر، وهو "مواليا"، رغم تقدم معمول الخبر، وهو قوله: "لكل حين" على الاسم والخبر معا، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم كون هذا المعمول المتقدم ظرفا. (تحقيق على شرح الأشموني)

(٤) الشاهد: إهمال "ما" لوقوع "إن" الزائدة بعدها. (ضياء السالك)

(٥) هذا معنى قوله (و لم تزد ... ما) نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ. جاء في شرح ألفية «فالأولى: نافية , و الثانية : نَفَتْ نفي الأولى فصار إثباتًا ؛ لأن نفي النفي إثبات » إهـ. قال في الشرح: و تسمى (ما) هذه كافة. إهـ

(٦) الشاهد إهمال "ما" لوقوع "ما" الزائدة بعدها.

[حكمُ الاسمِ المعطوفِ على خبر ما]

[٢٣٧] ﴿.......................... وَ ما يُعْطَفُ بِلكِنْ بَلْ فَرَفْعٌ حُتِما [1]﴾

قوله: (ما) عطف على (إن) باسقاط العاطف، و يتفرع على الشرط الأول أنه إذا عطف على خبرها بـ "لكن" أو بـ "بل" تعيّن الرفع للمعطوف بهما، لأن المعطوف بهما موجب و النفي منتقض بالنسبة لـه، و هي لا تعمل في موجب.

و التعبير بالعطف في المتن يحتمل أن يكون على سبيل التجوز بنـاء علـى رأي عبـد القـاهر مـن أن المرفوع بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، و يحتمل أن يكون على سبيل الحقيقة بناء على ما اختاره الرضي من أنه عطف على المحل، و انظر توجيهه في الحاشية.

قوله (و ما يعطف) شرط جوابه قوله (فرفع حتما) أي له، و (بل) معطوفـة علـى (لكـن) باسـقاط الأداة.

---

(١) إذا وقع المعطوف بعد (لكن ، وبل) وجب رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، نحو : مـا زيـدٌ قائمًـا لكن قاعدٌ ، أو : بل قاعدٌ ، والتقدير : لكن هو قاعد ، وبل هو قاعدٌ . (دليل السالك)

- جاء في شرح الفية: إذا وقع بعد خبر (ما) حرف عطف ، فله حالتان :

أ- أَنْ يكون حرف العطف مما يقتضي أَنْ يكون المعطوف موجباً، أي مثبتاً، نحو: لَكِنْ، وبَلْ. فـإذا قلـتَ: مـا زيد قائما لكنْ قاعدٌ، فإنك نفيت القيام عن زيد، وأثبتَّ له القعود.

ب- أن يكون حرف العطف غيـرَ مُقْتَضٍ للإيجـاب ، كـالواو، والفـاء ، ونحوهمـا فإنهـا لاتقتضـي أن يكـون المعطوف موجبا.

فإذا وقع المعطوف بعد لكن ، وبل وجب رفعه. و إذا وقع المعطوف بعد حرف عطف لايقتضـي أن يكـون المعطـوف موجباً جاز النّصب والرفع ، والمختار النّصب، نحو: ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا . ويجوز الرفع ؛ فتقول : ولا قاعـدٌ علـى أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : و لا هو قاعدٌ. (شرح ألفية)

- قال ابن القرداغي: قوله (بل) هذا عند غير المبرد، لأنه قائل بنقلها النفي إلى ما بعدها، فيجوز "ما زيـد قائمـا بل قاعد" اي بل ما هو قاعد، و ما يقال: إنه يستلزم كون ما قبلها غير منفي فلا وجه لنصبه مندفع بـأن الانتقـال بعـد تمام العمل، فلا يغير استصحابا، هذا. و لو كان العطف بنحو الواو جـاز الرفـع علـى اضـمار المبتـدأ أو العطـف علـى المحل، لكن النصب راجح. إهـ

[حكم حذف معمول "ما"]

[٢٣٨] ﴿ و الحَذْفُ حـظـرٌ .... ﴾

أي: حذف معمولي "ما" أو أحدهما محظور أي: ممنوع [١]. قال في الشرح: فإن كفت بإن جاز تشبيهاً لها بلا. و فيه أن المحذوف حينئذ ليس معمولها، و إنما لم يجز الحذف معها لأنه لا يجوز مع ما ألحقت به على ما سبق، و فيه ما قد علمت. و (حظر) بمعنى اسم المفعول.

[إعمال «لا» و «إن» و «لات»]

[٢٣٨] ﴿ .... وَ كَلَيْسَ لا عَمِلْ في النَّكِراتِ، وَ لإنْ لاتَ [٢] يَـقِل ﴾

نبّه به على أنهم ألحقوا أيضا بليس في عملها «لا» النافية لمشاركتها لها في معناها، و لا تعمل إلا في النكرات خاصة، و تقديمه لهذا و ما بعده على ذكر زيادة الباء أحسن ممّا في الخلاصة.

و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون لنفي الجنس أو الوحدة و هو كذلك [٣].

و نبّه أيضا على أنهم ألحقوا بليس "إن" النافية إلا أن ذلك قليل فيها. و فهم من إطلاقه فيها أنها تعمل في النكرات و المعارف، فالأول كقول بعضهم "إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِـنْ أَحَـدٍ إلا بِالْعَافِيَـةِ"، و الثـاني: كقـراءة سعيد بن جُبَير ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراب: ١٩٤].

و نبّه أيضا على أنهم ألحقوا بليس "لات" قليلا و هـي لا النافيـة زيـدت عليهـا تـاء لتأنيـث اللفـظ و المبالغة في المعنى.

---

(١) فلا تقول: زيد ما منطلقا: تريد ما هو منطلقا. (المطالع السعيدة)

(٢) **قوله (لات)** أصله (لا) زيدت التـاء للمبالغـة، أو لتأنيـث الكلمـة، وكأنهـا جعلـت عوضـا عـن أحـد جزئـي مدخولها، و لذا صرح بامتناع ذكرهما معا. (ابن القره داغي)

(٣) إنها تنفي الجنس برجحان، و يحتمل أن يكون نفيها للوحدة، فإن قلت: (لا رجل حاضرا) نفيت أن يكون أحد من جنس الرجال حاضرا، و يجوز أن يراد بذلك لا رجل واحد و هو أمر مرجوح. (معاني النحو)

قوله (لا) مبتدأ، و (عمِل) خبره، و (كليس) نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف أي: عملا كعمل ليس، و (في النكرات) متعلق بـ (عمل)، و فاعل (يقل) ضمير العمل المذكور، و (لإن) متعلق بـ (يقل)، و (لات) معطوف على (إن) بإسقاط العاطف.

[شروط عمل لا و إن]

[٢٣٩] وَ شَرْطُ ما [1] في لا وَ إِنْ ....

يعني: أن الشروط المعتبرة في عمل "ما" معتبرة أيضا في عمل "لا" و "إن" [2].

و كان من حقه أن يستثنى اشتراط عدم زيادة "إن"، فإنها لا تزاد بعد "لا" أصلا، كما في التوضيح، و ذِكْر اعتبار الشروط في إن غريب، و نبّه عليه ابن خروف في شرح الجمل فقال: و إذا كانت "إن" نفيا عملت عمل ما في لغة أهل الحجاز و لا تعمل إلا فيما تعمل فيه ما. إهـ .

قوله (شرطُ) مبتدأ و هو اسم جنس مضاف فيعم، و الظرف خبر. و هذا من الزيادة على الخلاصة.

---

(١) قوله (و شرط ما) و لو قال: بشرط ما الخ لكان أوضح، و قضيته أنه يشترط فيهما عدم زيادة إن، و يتجه عليه أن "إن" لا تزاد بعدهما، فلا وجه لاشتراط عدم زيادتها هنا، و يمكن أن يراد بشرط ما الشروط الممكنة هنا. (ابن القره داغي)

(٢) يشترط:

أ- تأخير الخبر، وكذلك تأخير معموله عن الاسم.

ب- ألا ينتقض النفى بإلا؛ تقول: لا سعيٌ إلا مثمر، ولا يصح نصب الخبر.

ت- عدم تكرارها؛ فلا تعمل فى مثل: لا، لا مسرع سَبَّاق. (النحو الوافي)

[لات و شروط عملها]

[٢٣٩] ﴿ .... وَ الْحِينَ خُصّ لاتَ ، وَ حَظْـرُ ذِكْرِ جُزْئَيْها بِنَصّ ﴾

[٢٤٠] ﴿ وَ الْحَذْفُ فِي الْإِسْمِ فَشا .... ﴾

نبّه به على أن "لات" تعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون معمولاها اسمي زمان، و هو معنى قوله (**و الحين خص لات**)، و ليس المراد أنها لا تعمل إلا في خصوص لفظ الحين. فـ (**الحين**) مبتدأ، و (**خص**) خبر، و (**لات**) مفعوله على تقدير مضاف أي: خص عملها، فعملها مقصور عليه و ليس هو مقصورا على عملها فافهم، و (**خص**) على هذا فعل ماض. و يصح أن يكون فعل أمر و (**لات**) مفعوله، و قوله (**الحين**) منصوب على نزع الخافض.

الشرط الثاني: أن لا يذكر معمولاها معا بل لابد من حذف أحدهما، و هو معنى قوله (**و حظر ذكر جزئيها بنص**)، فـ (**حظر**) مبتدأ مضاف إلى (**ذكر**)، و (**بنص**) خبره أي: مَنْعُ ذكر جزئيها ثابت بالنص، و يصح أن يقرأ (**حظر**) بالتنوين على أنه خبر مقدم بمعنى اسم المفعول، و (**ذكر**) مبتدأ مؤخر، و (**بنص**) متعلق بحظر.

و نبه بقوله (**و الحذف في الاسم فشا**) [١] على أن الغالب أن يكون المحذوف اسمها. و قد يثبت و يحذف الخبر، وقرئ بالوجهين ﴿وَ لَاتَ حِينَ مَنَاص﴾ [ص: ٣] ففي قراءة نصب الحين يكون المحذوف الاسم، و في قراءة رفعه العكس .

قال في الشرح: قال ابن مالك في قراءة النصب و لابد من تقدير المحذوف معرفة لأن المراد نفي كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه أي يهربون ويتأخرون، و ليس المراد نفي جنس حين المناص، و بذلك كان رفع الحين الموجود شاذا، لأنه محوج إلى تكلف مقدر به يستقيم المعنى مثل أن يقال معناه ليس

---

(١) قوله (فشا) اي و قلّ حذف الخبر، لأن تعويض التاء لقربها من الاسم انسب من تعويضه عن الخبر وقرئ عليهما قوله تعالى: {وَلاتَ حِينَ مَناصٍ} [ص- ٣٨] اي ليس الوقت وقت الفرار. (ابن القره داغي)

حين مناص موجودا لهم عند تناديهم و نزول ما نزل بهم إذ قد يكون لهم قبل ذلك حين مناص فلا يصح نفي جنسه مطلقا بل مقيد، إهـ و هو مشكل بما تقدم من أنها لا تعمل إلا في النكرات، و قدره الرضي نكرة، و هو الظاهر، إذ لا مانع من أن يكون المعنى لا يكون حين من الاحيان حين فرار لهم من هذا الأمر الخاص لا من كل أمر، فلا إشكال، و أثبت همزة الوصل في الاسم في الدرج للضرورة كقوله:

إِذَا جَاوَزَ الاثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَثٍّ وَ إِفْشَاءِ الحَدِيثِ قَمِينُ

و لو قال:"و حذف ذي الرفع فشا" كما في الخلاصة غناه عن ذلك.

[زيادةُ حرفِ الجرّ (الباء) في خبر ليس ، و ما]

[٢٤٠] .... وَفِي خَبَرْ[1] لَيْسَ وَ ما وَ لَوْ بِرَفْعٍ[2] فِي الْأَبَرّ

[٢٤١] تُزادُ با ....

أي: تجوز زيادة الباء في خبر ليس نحو: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَه ﴾ [الزمر: ٣٦]، و في خبر ما الحجازية نحو ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ ﴾ [الأنعام ١٣٢].

و في قوله **(تزاد)** تصريح بما أغفله في الخلاصة. قال ابن خطيب ليس في كلامه ما يقتضي كونها زائدة و كأنه تركه لوضوحه و ليس مثل ذلك بحسن لإيهامه.

و اختلف في جواز زيادتها في الخبر بعد التميمية و بعد المهملة لفقد شرط ، و الأصح الجواز كما في شرح الكافية.

قال ابن خطيب المنصورية: و قد نص على ذلك سيبويه، و وقع ذلك في أشعار التميمين و منه قول الفرزدق: (لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتارِكِ حَقِّهِ ...).

---

(١) قوله **(و في خبر)** متعلق بقوله (تزاد)، و المراد بليس غير الاستثنائية، لأنه بمعنى إلا، وهو لا يقترن بالباء، فلا يجوز "قام القوم ليس بزيد" وكذا المراد بنفي كان . (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (و لو برفع)** قيد (ما)، اي و لو كان اسم ما متلبسا برفع، كأن تكون "ما" تميمية، أو مُبْطَلا عملها بدخول إن، أو بعدم الترتيب. وقد يقال: إن كلامه شامل لما انتقض نفيه بإلا مع أنه لا يجوز "ما زيد إلا بقائم"، وإن الاسم إذا وقع في موضع الخبر دخل عليه الباء نحو: ما اللذان بزيد. (ابن القره داغي)

و قد زيدت بعد ما الواقعة بعدها إن كما في كقوله :

لَعَمْــــرُكَ مَـــا إنْ أَبُــوْ مَالِـــكٍ بِوَاهٍ وَ لاَ بِضَعِيْـــفٍ قُـــوَاهْ

قوله (با) نائب فاعل (تزاد) قصره ضرورة، و (في خبر ليس) متعلق بتزاد.

و قدم ذكر ليس عكس ما في الخلاصة لأنها الأصل المحمولة ما عليه، و قد يوجه ما في الخلاصة بأن ما هي المقصودة في هذه الترجمة و ليس إنما ذكرت فيها بالاستطراد.

و الباء في قوله (برفع) بمعنى مع أي تزاد الباء في خبر ما و لو مع رفعه، إما لكونها تميمية أو لكونها لم تستوف شروط العمل، و إضافة الخبر حينئذ إليها تسامح لأنه ليس معمولا له. و قوله (في الأبر) أي: في القول الأبر، أشار به إلى الخلاف و بيان ما ترجح.

و هذه من الزيادة على الخلاصة.

[زيادةُ حرفِ الجرِّ (الباء) في خبر لم أَكُنْ، و لات]

[٢٤١] ﴿ .... وَنَفْيِ كانَ، "لا" يَقِــلْ [1] وَفِي قِياسِـهِ خِـلافٌ قَدْ نُـقِــلْ ﴾

أي: و تزاد الباء في خبر كان المنفية كقوله:

وَإنْ مُـدَّتِ الأيْدِي إلى الزَّادِ لَـمْ أَكُـنْ بِأَعْجَلِهِـمْ إذْ أَجْشَـعُ الْقَوْمِ أَعْجَـلُ [2]

و الصواب أن يقول: و نفي الناسخ، لأن الباء تزاد في معمول كل ناسخ منفي، كما في التوضيح و التسهيل، سواء كان من باب كان أو من باب ظن كقوله:

---

(١) قوله (يقل) اي يقل زيادة الباء في خبر "كان" و"لا"، سواء عملت عمل ليس أو إن، ومثلهما سائر النواسخ غير الحروف المشبهة بالفعل وأفعال المقاربة. و قد تزاد على الحال نحو: ماجاءني زيد براكب. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: زيادة الباء في خبر مضارع "كان" المنفي بلم؛ وهو قليل. ولا تزاد الباء في خبر. "لا يكون" الاستثنائية. (ضياء السالك)

دَعَانِــي أَخِي وَ الخَيْــلُ بَيْنِي وَ بَيْنَــهُ فَلَمَّا دَعَانِــي لَــمْ يَجِدْنــي بِقُعْــدُدِ[١]

قوله (لا) عطف على (ليس) بإسقاط الأداة أي: و تزاد الباء في خبر لا كقوله:

و كُنْ لي شَفِيعــاً يــومَ لا ذُو شَفاعَــةٍ سِــواكَ بمُغْــن عــن سَوادِ بــنِ قارِب[٢]

و فاعل (يقل) ضمير يعود على ما ذكر من زيادة الباء، و الجملة حال من مقدر، و إن جعل قوله (نفي كان) مبتدأ و الجملة خبرا احتيج لتقدير الرابط المجرور بفي أو مع.

و منع ابن عصفور قياس ذلك في المسألتين[٣] لقلته وإلى الخلاف في ذلك أشار بقوله (و في قياسه ...) الخ و هو من زيادته على الخلاصة.

قال في الشرح: و فائدة زيادة الباء فيما ذكر رفع توهم أن الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجبا، فإذا جاء بالباء ارتفع الوهم، و لذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز "ليس زيد إلا بقائم" و"ما زيد إلا بخارج". إهـ .

و ما ذكره هو رأي البصريين، و قال الكوفيون: إنها لتأكيد النفي، قالوا: فليس زيد بقائم، رد لأن زيدا لقائم[٤]، فالباء في مقابلة اللام.

---

(١) الشاهد: زيادة الباء في المفعول الثاني ليجد المنفي بلم، وهو من أخوات ظن وأصله الخبر. وفي زيادة الباء في خبر "ما"، و"ليس"، و"لا" و"كان" النافية. (ضياء السالك)

(٢) موطن الشاهد: "بمغن". وجه الاستشهاد: دخول الباء الزائدة على خبر "لا" النافية العاملة عمل "ليس"، وحكم دخولها على خبر "لا": الجواز مع القلة. (مصباح السالك)

(٣) اي زيادة الباء في خبر كان، و لا.

(٤) في نسخة (أ) «فليس زيد بقائم كان زيدا لقائم».

[مواضع زيادة إنْ]

[٢٤٢] ﴿ وَ بَعْدَ مَا الْمَصْدَرِ[1] وَ الْوَصْلِ[2] أَلا تُزادُ إِن، وَ قَبْلَ الْإِنكارِ جَلا[3] ﴾

لَمَّا ذكر فيما سبق أن "ما" قد تزاد بعدها إن و تمنعها من العمل استطرد هنا الكلام على بقية مواضع زيادة (إن) فأخبر أنها تزاد:

١- بعد ما المصدرية كقوله:

ورَجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رأيتَه ... عَلَى السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزِيدُ

٢- بعد [ما] الموصولة الاسمية كقوله :

يُرَجِّي المرءُ مَا إنْ لا يَراه ... وَ تَعرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ

٣- بعد ألا الاستفتاحية، كقوله: (أَلا إنْ سَرَى لَيْلِي فَبتُّ كَئِيبا ...).

٤- قبل مدة الانكار. سمع سيبويه رجلا يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية، فقال: أأنا إِنِيه؟ منكراً أن يكون رأيه على غير ذلك.

قوله (**إن**) نائب فاعل (**تزاد**)، و (**بعد**) متعلق به، و أضاف (**ما**) للمصدر و الوصل لأن الإضافة تصح بأدنى ملابسة، و الوصل و إن كان صالحا لشمول صلة الاسمية و الحرفية لكن ما سلكه من التفصيل أوضح و أنص. و (**ألا**) عطف على (**ما**) باسقاط الأداة. و (**قبل**) عطف على (**بعد**)، و (**جلا**) تتميم. و هذا من الزيادة على الخلاصة.

❊ ❊ ❊

---

(١) **قوله (و بعد ما المصدر)** استطرادي ذكره لتكميل أقسام زيادة إن، لكن قد تزاد مع لما نحو: لمّا إن جلست جلست. وبين القسم و"لو" نحو: و الله إن لو قمت قمت. و مع الكاف نحو: زيد كإن عمرو. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (و الوصل)** قد يقال: لو اكتفى به و ترك المصدري لكفى، لأن الموصول أعم من الحرفي نحو: اجلس ما إن جلس زيد، والاسمي نحو قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَّنَاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ} [الاحقاف- ٢٦]. (ابن القره داغي)

(٣) **قوله (و قبل مدة الإنكار)** وهي: مدة تلحق آخر الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة إذا قَصَدَ إنكارَ اعتقادِ كون المذكور على ما ذكر، أو كونه بخلافه جلا زيادته، إذ سَمِعَ سِيبَوَيْه: رجلاً يُقَال لَهُ: أتخرج إِن أخصبت الْبَادِيَة؟ فَقَالَ: أأنا إنيه! مُنْكراً كون رَأْيه على خلاف ذلك. وتلك المدة ياء ساكنة إن زيدت بعد زيادة إنْ و الا فألف قلبت ياء لانكسار النون قبلها. (ابن القره داغي)

كَادَ وَ أَخَوَاتُها

(كاد وأخواتها) أحسن من قول غيره "أفعال المقاربة" لما فيه من التغليب الذي الأصل خلافه مع الحاجة إلى تكلّف توجيهه.

[عملها و شروطها]

[٢٤٣] كَكانَ كَادَ وَ عَسى، لكِنْ خَبَرْ ذَيْنِ مُضارِعٌ [1] ....

التشبيه في العمل، أي فهما يرفعان الاسم و ينصبان الخبر، و لمّا أوهم الكلام كمال التشبيه و أنه في جميع الأحكام رفع ذلك بالاستدراك فأخبر أن خبر هذين الفعلين يشترط فيه:

١- أن يكون جملة، و شذ مجيئه مفردا.
٢- أن تكون تلك الجملة فعلية، و شذ مجيء الاسمية في الباب.
٣- أن يكون فعلها مضارعا، و شذ مجيئه ماضيا في الباب.

و اقتصر على التصريح بهذا الأخير لأنه يتضمن الأولين، إذ المضارع فعل و لابد له من فاعل، و الجملة المصدرة به فعلية. و كلام الخلاصة هنا أفيد لأنه يفهم هذه الشروط، و أنها قد جاءت مخالفتها في النادر إلا أن التنبيه على النادر ليس من الأمر الأكيد.

و كلام المتن كالخلاصة يوهم اختصاص هذه الشروط بهذين الفعلين، و ليس كذلك، بل هي معتبرة في سائر أفعال الباب، و أجيب عن الخلاصة بأن فيها حذف الواو مع ما عطفت لقرينة أي لهذين و بقية أخواتهما بدليل قوله: «و كعسى حرى» فإن التشبيه في المعنى و الأحكام، لإطلاقه و يبينه الاستدراك، و كذا قوله في اخلولق: «مثل حرى»، و قوله: «و مثل كاد كرب»، و أمثلته لأفعال الشروع. و المصنف هنا لم يذكر المثلية إلا مع كرب، فلا يتم [2] في كلامه هذا الجواب، و قد يؤخذ الجواب عنه من قوله في الترجمة لأنه يفهم أن كاد هي أم الباب فما يعتبر فيها يعتبر في فروعها من باب أحرى.

---

(١) قوله (لكن خبر) استدراك مما يفهم من قوله (ككان) من إعمالها في كل ما تعمل فيه كان، و من وجوه الفرق أن الخبر في باب كان يتقدم، و لا يجوز حذفه، و لو عند قيام القرينة، بخلاف ما هنا، كما يأتي. قوله (مضارع) اي: مع فاعله، ففيه تجوز. (ابن القره داغي)

(٢) في نسخة (ب) «فلا يتوهم».

[اقترانُ خبرِ كاد و كرب و عسى و أوشك بـ (أن) المصدريّة]

[٢٤٣] ﴿ .... وَ وَصْلُ أَنْ نَدَرْ ﴾

[٢٤٤] ﴿ في كادَ، وَ الْأَصَحُّ مِثْلُها كَرَبْ [١] وَ في عَسى [٢] وَ أَوْشَکَ الْوَصْلُ غَلَبْ ﴾

(و وصل أن ندر في كاد) يعني: أن دخول (أن) على خبر كاد نادر، و الغالب تجرده منها، فمن النادر قوله:

كَادَتِ النَّفْسُ أن تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَ بُرُودِ

و من الغالب قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة: ٧١].

(و الأصح مثلها كرب) فيغلب فيها التجرد كقوله:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ؟ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

و يندر معها الاقتران بأن كقوله:

سَقاها ذَوُو الأَحلامِ سَجْلاً على الظَّما و قَدْ كَرَبَت أعناقُها أَنْ تَقَطَّعا

و أشار بقوله (و الأصح) إلى مخالفة ابن الحاجب إذ جعل في مقدمته "كرب" من أفعال الشروع، و في عبارة الفعل إشعار به.

---

(١) قوله (ندر) لأن "أن" للاستقبال و كاد يدل على قرب الخبر كأنه في الحال فيتنافيان، و كذا كرب. و قيل يجب التجرد في كرب، لأنه للشروع. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و في عسى) لأن المترجي مستقبل فناسبه أن. وههنا أبحاث: الأول: أن اقتران "أن" بالفعل يستلزم الإخبار عن الذات بالمعنى وهو غير جائز؟. الثاني: أن عسى فعل ماض، فإن وضعت للزمان الماضي و لم يستعمل فيه لزم وجود المجاز بدون الحقيقة، لاشتراط الاستعمال فيها، وهو مستعمل في كلام الخلق للرجاء، و في كلام الخالق للعلم المجرد، أو الرجاء باعتبار المخاطبين، وإن لم يوضع له لم يصدق عليه تعريف الفعل؟ الثالث: أن أوشك للقرب ككاد، فلِمَ لمْ يكن مثله في مصاحبة "أن"؟ و يمكن الجواب عن الأول: بأن المصدر المؤول يجوز حمله على الذات، أو بأن الحمل مبني على المبالغة، أو على حذف المضاف، فمعنى "عسى زيد أن يخرج": عسى حال زيد أو عسى زيد ذا خروج. و عن الثاني: بأن الوضع في تعريف الفعل أعم من التقديري والموضوع له تحقيقا هو الرجاء فقط فتكون حقيقة فيه. وعن الثالث بأن أوشك موضوع للإسراع فالقرب أمر عارض لازم له، وكاد موضوع للقرب أصالة. (ابن القره داغي)

(و في عسى و أوشك الوصل غلب) أي: الغالب في خبر "عسى"، و"أوشك" أن توصل بـأن كقولـه تعالى ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبه ١٠٢] .

و كقول الشاعر:

وَ لَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّو وَ يَمْنَعُوا

و يقل تجرده منها كقوله:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

و كقوله:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

و في اقتران أخبار هذه الأفعال بـ (أن) خلاف أنظره و جوابه في الحاشية.

و استشكل كون الغالب في أوشك الاقتران مع أنها من أفعال المقاربة، و القياس مع المقاربة التجرد لما يدل على تراخي الفعل، و لذلك غلب التجرد مع كاد و كرب. و أجاب اللقاني: بأن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دون كاد و كرب إذ هي موضوعة للإسراع المفضي للقرب.

[اقتران خبر «اخلولق» و «حرى» بـ أن]

[٢٤٥] وَ لازِمٌ [١] فِي اخْلَوْلَقَ الْوَصْلُ حَرى [٢] ....

أي: وصل (أن) بالخبر لازم مع هذين الفعلين، و سرّ ذلك أن الخبر مع أفعال الترجي مرجو مستقبل فناسبه حرف الاستقبال [٣]، و لذا ذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد خبر عسى من أن ضرورة.

قوله (الوصل) مبتدأ مؤخر، و (لازم) خبر مقدم، و (حرى) عطف على اخلولق بإسقاط الأداة. و لا يخفى أن جمعه بين كل فعلين مشتركين في الحكم أحسن من صنيع الخلاصة.

---

(١) قوله (و لازم) اي للإشعار بأنهما للرجاء، وعسى شهيرة فيه، فلا يحتاج إلى "أنْ" لهذا الإشعار. (ابن القره داغي)

(٢) و هما فعلان شبيهان بعسى في المعنى و العمل، تقول: حرى زيد أن يفعل، و اخلولق أن يفعل، فمعنى حرى: صار خلقيا و جديرا بالأمر. و أما اخلولق من الفعل (خلق) و معنى (خلق) صار خلقيا اي: جديرا، تقول هذا خليق بهذا الأمر اي جدير. (معاني النحو)

(٣) نحو: "حرى زيد أن يقوم"، ولا يجوز حرى زيد يقوم . قالوا: "أخلولقت السماء أن تمطر"، و لم يقولوا: "اخلولقت تمطر ". (شرح الأشموني)

[أفعال الشروع و حكم اقتران خبرها بـ "أن"]

[٢٤٥] ﴿ .... وَ التَّرْكُ فِي الشُّرُوعِ لازِماً يُرى ﴾

[٢٤٦] ﴿ طَفِقْتُ أَنْشَأْتُ أَخَذْتُ جَعَلا عَلَقْتُ ، وَ اتْرُكْ لازِماً مِنْ هَلْهَلا ﴾

(و الترك في الشروع لازما يرى) أي: ترك (أن) في خبر أفعال الشروع لازم؛ لأنها للحال و هو ينافي الاستقبال. و قد فهم من كلامه أن أفعال الباب باعتبار معناها ثلاثة أقسام:

١- ما وضع للدلالة على قرب الخبر و هو أربعة (كاد و كرب و أوشك و هلهل).

٢- ما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة: (عسى و اخلولق و حرى).

٣- ما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو ما أشار إليه بقوله: **(طفقت أنشأت أخذت جعلا علقت)** [1] أشعر بذلك تفريقه بينها في الحكم، فإن المتبادر انتفاؤه على فرق معنوي، و قد تقدم أن القياس مع عسى اللزوم و الرجاء منها ظاهر.

فإن قيل: كلامه حينئذ يوهم أن أوشك من أفعال الرجاء. **قلنا:** نلزمه و نقول إنه مقصود، فقد صحح الشاطبي فيها ذلك، و نقله عن الشلوبين و تلامذته، و ذكره في التصريح و أقرّه.

قوله **(طفقت)** و ما معه خبر لمبتدأ محذوف -أي و هي- أي: أفعال الشروع.

[حكم اقتران خبر "هلهل" بأن]

(و اترك لازما من هلهلا) "هلهل" من أفعال المقاربة، و مع ذلك يجب تجرد خبره من "أن" إلحاقا له بأفعال الشروع، قال الدماميني: و علة ذلك أشدية المقاربة فيه، و تركيبه يدل على المبالغة فيه كزلزل و صرصر، فلما كان للمبالغة في القرب لحق الأفعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بدون أن نحو "هلهلت أقوم". إهـ. و لكونه خارجا عن أفعال الشروع لم يأت به المصنف منتظما في سلكها بل أعاد ذكر الحكم معه و أفرده بذلك. و مفعول **(اترك)** محذوف و **(لازما)** نعت لمصدر محذوف اي: أترك "أن" تركا لازما من خبر هلهل. و هذه زيادة على الخلاصة كما زاد عليها بقوله:

---

(١) طَفِقَ زيدٌ يدعو، و أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، و أَخَذَ يَنْظِمُ ، و جَعَلَ يتكلَّمُ، وَ عَلِقَ يأكُلُ. فالخبر في كل هذه الأمثلة لا يقترن بأنْ؛ لأنّ المقصود به الحال، و أنْ للاستقبال ففي الْجَمْعِ بينهما مُنافاة وتناقُض. (شرح ألفية)

[أحكام خبر هذا الباب]

[٢٤٧] ﴿ وَ خَبَراً وَسِّطْ، وَ لا تُقَدِّمِ وَ أَجِزِ الْحَذْفَ لَهُ إِنْ يُعْلَمِ ﴾

ذكر فيه ثلاثة أحكام لأخبار أفعال هذا الباب:

أولها: أنه يجوز توسطه نحو "كاد يهلكون العصاة". و ظاهره أنه لا فرق بين المجرد و المقترن بأن نحو: عسى أن يخرج غلامُك. قال الدماميني: و في الثاني خلاف أجازه المبرد، و السيرافي و الفارسي، و صححه ابن عصفور، و منعه جملة منهم الشلوبين. إهـ .

قلت: و الصواب مع المانعين لما في تجويز ذلك من التباس اسمها بالفاعل، و قول من قال: لا ضرر فيه فإن الجملة فعلية على كل حال مبني على أن المانع من تقديم الخبر الفعلي التباس الجملة الاسمية بالفعلية و هو خلاف التحقيق كما في حاشيتنا، و إنما المانع من جهة المعنى فوات تكرير الاسناد و هو لازم هنا من جهة الصناعة التهيئة و القطع و ذلك لازم أيضا فافهم.

ثانيها: أنه لا يجوز تقدمه عليها، فلا يقال: "يفعل طفق زيد"، و لا "أن يفعل عسى زيد"، قالوا لئلا تكثر مخالفة الأصل، و لجمود هذه الأفعال. قال الدماميني: و قد يعترض الأول بأن خبر كان يقع جملة و يتقدم؟ و الثاني بأن كاد و أوشك متصرفان؟ و قد يجاب بأن التزام كون الخبر جملة خروج ثان عن الأصل ففي التقديم ثلاث مخالفات، و بأن تصرف كاد و أوشك ناقص؛ إذ لا يستعمل منهما أمر. إهـ .

ثالثها: أنه يجوز حذفه إذا علم و دل عليه كقوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ [ص: ٣٣] أي يمسح مسحًا، لدلالة المصدر، و في الحديث «مَنْ تَأَنَّى أَصَابَ، أَوْ كَادَ، وَ مَنْ عَجَّلَ أَخْطَأَ، أَوْ كَادَ» [١].

قوله (**خبرا**) مفعول مقدم بـ (**وسط**)، و مفعول (**تقدم**) ضمير محذوف يعود على الخبر، و (**أجز الحذف**) دليل جواب الشرط المتأخر.

---

(١) أخرجه الطبراني (١٧/ ٣١٠، رقم ٨٥٨).

[استعمالُ عسى ، و اخلولقَ ، و أوشكَ ناقصةً ، و تامّةً]

[٢٤٨] ﴿ بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكَ اذْكُرِ   أَنْ مَعَ فِعْلٍ مُغْنِياً عَنْ خَبَرِ [1] ﴾

أي: يجوز في هذه الافعال الثلاثة أن تسند إلى "أن يفعل" و تستغني بذلك عن الخبر [2]. قال الدماميني عند قول التسهيل فتغني عن الخبر: ظاهر هذا أنها ناقصة سدت (أن) و صلتها مسد الجزئين، و ظاهر كلام الجماعة أنها تامة، و لا حاجة إلى القول بأنها استغنت عن الخبر. و المصنف خالفهم قائلا عندي أنها ناقصة دائما أما في عسى زيد أن يقوم فواضح، و أما في عسى أن يقوم زيد فقد سدت (أن) و صلتها مسد الجزئين كما في ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ [العنكبوت:٢] إذ لم يقل أحد أن حسب خرجت عن أصلها. إهـ .

فظهر منه أنه على القول بالتمام لا حاجة إلى ادعاء الاستغناء فتحمل عبارة المتن كالخلاصة على النقص لكن قال ابن هشام: الأصوب أو الأحسن أن يقال: إن "أن يفعل" سد مسد الجزئين لا أغنى عن الثاني فقط. و أجاب الشهاب بأنهم تركوا التعرض للأول لوضوح أمره لأن "أن يفعل" حل محله فأغناه عنه في غاية الوضوح، ثم على أن "أن يفعل" سد مسدهما يكون في محل رفع و نصب و لا مانع من كون الشيء في محلين باعتبارين مختلفين.

قوله (**بعدَ**) متعلق بـ (**اذكر**)، و (**أن**) مفعوله، و(**مع فعل**) متعلق به، و قد علم مما سبق أن هذا الفعل هو المضارع، و (**مغنيا**) حال من (**أن مع فِعْلٍ**)، و فهم منه أن غير هذه الثلاثة لا تسند إلى أن و الفعل بحال و هو كذلك.

---

(١) قوله (مغنيا...)إهـ اختلف في أنها حينئذ: تامة، وهو مذهب الجمهور، أو ناقصة، وأن يفعل ساد مَسَدَّ المفعولين كما قيل به في قوله تعالى: {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} [العنكبوت -٢] وهو مذهب ابن مالك. فعلى الأول معنى قوله (مغنيا): أنه مغن عن أن يكون له خبر. وعلى الثاني معناه: مغن عن الخبر والاسم إلا أنه حذف الاسم لوضوحه، لكن كلامه ظاهر في الأول. (ابن القره داغي)

(٢) أفعال هذا الباب كلها ناقصة، فلا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج معه إلى منصوب وهو الخبر. إلا ثلاثة أفعال فإنها تستعمل تامة وناقصة. وهي: عسى، أوشك ، اخلولق. (دليل السالك) + و الأفعال الناقصة: هي التي تحتاج إلى اسم وخبر لإتمام المعنى نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، واخلولقَ عمرٌو أن يأتي, وأوشك عليٌّ أن يسافرَ. و أما التّامّة: فهي التي يَلِيَها (أنْ والفعل) مباشرة فيكون المصدر المؤول في محل رفع فاعل لها فتكتفي به في إتمام المعنى , ولا تحتاج إلى خبر نحو: عسى أن يقوم، واخلولقَ أن يأتِي، وأوشك أن يسافر. فكلٌّ مِنْ (أن يقومَ، وأن يأتيَ، وأن يُسافر) في محل رفع فاعل. (شرح ألفية)

[جوازُ الإضمارِ في عسى و اخلولق و أوشك][1]

[٢٤٩] ﴿ فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِها اسْمٌ أضْمِرِ إنْ شِئْتَ، وَ الخزلُ بِتَجْرِيدِ حَرِيَ[2] ﴾

هذا تفريع على الاستعمال المتقدم، و المعنى: أنه إذا ذكر اسم قبل الأفعال الثلاثة جاز لك [وجهان]:

١- أن تجعل تلك الأفعال متحملة لضمير ذلك الاسم.

٢- أن تجعلها خالية منه و يظهر أثر التقدير في التأنيث و التثنية و الجمع.

فتقول على تقدير الإضمار: "هند عست أن تفلح" و"الزيدان عسيا أن يقوما" و"الزيدون عسوا أن يقوموا" و"الهندات عسين أن يقمن" و على تقدير الخلو: "عسى" في الجميع[3]، و هو الأرجح، و به جاء التنزيل نحو ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] .

قوله (اسم) اسم (يكن)، و (مِن قبلها) خبرها، و الضمير المضاف له (قبل) عائد على الأفعال الثلاثة، و هو أحسن من فرض الخلاصة ذلك في عسى، فإنه يوهم الاختصاص، و من ثم أصلحها بعضهم بقوله:

وَ جَرِّدنَّ أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهِنَّ و اسْمٌ قَبْلَهَنَّ ذُكِرَا

و (أضْمِر) أمر من الإضمار و هو دال على جواب الشرط، و (الخزل) مبتدأ و كني به عن ترك الإضمار، و (حرى) بمعنى حقيق خبره، و (بتجريد) متعلق به، و يفهم هذا الترجيح من تقديم الخلاصة للتجريد إلا أن ما هنا أصرح و أنص.

---

(١) هذا ما تختصُ به عسى و اخلولق و أوشك ، و أما غيرها من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيها ؛ فتقول: الزيدان جعلا يَنْظِمانِ ، و الزيدون طَفِقُوا يأكلون . و لايجوز ترك الإضمار ؛ فلا يُقال : الزيدان جَعَل ينظمان ، والزيدون طَفِقَ يأكلون. (شرح ألفية)

(٢) قوله (و الترك بتجريد) اي: ترك الإضمار الحاصل بتجريدها عن الضمير حرى، لأنه لغة أهل الحجاز، و الإضمار لغة تميم، ولأنه أخص. وأثر الخلاف تظهر في التثنية والجمع والتأنيث، مثلا تقول على الاضمار :الزيدان عسيا أن يقوما، وعلى تركه: الزيدان عسى أن يقوما. (ابن القره داغي)

(٣) يقولون : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا , والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يَقُمْنَ . (شرح ألفية)

[تَصَرُّفُ كادَ و أخواتها]

[٢٥٠] ﴿ وَ لازِمٌ جُمُودُها[1] لكِـنْ وَرَدْ يَكـادُ يُوشِـكُ مُوشِكٌ تَعَدْ[2] ﴾

[٢٥١] ﴿ وَ لَمْ تُزَدْ .... ﴾

(لازمٌ) خبر مقدم و (جمودُها) -أي أفعال الباب- مبتدأ مؤخر. و يصح جعل (لازم) مبتدأ و (جمودها) فاعلا على حد "فائز أولو الرشد" فهي ملازمة لصيغة المضي.

و سمع مجيء المضارع من كاد و أوشك نحو: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ [النور: ٣٥] (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ...).

و سمع أيضا مجيء اسم الفاعل من أوشك كقوله (فإنكَ موشكٌ أن لا تراها ...).

و أشار بقوله (تعد) إلى أن ذلك مقصور على السماع لا يقاس عليه لكنه يوهم أنه لم يرد من تصرفات هذه الأفعال سوى ذلك مع أنه سمع مجيء المضارع بجعل و طفق، و المصدر لطفق و كاد، و هذا الإيهام أخف من قول الخلاصة «لا غير» لأنه إن عنى لا غيرهما فقد علمت نقضه، و إن عنى لا غيره - أي المضارع- فقد علمت أيضا نقضه.

(و لم تزد) أي: لم ترد هذه الأفعال زائدة و هو من الزيادات على الخلاصة.

و أجاز الا خفش زيادة (كاد) تمسكا بقوله تعالى ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ [طه: ١٥]، و أوّل بأن المعنى: أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية، ذكره الدماميني. و وجه احتجاج الأخفش أن التعبير بأكاد يقتضي أنه لم يخفها و ليس كذلك فإنه أخف لها عن جميع خلقه.

---

(١) قوله (و لازم جمودها) اي و هذه الأفعال لازم جمودها إذ لم يستعمل غير ماضيها لكن ورد المضارع من كاد مجزوما نحو: {لم يكد يَرَاهَا} [النور- ٤٠] ، أم لا كـ {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} [النور- ٣٥]. ومن أوشك كقوله: (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ..)، وجاء منه "موشك" اسم فاعل نحو : (فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ)، وإذا كان لازما فلا تعد من الثلث، وما جاء من اسم فاعل كاد وكرب كقوله (... وَإِنَّني % يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ)، و قوله (إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ) مؤول بأن كائد اسم فاعل من (المكائدة) غير جار على فعله على أنه جزم "ابن السكيت" بأن الصواب أنه بالباء الموحدة، و كاربا من كرب التامة. (ابن القره داغي)

(٢) في شرح الناظم : .... يكاد يوشك موشك فلا تعد

و وجه الجواب أن المعنى: أكاد أخفي الاخبار بوقوعها لكني لم أفعل بل أخبرت به و أوجب الايمان به، و هذا المعنى هو الصحيح الذي تشهد به الآيات.

و قيل المعنى: أكاد أخفيها عن نفسي فكيف عنكم، روي هذا عن ابن عباس، و روي عنه أنه قرأ أكاد أخفيها من نفسي يقول: إنها لا تخفى عن نفس الله أبدا اي هذا وجه التعبير بأكاد.

و قيل المعنى: إن الساعة آتية أكاد و هنا تم الكلام بمعنى أكاد انفذها لقربها ثم استأنف الاخبار فقال أخفيها.

قلت: يمكن أن يكون المعنى: أني لم أخف إتيانها أي تحقق وقوعها عن الخلق و لكن كدت أن أخفيه عن الخلق حيث لم أجعله نصب اعينهم و مستحضرا لهم في جعل أوقاتهم و إنما أعطيت ذلك لأهل الخصوصية و القرب منهم، و أما جمهورهم فحظهم من ذلك أصل الاعتقاد إذ لو صار حالا للجميع لحزب العالم و الله اعلم، و المعنى حينئذ: أكاد أخفيها حيث لم اطلع عليها الاطلاع المعتبر إلا القليل من الخلق، فافهم.

[فتحُ سين عسى و كسرُها]

[٢٥١] ﴿ .... وَ فِي عَسَيْتُ يُكْسَرُ السِّينُ مِنْهُ، وَ انْفِتاحٌ أَكْثَرُ [(١)] ﴾

يجوز كسر سين "عسى" إذا أسندت لضمير يسكن له آخر الفعل و هو التاء و النون و نا. و به تعلم حسن إدخال لفظة "نحو" في الخلاصة، و لا يجوز كسرها في غير ذلك. و يجوز مع ذلك الفتح و هو أكثر و أحسن، لأنه يجوز مع ما يجوز فيه الكسر و ينفرد في غيره لأنه أخف، و قد قرئ بالوجهين ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢].

و يقرأ (اَلسين) باثبات همزة أل لأنها في ابتداء الشطر.

---

(١) قوله (و انفتاح أكثر) لأن أكثر القراء على قراءته بالفتح في قوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ} [محمد -٢٢]، ثم إن عسيتم هنا في معنى الخبر بمعنى (قاربتم)، فلا يرد أن عسى إنشاء اتفاقا، و دخول أداة الاستفهام عليه ينافيه، لأنه مبني على معناه الحقيقي. (ابن القره داغي)

فإن قلت: ما مسوغ الابتداء بانفتاح؟ **قلت:** هو معرفة معنى و إن كان نكرة لفظا؛ لأن إضافته لضـمير السين مرادة؛ إذ المعنى: و انفتاح سين عسيت، فهذا الانفتاح المخصوص هو المحكوم عليه و المحدث عنه، لا مطلق الانفتاح، فالتنوين فيه بدل من المضاف إليه، و إن كان الأكثر أن لا يكون ذلك إلا في كل و بعض و نحوهما، أو هو نكرة، و المسوغ صفة مقدرة بقرينة السياق اي: و انفتاح سين عسيت.

❊ ❊ ❊

إنَّ وَ أَخَواتُها

[عملها]

[٢٥٢] تَعْمَلُ عَكْسَ كانَ إنَّ أَنَّ عَلَّ كَأَنَّ[1] لكِنَّ وَ لَيْتَ ....

يريد أن هذه الأحرف الستة إذا دخلت على الجملة الإسمية فإنها تعمل في جزنيها عكس عمل "كان" فتنصب الاسم و ترفع الخبر، و تدخل على الجمل لإفادة معانيها في مضامينها.

فـ (إنَّ) بالكسر، و(أَنَّ) بالفتح لتوكيد النسبة، أي: نفي الشك عنها، أو الإنكار لها.

و(لعلَّ) للتوقع و هو الترجي في المحبوب نحو:" لعلّ الحبيبَ قادمٌ"، و الإشفاق في المكروه نحو: "لعل الحبيبَ هالكٌ". و(علّ) لغة فيها.

و (كأنّ) للتشبيه.

و (لكنّ) للاستدراك، أي: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما قد يتوهم نفيه منه نحو: "زيدٌ شجاعٌ لكنَّه بخيلٌ"، و نحو: "ما زيدٌ شجاعٌ لكنه كريمٌ"[2].

و (ليت) للتمني و هو طلب ما لا طمع فيه أصلا نحو: "ليتَ الشَّبابَ يَعُودُ"، أو طلب ما فيه عسر كقول منقطع الرجاء: "ليتَ لِي مالاً فأحجَّ منه".

و ههنا **إشكال** و هو (أَنّ) المفتوحة مع معموليها مؤوّلة بالمفرد كما يأتي، فلا تقع إلا معمولة و جزء كلام، فنسبة خبرها لاسمها غير مقصودة، و إنما المقصود نسبة العامل للمصدر المنسبك منها، و

---

(١) (كأنّ) للتشبيه المؤكد، لأنه مركب من الكاف وأنّ، وهو منقوض بنحو كأنّ زيدا قائم، أو قام، أو في الدار، ودفع بأنه على حذف الموصوف، اي شخص قام، وفيه أنه لا يجري في نحو كأنّي أقوم، إذ لو كان صفة لمحذوف لقيل: يقوم، و لذا قال بعضهم: إنه للشك إذا كان الخبر فعلا أو صفة من صفات اسمها أو ظرفا، و القول بأن الضمير في "أقوم" عائد إلى الاسم لأن الموصوف للزوم حذفه في حكم العدم ضعيف. (ابن القره داغي)

(٢) فإنك لمّا نفيت الشجاعة عنه، أوهم ذلك نفي الكرم لأنهما كالمتضايفين، فلما أردت رفع هذا الإيهام عقبت الكلام بلكنّ مع مصحوبها. (معاني النحو)

بالجملة فليست نسبة خبرها لاسمها هي محل النزاع لعدم قصدها فكيف يعقل التأكيد فيها؟ و قد رفع إليّ سؤال في المسألة.

فأجبتُ بما نصه: إن التوكيد لا يختص بالنسبة المقصودة بالذات بل تظهر فائدته و يتحقق الاحتياج إليه في غيرها، و تتبع الاستعمالات يبين ذلك للعارف بالمعاني الفاهم لدقائقها:

ففي قول مولانا جلّ جلاله ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ [الجن: ١] لما كان الاستماع من الجن مستغربا غير معهود مع عدم إطلاق المخاطبين عليه كان مظنة للشك و الإنكار، فأكد لذلك، و لهذا جيء أيضا بضمير الشأن إشارة إلى أن الحديث الذي يذكر من الأمور المعجبة، لأن مضمون الجملة المفسرة لضمير الشأن لابد أن يكون من الأمور التي تستعظم و تستغرب، فالتأكيد حينئذ لنسبة الاستماع إلى نفر من الجن، و هذا هو المراد من ضمير الشأن لا لنسبة الايجاء إلى الاستماع.

و في قوله جل من قائل ﴿ أَو لم يَكفهمْ أَنّا أنزلنَا عَلَيْك الْكتاب ﴾ [العنكبوت: ٥١] لما كان كونه تعالى هو المنزِّل لهذا الكتاب مما يرتاب فيه القائلون لولا أنزل عليه آية من ربه أكد لذلك فالتأكيد لنسبة الإنزال إليه لا لنسبة الكفاية للإنزال، و في قوله ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [الأنبياء:١٠٨] التأكيد لنسبة الوحدانية إلى الإله لا لنسبة الايحاء إلى وحدة الإله.

و في قوله ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣] لمّا كان تسبيحه في ذلك الوقت مستبعدا أكد لذلك، فالتأكيد لكونه من المسبحين لا لترتيب ما بعده عليه.

و في قوله ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون: ٣٥] لما كان بعثهم و إخراجهم منكرا عندهم أكد لذلك فالتأكيد لكونهم مخرجين لا لنسبة الوعد إليه.

فقد تبين لك تصور تأكيد النسبة الغير المقصودة بالذات في هذه الآيات، فلتفسر نظائرها عليها.

ثم نقول في نحو : "أعجبني أنك فاضل" إنما يقال هذا المثال عند البلغاء في مقام يستبعد فيه المخاطب اتصافه بالفضل و اعتقاد المتكلم لاتصافه به، فالتأكيد حينئذ لنسبة الفضل إليه لا لنسبة الإعجاب إلى الفضل -و الله تعالى أعلم بالصواب-.

[بيان مدخول إنّ وأخواتها]

[٢٥٢] ﴿ .... وَ دَخَـل ﴾

[٢٥٣] ﴿ مَدْخولَ دامَ[١] .... ﴾

أي: و دخل ما ذكر من الأحرف على مدخول دام أي: ما يقبل أن يكون مدخولا، و أفهم أنها لا تدخل على ما لا يقبل أن يكون مدخولا لدام و ذلك: المبتدأ المخبر عنه بطلبي مفردا و جملة. و المبتدأ الذي يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه، أو لمصحوب لفظي أو معنوي. و الإنشاء الذي ليس بطلبي حكمه حكم الطلبي فلا تدخل عليه هذه الأحرف.

قال الدماميني و من هنا يعلم أن جملتي نعم و بئس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [النساء: ٥٨] ،﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُون ﴾ [التوبة: ٩]، و سيأتي في ذلك كلام في بابه.

و ربّما دخلت "إنّ" على ما خبره نهي كقوله:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُـمْ أَمْسِ سَيِّدَهُـــمْ ... لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُـمْ عَنْ لَيْلِكُـــمْ نَامَا

و قد مر في باب المبتدأ و الخبر ما يعرف به تأويل ذلك.

و ذكر أبوحيان عن الفارسي في تفسير ﴿ أَنْ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ [النور: ٩] أنها مخففة من الثقيلة، و ردّه بأن المشهور أن الجملة الطلبية لا تقع خبر أن، و لذلك أولوا (إن الذين قتلتم) البيت، (إني عسيت صائما). و في الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لأنه لابد من قد.

و قال بعض المتأخرين الحق أن الطلبية معنى الخبرية لفظا تجوز نحو «اللَّهُمَّ إِنِّى أَسْأَلُكَ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِكَ» [٢]، «اللهم إني أعوذ بك من المَغْرَم و المَأثم» [٣] و كثرةُ ذلك في الحديث معروفة، و لا يجوز

---

(١) قوله (دام) الأولى "كان"؛ لأنه أم الباب، و قضيته أن أخبارها لا تكون إنشائية، و هو منقوض بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} [النساء- ٥٨]، و{إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُون} [التوبة- ٩] إلا أن يؤول بإضمار القول، أو ببنائها على مذهب من يجوز استعمال نعم و بئس اخبارا. (ابن القره داغي)

(٢) رواه الترمذي (٣٤١٩).

(٣) رواه البخاري (٢٣٩٧) بلفظ " اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ. .

"اني بعتك" و لا "انك طالق" بقصد الإنشاء. و الفرق أن الطلبي يقبل التأكيد لتأخر متعلقه فيؤكد طلبه كما تؤكد النسبة الخبرية بخلاف الإنشاء الذي وقع متعلقه معه فلا يقبل التأكيد. إهـ.

و قال الرضي: و أما الجملة الطلبية فلا أرى منعا من وقوعها خبرا لـ (إن و أن) كما في خبر المبتدأ و إن كان قليلا. إهـ

قلت: هذا مشكل على ما تقدم تحقيقه في باب المبتدأ من أن الجملة الطلبية لا تقع خبرا للمبتدأ، و أن ما ظاهره ذلك مؤول و لا شك في كثرته نحو: "اللهم إني أسالك المغفرة"، و ما رآه الرضي مبني على رأيه الذي صرح به في باب المبتدأ من جواز مجيء خبره جملة طلبية، و أما على التحقيق المتقدم فيلزم أن تكون إنّ دخلت على ما ليس أصله المبتدأ و الخبر فيما تقدم، و نظائره المستفيضة.

و في ذلك إشكال آخر و هو أن النسبة في نحو "اللهم إني أسألك رحمة من عندك" لا يعقل فيها شك و لا إنكار، لأنها لم يتقدم لها ثبوت في الخارج في اعتقاد المتكلم حتى يتصور إنكارها أو الشك فيها فيردهما، و لأن المدعو جل جلاله منزه عن الشك و عن رد عمله، و على فرض كون الكلام خبرا بالتأويل لا فائدة في إعلامه تعالى فضلا عن الاحتياج للتأكيد، و قول الدماميني إن الطلب يقبل التوكيد إن أراد به معنى التحقيق و التثبيت فالإنشاء أيضا يقبله، و ليس ذلك معنى إن، و إن أراد به دفع الشك عن النسبة أو الإنكار لها فلا نسبة خارجية، و إن أراد توكيد المطلوب الذي هو متعلق الطلب و هو الذي تدل عليه عبارته فـ(ان) ليست لتأكيده بل لتأكيد النسبة التي بين اسمها و خبرها.

و **الجواب** -و الله تعالى اعلم- أن الدعاء عبارة شرعت لإظهار الفاقة و التذلل بين يدى الله تعالى، فالداعي كأنه ينادي و يقول: إني محتاج إليك فقير إلى ما عندك، لأنه إذا كان وجه مشروعية إظهارهما فكذلك مقصود بالذات منه، و لا ينتقض هذا علينا بقصد الجملة المحجوبين حصول مناربهم فقط، لأنه لا كلام على من حظه من دعائه ذلك على أنه أيضا مناد على نفسه بالفاقة، و إن لم يقصده مطابقة، و لا يستبعد ما ذكرناه بعد الانفكاك عن الميل إلى حصول المطالب حال الدعاء، لأنه لا ينافي قصد إظهار الفاقة و حصول الكمال في الدعاء كما هو مقرر في محله، و هذا المعنى الذي قلنا إن الداعي كأنه مصرح به خبر متضمن إظهار الفاقة و هو المراد منه كما أن نحو ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: ٣٦] خبر متضمن إظهار التحسر و هو المراد منه، فحين تضمن الطلب هذا المعنى صح مجيئه خبرا

باعتباره، و ليس هذا معنى ما يقال كل طلب يلزمه اخبار معنوي نحو "اضرب زيدا" فإنه يستلزم إنا طالب لضربه، لأن ذلك لازم بعيد الغالب عدم قصده، و هذا لأجله شرع الدعاء فهو روحه و عليه مداره، و كل داع له معرفة بوجه الدعاء يقصده بل إليه يتوجه بالذات و على تحصيله يحوم.

و إذا فهمت هذه المقدمة بينا لك عليها ما يتم به التوجيه و هو أن لفظ الدعاء حينئذ كفاية أريد به لازم معناه مع إرادة ذلك المعنى، فإنه تجوز في الكناية إرادة اللازم و الملزوم، و لا استغرب أن ينازعني في هذا جامد يقف مع المألوفات، و يقصر اعتباره على ما سطر في قديم المؤلفات أو رسمي، فجانب كلام العارفين متباعد عن أوصاف المصنفين.

ثم أمهد مقدمة لحل الإشكال الثاني و هي أن تعلم أن الإتيان بـ"إنّ" لا يجب أن يكون له إنكار من المخاطب أو دفع شك منه محققين كما في الإخراج على مقتضي الظاهر أو مقدرين كما في الإخراج على خلافه .

قال الشيخ عبد القاهر: قد تدخل كلمة "إنّ" للدلالة على أن الظن كان من المتكلم في الذي كان أنه لا يكون كقولك للشيء و هو بمرئي و مسمع من المخاطب أنه كان مع الأمر ما ترى و أحسنت إلى فلان ثم انه جعل جزائي ما ترى، و عليه ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ [آل عمران: ٣٦] ، ﴿ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الشعراء: ١١٧]. إهـ. فتبين منه أنها قد تستعمل للتنبيه على أن المتكلم كان يظن خلاف مضمون الخبر و أنه مخطيء في ذلك ، فهذه قاعدة يتمّ الجواب معها في استخراج معنى في مسألتنا تكون به من أفرادها و قد منَّ الله به، فنقول في بيانه: أوصاف العبودية الملازمة لكل عبد أربعة: **الفقر**، و **الضعف**، و **العجز**، و **الذل**، لكن لا يتحقق بها في جميع أو غالب أحواله إلا المُقَرَّبون، و جمهور الخلائق تعتريهم الغفلة عنها، فيرون لأنفسهم **الاستغناء**، و **القوة**، و **القدرة**، و **العزة**، لما يشاهدونه من الكسب و الاختيار و التمكن من الأشياء على حسب ما يريدون عند مباشرة الأفعال، فإن أكثر الخلق مثلا لا يستحضرون افتقارهم لدفع إذاية برغوث، و مضرة قملة، و عدوى ذبابة، و إخراج نفس، و حصول درهم، و نيل لقمة، بل لا يستحضرون افتقارهم لما هو أظهر من هذه الأمور، فحالهم حينئذ حال من ينكر الافتقار أو يشك فيه يختلف ذلك باختلاف ما استولى على الشخص من الغفلة، و المُقَرَّبون الغير الغافلين مأمورون باتهام نفوسهم و عدم تصديقها في التبري من جنس الدعوى الذي من

جملته دعوى الاستغناء، فيرون حال أنفسهم إنكار ذلك أو الشك فحسن حينئذ استعمال الداعي؛ لأنّ التنبيه على أن نفسه تدعي خلاف ما لها و أنها مخطئة في ذلك، و في ذلك من تحقيق إظهار الافتقار المقصود ما لا يخفى -و الله تعالى أعلم-.

ثم العبارة التي عبر بها المصنف مأخوذة من التسهيل قال فيه: «و لا تدخل على ما لا تدخل عليه دام» و لم يتعقبها شراحه، و فيها نظر لاقتضائها أن هذه الأحرف لا تدخل على المبتدأ المخبر عنه بالماضي، فإن "دام" لا تدخل على ذلك، كما سبق، و ليس كذلك، فالصواب التعبير بـ "كان" و نحوها مما يكون خبره ماضيا. و هذه المسألة مزيدة على الخلاصة .

[تأخير الخبر، و توسطه]

[٢٥٣] .... و تَأَخَّرَ الْخَبَر حَتْماً، وَ وَسِّطْ [1] إِنْ يَكُنْ ظَرْفَاً وَ جَرّ

(الخبرُ) فاعل (تأخر)، و أل فيه للعهد، و المعهود خبر هذه الأحرف المسبوق ممّا تقدم، و (حتما) نعت مصدر محذوف أي تأخرا حتما. و يصح أن يكون (تأخر) مصدرا مضافا لفاعله، و (حتم) بالرفع خبره. و وجه ذلك أن لهذه الأحرف شبها بكان في لزوم المبتدأ و الخبر فعملت عملها معكوسا، ليكون المبتدأ و الخبر معها كمفعول قدم و فاعل أخر تنبيها على الفرعية، فمن ثم التزموا تأخير أخبارها.

قوله (و وسّط ...) أمر حذف مفعوله لدلالة ما تقدم، و هو قائم مقام الاستثناء من تحتم التأخير المتقدم، و به يعلم أن المعنى: أجز التوسط إن يكن الخبر ظرفا نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، أو جارا و مجرورا نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَة﴾ [آل عمران: ١٣]، و يجب تقدير المتعلق متأخرا لما تقدم في مسألة "ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئاً". و اعلم أن التجويز المستثنى من الامتناع يجب أن يكون عدم الامتناع الصادق بالوجوب فيدخل فيه نحو "إن في الدار صاحبها".

---

(١) قوله (و وسط) و لا تقدم الخبر و لو ظرفا على أنفسها، لأن لها الصدر سوى أنّ بالفتح، و هو محمول على المكسورة، و ليعلم من أول الكلام اشتماله على التأكيد و نحوه. (ابن القره داغي)

[تقديم معمول الخبر]

[٢٥٤] ﴿ وَ وَسِّطِ [1] الْمَعْمُولَ حالاً ظَرْفا .... ﴾

أي: أجز توسط معمول الخبر بينها و بين اسمها [في موضعين]:

١- إذا كان حالا نحو: "إن ضاحكاً زيداً قائمٌ". ذكَرَ جواز ذلك أبوعلي الجلولي في نكته على الايضاح موجها له بأنهم قد أجروا الحال مجرى الظرف، و الجمهور على المنع.

٢- أو ظرفا أو مجرورا كقوله:

فَلاَ تَلْحَنـــي فِيهَـــا فإنَّ بِحُبِّهـــا أَخَاكَ مُصَابَ القَلْــبِ جَمّــا بلابِلهُ [2]

و منع الأخفش قياس ذلك، و قصره على السماع.

و قيل "بحبها" في البيت متعلق باعني و الجملة اعتراضية كما في قوله:

كأَنَّ و قـد أتى حـــولٌ كميــــــلٌ أثافِيَها حمامــــــاتٌ مثُــــــولُ

و مفهوم قوله: (حالا ظرفا) أنه لا يجوز أن يقال: " إن طعامَك زيداً آكل" و هو كذلك باتفاق. و يفهم من كون التوسط المأمور به على سبيل الجواز من كون ذلك كذلك في الخبر الأصل.

و هذه أيضا زيادة على الخلاصة.

[حذف الاسم]

[٢٥٤] ﴿ .... وَ جَوَّزُوا عِنْـدَ الدَّليلِ الْحَـــذْفا ﴾

[٢٥٥] ﴿ لِاسْمٍ.. .... ﴾

(الحذفَ) مفعول (جوزوا)، و (لاسم) متعلق بالحذف، و (عند) متعلق بجوزوا.

و مفهوم إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون ضمير الشأن أو غيره، و أنّ ذلك جائز في النثر و النظم كقولهم" إن بك زيد مأخوذ" و قوله:

إنَّ مَـنْ يَدْخُـلِ الكنيسَـــةَ يَوْمـــاً يَلْـــقَ فِيهَـــا جَآذِراً وظِبَــــــــاءَ

---

(١) قوله (و وسط) اي: بينها و بين أسمائها معمول إن ظرفا أو في حكمه كالحال. و أما توسيطه بين الاسم و الخبر فجائز مطلقا. (ابن القره داغي)

(٢) قدّم الشاعر معمول خبر إنَّ الجار والمجرور (بحبّها) على اسم إنّ (أخاك) وعلى الخبر (مصابُ القلب). (شرح الفية)

أي: إنه بك مأخوذ، و"إنه من يدخل" ، فهذا مثال حذف الضمير الشأن نثرا و نظما، و كقولهم: "إن بك مأخوذ أخواك"، و قوله:

فلـــو كنت ضَبِّيًا عَرَفْـــتَ قَرَابَتِي   و لكنّي زنجيٍ عظيـــم المَشَافِـــر

اي إنك بك مأخوذ أخواك.

و لا يجوز أن يقدر إنه؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر بمفرد، و التقدير في البيت: و لكنـك زنجـي، فهـذا مثال حذف غير ضمير الشأن نثرا و نظما.

و قال السخاوي في شرح المفصل: حذف الاسم مختص بالشعر.

و قيل يجوز في الكلام إلا أن يكون ضمير الشأن فلا يجوز حذفه إلا في الضرورة.

[حذف الخبر جوازا]

[٢٥٥] ﴿ .... كَذا لِخَبَرٍ، وَ أَوْجِـــبِ   مَعْ واوِ مَعْ وَسَـدٍّ حـــالٍ تُصِبِ ﴾

قوله (**كذا الخبر**) أي جوزوا عند الدليل الحذف لخبر هذه الأحرف.

و مفهوم إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون الاسم معرفة أو نكرة. و لا بين أن تكرر "إن" أو لا، قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [فصلت : ٤١]، ﴿ إِنَّ الَّـذِينَ كَفَـرُوا وَيَصُـدُّونَ عَـنْ سَـبِيلِ اللَّـهِ﴾ [الحج: ٢٤] أي: لهم عذاب، و قال الشاعر:

سلـــوا أَنَّ حيًّـــا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُـــوا   علـــى النَاسِ أَوْ أَنَّ الأَكَارِمِ نَهْشَـــلا

اي تفضلوا.

و اشترط بعضهم تنكير الاسم. و اشترط الفرّاء تكرير إن كقوله:

إن مَحَـــــلَّا و إنَّ مُرتَحَـــــلا   وإنَّ فِي السَّفْـــرِ مَـــا مضوا مَهَلا

و كأنه يخص الحذف بها. و هذه أيضا من الزوائد على الخلاصة.

تنبيه ههنا مسألة بيانية نحوية مناسبة للمقام: سألني الفقيهُ النّبيهُ الشّريفُ الوجيهُ مولاي محمـد بـن عبد العزيز الجوطي عن وجه ما ذكره الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز حيث قال: من خصائص إنَّ أن لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحـو: ﴿إِنَّـهُ مَـنْ يَتَّقـيِ وَ يَصْـبِرْ﴾ [يوسـف

الآية:٩٠] و "إِنَّهُ مَنْ يَعْمَل سُوءاً" و ﴿إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الكَافِرونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] و منها تهينة النكرة لأن تكون مبتدأ كقوله:

إن شِـــوَاءً و نَشْـــــوَةً و خببَ البـــازل الأَمـــــونِ

و إن كانت النكرة موصوفة تراها مع إن أحسن كقوله:

إنّ دَهْراً يلم شَمْلِــي بِسُعْدَى لَـزمانٌ، يَهُـــمُّ بالإحْســـانِ

و منها حذف الخبر نحو: إن مالا و إن ولدا و إن زيدا و إن عمرا، فلو أسقطت إنّ لم يحسن الحذف و لم يجز؛ لأنها الحاضنة له و المتكفلة بشأنه و المترجمة عنه. إهـ

و قد نقله في المطول و لم يوجهه و كذا لم يتعرض لتوجيهه المحشون و راجعني السائل في ذلك مدة مديدة فلم يلح لي فيها ما يقنع و لما أخذت في شرح هذا المقام ذكرت السؤال فراجعته فلاح من فضل الله تعالى ما يوضح الحال و يزيل الإشكال فأقول:

وجه المسألة الأولى: أن الكلام المشتمل على ضمير الشأن فيه إبهام ثم تفسير لتعظيم الأمر و تفخيم الشأن حتى قالوا: لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة له شيئا عظيما يعتنى به، و حينئذ يظهر وجه تمام حسن الكلام المشتمل عليه بالتوكيد، و أيضا قد سبق أن هذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول: هو الأمير مقبل كأنه سمع ضوضاء و جلبة فاستفهم الأمر فسأل ما الشأن و القصة؟ فقلت: هو الأمير مقبل، و حينئذ فالمخاطب بالكلام المشتمل عليه شاك أو كأنه شاك في مضمون الجملة المفسرة هل هو الواقع أو غيره.

و وجه المسألة الثانية: أن الكلام المشتمل على أن يقصد به إزالة ما عند المخاطب من الشك في نسبة أو الإنكار لها كما سبق، و ذلك يستدعي تقدم حصول الشعور و سبقية ثبوت العلم للمخاطب بمدلول المبتدأ و إن كان نكرة، لأن شكه أو إنكاره لها فرع تصوره لمدلول المحكوم عليه، فيحسن لأن يحكم له حينئذ على تلك النكرة بلا مسوغ ، فإن كان لها مسوغ في الأصل كالوصف ازداد الحسن كما قال، و ذكر في التسهيل أنه يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة في بابي كان و إنَّ، فالأول كقول حسان رضي الله عنه: (... يَكُونُ مزاجَهَا عَسلٌ و مَاءُ)، و قول القطامي:

قِفــــي قبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعـــا وَ لا يَكُ مَوْقِــفٌ منـــكِ الوَدَاعا

و الثاني كقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ [آل عمران ٩٦]. و كقول الفرزدق:

(وإنّ حَرَامًا أَن أَسُبَّ مُجَاشِعاً ...)، و حكاية سيبويه "إن قريبا منك زيد" و تعسّف أبوحيان فقال: إن قريبا ظرف و اسم إن ضمير الشأن محذوف مثل إن بك زيد مأخوذ، و أنت إذا تأملتَ أمثلة كان و إن

وجدت الفرق و أدركت من الحسن في مسألة ان ما لم تدركه في مسألة كان قيل إن ذلك مع كان من باب القلب و هو متعين معنى في قول الفرزدق (و إن حراما ..) الخ فافهم.

و وجه المسألة الثالثة: أن المحكوم به أيضا تقدم للمخاطب العلم به بضرورة الاتيان بان، و ذلك زيادة على مطلق الدلالة، فصار الخبر لذلك، كأنه مذكور صريح، و مع أن التصريح به يقتضي تكرير ذكره فتم حسن حذفه، و من ثم اطرد في كلامهم، و لهذا ترجم له سيبويه رحمه الله فقال: «هذا باب إن مالاً و إن ولداً»، و الظاهر أن ذلك مختص بالمكررة كما يفهم من ترجمة الامام، و فيه يتم التعليل و قول عبد القاهر: لم يجز يعني بلاغة -و الله تعالى أعلم-.

(وَ أَوْجِبِ[١] مَعْ واوِ مَعْ[٢] وَ سَدِّ حالٍ تُصِبِ) أي: أوجب حذف الخبر إذا سدّت مسدّه واو المصاحبة[٣] أو الحال: فالأولى مثل ما حكاه سيبويه "إنَّكَ ما و خيراً" اي مع خير، و ما زائدة، و الخبر محذوف وجوبا مثل "كل رجل وضيعته" و قد مرّ في باب المبتدأ ما فيه، و حكى الكسائي "إن كل ثوب و ثمنة"، و قال الشاعر:

فدع عنك ليلى ان ليلي و شأنها   و ان وعدتك الدهر لا يتيسر

و الحال مثل قولك: "إن ضربي زيدا قائما"، و قوله:

إن اختيارَك مَا ترجوه ذَا ثِقَةٍ   باللّهِ مُسْتَظْهراً بالحزْم و الجَلَدِ[٤]

و هذه أيضا من الزوائد على الخلاصة.

---

(١) (و أوجب) اي: حذف الخبر. و كذا أوجبه في "ليت شعري" قبل استفهام نحو: ليت شعري هل قام زيد، و كأنه لم يذكره لاحتمال أن يكون الاستفهام خبرا على حذف المضاف، اي ليت شعري جواب هذا الاستفهام. (ابن القره داغي)

(٢) (مع واو مع) نحو: إنّ كل رجل وضيعته، وإن ضربي ذا مسيئا. وقد يقال هذا مستغنى عنه بما مر في بحث حذف الخبر إلا أن يقال نص عليهما تنبيها على عدم تصور الصور الباقية لحذف الخبر هنا. فتامل. (ابن القره داغي)

(٣) واو المصاحبة الصريحة، و هي التي يصح حذفها وَوَضْعُ كلمةِ (مَعَ) موضعَها. فلا يتغير المعنى بل يتضح نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه فـ (كل) مبتدأ و (رجل) مضاف إليه و (ضيعته) معطوف على المبتدأ، والخبر محذوف، أي: مقترنان، وإنما حذف للعلم به، ولأن العطف يسد مسده. (شرح ألفية)

(٤) الشاهد فيه"ان اختيارك ما تبغيه" حيث حذف خبر إن لسد الحال مسده، و هذا الحذف واجب. (محمد الگزنى)

[وجوبِ كسر الهمزة]

[٢٥٦] فِي الْاِبْتِدا[1] اكْسِرْ إِنَّ، أَوْ فِي الْحَلْفِ[2] أَوْ حُكِّيَتْ بِالْقَوْلِ[3] أَوْ حالاً تَفِي

[٢٥٧] أَوْ صِلَةً، أَوْ قَبْلَ لامِ عَلَّقا وَخَبَراً عَنِ اسْمِ عَيْنٍ يُنْتَقَى

لهمزة "إنّ" ثلاث حالات: ١- وجوب الكسر. ٢- و وجوب الفتح. ٣- و جواز الأمرين، و لكل مواضع تخصه.

فمواضع الكسر على ما ذكره المصنف سبعة:

أولها: أن تقع في ابتداء الكلام حقيقة نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر:١]، أو حكما نحو: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: ٦٢]، لأن المفتوحة مع معموليها مفرد و المفرد ليس بكلام.

ثانيها: أن تقع جوابا للقسم إذا لم يذكر فعل القسم، و لا لام الجواب نحو: و الله إن زيدا قائم، أو ذكرا معا نحو: حلفت بالله إن زيدا لقائم، أو ذكر اللام دون الفعل نحو ﴿يس۞ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۞ إِنَّكَ لمن الْمُرْسلين﴾ [١- ٣- يس] . و أما العكس فيجوز فيه الوجهان، و قرينة هذا التفصيل كلامه الآتي فهو يقيد ما هنا. و إنما وجب الكسر هنا لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة إذ هو الكلام و القسم توكيد له.

ثالثها: أن تكون محكية بالقول نحو: ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ ﴾ [المائدة - ١٢] ، لأن القول لا تحكى به إلا الجمل أو المفردات التي في معناها كشعر أو قصيدة، و المصدر المسبوك من المفتوحة ليس كذلك.

---

(١) قوله (في الإبتدا) اي حقيقة نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، أو حكما نحو: ألا إنه قائم. و عند بعضهم من مواضعه مدخول حيث نحو: اجْلِسْ حَيْثُ إنَّ زيداً جالسٌ، وليس كذلك، إذ يجوز الفتح سواء كان حيث مضافة إلى المفرد أو إلى الجملة، لأن المضاف إليه يكون مفردا، فتقدر الجملة به. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو في الحلف) اي في جواب القسم مع اللام نحو: {وَالْعَصْرِ} { إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} (العصر: ١-٢)، أو بدونه نحو: والله إنّ زيداً قائمٌ، ولا ينافيه ما يأتي من جواز الوجهين من قسم لا لام بعده لأنه عند ذكر فعل القسم وما هنا عند حذفه. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (أو حكيت بالقول) أي وقعت بعد القول بمعنى التلفظ لا الاعتقاد. (ابن القره داغي)

و مفهومه أنها إذا وقعت بعد القول و لم تقصد حكايتها به لم تكسر نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، أي لأنك.

رابعها: أن تجيء صدر جملة حالية[١] ، سواء تقدمتها واو الحال نحو: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٥]، أم لا نحو:﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]؛ لأن المصدر المؤول يسمع مجيئه حالا كما في الرضي، فإن وقوع المصدر حالا سماعي ارتكبوه في الصريح دون المؤوّل.

خامسها: أن تقع في صدر صلة الموصول [٢] ﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦] لأن صلة غير أل لا تكون إلا جملة و لا تكون مفردا بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل، و بهذا يعلم حسن إدخال الخلاصة لفظ البدء.

قال الدماميني في الجزولية الكبرى: إن الموصوف بها مثل الموصول بها في وجوب الكسر، و أهمله المصنف و كذا فعل أكثرهم لكن في كتاب القصريات ما ملخصه قدر سيبويه القسم في ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾.

قال أبوالفتح بن جني فسألت أبا علي لما احتاج إلى ذلك؟ فقال: إنّ تقطع الكلام و ليس حق الصلة أن تقطع عن الموصول.

قلت: قد يوصل بالشرط و هو منقطع عما قبله.

فقال: ليس انقطاعه كانقطاع إن ألا ترى أن الشرط يوصف به.

فقلت: و كذا جملة أن يقال مررت برجل إن زيدا خيرا منه.

فقال: من قال هذا؟ أسمعته في شعر قديم أو في كلام فصيح؟.

فقلت: لا احتياج إلى هذا فإن القياس يوجبه.

---

(١) قول الناظم (أو حالا) نحو: رَأَيْتُكَ إِنَّكَ قائمٌ. وقد يقال: المصدريقع حالا بتأويل، فليقع أنّ المفتوحة مع مدخولها حالا، ويدفع بأن تأويل المصدر الصريح بالمشتق جائز بخلاف المصدر المؤول، كما قاله الرضي. (ابن القره داغي)

(٢) إذا وقعت في أوّل جملة الصِّلَة ، نحو : جاء الذي إنّه قائمٌ . فالذي اسم موصول، وجملة (إنّه قائم) صلته، وقد صُدِّرت هذه الجملة بإنَّ؛ ولذا وجب كسرها. (شرح ألفية)

فقال: بل القياس ينفيه فإن إن تقطع ما بعدها عما قبلها.

قلت: فكذلك يمتنع مررت برجل لزيد خير منه فإن لام الابتداء تقطع.

فقال: نعم هو ممتنع لذلك و إنّ و اللام بمنزلة واحدة، و قد حكى أصحابنا أن بعضهم قرأ ﴿وَ لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨] و تأولوه على أنه أجرى أن مجرى اللام من حيث اجتمعا في جواب القسم.

قلت له: فليس في هذه الجملة قسم.

فقال: بلى "لا تحسبن" قسم ألا ترى أن سيبويه أجاز حسبت لزيد خير منك و حسبت ما زيد قائم.

قلت له: فإنك تقول: مررت برجل ما زيد خير منه ، و جاء الذي ما زيد خير منه و لا تقدر قسما.

فقال: ليس لما من الانقطاع ما لإنّ إذ كانت قسيمة للايجاب و داخلة عليه فأعطيت حكمه.إهـ

قلت: و قضية ما ذكره أبوعلي أن لا يوصل بالجملة المصدّرة بانّ و لا يوصف بها و لم يثلج لي ما علل به الامتناع، فتأمله. انتهى كلام الدماميني.

قلت: ليس فيما ذكره وجه ظاهر يثلج له الصدر كما قال، لكن الامتناع الذي أشار له الإمام بتقدير القسم متعين، و له في النظر وجه قوي بين، فرحم الله سيبويه ما أدق نظره، و كان النحاة لعدم فهمهم النكتة التي فهمها و اللطيفة التي أشار إليها ضربوا عن كلامه صفحا، و أطبقوا على مجيء الجملة المصدرة بان صلة للموصول، و هو من الخطأ المودع في بطون الأوراق، و لا غرابة فيما وقع عليه من الاتفاق و الاطباق، و النكتة تؤخذ مما تقدم في الموصول من أن وضعه كما قال الرضي أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له قال فهذا يصلح دليلا على أشياء إلى ان قال ثانيها ان الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم أن الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي أن يعتقد المتكلم في السامع أنه يعلم حصوله للموصول إهـ و التوكيد للصلة بأن يقتضي أن يكون مضمونها منكرا عند المخاطب معلوما عنده نقيضه أو مشكوكا فيه و الشك من منافيات العلم.

فإن قلت: الإشكال بحاله و تقدير القسم لا يخفى منه لأن الجملة القسمية إذا وقعت صلة وجب أن تكون الصلة جوابها كما في المغني وغيره لا هي لأنها إنشائية.

قلت: أشار الإمام بتقديره إلى الاستئناف لا إلى أنه الصلة، فإن الصلة مقدرة لدلالة ما قبلها، أي آتيناه من الكنوز ما آتيناه، إذ المقام مقام إبهامها و استعظام المتصف بها، فإن {المفاتيح} في الآية على حقيقتها على الراجح، و {تنوء} تحمل، و المعنى: آتيناه من الكنوز الكثير العظيم، ثم بيّن كثرته بقوله: {مفاتحه لتنوء} اي: تحمل بالعصبة أولى القوة اي لا يحملها إلا الجماعة القوية فما بالك بالكنوز لا يستقل بحمل مفاتيحها إلا من ذكر، و يحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة بصفة مقدرة اي: شيئا عظيما أو كثيرا بقرينة ما بعده على حد أن نظن الاظنا اي ضعيفا.

فإن قلت: إذا أريد بالموصول الجنس وافقته صلته في الإبهام كما قال ابن مالك، فلا تكون معلومة قبل ذكر الموصول فما المانع من تصديرها بـ ان، و الموصول في الآية من هذا القبيل، و حينئذ لا يتم فيها ما ذكرته، و يبين عدم الامتناع فيه أنك تقول: مررت برجل إنك ضربته لمن ينكر أن يكون ضرب رجلا أو يشك في ذلك.

قلت: إذا حققت النظر في معنى التركيب لاح لك منه معنى الاستئناف؛ إذ لا معنى للتخصيص بشيء غير ثابت في اعتقاد المخاطب إذا قلت رأيت إنسانا ضربته و المخاطب يعرف ثبوت ضاربيته فهم خروج من لم يضربه، و إن لم يعرف ذلك الانسان بعينه عند كون مضروبه متعددا، بخلاف ما إذا كان لا يرى ثبوت ضاربيته لأحد، فإنه لا يفهم التخصيص، و يوضحه أن التخصيص كالتعريف في قصد معنى التوضيح منها، إلا أن التخصيص لم يبلغ درجة التعريف، فكما أن التعريف لا يكون إلا بمعروف فكذلك التخصيص، لكن التعريف لا يكون إلا بمعروف ثابت لمعين من حيث ثبوته له، و التخصيص لا يكون إلا بمعروف في نفسه، فمضمون الصفة كمضمون الصلة لابد من تقدم العلم به، و هذا كاف في صحة الوصفية، و لابد من زيادة عليه في صحة الوصلية و هي كون معروفيته من حيث ثبوته لمعين حتى إنه إذا كان الشيء ثابتا لمعين وحده لم يشاركه فيه غيره و لم يلاحظ في معرفته من تلك الحيثية عبر عن المعين بالنكرة و جعل ذلك الأمر المعروف صفة.

و قد قال الدماميني في باب الموصول: و الفرق بين المعرفة و النكرة المخصصة أن تخصيص المعرفة وضعي، و هو معنى التعريف عندهم، و ليس المراد به مطلق التخصيص، ألا ترى أنك قد تخصص

النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة، كما تقول رأيت اليوم رجلا سلام عليك اليوم وحده قبل كل أحد، و كذلك إني أعبد إلها خلق السموات والأرض. إهـ.

و مما يبين لك الأمر أيضا اشتراطهم في جملة الصفة أن تكون خبرية لجملة الصلة، و بهذا يظهر أن الجملة المصدرة بـ" إن" لا تقع صفة، كما قال أبوعلي، و لا ينتقض ذلك بالحال؛ لأن المقصود بالذات منها بيان الهيئة، و معنى الوصفية فيها عارض.

سادس المواضع: أن تقع قبل لام علقت عاملا قليلا عن العمل [1] نحو ﴿وَ اللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١] ، لأنها لو فتحت بفعل القلب لزم تخطي العامل لأداة الصدر و هي اللام، لأنها و إن أخبرت لفظا فهي مقدمة على إنّ رتبة، فإن أصل إن زيدا لقائم: لإن زيدا قائم، كما سيأتي، فمنعت باعتبار محلها الأصلي، و لذا لم تمنع في موضعها العارض.

سابعها: أن تقع خبرا عن اسم عين [2] نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَ النَّصَارَى وَ الْمَجُوسَ وَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحج: ١٧]. و هذا الأخير مزيد على الخلاصة.

قوله **(في الابتدا)** حال من (إنّ) أي: واقعة في الابتداء. و **(حكيت)** عطف على متعلق الحال، و كذا **(تفي)**، و **(حالا)** حال من فاعل **(تفي)**، و ما بعده عطف عليه.

---

(١) إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل بسبب اللام ، نحو : علمتُ إنَّ زيدًا لقائمٌ . فالفعل عَلِمَ من أفعال القلوب وقد عُلِّق عن العمل أي : تُرِك عمله لفظًا فلم ينصب مفعولين في الظاهر وذلك بسبب دخول لام الابتداء على الخبر ؛ ولذلك وجب كسر همزة إنَّ . فإنْ لم يكن في خبرها اللام فتحت وجوبا ، نحو : علمت أَنَّ زيدًا قائم ؛ -لأنها حينئذ تكون في تقدير مصدر وقع في محل نصب مفعولي عَلِمَ . وأشهر أفعال القلوب التي يلحقها التعليق، هي: رأى، وعَلِمَ، ووَجَدَ ، ودَرَى. (شرح ألفية)

(٢) نحو: زيدٌ إنَّه قائم . فجملة إنه قائم خبر عن اسم عين ذات ، وهو : زيد. (شرح ألفية) + و هو رأي البصريين، و الكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب أصلا، فقولي في النظم (ينتقى) أشارة إلى هذا الخلاف. (المطالع السعيدة)

[وجوب فتح الهمزة]

[٢٥٨] ﴿ وَ افْتَحْهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ الفِعْلِ[١] أَوْ نَصْبٍ[٢] أَوِ الْجَرِّ و بعدَ ما[٣] وَ لَوْ ﴾

[٢٥٩] ﴿ لَوْلا، وَ حَتّى لا لِلْابْتِدا، أَمّا رَدِيفِ حَقًّا، وَ كَذا لا جَرَما ﴾

[٢٦٠] ﴿ وَ أَوِّلَتْ حِينَئِذٍ بِمَصْدَرِ وَ فَرْعُ ما يُكْسَرُ ذي في الأَشْهَرِ ﴾

مواضع وجوب الفتح على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى تسعة:

أوّلها: أن تقع في موضع رفع بالفعل إما فاعلا نحو: ﴿ أو لم يكفهمْ أَنا أنزلنَا ﴾ [العنكبوت ٥١]، أو نائبه نحو: ﴿ قل أُوحِي إِلَيَّ أَنه اسْتمع ﴾ [الْجِنّ: ١]. و احترز بذكر الفعل من المرفوعة بالاسم نحو: زيد إنه فاضل، فإنها واجبة الكسر كما سبق. و هذا التقييد و إن نفع في إخراج هذا فقد ضر في إخراج المرفوعة بالإبتداء نحو: ﴿ وَ مِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾ [فصلت: ٣٩] فإنها واجبة الفتح، و في إخراج المرفوعة بالوصف نحو: أفعجبك أني ضربت زيدا.

ثانيها: أن تقع في موضع نصب نحو: ﴿ وَ لَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بالله ﴾ [الأنعام: ٨١]، و كان الصواب أن يقول أن تقع مفعولا غير محكية احترازا من نحو "ظننت زيدا إنه قائم" و من المحكية.

ثالثها: أن تقع في موضع جر إما بالحرف نحو: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَق ﴾ [الحج: ٦٢] أو الإضافة نحو ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣].

رابعها: أن تقع بعد ما التوقيتية نحو: اجلس ما أن زيدا قائم. و منه قولهم " لا أفعَلُه مَا أنَّ حِرَاءَ مكانه". و الصواب إسقاط هذا لإندراجه في المرفوعة بالفعل إذ التقدير فيما ذكرت: ما ثبت أن زيدا قائم، و أن حراء مكانه.

---

(١) **(في موضع رفع الفعل)** اي موضع الفاعل أو نائبه. و لو قال: (و فتحت فاعلا أو مفعولا أو % مجرورا أو تكون بعد ما و لو) لكان أوضح. و لا يلزم خروج نائب الفاعل، لأن إدخاله في كل من الفاعل والمفعول ممكن. (ابن القره داغي)

(٢) **(أو نصب)** اي مفعول غير محكي، و غير خبر، فلو وقع خبرا كسّرت نحو: عَلِمْتُ زيداً أنَّه فاضلٌ. (ابن القرداغي)

(٣) **(بعد ما)** قد يقال ما بعد المصدرية و لو في موضع رفع الفعل لتقديره بعدهما فذكرهما مستدرك إلا أن يقال: أشار به إلى أن الفعل أعم من الملفوظ وغيره. (ابن القره داغي)

خامسها: أن تقع بعد (لو) نحو: ﴿ وَ لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات: ٥] و قد اختلف في إعراب المصدر المنسبك منها: أ- فذهب سيبويه و أكثر البصريين إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر. قال ابن هشام و لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا. ب- و قال ابن عصفور الذي احفظه عن البصريين أنه مبتدأ لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند و المسند إليه. ت- و مذهب الكوفيين و المبرد و الزجاج أنه فاعل بفعل محذوف اي: و لو ثبت صبرهم. و قد علمت أن الصواب عدم عد هذا موضعا مستقلا على الأقوال الثلاثة.

سادسها: أن تقع بعد (لولا) نحو: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴾ [الصافات: ١٤٣] و الصواب في إعرابه أنه مبتدأ محذوف الخبر فالصواب أيضا عدم عدّ هذا.

سابعها: أن تقع بعد حتى غير الإبتدائية[1] و هي العاطفة و الجارة نحو: "عرفت أمورك حتى أنك فاضل" فإن قدرتها عاطفة فأن في موضع نصب أو جارة فهي في موضع جر، فهي على الأول منصوبة بالفعل على المفعولية، و على الثاني مجرورة بالحرف، و قد تقدم هذان الموضعان، فالصواب عدم عدّ هذا. و تحرز بقوله: (لا للابتدا) من الواقعة بعد حتى الإبتدائية فإنها واجبة الكسر نحو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه.

ثامنها: أن تقع بعد "أما"[2] بفتح الهمزة و تخفيف الميم بمعنى حقا نحو: أما أنك فاضل، أي: أ حقا أنك فاضل، بتقديم الهمزة على حقا على الصواب كما في التصريح، فظهر أن المرادف لِـ (حقا) هو "ما" وحدها، لا "أما"، كما في المتن، فما نصب على الظرفية خبر مقدم و أن مبتدأ مؤخر، فالصواب عدم عده. و تحرز بقوله (رديف حقا) من أما التي للاستفهام، فإن الكسر معها واجب.

---

(١) هذا معنى قوله : (و بعد حتى لا للابتدا). قوله (و حتى) لم يذكره من ذات الوجهين حيث تكسر الهمزة بعد الإبتدائية نحو: مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه. و تفتح بعد الجارة و العاطف للمفرد نحو: عرفت أمورك حتى أنك صالح ، لأن المراد بها ذات الوجهين في تركيب واحد، و التركيب هنا مختلف.فافهم. (ابن القره داغي)

(٢) قول الناظم (أما) قال عصام: يجوز في "أَما أَنَّكَ ذاهبٌ" بتخفيف الميم الكسر، لأنه حرف تنبيه، والفتح لأنه بمعنى حقا، فالتقدير: (حَقَّ حَقّاً أَنَّكَ ذاهِبٌ) فهو فاعل. (ابن القره داغي)

تاسعها: أن تقع بعد لاجرم نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ [النحل: ٦٢] فـ"لا" رد لما قبلها، و جرم بمعنى وجب، و أنّ فاعل. فالصواب عدم عده [١].

قوله (و افتحه) أي لأنّ، الحرفُ يجوز تذكيره و تأنيثه، و الظرف حال من المفعول. و (لا) في قوله (لا للابتدا) عاطفة على مقدر اي: التي لغير الإبتداء، و (رديف) حال من (أما).

(و أُوِّلَتْ حينئذ بِمَصدرٍ) نائب الفاعل ضميرُ "أنّ"، و التنوين في "إذ" عوض عن الجملة المضاف أي: حين إذ فتحت، و المعنى: أنه يجب أن يسد المصدر مسدها و مسد معموليها في مواضع وجوب الفتح[٢]، و مفهومه أنها في غير ذلك لا يجب تأويلها بالمصدر، و هو كذلك لكن في مواضع وجوب الكسر يجب عدم التأويل، و في مواضع جواز الوجهين يصح التأويل و عدمه باعتبارين .

(و فَرْعُ ما يُكسَر ذي في الأَشهر) [٣]: (ذي) إشارة إلى المفتوحة مبتدأ مؤخر، و (فرع) خبر مقدم، و (الأشهر) نعت لمحذوف اي: في القول الأشهر، و المعنى: أنه اختلف في أن المفتوحة:

١- فقيل: إنها فرع المكسورة و هو المشهور، لأن الكلام مع المكسورة تام غير مفتقر إلى شيء، و جملة من جهة المعنى كجهة اللفظ، بخلاف المفتوحة فيها. و أيضا المفتوحة تصير مكسورة بالنقص، و المكسورة لا تصير مفتوحة إلا بزيادة تقول في "علمت أن زيداقائم": إن زيدا قائم، و العكس.
٢- و قيل: المفتوحة هي الأصل لأن الجملة معها في تأويل المفرد، و المفرد أصل للمركب.
٣- و قيل هما أصلان.

---

(١) (لاجرما) قد يقال إن مدخوله مما يجوز فيه الوجهان: الفتح على أنه فاعل جرم بمعنى وجب ولا صلة اي زائدة. أو مجرورة بمِنْ مقدرة، لأن لاجرم بمعنى لابد، و الكسر على تنزيلها منزلة اليمين. (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (بمصدر) اي واحِدٍ و لو جعليا كما في "أَعْجَمَنِي أَنَّكَ إِنْسانٌ" (اي انسانيتك)، أو متعدد كما في قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ} [حشر- ١٣] اي بانتفاء فقهائهم، سواء أخذ من الخبر، أو من جزئه كما في "بَلَغَنِي أَنَّ زيداً أَبُوهُ ذاهبٌ"، أو غير ذلك. (ابن القره داغي)

(٣) أي: المفتوحة فرع المكسورة، لأن ما بعد إنّ كلامه تام بخلاف المفتوحة. (ابن القره داغي)

[جواز الفتح و الكسر]

[٢٦١] ﴿ وَ جَــوَّزُوا بَعْـدَ إِذَا الْفُجْأَةِ فا جـزا[1] وَ أَيْ وَ بَيْـنَ قَـوْلَيْـنِ وَفــا ﴾

[٢٦٢] ﴿ وَ قَسَـــمٍ لا لامَ بَعْـــدُ تُذْكَــرُ .... ﴾

مواضع جواز الوجهين على ما ذكر المصنف خمسة:

أولها: أن تقع بعد إذا الفجائية [2] كقوله:

و كُنْتُ أُرى زيدًا -كَما قِيلَ- سِيدًا إذَا إنَّهُ عَبْدُ القَفَا و اللُّهَازِمِ

يروى بالكسر على أن الكلام تام، و بالفتح على أن التأويل بالمصدر مبتدأ حذف خبره اي: فإذا العبودية حاصلة له.

ثانيها: أن تقع بعد فاء الجزاء نحو: ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَ أَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [انعام: ٥٤] قريء بالكسر على التمام و بالفتح على التأويل بمصدر مبتدأ، أو خبر مع تقدير الجزء الآخر اي: فالغفران و الرحمة، أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران و الرحمة.

ثالثها: أن تقع بعد أي التفسيرية، فتكسر إذا فسرت جملة كما تقول: وتَرمِيَنـي بـالطَّرْفِ، أيْ إنّك مُذْنِبٌ، و تفتح إذا فسرت مفردا نحو: عرفت فضلك اي أنك عالم. و هذه زيادة على الخلاصة.

---

(١) قوله (فا جزا) عطف على (إذا) مثالهما: (مَنْ يُكْرِمَنِي إذا إنّي أكرمُهُ) أو (فأنّي أُكْرِمُهُ)، ومعناه على الفتح: فثابت إكرامي إياه لا إكرامي إياه ثابت، لأن الخبر هنا واجب التقديم لدفع الالتباس بين المكسورة والسفتوحة، وقد يقال: فحينئذ لا يجوز حذفه لفوات غرض التقديم بالحذف، و يمكن القول بأن محل عدم جوازه اختلافهما بحسب المعنى وهو ممنوع هنا. (ابن القره داغي)

(٢) نحو : خرجت فإذا إنّ زيدًا قائم . ويجوز : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائمٌ . من جعل إذا الفجائية حرفًا ،كابن مالك جاز عنده كسر همزة إنَّ على أنَّ ما بعدها جملة تامة ، نحو : خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا قائم ، والتقدير : خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ ، وفي حالة الكسر هذه ليس لك إلا إعراب واحد ، وهو: إنّ : حرف نصب وتوكيد ، وزيدًا : اسمها ، وقائمٌ : خبرها . وجاز عنده كذلك فتح همزة إنّ على تقدير أنّها مع صلتها (اسمها وخبرها) في تأويل مصدر، ولك في حالة الفتح هذه وجهان :

أ- أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف، نحو : خرجت فإذا أَنَّ زيدًا قائم . فالمصدر المؤول (أنّ زيدًا قائمٌ) مبتدأٌ خبره محذوف ، والتقدير : خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ حاصلٌ .

ب- أن تجعل المصدر خبرًا لمبتدأ محذوف . والتقدير فإذا الحاصل قيامه . (شرح ألفية)

رابعها: أن تتوسط بين قولين [١] بأن تكون خبرا عن أولهما مخبرا لها بثانيهما نحو: "قولي إنّي أحمدُ اللهَ" فالكسر على معنى مقولي هذا اللفظ اي المصدّر بإنّ، و الفتح على معنى: قولي حمد الله. فلو فقد القول الأول فتحت نحو: عملي أني أحمد الله. و لو فقد الثاني كسرت نحو: قولي إني مؤمن. و كان من حقه أن يشترط اتحاد الفاعل احترازا ممّا إذا اختلف نحو: قولي إن زيدا يحمد الله. و هذه الشرط مأخوذ من تمثيل الخلاصة.

خامسها: أن تقع بعد فعل قسم مذكور لم تذكر بعده اللام [٢] كقوله:

أَو تَحْلِفِــي بِرَبِّكِ العَلِــيِّ ... أَنِّــي أَبُو ذَيَّالِــكِ الصَّبِــيِّ [٣]

و قد فاته كالخلاصة التنبيه على اشتراط ذكر الفعل. فالكسر على أنها جواب القسم اي تصوير لجوابه، و الفتح على أنها مجرورة بعلى مقدرة.

قوله **(وجوزوا)** اي الكسر و الفتح بقرينة ما مرّ، و **(بعد)** متعلق به. و إضافة **(إذا الفجأة)** من إضافة الدال للمدلول، و"الفُجْأة" بضم الفاء و سكون الجيم البغتة و الهجوم. و **(فا جزا)** معطوف بإسقاط الأداة قصر المضاف و المضاف إليه للضرورة. و **(أي)** عطف على مدخول بعد. و **(بين)** عطف على **(بعد)**. **(وفى)** تتميم. **(و قسمٍ)** معطوف على مدخول بعد. و جملة **(لا لام بعد)** صفة لقسم.

---

(١) هذا معنى قوله (و بَيْنَ قولين وَفا). + قوله (بين قولين) اي إذا اتحد فاعلهما، والمراد بهما ما يؤدي معناهما، فيشمل نحو: كَلامِي إِنِّي اَحْمَدُ اللهَ، فإن اختلف القائل كسرت نحو قوله: إِنَّ زيداً يَحْمَدُ اللهَ. (ابن القره داغي)

(٢) هذا معنى قوله : (وَ قَسَمٍ لا لامَ بَعْدُ تُذْكَرْ). + قوله (و قسم) اي فعله نحو: حَلَفْتُ أَنَّكَ صائِمٌ، ويجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو: أَكْرِمْ زيداً أَنَّه عالمٌ، اي لأنه. (ابن القره داغي)

- فإذا وقعت اللام في خبر إنّ فقد وجب كسر همزة إنّ سواء ذُكِر فعل القسم ، أو حُذِف . و علّة ذلك أنَّ اللام لا تدخل إلا على خبر إنَّ المكسورة. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد "أَوْتَحْلِفِي بربّك العليِ أنّي" هذا شاهد على جواز فتح همزة إنّ، وكسرها؛ لكونها واقعة بعد فعلِ قسمٍ لا لاَمَ بعدَه ، فالفتح على جعلها مصدرًا مجرورًا بحرف جر محذوف، والتقدير: أوتحلفي على كوني أبًا لهذا الصبي، والكسر على اعتبارها مع معموليها جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم . (شرح الفية)

[دخول لام الإبتداء على خبر إن]

[٢٦٢] ﴿ .... وَ اللَّامَ أَصْحِبْ خَبَرَ اللات تُكْسَرُ [1] ﴾

[٢٦٣] ﴿ لَا النَّفْيِ وَ الشَّرْطَ وَ فِعْلاً كَوَلِي وَ مَعَ قَدْ يَلي .... ﴾

(اللامَ) مفعول ثان لـ (أصحب)، و (خبر) مفعوله الأول، و (اللات) بسكون التاء بعد إسقاط الياء لغة في التي كقوله:

أرضُنا اللّتْ أوَتْ ذوي الفقر و الذل فآضُوا ذوي غِنًى و اعتـــزازِ

و تكسر صلته.

و مفهومه: أنها لا تصحب خبر المفتوحه و هو كذلك، لأن وضع اللام المذكورة لتوكيد الجمل، و أن المفتوحة تصير الجملة منها في تأويل مفرد، فلو جامعتها اللام لزم خلاف وضعها.

و لا تصحب خبر (ليت و لعل و كان) باجماع؛ لأنهن يغيرن معنى الكلام عما كان عليه فزال الكلام الذي كانت اللام تدخل عليه.

و لا تصحب خبر لكنّ على الصحيح؛ لأن ما بعدها مطلوب لما قبلها، و ما بعد لام الإبتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما.

و لا تدخل اللام على خبر إنّ المكسورة إلا بشروط:

أحدها: أن لا يكون منفيا [2] فلا تدخل في نحو ﴿ إِنَّ الله لاَ يَظْلِمُ النَّاس شَيْئاً ﴾ [يونس:٤٤].

---

(١) [أي] يجوز دخول لام الابتداء على خبر إنَّ المكسورة ،وتُسَمَّى اللاَّمَ الْمُزَحْلَقَةَ ، نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ . ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إنَّ:فلا يُقال: لعلَّ زيدًا لقائمٌ. (شرح ألفية)

- قوله (اللذ) [كذا في نسخة] مخفف الذي، و علل تأخير اللام إلى الخبر مع أنه يقتضي الصدارة بأنه للتأكيد كأنّ، و جمع حرفين بمعنى واحد مكروه، و يرد عليه أن الجمع ثابت في التأكيد اللفظي، فليجعل هذا من التأكيد اللفظي بالمرادف في الحروف وفي نحو: لَقَدْ قامَ زيدٌ هذا، وقضيته قوله (يكسر) أنها لا تصحب خبر غيرها، وهو كذلك، فلو وجدت في غيرها حكم بزيادتها. (ابن القره داغي) + (اللذ) نسخة. و في هذا الشرح اللات.

(٢) هذا معنى قوله (لا النفي). + أي: لا يليه الخبر المنفي، لأن اللام لتأكيد الإثبات، فيتنافيان، ولا الخبر الذي هو جملة شرطية، فلا يقال: إن زيدا لئن ضربته ضربك. (ابن القره داغي)

و ثانيها: أن لا يكون أداة شرط[1]، فلا يجوز "إن زيدا لأن يكرمني أكرمه" خوف التباس لام الإبتداء باللام الموطنة للقسم. و هذا زائد على الخلاصة.

و ثالثها: أن لا يكون فعلا ماضيا متصرفا خاليا من قد[2] كـ: ولي، فلا تدخل في نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى﴾ [البقرة: ١٣٢]. و تدخل على الوصف نحو" إن ربي لسميع الدعاء". و المضارع نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُم﴾ [النَّحْل: ١٢٤], و الماضي الجامد نحو: إن زيدا لنعم الرجل. و المتصرف المقترن بقد نحو: إن زيدا لقد قام.

فإن قلت: لـ "ولي" مفاهيم ثلاثة فلِمَ صرَّح بالثالث منها دون غيره و هلا اعتمد دلالة المفهوم في الجميع. قلت: هو مفهوم بعيد فإن اعتبار المضي و التصرف في (ولي) واضح بيِّنٌ، لأنهما وصفان ثابتان لنفس الفعل، بخلاف التجرد من قد، فإنه لا يفهم اعتباره على سبيل الشرطية عند النطق بالفعل مجردا. و أيضا في التصريح به ردّ على صاحب الترشيح الذي لا يجيز "إن زيدا لقد قام" إلا على تقدير اللام للقسم. و أيضا فيه إفادة أن ذلك إنما يجوز مع التصريح بقد، خلافا للأخفش و هشام، فإنهما أجازا "إن زيدا لقام" على تقدير إضمار قد كما قال ابن هشام. و في صنيع الخلاصة فائدة رابعة و هي التصريح بقلة ذلك.

و (لا) في المتن عاطفة على مقدر اي: خبر المكسورة الذي ليس بنفي و لا شرط و لا فعل ماض متصرف مجرد لا النفي الخ.

و بقي عليه من الشروط أن لا يتقدم الخبر، فلا تجوز اللام في نحو ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، و يمكن أخذ هذا من اشتراطه في لحاقها للاسم تأخره، لأن العلة واحدة و هي كراهية افتتاح الكلام بحرفي تأكيد، و مثل هذا يقال في الخلاصة مع زيادة إشارتها لذلك بالمثال.

---

(١) هذا معنى قوله (و الشرط).

(٢) هذا معنى قوله (و فعلا كولي وَ مَعَ قَدْ يَلي). + قوله (كولي) اي الفعل الماضي المتصرف بدون قد، وإلّا دخله اللام. و قضيته دخول اللام على ليس في "ان زيدا ليس أبوه قائما" لأنه فعل غير متصرف، و ليس كذلك، وقد يقال بأنه يخرج بقوله (لا النفي). (ابن القره داغي)

- قوله (و مع قد يلي) [و المراد] إن قرن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه نحو إن زيدا لقد قام. (ابن عقيل)

[٢٦٣] ﴿ .... وَ بالفَضلِ جلي ﴾
[٢٦٤] ﴿ وَ الإِسْمَ آخِراً، وَ مَعْمولَ الْخَبَر [1] وَسْطاً .... ﴾

[دخول لام الابتداء على ضمير الفصل]

قوله (و بالفصل) عطف على (خبر) اي: و أصحب اللام بضمير الفصل المتوسط بين اسم إن و خبرها نحو ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ [آل عمران: ٦٢].

[دخول لام الإبتداء على اسم إن]

و (الاسمَ) عطف على (خبر) اي: أصحبه اللام بشرط تأخره نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: ١٣] احترازا ممّا إذا تقدم، فإنها لا تدخل عليه.

و ما في المتن أعم مما في الخلاصة، لصدقه على ما إذا تأخر الاسم عن معمول الخبر نحو: إن في الدار لزيدا جالس، و هي مسألة خلاف منعها المقاربة، و أجازها آخرون. و يصدق أيضا بما إذا تأخر الاسم عن معموله نحو: "إنّ في الدّار لساكنها زيداً". قال ابن قاسم و في جوازها نظر. و مقتضى قول التسهيل «يجوز دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة على اسمها المفصول» جوازها.

[دخول لام الابتداء على معمول الخبر]

و (معمولَ الخبر) عطف على (خبر) أيضا اي: أصحبه اللام بثلاثة شروط:

أولها: أن يكون الخبر صالحا للام، فلا يجوز "إنّ لفي الدار زيدا جلس"، لأن الخبر غير صالح للام، فلا يتفرع فرع عن غير أصل، و هذا مأخوذ من قوله (**معمول الخبر**) فإن أل في الخبر للعهد. و يحتمل أن يكون موافقا للأخفش في هذه فإنه يجيزها.

و **ثانيها:** أن يكون متوسطا بين الخبر و الاسم، فلا يجوز "إن زيدا آكل لطعامك"، لأن اللام تطلب الصدر ما أمكن، فلا توخر إلى آخر الأجزاء عند طول الكلام.

ثالثها: أن لا يكون حالا، فلا تدخل في نحو "إن زيدا لراكبا منطلق"، نصّ الأئمة على منعه. و قد فاته كالخلاصة التنبيه عليه. قوله (**وسْطا**) بسكون السين حال من (**معمول**).

---

(١) (**و معمول الخبر**) و اللام للعهد، اي صله بمعمول الخبر الذي صح اقترانه باللام بشرط كون المعمول بين اسم ان و خبرها، و عدم دخول اللام على الخبر نحو: إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكلٌ . (ابن القره داغي)

[إبطالُ عملِ إنَّ، وأخواتِها إذا اتصلت بها "ما الكافة"]

[٢٦٤] ﴿ ...... وَإِنْ تَصِلْ بِهذي "ما" نَـــدَرْ ﴾

[٢٦٥] ﴿ إعمالُها، وَجازَ فِي لَيْتَ[1] وَ لا فِـــعْلٌ يَلِيها مَعَ ما فيه اعتَـــلى ﴾

(هذي) إشارة إلى الأحرف الستة، و (ما) مقصود لفظها مفعول بـ (تصل)، و جملة (ندر إعمالها) جواب الشرط. و المعنى: أن هذه الأحرف إذا اتصلت بها "ما" الحرفية الزائدة فإنه يقل إعمالها، لزوال اختصاصها الذي هو علة وجوب العمل، و لذلك تسمى "ما" هذه كافة و مهيئة، لأنها كفتها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية و هيأتها للدخول على الجمل الفعلية نحو: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [الأنبياء:١٠٨]. و من مثال الإعمال "إنما زيدا قائم" حكاه الأخفش و الكسائي عن العرب. و هل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقا، أو يجوز مطلقا، أو يجوز في غير ليت و كأن؟ أقوالٌ، سلك المصنف ثانيها خلافا لما في الخلاصة من المرور على أولها.

قوله (و جاز في ليت) أي: الإعمال من غير ندور، لبقاء اختصاصها، و من ثَمّ قيل بوجوب إعمالها مع "ما"، و يروى بالإعمال و الإهمال قوله:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَـــامَ لَنَـــا إِلَى حَمَامَتِنَـــا وَ نِصْفُـهُ فَقَـــدِ

يروي بنصب "الحمامَ" على الإعمال، و برفعه على الإهمال، و الحق أنه لا شاهد في رواية الرفع على الاهمال كما في التصريح.

قوله (و لا فعل يليها) أي "ليت" حال كونها (مع "ما") بمعنى أنه يبقى عليها اختصاصها على الأشهر[2]، خلافا لابن أبي الربيع و القزويني في إجازتهما ليتما قام زيد. و هذه زيادة. قوله (فيه) أي في هذا القول خبر مقدم، و (اعتلى) مصدر اعتلا[3] قصره ضرورة مبتدأ مؤخر، أشار به إلى بيان الخلاف و بيان الراجح منه.

---

(١) قوله (و جاز في ليت) ظاهره تساوي الإعمال و الإهمال عند لحوق ما الكافة بها، لكن قال بعضهم بوجوب الإعمال. و بعضهم برجحانه. فلو قال: (و شاع في ليت) لكان أنسب. و يمكن أن يجعل قوله (في ما اعتلى) اي في المعتمد متعلقا بجاز، و ردّا على هذين القولين و متعلقا بقوله (و لا ...) الخ يعني إبقاء اختصاصها بالأسماء على المختار. (ابن القره داغي)

(٢) يريد أن ليت تختص بالجملة الاسمية ، و لا تدخل على الفعلية و لو دخلت عليه ما. (الجورى)

(٣) أصله: (اعتلاء).

و لا يخفى ما في هذا الصنيع من الحسن و التحرز عما لزم الخلاصة من الاعتراض و هو أن "قد" فيها إن جعلت للتقليل -كما هو المتبادر بقرينة جزمه أولا ببطلان العمل، و "إن قد يفعل" في عرف المصنفين يشعر بالتقليل- لم يصح في ليت، إذ بقاء العمل فيها هو الكثير الراجح، و إن جعلت للتحقيق أوهم ذلك مساوات ليت للبواقي، و ليس كذلك. و لما أورد عليه نحو هذا أبوإسحاق قال لا أجد الآن جوابا عنه، و ليس كل داء يعالجه الطبيب.

[تخفيف إنَّ]

[٢٦٦] ﴿ وَ خُفِّفَتْ فَقَلَّ الإِعمالُ بِإِنْ وَ اللاّمَ أَلْزِمْ مُهْمِلاً إِنْ لَمْ يَبِنْ [(١)] ﴾

[٢٦٧] ﴿ وَ أَوْلِهَا النَّاسِخَ ذا التَّصَرُّفِ في غالِبٍ وَ لَوْ مُضارِعاً تَفي ﴾

نائب فاعل (خففت) ضمير يعود على إنّ المكسورة بقرينة قوله (بإن)، و الباء ظرفية متعلقة بالاعمال، أي: فقَلَّ الاعمال فيما صارت إليه بعد التخفيف و هو (إنْ)؛ لزوال اختصاصها بالأسماء نحو ﴿ وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: ١١١]. و كثر إهمالها نحو ﴿ وَ إِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يسن: ٣٢].

و (اللامَ) مفعول مقدم بـ (ألزم)، و (مهمِلا) اسم فاعل حال من فاعل الزم، أي: التزم الاتيان باللام بعد المُخَفَّفَة في حال إهمالها لئلا تلتبس بالنافية [(٢)]، و احترز بقوله (إن لم يبن) -اي يظهر المعنى المقصود و هو الايجاب- مما إذا ظهر بقرينة ترشد إليه فإنه يكتفي بها كقوله:

أَنَا ابْنُ أُباةَ الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكٍ وإِنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعَادِنِ [(٣)]

---

(١) قوله (و خففت) الأوضح (وخففت إن فقل العمل % و اللام ألزم لم يبن أن يهمل) اي أن يهمل فالزم اللام فرقا بينها و بين إن النافية عند عدم القرينة المعينة لكونها مخففة. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: إن زيدٌ لقائم.

(٣) فقد حذف الشاعر اللام الفارقة من خبر إنْ المخففة، وهو "كانت" و ذلك اعتمادًا على المعنى، وهو إثبات طيب الأصل وشرفه لآل مالك، و بذلك لم تلتبس إنْ المخففة بإنْ النافية ؛ لأنها لو حُمِلَتْ على النّفي لكان المعنى : ليست مالكٌ كرامَ المعادن، وهذا المعنى ليس هو المراد من البيت. (شرح الفية)

فصدر البيت لكونه مدحا يعين حمل العجز على الإيجاب.

و ضمير (**أولها**) لـ (إن) المخففة مفعول أول، و (**الناسخ**) [1] مفعول ثان، أي: الفعل الناسخ.

و احترز بقوله (**ذا التصرف**) من ليس. و هذه زياة على الخلاصة.

و كان من حقه أن يزيد غير منفي و لا صلة احترازا من زال و أخواتها، و من دام.

و أشار بقوله (**في غالب**) إلى أنه قد يليها غير الناسخ في غير الغالب كقوله: (شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ...) [2].

و أشار بالاغياء [3] إلى أنه لا فرق في الناسخ بين أن يكون ماضيا كقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أو مضارعا كقوله: ﴿ وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، و إن كان الماضي أكثر.

---

(١) نحو: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ}.

- قوله (وأولها الناسخ) اي غير النفي والمنفي والصلة، فيخرج "ليس"، و"زال"، وأخواتها، و"دام"، وحينئذ يدخل اللام على الخبر نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} [البقرة- ١٤٣]، أو ما في حكمه نحو: {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ} [الشعراء- ١٨٦]. (ابن القره داغي)

(٢) وجه الاستشهاد: مجيء فعل غير ناسخ بعد "إن" المخففة من الثقيلة المهملة، وحكم مجيء الفعل غير الناسخ بعد المهملة نادر، ولا يقاس عليه، خلافا للأخفش. (مصباح السالك)

(٣) أي: بقوله (و لو). قال في الشرح: و زعم إبن مالك: أنه لا يليها إلا الماضي و إن ما ورد من المضارع يحفظ و لا يقاس عليه، قال أبوحيان و ليس بصحيح و لا أعلم موافقا انتهى فلذلك قلت في النظم (**ولو مضارعا يفي**). إهـ

[تخفيف أنّ]

[٢٦٨] ﴿ وَ خُفِّفَتْ فَجازَ الْإِعْمــالُ بِأَنْ ... في مُضْمَرٍ وَ لَوْ لِغَيرِ الشَّأْنِ عَنّ [1] ﴾

[٢٦٩] ﴿ وَ جُمْلَـةٌ خَبَرُها فَإِنْ وَفَــى ... فِعْلاً لِغَيْـرِ طَلَـــبٍ تصَرُّفــا ﴾

[٢٧٠] ﴿ يَقْـرُنُ غـالِباً بِقدْ أَوْ نَفْــيٍ أَوْ ... تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ رُبَّ أَوْ شَــرْطٍ حَكوا ﴾

إعراب الشطر الأول كنظيره الأول. و قوله (فجاز) صرح بمثله في نكته، و نقله عن سيبويه، و قال في التصرح عند قول مشروحه فيبقى العمل: اي وجوبا.

و قال الدماميني: عند قول التسهيل: و تخفف (أن) فينوى معها اسم لا تلغى كما ألغيت المكسـورة، قال: و ذكر ابن الحاجب رحمه الله في شرح المفصل فائدة غريبة جدا فقال: و الذي يـدل علـى تقـدير ضمير الشأن مع المفتوحة قول الشاعر:

في فتيةٍ كسُيُـــوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُـــوا ... أَنْ هالكٌ كــلُّ مـــنْ يَحْفَـــى ويَنْتَعِلُ

فلولا أن الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبر هنا فالذي سوغه كونه جملة، فإن زعم زاعـم أن التقـديم إنما جاز لبطلان عمل أن فصار مبتدأ و خبرا، و الخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطـل بامتنـاع "ان منطلـق لزيد"، فدلّ ذلك على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد. إهـ

و فهم من قوله (في مضمر) أنها لا يكون اسمها ظاهرا، و لا فرق بين أن يكون ضمير شأن كما تقدم أو غيره كقوله: (بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَ غَيْثٌ مَرِيعٌ ...) [2] و عليه نبّه بالاغياء، و فيه ردّ على ابن الحاجـب فإنـه يشترط كونه ضمير شأن. و عدم الفرق مفهوم من إطلاق الخلاصة.

---

(١) الأوضح الأفيد (و إن تخفف أنّ فاسمها استكن % في غالب و لو لغير الشأن عن) لأن قوله (فجاز) يـوهم جـواز الإهمال، و إن حمل الجواز على الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مع أنه ممتنع و لأن ما ذكرنا فيه إشـارة إلـى أنـه قد يكون حينئذ اسمها بارزا نحو قوله:(بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَ غَيْثٌ مَرِيعٌ...) إلا أنه يلزم حمـل الاستكنان على الحـذف مـن اللفظ مع نيته لأن (ان) لا يتحمل الضمير، و الضمير المنصوب لا تستكن. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: مجيء اسم "أن" المخفف ضمير مخاطب. والغالب أن يكون ضـمير شـأن، وأن يكـون محـذوفا، وهـذا عند الجمهور ضرورة. (ضياء السالك)

و فات المصنف التنبيه على ما فيها من اشتراط حذف اسمها المعبر عنه بالاستكان، و يحتمل أن يكون أراد بالإضمار كونه ضميرا مضمرا اي مقدرا.

و (**جملةٌ**)[1] خبر مقدم، و (**خبرها**) مبتدأ مؤخر، أي: يشترط في خبر المفتوحة المخففة أن يكون جملة. و في (**وَفَى**) -بمعنى جاء- ضميرٌ مستترٌ يعود على (**خبرها**)، و (**فعلا**) حال اي: جملة ذات فعل، و (**لغير طلب**) و (**تصرف**) صفتان له، و (**يقرن**) جواب الشرط. و (**بقد**) متعلق به كقوله تعالى ﴿وَ نَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]. (**أو نفي**) عطف على (**قد**) نحو: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] في قراءة الرفع. (**أو تنفيس**) عطف عليها أيضا نحو:﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ [المزمل: ٢٠]. و كذا (**لو**) نحو: ﴿ أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الاعراف ١٠٠]. و كذا (**رب**) كقوله:

تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امريءٍ، خِيلَ خائناً أَمينٌ، و خَوَّانٍ يُخالُ أَمِينا

و هذه زيادة على الخلاصة. و كذا قوله (**أو شرط**) زيادة عليها نحو ﴿ وَ قد نزل عَلَيْكُم فِي الْكتاب أَن إذا سَمِعْتُمْ ﴾ [النِّسَاء: ١٤٠]، و هذا إنما ذكره في التسهيل في الجملة الاسمية، و نصه: و الخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة شرط، و مثل الشارح لذلك بالآية، فاعترضه الدماميني بأنه غير مطابق، و مثل هو بنحو اعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن إليه، قال: و الظاهر في الآية أن (أن) فيها مفسرة لأن {نزل عليكم} متضمن لمعنى القول دون حروفه.

و أسقط قول الخلاصة «و قليل ذكر لو» لقلة جدواه، و قد بينا له نكتة لطيفة في حاشيتنا.

و احترز بقوله (**فعلا**) من الجملة الاسمية فإنه لا تحتاج لفاصل نحو: ﴿ وَ آخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لله﴾ [يونس: ١٠]. و بقوله (**لغير طلب**) منه فإنه لا يحتاج لفاصل نحو: ﴿ وَ الْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [النّور:٩]. و بقوله (**تصرف**) من الجامد فإنه لا يحتاج للفاصل أيضا نحو ﴿ وَ أَن لَّيسَ لِلإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ [النّجم:٣٩].

---

(١) فإن كانت اسمية أو فعلية غير متصرفة أو طلبية لم يحتج إلى شيء مما يأتي، لأنها لا تقع بعد أن الناصبة، فلا تشبه المخففة بها . إهـ نحو: {و أن ليس للانسان إلا ما سعى} . (ابن القره داغي)

و أشار بقوله (غالبا) إلى أن الفعل المذكور قد لا يفصل بشيء مما ذكر في غير الغالب كقوله:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ [1]

[تخفيف كأنّ و لعلّ و لكنّ]

[٢٧١] وَ خُفِفَتْ كَأَنَّ فَالِاسْمُ كَـ أَنْ [2] وَ مَنْ يُخَفِّفْ عَلَّ لكِنَّ وَهَن [3]

(و خففت كأن فالاسم كأن) أي: فاسمها كاسم أن المفتوحة المخففة في أنه يشترط فيه أن يكون محذوفا في الغالب، و قد يذكر كقوله: (كأنْ وريديه رشاءُ خُلُبْ) و (كأنْ ظبيةً) في رواية النصب من قولِهِ: "كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ". قال في التسهيل: و قد يبرز اسمها في الشعر.

و لا يخفى أن التشبيه يوهم أن يشترط كونه ضميرا.

و فهم من سكوته عن الخبر أنه لا يشترط كونه جملة، كما في أن بل يجوز ذلك نحو ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤] و يجوز افراده كقوله(كأنْ ثَدْياهُ حُقَّانِ) و ظاهر التشبيه لها بل مع ما تقدم له فيها أنه لا يجب مع التحقيق إعمالها، و صريح كلام الزمخشري في المفصّل جواز لإعمالها و إلغائها.

و قال ابن الحاجب في الكافية: و تخفف فتلغى. لكن ابن يعيش تأول ما في المفصل على أن المراد بالإلغاء أن تعمل في ضمير الشأن .

قال الدماميني: و فيه ما لا يخفى، و ظاهر الخلاصة كالتسهيل وجوب إعمالها.

---

(١) الشاهد "أَنْ يُؤَمَّلُون" وجه الاستشهاد: وردت أن مخففة من الثقيلة و خبرها جملة فعلية فعلها متصرف ليس للدعاء ، و مع ذلك لم يُؤت بفاصل بينهما. (شرح ألفية)

(٢) قوله **(فالاسم كأن)** في كون اسمها ضمير الشأن المنوي لكن يجوز إظهار اسمها و إفراد خبرها كما في قوله: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو)، أو على رواية النصب، و إذا كانت خبرها جملة فعلية متصرفة غير دعاء فصل بـ"قد" أو "لم"، لئلا يلتبس بأن الناصبة مع كاف الجر الدّاخلة عليه.(ابن القره داغي)

(٣) قوله **(و من يخفف)** قضيته تساويهما في التخفيف،و هو ممنوع، عبارته في البهجة «لا تخفف لعل وأما لكن فإن خففت لم تعمل شينا بل حرف عطف، و أجاز الأخفش و يونس إعمالها قياسا» إهـ. (ابن القره داغي)

(و من يخفف عل لكن وهن) اي: ضعف رأيه. قال في المغني: و عقيل تخفض بلعل المبتدأ كقوله: (... لَعَلِّ أبي المغوار مِنْك قريب).

وَ زعم الْفَارِسِي أَنه لَا دَلِيل فِي ذَلِك لِأَنَّهُ يحْتَمل أَن الأَصْل: لَعَلَّه لأبي المغوار مِنْك جَوَاب قريب، فَحذف مَوْصُوف قريب وَ ضمير الشَّأْن وَ لَام لَعَلَّ الثَّانِيَة تَخْفِيفًا و أدغم الأولى فِي لَام الْجَرّ، و من ثَمَّ كَانَت مَكْسُورَة، و من فتح فَهُوَ على لُغَة من يَقُول المَال لزيد بِالْفَتْح، و هَذَا تكلّف كثير و لم يثبت تَخْفيف لَعَلَّ. إهـ.

و أما (لكن) فتخفيفها ثابت كما في المغني و غيره. نعم يجب إهمالها خلافا للأخفش و يونس، فإنهما أجازا إعمالها. و هذه زيادة على الخلاصة. و سكت المصنف عن مسألة العطف على اسم ان المذكورة في النظم لأنه تعرض لها في باب العطف.



لا العاملة عمل إنّ

[عملها و شروطها]

[٢٧٢] كَإِنَّ لا[1] فِي النَّكِراتِ[2] إِنْ وَلي[3] نَفْياً بِها عَمَّ وَ لَمْ يَنْفَصِلِ

(لا) مبتدأ، و (كإنّ) خبر مقدم. أي: في العمل، لكن لا تعمل إلا بشروط و هي:

١- أن يكون اسمها و خبرها نكرتين، فإن دخلت على المعرفة أهملت، و وجب عند غير المبرد و ابن كيسان تكرارها نحو: "لا زيد في الدّار و لا عمرو". و هذا معنى قوله: **(في النّكرات)**.

٢- و **(نفيا)** بمعنى منفي فهم منه أنه يشترط أن تكون نافية، فإن كانت زائدة أهملت و شذ إعمالها.

٣- و جملة **(عمّ)** صفة لـ **(نفيا)** فهم منه أنه يشترط أن لا تكون لنفي الوحدة ، فإن كانت كذلك أهملت أو أعملت إعمال ليس. و المتبادر من قوله **(عم)** و من قول الخلاصة «لنفي الجنس» أن ذلك مراد معها نصا لا احتمالا، و هذا من جملة شروط عملها، فإن أريد بها نفي الجنس ظهورا و احتمالا لا نصا أهملت و أعملت إعمال ليس[4].

---

(١) **قوله (كإن لا...)** حملا على النظير، أو النقيض، لأنه لتأكيد النفي، وإنّ لتأكيد الاثبات. (ابن القره داغي)

(٢) **قوله (في النكرات)** لأنه بتقدير من الاستغراقية المختصة بها، و هو منقوض بنحو(قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا) وأوّل بأنه على حذف مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل، و بأن المراد لا، فيصل لها بحمله على الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى". (ابن القره داغي)

(٣) **قوله (ولي)** الأولى (تلي) و شرْطُ إعمالها سبقه كون لا نافية لا زائدة، و إلا لم تعمل. و كون منفيها نكرة جنسا غير مدخول الجار، و لا مفصول عنها. و كون نفيه نصا في العموم، و خبره نكرة، فإن كانت لنفي الوحدة أو الجنس لا على التنصيص عملت كليس، أو أهملت وكررت، و إن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت لا و كررت، و كذا إن كان الخبر معرفة و إن دخل على الاسم الجارّ خفضت. و كلام المصنف لا يفي بتمام هذه الشروط. (ابن القره داغي)

(٤) لا النافية للجنس، هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النّفي للجنس كلّه (أي : يُرَادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصّاً ، لا على سبيل الاحتمال) فإذا قلت : لا رجَل في الدار ، فالمعنى : ليس في الدار أحدٌ من الرجال ، لا واحد ، ولا أكثر ؛ ولذلك لا يجوز أن تقول : لا رجلَ في الدار بَلْ رَجُلان ؛ لأن (لا) في هذا المثال ليست نصّاً في نفي الجنس إذ يُحتمل فيها نفي الواحد ، ونفي الجنس ، وهذه تُسمى لا النافية للوَحْدَة وهي المشَبَّهة بليس إذ يقع بعدها الاسم مرفوعا. (شرح ألفية)

٤- و فهم من قوله (ولم ينفصل) أنه يشترط أن يكون اسمها متصلا بها، فلو قدم الخبر أهملت وكررت نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]. وهذا الشرط مزيد على ما في الخلاصة و تأتي لهذا تتمة.

[أحوال اسمها و إعرابها]

[٢٧٣] ﴿ فَانْصِبْ مُضافَاً أَوْ شَبِيهَهُ، وَ مَرّ مـا يَنْبَنِي .... ﴾

هذا تفصيل في حكم اسمها، أي: انصب بها اسَمها المضاف نحو: "لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ"، و الشبيهَ به، و هو ما اتصل به شيء من تمام معناه و ليس تابعا نحو: "لا طالعاً جبلًا حاضرٌ".

و غيرهما يبنى، و قد مرّ له ذكره في مبحث المبني بقوله:

أَوْ هُوَ أوْ نائِبُهُ وَ هُوَ اسْمُ لا نافيـــةٌ للجنسِ فـــــرداً ....

[تأخير خبرها]

[٢٧٣] ﴿ .... وَ أَوْلى بِالرَّفْعِ الْـخَبَرْ ﴾

[٢٧٤] ﴿ وَ واجِبٌ تَـأْخِيرُهُ [(١)] لَوْ ظَرْفا .... ﴾

(أولى) -أي أحق- خبر مقدم، و (الخبر) مبتدأ مؤخر، و هو كقول الخلاصة «رافعه» مستغنى عنهما بما ذكره من إعمال "لا" عمل إنّ أول الترجمة، و (واجب) خبر مقدم، أو رافع ما بعده على حد "فـائِزٌ أُولوُ الرَّشَدْ"، أي: من شروط عملها أن يتقدم اسمها و يتأخر خبرها، فلو عكس وجب إهمالها.

و اعلم أن هذا لا يتكرر مع قوله (و لم ينفصل) لأن الفاصل قد يكون غير الخبر نحـو: لا فـي الـدار رجل جالس، و بهذا تبين أن عدم الانفصال لا يستفاد من قول الخلاصة: «و بعد ذاك الخبر اذكر رافعه».

---

(١) قوله (و واجب تأخيره) و هذا الحكم مستفاد من قوله: (و أَوْلى) بناء على أنّ الأمر للوجوب إلا أنه ذكره توطئة لقوله: أو ظرفا، و دفعا لإرادة غير الوجوب، و ذكر ذلك القول لـئلا يتـوهم مـن التوسـع فـي الظـروف جـواز تقديمـه. (ابن القره داغي)

- في نسخة «أول»، و نسخة أخرى «أولى».

و قوله (لو ظرفا) دفع لما يتوهم من جواز تقديم الظرف و المجرور كما في إن و أخواتها، و هو مفهوم من إطلاق الخلاصة، و الفرق أنّ "لا" إنما عملت بالحمل على إنّ، فهي ضعيفة فالتزم الترتيب معها.

[دخول همزة الاستفهام على لا]

[٢٧٤] .... وَ الْحُكْـمُ باقٍ مَعَ هَمْـزٍ يُلْفى[١]

(الحكم) -إعمالها عند توفر الشروط- مبتدأ، و (باق) خبره. يعني: أنها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فإنها يبقى حكمها المتقدم[٢].

و قول الخلاصة «همزة استفهام» أحسن ممّا هنا، لأنه إنما يثبت لها الحكم السابق إذا أريد بالهمزة: الاستفهام الحقيقي كقوله:

أَلاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أُلاقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي

أو الإنكاري كقوله:

أَلاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيْبَتُـهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَـرَمُ؟

و أما إذا أريد بـ "ألا" معنى التمني فالصحيح أنه لا عمل لها إلا في الاسم خاصة، و لا خبر لها لأنها بمعنى أتمني كقوله:

ألا عُمْرَ وَلّي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثَأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

فلا يكون لها حينئذ الحكم السابق. و كذا لا يكون لها إذا أريد بها الاستفتاح أو العرض أو التحضيض، فإن المتبادر من قولها «مع همزة استفهام» بقاء الهمزة على معناها، و كون المراد مع همزة الاستفهام بحسب الأصل، و إن ذهب معناه عند التركيب بعيد جدا، فلا يحمل كلامها عليه، و بهذا يجاب عن اعتراض المرادي عليها بخلاف عبارة المتن.

---

(١) قوله (مع همز) سواء كان للاستفهام أو كان مع لا للتوبيخ على الفعل الماضي و الإنكار على الحال، أو كان للتمني، و حينئذ يكون بمعنى (أتمني)، فلا خبر لها عند سيبويه فيكون اسمها في محل المفعول. (ابن القره داغي)

(٢) فتقول: أَلاَ رجلَ قائمٌ ؟ وأَلاَ غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟ وأَلاَ طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟. (شرح ألفية)

[حذف الخبر]

[٢٧٥] ﴿ وَ لِلدَّلِيلِ شاعَ حَذْفُ الْخَبَـرِ[١] وَ مَنْ يُجِزْهُ مُطْلَقا لا تَنْصُرِ ﴾

(حذف الخبر) فاعلُ (شاع)، و (للدليل) متعلق به نحو ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا، و قوله: ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ: ٥١] اي لهم. و الحذف مع الدليل غالب في لغة الحجازيين. و لازم عند بني تميم[٢].

و نقل الزمخشري و الجزولي عن بني تميم أنهم يحذفون خبر "لا" مطلقا على سبيل اللزوم. و قال ابن مالك في رده و من نسب إلى بني تميم التزام الحذف مطلقا فقد غلط؛ لأن حذف خبرٍ لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. إهـ. و إلى هذا أشار بقوله (و من يجزه) -أي الحذف مطلقا- أي جوازا مطلقا عن اشتراط الدليل (لا تنصر)ـه. و بالله تعالى التوفيق.

و لم يذكر هنا حكم تابع اسم لا كما في الخلاصة لأنه تعرض لها في خاتمة العطف[٣] -و الله تعالى أعلم-.

* * *

---

(١) قوله (حذف الخبر) اي و ندر حذف الاسم و إبقاء الخبر نحو: لا عليك، اي لا بأس عليك، و كذا حذفهما كقولك في جواب هل علي بأس: لا. (ابن القره داغي)

(٢) إذا دلّ على خبر لا النافية للجنس دليلٌ كثُر حذفه عند الحجازيين، نحو أن يُقال: هَلْ مِنْ رجلٍ قائمٌ؟ فتقول: لا رجلَ، بحذف الخبر - قائمٌ - لأنه معلوم من السؤال، وهذا الحذف واجب عند التميميين والطائيين، وجائز بكثرة عند الحجازيين. و لا فرق في هذا الحذف بين أن يكون الخبر ليس ظرفا، أو جاراً ومجروراً، كما في المثال السابق، أو أنْ يكون الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، نحو أن يُقال: هل عندك رجلٌ؟ أو: هل في الدارِ رجلٌ؟؛ فتقول: لا رجلَ. فإن لم يدلّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حذفه عند الجميع، نحو قوله ﷺ: "لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ". (شرح ألفية)

(٣) اي: في بيت ٧٦٨ في قوله:

تابع مبني الندا انصب مطلقا مضافا أو شبيهه في المنتقى

﴿ ظَنَّ وَ أَخَواتُها ﴾

[عملها و أقسامها]

[٢٧٦] ﴿ يَنْصِبُ فِعْلُ القَلْبِ جُزْئَي ابْتِدا[١] ظَنَّ رَأى خالَ عَلِمْتُ وَجَدا ﴾

[٢٧٧] ﴿ حَجا زَعَمْتُ[٢] اجْعَلْ حَسِبْتُ وَ دَرَى[٣] عُدَّ تَعَلَّمْ[٤] هَبْ[٥] .... ﴾

هذا هو القسم الثالث من نواسخ الابتداء و هو ما ينصب جزئي الجملة الاسمية[٦].

و أضيفت هذه الأفعال إلى القلب لأن معانيها قائمة بالقلب و هي الظن و العلم.

قوله (**فعل القلب**) فاعلُ (ينصب)، و (**جزئي ابتدا**)[٧] مفعوله، و هما المبتدأ و الخبر. و (**ظن**) و ما بعدها بدل من (**فعل القلب**) أو خبر لمبتدأ مضمر اي و هو، و احترز بذلك من غير هذه الأفعال من أفعال القلب، فإنه ليس كل قلبي ينصب المفعولين بل القلبي على ثلاثة أقسام:

١- ما لا يتعدي بنفسه أصلا نحو: "فكر في المسألة و تفكر فيها".

٢- و ما يتعدي لواحد فقط نحو "عرف زيدٌ الحقّ"، و "فهم المسألةَ".

---

(١) قوله (**فعل القلب**) عَرَّفَها في البهجة بأفعال تدخل على المبتدأ و الخبر بعد أخذها الفاعل، فتنصبهما مفعولين لها، و هو منقوض بما إذا أخر فاعلها عن مفعوليها، إلا أن يجعل البعدية رتبية، أو يبنى على الغالب، و كذا بنحو "حسبت أن زيدا قائم" و"أن يقوم زيد" و"حسبت زيدا عمرا" إلا أن يجاب بأن الكلام ليس على الحصر، فدخولها على غير المبتدأ و الخبر غير قادح، وبأنها أعم من الحقيقي و الحكمي. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (**زعمت**) اي ظننت ، فإن كان بمعنى (كَفَلَ) أو (رأس) تعدى لواحد، تارة بنفسه وأخرى بالحرف، أو بمعنى (هزُلَ) أو (سَمِنَ) فهو لازم، ويستعمل في القول الغير الصحيح كثيرا والصحيح قليلا . (ابن القره داغي)

(٣) قوله (**دَرى**) بمعنى علم، فلو كان بمعنى ضاع نحو: "دَرَيْتُ الصيْدَ" تعدي لواحد. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (**تعلم**) بمعنى أعلم لا تعلم الحساب وإلا تعدي لواحد. (ابن القره داغي)

(٥) و (**هب**) فعل أمر بمعنى ظن، بخلاف ما إذا كان أمرا من الهيبة أو من الهبة. (ابن القره داغي)

(٦) نحو : ظننتُ الطالبَ غائباً . فالطالبَ : مفعول أول ، وغائباً : مفعول ثانٍ ، وأصلهما قبل دخول ظن المبتدأ والخبر ؛ تقول : الطالبُ غائبٌ . (شرح الفية)

(٧) (**جزئي ابتدا**) قال الصبان: أي جملة ذات إبتداء، إهـ

٣- و ما يتعدي للاثنين . و هو ما ذكره.

و هذه الأفعال التي ذكر بالنظر للاستعمال على أربعة اقسام:

أولها: ما يستعمل لليقين فقط و هو ثلاثة: "وجد"، و "تعلم"، و "دَرَى". و بقي عليه كالخلاصة رابع و هو: "ألفى".

ثانيها: ما يستعمل للرجاء فقط و هو خمسة: "جعل"، و "هب"، و "حجا"، و "عد"، و "زعم".

ثالثها: ما يستعمل بالوجهين و الغالب كونه لليقين و هو اثنان: "رأى"، و "علم".

رابعها: عكسه و هو ثلاث: "ظن" و "حسب" و "خال".

[أفعال التحويل الملحقة بأفعال القلوب] [1]

[٢٧٧] ....وَ أَلْحِقْ صَيَّرا ....

[٢٧٨] أَصارَ وَ اجْعَلْ رَدَّ ثُمَّ اتَّخَذا وَهَبْ جامِداً تَرَكْتُ تَخِذا[2]

قوله (و أَلْحِقْ صَيَّرا..) الخ نبّه به على أن أفعال التصيير ملحقة بأفعال القلوب في العمل المذكور، و هو مشكل، فإن أفعال التصيير أقوى من أفعال القلوب؛ لأن أفعال القلوب لا يظهر تأثيرها المعنوي، إذ هي أفعال باطنة، بخلاف التصيير، فإنه يظهر أثره في الأغلب نحو: "صيرت الطين إبريقا"، فهذا التغيير أمر ظاهر للعيون، و لهذا لم يدخلها الإلغاء و التعليق لقوتها، و إذا كان كذلك فكيف يلحق الأقوى بالأضعف؟ و لم أر من ذكر هذا الإلحاق الذي في المتن!

و الذي يظهر لي في توجيهه إنما ألحقت بأفعال القلوب في دخولها على المفعولين الغير المحققين و هما المبتدأ و الخبر، فإن كل واحد منهما مفعول صورة، و المفعول حقيقة مصدر الثاني مضافا للأول، فمعنى علمت زيدا قائما: علمت قيام زيد، و إن كان هذا لا يقال لارتكابهم هنا تغليب جانب اللفظ على جانب المعنى، كما في ابن قاسم، فأفعال القلوب لضعفها اكتفت بالمفعولين الصوريين، و فتحت بذلك، و أفعال التصيير لقوتها كان الأصل أن لا توازيها في ذلك، و أن تكون كباب أعطى لكن لما اقتضت

---

(١) و هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين : ١- أفعالُ الْقُلُوبِ، . ٢- أفعالُ التَّحْوِيلِ . (شرح ألفية)

(٢) (جامدا) حال من وهب للاحتراز عن الذي بمعنى أعطى فإنه غير جامد نحو: {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا}. (ابن القره داغي)

تحويل الشيء الواحد من صفة إلى أخرى صارت للتعلق بالشيء على صفة، كما أن علمت كذلك فألحقت بها فيما ذكر، و الله تعالى أعلم .

و تَضَمَّن كلامه أن أفعال التصيير كأفعال القلوب مختصة بالدخول على ما أصله المبتدأ و الخبر، و في ذلك إشكال انظره و جوابه في حاشيتنا. و تَضَمَّن أيضا أن أفعال التصيير ثمانية متصرفة إلا (وهب) فإنها ملازمة لصيغة المضي.

[شروط مدخول هذا الباب]

[٢٧٩] ﴿ مَدْخُولُها كَكانَ أَوْ ما اسْتُفْهِمَا [1] وَ أَنَّ وَ الْمَعْمُولُ سَدَّتْ عَنْهُما [2] ﴾

أي: يشترط في مدخولها ما يشترط في مدخول "كان" من كونه غير واجب التصدير، و لا الحذف، و لا الابتداء، و لا الجمود، إلا أنّ "كان" لا يكون المبتدأ معها مشتملا على استفهام، و هذه الأفعال يجوز دخولها عليه نحو: "علمت أزيد في الدار أم عمرو"، لأن هذه تعلّق، و "كان" لا تعلّق، و نحو: "أيّهم ظننت قائما"، و "غلام من ظننت قائما"، بنصب اسم الاستفهام و تقديمه، و اسم "كان" لا يقدم، و قيّدنا ذلك بالمبتدأ لأن خبر "كان" يجوز كونه اسم استفهام و يقدم نحو: أين كان بيتك؟. هذا معنى قوله: (أو ما استُفْهِما) بالبناء للمفعول، أي به.

و تفارق "كان" أيضا هذه الأفعال من جهة أن "كان" لا تسد أن المفتوحة مع معموليها مسد اسمها و خبرها، و هذه الأفعال يجوز أن تسد أنّ مع معموليها مسد مفعوليها نحو: علمت أن زيدا منطلق؛ لأن مفعولها في الحقيقة مصدر خبرها مضاف إلى اسمها كما تقدم، و أن المفتوحة موضوعة لهذا المعنى.

---

(١) قوله: (أو ما استفهما) تفريق بينها وبين "كان" بأنها تدخل على مبتدإ هو اسم استفهام أو مضاف إليه ويقدم عليها نحو: أيهم ظننت أفضل، بخلاف كان، لعدم جواز تقديم اسمه عليه. (ابن القره داغي)

(٢) قال ابن القرداغي: قوله (سدت عنهما) مشعر بأنه لا حاجة إلى حذف المفعول بأن يقال معنى "علمت أن زيدا قائم" علمت قيامه ثابتا . اهـ قال الجوري «فيكون مفعولا أولا و يقوم مقام المفعولين كما في عسى أن يخرج زيد، يكون أن مع مابعده اسما لعسى قائما مقام اسمه وخبره. و كتب أيضا - في النيابة فقال النيابة - في المعنى واللفظ لافي الإعراب إذ إعراب المفعولين إثنان والإعراب المحلي لأن ومعموليه واحد» إهـ .

قال الرضي: فنقول: أفعال القلوب إذا دخلت على "أن" المفتوحة ناصبة لمفعول واحد نصبا صريحا؛ لأنها لا تطلب في ظاهر الاستعمال إلا مسندا و مسندا إليه، سواء نصبتهما، كما في: حسبت زيدا قائما، أو لم تنصبهما نحو: حسبت أن زيدا قائم، إذ مقصود الجزأين المنصوبين هو ما صرح به في الاستعمال الآخر مع أن المصدرية. ثم قال: و لا نقول: أن مع اسمها و خبرها سدت مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب، كما يقول بعضهم؛ لأن أن المفتوحة مع جزئيها في تقدير اسم مفرد، فكيف تكون في تقدير اسمين، بل الأولى أن يقال: إن الاسمين المنصوبين في نحو "علمت زيدا قائما" سادان مسد اسمها و خبرها، و مفيدان فائدتهما؛ إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية، كما كان الكلام مع "أن" بتقدير المصدر لكونها أداة المصدر. انتهى.

قوله (مدخولها) مبتدأ مضاف لضمير أفعال الباب، و (ككان) خبرٌ على تقدير مضاف اي كمدخول كان. و (ما) عطف على الخبر، و حذف الرابط المجرور مع رفع المجرور لضرورة، و نقل بعضهم عن القبّاب في شرح اللباب أن العرب قد تجرد الفعل للدلالة على معنى المصدر، و حينئذ لا يطلب له فاعل مخصوص أو نائبه كما تقول في المصدر: "الإطعام أحدُ خصال الكفارة"، فيكون المعنى: أو ما فيه استفهام. و إن عطف على الخبر أيضا. و ألـ في (المعمول) للعهد و المعهود ما سبق في باب الأحرف الستة. و جملة (سدت) حال من (أن). و المجرور بعن عائد على معمول أفعال الباب.

و قد علمت ما في قولهم سدت عنهما مما مر عن الرضي. و هذه المسألة مزيدة على الخلاصة.

[تقديم معمولها و تأخيرها]

[٢٨٠] و سَبْقُ هذَيْنِ كَما في الإبْتِدا [1] وَ الثَّاني كَالثّاني لِكانَ عُهِدا [2]

الإشارة لمفعولي أفعال الباب أي: حكم سبقها -أي سبق أحدهما على الآخر- كحكمهما في الأصل قبل دخول الأفعال، فالأصل أن يتقدم ما أصله المبتدا و يتأخر ما أصله الخبر، و قد يعكس، و قد يجب

---

(١) قوله (و سبق) [اي] إن حكم المفعولين في السبق و امتناعه وجوازه كحكم المبتدأ والخبر. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و الثاني كالثاني) قد يقال لو حمل المدخول في ما مرّ على الاسم و الخبر لاستغنى عن هذا الشطر، و يدفع بأنه لو عمم لتوهم عدم جواز كون الاستفهام خبرا لكان، و ليس كذلك حيث يقال: أين كنت. (ابن القره داغي)

الأصل، و قد يمتنع للأسباب التي سبقت في باب المبتدأ و الخبر. فـ (سبق) مبتدأ، و (كما في الابتدا) خبر.

و للمفعول الثاني في هذا الباب من الأقسام و الأحوال ما لخبر كان، و قد تقدم ذلك فيها فليراجع ثمه [1]. و إعراب المتن واضح. و هذا زائد على الخلاصة.

[تصرفها و جمودها]

[٢٨١] وَ هَبْ تَعَلَّمْ جامِدانِ [2] وَ اجْعَلا   لِغَيْرِ ماضٍ ما لَهُ ....

(هب تعلم) مبتدأ، و (جامدان) خبره، فهما ملازمان لصيغة الأمر كـ (افعل به) في التعجب، و مفهومه: أن غيرهما متصرف. و لتصاريف غير الماضي المتقدم ما له من العمل [3].

و ما ذكره المصنف في "تعلم" تبعا لابن مالك قال به الأعلم. و الصحيح أنها تتصرف حكى ابن السكيت "تعلمتُ أن فلانا خارج" بمعنى علمتُ.

---

(١) تقدم بيانه في باب ٢٤٣.

(٢) أفعال القلوب تنقسم باعتبار التصرّف و عدمه إلى قسمين:

أ- أفعال مُتَصَرِّفَة ، وهي جميع أفعال القلوب ما عدا هَبْ ، وتعلَّمْ وهذه الأفعال المتصرّفة يأتي منها الماضي ، نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، والمضارع ، نحو : أظنّ زيداً قائماً ، والأمر ، نحو : ظُنَّ زيداً قائمًا ، واسم الفاعل ، نحو : أنا ظَانٌّ زيداً قائماً ، واسم المفعول ، نحو : زيدٌ مَظنُونٌ أبوُهُ قائماً ، فأبوه : هو المفعول الأوّل ، وجاء مرفوعاً ؛ لأنه أصبح نائب فاعل لاسم المفعول مظنون وقائماً : المفعول الثاني . ويأتي منها المصدر ،نحو: عجبتُ من ظنّك زيداً قائماً ، وهكذا الباقي .

ب- أفعال غير متصرفة جامدة ، وهي فعلان ، هما : هَبْ ، و تعلَّمْ بمعنى اعْلَمْ فلا يُستعمل منهما إلا الأمر فقط . و أمّا أفعال التحويل فكُلُّها متصرفة ما عدا وَهَبَ فلا يُستعمل منه إلا الماضي . (شرح ألفية)

- قوله (و هب تعلم جامدان) قال الدماميني : هذا مذهب الأعلم في تعلم، و ذهب غيره إلى أنها تتصرف و هو الصحيح و عليه يلحقها التعليق و الإلغاء. (ابن القره داغي)

(٣) [أي]: «و يثبت لغير الماضي من المضارع و الأمر و اسم الفاعل و غيرها من التصاريف ما ثبت للماضي من العمل و غيره. تقول: ظننت خالداً مسافراً. و المضارع نحو: أظن خالداً مسافراً. و الأمر نحو: ظُنَّ خالداً مسافراً. و اسم الفاعل نحو: أنا ظانٌّ خالداً مسافراً، و اسم المفعول نحو: خالد مظنون أبوه مسافراً. فـ(أبوه) نائب فاعل لاسم المفعول، و (مسافراً) مفعول ثانٍ. والمصدر نحو: عجبت من ظنك خالداً مسافراً». (دليل السالك)

[حكم الإلغاء في أفعال القلوب و معناه]

[٢٨١] ....و ما خلا

[٢٨٢] ذَيْنِ فَأَلْغِ[١] جائِزا لا فِي ابْتِدا[٢] وَ في أَخِيرٍ دُونَ حَشْوٍ جُـوِّدا[٣]

تحرز بقوله (و ما خلا ذين) من "هب" و"تعلم"، فإنهما لا يدخلهما إلغاء و لا تعليق، و غيرهما من أفعال القلوب يدخلانه. و كان من حقه أن يحترز عن أفعال التصيير لتقدمها. و قد احترز عنها في الخلاصة بقوله «ما من قبل هب».

و الإلغاء: هو إبطال العمل لفظا و محلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره. و حكمه الجواز فيجوز مع سببه الإعمال و هو معنى قوله (جائزا)، و إلى سببه المجوز أشار بمفهوم قوله (لا في ابتدا) اي بل في حالة التوسط أو التأخر.

---

(١) قوله (فألغ) اي أبطل العمل لفظا و معنى إبطالا جائزا، اي غير ممتنع، فلا يرد أن هذا الحكم لا يجري في مصادرها، لأنها إذا تقدم مفعولاها أو أحدهما وجب الإلغاء لامتناع تقديم معمول المصدرعليه. (ابن القره داغي)

(٢) قال (لا في ابتداء) هذا صادق بنحو "متى ظننت زيدا قائما" و الإعمال حينئذ راجح. (ابن القره داغي)

(٣) قوله: (جودا) اي الإلغاء لضعفه بتأخره عن مفعوليه، بخلاف المتوسط، فإن الراجح تساوي الإعمال و الإلغاء، و قيل يشترط في جواز الإلغاء عدم دخول لام الابتداء على الاسم، و إلا وجب و فيه أنه حينئذ من التعليق لا الإلغاء. (ابن القرداغي)

- أفعال القلوب لها ثلاثة أحكام: ١- الإعمال، و هو نصب المبتدأ و الخبر. ٢- الإلغاء. ٣- التعليق، تقدم حكم الأول، ذكر هنا حكم الثاني اي الإلغاء فقال: (و ما خلا ذين فألغ جائزا) أي: يجوز في أفعال القلوب سوى (تعلَّمْ، و هَبْ) الإلغاء، و معنى الإلغاء : تركُ العملِ لفظاً و محلاً، نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، فلا عملَ لظن في زيدٌ قائمٌ لا لفظاً ، و لا محلا . ثم حكم هذا الإلغاء ثلاثة:

أ- جواز الإلغاء و الإعمال على السواء، هذا إذا توسط نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ. هذا معنى (جائزا) .

ب- وجوب الإعمال و ترك الإلغاء هذا إذا وقع الفعل في ابتداء جملته نحو ظننتُ زيداً قائماً . هذا معنى (لا في ابتدا).

ت- ترجيح الإلغاء هذا إذا تأخر الفعل نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، فيجوز الإعمال لكن الإلغاء أحسن، هذا معنى قوله (و في أخير دون حشو جودا). (م)

و ذهب الاخفش و الكوفيون إلى تجويز إلغاء المتقدم، و اعتنى في الخلاصة بالرد عليهم، و بيان تأويل ما استدلوا به، و هو مما فات المصنف.

و إذا ألغى المتوسط كقوله: "و في الأراجيز خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ" كانت جملة معترضة بين المبتدأ و الخبر. و إذا ألغى المتأخر كقوله (هُمَا سَيِّدَانا يزعمان..) الخ كانت جملة استئنافية.

و أشار بالشطر الاخير [١] إلى زيادة على الخلاصة و هي أنه إذا تأخر العامل عن المعمولين كان إلغائه أرجح من إعماله لشدة ضعفه.

و إذا توسط بينهما لم يترجح فيه الإلغاء، بل قيل: يترجح إعماله، لأن الفعل أقوى من الابتداء. و قيل إعماله و إلغائه سواء، لأنه عادل قوته تأخيره، فضعف ذلك مقاومه الابتداء بالتقدم، و هذا هو المفهوم من قوله (دون حشو).

قوله: (**و ما خلا ذين فألغ**) لمّا تأملته وجدتُ فيه برودة و سماجة، فكررت عرضه على الفروق و الوجدان فأبيا قبوله ففتشت من أين جاءه ذلك، فإذا (**خلا ذين**) فيه استثناء، و فعل الاستثناء لا يصلح لأن ينجعل شرطا؛ لجموده، فلا يصح أن تكون (ما) شرطية و (ألغ) جوابها لذلك، و لا موصولة و (**خلا**) صلتها لاستدعائه تقدم الكلام المشتمل على المستثنى منه، و قد نصوا على أن جملة الصلة لا يجوز أن تكون مستدعية للكلام قبلها.

فإن قلت: مقتضي هذا لا يجوز أن تقول كل ما عدا الحرام و جاءني من عدا زيدا.

قلت: نعم و يزيل لك استبعاد الامتناع أن الاستثناء فرع وجود الكلام المستثنى منه إذ هو إخراج باعتبار الحكم، و قولك "جاءني مَنْ" ليس بكلام و لا مفيد حتى يعقبه الاستثناء، و اختبره مع قولك "جاءني الناس عدا زيدا"، و "جاءني من فعل كذا عدا زيدا" تدرك الفرق بينهما، و كذلك كلّ ما عدا الحرام، و كلّ ما شئت عدا الحرام. و أيضا جملة عدا و خلا اختلف فيها على قولين: أحدهما: أنها مستأنفة. و ثانيهما أنها حالية و جملة الصلة لا يتأتي فيها ذلك.

---

(١) اي بقوله (و في أخير دون حشو جودا).

فإن قلت: نجعل (ما) و (من) نكرتين موصوفتين بجملتي خلا و عدا.

قلت: كل ما اعتبر في جملة الصلة معتبر في جملة الصفة، كما يأتي في نص التسهيل و غيره في باب النعت إلا أن جملة الصلة يعتبر تقدم العلم بمضمونها من حيث ثبوته المعين، و مضمون الصفة يعتبر تقدم العلم به من حيث ثبوته لا معين، كما تقدم، و أيضا جملة الصفة لها محل بحسب موصوفها، و جملة الاستثناء ليست كذلك .

فإن قلت: لا نسلم امتناع الشرطية لجمود الفعل فإنه متصرف بحسب الأصل، و بهذا أجابوا عن وقوعه صلة لما المصدرية معه أنها لا تدخل على جامد.

قلت: ذلك توجيه لشيء واقع فلا يقاس عليه غيره، و إلا لم يبن أثر للجمود، و إن شئت امتحانه فادخل عليه أصل الشروط و هو أن، و انظر كيف تجده.

فإن قلت: ذكر ابن الخباز في النهاية أن شيخه قال في قوله (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أن جملة "خلا" صفة لشيء و إن منع أن يكون ذلك استثناء، و تكون عنده ما زائدة؛ لأن المصدر المؤول لا يوصف به.

قلت: قف على قوله و أنه منع أن يكون ذلك استثناء تجده شاهدا لما ذكرناه، و لمّا قال في التسهيل: و قد يوصف المستثنى منه على رأي منكرا أو مصحوب أل الجنسية بليس و لا يكون، قال الدماميني: المراد بالمستثنى منه ما يصح أن يستثنى منه للعلم بأن الاستثناء و الوصف لا يجتمعان معا. إهـ.

فرحمه الله ما أدق نظره حيث تنبه لهذه اللطيفة، و معلوم أن الصلة كالصفة، بل هي في الحقيقة صفة معنى، و قد قالوا إن الموصول وضع ليكون وصلة إلى وصف المعارف بالجمل بل هي أولى من الصفة الاصطلاحية في ذلك؛ لأن المقصود منها أخص من الصفة الاصطلاحية .

فإن قلت: قد جاء في الكلام الفصيح وصل الموصول سوى الاستثنائية نحو: جاء الذي سواك، و بذلك استدل على ظرفيتها، فدل على عدم امتناع الوصل بما يدل على الاستثناء.

قلت: لا نسلم أن هذه سوى الاستثنائية و إن قال بذلك كثير من النحويين و أين العام المستثنى منه في هذا الكلام، و قد قال الرضي: "سوى" في الأصل صفة لظرف مكان نحو: ﴿ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]

ثم حذف الموصوف و أقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف الذي هو الاستواء فصار (سوى) بمعنى: (مكانا) و أقيم مقامه في إفادة معنى البدل و استعمل بمعنى البدل في الاستثناء و هو عند البصريين لازم النصب على الظرفية؛ لأنه في الأصل صفة ظرف، و الأولى في صفة الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب، فنصب على كونه ظرفا في الأصل، و إلا فليس فيه الآن معنى الظرفية، و الدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة نحو: جاء الذي سوى زيد. إهـ فتأمل قوله: و الدليل الخ فإنه لا يصح أن يكون المراد و الدليل على ظرفيته في الأصل وقوعه صلة الآن لأن وقوعه صلة الآن دليل لظرفية الان لا في الأصل.

فإن قلت: فهم الاستثناء من" جاء الذي سواك" اي إخراج المخاطب كالبديهي فكيف تنكره.

قلت: لا يلزم من فهمه منه أن تكون سوى للاستثناء على قاعدته الاصطلاحية بل نقول هو لازم مفهوم و إن لم يكن في الكلام استثناء اصطلاحي.

و قد قال الدماميني عند قول التسهيل المتقدم: و قد يوصف على رأي الخ بعد كلامه الذي حكم فيه بأن الاستثناء و الوصفية لا يجتمعان، و لا يخفى أنك إذا قلت " أَتَتْنِي امْرَأَة لَيست فُلَانَة" فمعناه: ما أتتني إمرأة موصوفة بأنها ليست فلانة، و مفهومه أن إمرأة موصوفة بذلك أتتني، و هو نظير الاستثناء، و ذلك أن النفي إنما ينصب على الصفة، و يبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف المذكور كما في قولك "ما أتاني رجل صالح" إهـ. و كذا نحو قوله تعالى {غير المغضوب عليهم} فإن {غير} فيه صفة مع إفادة الكلام عدم اندراج {المغضوب عليهم} فيما تقدم. و كذا أيضا إذا قيل "جاء الذي هو سواك"، أو "هو غيرك"، أو "أعجبني أيهم غير جاهل"، أو "الذي غير ضارب عمرا" فغير و سوى في ذلك ليستا للاستثناء المعنوي فيما تقدم و إن فهم من ذلك الاستثناء معنى.

فإن قلت: حقق لي الفرق بين الاستثناء المعنوي فيما تقدم و الاصطلاحي حتى أفهم افتراق "جاء الذي سواك" و"جاء الناس سواك".

قلت: أما نحو {غير المغضوب عليهم} و نظائره فيما تقدم فالواقع فيه الخروج لا الإخراج الذي هو فرع الدخول، و نحو "جاء الذي سواك" الواقع فيه الثاني، فالاستثناء الاصطلاحي كالفصول في التعاريف، فخرج لما دخل، و المعنوي كالأجناس فيها مدخلة و مستلزمة لخروج ما لا تصدق عليه،

فالأول كالاحتراز، و الثاني كالاحتراس فافهم. و أما نحو "أتتني إمرأة ليست فلانة" فالمقصود المطابقي من الصفة التخصيص بمغايرة من نفي عنها الاتيان لفلانة، و يلزم من ذلك إخراج فلانة، بخلاف الاصطلاحي، فإن القصد بالمطابقة فيه للإخراج.

فإن قلت: كل هذا بيِّنٌ لكن لا يكاد الذوق يسلم امتناع أكرم من عدا زيدا، و كل ما عدا الحرام، و لا يفهم إلا أنهما تركيبان مستقيما المعنى.

قلت: كأنك فهمت ممّا تقدم الحكم بامتناع ذلك على الإطلاق و لم أرده، و إنما قصدت المنع حين قصد الاستثناء كما هو صريح التوجيه، و يجوز أن يقال ذلك على أن "عدا" ليست للاستثناء، بل فعل متصرف متعد بمعنى جاوز يقال عدا فلان قدره يعدوه إذا جاوزه، و يكون الاستثناء حينئذ لازما و معنويا، و (من) و (ما) موصولتان أو نكرتان موصوفتان، كما تقول أكرم من جاوز زيدا، و قد يقال أكرم من خلا زيدا، و كل ما خلا، لكنه قليل، لتوقفه على التضمين، فإن "خلا" في الأصل لازم نحو: خلا المكان من زيد، و قد يضمنونه في غير الاستثناء معنى جاوز كقولهم "افعل كذا و خلاك ذم" ، و أما في الاستثناء فليس بقليل، لأنهم التزموا فيه ذلك التضمين.

فإن قلت: من أين جاءتك البرودة و السماجة في تركيب المتن مع صحة أن يكون من هذا القبيل؟

قلت: من جهتين:

إحداهما: قلة هذا المعنى في خلا و عدم ألفه و ذوق ذلك من قولك أكرم من عدا زيدا و أكرم من خلا عمرا.

الثانية: أن المتبادر من تقدم ذكر هب و تعلم من أفعال الباب و الحكم لهما بحكمهما في العمل مع الاتيان بصيغة الاستثناء قصد إخراجهما، و هذا هو الفرق بين المتن و الخلاصة، فإنها لم تشتمل على صيغة الاستثناء. هذا مع أن جعل (ما) مبتدأ و (ألغ) خبره موقع في حذف العائد المنصوب، و قد مرّ ما فيه. و جعلها مفعولة لـ (ألغ) مفض إلى إعمال ما بعد الفاء فيما قبلها، و ظاهر أن الفاء هنا ليست زائدة لمناسبة معناها لعموم ما، و هذا و إن كان كلاما في إعراب البيت فقد أفاد فوائد غريبة و نكتا حسنة عجيبة يعرف قدرها من اضطر لمثلها و لم يجد تحريره في الدفاتر، و عجز عن إصابة المطلوب بعد النظر المتواتر.

قوله (جائزا) نعت لمصدر محذوف اي: إلغاء جائزا. و (لا) عاطفة على مقدر اي: في التأخر و التوسط. و (في) متعلق بـ (جود) المبني للمفعول، و نائب فاعله ضمير الإلغاء.

[حكم التعليق في أفعال القلوب و معناه]

[٢٨٣] ﴿ وَ يَلْزِمُ التَّعْلِيقَ (١) قَبْلَ نَفْيِ ما ‌ ‌ ‌ ‌ وَ إنْ وَ لا وَ ما حَوى مُسْتَفْهِما (٢) ﴾

[٢٨٤] ﴿ وَ لامِ الإبتِـــداء أَو لَـعَـلَّ أَو ‌ ‌ ‌ ‌ لامِ يَمِينِ لِابنِ مالِكِ وَ لَـو (٣) ﴾

فاعل (يلزم) ضمير ما المذكورة في قوله: (و ما خلا ذين)، و (التعليق) مفعوله. أي: و يلزم ما خلا ذين التعليق في المواضع التي تذكر، و يصح العكس فيكون المفعول ضميرا مقدرا.

و التعليق: إبطال العمل لفظا لا محلا، و سببه موجب، و لذلك عبر باللزوم، و السبب: هو اعتراض ما له الصدر بين العامل و مطلوبه و هو:

١- ما النافية نحو: ﴿ وَ ظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ ﴾ [فصلت: ٤٨].

٢- و إن و لا النافيتان نحو: ﴿ وَ تَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٥٢]. و قوله:

فَعِشْ مُعْدِماً أَوْ مُتْ كَرِيماً فَإِنَّنِي ‌ ‌ ‌ ‌ أرى المَوتَ لا يَنجو من الموتِ هاربُهُ

٣- و الاستفهام، و لا فرق بين أن تكون أداته أحد جزئي الجملة المعلق عنها نحو: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ [الكهف: ١٢]، أو لا نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

---

(١) تقدم أن أفعال القلوب لها ثلاثة أحكام: ١- الإعمال، ٢- و الإلغاء فقد تقدما، ٣- و التعليق ذكره هنا فقال: (و ألزم التعليق قبل نفي ما...) يعني: أن التعليق واجب في أفعال القلوب إذا وقع الفعل قبل "ما" النافية، أو "إن" النافية ...الخ، و التعليق هو ابطال العمل لفظا لا محلا، جاء في شرح ألفية: مثال التعليق: ظننت لزيدٌ قائمٌ، فقولك: لزيدٌ قائمٌ، لم تعملْ فيه (ظنّ) لفظاً، وعملت فيه محلا؛ وذلك بسبب المانع الذي فصل بين الفعل الناسخ ومفعوليه، وهو لام الابتداء، ولام الابتداء لها حق الصدارة. وجملة (لزيدٌ قائم) في محل نصب سدّت مسدّ المفعولين بدليل أنك لو عطفت عليها لنصبت المعطوف، نحو: ظننت لزيدٌ قائمٌ وعمراً منطلقاً. فالفعل (ظنَّ) عاملٌ محلا لا لفظا بسبب ذلك المانع إهـ. (م)

(٢) قوله (وما حوى مستفهما) اي اشتمل على الاستفهام بالحرف نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، أو بالاسم مبتدأ نحو قوله تعالى {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} (الكهف- ١٢) أو خبرا نحو: علمت متى السفر، أو مضاف إليه للمبتدإ أو الخبر أو غيرها، ويجوز "علمت زيدا أبو من هو"، لأنه مستفهم عنه معنىً، والراجح نصبه، لوقوعه قبل المعلق. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (و لو) أي الشرطية نحو (وَقد عَلِم الأقْوامُ لَو أنّ حَاتِمًا ... أَرَادَ ثَرَاءَ المَال كانَ لَهُ وَفْرُ). و من المعلقات كم الخبرية، و لم يذكروه للعلم به من قولهم بأن لها الصدر كالاستفهام. (ابن القره داغي)

٤- و لام الابتداء نحو: ﴿وَ لَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [بقرة: ١٠٢].

٥- و عَدَّ الفارسي من المعلقات و وافقه أبوحيان "لعل" نحو: ﴿وَ مَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ [عبس: ٣] و في الجامع يختص ذلك بدرى.

٦- و لام القسم كقوله: (وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي ...). و استشكل ذلك و انظر تحريره في حاشيتنا، و عدها من المعلقات ابن مالك و قال أبوحيان لم يذكرها أكثر أصحابنا.

٧- و كذا عد ابن مالك أيضا من المعلقات "لو" كقوله:

لقد عَلِمِ الأقوامُ لَو أنّ حَاتِماً — أَرَادَ ثَرَاءَ المَال كانَ لَهُ وَفْرُ

و هي و لعل مزيدتان على الخلاصة.

[جواز اعمال أفعال القلوب في ضميرين متصلين لمسمى واحد]

[٢٨٥] وَ جَوَّزوا الفاعِلَ وَ المَفعُولا — مَعَ اتِّحادِ مُضمَراً مَوصُولا [1]

[٢٨٦] وَ أَلحَقُوا في ذا بِهِ رَأَيِ الحُلُم — وَ بَصَرٍ فَقَد وَجَدتُ مَع عَدِم

الفاعل مؤثر و المفعول متأثر، و الأصل أن يتغايرا، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا، فلذا لا تقول: ضرب زيدٌ زيداً، و تقول: ضرب زيد نفسه، فإن إضافة النفس لضمير زيد صيرتها كأنها غيره، لأن الغالب تغاير المتضايفين، و لم يقولوا: ضربتُني، بضم التاء، و لا: ضربتَك، بفتحها.

وإن تخالفا لفظا لاتفاقهما في كون كل منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحاد المعنى تغاير اللفظين بقدر الإمكان فلذا أجازوا الاتحاد مع إنفصال الضمير دون إتصاله.

و تختص أفعال القلوب عن غيرها بجواز اتحادهما مع اتفاقهما في الاتصال؛ لأن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل مضمون الجملة، كما مر، فجاز اتفاقهما لفظا؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا و مفعولا به.

---

(١) و يختص المتصرف أيضا من الأفعال القلبية بجواز اعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعلا و الآخر مفعولا نحو ظننتني رجلا. (المطالع السعيدة)

قوله: (و جوزوا الفاعل و المفعول) فعل و فاعل و مفعول و معطوف. و (مضمرا موصولا) حالان من الفاعل و المفعول، أي: حال كون كل واحد منهما ضميرا متصلا. و (مع اتحاد) متعلق بجوزوا، اي: مع اتحادهما معنى أي في أفعال القلوب بدليل السياق نحو: ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى، أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى ﴾ [العلق:٦- ٧] و قول الشاعر: (قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كأَغْنَى وَاحِدٍ ...).

و قيّد ذلك في التسهيل بالمتصرفة احترازا من هب و تعلم فلا يقال: هبك محسنا، و لا: تعلمك صنعة كذا قال أبوحيان.

قال الدماميني: و في منع هبك محسنا نظر، و ما أظنه إلا مسموعا من كلامهم. إهـ.

و قد تقدم اعتراض جمود تعلم.

قوله (و ألحقوا به) أي بفعل القلب (في ذا) أي تجويز ما ذكر [ما يأتي] :

١- رأى الحلم اي ما اشتق منها كقوله تعالى ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً ﴾ [يونس:٣٦] .
٢- و رأى البصر كقول عائشة رضي الله عنها: «لَقَدْ رأيتنا مَعَ رسول الله ﷺ و مَا لَنَا طَعَامٌ إِلاَّ الأَسْوَدَانِ : التَّمْرُ ، وَالْمَاءُ» [1]. و يحتمل أن تكون الرؤية فيه علمية.

و قال ابن مالك: أن ذلك في رأى البصرية شاذ، و منه قول قطرب :

فلَقَدْ أَرَاني للرِّمَــــاحِ دَرِيَئَـــةً   مِنْ عَنْ يَمِينِي تارَةً و شِمَــــــالي

٣- ٤- و حكى الفراء (فقدتني) و (عدمتني). و ذلك مجاز لا حقيقة و جاز ذلك فيهما حملا على وجد لأنهما ضداه في أصل الوضع.

و تحرز بقوله (مضمرا) مما إذا كان أحدهما ظاهرا، و بقوله (موصولا) مما إذا كان أحدهما منفصلا، فإن الجواز لا يتقيد بما ذكر، بل يعم سائر الأفعال كما تقدم.

و كان من حقه أن يقيد الجواز في أفعال القلوب بما إذا لم يضمر الفاعل على أن يفسره المفعول نحو: زيد أظن قائما، فإنه يمتنع في أفعال القلوب كغيرها، لأن فيه مع الاتحاد الذي هو خلاف الأصل احتياج الفاعل لنفسه في التفسير. و أعاد ذكر وجد متوسطة بين فقد و عدم و إن كانت مندرجة في أفعال الباب إشارة إلى الحمل المتقدم. و هذه المسألة مغفلة في الخلاصة.

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ باب صفة النبي ٣١ و أحمد ٢/ ٢٩٨، ٢٥٥.

[تعْدِيَةُ ظَنَّ و عَلِمَ إلى مفعول واحد]

[٢٨٧] لِـــواحِـــدٍ ظَـنَّ اتُّـهَم كَـعِلْمِ عُرْفٍ[١] ....

إذا كانت "ظن" بمعنى اتَّهم تعدت لواحد تقول: ظننت زيدا، بمعنى: اتهمته. و كذلك إذا كانت "علم" بمعنى عرف نحو: ﴿وَ اللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] . و كذلك بقية أفعال الباب إذا كانت لغير العلم و الظن، و اقتصر على ظن و علم لأن "ظن" أم الأفعال الظنية، و "علم" أم الأفعال العلمية. قوله (لواحد) خبر مقدم، و (ظن) مبتدأ مؤخر، و (اتهم) عطف بيان فهو تفسير لظن سكنه ضرورة. و يصح أن يكون (ظن) بضمِ [الظاءِ] المشالةِ على أنه أمر، و (اتهم) بصيغة الأمر تفسير له فيكون سكونه للبناء. و التشبيه في قوله (كعلم عرف) في التعدية لواحد، و أضيف العلم للعرف بمعنى المعرفة لأن الإضافة تقع بأدنى ملابسة.

[رَأى الْحُلْمِيَّة]

[٢٨٧] .... وَ لِاثْنَيــنِ رَأى فِي الحُلْـمِ[٢]

(رأى) مبتدأ، و (لاثنين) خبره، و (في الحلم) حال من رأى، لأن الأصحّ جواز مجيء الحال من المبتدأ ، و يقدر المتعلق هنا، و في المسألة قبل هذه خاصا اي متعدية بقرينة السياق، و من تعديتها لاثنين الآية السابقة، و قول الشاعر:

أَرَاهُـــمْ رُفْقَتِي حَتَّـــى إذَا مَـــا تَجَافَـــى اللَّيلُ وَ أنْخَـــزَلَ انْخِـــزَالا[٣]

أي: ألحقوها برأى العلمية بجامع ما بينهما من الإدراك بالحس الباطن.

---

(١) قوله (ظن اتهم) إضافة الدال إلى المدلول، وكذا الآتي والكاف في قوله (كعلم) للقران ثم الفرق بين العلمين أن علم العرف متعلق بنفس الشيء فهو بمعنى التصور نحو: علمت زيدا، والمتعدي إلى مفعولين متعلق باتصافه فهو بمعنى التصديق، وهذا التخصيص باختيار العرب، وإلا فيمكن العكس. (ابن القره داغي)

(٢) اي: إذا كانت رأى حُلمية - أي: للرؤيا في المنام - تعدت إلى مفعولين. (دليل السالك)

- قوله (و لاثنين راى في الحلم) لأنه كرأى العلمية في الإدرك بغير الحس الظاهر. (ابن القره داغي)

(٣) فالضمير (هم) مفعول أول لـ (أرَى) الحلميّة ، و (رفقتى) مفعول ثانٍ لها . وبذلك يكون الشاعر قد أجْرى (أرَى) الحلميّة مجرى (عَلِم) فنصب مفعولين . (شرح ألفية)

[حذف المعمول]

[٢٨٨] ﴿ وَ حَذفُ مَفعـولٍ أَوِ اثنَيـنِ بِلا قَرِينَـةٍ حَظـرٌ [1] وَ مَعها حُلِّلا ﴾

حذف أحد المفعولين في هذا الباب بلا دليل ممتنع اتفاقا؛ لأنهما في الأصل مبتدأ و خبر، و حذفهما معا بدونه ممتنع على رأي الجمهور.

و حذف أحدهما لدليل جائز عند الجمهور نحو: ﴿ وَ لا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٠] أي بخلهم خيرا لهم، فحذف الأول بقرينة الصلة، و كقول الشاعر:

و لَقَـد نزلتِ فلا تظنّي غَيـرَه مِنّـي بمنزلةِ المَحبِّ المُكْـرَمِ

فحذف الثاني اي لا تظني غير النزول واقعا مني، بقرينة و لقد نزلت.

و حذفهما معا لدليل جائز اتفاقا نحو: ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُون ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تزعمونهم شركائي.

و قوله:

بأيِّ كِتـابٍ، أَم بأَيَّـةِ سُنَّـةِ تَرى حُبَّهُـمْ عاراً عليَّ و تَحْسَبُ؟

أي: [تحسب] حبهم عارا عليّ.

قوله (**و حذف مفعول**) مبتدأ، (**أو اثنين**) عطف على مفعول، و (**بلا قرينة**) حال من المبتدأ، و (**حظر**) مصدر بمعنى اسم المفعول خبر.

و (**حُلِّل**) ماض مبني للمفعول من التحليل نائبه ضمير الحذف، و (**معها**) متعلق به و الضمير للقرينة.

❊ ❊ ❊

---

(١) قوله (حظر) أي: ممتنع لإنعدام الفائدة حينئذ، إذ لا يخلو أحد عن علم مّا أو ظن ما، و محله إذا لم يرد بظننت ظننت ظنا عجيبا أو عظيما، و لم يرد إعلام السامع بتجديد الظن أو إبهام المظنون لنكتة، و إلا جاز. و يجوز الحذف أيضا إذا قيّد الفعل بظرف أو شبهه نحو: ظننت في الدار. (ابن القره داغي)

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾ [في استعمالات القول]

[الحكاية بالقول]

[٢٨٩] ﴿ تُحْكَـــى بِقَولٍ وَ فُرُوعِهِ الْجُمَلْ[1] .... ﴾

قوله (**بقول**) أي بهذا اللفظ متعلق بـ (**تحكى**) نحو: "يعجبني قولك إن زيدا فاضل".

و المراد بـ (**فروعه**) ما اشتق منه كالماضي نحو: ﴿ قَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾ [الجن: ١]، و المضارع نحو: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [الْمَائِدَة: ٨٣]. و الأمر نحو: ﴿ قُولُوا ءَامَنَّا ﴾ [الْبَقَرَة: ١٣٦]. و اسم الفاعل نحو: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الاحزاب ١٨]، و اسم المفعول كقوله:

تواصوا بحق الجود حتى عبيدهم مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل

و اسم المصدر نحو: مقالك الله ربنا اقرار بالربوبية.

و (**الجمل**) نائب فاعل (**تحكى**)، و فهم من إطلاقه أنه لا فرق بين الإنشائية و الخبرية لكن لا تبقى الإنشائية للمحكي حال الحكاية .

تنبيه

قال الرضي: المقصود من الجملة الواقعة بعد القول: إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام، لا مجردا بل مع المعنى، فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون إلا مفردا نحو: قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ، و من حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل جاز أن يغير اللفظ، بشرط وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى الذي فهم من الأصل، لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين، فجوزوا تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك، أيضا، كالباري تعالى، و كذا غيره ممن لا

---

(١) للقول و ما تصرف منه استعمالات:
احديهما: أن تحكى بها الجمل نحو: {قال إني عبد الله}.
الثاني: أن ينصب المفرد كـ: قلت حديثا.
الثالث: أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين [نحو]: قلت زيدا قائما. (المطالع السعيدة)

- قوله (**الجمل**) نبّه بصيغة الجمع على أنها أعم من الاسمية و الفعلية، و تخصيصها بالثانية مردود بقوله تعالى {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم: ٣٠] . (ابن القره داغي)

يتعسر عليه ذلك، لكن، مع تغيير اللفظ، يجب ألا يعمل القول في أجزاء الجملة، إجراء لهذه الجملة مجرى أصلها أعني المحكية، باعتبار ألفاظها، فعلى هذا، لك أن تقول حكاية عمن قال "زيد قائم": قال فلان قام زيد، و لهذا ترى الكتاب العزيز يقص عن الأمم المختلفة الألسنة، باللسان العربي، و تقول: قال زيد أنا قائم، و قلت لعمرو: أنت بخيل، رعاية للفظ المحكي، و يجوز: قال زيد هو قائم، و قلت لعمرو: هو بخيل، بالمعنى الأول، اعتبارا بحال الحكاية، فإن زيدا، و عمرا في حال الحكاية غائبان، و منه قوله تعالى: ﴿ وَ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ [الأحقاف: ١١]، و الأول أكثر استعمالا.

و قد نص ابن هشام في باب الحكاية من التوضيح و المصنف في الشرح أيضا على جواز الحكاية بالمعنى، و مثّلا لذلك بما إذا قال زيد: عمرو منطلق، فلك أن تقول في حكايته: قال زيد منطلق عمرو.

و لي في هذا إشكال و هو أن المسند كالمسند إليه لا يقدم إلا لأغراض تفوت مع تأخيره، و لا يؤخر إلا لأغراض تفوت مع تقديمه، فالمقام الذي يقال فيه "زيد قائم "غير الذي يقال فيه "قائم زيد" و يزال[1] في مثال الرضي أن المقام الذي يليق به كون المسند فعلا غير الذي يناسبه كونه وصفا، فإن قالوا المدار على المحافظة على أصل المعنى فقط فمن أبعد البعيد الذي لا يلتفت إليه كيف و هو لا يفهم إلا أن المحكي عنه هو الذي أتى بذلك المعنى الذي أفاده الحاكي، و قد نص أن من قال إن الجملة الملحوقة تحكى على الصواب الذي تستحقه على وجوب تنبيه الحاكي على الخطأ الذي صدر من المحكي عنه فيقول في قول زيد قام عمرو بالخفض: قال زيد قام عمرو، و لكنه خفض احترازا عن الكذب، و قيل تحكى على حالها مبالغة في الاحتراز المذكور.

نعم يمكن أن يمثل للمسألة بما إذا قال زيد عمرو جواد، فإنه يجوز أن يقال في حكايته ذلك، و أن يقال: قال زيد عمرو جبان الكلب، أو عمرو مهزول الفصيل، أو عمرو كثير الرماد، غاية ما فيه أن التأدية بطريق الكناية أبلغ؛ لأنها كدعوى الشيء ببينة مع أن الأصل مشتمل على أصل الأبلغية لكونه جملة

---

(١) في نسخة (ب) «و يراد».

اسمية و أظهر منه أن يقال في حكاية قوله عمرو جبان الكلب عمرو مهزول الفصيل غاية ما فيه أن الوسائط مختلفة و ذلك قريب سهل.

فإن قلت: قد قال تعالى في الحكاية عن زكرياء في آل عمران: ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَ قَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَ امْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾ [آل عمران:٤٠] و في مريم ﴿ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَ قَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم :٨] فقدم أولا ما أخره ثانيا و بالعكس و قال أولا: {و قد بلغني الكبر}، و ثانيا: {و قد بلغت من الكبر عتيا}، و قال أولا: {و امرأتي عاقر}، و ثانيا: {و كانت إمرأتي عاقرا} و المحكي المترجم عنه واحد؟

قلت: لاستبعاد ولادته سببان:

أحدهما: من جهته و هو كبره و هرمه، فإن كل من كان كذلك يستبعد منه في العادة أن يلد.

و ثانيهما: من جهة إمرأته و هو عقرها فإن من عهد منها ذلك تستبعد ولادتها، و إن أمكن التخلف فيهما معا لأن المرتب عليهما الاستبعاد لا الاستحالة، و هما سيان؛ لاقتضاء كل واحد منهما للاستبعاد، فلا يتفاوت المعنى بتقديم أحدهما و تأخير الآخر، و من أدركه الكبر فقد بلغ من أجله العتي اي نحول العظم و الهرم في غالب العادة فالمعنيان متلازمان متقاربان.

و قوله {و قد بلغني الكبر و امرأتي عاقر} من الحال المتداخلة لا المتعددة؛ لأنك إن جعلتها متعددة لم تكن واو العطف صريحة في المعية و الاجتماع المراد، و إنما يفهم ذلك من قرينة تعقيب الاستبعاد بسببه من غير أن يكون في الكلام أمر صناعي ارتكب لافادته، و إن جعلتها متداخلة كانت الثانية قيدا في الأولى، فيفهم الاجتماع المقصود، و يكون قد جعل له في اللفظ ما يفيده مطابقة من غير أن يفوض لقرينة معنوية و هذا هو اللائق بالمقام، لما فيه من الاعتناء باجتماعهما الذي يكمل به الاستفاد و يعذر لأجله المستبعد، فلو قال في مريم: "و امرأتي عاقر و قد بلغني الكبر" لاقتضت قاعدة التقييد أن كونها عاقرا مقيد بزمان بلوغ الكبر، و أن العقر عرض لها، و لم يكن وصفا قديما فيها، فمن ثم جيء بكان المقتضية قدم ذلك لها و سبقيته لزمان كبره، و أما استمراره و بقائه إلى زمان الكبر مستفاد من المقارنة التي تفيدها الحال، فكان في الآية للاستمرار نحو {كان الله سميعا بصيرا} بخلاف قوله في آل عمران {قد بلغني الكبر و امراتي عاقر} فإن كون إمراته عاقرا هو الذي وقع قيدا، فلا يفهم منه أن العقر لم يكن ثابتا قبله فافهم و يوم بلوغ لهذا المحل.

سألني بعض الطلبة المعتنين عن قوله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام ﴿رَب اجْعَلْ هَذَا بَلَداً ءَامِناً﴾ في البقرة [الآية - ١٢٦] و في ابراهيم ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [الآية: ٣٥] فإن المحكي و المترجم عنه واحد مع أن مقام التعريف غير مقام التنكير، و قد وقف على كلام ابن جزي فلم يقنعه. و نصَّ ابن جزي فإن قيل قال في البقرة {بلدا ءامنا} و في ابراهيم {البلد ءامنا} فعرف البلد في ابراهيم و نكره في البقرة فعن ذلك ثلاثة أجوبة:

الجواب الأول: قاله شيخنا الاستاذ أبوجعفر بن الزبير و هو أنه تقدم في البقرة ذكر البيت في قوله {القواعد من البيت} و ذكر البيت يقتضي بالملازمة ذكر البلد الذي هو فيه فلم يحتج إلى تعريفه، بخلاف آية ابراهيم، فإنها لم يتقدم قبلها ما يقتضي ذكر البلد و لا المعرفة به فذكره بلام التعريف.

الجواب الثاني: قاله السهيلي و هو أن النبيﷺ كان بمكة حين نزول آية ابراهيم: لأنها مكية، فلذلك قال فيه {البلد} التي بلام التعريف التي للحضور كقولك هذا الرجل و هو حاضر، بخلاف آية البقرة، فإنها مدنية، و لم تكن مكة حاضرة حين نزولها، فلم يعرفها بلام الحضور. و في هذا نظر: لأن ذلك الكلام حكاية عن ابراهيم عليه السلام، فلا فرق بين نزوله بمكة أو المدينة.

الجواب الثالث: قاله بعض المشارقة إنما قال {بلدا آمنا} قبل أن يكون بلدا فكأنه قال اجعل هذا الموضع بلدا آمنا، و قال هذا البلد آمنا بعد ما صار بلدا و هذا يقتضي أن ابراهيم دعا بهذا الدعاء مرتين و الظاهر أنه مرة واحدة حكى على وجهين. إهـ.

قلت: فقد ردّ الثاني و الثالث، و أقول في ردّ الأول الذي ارتضاه إذا تقدم ما يشعر بالشيء اقتضى المقام ذكره معرفا بخلاف ما إذا لم يتقدم ما يشعر به فالأمر على عكس ما قال، و أيضا فإن الكلام في توجيه ما حكي من كلام ابراهيم و لم يتقدم في كلامه ذكر البيت،

و قد أجبت السائل بأن طلب جعل الموضع بلدا ليس هو المقصد الأهم لأنه حيث أمره ببناء البيت فيه و تطهيره للطائفين و العاكفين و الركع السجود صار ذلك كأنه مقطوع به حاصل فطلبه كأنه توطئة لطلب ما بعده الذي هو المقصد الأهم، فمن ثم قال في ابراهيم {اجعل هذا البلد آمنا} إشارة لذلك لما كان طلبه له غير مقصود بالذات صح أن لا يجعل مطلبا له، و وجه طلبه على الجملة النظر إلى عدم

حصوله، إذ ذاك بالفعل، فلو عرف في البقرة مع كون بلدا مفعولا ثانيا لكان مطلوبه أن يجعل هذا الموضع بلدا معينا عنده مع أن المطلوب هو جعله بلدا من البلاد، و لو نكر في إبراهيم مع كون البلد مفعولا أولا و لا يتأتي ذلك إلا بإسقاط الإشارة لكان مطلوبه أن يجعل {بلدا آمنا} فقال السائل لِمَ لَمْ يعكس الحاكي بأن يقدم ما أخر، فقلت له: لو عرف أولا لكان التنكير ثانيا في صورة طلب تحصيل الحاصل.

و لي هنا **إشكال آخر** يدهش الفكرة و تعظم عند الوقوف عليه الحيرة و هو أن الكلام المحكي في الكتاب العزيز عن الأمم الماضية و رسلهم و عن الملائكة و عن فرق الكفار و آحادهم ان كان المحكي به في ذلك عين المحكي أو مطابقا له من كل وجه لزم أن يكون المحكي في أعلا طبقات البلاغة؛ لأنه أثبت هو أو نظيره من كل وجه في القرآن و جعل منه و القرآن في أعلى طبقات البلاغة و ذلك مفض إلى ثبوت المعارضة، و انتفاء الاعجاز عن القرآن، و إلا بأن كان بينهما في البلاغة من البون البعيد ما بين المعجز و غيره لزم عدم التحرز عن الكذب بنسبة كلام إلى المحكي عنه لا نسبة بينه و بين كلامه.

و جوابه - و الله الموفق- أن الثابت هو الثاني فنحو ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤] لم يصدر من المنافقين على هذا الوجه المتضمن كونه في أعلى طبقات البلاغة، بضرورة أن ذلك لا يكون إلا مع إحاطة العلم بجميع مقتضيات الأحوال، و ليس ذلك إلا للطيف الخير، و العلم بأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة، و كلام البشر ليس كذلك قرينة زيادة المحكي به عن المحكي به فهي محرزة عن الكذب، و قد تقدم أن الحاكي للخطأ إذا تلفظ بالصواب و نبه على خطأ المحكي عنه ساغ ذلك، و حينئذ لا يحتاج إلى تكلف تطبيق أحد الكلامين على الآخر عند تعدد المحكي به في القرآن مع اتحاد المحكي لأن التخالف فيه بين المحكي به و المحكي لازم، و ذلك المتعدد طرق مختلفة في وضوح الدلالة على المعنى مع تأديته في جميعها بما هو في أعلى طبقات البلاغة فافهم.

و بقي ههنا ممّا ينبغي التنبيه له أن المحكي به و المحكي قد يتحدان بالذات و يختلفان بالاعتبار كقول ابن مالك: «قال محمد هو ابن مالك ... أحمد ربي الله»، فإن تلك الجمل التي أثبتها في التأليف هي المحكي من حيث إنها التي قصد تصويرها و إلغاؤها للمخاطب و المحكي به من حيث إنها هي التي مثل بها ذلك الشيء الذي قصد تصويره و إلغاؤه، و منه قول المصنف: (**أقول بعد الحمد و السلام**) فلا يقال إن الثابت في كلامهم هو المحكي به فأين هو المحكي.

و بقي أيضا أن المحكي لا يشترط تقدم ثبوته تحقيقا و إلا لـم تصـح الحكايـة بالمضـارع الحـالي و الاستقبالي و بالأمر فالقول يحكي به ما مضى و ما هو واقع و لم يقع بعد.

[حكم الحكاية بما في معنى القول]

[٢٨٩] ﴿ .... لا ما بِمَعْناهُ عَلى القَوْلِ الأَجَلّ [١] ﴾

عطف على (قول) أي: لا تحكى الجمل بلفظ بمعنى القول كالدعاء و النداء و الاخبار و نحوها، فإذا قلت: "دعوت زيدا عجل" و "ناديته أقبل" و "أخبرته زيد قائم" فلـيس الجملـة المـذكورة محكيـة بتلـك الألفاظ، بل ينوى مع تلك الألفاظ قول مقدر تكون تلك الجمل محكية به، فالمعنى: دعوت زيدا قلـتُ له عجل، و هكذا، هذا قول البصريين.

و أجاز الكوفيون الحكاية بتلك الألفاظ و نحوها، وإلى تضعيف قولهم و تقوية قول البصـريين أشـار بقوله في (**القول الأجل**).

و استدل ابن مالك لصحة مذهب البصريين بأنه قد جاء القول مصرحا به في قولـه تعـالى ﴿ وَ نَـادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي ﴾ [هود:٤٥] و في قوله ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَـالَ رَبِّ﴾ [مـريم ٣-٤] فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح. إهـ.

و صح العطف في الآية الأولى لأن نادى بمعنى: أراد النداء.

---

(١) قوله (لا ما بمعناه) و نقض بقوله تعالى: {ونادَوْا يا مَالِكُ لِيَقْضِ علينا ربّـك} (الزخـرف٤٣/٧٧) ويجـاب بأنـه على حذف القول (اي قالوا يا مالك). (ابن القره داغي)

[نصب المفرد بالقول]

[٢٩٠] ﴿ وَ يَنْصِبُ الْمُفْرَدَ مَفعولاً[1] وَ ما أُرِيدَ لَفْظُهُ وَ فِي غَيْرِهِما ﴾

[٢٩١] ﴿ مُقَدَّراً مُتِمُّ جُمْلَةٍ حُكي[2] .... ﴾

قوله (مفعولا) حال من نائب فاعلِ (ينصب) يعني:

١- المفرد المؤدي معنى الجملة كحديث و كلام و قصيدة.

٢- أو المعبر به عن المفرد لا غير نحو: "قلت كلمة أو لفظة" عبارة عن زيد، و أجاز ذلك الرضي، و حكى ابن هشام في حواشي التسهيل الاجماع على منع هذا.

٣- أو الصالح لأن يعبر به عن المفرد و الجملة نحو: قلت لفظا.

فتنصب هذه الثلاثة؛ لأنها ليست أعيان اللفظ المحكي، فـ(المفرد) في المتن صادق بهذه الثلاثة بقرينة مقابلته بقوله (و ما أريد لفظه) فإنه مفرد أيضا أي: و ينصب بالقول المفرد المراد لفظه نحو: قلت زيدا اي هذا اللفظ. و لا يصح أن تكون (ما) معطوفة على (مفعولا)؛ لأن المفرد المراد لفظه مفعول أيضا.

قوله (حكي) مفعول معطوف على (ينصب) أي: و حكي المفرد (في غيرهما) أي في غير الموضع الذي أريد فيه أحد المعاني الثلاثة، و الموضع الذي فيه لفظه، و ذلك إذا كان في الحقيقة جزء كلمة فيقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى﴿ قَالَ سَلامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[الذاريات: ٢٥] أَيْ عليكم، و هذا

---

(١) ذكر هنا استعمال الثاني للقول و هو نصب المفرد نحو: قلت خطبةً، و قلت كلمةً. (م)

- قوله (المفرد مفعولا) سواء كان معناه جملة نحو: قلت حديثا، أولا نحو: قلت كلمة. و قد يقال هذا لا يجري في "قلت هنا حقا"، فإنه صفة المفعول المطلق، إلا أن يتجوَّز في المفعول بتعميمه مما أقيم مقامه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و في غيرهما) أي و في مفرد غيرهما. و قد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام، لأن المراد بالجملة في ما سبق أعم من أن يكون ملفوظا بجميع أجزائها، أو لا، فيشمل ما يقع بعده منقطع عن الجملة نحو: إذا ذقت فاها قلت: طعم مدامة. و يمكن الجواب بأنه ذكره لأن المتبادر من الجملة المصرّح بأجزائها فلا يشمل الشق الثاني. قوله (مقدرا) اي يقدر متمم ذلك المفرد بالجملة، فتحكى. و قضية قوله (حكي) وجوب سبق التلفظ به فتكون حكاية فنحو قول المصنف (أقول بعد الحمد والسلام ...) الخ مبني على التجوز أو سبق تلفظه بالمقول. (ابن القره داغي)

معنى قوله (مقدَرا) بصيغة اسم المفعول أي معه حال من نائب فاعل (حكي). و (متم) بصيغة اسم الفاعل نائب فاعل اسم المفعول، و لو أسقط هذه الحال لكان أحسن لتدخل في كلامه صورة ثانية تجب فيها الحكاية و هي مفرد غير معبر به عن جملة و لا مفرد، بل المراد به نفسه، و تقدم النطق به وحده من شخص فتجب حكايته، و رعاية إعرابه كما في الرضي نحو: قال فلان زيدا إذا تكلم به مرفوعا، و بهذا تكمل للمفرد بعد القول ست حالات.

[نصب المفعولين بالقول]

[٢٩١] .... وَ خُذْ كَظَنَّ لِسُلَيْمٍ [1]

كأنه ضمن (خذ) معنى اجعل. أي: اجعل القول المتكلمَ فيه كظن في كونه ينصب جزني الجملة الاسمية عند بني سليم.

و اختلف هل يعملونه باقيا على معناه أو لا بل يضمنونه معنى الظن على قولين، ظاهر إطلاق المتن في التشبيه كالخلاصة ثانيهما، و المعنى أنهم يعملونه عمل ظن مطلقا من غير مراعاة شيء من الشروط الآتية عند غيرهم كقول شاعرهم:

إذا ما جرى شَأوَيْنِ و ابتلَّ عِطفُه تقولُ هزيزَ الريحِ مَرَّتْ بأثأَبِ

فاعمل بدون تقدم استفهام.

و ظاهر إطلاقه أنه يجري مجرى ظن حتى في التعليق و الإلغاء و هو الذي قاله في النهاية. و منع ذلك الشاطبي. و خرج في التصريح القولين على الخلاف المتقدم في تضمينه معنى الظن و عدمه، فمن قال بالأول أجازهما. و من لا فلا، و قد علمت أن ظاهر المتن الأول.

---

(١) الثالث من استعمال القول أنه ينصب مفعولين كظن، و فيه قولان:

أحدهما: جواز إجراء القول مُجرى الظن مُطلقا دون شرط ، أو قَيد، هذا مذهب بني سليم، أشار الناظم إليه بقوله: **(و خذ كظن لسليم)** نحو: قُلْ ذا مُشفقا. فـ (ذا) مفعول أول، و مشفقا : مفعول ثان ، و ناصبهما قل.

ثانيهما : لا يجوز إجراء القول مجرى الظن إلا بشروط أربعة ستأتي . و هذا هو مذهب العامّة،أشار إليه بقوله: **(و اسلك لدى الفصيح ....)** الخ. (م)

[شروط نصبه مفعولين]

[٢٩١] ﴿ .... وَ اسْلُكِ ﴾

[٢٩٢] ﴿ لَدَى الْفَصِيحِ أَنْ تَلا اسْتِفهاماً أَو يُفْصَلْ بِمَعْمُولٍ وَ ظَرْفٍ[١]، وَ عَزَوْا ﴾

[٢٩٣] ﴿ لِلأَكْثَرِينَ فَصْلَهُ بِالْأَجْنَبِيِّ وَ كَوْنَهُ مُضارِعَ الْمُخاطَبِ ﴾

[٢٩٤] ﴿ قِيلَ وَ حالاً وَ الْأَثِيرُ رَدَّا قِيلَ وَ أَنْ بِاللَّامِ لا يُعَدَّا ﴾

أي: و اسلك بالقول المتكلَم فيه هذا المسلك عند إرادة الفصيح من اللغات اي غير لغة سليم بشروط:

أولها: أن يكون تاليا للاستفهام، و المفهوم المتبادر من التلو الاتصال كقولهم:"أَ تقول للعميان عقلاً".

و يكتفي به أيضا إذا فصل من القول بأحد معموليه كقوله:

أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا [٢]

أو بظرف كقوله:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقولُ الدّارَ جامعةً شَمْلي بهمْ؟ أَمْ تَقول البُعْدَ مَحْتوما؟! [٣]

و ظاهر قوله (**بمعمول**) كقول الخلاصة «أو عمل» اندراج الحال و معمول المعمول و هو ما قال أبوحيان بخلاف قول التسهيل أو أحد مفعوليه.

---

(١) قوله (**أن تلا**) اي يقع بعد استفهام من غير أن يفصل بينهما أو يفصل بينهما لكن بمعمول له و لو جميع المفعولين نحو: أهندا تقول زيدا ضاربا، أو ظرف و لو مجازيا و هو الجار و المجرور. (ابن القره داغي)

(٢) وجه الاستشهاد : أعمل الشاعر (تقول) عمل تظنّ فنصب مفعولين ، الأول : بني لؤي ، والثاني : جُهَّالا مع أنّه قد فَصَل بين الاستفهام ، والفعل بفاصل ، وهو قوله (جهالا) و هذا الفاصل لا يمنع النّصب ؛ لأنه معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثانٍ له. (شرح ألفية)

(٣) الشاهد: إجراء القول مجرى الظن في شطري البيت، و نصبه مفعولين، و الأول مفصول من الاستفهام بالظرف، و الثاني متصل بالاستفهام بأم. و مثال الفصل بالجار و المجرور: أفي الدار تقول زيدا مريضًا. (ضياء السالك)

و ذهب الكوفيون و أكثر البصريين إلى جواز الفصل بالأجنبي[١] نحو: "أأنت تقول زيدا منطلقا".

و منع ذلك سيبويه و الأخفش. و لنا في المسألة كلام فراجعه مع ما في التصريح.

ثاني الشروط: أن يكون القول فعلا لا اسما.

ثالثها: أن يكون مضارعا لا ماضيا و لا أمرا.

رابعها: أن يكون مسندا إلى المخاطب لا إلى المتكلم أو الغائب، و هذه مفهومة من قوله **(و كونه مضارع المخاطب)**[٢] و انظر تحرير توجيه شروط المسألة في حاشيتنا.

و فاعل **(تلا)** ضمير القول، و **(يفصل)** عطف على تلا. و **(بمعمول)** متعلق به، و وجه العطف فيه بـ **(أو)** ما تقدم من أن المتبادر من التلو الاتصال فتتضح المقابلة. و **(كونَه)** عطف على **(فصلَه)**، فإنّ اشتراط كونه مضارع المخاطب هو رأي الأكثرين، و سوّى السيرافي الماضي به و الكوفي الأمر.

خامسها: أن يكون المضارع للحال، قاله ابن مالك في التسهيل. و رده أثيرالدين أبوحيان[٣] فإنه قد عمل مستقبلا في قوله:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ ... فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا[٤]

---

(١) هذا معنى قوله (و عزوا للأكثرين فصلَه بالأجنبي).

(٢) قوله (وكونه مضارع..) إهـ عطف على قوله (تلا) بحسب المعنى، أي بشرط كونه مضارع المخاطب، و كلامه يوهم كونه معطوفا على فصله فلو قال: (و إن يكن مضارع المخاطب) لكان أوضح. (ابن القره داغي)

(٣) هذا معنى قوله (قيل و حالا و الأثير ردا). قال ابن القره داغي: (قوله (و حالا) أي يشترط كونه مضارع المخاطب للحال دون الاستقبال، و رده الأثير أبوحيان بأنه لم ينقل من غير هذا القائل.

- فمثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : أتقول عَمْراً مُنطلقاً ؟ فَعَمْراً : مفعول أول ، ومُنطلقا : مفعول ثانٍ ؛ لأن (أتقول ؟) بمعنى : أتظنّ ؟ و يجوز رفعهما على الحكاية ، نحو : أتقول عمرٌو منطلقٌ ؟ (شرح ألفية)

(٤) الشاهد: عمل "تقول" بمعنى "تظن"؛ ونصبها مفعولين، مع أنها ليست للزمان الحاضر، بل هي للمستقبل؛ لأنه لم يستفهم عن ظنه في الحال، أن الدار تجمعه مع أحبابه، بل الاستفهام عن وقوع ظنه. وهذا يقتضي ألا يكون واقعا في الحال, وإلا لم يستفهم عن وقته. والحق اشتراط كون "تقول" بمعنى تظن, للزمان الحاضر؛ كما ذهب إليه ابن مالك. (ضياء السالك)

و ردّ ابن هشام على أبي حيان بأن متى ظرف لـ "تجمعنا" لا لـ "تقول" و المشروط كما في الدماميني إنما هو تقدم الاستفهام على القول لا كونه مستفهما عنه و ما قاله ابن مالك له وجه من جهة النظر انظره في الحاشية.

و (**حالا**) خبر لكون مقدر مرفوع بفعل مقدر و الجملة محكية بـ (**قيل**) أي: قيل و يشترط كونه حالا. و (**الأثير ردا**) مبتدأ و خبر، و مفعول (**رد**) محذوف أي: رد هذا الشرط.

و اشترط السهيلي أن لا يتعدى باللام[1] فتجب عنده الحكاية في نحو أ تقول لزيد عمرو منطلق، و هو ظاهرعلى تضمينه معنى الظن إذ اللام لا تناسبه.

و (**أن**) مصدرية داخلة على (**لا يعدى**)، و (**باللام**) متعلق بـ (**يعدى**) فصل به بين الموصول الحرفي و صلته للضرورة، و المصدر مرفوع بفعل مقدر، و الجملة محكية بقيل.

و تعبيره بالأمر كالخلاصة يوهم وجوب الإعمال و ليس كذلك، فإن الحكاية جائزة مع توفر الشروط لكن القول مع الإعمال بمعنى الاعتقاد، و مع الحكاية بمعنى التلفظ اللساني.

و زاد على الخلاصة بقوله (**و عزوا للأكثرين...**) الخ و بالبيت الثاني[2].

---

(١) هذا معنى قوله: (**قيل و أن باللام لا يعدى**). قال ابن القره داغي: قوله (**باللام**) اي لأن اللام يبعده عن معنى الظن، فتقول في قولك أتقول لزيد عمرو منطلق للحكاية لا بمعنى الظن إهـ.

(٢) إذا لم يتحقق شرط من الشروط الأربعة السابقة لم يَجز أن يَنْصبَ القولُ مفعولين عند عامّة العرب . فإن كان الفعل غير مضارع ، نحو : قال زيد عمرٌو مُنطلقٌ ، لم ينصب القول مفعولين ، وكذا إن كان مضارعاً لغير المخاطب ، نحو: يقول زيدٌ عمرٌو مُنطلقٌ ... (شرح ألفية)

[حكم حذف القول أو المقول]

[٢٩٥] ﴿ وَ حَذْفُ قَوْلٍ مِنْ حَديثِ الْبَحْرِ   وَ قَـلَّ حَذْفٌ فِي الْمَقولِ فَادرِ[1] ﴾

أي: و حذف القول و بقاء المحكي به كثير، حتى قال الفارسي حذف القول من حديث البحر حدث و لا حرجَ، و منه قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾ [آل عمـران: ١٠٦] أي فيقـال لهم.

و قَلَّ في كلاهم العكس أي: حذف المقول و بقاء القول كقوله:

لنَحْنُ الأُلَى، قُلْتُمْ فأنّى مُلِئتُمُ   لِرُؤْيَتِنا قبل اهتمامٍ بِكُمْ رُعْبَا [2]

أي: قلتم نغلبهم.

❊ ❊ ❊

---

(١) قوله (و حـذف قـول) أي حـذف القـول وإبقـاء المقـول كثيـر حتـى قيـل كناية عـن كثرتـه هـو مـن حـديث البحر كما هـو عـادة العـرب للمبالغـة عـن كثـرة شـيء، و اشـتهر عـنهم "حـدِّثْ عـنِ البحـرِ و لا حـرَجَ" و حـذف القول و إبقاء المقول قليل. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد «قلتم» حيث استغنى بذكر القول عن المحكي به لظهوره اي قلتم نقاتلهم أو نغلبهم. (محمد الگزنى)

﴿ اَعْلَمَ وَ اَخَواتُها ﴾

كأنه رأى أن لا وجه لاقتصار الخلاصة في الترجمة على أعلم و أرى. و قد أشار ابن هشام لتوجيهه بأن غيرهما إنما عمل عملهما لتضمن معناهما. و قد ذكرنا وجه ذلك في الحاشية.

|الأفعالُ المتعديّةُ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ أَعْلَمَ، وَأَرَى|

|٢٩٦| ﴿ اِنْصِبْ بِأَعْلَمَ ثَلاثاً[1] وَ أَرَى[2]   أَخْبَرَ نَبَّأَ حَدَّثَ انْبَأَ خَبَّرا[3] ﴾

قوله (و أرى) يشمل العلمية نحو ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٦٧]، و الحلمية نحو: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ الله فِي مَنَامِكَ قَليلاً ﴾ [الأنفال:٤٣]، و لا حاجة لتطويل بأمثلة البواقي.

و يقرأ (أخبر) في المتن بصيغة الماضي. و (نبأ) كذلك بتخفيف الهمزة.

و معاملة همزة أنبأ الأولى معاملة همزة الوصل و تخفيفه الثانية.

---

(١) قوله (ثلاثا) أي إذا كان منقولا من علم المتعدي إلى مفعولين لأن النقل يزيد به مفعول واحد. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و أرى) أي و لو حلمية نحو قوله تعالى {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا} [البقرة- ١٦٧] . (ابن القره داغي)

(٣) الفعل إما يَنصب مفعولا، أو مفعولين، أو ثلاثة مفاعيل أشار الناظم إلى الثالث فقال: (انصب بأعلم ثلاثا ...) يعني: ما يتعدي إلى ثلاثة مفاعيل سبعة و هي:

١- (اعلم) نحو :أعلم الجنديُّ القائدَ العدُوَّ قادماً.

٢- (أرى) نحو : أرى عليٌ خالداً الأمرَ واضحاً.

٣- (أَخْبَرَ) نحو : أخبرتُ زيداً أخاك مُنطلقاً.

٤- (نَبّأَ) نحو : نَبّأْتُ زيداً عمراً قائماً.

٥- (حَدّثَ) نحو : حَدّثْتُ زيداً بَكْراً مُقيماً.

٦- (أَنْبَأَ) نحو : أَنْبَأْتُ عبدَاللهِ زيداً مُسَافِراً.

٧- (خَبّرَ) نحو : خَبّرْتُ زيداً عَمراً غَائِباً. (م)

[أحكام مفاعيل أعلم و أرى]

[٢٩٧] ﴿ لِلثَّانِي وَ الثَّالِثِ مِنْ ذي مَا انْتُمى حَـذْفٌ وَ إِلْغاءٌ إلى اثْنَى عَلِما [1] ﴾

(للثاني و الثالث) خبر مقدم، و (ما انتمى) مبتدأ مؤخر، و (من ذي) حال من (الثاني و الثالث)، و (ذي) إشارة إلى معمولات أفعال الباب، و (حذف و إلغاء) بدلان من (ما). و (إلى) متعلقة بـ (انتمى)، فيجوز حذفهما معا و حذف أحدهما لدليل.

و تحرز بـ (الثاني و الثالث) من الأول فإنه يجوز حذفه لدليل و غيره كما يأتي، و يلغى العامل بالنسبة إليهما دون الأول، لأن الأول مفعول حقيقي بخلافهما نحو: "البركةُ اعلمنا اللهُ معَ الأكابرِ" [2] خلافا لمن منعه، و لو أسقط البدل في كلامه لكان أولى ليشمل التعليق المندرج تحت إطلاق الخلاصة كقوله:

حذار فقد نُبِّئْتُ إنَّك لَلَّذي ستجزى بما تسعى فتسعدُ أو تشقَى

بكسر إن للام المعلقة.

---

(١) [أي]: يثبت للمفعول الثاني، و المفعول الثالث من مفاعيل (أعلم، و أرى) كلّ أحكام مفعولي (عَلِمَ، و رَأَى) من كون المفعولين أصلهما المبتدأ و الخبر، و من جواز الإلغاء، و التعليق، و من جواز حذفهما، أو حذف أحدهما إذا دلّ على ذلك دليل. و مثال ذلك : أعلمت زيداً عمراً قائماً . فالمفعول الثاني (عمراً) و المفعول الثالث (قائماً) أصلهما المبتدأ و الخبر ؛ تقول : عمرٌو قائمٌ . و يجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : عمرٌو أعلمتُ زيداً قائمٌ . و مثال حذفهما للدلالة عليهما : هل أعلمتَ أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمتُ زيداً . فحُذف المفعولين الثاني، والثالث لدلالة السؤال عليهما .و مثال حذف أحدهما للدلالة عليه : أن تقول في جواب السؤال السابق : أعلمتُ زيداً عمراً (أي:قائماً) أو تقول: أعلمتُ زيداً قائماً (أي: عمراً قائماً). (شرح ألفية)

- قوله (و إلغاء) اي الإبطال لفظا فقط أو معنى فشمل التعليق و هو غير جار في المفعول الأول فلا تعلق الفعل عنه و لا يجوز إلغائه. (ابن القره داغي)

(٢) البركةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مع الأكَابِرِ. فالبركه: مبتدأ، والضمير (نا) في أعلمنا: مفعول أول، و مع الأكابر: ظرف في محل رفع خبر، و المبتدأ و الخبر كانا في الأصل مفعولين، نحو: أعلمنا اللهُ البركةَ مع الأكابر. و يجوز التعليق ؛ فتقول : أعلمتُ زيداً لعمرٌو قائمٌ . (شرح ألفية)

[حذف مفاعيل هذا الباب]

[٢٩٨] ﴿ إذ لا دَلِيلَ يُحْـــذَفُ الأَوَّلُ [١] أَوْ ما بَعْـدَهُ، فَهكذَا الجُــلُّ رَأَوْا [٢] ﴾

أي: يجوز حذف الأول حيث لا دليل عليه [٣]، و كذا يجوز حذف ما بعده مع ذكره لغير دليل، و هذا رأي الأكثرين، فإنهم أجازوا حذف الأول من الثلاثة اقتصارا مع بقاء الأخيرين، و العكس، إذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى و المعلم في الثانية.

و في قوله (**أو ما بعده**) مع ما قدمه في البيت قبله شيء، و المفهوم من الخلاصة أنه يجوز حذف الأول فقط لغير دليل، و لا يجوز حذف الأخيرين لذلك، و هو رأي الشلوبين، و في المسألة مذاهب أخر.

و الإعراب بينٌ.

و لم يشر إلى قول الخلاصة «و إن تعديا لواحد ... » الخ [٤] لأن ذلك يفهم من كلامه على تعدي الفعل بالهمزة فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

❊ ❊ ❊

---

(١) قوله (**إذ لا دليل**) في "التصريح" الصواب كما قاله ابن مالك جواز حذف الثلاثة هنا و لو بدون قرينة لحصول الفائدة، إذ الشخص قد يخلو عن الاعلام بخلاف مفعولي علم و هو مخالف لما هنا. (ابن القره داغي)

(٢) قيل لا يجوز حذف واحد منها بلا دليل و قيل يجوز حذف الأول فقط وقيل بالعكس. (الچورى)

(٣) نحو: أعلمتُ كبشكَ سميناً.

(٤) تمامه: (وَ إِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ - هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ) أي: إذا تعدى كل من "علم ورأى" إلى مفعول واحد، قبل مجيء همزة التعدية؛ بأن كانت علم بمعنى عرف، ورأى بمعنى أبصر؛ فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر. والثاني من المفعولين، كالثاني للفعل "كسا" في مثل: كسوت الفقير ثوبا؛ في أنه لا يصلح أن يكون خبرا عن الأول, فهو به ذو ائتسا؛ أي: اقتداء ومحاكاة في كل حكم. (ضياء السالك)

الفاعل

[تعريف الفاعل]

[٢٩٩] الفاعِلُ الَّذْ فَرَغَ العامِلُ لَه لِكَوْنِهِ قامَ بِهِ أَوْ حَصَّلَه[١]

(**الفاعل**) مبتدأ، و (**الذ**) -لغة في "الذي"- خبره أي: هو الاسم الذي فرغ له العامل اي توجه طلبه له.

و (**فَرَغ**) بفتح الفاء و الراء مخففة، فخرج "زيد قام"، لأن العامل مشغول بالضمير لم يفرغ لزيد فهو مبتدأ، و كذا "قائم زيد".

و خرج بقوله (**لكونه....**) الخ اسم الأفعال الناقصة و النائب، فقد اغناه ما ذكره عن التقييد بتقديم المسند و أصالة محله في التقدم و أصالة صيغته.

و دخل في قوله (**الذ فرغ**) الاسم الصريح و المؤول، و في قوله (**العامل**) الفعل و المصادر و الأوصاف و الظرف و المجرور[٢].

---

(١) قوله (**الذ فرغ العامل...**) اهـ اقول فيه أبحاث: الأول: أنه شامل لبدل الفاعل و تأكيده، لأن المراد بالتفريغ التسليط عليه، و أنه شامل لنائب الفاعل لأنه قام به العامل و هو المصدر المجهول و كذا المفعول به. و الثاني: أنه غير شامل لنحو "ما ضرب زيد" و كذا "أقائم زيد" مما فرغ العامل له لاتحاده معه. و الثالث أن قوله (**أو حصله**) زائد لأن الضرب في نحو ضربت زيدا قائم بالمتكلم كالجلوس في جلست إلا أنه وقع في الأول على المقسم. و يمكن الجواب عن النقض بالأول بأن المراد التفريغ أصالة. و بالثاني بأن الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل لا المبني للمفعول، فحينئذ يندفع النقض بالمفعول به أيضا. و بالثالث بأن العامل ما حصّله الفاعل لأنه المنفي إلا أنه توجه إليه النفي. و بالرابع بأن المراد قيام المأخذ الذي هو معنى مصدري وعن البحث الثالث بأنه أراد التنبيه على تقسيم العامل إلى المتعدي و اللازم، فليتأمل . (ابن القره داغي)

(٢) العامل يشمل الفعل و ما ضمن معناه كاسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان ؟ فالزيدان : فاعل، رافعه (قائم). و الصِّفة المشَبَّهة. و المصدر نحو: عجبت من ضَرْبِ زَيدٍ عَمراً. فضَرْب : مصدر أُضيف إلى فاعله (زيد). و اسم الفعل نحو: هيهات العَقِيقُ. و شبه الجملة نحو: زيدٌ عندك أبوه، و نحو: في الدار غلاماه. فأبوه، وغلاماه : فاعلان عاملهما محذوف وجوباً. و التقدير (مُستَقِر ، أو استقَرَّ). و أفعل التفضيل ، نحو : مررتُ بالأفضلِ أبوه . فأبوه مرفوع بالأفضل . (شرح ألفية)

و يشمل قوله (فرغ) قاما أخواك و نظيره في لغة أكلوني البراغيث، لأن اللواحق حروف.

و في قوله (لكونه) تنبيه على أن الفاعل الاصطلاحي أعم من اللغوي إذ هو لغة: من أوجد الفعلَ، و اصطلاحا: يصدق بهذا و هو معنى قوله (أو حصّله) كـ "ضرب زيدٌ" نظرا إلى الكسب و بغيره و هو من قام به الوصف نحو: مات زيد، و هو معنى قوله (لكونه قام به) و هذه النكتة تفهم من أمثلة الخلاصة. و هذا التعريف من أحسن ما يذكر للفاعل. و قد عرف بغير هذا مما فيه طول و اعتراضات.

[وجوب تأخر الفاعل، و وجوب ذكره]

[٣٠٠] وَ أَلْزَمُوا تَأْخِيـــرَهُ [١] وَ ذِكْـــرَهُ فَإِنْ خَلا فَالْمُضْمَرَ الْزِم سَتْرَهُ [٢]

أي: التزموا تأخير الفاعل و لم يجيزوا تقديمه، لئلا يلتبس بالمبتدأ [٣]، خلافا للكوفيين في إجازة تقديمه.

و التزموا أيضا ذكره، و لم يجيزوا حذفه لدليل، لأنه عمدة معمولة لعامل لفظي شديد الطلب لها و الارتباط بها حتى نزلت منزلة الجزء منه، فإن خلا العامل منه لفظا فهو مضمر مستتر راجع لمذكور نحو: زيد قام، أو مدلول عليه بدليل نحو ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة : ٢٦] أي: هي أي: الروح. قوله (فالمضمر) مفعول مقدم يفسره ما بعده، و يقدر موافقا معنى لا لفظا أي: قدر المضمر الزم ستره.

---

(١) قوله (تأخيره) أي: عن عامله لكونه كالجزء منه فما يوهم التقديم يجعل مبتدأ نحو: زيد قام، أو فاعلا لمحذوف نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} [التوبة- ٦]. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (الزم ستره) أي: الزم ستر ضمير راجع إلى متقدم و لو حكما كما في قوله صلى الله عليه و سلم (وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) [رواه البخاري] اي لا يشرب الشارب ويؤول كل فعل لا يتضح فاعله باسناده إلى مصدره سواء أبقى الفعل على معناه أو حمل على معنى يمكن إسناده إليه نحو قوله : {ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآيَاتِ} [يوسف- ٣٥]. اي بدا لهم بداءٌ. ومنه قول المصنف: دار وتسلسل اي وقعا. (ابن القره داغي)

(٣) نحو : قام زيدٌ ، ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا يقال : زيدٌ قام ، على اعتبار أنّ (زيدٌ) فاعل مقدّم ، بل هو في هذا المثال مبتدأٌ خبره جملة (قام) وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره (هو) فالفاعل يجب أن يتأخر سواء كان ظاهراً ، أم ضميراً مستتراً ؛ لأنّ تقديم الفاعل يُوقع في اللَّبْس بينه وبين المبتدأ. (شرح ألفية)

[مواضع حذف الفاعل جوازا]

[٣٠١] ﴿ وَ الْحَذْفَ مَعْ عامِلِهِ وَ الْمَصْدَرِ وَ الْفِعْلِ ذي التَّوكِيد لا تَسْتَنْكِرِ [1] ﴾

(الحذف) مفعول مقدم بـ (تستنكر)، و هذا في معرض الاستثناء من قوله (و ذكره) أي: إلا في مسائل:

منها: أن يحذف مع عامله كقولك: "بلى" جوابا لمن قال لك: لا تكرم أحدا ممن أساء إليك.

منها: أن يكون رافعه المصدر نحو ﴿ لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصّلت: ٤٩] أي: من دعانه.

منها: أن يرفع بالفعل المؤكّد بالنون نحو ﴿ وَ لَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [2] [القصص: ٨٧].

و بقيت مسائل انظرها في الحاشية.

و هذه زيادة على الخلاصة.

---

(١) قوله (لا تستنكر) أقول رد المصنف في البهجة حذف فاعل المصدر فقال: فيه نظر اي لأن هذا المصدر في معنى الفعل فيتحمل الضمير. ثم ظاهر كلامه حصر مواضع حذف الفاعل في هذين فقط و ليس كذلك، لأنه يحذف فاعل يكون حرف مدّ اتصل به ساكن نحو: ضربا أو ضربوا الرجل. و منه فاعل الفعل المؤكد كاضربن، و فاعل الفعل المجهول، و فاعل وقع مستثنى منه في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا زيد، و فاعل فعل التعجب بقرينة نحو {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} [مريم- ٢٨]. و فاعل الفعل المؤكد نحو: ضرب ضرب زيد. و الثاني في نحو: شتان بين زيد و عمرو، و فاعل قلما و طالا فهذه سبع مواضع، أولها شامل لأخير المصنف. و يمكن الجواب بأن مراده بفاعل المؤكد الفاعل المحذوف لالتقاء الساكنين مع قرينة و فاعل المجهول حذف مع عامله و هو جائز مع قرينة اتفاقا، لأن الفعل المجهول نائب من الكلام كالنائب عن الفاعل و فاعل (أبصر) ضمير مستتر فيه بعد حرف الجارّ. و الفاعل في المستثنى المفرّغ هو ما بعد إلّا اصطلاحا و بأن المؤكد والمؤكد لاتحادهما يعتبر الفاعل لهما حتما على أنه يمكن شمول قوله (و الفعل ذي التأكيد) على هذا. وفاعل شتان هو بَيْنَ باعتبار مفهومه ونحو: قلّما، لكفّه عن العمل بما ليس له فاعل حتى يقال بحذفه. (ابن القره داغي)

(٢) {وَ لا يَصُدُّنَّكَ} بضم الدال، أصله قبل التوكيد و النهي: "يصدونك"، حذفت النون للجازم و هو "لا" الناهية، فصار: "يبضم الدال، أصله قبل التوكيد والنهي: "يصدونك"، حذفت النون للجازم و هو "لا" الناهية، فصار: "يصدوك"، ثم أكد بالثقيلة؛ فالتقى ساكنان؛ حذفت الواو لدلالة الضمة عليها، فصار: "لا يصدنك". (شرح التصريح)

[الفاعل المجرور بالباء و من]

[٣٠٢] ﴿ وَ جَـرُّهُ بِزائِدِ الْـباءِ وَ فـا وَ مِنْ، وَ شاعَ زائِدُ الْبا فِي كَفى ﴾

قد تقدم في قوله (و اختلفوا فيما له التأصل في الرفع) أن الفاعل مرفوع، و أخبر هنا أنه قد يجر بالباء الزائدة نحو ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[1] [النساء ٧٩] و بمن الزائدة نحو: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ ﴾ [الأنبياء:٢] أي: ذكر. قوله (و جره) -أي: الفاعل- مبتدأ، و إضافة (زائد) من إضافة الصفة للموصوف، و جملة (وفا) خبر المبتدأ أي: جاء في كلامهم. و (من) عطف على مدخول زائد.

و نبه بقوله (و شاع ...) الخ على أن الغالب في فاعل (كفى) أن يكون مجرورا بالباء الزائد، و يقلّ تجرده منها كقوله: (... كفى الشَّيْبُ و الإسلام لِلمرْءِ نَاهِيًا)[2]. و هذه زيادة على الخلاصة.

[إفراد الفعل في حالة تثنية الفاعل أو جمعه]

[٣٠٣] ﴿ وَ فِعْلُـهُ إِنْ يَكُ فاعِـلٌ بَدا مِنْ عَلَـمِ اثْنَيْنِ وَ جَمْـعٍ جُرِّدا[3] ﴾

(فعله) مبتدأ، و (جردا) خبره، و (من) متعلقة به.

و المعنى: أن الفعل إذا أسند لفاعل ظاهر مثنى أو مجموع أو ما في قوتهما فإنه يجرد من علامتي التثنية و الجمع نحو: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ [الفرقان: ٨] ، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف: ٣٠]، لأنه لو ختم بها لالتبس الفاعل بالمبتدأ.

و احترز بقوله (إن يك فاعل بدا) مما إذا كان الفاعل ضميرا، فإن الفعل معه و إن كان حكمه حكم المسند للظاهر لكن لا يقال فيه جرد، لأنه لا يقبل الملازمة بالكلية حتى بمجرد منها.

و لم ينبه على لغة أكلوني البراغيث المذكورة في الخلاصة لقلتها.

---

(١) وجه الاستشهاد: مجيء الفاعل "لفظ الجلالة" مجرورا بالباء الزائدة لأن الأصل: كفى اللهُ شهيدًا. (مصباح السالك)

(٢) الشاهد: إسقاط الباء من فاعل "كفى" لعدم التزامها. (ضياء السالك)

(٣) (و فعله) مبتدأ، خبره قوله (جردا)، و به يتعلق (من علم اثنين) و لو قال: (عامله إن يك فاعل بدا) لكان أولى، لشموله الوصف صريحا. و جاء قليلا عند الاسناد إلى الإتنين أو الجمع عدم التجريد و عليه "أَكَلُونى البراغيثُ". (ابن القره داغي)

[حذف فعل الفاعل]

[٣٠٤] ﴿ وَ يُحْذَفُ العامِلُ حَيْثُ عُرِفا [1] وَ الْحَذْفُ حَتْماً فِي مواضِعَ وَفا [2] ﴾

أي: يجوز حذف رافع الفاعل إذا عرف و دل عليه بقرينة، كأن يكون في جواب نفي أو استفهام، كقولك: "بلى زيد" في جواب ما قام أحد، و كقولك "زيد" في جواب من قام؟. و انظر الحاشية.

و قد يكون حذفه واجبا و ذلك في مواضع:

أ- إذا عوض منه المفسّر نحو ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [3] [التوبة : ٦].

ب- أو فسره مستلزمه كقوله (لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ...) أي: إن هلك منفس، لأن أهلك يستلزم هلك أو جاء في مثل.

قوله (و الحذف) مبتدأ، و جملة (وفا) خبره، و (في) متعلقة به، و (حتما) نعت لمصدر محذوف.

و مسألة وجوب الحذف مندرجة تحت عبارة الخلاصة لكن ما هنا أنص.

و أسقط ما في الخلاصة هنا من مسألة ختم المسند بالتاء، لأنه ذكرها في باب التأنيث و لكل من الصنيعين وجه.

---

(١) قوله (حيث عرفا) اي دلت عليه قرينة كما يحذف مع جميع معمولاتها معها نحو: نعم في جواب "اضرب زيد عمرا في داره". (ابن القره داغي)

(٢) قوله (في مواضع) بأن وقع في المثل محذوف العامل أو فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى غيره نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} (التوبة- ٦) ، أو إلى ملابسه نحو: هلا زيد قام أبوه. (ابن القره داغي)

(٣) موطن الشاهد: {إِنْ أَحَدٌ ... اسْتَجَارَكَ} . وجه الاستشهاد: مجيء "أحد" فاعلا لفعل محذوف، يفسره "استجارك" المذكور؛ والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك؛ والحذف من هذه الحالة واجب؛ لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف؛ و لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، و المفسر و المفسر. (مصباح السالك)

[حكم الفاعل من حيث التقديم و التأخير]

[٣٠٥] ﴿ وَ الْأَصْلُ وَصْلُ فاعِلٍ وَ فَصْلُ مَفْعُولِهِ، وَ قَدْ يَجِيءُ الْوَصْلُ[1] ﴾

[٣٠٦] ﴿ أَوْ يَسْبِقُ الْفِعْلَ[2] وَ الْأَصْلُ يُلْتَزَمْ لِلَّبْسِ، وَ الْعَكْسُ لِمُضْمَرٍ أَلَمّ ﴾

[٣٠٧] ﴿ وَ قَدِّمَنَّ مِنْهُما ما أُضْمِرا مُتَّصِلاً وَ أَخِّرَنْ ما حُصِرا ﴾

[٣٠٨] ﴿ بِإِنَّما كذا بِإِلّا فِي الْأَصَحّ وَ قِيلَ لا إذ قَصْدُهُ فِيهِا وَضَح ﴾

(و الأصلُ وصلُ فاعلٍ و فصلُ مفعولِه): و (الأصل) مبتدأ، و (وصل فاعل) خبره، و (فصل مفعوله) عطف عليه، و إنما كان الأصل ذلك لأن الفاعل ملازم الفعل المقصود به الإسناد سواء كان متعديا أو قاصرا، و سواء نزل المتعدي منزلة القاصر أو لا، بخلاف المفعول، و الملازم للشيء أحق بموالاته، و لأن الحاجة إليه ليست كالحاجة للمفعول، و ذلك قد يكون جائزا نحو: ﴿ وَ وَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ [النمل: ١٦]. و قد يكون واجبا كما يأتي.

قوله (و قد يجيء الوصل) أي: فيما يستحق الفصل و يستلزم ذلك فصل ما يستحق الوصل اي فيتقدم المفعول و يتأخر الفاعل، و ذلك إما جائز نحو: ﴿ وَ لَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾ [القمر: ٤١] ، أو واجب كما يأتي.

(أو يسبق الفعل) عطف على قوله (قد يجيء الوصل) أي: أو يسبق المفعول الفعل؛ لأن معنى يجيء الوصل يجيء وصل المفعول بالفعل، و ذلك إما جائز نحو: ﴿ فَرِيقًا هَدَى ﴾ [الأعراف: ٣٠] ، أو واجب نحو: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١].

---

(١) قوله (وصل فاعل) اي بالفعل لأنه كجزئه وقد يقال هذا مغن عن قوله (و فصل مفعوله)، لأن وصل أحدهما يوجب فصل الآخر. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (أو يسبق الفعل) جوازا نحو: زيدا ضربت، و وجوبا في ما له الصدر نحو: من أكرمت، و في ما عامله بعد الفاء و لا منصوب له غيره مقدم عليها نحو: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} [المدثر- ٣]. (ابن القره داغي)

(و الأَصلُ يُلتَزَمْ لِلَّبْسِ) [1] الأصل -و هو سبق الفاعل على المفعول- قد يلزم لخوف اللبس لو عكس كما إذا أخفى إعراب الفاعل و المفعول نحو: ضرب موسى عيسى، فإنه لو قدم المفعول لم يفهم إلا أنه الفاعل، لأن الأصل في الفاعل الاتصال، فإن دلت قرينة على المقصود عول عليها و جاز التقديم نحو: أكل الكمثرى عيسى.

(و العَكْسُ لِمُضْمَرٍ أَلَمّ) [2] عطف على نائب فاعل (يلتزم) أي: و يلتزم عكس الأصل -و هو تقديم المفعول على الفاعل- لأجل مضمر التبس بالفاعل نحو: ضرب زيدا غلامه، لأنه لو ارتكب الأصل لزم عود الضمير على متأخر لفظا و رتبة. و لم ينبه على مسألة "زان نوره الشجر" لشذوذها.

(وَ قَدِّمَنَّ مِنْهُما ما أُضْمِرا مُتَّصِلاً) [3] أي: إذا كان الفاعل أو المفعول ضميرا متصلا وجب تقديمه على الآخر، لأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل إلى الإنفصال فالفاعل كـ "أكرمت زيدا"، و المفعول كـ "أكرمني زيد"، فإن كانا معا ضميرين متصلين قدم الفاعل كـ "أكرمتك".

و يلزمه في مسألة إضمار الفاعل دون المفعول ما لزم الخلاصة في قولها «أو أضمر الفاعل غير منحصر» من أن المفعول لا يجب تأخيره ذلك بل يجوز تقديمه على الفعل نحو: "زيدا أكرمت".

و مسألة إضمار المفعول مزيدة على الخلاصة. و تحرز بقوله (متصلا) من بعض جزئيات مسألة الانحصار الآتية نحو: إنما أكرم زيد إياك، أو: إنما أكرم زيدا أنت.

(وَ أَخِّرَنْ ما حُصِرا إِنَّما) [4] أي: أخرن وجوبا ما حصر فيه منهما إذا كان الحصر بإنما نحو: إنما أكرم زيد عمرا، أو بالعكس، و إنما لزم ذلك لأنه لو عكس في كل مسألة منهما التبس المحصور

---

(١) قوله: (للبس) بأن كان إعرابهما تقديريا أو محكيا و لا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، بخلاف "ضربت موسى سعدى". (ابن القره داغي)

(٢) قوله: (المضمر ألم) أي: لوقت وجود مضمر الم و نزل في الفاعل بأن اتصل به وعاد إلى المفعول كقوله تعالى {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} (البقرة- ١٢٤)، فتقديم المفعول واجب لئلا يعود الضمير إلى المتأخر لفظا و رتبة. (ابن القره داغي)

(٣) قوله: (ما اضمرا) اي فقط فلا يرد نحو: "ضربتك" مما كانا ضميرين متصلين فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل. (ابن القره داغي)

(٤) قوله (ما حصرا) اي المحصور فيه عن غيره و يكون حينئذ من قصر الصفة على الموصوف. (ابن القره داغي)

بالمحصور فيه فنحو "إنما أكرم زيد عمرا" قصر فيه إكرام زيد على عمرو، و مع احتمال كون عمرو قد أكرمه غير زيد فيقال للرد على من توهم أن زيدا أكرم عمرا و غيره، و يكون القصر قصر إفراد، أو للرد على من زعم أن زيدا خالدا مثلا فقط فيكون القصر قصر قلب، و نحو: "إنما أكرم زيدا عمرو" على العكس في ذلك.

(كذا بِإلّا فِي الأَصَحّ وَ قِيلَ لا إذ قَصْدُهُ فِيها وَضَح) [1] و الإلباس مع إنما واضح و اختلف فيما إذا كان الحصر بإلا:

١- فقيل يجب أيضا تأخير المحصور فيه بها من فاعل أو مفعول و هو الأصح اجراء لها مجرى إنما.

٢- و ذهب الكسائي إلى جواز تقديم المحصور بها فاعلا كان أو مفعولا لظهور القصر معها بالمفعول كقوله (وَ لَمَّا أَبَى إلاَّ جِمَاحاً فُؤَادُهُ...) [2]، و الفاعل كقوله (ما عابَ إلاَّ لَئِيمٌ فِعْلَ ذي كَرَم ...). و وافقه البصريون في مسألة تقديم المفعول. و انظر الفرق في حاشيتنا.

و لم يحتج إلى التنبيه على مسألة "خاف ربه عمر "[3] لإندراجها تحت قوله (و قد يجيء الوصل).

* * *

---

(١) أجاز بعض النحاة تقديم أحدهما على الآخر إذا كان الحصر بـ (إلا) لأن المحصور بإلاّ يُعرف بكونه واقعاً بعد إلاّ ، فلا يَخْفَى على أحدٍ أنّه هو المحصور. فمثال تقديم الفاعل المحصور جوازاً ، قولك : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً . ومثال تقديم المفعول المحصور جوازاً ، قولك : ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ . أمَّا المحصور بـ (إنّما) فلا خلاف في أنّه لا يجوز تقديمه ؛ لأنه لا يَظْهر ولا يُعْرَفُ بكونه محصوراً إلا بتأخيره». (شرح ألفية)

- قوله (و قيل لا) وجهه أن تقديم المحصور فيه بإلا، وإن لم يوجب اللبس كما في إنما، لكن يلزم منه قصر الصفة قبل تمامها، و هو غير جائز عند غير السكاكي، وقبيح عنده، و يلزم عمل ما قبل إلا في ما بعده و هو غير المستثنى و تابعه و المستثنى منه و هو ممتنع. قوله: (إذ قصده) قضيته أن القول بالتأخير لخوف الالتباس و ليس كذلك. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد: جواز تقديم المفعول المحصور بإلا وهو "جماحا" على الفاعل وهو "فؤاده"؛ لأنه لا لبس، إذ يتعين كون المحصور بعد إلا. (مصباح السالك)

(٣) قال ابن مالك: [وشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ] جاء في شرح ألفية: مراد الناظم بقوله : شاع نحو : خاف ربَّه عمر: أنّ الشائع في لسان العرب : تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ، ومثَّل لذلك بقول العرب : خاف ربَّه عمرُ . فرَبَّه : مفعول ، وهو مشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل (عمر) وهو متأخر لفظاً . وجاز ذلك ؛ لأن الفاعل رتبته التقديم ، فالضمير قد عاد إلى متقدم في الرتبة ، وإن كان متأخراً في اللفظ .

النائب عن الفاعل [1]

[٣٠٩] وَ يُحذَفُ الفاعِلُ عَن قَصدٍ نَبِه[2] فَليُعطَ ما كانَ لَهُ المَفعُولَ بِه [3]

أي: يجوز حذف الفاعل حذفا ناشئا عن قصد فطن بليغ منتبه لنكت الحذف عارف بلطائفه. و تفصيل تلك النكت يتطلب في كتب البيان. و قد ذكر كثيرا منها ابن غازي. و ذكر أبوحيان منها عدة وافرة في أرجوزته المسماة "نهايات الاعراب" فقال:

و حذفه للخوف و الابهام و الوزن و التحقير و الاعظام
و العلم و الجهل و الاختصار و الشجع و الوفاق و الايثار

و لم تشتغل بالتعرض لذلك لقول أبي الحسن بن الضائع هذا من هذيان المتأخرين، و قول المغني هذا تطفل من النحويين على صناعة البيان.

و إذا حذف -لما ذكر- فليعط أحكامه التي كانت له من رفع و وجوب تأخير و ذكر[4] و غير ذلك المفعول به نيابة عنه فيما ذكر نحو ﴿وَ غِيضَ الْمَاءُ وَ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾[5] [هود: ٤٤] .

قوله (**عن قصد**) صفة لمصدر محذوف كما تقدم الإيماء له. و (**نَبِه**) أصله نبيه حذفت الياء لالتقاء الساكنين بسبب الوقف. و (**يعط**) مجزوم بحذف آخره بلام الأمر و نائب فاعله (**المفعول**) . و (**ما**) مفعوله الثاني، و اسم كان هو الرابط بين الصلة و الموصول، و (**له**) خبرها، و ضميره للفاعل.

---

(١) نائب الفاعل، هو: الاسم الواقع بعد فعل مبني للمجهول، أو شِبْهِه، نحو: أُكْرِمَ المجتهدُ، فـ (المجتهدُ) نائب فاعل ونحو: المحمودُ خلُقُه ممدوحٌ، فـ (خُلُقُه) نائب الفاعل. (شرح ألفية)

(٢) (**عن قصد**) اي لغرض معلوم لفظي كالايجاز أو معنوي كالإبهام على السامع و التعظيم و التحقير. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (**فليعط**) هذا مشعر بأن جميع أحكام الفاعل لا يعطى لنائب ليس مفعولا به، و هو كذلك، لأن النائب إذا كان ظرفا أو مجرورا و قدم لم يجعل مبتدأ بخلاف الفاعل. (ابن القره داغي)

(٤) هذا معنى قوله (**فليعط ما كان له المفعول به**).

(٥) موطن الشاهد: {وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ} . وجه الاستشهاد: حذف الفاعل وأنيب عنه المفعول به في الموضعين؛ لِلعلم به، والأصل: أغاض الله الماء، وقضى الله الأمر؛ فصار المفعول به مرفوعا عمدة واجب التأخير عن الفعل. (مصباح السالك)

[جواز نيابة مفعول الثاني من كسى و ظن و أعلم]

[٣١٠] وَ قَد يَنُوبُ الثَّانِي مِن بابِ كَسا ... وَ ظَنَّ مَع أَعلَمَ إِذ لَن يُلبَسا

[٣١١] وَ لَم يَكُن فِي ظَنَّ جُملَةً وَ لا ... ظَرفاً وَ ثانِي اختارَ نَوبا حُظِلا

إذا كان للفعل أكثر من مفعول واحد و أريد بنائه لما لم يسم فاعله:

فإما أن يكون من باب كسى و هو كل فعل تعدى إلى اثنين ليس أصلها المبتدأ و الخبر،

و إما أن يكون من باب ظن و هو عكسه،

و إما أن يكون من باب أعلم المتعدي لثلاثة،

و إما أن يكون من باب اختار و هو ما تعدّى لاثنين صورة و لواحد حقيقة لكون الثاني على إضمار الجار نحو: اختار زيد القوم فنيابة الأول في الأبواب الثلاثة لا إشكال فيها،

و أما نيابة الثاني فتجوز في الباب الأول بشرط أمن اللبس نحو:كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ، و أُعْطِيَ زيداً درهمٌ[١]،

و تمتنع فيما يخاف فيه اللبس نحو: أُعطِي زيدٌ عمراً، لأن كل واحد يصلح أن يكون آخذا و مأخوذا و لا يتبين المراد إلا بالاعراب[٢]، فلو أنبت الثاني لتوهم أنه الأول لأن الأصل أن ينوب الذي هو فاعل معنى.

و سكت عن حكاية الاتفاق التي في الخلاصة في صورة أمن اللبس لأنها معرضة كما في التوضيح.

و أما نيابة الثاني من باب ظن فجائزة بشرطين:

أحدهما: أمن اللبس احترازا من نحو: ظننت زيداً صديقَك، فتجب فيه نيابة الأول.

---

(١) هذا معنى قوله (و قد ينوب الثاني من باب كسى). قال ابن القره داغي قوله (من باب كسا) أي ثاني مفعولين ليس مبتدأ و خبرا في الأصل و لم ينصب أحدهما بحذف الجار فخرج باب ظن و نحو اخترت الرجل زيدا. إهـ

(٢) بخلاف قولك : أُعْطي عمراً درهمٌ ، فمعلوم أن الآخِذ (عمرو) والمأخوذ (الدرهم) لأن الدرهم لا يصلح أن يكون آخِذاً. (شرح الفية)

و ثانيهما: أن لا يكون الثاني جملة و لا ظرفا أو شبهه احترازا من نحو ظننت زيدا أبوه منطلق، و ظننت زيدا عندك،[1] فتجب فيهما نيابة الأول، إذ الفاعل لا يكون جملة أو شبهها، و كذا نائبه. و فات الخلاصة التنبيه على الشرط.

و أما نيابة الثاني من باب أعلم فجائزة بشرط أمن اللبس [2] احترازا من نحو: أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً، فتمتنع فيه نيابة الثاني.

و سكت عن الثالث في باب أعلم، لأنه الثاني في باب علم فما جرى فيه يجري في فرعه.

و حكاية بعضهم الاجماع على امتناع نيابته معترضة كما في التوضيح، و به يعلم ما في قول المصنف في الشرح: أما الثالث في باب أعلم فلا يجوز إقامته بحال.

و أما نيابة الثاني من باب اختار فتمتنع إقامته لما يأتي من امتناع نيابة غير المفعول به مع وجوده، و الثاني من باب اختار في الحقيقة مجرور[3].

و هذا مزيد على الخلاصة.

قوله (**إذ لن يلبسا**) راجع للأبواب الثلاثة. و (**نوبا**) -اي نيابة- ثاني مفعولي (**حظلا**)، و أولهما المستتر ضمير (**ثاني اختار**).

---

(١) أشار الناظم إلى الشرط الثاني بقوله: (وَ لَم يَكُن فِي ظَنَّ جُملَةً وَ لا ظَرفاً) نحو: ظُنَّ زيداً قائمٌ.

- قوله (**في ظن**) قيّده لامتناع كون ثاني كسا وأعلم جملة وظرفا. (ابن القره داغي)

(٢) نحو: أُعْلِمَ زيداً فرسُك مسرجاً. هذا معنى قوله: (**و قد ينوب الثاني ..... مع أعلم إذ لن يلبسا**).

- قوله (**إذ لن يلبسا**) قيدا لثلاثة، وقد يستدل على أن إقامة ثاني ظن ممتنع مطلقا، بأنه متأخر رتبة عن المفعول الأول، فلو وقع مقامه صار متقدما رتبة، و بأنه متحمل لضمير الأول، فلو جعل نائبا لقدم فيعود الضمير إلى متأخر لفظا و رتبة. و يمكن الجواب بأنه لا مانع من التقدم الرتبي لشيء على آخر، و تأخره عنه بجهتين، و أن كون الأول متقدما رتبة بحسب الأصل كاف لإرجاع الضمير على أنه لا مانع من تأخير ما هو نائب. (ابن القره داغي)

(٣) أشار إلى هذا بقوله: (**و ثاني اختار نوبا حظلا**). قال ابن القرداغي: قوله (**و ثاني اختار**) و هو ما حذف الجارعليه و إن تقدم لفظا، فالمراد الثاني رتبة وإن تقدم لفظا. إهـ

[نيابة الظرف و المصدر و الجار و المجرور عن الفاعل]

[٣١٢] وَ قابِلاً مِن ظَرفٍ أَو شِبْهٍ أَقِم أَو مَصدَرٍ هذا إِذا ذاكَ عُدِم [١]

[٣١٣] وَ قِيلَ أَو يُوجَدُ تالٍ أَو لا وَ الخُلفُ فِي أَيُّ الثَّلاثِ أَولى

(و قابلا من ظرف أو شبه أقم أو مصدر): (قابلا) مفعول مقدم بـ (أقم) أي: أقم مقام الفاعل عند حذفه ما يقبل ذلك من هذه الثلاثة، فالظرف يقبل ذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون متصرفا [٢] احترازا من نحو قط، و عوض، و عند، و مع، فإنها لا تنوب لعدم قبولها الرفع.

الثاني: أن يكون مختصا [٣] احترازا من نحو "جلست مكانا" و"سرت زمانا" فلا ينوب لعدم الفائدة، إذ مطلق الزمان و المكان مفهوم من المسند.

و شبهه -و هو المجرور- يقبل ذلك بشرطين:

---

(١) قوله (و قابلا) مفعول (أقم) والقابل من الظرف النيابة هو المتصرف المختص، وهو ما فارق النصب على الظرفية والجر بمن، وخص بعلمية أو إضافة أو نحوهما، أو قيد الفعل بمعمول آخر، ومن شبهه وهو المجرور ما ليس علة ولا متعلقا بمحذوف، ومن المصدر ما ليس تأكيدا ولا ملازما للنصب. (ابن القره داغي)

(٢) المراد بالظرف المتصرف: الذي لا يلازم النصب على الظرفية، فيأتي مرفوعاً، ومنصوبا، و مجروراً حسب موقعه في الجملة ،نحو: يَوْم، وزَمَن، ووَقْت، وسَاعَة، ؛ تقول: اليومُ جميل - بالرفع - وقضيتُ يوماً سعيداً - بالنصب - وأقرأ القرآن كلَّ يومٍ - بالجر - فإن كان الظرف ملازماً للنصب على الظرفية سُمّي غير متصرف، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل؛ لأنه لَزِمَ النصب في كلام العرب، وهو نوعان: ١- نوع يلزم النصب على الظرفية فقط، نحو: مَعَ، وقَطُّ، وعِوَضَ، وإذا، وسَحَرَ (إذا أُريد به سحر يوم بعينه). ٢- نوع يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، أو الجر بـ -مِنْ-، نحو: عِنْدَ، وثَمَّ، وقَبْلُ، وبَعْدُ. وهذان النوعان غير متصرفين فلا يصلحان للنيابة عن الفاعل. (شرح الفية)

(٣) المراد بالمختص: ما كان مفيداً بسبب الوصف، أو الإضافة، أو لأنه عَلَم، نحو: سُهِرَت ليلةٌ قمراءُ، وسِيَر يومُ الجمعةِ، وصِيمَ رمضانُ. فكلٌ مما تحته خط يعُرب نائبا للفاعل؛ لأنه ظرف متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول، ومختص بالإضافة في المثال الثاني، وعَلَمٌ في المثال الأخير. فإذا لم يكن الظرف مختصالم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل، نحو: سُهِرَتْ ليلةٌ، وسِيرَ يومٌ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن الظرف غير مختص. (شرح الفية)

أحدهما: أن لا يلزم الحرف وجها واحدا من الاستعمال احترازا من مجرور رب و الكاف و نحوهما.

و الثاني: أن لا يكون للتعليل فالنائب في قول الفرزدق "يُغضِي حياءً ويُغضَى مِنْ مهابتِهِ" ضمير الاغضاء.

و المصدر يقبل ذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون متصرفا [1] احترازا من نحو سبحان.

و الثاني: أن يكون مختصا [2] احترازا من نحو "سِيرَ سَيرٌ" فلا يقال لعدم الفائدة [3].

[هذا إذا ذاك عدم]: قوله (هذا) -أي كون واحد من الثلاثة نائبا- مبتدأ، خبره **(إذا ذاك)** [4] أي: المفعول به المتقدم ذكره أول الباب (عدم)، فلا ينوب شيء من الثلاثة مع وجوده؛ لأن غير المفعول به لا ينوب حتى يقدر مفعولا به مجازا، فإذا وجد المفعول به حقيقة فلا وجه للعدول إلى نيابة غيره.

---

(١) المصدر المُتصَرِّف، هو: الذي لا يلزم النصب على المصدريّة، بل يأتي مرفوعا، ومنصوبا، ومجروراً حسب موقعه في الجملة، نحو: فَهْم، وعِلْم، واستِغْفار، وضَرْب؛ تقول: فَهْمُ الجملةِ ضروريٌّ لإعرابها، إنّ فَهْمَ الجملةِ ضروري لإعرابها، لِفَهْمِ الجملة أثرٌ في إعرابها. فإذا لزِم المصدر النَّصب على المصدريّة سُمّي غير متصرف، نحو: سبحانَ اللهِ، ومَعَاذَ اللهِ، ولا يصلح للنيابة عن الفاعل فهو لا يقع إلا منصوباً على أنه مفعول مطلق. (شرح ألفية)

(٢) المصدر المختص، هو: المفيد إما بسبب الوصف، أو الإضافة، أو العدد، نحو: رُكِعَ رُكُوعٌ طويلٌ، وسُجِدَ سُجُودُ الخاشعين، وضُرِبَ ضربتان. فكلّ مما تحته خط يعرب نائبا للفاعل؛ لأنه مصدر متصرف ومختص بالوصف في المثال الأول، وبالإضافة في الثاني، ودالّ على العدد في المثال الثالث. فإذا لم يكن المصدر مختصالم يصلح أن يكون نائبا عن الفاعل، نحو: ضُرِبَ ضَرْبٌ، وسُجِدَ سُجُودٌ؛ وذلك لعدم الفائدة لأن المصدر غير مختص». (شرح الفية)

(٣) لأن معناه المبهم مستفاد من الفعل، فكأنه جاء لتأكيد معنى فعله، وذلك غير مقصود من الإسناد. (ضياء السالك)

(٤) فإن وجد يتعين المفعول به نحو: ضَرَبَ الشرطيُ زيداً ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه. ففي هذا المثال اجتمع المفعول، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور فعند بناء الفعل (ضَرَبَ) للمجهول فإنه يتعيّن عند البصريين أن يكون المفعول به (زيداً) هو النائب عن الفاعل؛ فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه. (شرح ألفية)

[و قيل أو يوجد تال أو لا] [١]: و قيل تجوز نيابتها مع وجود المفعول به و استدل له بقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٢] [الجاثية: ١٤]، و بقول الشاعر:

و إنما يرضي المنيبُ رَبَّهُ ما دام مَعْنياً بِذِكْرِ قلبهُ

فقوله **(أو يوجد)** عطف على **(إذا عدم)** مقدرا. و لا فرق على هذا القول بين أن يكون المفعول تاليا للفعل متقدما على النائب كالمثالين المتقدمين.

و شرط الأخفش في جواز ذلك تأخير المفعول به في اللفظ و تقدم النائب، و جرى في المتن على الأول، فقوله **(تال)** حال قدر نصبه ضرورة على حد قوله: "وَ لَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ"، و هذه ظاهر إطلاق الخلاصة.

[و الخلف في أيّ الثلاث أولى] [٣]: و إذا اجتمعت الثلاثة غير المفعول به فـ[اختلف فيه]:

قيل هي سواء، و اختاره الجزولي لاستوائها في الفرعية.

و اختار ابن عصفور إقامة المصدر لأنه أقرب إلى الفعل لفظا و معنى.

و اختار ابن معطي إقامة المجرور لتمام مغايرته للفعل بخلاف المصدر و الظرف.

و اختار أبوحيان إقامة ظرف المكان، لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر و الزمان.

و إلى الثلاثة الأخيرة أشار بالشطر الأخير، و هو من الزيادات على الخلاصة.

---

(١) اختلف في نيابة الظرف و المجرور و المصدر عن الفاعل:

أ- عند البصريين يشترط أن لا يكون المفعول به موجودا. هذا معنى قوله المار **(هذا إذا ذاك عدم)**.

ب- عند الكوفيين تجوز نيابتها و لو كان المفعول به موجودا هذا معنى قوله **(قيل أو يوجد)**، و عندهم سواء في هذا كون المفعول به تأخر في اللفظ عن الظرف و المصدر أم لا، هذا معنى قوله **(تال أم لا)**، جاء في شرح ألفية: فيجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيداً. في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به (زيداً) وتأخره ، ويجوز عندهم أن تقول : ضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد . في هذا المثال ناب المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدّمه» إهـ (م)

(٢) فقد قرأ (يُجزى) بالياء مضمومة مبنياً للمجهول، مع نصب (قوماً)، والنائب الجار والمجرور (بما)، على أحد القولين. (دليل السالك)

(٣) قوله (و **الخلف**...) اهـ أي: و الخلف ثابت في جواب هذا الاستفهام، و مذهب البصريين تساوي الكل للنيابة. (ابن القره داغي)

[لا يجوز كون المبتدأ و الفاعل جملة]

[٣١٤] وَ لا يَكُونُ[1] جُملَةً ذُو الابتِدا وَ فاعِلٌ أو نائِبٌ فِي المُقتَدى

يعني: أن المسند إليه ليس كالمسند في جواز كونه مفردا و جملة، بل المسند إليه لا يكون إلا مفردا، و سِرّ الفرق أن المقصود منه الماصدق و الذات، و ليس ذلك من مدلولات الجمل، و المقصود من المسند المفهوم و هو صالح لأن يدل عليه بالمفرد و الجملة، و لا يرد عليه نحو «لا حولَ و لا قوةَ إلّا باللّهِ كنزٌ من كنوزِ الجَنَّةِ»[2] و نحو «تعصم لا إله إلا الله الدماء و الأموال» و نحو: قيل زيد قائم، لأن الجملة إذا قصد لفظها كانت من قبيل المفرد على التحقيق كما ذكر غير واحد. و لنا في المسألة تحرير في مبحث الخبر من الحاشية.

و قيل يجوز مجيء الفاعل جملة كقوله تعالى ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا من القرون ﴾ [السجدة:٢٦] و قوله ﴿ وَ تَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [ابراهيم: ٤٥]. و لنا في صدر مبحث الفاعل في ذلك كلام في الحاشية.

قوله: (جملة) خبر (يكون) متوسط، و قوله: (في المقتدى) -اي به- فوقع الحذف و الايصال.

و هذا من الزيادة على الخلاصة. و سكت عن كيفية تغيير صيغة الفعل لأنه ذكر ذلك في مبحث أبنية الفعل.

❊ ❊ ❊

---

(١) و لا يكون المبتدأ جملة بخلاف الخبر و كذا الفاعل و نائبه لا يجوز أن يكونا جملة في الأصح. (المطالع السعيدة)

- قوله (و لا يكون) هذا منقوض بقوله تعالى {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} [ابراهيم- ٤٥] وظهر لي أقام زيد، ونحو "تَسمعُ بالمُعَيديّ خيرٌ من أن تراه" ويجاب عن الأولين بأن الإسناد حقيقة إلى مضاف محذوف، وهو لفظ الجواب، ولابد من تقديره، وإلا لزم التناقض، لأن ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه. وعن الثالث بأنه في تأويل (سماعك). (ابن القره داغي)

(٢) الحديث في النهاية لابن الأثير ٤/ ٢٠٣ "كنز"، ولسان العرب "كنز". أي: أجرهما مدخر لقائلها والمتصف بها، كما يدخر الكنز. (تحقيق على شرح التصريح)

﴿ المضارع ﴾

ذكَره هنا لأنه من جملة العمد، إذ هو مسند أبدا، و لا ينتقض ذلك بالماضي و الأمر؛ إذ الكلام في المعربات.

[إعراب فعل المضارع]

[٣١٥] ﴿ وَ يُرْفَعُ الْمُضارِعُ الْمُجَرَّدُ مِنْ ناصِبٍ وَ جازِمٍ، وَ جَوَّدُوا ﴾

[٣١٦] ﴿ بِأَنَّ ما عامَلَهُ[١] التَّجْرِيدُ[٢] لا وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الْإِسْمِ الَّذْ عَلا[٣] ﴾

إذا تجرد المضارع من النواصب و الجوازم فحكمه أن يرفع. و اختلف في تحقيق الرافع له ما هو؟:

فقال الفراء: إنه التجريد أي: التعري من الناصب و الجازم، فهو معنوي. و اختاره ابن الخباز، و ابن مالك. و نسبه لحذاق الكوفيين. و قال : إنه سالم من النقص و إلى ذلك أشار بقوله **(و جودوا بأن ما عامله التجريد)**.

و ذهب البصريون إلى أن رافعه وقوعه موقع الاسم، قالوا: و من ثم لم يرتفع مع الناصب و الجازم، لأن الاسم لا يقع بعدهما. و ردّ بأنه منتقض بنحو "هلا تفعل" و "سوف تفعل"، فإنه ارتفع و لم يقع موقع الاسم. و أجيب بأن الرفع استقر له قبل دخول هلا و السين و لم يغيراه، لأن أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر. و أشار إلى ترجيح هذا القول بقوله **(الذ علا)**.

❊ ❊ ❊

---

(١) قوله **(ما عامله)** اي ما هو عامله فصدر الصلة محذوف، ويمكن أن يكون عامل فعلا بمعنى عمل اي الذي عمل فيه. (ابن القره داغي)

(٢) قوله **(التجريد)** اي لأنه يرد عليه أنه يجوز"يقوم زيد" و"سيقوم" و"الذي يقوم" و"كاد يقوم"، ولا يجوز "قائم زيد وسقائم، و الذي قائم، وكاد قائما، ودفعه يحتاج إلى تكلف، هذا. و قد يقال التجريد حاصل قبل التركيب مع الغير فلا يكون عاملا وإلا لزم العمل قبل التركيب. و قد يجاب بأن المراد التجريد للإسناد ولم يذكره لأن الفعل لتوقف فهم مدلوله على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه. (ابن القره داغي)

(٣) قوله **(الذ علا)** صفة الاسم اي الذي علا على أخويه، ففيه أيماء إلى أن منشأ هذا القول هو كون الاسم أصلا للفعل في الاعراب، و يمكن جعله صفة لقوله (وقوعه) و حينئذ يلزم منافاته لقوله وجودوا لكن يدفع بأدنى عناية. (ابن القره داغي)

الكتاب الثاني

في الفضلات

- المفعول به
- التحذير
- الإغراء
- الاختصاص
- المنادى
- المندوب
- الاستغاثة
- الترخيم
- المفعول المطلق
- المفعول له
- المفعول فيه
- المفعول معه
- المستثنى
- الحال
- التمييز
- نواصب المضارع

❑ الْكِتابُ الثّاني فِي الْفَضَلاتِ [1]

الْمَفْعولُ بِهِ

[تعريف المفعول به]

[٣١٧] ﴿ وَ ما يَقَعْ عَلَيْهِ فِعْلٌ فَانْتَبِهْ   وَ النَّاصِبُ الْفِعْلُ [2] هُوَ الْمَفْعُولُ بِه [3] ﴾

عَرَّفَه ابن الحاجب بأنه ما يقع عليه فعل الفاعل[4].

و قال الزمخشري: ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيدا، و أوجدت ضربا، و أحدثت قتلا، و كأنك أوقعت عدم الضرب على زيد، و كأن الضرب كان شيئا أوقعت عليه الإيجاد.

و فسّر ابن الحاجب "وقوع الفعل" بتعلقه بما لا يعقل إلا به. قال الرضي: فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في نحو: مررتُ بزيد، و قربتُ من عمرو، و بعدتُ من بكر، و سرتُ من البصرة إلى الكوفة: مفعولا بها، و لا شك أنه يقول: إنها مفعول بها، لكن بواسطة حرف الجر، و مطلق المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، و كلامنا في المطلق.

---

(١) المراد بالفضلة : ما ليس ركنا أساسيًا في الجملة ،ويمكن الاستغناء عنه، كالمفعول به . وضدّ الفضلة : العُمْدَة ، وهو : ما كان ركنا أساسياً في الجملة، ولا يمكن الاستغناء عنه ، كالفاعل. (شرح الفية)

(٢) قوله (و النّاصِبُ الفِعْلُ) جملةٌ معترضةٌ ذكرها ردّا على أقوال هي: أنّ ناصبه الفعلُ مع الفاعل، أو الفاعل، أو المفعولية. (ابن القره داغي)

(٣) المُرَاد بالوقوع التَّعَلُّق الْمَعْنَوِيّ لَا الْمُبَاشرَة أَعنِي تعلقه بِمَا لَا يعقل الا بِهِ وَلذَلِك لم يكن الا للْفِعْل الْمُتَعَدِّي وَلَوْلَا هَذَا التَّفْسِير لخرج مِنْهُ نَحْو أردْت السّفر لعدم الْمُبَاشرَة.

وَ خرج بقولنَا مَا وَقع عَلَيْهِ الْمَفْعُول الْمُطلق فَإِنَّهُ نفس الْفِعْل الْوَاقِع والظرف فَإِن الْفِعْل يَقع فِيهِ وَالْمَفْعُول لَهُ فَإِن الْفِعْل يَقع لأَجله وَالْمَفْعُول مَعَه فَإِن الْفِعْل يَقع مَعَه لَا عَلَيْهِ. (شذور الذهب)

(٤) فإن قيل: "إياك" في {إياك نعبد} مفعول به مع أن العبادة لم يقع عليه؟ قلنا: المراد من الوقوع التعلق، فتناول التعريف لإياك، فإن العبادة و إن لم تقع عليه لكنها تعلقت به. و العلاقة بين الوقوع و التعلق اللزوم، بأن ذكر الملزوم و أراد به اللازم، لأن الوقوع يستلزم التعلق. (معارف الكافية و عوارف الجامي)

و أيضا، فان معنى اشترك في قولهم "اشترك زيد و عمرو" لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلا بشيء آخر و هو عمرو، أو غيره، و ليس بمفعول به في الاصطلاح.

و الأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتا.

فبقولنا: «اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله» تخرج المعمولات، أما المفعول المطلق، فلأن الضرب في قولك ضربت ضربا، و أحدثت ضربا، و إن كان مفعولا للمتكلم فيّ المثالين، إلا أنه لا يقال في الاول: أن ضربا مضروب، و يقال في الثاني إنه محدث.

و أما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بالجار، كما يقال في "سرت اليوم فرسخا" إن اليوم مسير فيه و كذا الفرسخ، و كذا نحو "بعت زيدا مالا" فإن زيدا ملحق بالمفعول به بحذف الجار، فهو مبيع منه.

و قولنا «المثبت أو المجعول مثبتا» ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا و ما ضربت زيدا.

و أفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد و هو مضمون الجزء الثاني مضافا للأول، فالمعلوم في: علمت زيدا قائما: قيام زيد، لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما، و لذا قل حذف أحدهما من دون الآخر، مع أنهما في الاصل مبتدأ و خبر، لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة.

و باب كسوت و أعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة، لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ زيد في قولك "كسوت زيدا جبة و أعطيت زيدا جبة" مكسو و معطى، و ثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ الجبة مكساة و معطاة أي ماخوذة، و كذا نحو أحفرت زيدا النهر " زيد " محفر و النهر محفور، و المعنى: حملت زيدا على أن يكتسى الجبة و يعطوها و يحفر النهر، و ليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم، أي أحفرته فحفر النهر، لأنك تقول: أحفرته النهر فلم يحفره، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لأنه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع، أي حملته على أن يحفر النهر هو المعلوم كما قلنا في كسوت و أعطيت.

و باب أعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد إلى مفعولين فان المعلم هو المخاطب، و قيام زيد هو المعلوم، فنصب الثاني و الثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني، كما قلنا في علمت. انتهى.

قلت: في تعريفه أمران:

أحدهما: أن في صدقه على مفعولي علمت، و الثاني و الثالث لأعلمت، و ثاني كسوت و أعطيت و أحفرت، خفاءٌ و بعدٌ. أو تلك الترقيقات التي أبدأها في توجيه إندراجها فيه تحتاج إلى إمعان نظر و طول فكر و ذلك مناف للإيضاح المقصود من التعريف.

و ثانيهما: أنه يصدق على السماوات في ﴿ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، و العالم في "خلق اللهُ العالمَ" مع أن التحقيق فيهما من قبيل المفعول المطلق، كما حررناه في حاشيتنا في مبحث إعراب جمع المؤنث السالم، و هو رأي ابن الحاجب الذي ردّ عليه تعريفه.

فإن قلت: كيف صدق اسم المفعول من مادة الفعل الناصب لهما عليهما مع كونهما[1] من المفعول المطلق مع أن شيئا من المفعول المطلق ليس كذلك، إذ لا يقال في ضربت مثلا من نحو ضربت ضربا أنه مضروب.

قلت: هذه شبهة جاءت من كون فعلهما الناصب لهما ثابتا معناه لكل حادث، و هما من جملة الحوادث بل العالم إذا أريد به ما سوى الله هو كل الحوادث، و كل حادث مخلوق، فوجب صدق اسم المفعول من مادته عليهما لذلك، لا لكونهما مفعولا بهما، و يحقق لك الأمر قول الرضي في المفعول المطلق: إنه هو المفعول الحقيقي الذي به صار الفاعل فاعلا فضارب زيد في قولك ضرب زيد عمرا ضربا لأجل حصول ذلك المصدر منه كان فاعلا، بخلاف المفعول به، فإنه ليس مما فعله الفاعل بل فعل به فعلا، إهـ و لا شك أن السماوات مثلا مما فعله الفاعل و بايجادها كان فاعلا لها، و ليس مما فعل به فعلا، فافهم، إذا تمهد هذا فالصواب في تعريفه ما ذكره ابن الحاجب ، و لا يرد عليه ما أورده الرضي، لأن ما الواقعة صدرا في التعريف واقعة على الاسم المنصوب بقرينة قوله قبل ذلك «المنصوبات هي: ما اشتمل على علم المفعولية»، ثم قال: «فمنها المفعول المطلق و منها المفعول به»، و حيث خفى هذا

([1]) في نسخة (ب) «مع كونه».

على الرضي مع نباهته فلتجعل الواو في قول المتن (**و الناصب الفعل**) حالية لا اعتراضية، و تكون الجملة قيدا من التعريف مخرجا للمجرورات و المرفوع من نحو اشترك زيد و عمرو.

قوله (**ما يقع**) شرط، و لذلك جزم المضارع. و جملة (**هو المفعول به**) جواب جُرِّد -مع كونه جملة اسمية- من الفاء ضرورة على حد "من يفعل الحسنات إليه يشكرها". و قوله (**فانتبه**) اعتراض متمم. و يصح أن يكون إشارة إلى ما فيه من الاعتراض على ما مرّ.

[عامل المفعول به]

قوله (**و الناصب الفعل**) مع إفادة التقييد كما تقدم يفيد بيان الناصب للمفعول به ما هو و معلوم أنّ شبه الفعل يعمل عمله، فالمعنى: و الناصب الفعل أو شبهه و ما ذكره هو رأي البصريين.

و قال الفراء: الناصب له الفعل و الفاعل.

و قال هشام: الفاعل.

فإن قلت: قولهم في حقيقة العامل ما به يتقوم المعنى المحوج للاعراب يقتضي أرجحية هذين القولين، و قد رجحهما الرضي، و ذلك أن الفاعل في ضرب زيد عمرا مثلا إما أن يكون هو الطالب للمفعول ليفعل به ذلك الفعل، أو يكون له دخل في طلبه، فبالفاعل حينئذ أو به، و بالفعل وجد المعنى المحوج للإعراب.

قلت: إنما صحت نسبة الإقتضاء للفاعل هنا من جهة قيام هذا الفعل به لا من جهة كونه فاعلا بدليل فقده في نحو مات زيد و نعم الفتى فرجع الاقتضاء في التحقيق إلى الفعل.

فإن قلت: كيف قال ابن الحاجب في تعبير الوقوع هو تعلقه بما لا يعقل إلا به فإنه يقتضي كون المفعول ركنا لابد منه؟

قلت: الفعل المتعدي لا يتعقل معناه الكلي إلا متعلقا بمفعول ما و لا يلزم من ذلك كونه ركنا من الكلام، لأن الكلام لا يفقد بفقده بخصوصه و شيء ما الذي يتوقف التعقل عليه معلوم لكل أحد.

[تقديم المفعول به على العامل وجوبا]

[٣١٨] ﴿ وَ التَزَمُوا تَقْدِيْمَهُ [١] مُضَمَّنا شَرْطاً أَوِ اسْتِفْهاماً أَوْ حَيْثُ عَنَا ﴾

[٣١٩] ﴿ ناصِبُهُ جَوابَ أَمَّا أَوْ بِفا أَمْراً وَ كَمْ كَكَمْ غُلامٍ خَلَفا ﴾

الأصل في المفعول به كغيره من الفضلات أن يتأخر عن العامل، و قد يقدم عليه، و يجب ذلك لأسباب:

١- **[مضمنا شرطا]**: منها أن يتضمن معنى الشرط نحو: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا ﴾[٢].

٢- **[أو استفهاما]**: و منها أن يتضمن معنى الاستفهام نحو: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾[٣].

٣-**[أو حيث عنا ناصبه جواب أما]**: و منها أن يقع ناصبه جوابا لأمّا نحو: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[٤]. و كان عليه أن يقول حيث لا فاصل لأن التقديم في نحو "أمّا في الدار فاضرب زيدا" ليس واجبا.

٤- **[أو بفا أمرا]**: و منها أن يكون ناصبه أمرا مقترنا بالفاء الخبرية نحو: زَيداً فاضْرِبْ.

٥- **[و كم ككم غلام خلّفا]**: و منها: أن يكون مضمنا معنى رب التي للتكثير، و ذلك كم نحو "كم عبد ملكت". و شرَح المصنفُ هذه بقوله: «خامسها أن يكون معمول كم الخبرية»، و فيه أن المضاف إليه ليس هو المفعول و لا خصوصية له بل المضاف إليه الاستفهام، و الشرط كذلك، بل الذي يستحق الذكر إنما هو المضاف لما ذكر لا المضاف إليه ما ذكر.

---

(١) قوله (و أَلْزَمُوا تَقْدِيْمَهُ) هذه في الحقيقة صورتان: إحديهما: كون المفعول لازم الصَّدر بنفسه أو بغيره نحو: غُلَامَ مَنْ أَكْرَمْتَ. و ثانيهما: ما وقع عامله بعد الفاء أمراً نحو: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ}، أو جواب أمّا نحو: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} فلو قال بدل هذين البيتين: (قَدِّمْ وُجوباً إِنْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِ فا...عامِلُه أَوْ لازِمَ الصَّدْرِ وَفى) لكَفى.(ابن القره داغي)

(٢) الإسراء: ١١٠، وجه الاستشهاد: تقدم المفعول به الواقع اسم شرط جازم، وهو "أيـا" علـى الفعـل والفاعـل معـا؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ لأن أسماء الشرط، لها الصدارة في الكلام. (مصباح السالك)

(٣) غافر: ٨١، وجه الاستشهاد: "تقدم المفعول به الواقع اسم استفهام على الفعل والفاعل معا؛ وحكـم هـذا التقـدم الوجوب؛ لأن أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام. (مصباح السالك)

(٤) الضحى: ٩، وجه الاستشهاد: تقدم المفعول "اليتيم" على فعل تقهر؛ وحكم هذا التقدم الوجـوب؛ لِيكـون فاصـلا بين أما والفعل؛ لأن الفعل -وخاصة المقرون بفاء الجزاء- لا يلي "أما". (مصباح السالك)

و الضمير المضاف له (تقديم) يعود على المفعول به، و (مضمنا) حال منه، و ساغ ذلك لأن المضاف صالح للعمل في الحال. و (شرطا) مفعول ثان لـ (مضمن). و (حيث) معطوفة على (مضمن). و جملة (عنّا) أي: عرض في محل خفض بها. و (جواب) حال من ناصب. و (أمرا) عطف على (جواب أما). و الباء بمعنى مع متعلقة به.

و (كم) مبتدأ حذف خبره للقرينة- أي كذلك- أي: يلتزم تقديمها إذا جاءت مفعولا لصدارتها، و المراد الخبرية بقرينة المثال الذي فيه التمييز مع عدم دخول حرف الجر على كم، و لأن الاستفهامية مندرجة في قوله (أو استفهاما). و (خلّف) ماض مشدد اللام، و (كم) مفعول به.

[تأخير المفعول به عن العامل وجوبا]

[٣٢٠] وَ التزَمُوا تَأْخِيْرَهُ إِنْ كانَ أَنْ ... أَوْ أَنَّ، أَوْ مَـعْمُولَ مَجْزُومٍ يَعِنّ [1]

[٣٢١] أَوْ لِـتَّـعَـجُّـبِ وَ فِعْلٍ وُصِـلا ... بِالْحَرفِ وَ اللَّامِ وَ قَـدْ سَوْفَ تَلا

[و التزموا تأخيره] أي: التزموا تأخيرالمفعول به في مسائل:

١- [إن كان أنْ أو أنّ] منها: أن يكون (أنْ) أو (أنّ) مع صلتهما نحو: علمت أنْ ستقوم، و عرفت أنك فاضل. و علة ذلك خوف التباس المفتوحة بالمكسورة، و هذا مع التخفيف و التشديد، أو بالمفتوحة التي بمعنى لعل، و هذا مع التشديد فقط. و إنما لم يلتفتوا للالباس في "انك فاضل أكرمتك" لأن المعنى لا يتفاوت على الفتح و الكسر، إذ التعليل المقصود مستفاد في الفتح من اللام المقدرة، و في الكسر من الاستئناف المقتضي كون الجملة جواب سؤال مقدر.

---

(١) قوله (إنْ كانَ أَنْ) أي أنْ المخفّفة المفتوحة و معموليها، أو أنَ المشدّدة و معموله، ففيه مسامحة، و هذا منقوض بنحو: أمّا أنك فاضلٌ فعرفتُ، فينبغي تقييد "أن" بعدم كونه مسبوقا بأمّا. قوله (أَوْ مَعْمُولَ مَجْزُومٍ) مفعول (يَعِنّ) اي يظهر معمولَ مجزوم، فإنّه يمتنع تقديمه لئلّا يلزم الفصل بينه وبين الجازم، ولو قُدّم على الجازم أيضا لجاز، وكلامه يوهم خلافه فيمتنع "لَمْ زَيْداً أَضْرِبْ"، دون "زيداً لَمْ أَضْرِبْ". (ابن القره داغي)

و يستفاد من قول المصنف فيما سبق (**أو حيث عنا ناصبه جواب أما**) أن وجوب التأخير هنا مقيد بما إذا لم تتقدم أمّا نحو أما أنك فاضل فعرفت.

و عبارة التسهيل يجب تأخير منصوب الفعل إن كان (أن) مشددة أو مخففة. قال الدماميني: مقتضاه أن (أن) انشائية الوضع و هي الناصبة لا يجب تأخيرها فيجوز أن تقول: كرهت أن يقوم، و أن يقوم كرهت مجرور الكلام فيه. إهـ. قلت: الظاهر ما اقتضاه التسهيل إذ لا موجب للتأخير فيما ذكر، و عليه فقول المصنف (**إن كان أن**) يقيّد بالمخففة.

٢- **[أو معمول مجزوم يعن]** و منها: أن يكون معمول فعل مجزوم نحو: لم أضرب زيدا. و وجوب التأخير في هذه إضافي أي بالنسبة للتقديم على الفعل وحده و إلا فيجوز التقديم على الجازم. قوله (**معمول مجزوم**) عطف على (**أن**) الواقعة خبرا لكان.

٣- **[أو لِتَعَجُّبِ]** و منها: أن يكون معمول فعل تعجّبي نحو: ما أحسن زيداً. و هذه مستفاد من قول الخلاصة: «و فعل هذا الباب لن يقدّم معموله».

٤- **[و فِعْلٍ وُصِل بالحرفِ]**(١) و منها: أن يكون معمول فعل وقع ذلك الفعل صلة لحرف نحو: "مِنَ البِرِّ أنْ تكفّ لِسانَك". و ذلك لأنه لا يفصل بين الموصول الحرفي و صلته بمعمولها.

٥- **[و اللامِ و قد سوفَ تلا]**(٢) و منها: أن يكون معمول فعل مدخول للام الإبتداء، أو القسم، أو قد، أو سوف نحو: "ليرضى زيد عمرا"، بناء على جواز دخول لام الإبتداء على المضارع، و هو رأي ابن مالك

---

(١) قوله (بِالْحَرْفِ) اي بالحرف المصدريّ ناصبا أو لا، خلافا لمن خَصّ المنعَ بالنّاصب، فلا يجوز"عَجِبْتُ مِمّا زيداً تَضْرِبُ". (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و اللّامِ) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، و اللام مفعول (تلى) و كذا تاليه. و(تلى) معطوف على (وصلا)، فيكون صفة الفعل، و هو معطوف على مجزوم اي إن كان معمول فعل تلي اللام، فيمتنع عمراً ليَرضى زيدٌ، لكن إذا كان مسبوقا بإن جاز التقديم نحو: إنّ زيداً عمراً ليرضى، و كذا قد، و سوف، و مثلهما لام القسم، و رُبّما و قَلّما، و نونُ التأكيد، فلو ذكرها لكان أوْلَى. (ابن القره داغي)

و المالَقي - بفتح اللام- و من وافقهما. و نحو: "و الله لأضربن زيدا"، لأن اللام المذكورة لها الصدر. و نحو: قد ضربت زيدا، أو "سوف أضرب زيدا".

و وجوب التـأخير في هذين إضافي أي بالنسبة إلى الفعل وحده. و يجوز التقـديم علـى قـد و سـوف و سين. و بيّن لك ذلك قول المغني :قيل يجوز النصب فِي نَحْو "خرجت فَإِذا زيد يضْربهُ عَمْرو" مُطلقًـا. وَ قيل يمْتَنع مُطلقًا، وَ هُوَ الظَّاهِر، لِأَن إذا الفجائية لَا يَليهَا إِلَّا الْجمل الاسمية. وَ قَـالَ أَبوالْحسـن وَ تَبعـهُ ابْن عُصْفُور يجوز فِي نَحْو "فَإِذا زيد قد ضـربه عَمْـرو"، وَ يمْتَنـع بِـدُونِ قـد، وَ وَجهـه عِنْـدِي أَن الْتِـزَام الاسمية مَعَ إذا هَذِه إِنَّمَا كَانَ للْفرق بَينهَا وَ بَين الشّرطِيَّة المختصة بالفعل فَإِذا اقترنت بقد حصل الْفـرق بذلك إِذْ لَا تقترن الشّرطِيَّة بهَا. إهـ .

فلولا صلاحية مدخولها للعمل فيما قبلها لما فسر العامل فيه، فافهم.

و بقي عليه مفعول الفعل المؤكد بالنون الشديدة أو الخفيفة لأن تقديمه مؤذن بأن الفعل غير مهم و إلا لما أخر عن مرتبته أي الصدر، و توكيده مؤذن بأنه مهم فيتنافران في الظاهر. كما قال الرضي.

و قوله (**أو لتعجب**) عطف على (**مجزوم**)؛ لأن معناه لمجزوم. و العبارة على تقدير مضاف أي لفعل تعجب. و (**فعلٍ**) عطف على مجزوم ، و جملة (**وصلا**) صفة له، و (**بالحرف**) متعلـق بـه. و كـان مـن حقه أن يبين أن المراد الموصول الحرفي و إلا فالعبارة صادقة على الصور الباقية. و (**تلا**) عطـف علـى (**وصلا**)، و (**اللام**) و ما عطف عليها مفعوله مقدم .

و ما ذكره من مسائل التقديم و التأخير مزيدة على الخلاصة.

[حكم حذف المفعول به]

[٣٢٢] ﴿ وَ حَذْفُـهُ يَجُـوزُ لا جَوابـاً أَوْ ذا الْحَصْرِ لا ذا بِعْتُـهُ [١] فِيْما رَأَوْا ﴾

الأصل جواز حذف المفعول به لأنه فضلة، و قد يعرض له ما يوجب ذكره فمن ذلك:

١- نيابته عن الفاعل تخلفه له في العمدية كما سبق [٢].

٢- و منه كونه محصورا نحو: إنما ضربت زيدا، و ما ضربت إلّا زيداً [٣]. و مثل في الشرح بالثاني، و قال: إذ لو حذف لأوهم نفي الضرب مطلقا، و المقصود نفيه مقيّداً. إهـ .

و فيه مع القصور أنه إنما يأتي في الحذف لغير دليل، فالصواب أنه إنما امتنع فيه ذلك لأنه هو المقصود بالذات الذي جيء بالكلام له كما قالوا في المتعجب منه و بهذا وجهه الرضي.

٣- و منه أن يكون جوابا كقولك "زيدا" لمن قال لك: من ضربت؟ لأنه المقصود الذي وقع عنه السؤال.

٤- و منه أن يكون المبتدأ غير "كل"، و العائد مفعول نحو: زيدٌ ضربته، و ذا بعته، لأن حذفه موقع في التهيئة و القطع، و قد تقدم في باب المبتدأ. و هذه مزيدة على الخلاصة.

قوله **(لا جوابا)** عطف على مقدر أي: و حذفه يجوز في غير جواب لا جوابا و لا ذا الحصر و لا مثل مفعول قولك: ذا بعته.

---

(١) قوله **(لا ذا بِعْتُهُ)** قال الصبان: «لا يجوز حذف المفعول في الاشتغال نحو: زيداً ضَرَبْتُهُ، و التنازعِ نحو: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زيدٌ، و مفعول أكرمته في جاء الذي أكْرَمتُه في دارِه، لأنّ حذفه يوهم أن العائد ضمير في داره» إهـ فعلى هذا قوله (لا ذا بعته) معطوف على قوله (لا جوابا) و إشارة إلى باب الاشتغال. و لو قال: (ذا حصر أو ذا بعته) لكان أولى، و جَعَلَه إشارة إلى قول بعضهم أنه يجوز فيه: ذا بعت. (ابن القره داغي)

(٢) تقدم في بيت ٣٠٩.

(٣) فلا يجوز حذف المفعول به (زيداً) لأنه محصور، لئلا يفسد المعنى لأننا إذا حذفنا (زيدا) دلّ الكلام على نفي الضرب مطلقا ، والمقصود نفي الضرب عن غير زيد ، فإذا حُذف لم يُفهم ذلك . (شرح ألفية)

[تقديم أحد المفعولين و هو الفاعل في المعنى في باب أعطى]

[٣٣٣] وَ الْأَصْلُ سَبْقُ فاعِلٍ مَعْنىً ، وَ ما بِغَيْـرِ حَـرْفٍ [١] وَ لِأَمْـرٍ حُـرِّما

[٣٣٤] وَ أُلْزِموا [٢]............................ ....

إذا تعدّد المفعول به، فإن كان من باب ظن و أعلم فمعلوم أن المبتدأ فيهما مستحق للتقديم على الخبر، و الفاعل في أعلم مقدم على الاثنين.

و إن كان من باب أعطى فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنى كـ "أعطيت زيدا درهما" فزيد هو الفاعل معنى لأنه هو الآخذ، و الدرهم مأخوذ [٣].

و إن كان من باب اختار فالأصل تقديم ما وصل إليه الفعل بنفسه على ما وصل إليه بواسطة سواء كان الجار صريحا نحو: اخترت زيدا من القوم، أو مقدرا نحو: اخترت زيدا القوم.

فقوله **(و الأصل سبق فاعل معنى)** اي كما في باب أعطى. و قوله **(و ما بغير حرف)** عطف على **(فاعل)** أي: كما في باب اختار أي ما كان بغير حرف. و هذه مزيدة على الخلاصة.

---

(١) قوله **(و الْأَصْلُ سَبْقُ)** أي سبق مفعول هو فاعل على مفعول ليس بفاعل، و سبق مفعول بلا واسطة جارّ على ما يكون بواسطته هو الأصل. و قد يمتنع لأمر مّا مما سبق في باب المبتدأ و الفاعل نحو: ما أَعْطَيْتَه درهماً، و ما ضربتُ بالسَّوطِ إلا زيداً. و قد يجب كما إذا كان (السَّوط) و(الدرهم) محصورا فيهما في المثالين. قوله **(بِغَيْرِ حَرْفٍ)** في باب اختار، و المراد ببابه: كل فعل تعدى إلى مفعول بنفسه و إلى آخر بنزع الخافض. (ابن القره داغي)

(٢) للمفعول الذي هو فاعل في المعنى ثلاثة أحكام:

أ- جواز التقديم و التأخير أشار إليه بقوله **(و الأصل..)**.

ب- وجوب التأخير و ذلك في ثلاثة مواضع أشار إليه بقوله: **(و لأمر حرما)**.

ت- وجوب التقديم و ذلك في ثلاثة مواضع أشار إليه بقوله **(و ألزموا)**. (م)

- قال ابن القرداغي: قوله **(حُرِّما)** بصيغة التثنية أو المفرد، وحينئذ إما ماض وألفه للإطلاق، أو أمر أصله "حَرِّمَنْ"- فقلبت نون التأكيد ألفا في الوقف-. فلو قال بدل قوله (أو ألزموا) "أو ألْزِمَنْ" لكان أولى. إهـ

(٣) فالأصل في هذا المثال تقديم زيد على درهم ؛ و مثله قولك : كسوتُ زيداً جُبَّةً ، و يجوز تقديم ما ليس فاعلا في المعنى لكنه خلاف الأصل. (شرح ألفية)

[مواضع وجوب تأخير مفعول الذي هو فاعلٌ في المعنى]

و فاعل (حرم) يعود على (الأصل)، و (لأمر) متعلق بحُرّم أيضا اي: امتنع الأصل [١] لأمر اقتضى امتناعه كما في نحو:

١-"ما أعطيت الدرهمَ إلا زيدا" لوجوب تأخير المحصور فيه.

٢- و "أعطيت المالَ مالكَه" [٢] لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا و رتبة.

٣-"و الدرهمَ أعطيته زيدا" لئلا يلزم الانفصال مع إمكان الإتصال.

[مواضع وجوب تقديم مفعول الذي هو فاعل في المعنى]

قوله (و الزموا) يجب أن يكون معناه: و التزموا الأصل، لأن اِلتزام خلافه هو المفروغ منه، **فالمعنى:** و التزموا الأصل لأمر اقتضى ذلك، فالأمر مطلوب لألتزموا أيضا، و ذلك كما في نحو:

١- "أعطيت زيدا عمرا" لخوف اللبس [٣].

٢- و كما في نحو "ما أعطيت زيدا إلا درهما" للحصر.

٣- و كما في نحو: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [٤].

قال في الشرح بعد بعض هذه الأمثلة: «و هو معنى قولي (و ألزموا) أي: ألزموا اِلتزام الأصل»، و لا أدري لم لا يكون لفظ المتن "و التزموا" بدون هذه الواسطة.

---

(١) الأصل تقديم ما هو الفاعل في المعنى.

(٢) ففي هذا المثال تأخّر المفعول الأول الذي هو فاعل في المعنى وجوباً ؛ لأنه مشتمل على ضمير يعود إلى المفعول الثاني المتقدّم ، ولا يجوز تقديم المفعول الأول ؛ فلا تقول: أعطيت مالكَه المالَ؛ لِئلا يعود الضمير إلى متأخّر لفظاً ورُتبة، و هو ممتنع . (شرح ألفية)

(٣) إذا خِيفَ اللَّبسُ ،و ذلك إذا صَلُحَ كُلٌّ من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، فيجب تقديم الفاعل في المعنى ؛ لأنّ كلاً منهما يصلُح أن يكون آخِذاً ومأخوذاً. (شرح ألفية)

(٤) موطن الشاهد: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} وجه الاستشهاد: جاء المفعول الأول ضميرا متصلا بالفعل "أعطى" والمفعول الثاني جاء اسما ظاهرا؛ وفي هذه الحال، تقدم الأول على الثاني واجب. (مصباح السالك)

[حكم حذف العامل في المفعول به]

[٣٢٤] .... وَ يُحْذَفُ النَّاصِبُ لَه [١]   وَ قَدْ يَكُونُ واجِباً كَالْأَمْثِلَه [٢]

و (الناصب) نائب فاعل (يحذف)، و المجرور باللام للمفعول به. و ما أحسن قول الخلاصة: «إن علم» بعد ذكر حذف المفعول الذي لا يشترط فيه العلم، فلابد للحذف من قرينة إما لفظية كقولك : شَرَّ الناس، لمن قال: من أضرب؟، و إما معنوية كقولك للمتهيء للسفر:"مكةَ" أي تريد.

و اسم (يكون) يعود على حذف الناصب المتقدم، و ذلك كما في الأمثال التي لا تغير عن حالها كقولهم "كلَّ شيءٍ و لا شَتيمةَ حُرّ" اي رأيتُ كلَّ شيء و لا تَرْتَكِبْ شتيمةَ حُرّ .

❊ ❊ ❊

---

(١) لحذف عامل المفعول به حكمان ، هما:

أ- حذف جائز أشار إليه بقوله (و يحذف الناصب له).

ب- حذف واجب أشار إليه بقوله (و قد يكون واجبا كالأمثلة). و منها باب الاشتغال نحو: الطالب أكرمته ، والتقدير : أكرمتُ الطالب أكرمته. و منها باب المنصوب على الاختصاص نحو: نحن المسلمين لا نشرك بالله شيئاً، و التقدير : أخصُّ المسلمين . (م)

(٢) قوله (كَالْأَمْثِلَه) منها: قولهم "كلَّ شيء ولا شتمةَ حُرّ" (اي افعل كل شيء و لا تفعل شتمة حر). و "الكلابَ على البقرِ" (اي ارسلها). و"امرأً ونفسَه" (اي دع امرء مع نفسه). و"أهلكَ واللّيلَ" (اي ادرك أهلك واسبق الليل).

و قيل بعضها: من شبه المثل، و من شبهه أيضا قوله تعالى: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} [النساء -١٧١] (أي انتهوا عن التثليث و أتوا خيرا لكم). (ابن القره داغي)

باب التَّحْذِيرِ وَ الإِغْرَاءِ[1]

[وجوب حذف العامل في التّحذير]

[٣٢٥] وَ مِنْهُ ما يُنْصَبُ تَحْذِيراً[2] إذا كُرِّرَ، أَوْ يُعْطَفُ، أَوْ إِيّا[3] ......

أي: و من المفعول به الذي حذف ناصبه وجوبا: ما ينصب لقصد الدلالة على التحذير. فالظرف خبر مقدم، و (ما) مبتدأ مؤخر، و (تحذيرا) مفعول له.

و أصل الإتيان بالاسم هو المعلل بالتحذير. و علة النصب إنّما هي كونه فضلة.

فلو قال: و منه ما يذكر تحذيرا و يكون النصب بلازم الإضمار مستفادا من معاد ضمير منه.

و (إذا) شرط فيما استفيد من معاد الضمير من التزام إضمار العامل يعني: أن ذلك مشروط بأحد ثلاثة أمور:

١- تكرير المحذر منه نحو: الأسدَ الأسدَ.

٢- و العطف عليه نحو: ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَ سُقْيَاهَا ﴾[4] لقيام التكرير و العطف مقام العامل.

---

(١) التحذير ، هو : تَنْبِيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروه لِيَجْتَنِبَه . الإغراء ، هو : تنبيه المخاطَب على أمرٍ لِيَلْتَزِمَه . (شرح ألفية)

(٢) قوله (تَحْذِيراً) يطلق على المحذَّر بالفتح، وعلى كلام مشتمل عليه، و على إلزام المخاطب الاحتراز عن مكروه، و الكلّ محتمل لكن الثاني يحتاج إلى تكلّف. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (إذا كُرِّرَ..) يعني أن التحذير إذا كان بـ"إيّا" حذف عامله وجوبا مطلقا، و إذا كان بغيره حذف وجوبا إن كرر نحو: الطريقَ الطريقَ، أو وقع العطف فيه مع ذكر المحذر نحو: إيّاك و الأسدَ، أو بدونه نحو قوله تعالى: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} [الشمس- ١٣] ، و إلا حذف جوازا. ثم العامل في "إياك" يقدر مؤخرا إن جعل نفسه مفعولا به، لئلا يلزم اتحاد الفاعل و المفعول في كونهما ضميرين متصلين متحدي المعنى، و هو خاص بأفعال القلوب و ما ألحق بها. و يقدر مقدما إن كان أمرا مأخوذا من الكلام بأن يكون معنى "إياك و الأسد" (احذر تلاقي نفسك و الأسد). (ابن القره داغي)

(٤) الشمس: ١٣، وجه الاستشهاد: انتصاب "ناقة" بفعل مضمر وجوبا على التحذير، و لفظ الجلالة مضاف إليه، و سقياها: معطوف على "الناقة"؛ و التقدير: ذروا ناقة الله و سقياها. (مصباح السالك)

و حكي في "البسيط" عن بعضهم جواز الإظهار مع التكرير.

و قال الجزولي: يقبح فيه الإظْهار و لا يمتنع.

قال في "التسهيل": و لا يعطف في هذا الباب إلا بالواو و كون ما يليها مفعولا معه جائز.

قال الدماميني: فينبغي أن يقال في نحو "رأسَكَ و السيفَ" إن الحذف واجب إن قدر العطف، و جائز إن قدر المفعول معه. إهـ . و التقدير فيما ذكر (إحذر) أو (باعد).

٣- أن يكون التحذير بـ"إيّاك" و أخواتها مطلقا أي سواء عطفت نحو: إيّاك و الشرّ، أو كررت كقوله:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ [(١)]

أو لم تعطف و لم تكرر نحو: إياك من الاسد. و ذلك لأن "إيّا" كثُر استعمالها في التحذير فشابهت الأمثال، و أيضا جعلوها كالعوض من العامل لكثرة ملازمتها له فامتنعوا لذلك من الجمع بينهما و التقدير "احذر" أو "باعد" أو "اتق".

قال الرضي : و تقدير اتق ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى، إذ يصير المعنى: اتق نفسك من الاسد، و لا يقال اتقيت زيدا من الاسد، أي نحيته. إهـ.

و جاز معها كون الفاعل و المفعول لواحد لأن أحدهما منفصل كما جاز "ما ضربت إلا إياك" بتاء المخاطب فإن الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر كما تقدم في أفعال القلوب.

قالوا: و يجب تقدير العامل متأخرا لئلا يلزم من تقديمه تعدية فعل الفاعل المضمر المتصل إلى ضميره المنفصل، و فيه أن العامل واجب الحذف، و ذلك من المواضع التي يتعين فيها الإنفصال كما سبق، و لعل مرادهم في نطق المقدر لا في نفس التركيب، و التقدير في "إياك الأسد" أُحَذِّرُكَ الأسدَ بلفظ المضارع المضعف العين إذ هو المتعدي لاثنين. و قيل: التقدير: احذر، أو باعد، و الجار مقدر، و يختص حينئذ بالضرورة .

---

(١) الشاهد: توكيد الضمير المنفصل المنصوب -وهو "إياك"- بإعادة اللفظ بنفسه. (ضياء السالك)

[وجوب حذف العامل في الإغراء]

[٣٢٥] ....كَذا

[٣٢٦] مُغْرىً بِهِ في الْعَطْفِ وَ التَّكْرارِ[١] وَ غَيْرُ ذاك جائِزُ الْإِظْهارِ[٢]

قوله (كذا مغرى به في العطف و التكرار) أي: هو من المفعول الذي يلزم إضمار عامله، و ذلك مختص بالعطف نحو: المُروءةَ و النّجدةَ. و التكرار نحو: السلاحَ السلاحَ [٣].

و الفرق بين (المحذر به) و (المغرى به) من جهة المعنى أن المقصود من الأول تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه، و لذلك يقدر معه "احذر" و "باعد" و نحوهما. و المقصود من الثاني تنبيهُهُ على أمر محمود ليرتكبه و لذلك يقدر معه "الزم" و نحوه.

قوله (و غير ذاك جائز الإظهار) أي: غير ما ذكر صادق بالمذكور تحذيرا بدون عطف و تكرير غير معبر عنه بإيا، فيجوز معه إظهار العامل و إضماره نحو الأسدَ، فلك أن تقول: باعد الأسدَ. و صادق أيضا بالمغرى به بدون العطف و التكرير نحو: العهدَ فيجوز أن تقول: الزم العهد، أو احفظ العهد. و العبارة على تقدير مضاف أي: و عامل غير ذاك، أو على تقدير مبتدأ ثان أي: و غير ذاك عامله جائز الإظهار.

---

(١) الإغراء كالتحذير في أنه إنْ وُجِد عطف ، أو تكرار وجب إضمار ناصبه أي: حذف عامله فإن لم يُوجد عطف ، ولا تكرار جاز الإضمار . فمثال ما يجب فيه حذف العامل : أخاكَ أخاكَ ، ونحو: أخاك والإحسانَ إليه . فالعامل محذوف وجوبا في المثالين ؛ لوجود التكرار في المثال الأول ، والعطف في الثاني ، والتقدير : الْزَمْ أخاك . (شرح ألفية)

- قوله (كَذَا) أي مثل المحذر المغرى به. و عرف الإغراء بأنه: إلزام المخاطب العكُوفِ على ما يُحمد عليه، و هو صادق على نحو "أحسن إلى أبيك" مع أنه لا يسمى اصطلاحا إغراء. ثم إنه لا يكون الإغراء إلا للمخاطب فنحو "عليّ زيدا" مؤول بـ (ألزموني زيداً). (ابن القره داغي)

(٢) حذف العامل في التحذير و الإغراء نوعان: ١- واجب أشار إليه بقوله: **(كذا مغرى به في العطف)**. ٢- و جائز أشار إليه بقوله: **(و غير ذاك جائز الإظهار)**. (م)

(٣) بتقدير "الزم"" في المثالين، وإنما وجب حذف الفعل فيهما؛ لأن كلا من العطف والتكرار قائم مقام العمل، فالتزم حذفه لذلك. (شرح التصريح)

[المغرى به اسم ظاهر، و المحذرُ به ضمير خطاب]

[٣٢٧] وَ لَمْ يَكُ المُغْرى ضَمِيراً، وَ الَّذي حُـــذِّرَ إلَا لِلْخِطابِ فَاخْـتَـــذ[1]

قوله (و لم يك المغرى ضميرا) أي: لم يوجد في كلام العرب المغرى -أي به- حال كونه ضميرا، فلا يكون المغرى به إلا اسما ظاهرا.

و قد جاء الإغراء للغائب و منه حديث «فَعَلَيْهِ بالصَّوْمِ»[2]، و للمتكلم نحو: "عليه رجلا ليسي"، قال أبو اسحاق: و هو قليل و متناول على أن الأمر للخطاب كأنه قيل: دلوه على الصوم و اجعلني و نحو ذلك.

قوله (و الذي حذر...) -أي به- عطف على (المغرى)، و حذف من الثاني لدلالة الأول أي ضميرا إلا للخطاب، و الاستثناء مختص بالمعطوف.

و شذ مجيئه ضمير متكلم في قول سيدنا عمر رضي الله عنه «و إياي و أنْ يَحْذِفَ أحدُكم الأرنبَ».

و أشذَّ منه مجيئه ضمير غيبة في قول بعضهم: (إذا بلَغ الرجلُ الستّينَ فإيّاهُ وإيّا الشَّوَابَّ)[3].

و على هذا الفرق بين المحذر و المغرى به نبه في الخلاصة بقوله: «بلا إيا» فافهم.

* * *

---

(١) (إلّا لِلْخِطابِ) استثناء من المعطوف، لأن المغرى لا يكون ضميرا أصلا، هذا. و يكون المحذر منه غائبا نحو: فَلاَ تَصْحَبْ أَخَا الجَهْلِ ... وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ. (ابن القره داغي)

(٢) هذه قطعة من حديث نبوي روي في صحيح مسلم، من حديث ابن مسعود، وهو بتمامه: "يا معشر الشباب، من استطاع منكم الباءة فليتزوج؛ فإنه أحصن للفرج، وأغض للبصر، ومن لم يستطع فعليه بالصوم؛ فأنه له وجاء". البخاري: ٤/ ١١٩، ٩/ ١١٢، ومسلم: ٢/ ١٠١٨-١٠١٩. (مصباح السالك)

(٣) والتقدير (فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل مع فاعله ثم المضاف الأول وهو (تلاقي) وأنيب عنه الثاني وهو (نفس) ثم حذف الثاني فانفصل الضمير وانتصب وأقام (إيا) مقام (أنفس) وفيه ثلاثة شذوذات أولها اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الأمر وحذف حرف الأمر والثاني إقامة الضمير وهو (إيا) مقام الظاهر وإضافته إلى الأسماء الظاهرة والثالث تحذير الغائب وهو الشاهد هنا. (تحقيق على شرح شذور الذهب)

﴿الْمَنْصُوبُ عَلَى الاخْتِصاصِ[1]﴾

[وجوب حذف العامل في باب الاختصاص]

[٣٢٨] ﴿ وَ مِنْهُ ما فِي الاِخْتِصاصِ يُنْصَبُ[2] تَقْدِيرَ أَعْني سِيبَوَيْهِ يُوجِبُ[3] ﴾

(منه) خبر مقدم، و (ما) مبتدأ مؤخر، و الضمير أيضا للمفعول الذي يجب حذف عامله. و (ينصب) صلة ما، و (في) متعلقة به أي في حال قصد التكلم به اختصاص الحكم المنسوب للضمير المتقدم عليه به. و (سيبويه) مبتدأ، و (يوجب) خبره، و (تقدير أعني) مفعول مقدم به، و ليس المراد أنه يوجب تقدير خصوص "أعني" بل إنه يوجب كونه مفعولا بفعل لازم الحذف كأعني و نحوه على أن الصواب أنه لا يقدر أعني ألبتة بل ما يفيد تأكيد الاختصاص المستفاد من تقديم المسند إليه في الكلام المتقدم عليه.

قال في التسهيل: إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أي كـ: انا و اني، أو يشاركه فيه أي كـ: نحن و إنا، تأكيد الاختصاص أولاه أيا معطيا ما لها في النداء إلا حرفه، و يقوم مقامها اسم دال على مفهوم الضمير معرفا بالألف و اللام أو الإضافة. إهـ فأشار بقوله: «تأكيد الاختصاص» إلى أن أصل الاختصاص حاصل بدون الاسم المنصوب على الاختصاص، و ذلك لأن تقديم المسند إليه يفيده على ما تقرر في المعاني، و قولك بعد أيها الرجل مثلا أي مخصوصا بذلك يفيد تخصيصه به، إذ المراد بالرجل و الضمير واحد، فقد أفادتا تأكيد الاختصاص.

---

(١) الاختصاص ، هو : قَصْر حُكمٍ مُسندٍ لضمير على اسم ظاهر معرفة، بمعنى : أنَّ الاسم الظاهر قُصِدَ تَخْصِيصُه بحكم الضمير الذي قبله ، نحو : نحنُ الطلابَ نحبُّ العلمَ . و المراد : أنّ حُبَّ العلم مختص بالطلاب و مقصور عليهم ، و ليس المراد الإخبار عن (نحن) بالطلاب .
و الاختصاص أغراضه ثلاثة ، هي : ١- الفَخْر ، نحو : نحن المسلمين خيرُ أُمَّةٍ أُخرجت للنَّاس . ٢- التَّوَاضُع ، كقول الأمير : أنا الضعيفَ العَاجِزَ لا أستريحُ و في بلدي فقير . ٣- بيان المقصود بالضمير ، نحو : نحن الطلابَ نعرفُ واجبنا تجاه أُمَّتِنا . (شرح ألفية)

(٢) من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الإضمار، باب الاختصاص. (المطالع السعيدة)

(٣) قوله (تقدير أعني) و الجمهور ينصبونه بـ"أخص" المقدر. و ذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المنقول من المنادى بـ"ياء" مقدرة مجردة عن معنى النداء. (ابن القره داغي)

و خالف سيبويه فيما ذكر الأخفش و السيرافي في أيّ، فقال الأخفش: إنها منادى قال: و لا ينكر أن ينادي الانسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه «كل الناس أفقه منك يا عمر» و فيه أن هذا تجريد. و ادعاء ذلك في جميع تراكيب الاختصاص بعيد.

و قال السيرافي في "أي" معربة، و زعم أنها تحتمل وجهين:

أحدهما: أن تكون خبر مبتدأ محذوف، و التقدير: أنا أفعل كذا، هو أيها الرجل، أي المخصوص به.

الثاني: أن تكون مبتدأ و الخبر محذوف، و التقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور. و لا يخفى ما فيه من التكلف و الاحتياج إلى تقدير صفة تفيد الاختصاص المقصود.

[أنواع المخصوص]

[٣٢٩] وَ ذاكَ أَيٌّ بَعْدَ مُضْمَرٍ [1]، وَ قَلّ ... إلّا لِذي تَكَلُّمٍ [2] وَ اسْمٌ بِأَلْ [3]

[٣٣٠] أَوْ بِإِضافَةٍ كَنَحْوِ مَعْشَرِ ... وَ كَالنِّدا أَيٌّ وَ مِنْ حَرْفٍ عَري

قوله (و ذاك أي بعد مضمر) أي المفعول المنصوب بلازم الإضمار في الاختصاص "أيّ" حالة كونها بعد مضمر نحو: أنا لأفعل كذا أيها الرجل.

---

(١) (و ذاك: أيّ بعد مضمر) اي الاسم المخصوص المنصوب بواجب الإضمار أربعة أنواع: أحدها: لفظة "أيّ". (م) قال ابن القرداغي: قوله (و ذاك أيّ..) إشارة إلى أن المخصوص هنا يكون لفظ أيّ وأيّة نحو: أنا أفعل أيها الرجل، و اسما معرفا باللام نحو: نحن العرب أفصح الناس، و معرفا بإضافة فهو ثلاثة أنواع و لم يذكر كونه علما لقلته.إهـ

(٢) (و قلّ إلا لذي تكلم) يعني: و الغالب أن المخصوص يقع بعد ضمير المتكلم فقل وقوعه بعد ضمير المخاطب. و بعد لفظ غائب. (م) قال ابن القره داغي: قوله (إلا لذي تكلم) قد يقال الوقوع بعده مشترك بين الاقسام فلو قال: (و ذاك بعد مضمر أيّ و قلّ) لكان أولى، لتوجه قوله (بعد مضمر) إلى ما عطف على أيّ و هو قوله (و اسم بأل) الخ صريحا هذا. و المراد بالمضمر ما يخص الاسم الظاهر بأن يكون المراد بهما شيئا واحدا فيشمل نحو نحن العرب. (ابن القره داغي)

(٣) (و اسم بأل) اي النوع الثاني من الاسم المخصوص: الاسم المعرف بأل نحو نحن العربَ أَسْخَى مَنْ بَذَل.(م)

و فهم من هذا فرقان بين الاختصاص و النداء، فإن النداء لا يجب أن يكون بعد شيء، و إذا كان بعد شيء لم يجب كون ذلك الشيء ضميرا و هما مفهومان من قول الخلاصة:«ياثرِ ارجُونِيا».

[و قل إلا لذي تكلم]: و فاعل (قل) ضمير يعود على ما ذكر من مجيء "أي" منصوبة على الاختصاص بعد مضمر، أي: قلّ ذاك إلا إذا كان الإضمار لذي تكلم أي لمتكلم كما سبق فإنه ليس بقليل، و من القليل قولهم: بك الله نرجوا الفضل. و لم يأت بعد ضمير الغائب.

و هذا فرق آخر، فإن الضمير إذا تقدم على المنادى لم يمنع كونه للمخاطب و الغائب.

قوله (و اسم) عطف على (أي)، و (بأل) نعت له متعلق بكون خاص للقرينة اي: معرف بأل كقولهم: "نحن العربَ أقْرَى الناسِ للضيف". و هذا فرق آخر فإن المنادى لا يكون كذلك.

قوله (**أو بإضافة كَنَحْوِ مَعْشَرِ**) [1]عطف على محل (أل) كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنا معاشر الانبياء لا نُورَث» [مسلم ١٧٥٩]. و هذه مزيدة على الخلاصة.

قوله (**وَ كَالنِّدا أَيٌّ**) [2] مبتدأ و خبر، أي: الاختصاص بـ "أي" صورته صورة النداء، و ليس به، لأن المراد بصفة أيّ: هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب، و إنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين إذ المنادى أيضا مختص بطلب الإقبال من بين أمثاله.

و فهم من التشبيه أن "أيا" مبنية على الضم، و يلزم وصفها باسم جنس معرف بأل واجب الرفع، و هي منصوبة المحل بأخص مقدرا.

و فهم من تخصيصه هذا الحكم بأي أن المعرف بأل و بالإضافة ليسا منقولين من النداء .

---

(١) اي: النوع الثالث من الأواع المخصوص: الاسم المضاف نحو قوله ﷺ: " نحن معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ ". النوع الرابع: العلم قليلا نحو: قول الشاعر: «بِنَا تميماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ». (م)

(٢) قوله (و كالندا أيّ) أي أنّ "أي" عند كونه منصوبا على الاختصاص كأيّ عند كونه منادى في كونه مبنيا على الضم، و لزوم توصيفه باسم معرف باللام لازم الرفع، فالمراد بقوله المارّ (ينصب) أعم من اللفظي و المحكي، و لكن يفارقه في أنه عارٍ عن حروف النداء دائما، و في عدم وقوعه أول الكلام، كما أفاده بقوله (بعد مضمر)، بخلاف أيّ المنادى. (ابن القره داغي)

قال ابن الحاجب : المعرف باللام ليس منقولا من النداء، لأن المنادى لا يكون ذا لام، و نحو أيها الرجل منقول عنه قطعا، و المضاف يحتمل الامرين، أن يكون منقولا عن المنادى و نصبه بيا المقدرة، كما في أيها الرجل، و أن ينتصب بفعل مقدر، كاعني أو اختص، أو امدح، قال و النقل خلاف الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: نحن العرب.

قال الرضي: و الأولى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، و انتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب الاختصاص مجرى واحدا.

قال الشيخ يسن في حواشي النظم: ما قاله الرضي لا يدفع ما قاله ابن الحاجب، إذ لنا مندوحة عن أن يجعل مثل ذلك منقولا عن النداء حملا على غيره مما وجد فيه مسوغ، و فيه أن ابن الحاجب لو راعى المندوحة لم يجوز الوجهين في المضاف لكن يرد على الرضي أنه كيف يجوز النقل في المعرف بأل و المنادى لا يكون كذلك إهـ .

قلت: قال الرضي بعد كلامه المتقدم ثم نقول: لكنهم جوزوا النصب و دخول اللام في نحو: نحن العرب، لأنه ليس بمنادى حقيقة، و لأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروهة مجامعته للام. إهـ أي فيكون منقولا عن أصل مقدر لكن فيه تكلف ظاهر.

قوله **(و من حرف عري)** لما أوهم تشبيهه بالنداء اقترانه بحرفه دفع ذلك بهذا فإن المنصوب على الاختصاص ليس بمنادى كما تقدم، فلا يجوز دخول حرف النداء عليه. و هذا فرق آخر بينهما[1].

و كأنه نكت بقوله **(و من حرف عري)** على الخلاصة في قولها: «دون يا». و يجاب عنها بأن "يا" هي أم حروف النداء فالمحل الذي لا تدخله لا يدخله غيرها من أحرف النداء.

* * *

---

(١) الاختصاص و النّداء يختلفان في أمور، منها :

أ- أنّ الاسم المختص لا يُستعمل معه حرف نداء .

ب- أنّ الاسم المختص لا يقع في أوّل الكلام ، والنداء يقع في أوّل الكلام .

ت- أنّ الاسم المختص تصحبه (أل) قِياساً ، أما النداء فلا يكون بأل قياساً . (شرح ألفية)

﴿ بابُ النِّداء ﴾

[المنادى المنصوب بفعل واجب الإضمار]

[٣٣١] ﴿ وَ مِنْهُ ما نُـودِي، وَ الْمُقَــدَّرُ أَدْعُوا أُنادِي بِحُـروفٍ تُـذْكَــرُ [1] ﴾

[٣٣٢] ﴿ أَيْ لِقَرِيــبٍ وَ كَذا هَمْـزٌ، وَ يا لِلْبُعْــدِ أَوْ شِبْــهِ وَ ءا أَيا هَيا ﴾

[٣٣٣] ﴿ وَ وا لمندوبٍ [2]................. .... ﴾

(و منه ما نودي و المقدر أدعو أنادي) أي: و من المفعول المنصوب بلازم الإضمار أيضا ما نودي، و الفعل المقدر معه "أدعوا" و "أنادي" و شبههما. هـذا رأي سيبويه، و الأصـل عنـده "يـا أدعـوا زيـدا" بحذف الفعل حذفا لازما، لكثرة استعماله، و لدلالة حرف النداء عليه و إفادته إفادته.

و قال المبرد: الناصب حرف النداء، و عليه فلا يكون من هـذا البـاب أي ممـا انتصـب فيـه المفعـول بعامل لازم الحذف.

و على المذهبين فـ"يا زيد" جملة، و ليس المنادى أحد جزئي الجملة أي الفعل و الفاعل، و لا منـع من دعوى سد الحرف مسدهما.

و ما قيل لو كان الحرف عوضا عن الفعل لكان جملة خبرية غير لازم؛ لأن الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي أي دعوتُ و ناديتُ؛ لأن الأغلب فـي الأفعـال الإنشـائية مجيئهـا بلفـظ الماضي.

---

(١) قوله (بحروف) متعلق بـ (نودي)، و قوله (و المقدر) جملة معترضة ذكره لـئلا يتـوهم أن قولـه (بحـروف) بيـان الناصب، هذا. و عرف النداء بـ: طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظـا أو تقـديرا. ويتجـه عليـه أنـه لا يشـمل النداء في "يا الله" للزوم تحصيل الحاصل؟ و في "يا جبال" لاستحالة إقباله؟ و في "يا طير" لعدم صحة الطلب منه؟ و أنّ (أدعو) خبر، والنداء إنشاء فلا يصح النيابة؟
و يجاب عن الأول بأن المراد من الإقبال أعم من المجازي المقصود به الإجابة و نحو" يا جبـال" و"يـا طيـر" مجـاز، لأن في المنادى استعارة مكنية و حرف النداء تخييل.
و عن الثاني بأن "ادعوا" نقل الى الإنشاء. (ابن القره داغي)

(٢) (و وا لمندوب) اي غالبا، فلا ينافيه ما قاله الرضي من أنها قد تستعمل في النداء المختص. (ابن القره داغي)

[حروف النداء]

(بِحُروفٍ تُذْكَرُ أَيْ لِقَرِيبٍ وَ كَذا هَمْزٌ، وَ يا لِلْبُعْدِ أَوْ شِبْهِهِ وَ ءا أَيا هَيا وَ وا لمندوبٍ): (بحروف) متعلق بـ (نودي)، و جملة (و المقدر...) الخ اعتراضية.

و تقديم الخلاصة لـ "يا" أحسن لما فيه من الإشارة إلى أنها أعم حروفه، فإنها تدخل في كل نداء، و تختص بنداء اسم الله تعالى، و باب الاستغاثة، و تختص هي أو "وا" بباب الندبة.

قوله (أي لقريب) مبتدأ و خبر، أو بدل من (حروف)، و (لقريب) حال، و منه قوله :

أَلَم تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ في رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَـــاءَ حَمَامَـــاتٍ لَهُـــنَّ هَدِيـــرُ؟

و قد تمد ألفها فينادي بها البعيد.

و ما في المتن خلاف ما في الخلاصة من أنها للبعيد، و ما في الخلاصة قول محكي. و ثَمَّ قولان آخران: أحدهما أنها للقريب. و الثاني أنها للمتوسط.

قال الدماميني: قال ابن مالك : و جعلها ابن عصفور في المغرب للقريب كالهمزة.

و زعم المبرد و جماعة من المتأخرين أن (أي) كالهمزة في الاختصاص بـالقرب، و لـم يعتمـدوا إلا على الرأي، و الرواية لا تعارض بالرّأي، فقد أخبر سيبويه رواية عن العرب أن الهمزة للقريب و ما سواها للبعيد.

قلت: لكن الثاني في كون الجماعة المذكورين اعتمدوا على الرأي و لم يستند المصـنف فـي دعـواه عليهم ذلك إلى شاهد بل الظاهر أن يستندهم في ذلك السماع المعتبر، و إلا فمثل هذا لا يدرك بمجـرد الرأي. إهـ.

و الإشارة في قوله (و كذا همز) للقريب اي همز مقصور بقرينة ما بعده.

و ما ذكره من أن "يا" للبعيد أو ما في حكمه قاله الزمخشري، قال: و أما "يا الله" و "يا رب" مع كونـه تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل وريده فلاستصغار الداعي لنفسه و استبعاده لها عن مرتبة المـدعو تعالى. إهـ. قال ابن المنير رحمه الله و هو اقناعي، فإن الداعي يقول "يا قريبا غير بعيد"، و ربّما قال "يا من هو أقرب إلينا من حبل الوريد"، فأين هذا من الانتصاب منصب البعد. انتهى. نقله الدماميني و أقره.

قلت: و فيه أن استقصاء العبد لنفسه لا ينافي مشاهدة قربه تعالى منه، و إن كانت مشاهدته لقربه

تعالى منه بإحاطة علمه تعالى به و إرادته لما أراد منه و قدرته عليه تستلزم قربه اي العبد من الله تعالى اي ثبوت خصوصيته و تقربه بتلك المشاهدة، كما قال في الحكم قربك منه أي تكون مشاهدا لقربه منك، فإن ذلك الاستلزام إنما هو بحسب الواقع لا بحسب اعتقاد العبد بل الذي يناسب اعتقاده أن يستصغر نفسه و يستبعد تأهلها لحضرة الخصوصية للقرب فافهم .

و قال ابن الحاجب: أن "يا" تستعمل في نداء القريب و البعيد.

قال الرضي و هذا أولى، لاستعمالها في القريب و البعيد على السواء، و دعوى المجاز في أحدهما، أو التأويل خلاف الأصل، و المراد بشبه البعد القرب الذي نزل المتصف به منزلة البعيد لسهو أو غفلة أو نوم أو نحوها، و هذا ظاهر في أن القريب قد ينزل منزلة البعيد لما ذكر، و لم يذكر عكسه، فظاهره أنه غير سائغ، و في ابن قاسم أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا و على منع العكس إهـ .

قال الشهاب: ظاهره الامتناع و إن كان البعيد في حكم القريب و اعتبر أنه في حكمه لبعد المسافة شديد الإدراك، و هو ظاهر كلام الشاطبي، فإنه قال: و لم يقل هنا "أو كالداني" كما قال في القسم الاول "أو كالنائي" لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء القريب، فإن العرب لا تنادي البعيد نداء القريب كما تنادي القريب نداء البعيد.

قال سيبويه: و قد يستعملون هذه التي للمد يعني أدوات البعيد في مواضع الألف يعني القريب و لا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. إهـ.

قال الشيخ يس: و فيه نظر، و ما حكاه عن سيبويه ليس صريحا و لا ظاهرا في المنع مطلقا، و المتجه الجواز إذا كان في حكم القريب، و اعتبر كونه كذلك إلا أن يوجد نص بالمنع. إهـ.

و هذا كما قال و يصح أن يمثل للعكس بقول الشاعر :

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا ... بأنَّكُمْ في ربعِ قلبيَ سكَّانُ

فناداهم بنداء القريب لحضورهم في قلبه.

و (أيا) كقوله:

أيا جَبَلَي نَعْمانَ باللهِ خَلِّيا ... نسيمَ الصَبا يَخْلُصْ إليَّ نسيمُها

و (هيا) كقوله:

فأصاخ يَرْجُو أن يكون حَيا ... وَ يَقُول من فَرح هيا رَبَّا

قوله (و وا لمندوب)[1] يريد أنها مختصة به. و تشاركها في ذلك "يا" بضرورة أنها تستعمل في كل نداء حقيقي أو حكمي لكن إنما تستعمل مع المندوب إذا أمن التباسه بالمنادى المجرد من الندبة، و إلا تعينت "وا". و هذا مما فات المصنف ذكره.

[نصب المنادى و بناؤه]

[٣٣٣] .... وَ إِنَّما ظَهَر نَصْـبُ مُضافٍ و شَبِيـهٍ مُعْتَبَر

[٣٣٤] وَ هكذا نَكِـرَةٌ لَمْ تُقْصَدِ وَ مَـرَّ ما يُبْنـى مِنَ الْمُنْفَرِدِ[2]

المنادى ضربان: ١- معرب. ٢- و مبني.

فالمعرب ثلاثة أنواع: ١- المضاف. ٢- و شبهه. ٣- و النكرة غير المقصودة[3]. و لا فرق في الإضافة بين المحضة و غيرها، خلافا لثعلب في إجازته الضم في غير المحضة.

و الشبيه بالمضاف اسم يجيء بعده شيء من تمامه[4] إما معمول للأول نحو: يا طالعاً جبلاً، و يا حسناً وجهه، و إما معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو: يا ثلاثةَ و ثلاثين .

---

(١) المندوب هو: الْمُتَفَجَّعُ عليه نحو: وَازَيْدَاهْ ، أو الْمُتَوَجَّعُ منه، نحو : وَاظَهْرَاهْ، وله حرف مشهور، هو (وا). (شرح ألفية)

(٢) تقدّم أنّ المنادى إذا كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة بالنداء : يُبْنَى على ما يُرفع به . وذكر الناظم في هذا البيت : أنه إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة بالنداء ،أو كان مضافا ،أو شبيها بالمضاف فحكمه: وجوب ... النصب . (شرح ألفية)

- قول الناظم (و إنما) كلمة "ما" كافة، و (نصب) فاعلُ (ظهر)، أو موصولة، فيكون اسم إنّ، و قوله (نصب) خبره. ثم ما ذكره أولى من قول بعضهم :انصب مضافا، لأنه أمر بتحصيل الحاصل، و لأنه إنْ أريد النصب اللفظي انتقض بنحو { يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ} [الشعراء- ٨٨] مما يبنى على الفتح، وإن أريد أعم من المحلي فلا يصح مقابلته بالمفرد المعرفة إلا أنّ مراده: أبقه على نصب كان له. قوله (و شبيه) اي بأن اتصل به ما هو متمم معناه. و احترز بقوله (معتبر) عن المركب المزجي ونحوه. قوله (نكرة لم تقصد) نحو: يا رجلا خذ بيدي، و مثل له بنحو "يا غافِلاً والمَوْتُ يَطْلُبُهُ" و فيه أن الواو للحال فهو من شبيه المضاف. (ابن القره داغي)

(٣) مثال المضاف : السّلامُ عليكَ يا رسولَ اللهِ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه . ومثال الشَّبيه بالمضاف : يا طالعاً جبلاً لا تَخَفْ. و مثال النكرة غير المقصودة ، قول الأعمى : يا رجلاً خُذْ بيدي . فالنكرة (رجلاً) غير مقصودة ؛ لأنّ الأعمى لا يقصد رجلا بعينه. (شرح ألفية)

(٤) الشبيه بالمضاف هو الاسم الذي تأتي بعده كلمة تُتَمِّمُ معناه ، وتُعطيه معنى الإضافة. (شرح ألفية)

و لا فرق في هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علما أو لا، فإنه مضارع للمضاف. و هذا ظاهر مذهب سيبويه، و لهذا تقول يا ثلاثة و ثلاثين عندي.

و قال الأندلسي و ابن يعيش: إنما يضارع المضاف إذا كان علما، و إلا فلا يقال عندهما في غير العلم: يا ثلاثة و الثلاثون أو الثلاثين كيا زيد و الحارث إذا قصدت جماعة معينة، و إلا قلت: يا ثلاثة و ثلاثين نحو: يا رجلا و إمرأة لغير معين، و الأول أولى لطوله قبل النداء و ارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى، و إما نعت هو جملة أو ظرف كقوله:

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ ... جَرِيرٌ و لكنْ فِي كُلَيْبٍ تَوَاضُعُ

قوله (و هكذا نكرة) مبتدأ و خبر، و جملة (لم تقصد) صفة لـ (نكرة)، تحرز بذلك من النكرة المقصودة، فإنها تبنى. و تحرز بالمضاف و شبهه من المفرد، و هو في باب النداء ما ليس مضافا و لا شبهه فإنه أيضا يبنى، و هو معنى قوله (و مر ما يبنى من المنفرد) اي في قوله: (و هو أو نائبه في ذي الندا ...) الخ، فراجع شرحه.

[جواز تنوين المنادى المبنى على الضم، وجواز نصبه مُنَوَّناً]

[٣٣٥] و إنْ يُنَوَّنْ لاضطرارٍ نُصِبا ... أو ضُمَّه و اختلفوا في المُجتبى[(١)]

[(٢)] ....

---

(١) **قوله (و اختلفوا في المجتبى)** فالمختار عند سيبويه الضم مطلقا لأنه الأكثر استعمالا. و عند المبرد النصب ردًا إلى أصله. و عند ابن مالك ضم العلم ونصب النكرة لشدة شبه الأول بالضمير دون الثاني. قال المصنف: و عندي عكسه إذ لو نصبت النكرة لالتبست بالنكرة الغير المقصودة بخلاف العلم. و فيه أنه لا يفيد اختيار نصب العلم فلا يتم التقريب، فالأولى أن يزيد، و لأن الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الاسم و هو الإعراب أولى ما لم يمنع مانع . (ابن القره داغي)

(٢) هذا البيت و شرحه ليس موجودا في النسختين. معنى البيت كما في شرح الناظم : يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالاجماع ثم اختلف هل الأولى ابقائه على ضمه أو نصبه؟ إهـ جاء في شرح ألفية: «مثال التنوين مع الضم ، قول الشاعر : (سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها ولَيْسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ) فالشاعر اضطرّ إلى تنوين المنادى المفرد العلم (مطر) فنوّنه ، وهذا للضرورة الشعرية . و مثال نصب المبني على الضم وتنوينه ، قول الشاعر : (ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وَقَالَتْ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي) فالشاعر نصب المنادى المفرد العلم (عديًّا) ونَوّنه ، مع أن الأصل فيه أن يكون مبنيا على الضم.» (شرح ألفية)

[حذف حرف النداء]

[٣٣٦] ﴿ وَ جازَ حَذْفُ الْحَرْفِ [1] لا ما يُنْدَبُ وَ الْـمُسْتَغاثُ اللّهُ و التَّعَجُّبُ [2] ﴾

[٣٣٧] ﴿ وَ لا إشارةٌ [3] أوْ اسْمُ الْجِنْسِ أوْ مُعْرىً مِنَ الْقَصْدِ [4] كَما الْجُلُ رَأو ﴾

أي: جاز حذف حرف النداء مع المنادى، سواء كان علما نحو ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]، أو مضافا نحو ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ [الدخان: ٨٨]، أو غيرهما نحو ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١] .

و يستثنى من ذلك [تسعة] مواضع يمتنع فيها حذفه:

أوّلها: المندوب.

و ثانيها: المستغاث؛ لأن المقصود معهما إطالة الصوت، و الحذف لذلك ينافيه.

و ثالثها: المنادى البعيد لذلك[5]، و لم يذكره.

---

(١) قوله (و جاز حذف الحرف) نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} [يوسف- ٢٩] ، و اعترض بلزوم حذف النائب و المنوب عنه و هو "ادعوا"؟ و يجاب بأن العوضية لا ينافي الحذف كما في إقامِ الصلوة. (ابن القره داغي)

(٢) (لا ما يندب) أي لا يحذف الحرف معه، لأن المطلوب في المندوب والمستغاث مدّ الصوت. ولفظ الله لوجود أل فيه ندائه على خلاف الأصل فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل. والمتعجب منه كالمستغاث لفظا وحكما. (ابن القره داغي)

(٣) (و لا إشارة) نقض هو بقوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} و عدم الحذف في اسم الجنس بنحو: أَصْبِحْ لَيْل؟ ويجاب عن الأول بأن "هؤلاء" بمعنى الذين خبر "أنتم". والثاني بأنه شاذ. (ابن القره داغي)

(٤) قال (أو معرىً) هذا مشعر بأنه قسم مغاير، و ليس كذلك، و توضيحه أن اسم الجنس إن كان مبنيا لضلنداء لم يحذف منه حرف النداء عند البصريين خلافا للكوفيين وإلا بأن كان غير مقصود فيلزم الحرف اتفاقا بينهما خلافا لبعض النحاة. فلو قال: (لو يكون مقصوداً كما الجل رأو) لكان أولى، وحينئذ يكون "لو" تأكيدية. (ابن القره داغي)

(٥) أي: عدم جواز حذف حرف النداء في المنادى البعيد لذلك أي: لإطالة الصوت، لأن المراد فيه الإطالة.

رابعها: اسم الجلالة، لأن ندائه على خلاف الأصل، فإنه إنما يستحق أن ينادى من يحتاج إلى التنبيه، و ذلك مستحيل على الله تعالى. قال في الحكم: إنما يذكر مَنْ يجوز عليه الإغفال و إنما ينبه من يمكن منه الإهمال، فإذا حذف معه الحرف التمس له وجه غير النداء يحمل عليه.

خامسها: المتعجب منه نحو: يا للماء، و يا للعشب، لأنه ملحق بالمستغاث.

سادسها: اسم الإشارة، لأن أصله أن ينادي بإدخال الوصلة نحو: يَأَيُّهَذَا، و إلا لزم اجتماع تعريفين فحذفوا الصلة إما لأن التعريفين مختلفان، أو لأنهم قدروا تعريف الإشارة منتفيا كما يقدر بعضهم إنتفاء تعريف العلمية فبقي "يا هذا" فلو حذفوا "يا هذا" لأخلوا.

سابعها: اسم الجنس المعين، لأن أصل "يا رجل" (يا أيها الرجل) لكراهيتهم اجتماع تعريفين، ثم استغنوا بحرف النداء عن الدلالة على التعريف المستفاد منها، فلو حذف الحرف لكثر الحذف، و اضلوا. و إلى هذا أشار بقوله (و **اسم الجنس**) بقرينة ما بعده.

ثامنها: اسم الجنس الغير المعين؛ لأن ندائه على خلاف الأصل، حتى منعه المازني ، فحذف الحرف معه ملبس.

تاسعها: المضمر، لأن ندائه على خلاف الأصل كما يأتي.

قوله (**لا ما يندب**) عطف على مقدر أي: و جاز حذف الحرف مع المنادي غير المندوب. (و **المستغاث**) عطف على (**ما**)، و كذا (**الله**) بإسقاط الأداة، و كذا ما بعده.

و أشار بقوله (**كما الجل رأوا**) إلى أن ما ذكره في اسم الإشارة و اسم الجنس المعين و اسم الجلالة هو رأي الجمهور، و خالف في الأولين الكوفيون فأجازوا الحذف معها استدلالا بقوله: (... بمثْلِكَ هَذا لَوْعَةٌ و غَرامُ) و قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٨٥]، و قولهم: أصبِحْ ليلُ، و افتَدِ مخنوقُ، وأطرِقْ كَرا.

و أجيب عن الآية بأن {أنتم} مبتدأ و {هؤلاء} خبره، و {تقتلون} حال. و عن غيرها بأنه شاذ.

قال ابن قاسم: و الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما و نثرا، و قصر اسم الإشارة على السماع.

و مرّ في الخلاصة على رأي الكوفيين، و خالف في اسم الجلالة بعض النحويين فأجاز الحذف و عليه قول أمية بن أبي الصلت:

رضِيتُ بك اللّهمَّ ربًّا فلن أُرَى   أدينُ إلاهًا غَيرَكَ اللهُ راضيا

[حذف المنادى]

[٣٣٨] وَ فِي جوازِ الْحَذْفِ لِلْمُنادى   خُلْفٌ[1] ....

(خلف) مبتدأ مؤخر، و الظرف خبر مقدم، منع ذلك أبوحيان. و أجازه ابن مالك في التسهيل قبل الأمر و الدعاء، فالأول كقراءة الكسائي ﴿ألا يَا اسْجُدُوا﴾[2] [النمل: ٢٥] و الثاني كقوله: (أَلا يَا اسْلَمِي يَا دَارَميَّ عَلَى الْبِلَا ...)[3]. قال: و لكن لا يكون المنادى محذوفا و الحالة هذه إلا مع يا، و إنما جاز ذلك قبل هذين لأن الأمر و الدعاء مظنة النداء، و وقوعه معهما كثير، فحسن التخفيف بالحذف. و رده أبوحيان بأن الجمع بين حذف فعل النداء و حذف المنادى إجحاف، و لم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل، و "يا" في الآية و البيت و نحوهما للتنبيه. إهـ.

قلت: فعل النداء قد عوض منه حرفه و سد مسدّه فصار حذفه مع ذلك كلما حذف بل نقول يمتنع ذكره لامتناع الجمع بين العوض و المعوض عنه و المنادى لا شك أنه مقصود بالذات من الكلام كالمتعجب منه فيستكره حذفه، لكن لما قويت الدلالة عليه مع الأمر و الدعاء لما تقدم حسن

---

(١) قوله (خلف) قال ابن مالك: بجوازه قبل الأمر مستشهدا بقوله تعالى: {أَلاَ يَاَ اُسْجُدُوا} [النمل-٢٥]، و كذا قبل الدعاء، و ردّ بأن "يا" للتنبيه. و قال أبوحيان: بمنعه معللا بأن الجمع بين فعل النداء والمنادى في الحذف إجحاف وفيه أن الحرف نائب عنه فهو في قوة الفصل فلا إجحاف. (ابن القره داغي)

(٢) ألا بالتخفيف على أنها للتنبيه، و "يا" للنداء، و مناداه محذوف على قراءة الكسائي [أي: يا هؤلاء]. (محمد الگزنى)

(٣) الشاهد فيه قوله: "يا اسلمي" حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، تقدير المنادى يا هذه.

كالمتعجب منه إذا وجد ما يدل عليه، و جعْل يا للتنبيه لا ينجيه من الاجحاف على زعمه، لأن المنبه إذ ذاك محذوف مع ما في ذلك من دعوى التوكيد لا الذي هو خلاف الأصل.

قال في التسهيل: و إن وليها ليت أو رب أو حبذا فهي للتنبيه لا للنداء، قال: لأن ما يلي "يا" بعد هذه الثلاثة قد يكون وحده ليس معه منادى ثابت و لا محذوف كقول مريم: يا ليتني قبل هذا. قال الدماميني: و فيه نظر. إهـ. و وجهه ظاهر، إذ لا مانع من أن يكون المعنى يا رب.

و اعلم أنه قد يحذف المنادى و إن لم يكن قبله أمر و لا دعاء و لكنه قليل جدا، أنشد الصغاني في العباب شاهدا على أن الحُوب بمعنى الهلاك لأبي داوود حارثة بن الحباب الإيادى:

يا كل حصن و إن طالت سلامته   يوما سيدخله النكران و الحوب

و قال المعنى: يا قوم، أو يا هؤلاء، أو يا أناس كل حصن. و لا يزاد على ما ذكر نحو: "يا نعم المولى و يا نعم النصير، و يا نعم المجيب، و يا نعم الرسول" لما يجيء في باب نعم.

[حكم الفصل بين حرف النداء و المنادى]

[٣٣٨] وَ فَصْلُ الْأَمْرِ قَدْ أَجادا [1]

قوله (وَ فَصْلُ الْأَمْرِ قَدْ أَجادا) مبتدأ و خبر، نبه به على أن حرف النداء قد يفصل من المنادى بالأمر اي بجملة أمرية كقول حذام بنت خالد النخعية تخاطب أمتها لطيفة:

أَلا يَا فابْك تَهْياماً لَطِيفَا   وادر الدمع تسكابا و كيفا [2]

أرادت ألا يا لطيفة فرخّمت و فصلت. و ما في البيت مزيد على الخلاصة .

---

(١) (و فصل الأمر) اي الفصل بين حرف النداء والمنادى بفعل الأمر نحو: يا اضرب زيد قد نسبه الجلّ إلى الجودة، ففاعل أجاد الضمير العائد إلى الجل، أو هو بمعنى المجرد وفاعله ضمير المتصل. (ابن القره داغي)

(٢) الشاهد فيه قوله «ألا يا ... لطيفا» حيث وقع الفصل بين حرف النداء و المنادى بجملة طلبية و أصل الكلام: ألا يا لطيفة فأبك. (محمد الگزنى)

[الأسماء التي لا يجوز ندائها]

[٣٣٩] ﴿ وَ لا يُنادى مُضمَرٌ وَ ما اتَّصَل حَرفُ خِطابٍ[1] وَ مُعَرَّفٌ بِأَل ﴾

[٣٤٠] ﴿ في سَعَةٍ إلّا مَعَ اللّهِ وَ ما حُكِي، وَ مَوْصُولٌ بِرَأيٍ يُغْتَمى ﴾

١- (و لا ينادى مضمر) فهم من إتيانه به نكرة في سياق النفي أنه لا فرق بين أن يكون لمتكلم أو لغائب أو لمخاطب، أما الأولان فلأن التكلم و الغيبة منافيان للخطاب الذي يقتضيه النداء، و أما قول الصوفية "يا هو" فقد أوضحنا ما يتعلق به في شرحنا للنصيحة الكافية و بيناه بيانا شافيا، و أما ضمير المخاطب فلما فيه من الجمع بين خطابين مع أن أحدهما مغن عن الآخر. و جوز بعضهم ندائه محتجا بأنه قد سمع بصيغة النصب كقولهم: "يا إياك قد كفيتك"، و الرفع كقوله:

يَا أَبْجَرَ بْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

و أجاب المانعون و هم الجمهور بندوره، و تأول بعضهم "يا إياك" على أن يا للتنبيه، و إياك منصوب بمقدر يدل عليه الظاهر بعده، و "يا أنت" على أن يا للتنبيه، و أنت مبتدأ، و أنت الثاني مبتدأ ثان، أو توكيد، أو فصل، أو بدل، و الخبر الموصول.

و في هذا تنكيت على الخلاصة لأنها توهم جواز ندائه كغيره.

٢- (وَ ما اتَّصَل حَرْفُ خِطابٍ): (ما) عطف على (مضمر)، و (حرف) فاعل (اتصل)، و الرابط بين الموصول و صلته مقدر للضرورة أي به، فلا يجوز يا غلامك، لأن المنادى حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادي من ليس بمخاطب. و لا يجوز نحو "يا هذاك" كما قال السيرافي و غيره، لأن توجيه النداء إلى المشار إليه يقتضي أنه مخاطب، و إلحاقه حرف الخطاب يقتضي أن المخاطب غيره. قال المصنف في الشرح: و أجازه ابن كيسان و نقله عن سيبويه.

و قال ابن قاسم عند قول الخلاصة «و أيهذا أيها الذي ورد» فهم من كلامه أن اسم الإشارة المنعوت به اي شرطه أن لا يصحب حرف الخطاب لقوله «أيهذا»، خلافا لابن كيسان، فإنه أجاز "يا أيهاذاك الرجل"، و بالمنع قال السيرافي. إهـ .

---

(١) قوله (و ما اتصل) اي: به، فقوله (حرف) فاعل اتصل و مفعوله محذوف أي: لا ينادى ما اتصل به حرف فلا يقال يا غلامك لأن المنادى مخاطب واتصال حرفه به ينافيه. (ابن القره داغي)

و قال أيضا عند قولها: و ذو إشارة ... الخ: مذهب السيرافي أن اسم الإشارة إذا لحقته كاف الخطاب لا يجوز ندائه. و مذهب سيبويه و ابن كيسان الجواز. و بهذا تعلم ما في قول يسن في حواشي النظم عند قوله و المشار له قل لا ينادى اسم الإشارة المتصل بحرف الخطاب نقله ابن كيسان عن سيبويه، و بكلام ابن قاسم تعلم أن هذه مستفادة من الخلاصة.

٣- (وَ مُعَرَّفٌ بِأَلْ في سِعَةٍ إلّا مَعَ اللّهِ وَ ما حُكي وَ مَوْصُولٌ بِرَأيٍ يُعْتَمى) [١]: قال الرضي: لو دخل اللام المنادى فإما أن يبنى معها و هو بعيد، لكون اللام معاقبة للتنوين و هي كالتنوين فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني. و إما أن يعرب، و هو أيضا، بعيد، لحصول علة البناء.

و قال بعضهم إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف، و فيه نظر، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر و زيادة لا يستنكر، كما في: لقد، و ألا إنّ[٢]، قالوا: و ليس المحذور المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك: يا هذا، و يا عبد الله، و يا أنت، و يا ألله، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

و قال المبرد في الاعلام إنها تنكر ثم تعرف بحرف النداء، و لا يتم ما قال في: يا الله، و يا عبد الله.

---

(١) و لا ينادى المعرف بأل، فلا يقال: يا الرجل إلا في الضرورة، و استثنى البصريون شيئين: أحدهما: اسم "الله" تعالى فيقال: يا الله. و الثاني: الجملة المسمى بها كأن يسمى بجملة "الرجل قائم" فإذا ناديته فقل: يا الرجل قائم أقبل؛ لأنه لا يسمى به على طريق الحكاية. (المطالع السعيدة)

- قوله (و معرف بأل) أي لئلا يجتمع أداتا التعريف. ثم المراد المعرف ولو صورة، فلا يرد أن لفظ الله مما تعريفه بالعلمية، وكذا الجمل المحكية، والموصول المبدو باللام كيا المنطلق زيد، ويا الذي في من سمى بهما فلا يصح استثنائها استثناء متصلا. قوله (إلا مع الله) ينبغي أن يستثنى المنادى المشبه به فإنه يقال "يا الأسد اقبل" كما نقله عصام عن التسهيل، وكأنه لم يذكره تنبيها على أن المنادى هنا محذوف (أي مثل الأسد) فليس من نداء ذي اللام حقيقة. (ابن القره داغي)

(٢) اجتمع في " لقد " لام التوكيد وحرف التحقيق، وفي " ألا إن " حرفان يستفتح بهما الكلام ويدلان على الثبوت وتزيد " ان " بافادتها التوكيد. (تحقيق على شرح رضي)

و قال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء. و لا حاجة إلى ما ارتكبا، إذ لا مانع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء، و أي محذور من اجتماع هذين التعريفين. إهـ.

و تحرز بقوله (في سعة) من قوله:

مِنَ أجْلِكِ يَـا الَّتِـي تَيَّمْتِ قَلْبِـي و أَنْـتِ بَخِيلَـةٌ بالوُدِّ عَنِّـي[1]

و قوله: (فَيَا الغُلَامَان اللّذَانِ فَرَّا ...).

قال ابن هشام و ينبغي أن يعد ذلك من باب قوله: (... تَرمِي بِكَفٍّ كانَ مِـن أَرْمَـى البَشَـرْ) علـى أن الأصل يا أيتها التي، و يا أيها الغلامان، و كذا فعل ابن عصفور في باب الضرائر. إهـ .

و جوز ذلك الكوفيون في الاختيار قاله المصنف في الشرح .

و في الرضي: و بعض الكوفيين يجيزون دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة.

و تعبير الخلاصة أحسن من قول المتن (معرف) لوجهين: أحدهما أن العلة فـي المنـع غيـر قاصـرة على ما الأداة فيه للتعريف كما مرّ. و الثاني أنه لا يحسن مع تعبيره الاستثناء الآتي.

قال الرضي: إنما جاز ذلك في اسم الجلالة لاجتماع شيئين في هذه اللام، لزومها للكملة، فلا يقـال " لاه " إلا نادرا. و كونها بدلا من همزة " إله " فلا يجمع بينهما إلا قليلا، بخلاف النجم، و الصعق، و الذي و بابه، فان لامها و إن كانت لازمة ليست بدلا من الفاء، و بخلاف لفظ " الناس " فإن لامـه و إن كانـت عوضا من الفاء إذ أصله أناس، ليست لازمة، فالـ "إلاه" أصله فعال بمعنـى مفعـول، فاللـه حينئـذ فـي الاصل، من الاعلام الغالبة، كالصعق، فكانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق، و صـار مع لام العهد علما له، و كثر استعمال هذه اللفظة، فصار تخفيف همزتها أغلـب مـن تركـه، وصـارت ال كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما. فلما خففت نقلت حركتها إلى ما قبلها، و حذفت ثم سكنت اللام الاولى و أدغمت في الثانية، و الأكثر في النداء قطع الهمزة، وذلك للايذان من أول الامر بأن أل خرجت عما كانت عليه في الأصل و صارت كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع " يـا " و الـلام، إذ لـو بقيـت على أصلها لسقطت الهمزة في الدرج، لأن همزة أل وصلية.

---

(1) الشاهد فيه دخول حرف النداء على الألف واللام في قوله "يا التي" تشبيهًا بقولهم "يا الله" للـزوم الألـف والـلام لهـا، ضرورة، ولا يجوز ذلك في الكلام. (تحقيق على الانصاف في مسائل الخلاف)

و حكى أبوعلي، يا الله بالوصل. و جوز سيبويه أن يكون " الله " من: لاه يليه ابهما، إذا استتر. فيقال في قطع همزته و اجتماع اللام و " يا " إن هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى، و من خواصه ما في: اللهم، و يالله[1]، و آلله، و ها الله، و الله مجرورا بحرف مقدر في السعة. إهـ .

و هو تحرير في المسألة و إنما ساغ ذلك في الجمل المحكية نحو يا الرجل قائم، فيمن سمي بذلك، لأن أل من جملة اللفظ المسمى به فهي كالجيم من جعفر.

و قاس المبرد ما سمي به من موصول مصدر بأل نحو :الذي قام.

قال في شرح التسهيل و هو قياس صحيح. و نص سيبويه على منعه.

قال الدماميني: و هو مشكل لأن القياس أحروي، و ذلك لأن الألف و اللام في الذي لازمة، و في الرجل غير لازمة، فإذا جاز أن يباشر غير اللازمة فلأن يجوز أن يباشر اللازمة أحرى؛ لأن لزومها ينزلها منزلة غيرها من الحروف التي بنيت الكلمة عليها.

قوله **(برأي يعتمى)** أي يختار راجع لمسألة المضمر، و ما اتصل به حرف الخطاب، و المعرف بأل.

٤- قال المصنف في الشرح: و لا ينادى الموصول المصدر كما نص عليه سيبويه فقولي **(برأي يعتمى)** راجع إلى المسائل كلها و هي أربعة. إهـ. فعلى هذا قوله **(و موصولٌ)** هو بالرفع عطف على **(مضمرٍ)** [2]، و هو بعيد من اللفظ لما في ذلك من الفصل بالاستثناء و الرجوع إلى المستثنى منه بعد ظهور الانصراف عنه. و المتبادر من اللفظ أن يكون معطوفا على المستثنى، و يكون جاريا على رأي المبرد، و يرجع إليه قوله **(برأي يعتمي)** لما علمت من تصحيح ابن مالك له و استشكال الدماميني لكلام سيبويه.

---

(١) فى النسختين "يا الله"، و فى شرح الرضى "تالله".

(٢) و لا ينادى الموصول المصدرباللام. قولي **(برأي يعتمى)** راجع إلى المسائل كلها و هي أربعة. (المطالع السعيدة)

[حكم تابع اسم الإشارة في النداء]

[٣٤١] ﴿ وَ إِنْ يُنـادَى اسْـمُ إِشـارَةٍ وُصِـف رَفْعاً بِذي أَل [1]، وَ انصِبَنْهُ إِنْ عُرِف ﴾

لاسم الإشارة في النداء حالتان:

إحداهما: أن يكون المقصود نداء صفته و هو صلة لذلك كأي، فيجب حينئذ وصفه و رفع صفته، و لا يوصف إلا بما فيه أل الجنسية، أو بالموصول المصدر بأل نحو: يا هذا الرجلُ [2]، و يا هذا الذي فعل كذا. و هذه هي التي نبه عليها بصدر البيت.

الثانية: أن يقصد ندائه بنفسه، فلا يكون وصلته لغيره و لا يجب حينئذ وصفه، و يجوز في وصفه إذا وصف الرفع و النصب [3]، و لا ينعت إلا بما فيه أل خلافا لما ذكره ابن قاسم في هذه الحالة من جواز نعته بالمضاف. و إلى هذا أشار بعجز البيت.

قوله (و إن ينادى اسم إشارة) أي: حقيقة كما في الحالة الثانية، أو حكما و صورة كما في الأولى.

و جوز بعضهم في نعت اسم الإشارة النصب مطلقا بدون هذا التفصيل.

و فرق بينه و بين أي بأن أيا أشد إبهاما منه، لأن اسم الإشارة قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية و هذا ظاهر. و يقال على الأول ما الفرق بين الحالتين في المعنى حتى يختلف الحكم، و كيف صح أن المقصود بالذات نداء الصفة مع أن الصفة إنما تقصد تبعا و متبوعها هو المقصود ذاتا؟ و جواب الأول أن القائل بالفرق لعله يريد أن الإبهام الحاصل مع الإشارة إن كان ضعيفا بحيث يغلب على الظن زواله

---

(١) : قوله (بذي أل) متعلق بوصف و (رفعا) حال من ذي، أي وصف وجوبا بمعرف باللام مرفوعا إذا لم يعرف اسم الإشارة بأن تكون الصفة مقصودة بالنداء و هو لمجرد الوصلة إلى ندائها. (ابن القره داغي)

(٢) فالرجل : نعت مرفوع وجوباً ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، و ليس اسم الإشارة . ويجب ذِكْرُ النَّعت إذا أَدَّى تركُه إلى عدم معرفة المشار إليه . (شرح ألفية)

(٣) إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء لم يجب رفع التابع ، بل يجوز رفعه، ونصبه ؛ فتقول يا هذا الرجلُ. (شرح الفية)

بالإشارة الحسية لم تشتد الحاجة إلى الصفة فيكون الإتيان بها جائزا تحرزا من تخلف الظن لشدة إبهام اسم الإشارة من حيث هو اسم الإشارة، و زيادة في الإيضاح، و يجوز فيها حينئذ ما يجوز في نعت غير اسم الإشارة، و يجوز عدم الاتيان بها و هو ظاهر، و إن كان قويا بحيث يغلب على الظن عدم زواله بالإشارة الحسية اشتدت الحاجة إلى الصفة فيلزم الاتيان بها و من حيث حصول التوضيح بها لماهية المنادى صار النداء في الحقيقة متوجها إليها، فظهر وجه الفرق الذي أوما له ابن الحاجب في الكافية و تبعه على ذلك غيره، و تبين أن اقتصارهم على اسم الإشارة كثيرا لا يدل على توجه النداء له دائما، فقول الرضي في نحو يا هذا الرجل ليس هذا التركيب موضوعا لأجل نداء المعرف باللام، على ما أوما إليه المصنف، بل لاجل نداء اسم الاشارة، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس إهـ . فيه ما قد علمت، و بعد كتبي هذا تذكرت قول الخلاصة : «إن كان تركها يفيت المعرفة» فقضيت من حسنه العجب لأنه لا يمكن [1] أن يكون تلويحا إلى ما مر من عدم زوال الإبهام بدون الصفة تارة و زواله أخرى. فافهم.

و أما الإشكال الثاني فقد أورده الدماميني في وصف أي و أجاب عنه بقوله الرجل و ان لم يقصد بالنسبة بحيث إنه منادى إذ لو كان كذلك لوجب أن تكون يا داخلة عليه فهو مقصود في الاصل و الحقيقة من حيث إنه مطلوب اقباله و ينبغي أن يكون منادى إلا أنه منع دخول حرف النداء عليه اللام فتوصل بأي و جعل تابعا له و صار صفة لدلاته على معنى فيه فمن جهة أنه مطلوب إقباله أصلا و حقيقة مقصود و من جهة دلالته على معنى في متبوعه صفة و غير مقصود بالنسبة. إهـ .

قلت: قد صرح القوم بأن وصف أي هو المنادى في الحقيقة و أي وصلة له. و هذه عبارة الرضي و غيره و لا معنى لكون أي وصلة سوى هذا.

وقوله إذ لو كان كذلك لوجب أن تكون يا داخلة عليه تقول هو كذلك وإنما تدخل يا عليه للمانع، و هو أل، و لذلك جيء بالوصلة كما صرحوا به، و قصد وصفها بالنداء هو معنى قصده بالنسبة الايقاعية التي يفيدها الفعل المنوب عنه و لا شيء من الوصف بمقصود بالنسبة.

---

(١) في نسخة (ب) «يمكن» .

و قوله فمن جهته أنه مطلوب اقباله أصلا و حقيقة هو معنى كونه منادى و هو معنى كونه مقصودا بالنسبة فما ذكره بعده نقض له.

و الذي يظهر لي و ارتضيه فيما بعد أي البدلية، و ها أنا اذكر وجهه فإن شئت فخذ و إن شئت فدع، فأقول قد تقرر أن المتبوع في باب البدل يجاء به لأجل التابع أي التابع فيه هو الداعي للاتيان بالمتبوع، فإن ضابطه كما قالوا أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى شيء قبله لغرض من الاغراض كالابهام و التفسير نحو مررت برجل زيد. قال الرضي: فإن الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصل من زيد، مع زيادة التعريف، لكن الغرض الابهام أولا و التفسير ثانيا الذي هو واقع في النفس جمع بينهما، و يلزم من الجمع بينهما التقوية و التقرير، و تقرر أيضا أن التابع في غير البدل يجاء به لأجل المتبوع أي المتبوع فيما ذكر هو الداعي المقصود للاتيان بالتابع ليتكمل به، و أنت إذا اختبرت هذين الضابطين وجدت المنطبق منها على ما بعد أي هو الاول دون الثاني لتصريح القوم بأن المقصود بالنداء هو ما بعدها و أنه إنما جيء بها لتكون وصلة لذلك فالاسم الأول حينئذ هو الذي جيء به لأجل الثاني لا العكس.

ثم نقول لما دعا الغرض اللفظي و هو التحرز عن اجتماع يا و أل للعلة المتقدمة للاتيان بالاول[1] قصد مع ذلك الغرض المعنوي أي الابهام و التفسير و التقوية و التقرير لوجود ما يحصله و لملايمة ذلك لنداء ما فيه أل المستبعد لما مرّ.

فإن قلت: قد تقرر أن البدل يعتبر فيه صلاحيته لحلوله محل الأول و لذلك امتنعت البدلية في قوله (أيَا أخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ و نَوْفَلَا ...) و قوله: (أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْر ...)؟

قلت: تلك قاعدة ساقطة و إن شاعت في التقارير و ذكرها من لا يحصى من الجماهير، و الحق كما قال الرضي ثبوت البدلية في البيتين و نظائرهما لا غير، و أن البدل يجوز أن يعتبر مستقلا لكونه ليس معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع، و يجوز أن يعتبر غير مستقل لأن إعرابه بالتبعية للأول، قال

(١) في نسخة (ب) «الاتيان بال».

فعلى الثاني تقول "يا غلام بشرٌ" و "بشراً" معربا بالوجهين، و "يا أخانا زيداً" بالنصب و كذا قوله: (أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ...).

فإن قلت: "يا" عوض عن العامل فلابد لأجل ذلك من صحة مباشرتها للتابع.

قلت: هذا إشكال غير مختص بالبدل، فإن عامل التابع في غيره هو عامل المتبوع، و لذا لم يمكنك أن تعبر في السؤال بالبدل، و يأتي الكلام عليه في نعت أي على قولهم على أن البدل كالنعت و غيره في أن عامله عامل متبوعه عند سيبويه و المبرد و السيرافي و آخرين و هو الحق، كما بينه الرضي و الدماميني، خلافا لما شاع أنه على نية تكرير العامل، و تبيين ما ذكرته فيما بعد أي كثرة مجينه جامدا غير دال على معنى في المتبوع كالرجل، و أما ما بعد اسم الإشارة فهو نعت، و لا أسلم أن اسم الاشارة وصلة لندائه بل نداء اسم الإشارة مقصود في الحالتين المتقدمين، غاية الأمر أنه إذا ضعف الإبهام لم تشتد الحاجة إليه و لم يلزم، وإذا قوي اشتدت و لزم، و لا يلزم من ذلك أن يكون هو المقصود بالنداء و أن ما قبله غير مقصود به، و ما أحسن قول الخلاصة: «إن كان تركها يفيت المعرفة» فإنه يمكن تنزيله على هذا، و الفرق بينه و بين أي صحة ندائه و الاقتصار عليه بخلاف أي.

قوله **(وُصِف)** جواب الشرط، و **(بذي أل)** متعلق به، و **(رفعا)** بمعنى مرفوعا حال من (ذي)، و مفعول **(انصب)** يعود على (ذي أل) أي: أجز نصبه، و ليس المراد أوجبه؛ لأن الأمر بالنصب ورد بعد حظره المستفاد من الجزم بالرفع أولا و الإقتصار عليه.

و قوله **(إن عرف)** اسم الإشارة أي: بنفسه كما هو المتبادر، و مفهومه أنه إنما يجب نعته و رفع نعته في غير هذه الحالة و ذلك إن لم يعرف بنفسه بل بنعته.

[حكم أيّ إذا نوديت]

[٣٤٢] و أيّاً اضْمُمْ، وَ اتْلُ ها، وَ صِفْ بِذي أَلْ رافِعاً وَ بِالْمُشارِ وَ الَّــذِي[(١)]

(أيا) مفعول مقدم بـ (اضمم) أي: إذا نوديت في الصورة بنيت على الضم لأنها من قبيل المفرد المعرف. و (ها) مفعول بـ (اتل)، و ليست ضميرا بل المراد هذه اللفظة اي: اتبع أيا كلمة "ها" التي للتنبيه. و (اتل) عطف على (اضمم) مشارك له في مفعوله، و (ها) مفعول ثان ضمنه معنى اتبع و تلزمها هاء التنبيه عوضا عن ما فاتها من الاضافة و هي مفتوحة كما نطق بها. و قد تضم إذا لم يكن بعدها اسم الإشارة في لغة بعض بني مالك من بني أسد.

قوله (و صِفْ) بصيغة الأمر عطف على ما قبله أي: و صف أيّا، و (بذي أل) متعلق به، و (رافعا) حال من فاعل (صف) أي للصفة، و إنما لزم رفعها لأنها المقصودة بالنداء كما سبق، و لو كانت منادادة بطريق الاستقلال وجب ضمها للتعريف و الإفراد، هذا رأي الجمهور، و خالف فيه المازني فأجاز نصبها قياسا على غيرها من صفات المناديات، و عرض به في الخلاصة بقوله: «لدى ذي المعرفة»[(٢)].

قوله (وبالمشار) عطف على (ذي أل) و يلزم حينئذ نعت اسم الإشاة بذي أل و الموصول نحو: "يَأَيُّهَذَا الرجل"، و ظاهر إطلاق المتن أن ذلك غير لازم، و هو رأي ابن مالك تبعا لابن عصفور. قيل و قد بناه على بيت شاذ لا تبنى على مثله القواعد و هو قوله (أيهذان كُلا زادَيْكُما ...).

---

(١) قوله (أو أيّ) عطف على اسم الإشارة، أي: إن ينادى أيّ الموصوفة فاحذف ما أضيف إليه، و ابنه على الضم، و عوض عنها هاء التنبيه التي تناسب النداء، و اجعله موصوفا بمعرف باللام رافعا إياه نحو: يا أيها الرجل، أو صفه بالمشار به نحو: يا أيهذا الرجل، أو صفه بالذي وفروعه نحو: يا أيها الذي هادوا. قوله (و بالمشار) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، أي بالمشار به عاريا عن الكاف نحو: يا أيّ هذا. قوله (و الذي) أي وفروعه، فمن قبيل بيده الخير، أو المراد به الموصول المصدر بأل العاري عن الخطاب نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحج- ٦]. (ابن القره داغي)

(٢) تمامه : و أيها مصحوب ال بعد صفه ... يلزم بالرّفع لدى ذي المعرفة

قوله (و الذي) عطف على المشار نحو: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحج: ٦] .

قال الدماميني: و ههنا إشكال و هو أن الرجل من قولك "يا أيها الرجل" تابع معرب بالرفع، و كل حركة إعرابية إنما تحدث بعامل، و هنا لا يصح أن يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل في المتبوع و لا نظيره؛ إذ عامل المنادى أدعوا و أنادي، و هو لا يقتضي الرفع و الإشكال جار في توابع المنادى المفردة المعرفة بالرفع. و لم أقف لهذا الإشكال على جواب إلى الآن. و قولهم إنما حرك (الرجلُ) بالرفع لأنه المقصود بالنداء و حرك تابع المنادى بالرفع تشبيها لضمة المنادى لعروضها بضمة الإعراب لا يغني في دفع السؤال شيئا، فتأمّله. إهـ .

و قال أيضا: أما وجه النصب في توابع المنادى فظاهر، و أما وجه الرفع فهو أن ضمة المنادى التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء و تزول بزواله فصارت كالرفع من حيث كونها عارضة كما أن الرفع عارض و صارت أدات النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز لأجل هذا المعنى أن ترفع التوابع المفردة لأنها كالتابعة للمرفوع.

و قلّل [١] شيئاً من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كون [٢] الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد، لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع أي الضم هذا منتهى ما قالوه في هذا المقام و هو عند التأمل لا يرفع الإشكال المتقدم. إهـ .

قلت: لا نسلم أنها حركة إعراب حتى يلزم ما ذكر بل نقول هي حركة مشاكلة نظير ما قيل في الفتحة في "يا زيد بن عمرو" من أنها للاتباع و ليست إعرابية و لا بنائية، و نظير الضمة في "يا زيد بن عمرو" بضم نون ابن. و في التسهيل ربما ضم الابن اتباعا.

---

(١) قوله «قلل» هكذا في شرح الرضي. و في نسخة (أ) ساقط، و في نسخة (ب) «قال».

(٢) فاعل: قلل شيئا من استنكار... (تحقيق على شرح الرضي)

[بيان المنادى الذي جاز فيه الرفع و النصب]

[٣٤٣] ﴿ وَ ضُمَّ وَ افْتَحْ مِنْ "أَزَيْدُ ابْنَ عَلِيّ "[١] وَ اضْمُمْ إنِ ابْنٌ عَلَمَيْنِ ما وَلي [٢] ﴾

من المنادى ما يجوز فيه الضم و الفتح و هو ما استجمع ستة شروط و هي: أن يكون علما، مفردا، موصوفا بـ (إبن)، متصل به، مضافا الابن إلى علم، و حركة آخره -اي المنادى- ظاهرة، و قد وكل المصنف الشروط إلى المثال، فيجوز في الدال من " زيد" الضم و الفتح.

و اختلف في الأجود منهما:

فقال المبرد: الضم لأنها حركة الأصل.

و قال ابن كيسان: الفتح، لأنه أكثر في كلام العرب. و ظاهر النظم ترجيح الضم لتقديمه.

و في الخلاصة الإشارة للخلاف بتقديم الضم و توكيد الفتح.

و قوله (و اضمم ...) الخ صادق بنحو "يا رجل ابن زيد"، و "يا زيد ابن أخينا"، فإن الإبن لم يل علمين فيهما، و صادق أيضا بنحو "يا زيد الفاضل ابن عمرو"، لفقد الموالات، و بنحو "يا زيد الفاضل"، و "يا زيد"، لأن قوله (ابن) يجب أن يكون فاعلا بمقدر لأجل أداة الشرط يفسره (ما ولي)، و إن كان الفعل بعد ما النافية للضرورة كما قدم عليها المفعول لذلك، فالمعنى: أن ما ولي الابن علمين، و السلب لا يقتضي وجود الموضوع.

---

(١) قوله (و ضم) أي المنادى، و افتحه إذا كان علما موصوفا بابن مضاف إلى علم آخر، و لو جعل الابن بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا لمقدر تعين الضم. فينبغي تقييد المثال بما جعل الإبن فيه صفة. و مثل الابن "الإبنة" لا البنت فيلزم الضم. ثم إنه أشار بلفظ (زيد) إلى أن جواز الفتحة مخصوص بذي الضمة الظاهرة فنحو يا عيسى بن مريم يقدر بالضم، لأن جوازه للتخفيف و هو لا يحصل بالتقدير. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (ما ولي) أي: لم يتصل بعلمين بالطريق السابق. و النفي متوجه إلى كل من القيد و المقيد، فحصل شقوق بل أزيد. (ابن القره داغي)

[تكرار لفظ المنادى مضافاً]

[٣٤٤] ﴿ فِي سَعْدِ سَعْدِ الْأَوْسِ ثانٍ نُصِبا وَ افْتَحْ أَوِ اضْمُمْ أَوَّلَا[١]، وَ الْمُجْتَبى ﴾

[٣٤٥] ﴿ عُمُومُهُ[٢] فِي الْوَصْفِ وَ اسْمِ الْجِنْسِ .... ﴾

إذا تكرر المنادى حال كونه مضافا فإما أن يتكرر المضاف إليه أيضا نحو: "يا سعدَ الأوسِ سعدَ الأوسِ" فلا إشكال، و يكون الثاني تأكيدا محضا. و إن لم يتكرر المضاف إليه نحو "يا سعد سعد الأوس" فإنه يجوز في الأول وجهان: الفتح و الضم، و يجب في الثاني الفتح على البدلية، أو عطف البيان، أو التوكيد باعتبار المحل، أو بإضمار "يا" أو "أعني".

ثم قال سيبويه الأول مضاف لما بعد الثاني، و الثاني مقحم بينهما. و قال المبرد: و الأول مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني كقولهم: (... بَيْنَ ذِراعَيْ و جَبْهَةِ الأَسَدِ). و قيل غير هذا.

قوله (ثانٍ) صفة لمحذوف و هو المبتدأ اي: اسم ثان. و (نصب) خبره. و (في) متعلقة به، و المراد في هذا المثال و نحوه بقرينة قوله (و المجتبى..). الخ.

قوله (و افتح أو اضمم) عطف على (نُصب) على تأويله بانصب أو على تأويلهما بفتح و ضم أول، لأن الإنشاء لا يعطف على الإخبار، و افتح و ضم متنازعان في (أولا). و (المجتبى) -أي المنتقى المختار- مبتدأ، و (عمومه) أي الحكم المتقدم خبره، و (في الوصف) متعلق به نحو: يا صاحبُ صاحبَ زيدٍ، و في اسم الجنس نحو: يا رجلُ رجلَ القوم. و خالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول، و في الوصف ضمه بلا تنوين، أو نصبه منونا نحو: يا صاحبا صاحب زيد.

و هذه زيادة على الخلاصة. و لم يذكر هنا تابع المنادى لذكره له في خاتمة التوابع. و لم يذكر هنا المضاف إلى ياء المتكلم لذكره له في باب الإضافة.

---

(١) قوله (في سعد سعد الأوس) متعلق بالأفعال الثلاثة الآتية أي في ما تكرر المنادى المفرد و وقع بعد ثانيهما مضاف إليه نحو: يا سعد سعد الأوس ثانيهما نصبا لأنه منادى مضاف أو تابعه أو مفعول لأعني المقدر و افتح أولهما لأنه منادى مضاف إلى محذوف أو إلى المذكور و الثاني زائد. (ابن القره داغي)

(٢) لا تختص المسألة بالعلمين عند البصريين فيجوز النصب في اسمي الجنس و في الوصفين. (المطالع السعيدة)
- فيجري الحكم السابق في نحو: يا ضارب ضارب عمرو، و يا غلام غلام زيد. (ابن القره داغي)

[أسماء مختصة بالنداء]

[٣٤٥] ﴿ ....ثُمَّ خَصَّ النِّدا لُؤمانُ نَوْمانُ، وَ أُمّ ﴾
[٣٤٦] ﴿ فُعَلَ في سَبِّ الذُّكُورِ، وَ الإناثِ فَعالِ، وَ الأَمْرُ كذا مِنْ ذي ثَلاثْ ﴾
[٣٤٧] ﴿ وَ فُلُ مَكْرَمانُ مَلْأَمانُ وَ فُلَةُ هَناهُ مَطْيَبانُ[1] ﴾
[٤٣٨] ﴿ وَ هكذا اللّهُمَّ وَ الْمِيمُ بَدَلْ مِنْ يا فَجَمْعٌ فِي اختيارٍ يحتَظَل ﴾

(الندا) مفعول (خص)، و (لؤمان) فاعله، و (نومان) عطف عليه باسقاط الأداة. و المعنى: أنهما مختصان بالنداء، و مقصوران عليه، لا يستعملان إلا فيه، كما تقول خص الذكر زيدا. و هذا أحسن من قولهم أسماء لازمة للنداء، لاقتضائه أن النداء ملزوم مع أن الملزوم لا يثبت بدون لازمه.

و الأسماء المختصة بالنداء ضربان: مسموع، و مقيس.

فمن المسموع: (لؤمان) بضم اللام و سكون الهمزة، بمعنى كثير القوم. و(نومان) بمعنى كثير النوم. و منه أيضا (فُعَل) بضم الفاء و فتح العين في سب الذكور نحو: غدر و فسق و لكع. و قيل ينقاس بالشروط الآتية. قوله (فُعَلَ) مفعول (أُمّ) على أنه أمر، أو نائب فاعله على أنه ماض مبني لما لم يسم فاعله.

---

(١) قوله (فعل..) إهـ مفعول (أمّ) فعل أمر بمعنى اقصد، أو نائب فاعله وهو ماض مجهول.

قوله (والإناث) أي أم في سب الأناث فعال، ففيه عطف على معمولي عاملين مختلفين بشرطه لكن مع تغيير الترتيب. ثم إنه يشترط في قياسيته بناء فعال منادى أو اسم فعل كونه من ثلاثي مجرد كما أشار إليه بقوله (من ذي ثلاث) فلا يقال "دراك" من أدرك. وكونه تاما متصرفا كامل التصرف فلا يبنى قياسا من نحو "كان" و"نعم" و"يدع".

قوله (و الأمر) أي اسم الفعل بمعنى الأمر كفعال في سب الإناث في كونه مقصود البناء اطرادا من ذي ثلاث، فقوله (من ذي ثلاث) متنازع فيه. قوله (و فل) كناية عن نكرة من جنس الإنسان، وكذا "فلة" فهما كنايتان عن الرجل والمرأة. قوله (مكرمان) الأكثر بنائه للذم، فتقديمه على "ملأمان" لشرفه.

قوله (هنات) للجمع المؤنث و مفرده "هنت" بسكون النون ومذكره "هن" ويستعمل لنداء المجهول ويتصرف فيه بحسب حال المنادى. قوله (هنات) قال ابن مالك: يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير يا هن وفرعيه، وفي التأنيث يا هنت وفرعيه، وقد يلي آخره ما يلي آخر المندوب فيقال يا هناه بسكون الهاء وكسرها لالتقاء الساكنين و ضمها تشبيها بها هذا، و ليس هن هنا من الأسماء الستة لأنه كناية عن المنادى. (ابن القره داغي)

و من المقيس: (فَعال) في سب المؤنث نحو: لكاع و فساق و خبـاث. و لا ينقـاس إلا مـن الثلاثـي المجرد التام المتصرف الكامل التصرف. و يشاركه في ذلك (فعال) اسم لفعل الامر نحو نزال و تراك، فلا يستعملان من الرباعي، و شذّ دراك من ادرك، و لا من الثلاثي المزيد فيـه و لا مـن النـاقص، و لا مـن الجامد، و لا من المتصرف الناقص التصرف كيدع و يذر، و ذو الثلاث إذا أطلق إنما يتصرف إلى المجرد التام المتصرف الكامل، فما ذكره يتضمن الشروط، و هذا استطراد للمشاركة المتقدمة، و فعال المذكور مبني على الكسر أما اسم الفعل فواضح، و أما المستعمل في السب فلشبهه به وزنا و عدلا و معرفة.

قوله **(فعال)** عطف على **(فُعَل)**، و (الإناثِ) عطف علـى (الـذكور)، فـالواو عطفـت شـيئين علـى شيئين لعاملين مختلفين. و **(الأمر)** مبتدأ، و **(كذا)** خبره. و لا يصح عطفه على ما قبله، لأنه ليس من المنادى فضلا عن أن يكون من المختص بالنداء، و **(من ذي ثلاث)** حال مـن **(فعـال)**، و مـن ضـمير **(الأمر)**، فيتوارد عليه عاملاهما. و يحتمل أن يكون حذف من الأول لدلالـة الثـاني إلا أن الدلالـة مـن اللفظ غير بينة. و صنيع الخلاصة أوفى لذكرها الاطراد في خصوص المسألتين.

و من المسموع (مَفْعَلان) في المدح نحو: مكرمان. و في الذم نحو: ملئمان. و استعماله قليل و منه: مطيبان.

و من المسموع أيضا (فُلَةٌ) و مذكرها (فُلْ). و مذهب سيبويه أنهما كنايتـان عـن نكـرتين فـ (فـل) بمعنى رجل، و (فلة) بمعنى امرأة.

و ذهب الكوفيون إلى أن أصلهما: فلان و فلانة، ثم رخما.

و رُدّ بأنه لو كان كذلك لقيل في المذكر: فلا، و في المؤنث: فلان، لأن المرخم بحذف هاء التانيث يوفر و لا يرخم إلا على لغة من ينوي.

و ذهب ابن مالك تبعا لإبن عصفور و آخرين أنهما كنايتان عن علم من يَعْقِل، فهمـا بمعنـى: فـلان و فلانة، قال: و هما الأصل يعني أن الكناية بفلان و فلانة عن العلم أكثر، لأنهما مأخوذان منهمـا بطريـق الترخيم، لأنه ردّ مذهب الكوفيين، فقول صاحب التصريح : إن رأيه هو مذهب الكوفيين غير صحيح.

و من المسموع أيضا (هناه) بالضم و الكسر للهاء الأخيرة. ثم قيل مادتـه: هنـو. و اختلـف القـائلون بذلك على أربعة أقوال:

الأول: أن الهاء بدل من لام الكلمة.

الثاني: أنها بدل من همزة مبدلة من الواو فهي بدل البدل .

الثالث: أن اللام محذوفة و الألف و الهاء زائدتان في نفس البناء على حد زيادتي حمراء.

الرابع: أن اللام محذوفة أيضا و الألف هي التي تلحق المنادى البعيد و المندوب و الهـاء للسـكت، و هذا هو الصحيح لثبوت كسرها لالتقاء الساكنين.

و قيل: مادته هنه، فهو من باب سَلَس.

و هذا مزيد على الخلاصة. و اسقطه قولنا: و جر في الشعر فل المشار به إلى قول الشاعر: (... في لَجَّةٍ أَمسِكْ فلانًا عن فُلِ) لأن الصواب أن (فل) في البيت أصله فلان بدليل المقابلة، و حذف آخره لغير الترخيم على حد قول الشاعر: (دَرسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأَبانِ ....) يريد المنازل.

(وَ هكذا اللّهُمَّ وَ الْمِيمُ بَدَلْ مِنْ يا فَجَمْعٌ فِي اختيارٍ يحَتَظَل) [1]: (اللهم) مبتدأ، و (كـذا) خبره. و الإشارة راجعة إلى الاختصاص بالنداء. و هذا مفهوم من قول الخلاصة: «بـالتعويض» أي من حرف النداء، فإذا كان العوض عوضا عن حرف النداء لزم أن لا يستعمل الاسـم معـه إلا منادى، و لا يفهم من المتن ما أفادته الخلاصة من أن الأكثر في نداء اسم الجلالة أن يقال اللهم، فصنيعها أفيد.

---

(١) قوله (و الميم بدل من يا) أي لا بقية جملة محذوفة هي: "أُمَّنا بخير" كما ذهب إليه الكوفيون لأنه مناف لقولهم: اللهم لا تؤمهم بخير، ولأنه يستلزم أن لا يقال "اللهم ارحمنا" قياسا على يا الله امنا ارحمنـا؟ و يمكـن الجـواب عـن الأول بأن متعلقي الإثبات و النفي متغايران، وعن الثاني بأن الميم بعد حذف الباقي صار كالجزء فلا يعطف عليه كتاء الفاعل. ثم إنه أخرت تبركا بالإبتداء باسم "الله" تعالى، و شددت ليكـون كالمبـدل فـي كونهمـا علـي حـرفين. و قـد يستعمل صيغة (اللهم) دليلا على الندرة، أو تمكينا للجواب في نفس السامع، كما يقال في جواب أزيـد قـائم: اللهـم نعم، فلا يكون للنداء المحض. (ابن القره داغي)

و تعويض الميم من حرف النداء من خصائص هذا الاسم الشريف، و إنما قال (**بدل من يا**) لأن اسم الجلالة لا ينادى إلا بها كما تقدم.

قوله (**فجمع**) مبتدأ، و المسوغ عمله في محذوف مدلول عليه بالقرينة أي: فجمع بين المبدل و المبدل منه، و (**يحتظل**) -أي يمنع- خبره. و (**في اختيار**) متعلق به تحرز به من نحو قوله :

إنـــي إذا ما حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا   أقول: يا اللهـــمَّ، يا اللهُمَّـــا [1]

* * *

(١) الشاهد: الجمع في "يا اللهم" بين "يا" و الميم المشددة التي تأتي عوضاً عنها، و ذلك نادر؛ لأنه جمع بين العوض و المعوض. (ضياء السالك)

المندوب

[المندوب حكمه و شروطه]

[٣٤٩] وَ كَالنِّدا المَنْدُوبُ [١]، وَ الْمُنْكَرُ لا يُنْدَبُ وَ الْمُبْهَمُ لا ما وُصِلا

استعملوا صيغة النداء في المندوب و هو: المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما و المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببه، فالمندوب غير منادى و إن كان بصورته، و من ثَمَّ شبَّهَه المصنف به.

فـ (المندوب) مبتدأ، و (كالندا) خبره، أي: يبنى على ما يرفع به إذا كان مفردا معربا، و ينصب في غير ذلك [٢]، و يجوز الضم و الفتح في نحو: يا زيد بن عمرو، و في ثاني المكرر نحو: يا سعد سعد الأوس.

و يفارق المندوبُ المنادى في اشتراط الاشتهار، فلا تندب النكرة، و لو مقصودة، و لا المعرفة المبهمة كاسم الإشارة، و إنما اشترط ذلك ليحصل عذر النادب، لأنه إذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة عليه، و لو لم يكن الاسم علما لكان هذا الشرط في المتفجع عليه [٣]، و أما المتوجع منه فإنك تقول "وا مصيبتاه" و ليست بمعروفة.

قوله (و المنكر لا يندب) مبتدأ و خبر، و يقرأ بسكون النون و فتح الكاف مخففة. (و المبهم) عطف على نائب فاعل (يندب).

---

(١) (و كالندا المندوب) اي كالمنادى الغير المندوب المنادى المندوب إلا أن المنكر.. إهـ فصح التشبيه. قوله (لا يندب)؛ لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب و هو منتف في المنكر و المبهم. ثم قضيته أن المنكر لا يندب و لو كان متفجعا منه و ليس كذلك فإنه يقال: وامصيتاه و إن كانت غير مودته كما قاله الدماميني.

قوله (لا ما وصلا) أي بما يزيل الإبهام نحو "وَا مَنْ حَفَرَ بِئْـرَ زَمْزَمَـاهْ" و كلامه مشعر بجواز "وا الذي حفر بئر زمزماه" و ليس كذلك لامتناع جمع أل و حرف الندبة فينبغي تخصيصه بالموصول الخالي عن أل. (ابن القره داغي)

(٢) مثال المفرد نحو : واعُثْمَانُ . و المضاف نحو : وا أَمِيرَ المؤمنين .

(٣) و هنا اختلفت النسختان، و ما أثبتنا من نسخة (أ)، و قد جاء في "الكافية في النحو": و إنما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لأنه إذا كان المندوب مشهورا لايلام النادب في الندبة و لو لم يكن علما و كان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه . (الكافية في النحو)

و ظاهر قوله (لا ما وصلا) أنه إخراج من المبهم، و ليس كذلك، فإنه لا يجوز أن يندب من الموصول إلا ما له صلة تعينه لاشتهاره بها كما في الخلاصة، و قد اعترف بذلك في الشرح و شرح كلامه بـه كأنـه أخذ اعتبار التعين من ذكره في مقابلة المبهم فالمعنى لا ما وصلا بما يعينه، و فيه نظر، لتبادر حمل ذلك على الاستثناء من المبهم، إذ لا قرينة على اعتبار التعين المراد. و مثال الموصول المشتهر بصلته: «وا منْ قَلَع بابَ خَيْبَراه» لاشتهار سيدنا علي كرمه الله وجهه بذلك، و «وا مَنْ حَفر بِئْر زَمْزَماه» لاشتهار أبي طالب به.

[أحكام ألف الندبة]

[٣٥٠] ﴿ وَ أَلِفاً صِلْهُ[1] جَوازاً، و احْذِفِ   ما قَبْلُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ مِنْ أَلِفِ ﴾

[٣٥١] ﴿ وَ افْتَحْ فَإِنْ يُلْبِسْ فَقَلْبُها انْجَلا[2]   وَ الْهاءَ زِدْ وَقْفاً، وَ إِنْ شِئْتَ فَلا ﴾

(و ألفا صله جوازا) أي: للمندوب استعمال آخر و هو أن يختم بألف تزاد في آخره لاطالة الصوت[3].

فهاءُ (صله) للمندوب، و (ألفا) مفعول ثان لـ (صل)، و هو مقيد تقديرا أي بـالألف، و (جـوازا) نعـت لمصدر محذوف.

قال الشاطبي: و يقدر الضم في آخر المندوب، فإذا قلت "يا زيـداه" فلـيس مبنيـا علـى السـكون، أو الألف بل على الضم المقدر، و مقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين المفرد و غيره و هو كذلك، و الجواز الذي صرّح به مستفاد من الخلاصة من الاستعمال المذكور فيها أولا.

---

(١) (و ألفا صله) ظاهره و لو كان آخره الفا و هاء فيجوز: واعبد اللّهاه، لكن المذكور في التسهيل المنع للثقالة، اي صله بآخر المنادى المندوب حقيقة أو حكما فيشمل واغلام زيداه، أو المراد آخر ما تم به. (ابن القره داغي)

(٢) قوله (و افتح) اي افتحه، و في الضمير نوع استخدام لأنه أريد مما قبله الحقيقي و منه المجـازي، و فـي "افـتح" عموم المجاز حيث أريد منه ما يعم الإبقاء حتى لا يلزم تحصيل الحاصل. (ابن القره داغي)

(٣) فتقول: نحو: وَازَيْدَا ، وَاعُثْمَانَا. ويجوز ذكر المندوب بدون ألف ؛ فتقول : وازيدُ ، واعثمانُ.

(و احذف ما قبلُ من تنوين أو من ألف)[1]: (ما) مفعول (احذف)، و (قبل) ظرف مقطوع وقع صلة ضرورة، و (من) مع مجرورها بدل من (ما) بيان لما. و إنما وجب حذفهما لأجل هذه الألف لئلا يجتمع ساكنان، فتقول: وا غلام زيداه، بحذف التنوين، و تقول: وا موساه، بحذف الألف. و يظهر أثر حذفها و خلف ألف الندبة لها بجواز الاتيان بهاء السكت فإنها لا يؤتى بها بعد الألف التي هي آخر الكلمة.

[حكم آخر المندوب الذي لَحِقَتْهُ ألف النُّدبة]

(وَ افْتَحْ فَإِنْ يُلْبِسْ فَقَلْبُها انْجَلا) [2]: مفعول (افتح) محذوف أي: ما قبل الألف، و لا يجوز أن يتنازع معنى مع (احذف) في مفعوله لأن ما هناك واقعة على ما بنيت به. فتقول في "عبد الملكِ": وا عبدالملكاه، و في مَنْ اسمه قام الرجلُ: وا قام الرجلَاه.

---

(١) إن كان ما قبل ألفِ الندبة ألفاً ، نحو :(موسى) حُذفت ألف موسى ، وأُتِي بـألف النُّدبـة ؛ للدلالـة علـى الندبـة ؛ فتقول : وَامُوسَا ، وَامُصْطَفَا. وإن كان ما قبلها تنوين في آخر الصلة ، نحو (وامنْ حفرَ بئـر زمـزمٍ) حُـذف التنـوين ، وأُتي بالألف ؛ فتقول : وامن حفر بئر زمزماه . (شرح ألفية)

(٢) إذا كان آخر الاسم المندوب مفتوحا ، نحو : واغلامَ أحمدَ ، لحقته ألف الندبـة مـن غيـر تغييـر ؛ تقـول : واغـلامَ أحمدَاه ، ببقاء فتحة (الدال) في أحمد ؛ لمجانستها ومناسبتها للألف . أما إذا كان آخر الاسم المنـدوب مضـموماً ، أو مكسوراً ، نحو : وازيدُ ، ونحو: واغلامَ زيدٍ ، وجب حذف الضمة والكسرة ، والإتيان بالفتحة ؛ لمناسبة ألف الندبـة ؛ فتقول : وازيدَاه ، واغلام زيدَاه ، هذا إذا لم يُوقع حذف الضمة والكسرة في لَبْس ، كما في المثـالين السـابقين ، أمـا إذا أوقع حذفهما في لَبْس أُبْقِيَتِ الضمةُ والكسرةُ على حالهما ، وقُلِبت ألف الندبة بعد الضمة (واوا) وبعـد الكسـرة (ياء) لأن الواو مُجَانس للضمة ، والياء مجانسة للكسـرة ، فمثـال قلـب الألـف واوا بعـد الضـمة ، قولـك فـي نـدب (غلامهُ) وهو مضاف إلى ضمير الغائب المذكّر (وَاغُلاَمَهُـوه) ببقـاء الضـمة ، وقلـب ألـف الندبـة واوا ؛ لمناسـبتها للضمة ، ولا يجوز هنا حذف الضمة ، والإتيان بالفتحة ؛ فلا تقول : واغُلاَمَهَاه (بفـتح الهـاء) لأن فـي ذلـك لبسـاً ، فيلتبس بالمندوب المضاف إلى ضمير الغائبة (واغلامَهَا) . ومثال قلب الألف ياء بعد الكسـرة ، قولـك فـي نـدب (غلامكِ) المضاف إلى كاف الخطاب للمؤنث (واغُلاَمَكِيه) ببقاء الكسرة ، وقلب الألف ياء ؛ لمناسـبتها للكسـرة ، ولا يجوز حذف الكسرة ، والإتيان بالفتحة ؛ فلا تقول : واغلامكَاه (بفتح الكاف) لأن ذلك يُوقع في لبس ، فيلتـبس بالمندوب المضاف إلى ضمير المخاطب (واغلامكَ) . فإذا قلـت (واغلامَكَـاه) عُلِـم أنّـه للمـذكّر ، ولـم يُعلـم أنّـه للمؤنث ؛ ولذلك وجب بقاء الكسرة في المؤنث . (شرح ألفية)

قوله (**فإن يلبس**) [1] أي: الفتح المفهوم من الأمر، فـ (**قلبها**) أي: ألف الندبة (**انجلا**) و اتضح وجهه نحو: وا غلامكِ، بكسر الكاف، فإن المضاف لضمير المخاطب تجوز ندبته، لأنه غير منادى، فلو بدلت الكسرة فتحة لالتبس المؤنث بالمذكر فتقلب ألف الندبة ياء، و نحو [وا غلامهُ] إذ لو بدلت الضمة فتحة لالتبس المذكر بالمؤنث فتقلب الألف واوا [2].

[زيادة هاء السَّكْت]

(**وَ الْهاءَ زِدْ وَقْفَاً، وَ إِنْ شِئْتَ فَلا**): (**الهاءَ**) مفعول مقدم بـ (**زد**)، و (**وقفا**) نصب على نزع الخافض فتقول: يا زيداه. و لك الاقتصار على الألف. و إلحاقها في الوصل مختص بالضرورة.
و سكت هنا عن ندبة المنادى المضاف للياء لأنه ذكره في باب الإضافة .

* * *

(١) (**فان يلبس**) أي يقع اللبس بفتح ما قبلها يبقى على الحركة التي كانت عليها و تقلب الألف بحرف مجانس لها دفعا للبس فتقول في ندبة (غلامكِ) بكسر الكاف و(غلامهُ) بضم الهاء "واغلامكيه"، "واغلامهوه". (ابن القره داغي)

(٢) فيقال في ندبة غلامه: واغلامهو، بقلب الألف واوا، لأنه لو قيل: واغلامها، التبس المذكر بالمؤنث.

﴿ المُستغاث (١) ﴾

أَخَّرَ الاستغاثةَ عن الندبة لأن المندوب بالمنادى أشبه، لأنه يستعمل استعماله كما تقدم، و هذا في الاستغاثة قليل كما في الكافية نحو: (أَلا يا قَوْمُ لِلعَجَبِ الْعَجيبِ! ...).

و صنيع الخلاصة أوجه لأن المستغاث منادى حقيقة بخلاف المندوب.

[حكم المستغاث منه]

[٣٥٢] ﴿ وَ اجْرُرْ بِلامٍ مُسْتَغاثاً مِنْهُ ذا كَسْرٍ وَ مَا الْغَوْثُ بِهِ فَتْحاً خُذا (٢) ﴾

[٣٥٣] ﴿ و هَكَذا العطفُ بِيا .... ﴾

قوله (مستغاثا) مفعول (اجرر)، و (منه) -أي: من أجله- متعلق به.

يعني: أن المستغاث من أجله حكمه أن يجر باللام أي: في غالب أحواله و إلا فقد يجر بمن كقوله:

يَا لَلرِّجــالِ ذَوي الأَلْبابِ مِنْ نَفَــرٍ لا يَبْـرَحُ السَّفَهُ المُرْدِي لَهُمْ دِينــاً! (٣)

و هذا مندرج تحت قول الخلاصة: «و في سِوَى ذلك بالكسر ائْتِيَا».

---

(١) و أسلوب الاستغاثة أحد أساليب النداء، ولا يتحقق إلا بثلاثة أشياء: ١-حرف النداء "يا" لا غير. ٢- المستغاث به، وهو الذي يطلب منه العون والمساعدة، وقد يسمى المستغاث. ٣- المستغاث له وهو الذي يطلب العون بسببه، ولكل من هذه الثلاثة شروط وأحكام، تتضح مما يأتي. (ضياء السالك)

(٢) قول الناظم (و اجرربلام) نبّه به على أن اللام حرف جر. واختلف في متعلقه هل هو حرف النداء لكونه نائب المحذوف أو فعل محذوف؟ ولعل الثاني أولى. وما يقال: أن الفعل المحذوف (ادعوا) وهو متعد بنفسه فكيف عدّي باللام مندفع بأنه ضمن معنى الالتجاء وهو متعد باللام على أنه وارد على تقدير كون العامل حرف النداء، وكذا متعلق لام المستغاث به. ثم المستغاث من أجله ليس منادى حقيقة، ففي قولهم: هو ما نودي لأجل استخلاص شيء منه أو استخلاصه من شيء مسامحة بل المنادى محذوف ففي (يا لِزيد) بكسر اللام "أدعوك لزيد" فتحا خذا، لأن المستغاث به لكونه منادى واقع موقع كاف الخطاب ولم يبن مع كونه منادى مفردا معرفة لأن التركيب مع اللام أشبهه بالمضاف، واختير اللام لمناسبة معناه وهو الاختصاص للاستغاثة لدلالتها على أنه مخصوص بها، هذا. و قد تكسر اللام هنا نحو (يا لِي) مما ضم إلى ياء المتكلم كما تفتح لام المستغاث من أجله في نحو(يا لك) مما ضم إلى كاف الخطاب، فكلامه مبني على الغالب وحينئذ يفرق بينهما بالقرينة. (ابن القره داغي)

(٣) الشاهد فيه قوله: "من نفر" حيث جر المستغاث منه بـ"من".

و **(ذا كسر)** حال من (لام)، و حصل التخصيص للام بمفعول **(اجرر)** المتقدم على الحال، إذ المعنى حال كون لام المستغاث منه بقرينة قوله **(مستغاثا منه)** فافهم. و هذا الحكم أيضا أغلبي، و إلا فقد يجب فتح اللام إذا كان المستغاث منه ضميرا نحو: يا لَزيد لك .

و فهم من قوله **(اجرر)** أن المستغاث معرب، و ذلك لأن تركيبه مع اللام اكسبه شبها بالمضاف. و اللام الداخلة عليه للاختصاص، و ذلك أنه اختص من بين أمثاله بما نسب له.

[حكم المستغاث به]

و قوله **(و ما الغوث به)** -أي: المستغاث به- معطوف على **(مستغاثا منه)** أي: و اجرر بلام ما الغوث به، و **(فتحا)** مصدر بمعنى اسم المفعول حال من (لام)، و صحّ مجيء الحال بين المتنافيتين من اللام باعتبار تبدل مدخولها و تعدده فجعل الكسر في الحقيقة غير محل الفتح و نظيره في التقسيم قوله: (كأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ، رَطْباً و يَابساً ...).

و اللام الداخلة على المستغاث منه للتعليل. و فتحت اللام مع المستغاث به ، و إن كان اسما ظاهرا، لأنه واقع موقع ضمير المخاطب.

و يحتمل أن تكون **(ما)** مبتدأ و **(فتحا)** مفعول مقدم بـ **(خذ)** قدم عليه مع توكيده للضرورة، و الجملة خبر، و الرابط مقدر أي: خذ فتحا للامه. ويفهم منه أيضا أنه مجرور.

و **(العطف)** مبتدأ، خبره **(كذا)**، و **(بيا)** [1] متعلق بالعطف اي: أن المعطوف على المستغاث به إذا كررت معه يا تفتح اللام الداخلة عليه كقوله:

---

(١) **(و هكذا العطف بيا)** اي خذ كالمستغاث به في فتح اللام المستغاث به المعطوف على آخرها لكون المعطوف مصاحبا للياء نحو يا لزيد و يا لعمرو، لأن جره لكونه في صدرة المنادى لالتباسه بالمستغاث به وهو مدفوع بالعطف بخلاف ما إذا كان بدون الياء فإنه يجري على الأصل وهو كسر اللام. (ابن القره داغي)

يَا لَقَوْمِــــي وَ يَا لأَمْثَالِ قَوْمِــــي لأُنَاسٍ عُتُوُّهُــــمْ فِي ازْدِيَادِ[١]

و احترز بذلك مما إذا لم تعد معه "يا" فإن اللام الداخلة عليه تكسر كقوله: (... يَا لَلْكُهُـولِ وَلِلشُّبَّانِ مِنْ عَجَبِ)، و من قوله (بيا) يفهم أنه لا يستعمل في باب الاستغاثة من حروف العطف سواها.

[حذف لام المستغاث و الاتيان بالألف عوضا عنه]

[٣٥٣] .... وَ أَعْقِبِ بِأَلِفٍ[٢]، كَذاك ذُو التَّعَجُّبِ[٣]

(و أعقب بألف) هذا استعمال ثان للمستغاث و هو أن يؤتى في آخره بألف معاقبة للام.

قوله (اعقب) أمر من اعقب الرباعي أي: اعقب المستغاث بألف، فالباء زائدة في المفعول الثاني، و الأول محذوف، و الأولى أن يكون التقدير أعقب اللام الألف، ليفهم منه أنهما لا يجتمعان كما في الخلاصة و من ذلك قوله :

يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيلَ عِزٍ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَ هَوَانِ[٤]

و تقدر حينئذ الضمة قبل الألف كما قال الشاطبي.

و قد تقدم أن المستغاث يستعمل كالمنادى و بذلك تكمل له ثلاث استعمالات.

---

(١) وجه الاستشهاد: جر المستغاث به في "لقومي" و"لأمثال" بلام واجبة الفتح؛ أما الأول: فسببه ظاهر، وأما الثاني: فسببه أنه تكرر مع إعادة "يا". (مصباح السالك)

(٢) أي: جيء بألف بدلا و منادبا للام المستغاث به ولا يجمع بينهما فلا تقول يا لزيدا. (ابن القره داغي)

(٣) قوله (كذاك ذو التعجب) اي كالمستغاث به ذو التعجب، أو كالمذكور، فيجوز في نحو (يا للعجب) فتح اللام باعتبار الاستغاثة به مجازا، كأنه قيل (يا عجب احضر فهذا وقتك)، و كسره باعتبار الاستغاثة من أجله كأنه قيل (أدعوك للعجب). (ابن القره داغي)

(٤) وجه الاستشهاد: مجيء "يزيدا" مستغاثا به مختتما بالألف، لكونه لم يؤت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به. (مصباح السالك)

(كذاك ذو التعجب) [١] مبتدأ و خبر، و الإشارة راجعة إلى الاستعمالين المتقدمين فيجر باللام المفتوحة تارة نحو: يا لَلْعَجَب، و يختم بالألف أخرى نحو: يا عَجَبا، و يستعمل ذلك في كلامهم على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمرا عظيما تستحسنه فتنادي من له نسبة إليه و مكنة فيه نحو: يا لَلْعُلماء.

الثاني: أن ترى أمرا تستكثره فتنادى جنسه نحو: يا لَلْماء، و يا للعشب.

❊ ❊ ❊

(١) هذا النوع من النداء« يأتي على صورة الاستغاثة مشتملا على حرف النداء "يا"، وعلي منادى مجرور باللام المفتوحة، ولكن ليس هناك مستغاث، وذلك كأن ترى البدر فيبهرك جماله، تقول: يا للبدر؛ أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرته؛ فتقول: يا للماء. مثل هذا الأسلوب يقال فيه: إنه اسلوب نداء واستغاثة أريد به التعجب، فإنك تنادي البدر والماء، وتقول: أحضر ليتعجب منك، وعلي هذا ينبغي أن يعامل معاملة المستغاث». (مصباح السالك)

﴿ مَسْأَلَةٌ فِي تَرْخِيمِ المُنادى ﴾

[تعريف الترخيم]

[٣٥٤] ﴿ رَخِّمْ بِحَذْفِ الآخِرِ الْمُنادى ... مُؤَنَّثاً بِالْهاءِ أَوْ ما زادا ﴾

[٣٥٥] ﴿ عَلى ثلاثٍ عَلماً لَمْ يُضَفِ ... . ﴾

(رخِّم بحذف الآخر المنادى) قال في الشرح: "الترخيم" حذف آخر الاسم في النداء إهـ، و هو يدلّ على أن قوله (بحذف الآخر) تعريف للترخيم، و الباء فيه للتصوير[1]. و مثل هذا ذكره ابن هشام في صنيع الخلاصة فقال: إنه أراد بما ذكره تعريف الترخيم لكن لا يكون التعريف حينئذ جامعا، لعدم شموله حذف الآخر مع ما قبله مع أنه ترخيم، و لا يصدق على هذا الحذف -أعني حذف الآخر مع ما قبله- أنه حذف الآخر؛ لأن المركب من الآخر و غيره ليس هو الآخر. و لا يصدق أيضا بترخيم غير المنادى للضرورة، و اختصاصه بالضرورة لا يسوغ عدم إدراجه في التعريف.

و قال الرضي : إن أردنا التعريف الشامل لجميع أقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا، فيخرج منه حذف التنوين و الحركة وقفا، لأنهما بعد آخر الكلمة، و يدخل فيه حذف التاء، و الجزء الأخير من نحو: بعلبك، لأن المحذوف صار آخر الكلمة، بدليل تعاقب الإعراب عليه، و يخرج منه حذف الياء من نحو يا غلام، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة، ألا ترى إلى أن مورد الاعراب ما قبله، و يخرج منه الحذف في باب عصا و قاض، لأن الحذف لعلة لا لمجرد الاعتباط، و يخرج أيضا حذف لام يد و دم، لأنه واجب. إهـ .

و ذكره الدماميني و قال بعده: قلت يرد عليه الرد، فإنه منقوص من الدد، و هو اللهو و اللعب، قال عليه الصلاة و السلام: «لست من الدَّد وَ لَا الدَّد مني»[2] و استعمال كل من اللفظين جائز، و قد ثبت لنا أن بعض الكلمة حذف آخرها اعتباطا لا لعلة على سبيل الجواز لا الوجوب مع أن هذا الحذف ليس بترخيم فصار هذا التعريف غير مانع. إهـ.

---

(١) مثال الترخيم نحو : يا سُعَا ، والأصل : يا سُعَادُ ، ونحو : يا مَنْصُ ، والأصل : يا منصور. (شرح ألفية)

(٢) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد (١/ ٢٧٤ ، رقم ٧٨٥) ، والبيهقى (١٠/ ٢١٧ ، رقم ٢٠٧٥٤) .

(مؤنثا بالهاء أو ما زادا على ثلاث علما لم يضف): **(مؤنثا)** حال من **(المنادى)**، و **(ما)** معطوفة عليه، واقعة على المذكر، فهي نكرة موصوفة لا موصولة، و المعنى: أنه لا فرق في صحة ترخيم المنادى بين أن يكون مؤنثا أو مذكرا، فيجوز ترخيمهما معا، لكن المؤنث لا تشترط لـه علميـة و لا زيـادة علـى الثلاثة، فيرخم علما كقوله: (أفاطمَ مهْلًا بعضَ هذا التدلُّلِ ...) [1]، و اسـم جـنس كقولـه: (جَـارِيَ لاَ تسْتَنْكِرِي عَذِيرِي ...) [2]، و يرخم زائدا على الثلاثة كما مرّ و غيره كقولهم: "يا شَا ادْجُنِي" أي: يا شـاة أَقِيمِي؛ لأن وضع التاء على الزوال لاسيما إذا وقع موقع ما يكثر فيه سقوط الحرف الأصـلي، و إنمـا لـم يعبأ ببقاء نحو شاة على حرفين لأن ذلك كان قبل النداء و الترخيم.

و المذكر يشترط في جواز ترخيمه: ١- أن يكون علما. ٢- زائدا على الثلاثة. فقوله **(علما)** حال من **(ما)**، و ذلك لأن العلم كثر استعماله و دورانه فناسبه التخفيف، و كرهوا نقصا قياسا مطردا عن أقل أبنية بلا علة موجبة، بخلاف نحو يد و دم، لقلته، و نحو شجح و عصى لثبوت العلة.

٣- و يشترط أيضا أن لا يكون مضافا، خلافا للكوفيين في اجازتهم ترخيمه بحذف المضاف إليه، و يرد عليه ما ورد على الخلاصة من اقتضائه صحة ترخيم المؤنث مطلقا من غير شرط أصلا مع أنه يشترط فيه أن يكونا معينا، فلا ترخم النكرة الغير المقصودة نحو "يا إمرأة خذي بيدي"، و أن لا يكون مضـافا و أمـا قوله (يا عَلقمَ الخيرِ قد طالَتْ إقامَتُنا) فنادر، و أن لا يكون مسـتغاثا، و لا منـدوبا، و لا مـن الأسـماء اللازمة للنداء، و أجيب عن الخلاصة بأن الإطلاق المذكور فيها في مقابلة التقييد الذي فـي المـذكر، و ضعف بذكر الإضافة فيه، فإن ذلك يقتضي انفراده باشتراطها.

و قد ظهر أن اشتراط كون الاسم غير مستغاث و لا مندوب و لا مندوب و لا مما يختص بالنداء عام في المؤنث و المذكر، و هذا يستفاد من قول المتن فيما يأتي **(و منعُ ترخيم لمندوب رسا)**، و الخلاصة

---

(١) وجـه الاستشـهاد: وقـوع "فـاطم" منـادى مرخمـا بعـد النـداء، بحـذف التـاء؛ وحكـم هـذا التـرخيم كثيـر و شائع. (مصباح السالك)

(٢) الشاهد: في "جاري"؛ فإنـه منـادى مـرخم بحـذف التـاء مـن آخـره، وهـو نكـرة مقصـودة، وقـد حـذفت منـه يـاء النداء، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه، فضلا عن ترخيمه. (ضياء السالك)

لم تذكره في واحد منها، و أجاب ابن قاسم عنها بأن ذكر امتناع حذف حرف النداء مع المندوب و المستغاث مشير إلى امتناع ترخيمهما، لأن العلة المانعة من حذفه معهما تمنع من ترخيمهما بالأولوية، و هذا ظاهر، لكن الصواب أن المندوب غير وارد أصلا لأنه غير منادى، كما سبق، و ذلك مفهوم من ذكرها إلحاقة بالمنادى. و أما اشتراط أن لا يكون الاسم مما يلزمه النداء فقد فاتها.

[ترخيم الاسم المركب الاسنادي]

[٣٥٥] وَ الْمَنْعُ فِي الْجُمْلَةِ عَنْ عَمْرٍو يَفي [1] ....

نقل ابن مالك عن سيبويه أن من العرب من يرخم المركب الاسنادي المسمى به كـ"تأبط شرا". و نازعه أبوحيان في صحة النقل عن سيبويه و ساق كلام سيبويه برمته في باب الإضافة أي النسب فحكى عنه فيه أنه قال: فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت و تركت الصدر بمنزلة إمرئ القيس و خمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما ألزمها، و ذلك قولك في تأبَّط شرا: تأبطي. و ذلك أنَّ من العرب من يفرد فيقول: يا تأبَّط اقبل، فيجعل الأول مفردا فلذلك تفرده في باب الإضافة. انتهى كلام سيبويه.

قال أبوحيان: و ليس هذا مناقضا لما قرره في باب الترخيم من أن المحكي لا يرخم، بل أراد أنّ من العرب من يفرد لا على جهة الترخيم بل يفعل ذلك في النداء، و لذلك قال: من يفرد، و لم يقل: من يرخم. إهـ . و إلى ما ذكره أشار المصنف بما في المتن، و فيه نظر ظاهر، و ما قاله ابن مالك هو المتعين، و قد قال الدماميني بعد كلام أبي حيان: و هذا متمسك ضعيف في الرد على ابن مالك فإن الظاهر أن سبب الإفراد في النداء هو الترخيم. إهـ .

قلت: بل حذف آخر المنادى هو عين الترخيم، و قد تقدم تعريفه بذلك غاية ما فيه أنه غير جامع، كما تقدم، و إلا فلا إشكال في كونه نفسه، لكن لما كان المشهور المعروف في لغة الجمهور عدم ترخيم المحكي ذكر في الخلاصة أولا أن شرط الترخيم عدم التركيب الاسنادي، و لما كان ترخيمه ثابتا في لغة قوم و هو قليل غريب ذكره بعد ذلك، و نسبه إلى ناقله، و إن كان الذي نقله نقل المنع في بابه، فإن المنع

---

(١) قال في الشرح: ففي ترخيمه خلاف: ذهب أكثر النحويين الى المنع. و ابن مالك الى الجواز. و نقله عن سيبويه فيقال : يا تأبط، بحذف الثاني. و قال أبوحيان هذا النقل عن سيبويه خطأ فان سيبويه نص على المنع. فلذا قلتُ في النظم (و المنع في الجملة عن عمرو يفي) إهـ .

و الجواز لم يتواردا في كلامه على محل واحد، و به يعلم ما في التصريح، و قد ظهر لك ضعف ما في المتن و تصويب ما في الخلاصة. و (عمرو) و هو سيبويه رحمه الله تعالى. و (سيبويه) لقبه، و كنيته أبوبشر.

[الترخيم بحذف حرفين و شروطه]

[٣٥٦] ﴿ وَ التِّلْوُ لِيْناً ساكِناً وَ زائِداً   وَ قَبْلَهُ ثَلاثَةٌ فَصاعِدا[1] ﴾

[٣٥٧] ﴿ وَ ذا تَحَرُّكٍ مُجانِسٍ حُذِف   مَعَهُ وَ فِي مَتْلُوِّ هاءِ اخْتُلِف ﴾

يعني: أنه تارة يحذف للترخيم الأخير وحده، و تارة يحذف هو و ما قبله لكن بشروط[2]:

أولها: أن يكون من حروف اللين و هي الألف و الواو و الياء، احترازا من نحو "شمأل" بالهمزة، فإن زيادته ليست حرف لين.

ثانيها: أن يكون ساكنا احترازا من نحو "هَبَيَّخ، وقَنَوَّر" فإن لينهما غير ساكن، و هذا مبني على أن اللين يطلق على المتحرك من هذه الحروف. و قيل لا يطلق إلا على الساكن، و حينئذ فلا يعد الساكن شرطا مستقلا.

ثالثها: أن يكون زائدا احترازا من نحو "مختار" و "مستعين". و خالف ترتيب الخلاصة، لأن تقديم اشتراط الزيادة يقتضي قصد إخراج الأصلي الصحيح، و لهذا خالف ابن قاسم في شرحها ترتيبها فقال: «احذف الآخر مع ما قبله بخمسة شروط : الأول أن يكون حرف لين. الثاني أن يكون ساكنا. الثالث: أن يكون زائدا». و في هذا نظر كما قال يس، لأنه لا يتعين أن يكون الخارج بزيد و بلينا ما كان من حروف العلة كما لا يخفى، لأن ابن مالك جعل قوله: «إن زيد» قيدا في حذف الذي تلاه الآخر و هو مطلق. إهـ.

رابعها: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فصاعدا احترازا من نحو عماد و سعيد و ثمود .

---

(١) (و التلوُ) مبتدأ خبره حذف معه، و لو قال: (وَالتِّلوُ مَدّاً زائداً وقَبْلَهُ...أكثر مِن اثنينِ يَحْذِفْ مَعَهُ)، (وَ الْخُلْفُ فِي مَتْلُوِّ هاءٍ يُوجَدُ... وَعَجْز المَزْجِ كذاك العَدَدُ) لكان أخص و أوضح و أسلم عن التكلفات. (ابن القره داغي)

(٢) مثل: عثمان، ومنصور تقول في ترخيمها: يا عُثْمُ ، يا مَنْصُ وذلك بحذف الحرفين الأخيرين. (شرح ألفية)

خامسها: أن تكون قبله حركة مجانسة له احترازا من نحو "فرعون" و "غِرنيق" خلافا للحرمي و الفراء في عدم اشتراط هذا الشرط. فإن توفرت الشروط جاز حذف ما قبل الآخر معه كقوله: (يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ ...) [1] يريد يا أسماء.

قوله (و التلو) مبتدأ فعل بمعنى مفعول أي المتلو بالأخير، و جملة (حذف) خبره، و ضمير (معه) للأخير، و (لينا) و ما بعده أحوال من المبتدأ أو ضميره الذي في الخبر.

(وَ فِي مَتْلُوِّ هاءٍ اخْتُلِف) أي: اختلف فيما قبل هاء التأنيث ممّا توفّرت فيه الشروط المتقدمة نحو "أرطاة" فمذهب عامة النحويين أنه لا يجوز حذفه، و عليه مرّ في الخلاصة حيث أمر بتوفير ما رخم بحذفها.

قال ابن قاسم: و أجاز سيبويه أن يرخم ثانيا بعد حذف التاء على لغة من لم يراع المحذوف، و منه قوله: (أَحَارُ بنَ بَدْر قَدْ وَلِيتَ وِلاَيَةً ...)، و قول الآخر: (يَا أَرْطَ إنّك فاعِلٌ مَا قُلْتَهُ ...) يُرِيد يَا أَرْطَاة بن سهية.

قال الشيخ أبوحيان: و لو ذهب ذاهب إلى أن المؤنث يجوز في ترخيمه وجهان: أحدهما: حذف التاء و هو الكثير، و الآخر: حذفها مع ما قبلها كالحذف في منصور، لكان قولا. و تقدير أن الشاعر في البيت الواحد نوى الترخيم أوّلا ثم نوى الترخيم ثانيا في الكلمة الواحدة حال النطق بها يحتاج إلى وحي يسفر عن هذا التقدير. إهـ.

قلت: حيثما يذكر القوم الحذف لا يريدون به أن الشيء ذكر و جيء به ثم حذف و أسقط، كما هو بينٌ، فإذا كان المحذوف متعددا ترتبا فمقتضى النظر البداءة من الأخير ثم الانتقال لما قبله، لأن حذف ما قبل أصعب لتحصنه، و لذلك اشترط له ما اشترط، فليس الأخير و ما قبله سواء في قابلية الحذف حتى يسوي بينهما في ايقاعه عليهما دفعة، و هذا و إن لم يكن ثابتا بالفعل و الحقيقة فهو ثابت بحسب الملاحظة و الاعتبار، فنقول حينئذ في نحو "يا مرو" [2] أن المتكلم رخمه أولا بحذف الآخر، ثم ثانيا

---

(١) وجه الاستشهاد: ترخيم "أسماء" بحذف الهمزة والألف قبلها؛ ومعلوم أنه لا يصح في هذا النوع المستوفي للشروط الاقتصاد على حذف الآخر وحده، بل يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله؛ إلا المختوم بالتاء؛ فتحذف وحدها. (ضياء السالك)

(٢) من "مروان".

بحذف ما قبله بذلك الاعتبار، و كذا في المختوم بهاء التأنيث إذا حذف معها ما قبلها، فليس ما ذكره سيبويه من الترتيب خاصا بالمختوم بالهاء، بل عام فيه، و في غيره للتوجيه المتقدم، و لا بعد في ذلك حتى يقال يحتاج إلى وحي يسفر عنه، و مراد سيبويه بذلك الكلام قوله على لغة من لم يراع المحذوف، فإن ذلك هو الذي يختص به المؤنث، و إنما اشترط ذلك عند سيبويه و امتنع حذف ما قبل التاء بالكلية عند غيره لأن التاء كلمة واحدة و إن كانت على حرف، فاكتفى بها كما يكتفي بعجز المركب،

و أجاز سيبويه حذف ما قبلها على لغة من لم يراع المحذوف لأن الاسم بعد حذفها صار كغيره من الأسماء التامة فجاز حذف آخره للترخيم، بخلاف لغة من يراع المحذوف، فإن حذف ما قبلها عليها فيه حذف كلمة و بعض أخرى، و هو اجحاف، و قد ظهر بهذا كثرة الفرق بين التاء و ما قبلها من جهة أنهما ليسا معا جزئي كلمة، كما في مروان، فيتأكد اعتبار التعدد و الترتيب في الترخيم فافهم.

[ترخيم المركب المزجي و العددي]

[٣٥٨] ﴿ وَ عَجْزُ الْمَزْجِي وَ هكذا الْعَدَد وَ بَعْضُهُمْ تَرْخِيمَ ذا وَ ذاك رَدّ [١] ﴾

(عجز المزجي) عطف على نائب فاعل (حذف)، و ما بينهما اعتراض، و (هكذا العدد) مبتدأ و خبر، و الإشارة لحذف العجز فتقول: في "حضر موت" و "بعلبك": يا حضر و بعل، و في خمسة عشر: يا خمسة.

و منع أكثر الكوفيين ترخيم المركب المزجي إذا كان آخره "ويه".

و منع أبوحيان ترخيمه مطلقا، و قال إنه لم يحفظ عن العرب، و إنما قال من قال بترخيمه قياسا.

و منع الفرّاء ترخيم المركب العددي. و هذا معنى عجز البيت [٢].

---

(١) و يحذف عجز المركب المزجي عند ترخيمه نحو يا سيب في سيبويه، و يا معدي في يا معدي كرب، و هكذا المركب المزجي إذا سمي به يحذف عند الترخيم عجزه فيقال في خمسة عشر يا خمسة. (المطالع السعيدة)

- قوله (و بعضهم) يوهم عبارته اتحاد المانع لكل مع أن المانع لحذف عجز المزج أبوحيان مطلقا وأكثر الكوفيين، وللثاني الفرّاء. (ابن القره داغي)

(٢) اى قوله: (و بعضهم ترخيم ذا و ذاك رد) "ذا" إشارة إلى العدد، و "ذاك" إشارة إلى المزج.

[الترخيم على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ و لغة مَنْ لا يَنْتَظِرُ]

[٣٥٩] وَ الأَجْوَدُ انْتِظارُهُ، فَأَبْقِ ما يَتْلُو كَما كانَ وَ حَرِّكْ مُدْغَما [1]

[٣٦٠] وَ ما يَزُولُ سَبَبُ الْحَذْفِ يُرَدّ وَ أَعْطِ إنْ لَمْ يُنْتَظَرْ ما يَعْتَمِدُ

[٣٦١] لآخِرٍ تُمِّمَ وَضْعاً ....

(**و الأجود انتظاره فأبق ما يتلو كما كان**): في الترخيم لغتان [2]: إحداهما: أن يراعي المحذوف و ينزل منزلته الثابت فيبقى ما قبله على ما كان له من حركة و سكون و عدم إبدال فتقول: "يا جعفَ" بالفتح، و "يا منصُ" بالضم، و "يا حارِ" بالكسر، و "يا هِرَقْ" بالسكون، و "يا ثمو" [3].

و كان مقتضي القياس جعل ما بعد الحذف اسما برأسه، لأن المحذوف لغير علة موجبة يجعل نسيا منسيا، لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء فاقصى ما يمكن صح أن يعامل المرخم في الأغلب معاملة ما فيه العلة الموجبة. و مَنْ جعله اسما برأسه نظر إلى أنه و إن كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب. و بهذا تعلم وجه الأجودية، و أيضا فإن ذلك في كلامهم أكثر، و يستفاد ذلك من تقديم الخلاصة، و لكن ما هنا أصرح.

قوله (**و الأجود**) مبتدأ، و (**انتظاره**) -أي: المحذوف- خبر. و الفاء الداخلة على الأمر سببية، و (**ما يتلو**) مفعول (**أبق**)، و الرابط محذوف أي: ما يتلوه المحذوف، و (**كما كان**) مفعول ثان للأمر.

---

(١) قوله (مدغما) اي ما كان مدغما قبل الترخيم. ثم الظاهر من كلامه اختيار مذهب الفراء من التحريك مطلقا مع أن التعليل بالفرار من التقاء الساكنين لا يجري في بعض أفراد ما إدعاه فاللايق تقييده بما كان قبله ألف كـ (محمار) علما. قال الشّارح و حيث حرك فبالحركة التي كانت في الأصل فإن لم يكن فبالفتح أو الكسر. (ابن القره داغي)

(٢) يجوز في المرخَّم لغتان : ١- أن يُنْوَى المحذوف من الاسم المرخَّم ، وهذه يُعَبَّر عنها بلغة مَنْ ينتظر(أي : ينتظر الحرف المحذوف) . ٢- ألاَّ يُنْوَى المحذوف منه ، و هذه يُعبر عنها بلغة مَنْ لا ينتظر (أي: لا ينتظر الحرف المحذوف) . (شرح ألفية)

(٣) ففي هذه الأمثلةَ بقيتْ الحركات ، والسكون على الأحرف الباقية بعد حذف الحرف الأخير ، كما هي قبل الحذف لم تتغيّر ؛ وذلك لأنَّ المحذوفَ مَنْوِيٌّ ويُنْظَرُ إليه ، ويُعَدُّ المحذوفُ هو الحرف الأخير . نقول في الإعراب : منادى مبني على الضم المقدّر على الحرف المحذوف . (شرح ألفية)

(**وَ حَرِّكْ مُدْغَما وَ ما يَزُولُ سَبَبُ الْحَذْفِ يُرَدّ**): و نبه بقوله (و حرك ...) الخ على أنه يستثنى مما تقدم مسألتان[1]:

إحداهما: أن يكون ما بقي مدغما. و مقتضي إطلاقه أنه لا فرق بين أن يكون بعد الألف أو لا، أما إذا كان بعد الألف فلا إشكال في أنه يحرك بحركة الأصل إن كانت له في الأصل نحو: "مضار" و "تحاج" فتقول: يا مضارِ بالكسر إن كان اسم فاعل، و بالفتح إن كان اسم مفعول. و: يا تحاجُ، بالضم، لأن أصله تحاجج.

و إن لم تكن له حركة في الأصل حرك بالفتح، لأنه أقرب الحركات إلى السكون نحو:"أسحار" اسم نبت، تقول فيه: يا أسحارَ، بفتح الراء. و أما ما لم يكن بعد الألف نحو "محمرّ" فمذهب الجمهور أنه يبقى على سكونه. و قال الفرّاء يحرك أيضا.

المسألة الثانية: أن يكون قبل الآخر حرف حذف لسبب ذهب ذلك السبب بالترخيم، فإن الجمهور على أنه يرد ما حذف له نحو "قاضون" و "أعلون" فتقول في ترخيمهما عند الجمهور على لغة من ينتظر: يا قاضي، و يا أعلى، بردّ المحذوف.

و خالف في ذلك ابن مالك في التسهيل و ابن الحاجب.

قال ابن الحاجب: لو قيل: يا أعلُ و يا قاض في هذه اللغة لم يبعد؛ لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا.

قال الدماميني: و هو نظر صحيح لكن إن سمع من أهل هذه اللغة ما قاله الأكثرون فالوجه قبول ذلك اعتمادا على السماع، و إلا فقياس لغتهم ما قاله المصنف و ابن الحاجب. إهـ.

فنقول حينئذ عدم استثناء الخلاصة للثانية مقصود و الأولى بقيت عليها.

قوله (**و ما يزول سبب الحذف**) مبتدأ، و أل نائبة عن الضمير الرابط أي: سبب حذفه، و جملة (**يُرَدّ**) خبر.

---

(١) قوله (و الأجود انتظاره فأبق ...) في بيت ٣٥٩.

(وَ أَعْطِ إِنْ لَمْ يُنْتَظَرْ ما يَعْتَمِدُ لآخرٍ تُمِّمَ وَضْعاً) [1]: المسألة الثانية في الترخيم: أن لا يراعي المحذوف بل يجعل نسيا منسيا فيجعل الباقي بعد الحذف كأنه المتمم للكلمة في أصل وضعها فتقول: يا جعفُ و يا حارُ و يا هرقُ بالضم في الجميع، و تقول يا منصُ بضمة حادثة للبناء غير ضمة الأصل، و يعل بالقلب و الإبدال، كما في ثمود تقول يا ثمي، لأنه ليس في الاسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة.

مفعول (أعطِ) الأول محذوف أي: أعطه اي ما يتلوا، و (ما) مفعوله الثاني اي: ما يعتمد اعطاؤه للآخر لكونه هو الذي يستحقه الآخر.

[وجوب الترخيم على لغة من ينتظر]

[٣٦١] .... وَ الْتَزِم نِيَّتَهُ حَيْثُ نَظِيرٌ قَدْ عُدِم

[٣٦٢] كذاكَ فِي ذي التّاءِ حَيْثُ اِلتَبَسا ....

(و التزم نيته حيث نظير قد عدم): أي: التزم الوجه الأول حيث يلزم بتقدير التمام عدم النظير و ذلك نحو "طَيلِسان" فإنه لو رخم على لغة من لا ينتظر لزم وجود فيعِل بكسر اللام في الصحيح، مع أنه مفقود فيه، إلا ما ندر من نحو "صَيقِل" اسم إمرأة، و "بَيئس" في قراءة.

و ذهب المبرد و السيرافي و الأخفش و المازني إلى عدم اعتبار هذا.

و نقل ابن أصبغ عدم اعتباره عن كثير من النحويين، فلعلّ صاحب الخلاصة أسقطه لذلك أو نقول في مسألة "ثمى" التي ذكرها إيماء إلى ذلك كما في ابن غازي.

---

(١) إذا رَخَّمتَ على لغة من لا ينتظر فتُعَامِلُه معاملة الاسم التّام الذي لم يُحذَف منه شيء فيعطي آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه، فَتَبْنِيهِ على الضم الظاهر؛ تقول في ترخيم : جعفر، وحارث، وقمطر: ياجَعْفُ، ياحَارُ، ياقِمَطُ (بالبناء على الضم) وذلك لأنَّ المحذوف غير منوي، ولا يُنظر إليه، فتُعَدّ الأحرف (الفاء، والراء، والطاء) هي الأحرف الأخيرة. وتقول في (ثَمُودَ) على لغة من لا ينتظر: يا ثَمِي (بقلب ضمة الميم كسرة، ثم قلب الواو ياء) لكيلا يكون آخر الاسم واواً لازمة قبلها ضمة؛ لأنه لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة؛ ولذلك وجب قلب الواو ياء، والضمة كسرة. (شرح ألفية)

قوله (نيتّه) مفعول للأمر، أو نائب فاعل الماضي المبني للمفعول، و (نظيرٌ) مبتدأ و المسوغ صفة مستفادة من المعنى المراد عول عليها لوضوحها و تبادرها اي نظير للباني بعد الحذف، و (قد عدم) خبر، و الجملة في محل خفض بإضافة (حيث).

(كذاكَ فِي ذي التّاءِ حَيْثُ أَلْبَسا) [1]: الإشارة لالتزام نية المحذوف بمعنى: أن عدم نيته إذا أفضى لالتباس ذي التاء بالمجرد منها فإنه يجتنب و تلتزم حينئذ نيته نحو "مسلمة" فإنك إذا رخمته على لغة من لا ينوي ضمت الميم بعد حذف التاء، فيتوهم أنه نداء مذكر لا صريح ترخيم فيه.

و صريح المتن كالتوضيح. و ظاهر الخلاصة أنه لا يلتفت إلى الالتباس في غير ذي التاء كالتباس المثنى و الجمع بالمفرد. و قد منع الكوفيون ترخيم الجمع المسمّى به لذلك على اللغتين و هو مفروض في صيغة الرفع، لأنه بعد حذف الواو و النون يكون الآخر مضموما. و كذا لا يلتفت أيضا إلى التباس المركب بالمفرد كما في ترخيم حضرموت إذا كان هناك من اسمه حضرموت و حضر و قيل: يا حضرُ بالضم.

و قال أبوحيان: إنه لا يلزم حينئذ ترخيمه على لغة من ينتظر، و وجه التفرقة أن الالتباس في ذي التاء أشدّ و أغلب. و ظاهر إطلاقه في ذي التاء أنه لا فرق بين الصفة و العلم، و هو ما في التسهيل. و جرى في الخلاصة على عدم اعتبار اللبس في العلم حيث قال و جوز الوجهين في كلمة و هو الذي دل عليه كلام سيبويه، و ذلك لأن اشتهار المسمى بعلمه ممّا يزيل اللبس في الغالب.

---

(١) إذا رُخّم الاسم المختوم بتاء التأنيث ، وخِيف اللَّبْس بأنْ كانت التاء فَارِقة بين المذكر، والمؤنث وجب ترخيمه على لغة من ينتظر ؛ فتقول في ترخيم (مُسْلِمة) يا مُسْلِمَ (بفتح الميم) ولا يجوز ترخيمه على لغة من لا ينتظر ؛ فلا تقول في ترخيم (مُسْلِمَة) يا مُسْلِمُ (بضم الميم) لئلا يَلْتَبِس نداء المؤنث ، بالمذكر ، وكذلك الحال في (حَفْصَة) تقول : يا حفصَ ، ولا يجوز: ياحفصُ. (شرح الفية)

[الأسماء التي لا يجوز فيها الترخيم]

[٣٦٢] .... وَ مَنْـعُ تَرْخِيـمِ لِمَنْدوبِ رَسا

[٣٦٣] وَ مُسْتَغـاثٍ وَ مُلازِمِ النِّـدا [1] ....

تقدم توجيه الامتناع بالنسبة للمندوب و المستغاث، و وجهه في ملازم النداء أنهم أخرجوه عن الأصل في إلزامه النداء فلم يخرجوه مرة ثانية بالحذف منه.

و (مَنْعُ) مصدر مبتدأ، و جملة (رسا) -أي ثبت- خبره. و (مستغاث و ملازم) عطف على (مندوب).

[جواز الترخيم في غير النداء للضرورة]

[٣٦٣] .... وَ لِاضْطِرارٍ رَخَّمُـوا دُونَ نِـدا

أي: رخّموا الاسم العاري عن النداء في خصوص الضرورة كقوله:

إنَّ ابـنَ حَارثَ إنْ أشتَـقْ لِرُؤيتـهِ أَو أَمتَدِحْـهُ فإنَّ النـاسَ قَـد عَلِمُـوا [2]

يريد ابن حارثة.

و فاته التنبيه على ما في الخلاصة من اشتراط صلاحية الاسم حينئذ للنداء احترازا ممّا فيه أل.

* * *

انتهى النصف الأول من هذا الشرح المبارك بحمد الله و حسن عونه و تأييده
و نسأل الله العون و التيسير لاتمام النصف الأخير
إنه على ما يشاء قدير و بالاجابة جدير

---

(١) قال في الشرح: نبهتُ على أنه لا يرخم: ١- المندوب الذي لحقته علامة الندبة. ٢- و لا المستغاث. ٣- و لا اسم لازم للنداء. (المطالع السعيدة)

(٢) الشاهد فيه "حارث" حيث رخم من حارثة و هو غير منادى و هذا الترخيم لضرورة. (محمد الگزني)

فهرس المحتويات

❑ المقدمة الأولى

❑ المقدمة الثانية

❑ المقدمة الثالثة

❑ الكتاب الأول في العمد

❑ الكتاب الثاني في الفضلات